





﴿ فهرست الجزء الثاني من حاشية الشيخ عبد الله بن عبد الله ﴾

الثالث من المرفوعات المبتدأ	٢	دور المعجزة	
الرابع خبر المبتدأ	٨	باب الجزوات	١٤٦
الخامس اسم كان وأخواتها	٩	باب في مجزئ الفعل	١٦٤
السادس اسم أفعال المقاربة	١٦	باب الأسماء التي تعمل عمل	١٨٥
السابع اسم ما قبل على ليس	٢٠	الفعل وهي عشر أمثلة المصدر	
الثامن خبران وأخواتها	٢٧	الخ	
التاسع خبر لا التي تأتي للجنس	٣٤	الثاني اسم الفاعل	١٩١
العاشر من المرفوعات وهو خاتمتها	٣٧	الثالث من الأسماء العاملة عمل	١٩٤
الفعل المضارع إذا تجرد من		الفعل أمثلة المجالفة	
ناصب وحازم		الرابع اسم المفعول	١٩٦
باب المنصوبات خمسة عشر أحدها	٤٠	الخامس الصفة المشبهة	١٩٧
المفعول به		السادس من الأسماء العاملة عمل	٢٠٠
ومن المتأدَّى	٤٣	الفعل اسم الفعل	
الثاني من المنصوبات المفعول	٤٩	السابع والثامن من الأسماء	٢٠٦
المطلق		العاملة عمل الفعل الطرف	
الثالث من المنصوبات المفعول به	٥٢	والجورز المعتمدان	
الرابع من المنصوبات المفعول فيه	٥٥	التاسع اسم المصدر	١٠٧
الخامس المفعول معه	٦٠	العاشر من الأسماء التي تعمل عمل	١٠٩
السادس من المنصوبات المشبهة	٦٥	الفعل اسم التفضيل وهو خاتمتها	
بالمفعول به		باب التنارع	٢١٨
السابع من المنصوبات الحال	٦٦	باب الاشتغال	٢٢٤
الثامن من المنصوبات التمييز	٧٥	باب التوابع وهي خمسة أحدها	٢٢٨
التاسع من المنصوبات المستثنى	٨١	التوكيد	
بليس الخ		الثاني من التوابع النعت	٢٣٢
العاشر من المنصوبات خبر كان	٨٩	الثالث من التوابع حطف البيان	٢٣٦
وأخواتها إلى آخر المنصوبات		الرابع من التوابع البدل	٢٣٩
فواصب الفعل	١٠٠	الخامس من التوابع حطف	٢٤٤
باب أشعر زورات ثلاثة أحدها	١٣٠	النسق	
الجورز بالحرف الخ		فصل في تابع المتأدَّى	٢٥٠
الثاني من أنواع الجورز أن الجورز		باب مواقع العرف	٢٥٢
الإضافة		باب العدد	٢٦١
ث من أنواع الجورز			

الجزء الثاني من خامسة العلامة الشيخ محمد

عبادة العبدى عن شذور اللهب

ليدويه زمانه أبى محمد عبد الله

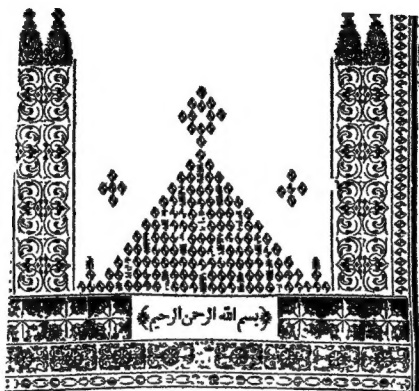
ابن هشام الأنصارى

رحمهما الله

ونفعهما

آمين





### في الثالث من المرقوعات المبتدأ

اعلم ان المشهور عند النحاة التعبير بالابتداء والخبر وسيبويه يقول المبتدأ والمبني عليه  
 والمنسلطة يقولون الموضوع والمحمول وأهل المعاني يقولون المبتدأ والمبتدأ عليه وأهل  
 ان الخبر ملازم للابتداء وقد وجد مبتدأ بدون خبر نحو أفانم ان زيدان ونحو أقل رجل  
 يقول ذلك لأن أقل مبتدأ لا خبر له لانه بمعنى كل رجل يقول ذلك ونحو قول صفة لرجل  
 وليس بخبر بدليل هو به على تشبيهه وجميعه نحو أقل رجلين يقولان ذلك وأقل رجال  
 يقولون ذلك وقيل ان بقول خبر انتهى مداني وقوله الثالث أي يجعل المصنفه  
 ثالثا أي ان المصنف رأى ان اللائق بهذا النوع أن تكون مرتبة ثالثة والا  
 فالمرقوعات لا ترتب فيها حتى يكون هذا ثالثا (قوله وهو المجرد) أي الاسم المجرد  
 خلافا لما قاله في النسخ والاسم يشمل المفعول والصحيح أن يقدر اللفظ واللفظ  
 يشمل الاسم والفعل وسأبقي ان الفعل وان دخل في المجرد لكنه يخرج بقوله خبرا  
 عنه الخ فتقدير لفظ صحيح أيضا كتقدير الاسم في منع تقدير اللفظ وتقدير الاسم  
 فكلامه لا يسمي وأعلم ان الصريح لغة النحاة من كل شيء واصطلاحا الاسم الظاهر  
 الذي لا يحتاج في كونه اسماء الى تأويل والمؤول لغة اسم مفعول من أول الحديث اذا  
 قسر واصطلاحا خلاف الصريح وليس المراد بالمراد ما قابل السكينة والمؤول  
 ما قابل الظاهر فن ذلك اصطلاح أهل الاصول ثم قبول الاسم للصريح والمؤول من  
 باب الجواز المشهور والحقيقة العرفية فلا يعترض على أخذ هذا في التعريف (قوله)

المجرد) أى الخالى ان قيل التجرد من العوامل التثنية يقتضى سبق وجودها  
كأن يز يدجرد عن نسيبه ولم يوجد في المشتد عامل قط قلنا قد يتزل الاعم  
لله الوجود كقولنا القفار ضيق فم البئر ووسع أسفلها وسبحان من صغر جسم  
المعوضة وكبر جسم النمل وليس هناك نقل من سعة الى ضيق ولا من كبر الى صغر  
عكسه وانما المراد الانشاء على هذه الصفة اه من شراح الأزهري وقوله المجرد  
لها من حيث رقة معه لا ابتداء فلا بد نعت اسم لا والعطف على يحمل اسم انما رفع  
(قوله عن العوامل التثنية) قيد بذلك لان المشتد المجرد عن العامل المعنوى بل  
عن اللفظى فقط انتهى مستوفى على الأزهري والتثنية نسبة للفظ من نسبة الجزئى  
للكلى قال الفيسى كان ينبغي أن يقول غير انما وشبهها أى ليدخل بحسب دلهم  
زقوله • لعل أى المقوار مثل تقرب • والمجرد ورب محبور برب جل صالح لقيته  
ولو لا لكان كذا ولو لا لكان كذا فان المجرد في هذه المواضع مرفوع محال على  
انه مبتدأ كما قاله في المعنى مع أنه ليس مجردا عن العوامل غير الزائدة ويجاب بان آل  
في العوامل السكال أى العوامل الكملية العمل التي عملها طريق الاصله تخرج  
بثمة وشبهها وانما هى التي دخلوها في الكلام تكروجا وشبهها التي لا يكون  
لها في الكلام تكروجا وانما هى التي دخلوها في عدم التعلق بشئ فبالزائدة لا تغير المعنى  
وشبهها بغير المعنى (قوله العوامل) ظاهره أنه يكون مبتدأ وان اقترن بفعال أو  
فعلين وليس كذلك وجوابه ان آل للجنس مع ملاحظة السكال كما تقدم أدائه من  
أنايلة الجمع بالجمع فان المجرد جمع في المعنى ويقابله العوامل وهو جمع في اللفظ  
فكانه قال كل اسم مجرد عن كل عامل لفظى (قوله مخبر عنه) خرجت الاعداد  
والمبروردة نحو واحد اثنان فانها ليست مخبر عنها وان تجردت عن العوامل التثنية  
فقالا وخرج اسماء الافعال كقول ودراك اذ ليست مخبر عنها وان تجردت عن  
لوامل على الصحيح ودخل نحو قائم أو اواز يدفانه وان كان صغارا فعلا اسم وهو  
لا يمكنه لا يكتفى به بل زيد مبتدأ وقائم خبر وأبواه فاعله والثالثة لا تحصل بشائهم  
مع المرفوع بعده لا سيما على ضمير الغائب المنتظر الى المفسر المتوقف عليه حصول  
الثالثة لان التصدي الاخبار عن زيد بقيام أو بغيره يخرج الفعل المضارع على القول  
بان واقع التجرد هو الصحيح فإنه ليس مخبر عنه ولا يقال انه خرج بالاسم لان  
المصنف لم يذكر الاسم • • • • • أن أراد بقوله مخبرا عنه مسندا اليه على وجه  
الاخبار يخرج عن المحدث هل زيد قائم وان أراد به محمولا لخبر لم الدورقانه أخذ  
المبتدأ فيما نأتى في تعريف الخبر اه حفيد (قوله أو وصفا) عطف على مخبر عنه كانه  
قال وهو المجرد الخ حال كونه مخبر عنه أو حال كونه وصفا الخ فان المخبر عنه والوصف  
نفس المبتدأ والخبر (قوله مخبر عنه أو وصفا) مقتضاء حصر المبتدأ في القسم ويرد  
عليه أقل رجل يقول كذا ويجاب بأن هذا التعريف للمبتدأ بحسب الكثير الغالب  
المشهور والافقولا أقل الخ ليس من القسم الأول لانه لا خبره لا ثابتا ولا محمولا

لأن يقول نعمت رجل وليس يخبر بدليل هو يعمل رجل في شئته ومعها مثل  
 رجلين يقولان كذا وأقل رجال يقولون كذا ولا من القسم الثاني لأنه لا فاعل إلا  
 أن يقال المراد بالخبر ما اتصل به العائدة فتدخل ذلك في القسم الأول فإن العائد  
 هنا مفعلة لأنهم لم يخرجوا أقل رجل يقول كذا ومثل أقل رجل الخ بقرة تكلمت  
 فالصفة أغنت عن الخبر ويحتمل أن يكون جملة تكلمت خبراً بقرة والمسوق  
 لا ابتداء للجمعة فيكون من القسم الأول (قائمة) حتى أنه ورد بعض علمه  
 الجميع على مصر فقال ما رأيت بهما من يعرف المسد الذي لا خبره فلما به بعض الظرفاء  
 بقوله أقل رجل يقول ذلك وما يقرب من ذلك أن بعض الأاطم أيضاً قال لبعض  
 المصريين لم أجسد القرآن الخبر الموطى إلا بخبر الجمل فأيما بقوله بل أنت قوه  
 تجهلون فكان فيها جوابه والتبكت عليه (قوله أو وصفا) فهم منه الاسم المجرد  
 الواقع في القسم الأول مقابل الوصف فيكون جامداً ويرد عليه لا قولك أن تفعل كذا  
 فإنه ليس من القسم الأول لأنه قد فعل الرفع والقسم الأول لا يعمل لا تجمداً ولا من  
 القسم الثاني لأن الوصف ما دل على حدث وصاحبه وهو ما اسم فاعل أو مفعول أو  
 صفة مشبهة أو فاعل تفصيل أو أمثلة المبالغة ولا قولك ليس واحد أنها واجب بأنه  
 القسم الثاني ويعمى الوصف بكونه حقيقة أو سكتاً ولا قولك في معنى لا منوفاً  
 تفعل كذا أي لا ينبغي لك أن تفعل كذا وما تقدم للوصف من أن الوصف لا يكون  
 مؤثلاً أي من أن والفعل فلا ينافي هذا فتأمل (قوله رافعا لمكتفى به) شرط  
 محقق وقوع الوصف مبتدأ وقوله لمكتفى به اسم مفعول وبه تأنيب الفاعل أي لما كتبه  
 به في حصول العائد سواء كان اسماً ظاهراً أو ضميراً متصلاً ولا يجوز أن يرفع ضميراً  
 متصلاً فهو محصور في قسمين ويستثنى من الضمير المتصل صورتان الأولى إذا  
 الوصف معطوفاً على وصف قبله رافع لمكتفى به نحو أقاتم زيداً ثم ذهب فاننا  
 مبتدأ عطفاً على قائم رافع ضمير مستتر مسد الخبر والثانية إذا ابتداء وصفان  
 مرفوع وأعلنت أحدهما وأضمرت في الآخر مرفوعه نحو أقاتم أمراً رجل زيداً  
 إذا أعلنت الأولى على طريقة الكوفيين وأضمرت في الثاني مرفوعه أهرت راحل  
 مبتدأ العطف على المبتدأ الذي هو قائم والضمير المستتر فيه العائد على زيد فاعل سد  
 مسد الخبر وإن أعلنت الثاني على طريقة المصريين وأضمرت في الأول مرفوعه  
 أهرت قائم مبتدأ والضمير المستتر فيه العائد الذي زيد فاعل سد مسد الخبر وأهرت  
 راحل مبتدأ وزيد فاعل سد مسد الخبر وأما الضمير البارز المتصل فلا يورث في  
 هـ سماً بل في الأفعال وقول المصنف في الشرح وفيه رد على الكوفيين الخ فيه  
 فخر لا خلافهم إغما هو في الضمير المتصل إذا اتصل بالوصف وأما المستتر في مسألة  
 التمازج والعطف كما سبق فيعتقان على وقوع المستتر فاعلاً سد مسد الخبر ومقادير  
 قوله وجبوا أن يكون ظاهراً مبتدأ ثم ينعون المستتر فتأمل الآن يريد بالظاهر  
 ما قابل البارز المتصل (قوله فالأول) أي الاسم المجرد عن العوامل المنظمة (قوله)

كز يد قاتم مستفهوموا خبر  
 لكم والنا شربته نفي أو  
 استفهام نحو أقاتم الزدان  
 ومعضوب العمران  
 وأقول الثالث مسن  
 المسرفوات المبتدأ وهو  
 نون مبتدأ له خبر وهو  
 الغالب ومبتدأ ليس له  
 خبر ولكن له مرفوع يعنى  
 من الخبر ويترك الزدان  
 في أمرين أحدهما أنهما  
 مجردان عن العوامل  
 القظية والثاني أنهما  
 عاملا معنويان هو الابتداء  
 ونعني به كونهما على هذه  
 الصور من الخبر للاستناد  
 ويفترقان في أمرين أحدهما  
 أن المبتدأ الذي له خبر  
 يكون أمصاصا نحو قوله  
 ر بناو محمد نبينا ومؤولا  
 بالاسم نحو وأن تصوموا  
 خبركم أي وصامكم خبر  
 لكم ومثله قولهم تسمع  
 بالاعدى خبر من أن تراه  
 ولذلك قلت المجرد ولم أقبل  
 الاسم المجرد ولا يكون  
 المبتدأ المستغنى عن الخبر  
 في تأويل الاسم المتبلى  
 ولا كل اسم بل اسمها  
 صفة نحو أقاتم الزدان وما  
 مضروب العمران والثاني  
 أن المبتدأ الذي له خبر  
 لا يحتاج إلى شيء ويعتد عليه

كز يد قاتم الغرض منه التثنية للابتداء وانما أتى بالخبر لانه لا يتنوع المبتدأ الا به  
 ولا يمتدح خبره كانه قال له ما مثالي الاسم المجرد عن العوامل القظية  
 المجردة فقال كز يد قاتم قوله وهل من خالق الخ قال البراوى أشار به الى أن  
 المبتدأ قد يكون فيه جزاء المولا بقدر ذلك في كونه مجردا والتقدير وهل خالق  
 يدل انك لو اتبعت مثل ذلك ما زقية الرفع نحو هل من أحد ظرف عندك وهذا  
 تعدل ان قوله المجرد عن العوامل القظية أراد غير الزاد فم كن نفي للصنف أن  
 يجعل هذا المثال للوصف المكتفى برفوعه وعمل النوع الأول بحسب دلوه وبقوله  
 ما لكم من الله شيء اذالم يؤول الله يعبدوا وقال الخليل اشعر غنيل المصنف لاسم  
 أن العامل القظي اذا لم يدخل الاعلى النوع الأول دون الثاني وبه صرح هو  
 وغيره وعمل ذلك بانه في معنى الفعل وحرف الجر لا يدخل على الفعل وبذلك رد على  
 الزحشرى في امر ايه هل من خالق غير الله مبتدأ وقاصلا أغنى عن الخبر ومضروب  
 كونه من باب المبتدأ والخبر انتهى كلامه وعليه فقوله وهل من خالق غير الله مثال  
 للخبر ومضروب زائد وهل حرف استفهام ومن صلة وخالق مبتدأ وغير الله نعت له  
 باعتبار محله والخبر محذوف تقديره لكم قوله نفي أو استفهام أي تعمد نفي أو  
 استفهام ولا تقع الاسماء بعد أدوات النفي ولا بعد أدوات النفي وهذا شرط في  
 وقوعها يقتضي في ابتداء يتبعها فاعندنا شرط الشرط شرط لثبته فتقدم النفي  
 والاستفهام بشرط في الابتداء وبواسطة وقيل ان تقدم النفي شرط في ابتداء يتبعه  
 بدون واسطة فانه في ذكر بعضهم ان النفي هنا قد يكون بالفعل نحو ليس  
 قاتم الزدان وفيه مما يحتج ان الكلام في المبتدأ أو قاتم ليس مبتدأ بل اسم ليس  
 والزدان فاعل أغنى عن خبره انتهى على ذلك خبر واحد وهو غير ظاهر ومثلهما في  
 ذلك ما للحجازية كما قاله ابن مالك وغيره نحو ما قاتم الزدان وعدى العصام هذا الحكم  
 الى لا التي لنفي الجنس وخرج عليه ما يقع في كلام العلماء من قولهم لا جائز أن يكون  
 كذا قوله نحو أقاتم الخ لف ونشر متوش وقوله العمران يحتدل ثنية عمر و  
 يرفع العين على ما هو الظاهر ويحتدل انه ثنية عمر يضم العين اذا الصبح جواز  
 ثنية المعدول قوله وهو الغالب أي الكبير قوله يعني عن الخبر أي  
 في حصول العائد وليس المراد أن هناك خبرا حذوف واقم هذا مقامه قوله  
 ونعني به أي بالابتداء قوله للاستناد أي اسناد غيره اليه في القسم الأول  
 أو اسناده الى غيره في القسم الثاني قوله وان تصوموا خبر مبتدأ وخبر قوله  
 كهمس مبتدأ وهو في تأويل سماعه والفرق بينهما ان السبل في الثاني شاذ  
 اوفى الأول مطرد لان السبل بدون وجود سائل شاذ الا في باب التوسية ويحتدل  
 ان تسمع مبتدأ أو يدعنه الحذف فهو اسم مبتدأ مرفوع بصفة مقدرة على آخره  
 فمع من ظهورها سوردة المضارع قوله ولذلك قلت الخ أي لان الاسم حقيقة في  
 الصريح ولا ينصرف عند الاطلاق الا اليه قوله بل ولا كل اسم الخ أي

خليل ما واف بهدي أتما

اذ لم تكونا على من أقاطع

وقوله

أظن قوم سلى أمؤرا

نعنا

ان يظنوا فحبيب عيش

من قطننا

وقوله افعالمكتنى به أهم

من أن يكون ذلك المرفوع

امها ظاهرا كقوم سلى

في البيت الثاني أو ضمرا

منفصلا كما تنافى في البيت

الأول وقبسه روعلى

الكوفيين والبخشري

وابن الحبيب اذا أوجبا

أن يكون المرفوع ظاهرا

وأوجبا في قوله تعالى

أراغب أنت أن يكون مجهولا

على التقديم والتأخير وذلك

لا يمكنهم في البيت ألا يجز

عن المثني بالفرق وأعم من

أن يكون ذلك المرفوع فعلا

كما في البيتين أو نائبين

الفصل كما في قوله أو

مضروب الزيدان ونرج

عن قول مكتنى به نحو أقاتم

أبواه زيد فليس لك أن

تعرب أقاتم مبتدأ وأبواه

فعلا أغنى عن الخبر لانه

لا يربى الكلام بل زيد

مبتدأ وأقاتم خبر مقدم وأبواه

فعل به غائب ولا يبتدأ

بشركة إلا أن عمت محسوما

رجل في الدار أو نعت ضمير

رجل صالح جاعلي

بل ولا يكون للبنداء المستغنى عن الخبر كل اسم (قوله خليل ما واف الخ) هومن

الطويل خليل منادى مضاف حذف منه حرف النداء وأدغمت ياء التكلم في ياء

التثنية وحذفت اللام للتخفيف والنون اللازمة للاضافة وما ناقة وواف مبتدأ

وحذفت منه النقة استئثالا ووض النون من الياء وانما أقاطع سمدس

الخبر وبهدي متعلق بواف واذا شرطية ولم تكونا جازم ومجزوم وعلامة الجزم حذف

النون ولي خبر تكون وعلى حرف جر ومن موصولة مجزومة بها وأقاطع صلها والعماد

محدوف أى على الذى أقاطعه من قطع أخاه وقاطعه أى حممه المعنى بأصحابى

ما أتينا وأقيا بعهدي ومجئى اذ لم تكونا جاعلي على من أقاطعه وأهيمر والشاهد

في انقافه فاعل سمدس لا يعتمد على النفي واختلف هل النفي شرط أو

العمل أو في الاكتفاء بالفاعل عن الخبر قولان أحدهما الثانى (قوله أقاطع قوم سلى

الخ) من البسيط والمهذبة للاستفهام وقاطع من قطن للمكان أقام به وهو مبتدأ وقوله

فاعل سمدس الخبر سلى عمل امرأ مضاف اليه أم حرف صطف فوافعل وفاعل طلعت

بفتحين ويجوز تسكين العين مصدره من يظعن بالفتح فيه اذا سار وهو مفعول وان

حرف شرط ويظعنوا فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف النون والقارم ابطه

ويجب خبر مقدم وعيش مبتدأ مؤخر ومن موصولة مضاف اليه وقطننا فعل وقاطع

مسئلة الوصول والالف للاملاق والشاهد في قوله سلى فله فاعل سمدس الخبر

لا يعتمد على الاستفهام والمعنى هل قوم سلى التى هى المحبوبة معقون أم مؤر

الرجل فان مؤر فمعيش من يقيم بعدهم ويخلف عنهم يكون نجيبا (قوله أذ أوجبا

أن يكون المرفوع ظاهرا) وأجاب في التصریح بأن المراد ما انظرهما قابل المستر

قال في المعنى وما يقطع به على بطلان مذهبه أى الكوفيين الآية وقول الشاعر

خليل الخ فان القول بأن الصغير فيه امتدأ كما زعم البخشري مؤذنى فصل العاقل

من محوله بالاحش والقول بذلك في البيت مؤذنى الاخبار عن الشين بالواحد و

ظهر فساد قول التصریح المراد بالظاهر غير المستر لانه يشمل المنفصل مع أتم

خالقوا فيه تأمل وبكلام المغنى تعلم ان قول الشاعر وذلك لا يمكنهم في البيت أى ولا في

الآية أيضا ومن كلام الشاعر ههنا يؤخذ الدخيل التصریح لانهم أوجبوا التقديم

والتأخير في البارز فلأريد بالظاهر ما قابل المستر لشم البارز مع أنهم يخالفون

فيه بدل حل الآفة على التقديم والتأخير فتأمل (قوله ولا يبتدأ بشركة) أى لا يجوز

ذلك لان الشركة المختصة بمجهولة ولا يصح الخبر على مجهول فلا يصح وقوعها امتدأ

الذى هو محكوم عليه (قوله إلا أن عمت) أى لان الشركة اذا عمت كان مفعولها جاعلي

افراد الجنس فاشبهه المعروف بالجنسية واذا نعت كانت بمنزلة تعلم الشخص

وقوله إلا أن عمت أو نعت وأما قولك عمر خير من جواد فمضوع على السماع وقوله إلا

أن عمت أى بنفسها أو بغيرها وصحكا قوله ان خصت ومعنى عمت افادت العموم

الشمولى وهو تناول جميع الافراد دقة واحدة لا العموم البدلى وهو تناول الافراد

واحد بعد واحد فهو ما مظنة صحة الابتداء بالنكرة وكذا خصوصها أنفاده القيسى  
 (قوله وعليها بعد الخ) وقيل المورخ لا م الابتداء وقوله وعليها أى رخص ج على  
 العوم والخصوص قوله تعالى ولعل بعد الخ فالعوم من حيث العلم برغدة معين من أفراد  
 المزمين والخصوص من جهة الوصف بجزء من حيث خبر بأن ~~سجد من العوم~~  
 الشمولى فيه نظر لأنه نكرة فى سياق الإثبات وحيث لا يلزم بل ~~العلم~~  
 وحيث قد قاله القيسى من أن المراد العوم الشمولى فيه نظر فبعد كنى هذا رأيت  
 الطباوى قال ولا فرق بين العوم الشمولى والبدلى كالنكرة فى سياق الاستفهام  
 غير الانكسارى لا يقال بلزم عليه صحة الابتداء بالنكرة للحضة لأن عمومها بدلى لأن  
 تقول ذلك متوهم بخلافه بعد الاستفهام فصحت وقال البرماوى قوله وعليها  
 أى على المقصود الموقوف فى التخصيص والتعميم وجوع الصور كلها اليها مع  
 الابتداء فى قوله تعالى ولعل بعد مؤمن الخ لما فى ذلك من التخصيص بالوصف هذا  
 ما ظهر لى (قوله بعض المتأخرين) وهو ابن عقيل وقوله وانهاها أى بلغها انها باءة وهو  
 نيف وثلاثون والنصف ما زاد على العقد وقد بلغها ابن عقيل ستا وثلاثين فالمراد  
 بالنيف هنا ستة وانهاها أى ما كفى إلى أربع ومئة (قوله وزعم) أى قال بعضهم انها  
 ترجع الخ والمراد بالبعض ابن مالك (قوله موصوفة بصفة الخ) يرد عليه أشكال  
 وهوانه يتقضى جواز حيوان آدمى فى الدار وحيوان ناطق فى الدار لوصف مبتدأ  
 وامتناع آدمى فى الدار وإنسان فى الدار لعدم وصف المبتدأ مع انهما معنى واحد ولا  
 فرق الابتداء للفظ والتعاضد والجواب أن العرب اعتبرن التعريف والتخصيص  
 لنسكتة فوجد فى بعض المواضع وسكت بطراد الحكم لتلك النسكتة وان لم يظهر ذلك  
 فى بعض المواضع فنع انسان فى الدار لقاعدة حكوا به النسكتة تظهر فى بعض المواضع  
 واستراط التخصيص مذهب بعض وقيل المدار على الفائدة انتهى طبع لاوى على  
 الأزهرية (قوله أى عنوان منه) فيه مسامحة لأن الصفة المقدرة هى منه لا عنوان  
 منه والعنوان تثنية منها بالتخصيف والقصر كصا والنساء آلة الوزن يعرف بها مقادير  
 الموزونات ويقال من كسب تثنية معان كضبان انتهى تصريح وفى عبارة بعضهم  
 المناظر لآن تأمل (قوله ومنها) أى من الصفة المقدرة أن تكون مصفرة (قوله خمس  
 صلوات كتبت الله الخ) لخمس مبتدأ وسوق الابتداء به كونه عامل فى المضاف اليه  
 ويشترط أن يكون المضاف إليه نكرة كغلام رجل جافى أو معرفة والمضاف مما  
 لا تعرف بالإضافة فهو مثلاً لا يفضل وغرك لا يجود انتهى حفيد (قوله ما تعلق  
 بها) أى لا امر ونهى عاملان فى محل الجرور بعدها لانها مصدران والمصدر  
 يعمل عمل فعله ~~فنتهي~~ لا بد من الموقوفات التى ذكرها العلماء من مراعاة معنى  
 صحيح مقصود والاوراد عند الناس درهم فانه وجد تقدم الطرف وفى الدنيا رجل لانه  
 وجد تقدم الجار والجرور المعهود من الموقوفات وما حار ناطق فانه وجد النطق وهل  
 امرأه على الارض فانه وجد الاستفهام ورجل ذكره كرواضه فانه وجد الوصف

وعليها ولعل بعد مؤمن خير  
 وأقول الأصل فى المبتدأ  
 أن يكون معرفة ولا يكون  
 نكرة إلا فى مواضع خاصة  
 تتبعها بعض المتأخرين  
 وانهاها الى نيف وثلاثين  
 وزعم بعضهم انها ترجع  
 الى الخصوص والعموم فمن  
 أجله للخصوص أن تكون  
 موصوفة بما بصفة مذكورة  
 نحو ولا مة مؤمنة خير من  
 مشركة ولعل بعد مؤمن خير  
 من مشرك أو بصفة مقدرة  
 كقولهم السمن منوان  
 بدرهم فالسمن مبتدأ  
 ومنوان مبتدأ ثان وجرهم  
 خبر والمبتدأ الثانى وخبره  
 خبر المبتدأ الأول والمورخ  
 لا ابتداء بمشوان انه  
 موصوف بصفة مقدرة أى  
 منوان منعومها أن تكون  
 مصفرة فخور رجل جافى  
 لأن التصغير وصف فى  
 المعنى بالصغر فكانت قلت  
 رجل صغير جافى ومنها  
 ان تكون مضافة كقوله  
 صلى الله عليه وسلم خمس  
 صلوات كتبت الله تعالى  
 العباد ومنها ان تعلق بها  
 معنول كقوله صلى الله  
 عليه وسلم أمر يعبروف  
 صدقة ونهى عن مشرك  
 صدقة فأمر ونهى مبتدآن  
 نكرتان وسوق الابتداء  
 بهما ما تعلق بهما من الجار  
 والجرور

وشرب الماء تأخر فله وجد العمل والعلام انشأن موجوداته وجد الانساق فنه  
كله الاصلح لا ابتداء لعدم القائل مع وجود المرفوعات **١٤** من التصريح (قوله  
أفضل منك جاني) لغرضه التمامي بأن المصنف قال في المغني الصواب ان  
الابتداء هو الموصوف المحذوف ولا شئ ان أفضل سفة محذوف فهو المبتدأ والجواب  
ان المصنف هنا بقي المثال على ما قاله النحاة من ان المبتدأ هو الذي كورلا المحذوف  
والمسوغ العمل وان شئت قلت المسوغ هو الموصوف المحذوف ولم يبق المثال على  
ما سوغه هو وقوله كل الخ حصة لعيني على ان كل هذا الخبر عن الاضافة نكرته هو  
قول الاخفش والفارسي وابن درستو بهو الذي عليه سيبويه والجمهور وانما معرفة  
حيث شئ (قوله من يقيم الخ) قبل الخبر فعل الشرط وقيل جوابه وقيل هما معا  
ومخرج في المعنى الاول وقوله ما راجل الخ انها معلومة في بياض المصنف بحال كونها  
عامة لان المقام قرينه على العمومية (قوله ثم قلت الرابع خبره) أي خبر المبتدأ ونحوها  
بهذا الاسم على انه منقطع الفاعلة حتى كلمة الخبر الذي هو كلام اسفل الصدق  
والكذب او انه نفس الاخبار والاعلام ونحوه مع مبتدأ عتبة المرفوعات سوى  
مرفوع البصف المذ كورلانها يحصل بها الفائدة مع مبتدأ ويلجود مرفوع الوصف  
انتهى حفيد (قوله وهو ما تحصل به الفائدة مع مبتدأ الخ) ان قبل يلزم الدور اذ يتوقف  
المبتدأ على الخبر وبالعكس أحسب بان المراد منه الخبر القوي فان قبل التعريف  
لا يصدق على نحو انشأ حارها فهو معلوم ضروري وخبره شعري شعري عما المبتدأ فيه  
هين الخبر واجب بصدقه على الاول في حصول الفائدة بأمل الوضع وعلى الثاني بتأويله  
بقوله شعري لأن هو شعري الذي تعهد وقال بعض التعريف منتقض بخلافه من  
قوله لا يذأ بوقائهم ان لم يحصل به الفائدة مع مبتدأ الذي هو أنه لا اشتماله على خبر  
الغائب المعتر إلى المعرلة توقف عليه حصول الفائدة انتهى حفيد **١٥** تنبيهكم لم  
يجمع المصنف بين المبتدأ والخبر في باب واحد نظرا الى ان كل واحد قسم مستقل  
وقول القيسي جمع المصنف بين المبتدأ والخبر لئلا يهمل ما قاله النحاة من غير الغالب ان  
يذكر المبتدأ ويحذف الخبر وبالعكس انتهى كلامهم من غير الغالب أيضا وجود  
مبتدأ بدون خبر وما قاله القيسي غير ظاهر لان المصنف لم يجمع بينهما تأمل وقول  
المصنف وهو ما تحصل الخ تعريف الخبر ان وجوده لا يقتضي حصول خبر كما  
تقدم لك (قوله ما تحصل به الفائدة) أي حصوله بصدأ الاول ما خرج نعت الخبر نحو هذا  
رجل حافل (قوله مع مبتدأ) نزع الفاعل ونائبه الوصف فله ان يحصل به الفائدة مع  
الفاعل أو نائبه كقائهم ان زيدان وما مضروب الخبر ان انتهى كلام القيسي والأحسن  
ما قاله الخفيس من أنه نزع به بقية المرفوعات ما دهم مرفوع الوصف وحيث شئ فقول  
الشارح لفاعل الفعل أي ونائبه كذا يقال في قوله لفاعل الوصف وبقول المرفوع  
الفعل ومرفوع الوصف كل أول يخرج أيضا فاعل اسم الفعل الآن يقال انه  
ماش على قول الخشري الذي يسمى نائب الفاعل فاعلا (قوله ولا يكون زمانا) أي

كقولك أفضل منك جاني  
ومن أمثلة العموم أن  
يكون المبتدأ نفس صيغة  
مجرم نحو كل كذا فأتون ومن  
يقم أقم مع ومن جاءك أجي  
معها ويقع في سياق الثاني  
نحو ما راجل في الدار وعلى  
هذه الأمثلة قسم ما شئها  
ثم قلت **١٦** الرابع خبره  
وهو ما تحصل به الفائدة  
مع مبتدأ غير الوصف  
المذ كور **١٧** وأقول الرابع  
من المرفوعات خبر المبتدأ  
وقرئ مع مبتدأ فصل أول  
مخرج فاعل الفعل وقوله  
غير الوصف المذ كور فصل  
فان مخرج لفاعل الوصف  
في نحو قائهم الزيدان  
وما قائهم الزيدان والمراد  
بما يوسف لئلا كور ما تقدم  
ذكر في حد المبتدأ ثم قلت  
**١٨** ولا يكون زمانا

اسم زمان سواء كان منصوباً أو مجروراً بنى ولا يقل ظرف زمان وفهم منه أنه يكون مكاناً وإذا أخبر بالسكان عن الذات فاعلم عن المعنى وفهم من قوله ولا يكون زماناً والمبتدأ اسم ذات أنه يكون زماناً المبتدأ اسم معنى فالتشبيه بأربعة لكن قبل الأخبار بالزمان عن المعنى عاذا لم يكن المعنى مستقراً فهو مطلق الشهر يوم الجمعة انتهى حفيد (قوله والمبتدأ اسم ذات) جملة تامة (قوله ذات) مفعول خبر بالجنس خبر بالعين ولن خبر بالجوهر (قوله ويقوم اليلة الحلال متأول) مفاد المصنف ان الخبر هو اليلة وهو قول وقيل الخبر المطلق وهو الصحيح قال في الجمع ذهب ابن كيسان الى أن الخبر في الحقيقة هو العامل وان تسمية الظرف خبراً مجاز وقيل الخبر هو مرجع العامل والظرف مجرى الخلال في الجار والمجرور قال الحفيد ولا كره لي ان الظرف للظرف (قوله في حد المبتدأ) أي بعد حد المبتدأ ولو غيره كان أولى (قوله لا يتم خبراً من أسماء الأوقات وانما خبره الخ) والفرق ان الأحداث أفعال وحركات وغيرهما فلا بد لكل حدث من زمان يختص به بخلاف الذات فلن نسبته الى جميع الأزمنة على السواء فلا تذهب في الأخبار بالزمان عنها والمراد بالذات ما يقوم بنفسه بالأحداث ما حداها بدليل حقايلتها بالشمس واليابس (قوله فتؤول) التأويل صرف اللفظ من ظاهره بيان بقدر مضى قبل المبتدأ فارجع الى الأخبار بالزمان عن المعنى (قوله اليوم خروفاً أمر التذلل باليوم شرب خمر) انما أول اليوم خمر ولم يؤزل قوله وهذا أمر لان الأمر حدث فخير عنه بالزمان بخلاف الخبر وقال الفقيه أي الزام أمر (قوله في المثل) بفتح الميم والشاء وهو ما يشبهه بغيره فهو من باب الاستعارة التشبيهية فإذا كنت في سرور وفرح وقيل لك أمقتني فاقبذ لك تقول اليوم خروفاً أمر فشيئت حالتك بحالة لذي قال المثل استعارة تشبيهية تأمل في تنبيهه ماضى عليه المصنف من منع الأخبار بالزمان عن الذات سواء أقاد أم لا هو الصحيح وقول ابن مالك ولا يكون اسم زمان خبراً عن جنته وان قد ما خيراً

والمبتدأ اسم ذات وهو اليلة الحلال متأول (قوله) وأقول بما يثبت في حد المبتدأ اما لا يكون مبتدأ وهو النكرة التي ليست عامة ولا خاصة يثبت بعد حد الخبر ما لا يكون خبراً في بعض الأحيان وذلك اسم الزمان فإنه لا يقع خبراً من أسماء الأوقات وانما خبره عن أسماء الأحداث تقول اليوم اليوم والغر فداً ولا تقول زد اليوم ولا عمر وهذا فاما اليلة الحلال نصب اليلة على ان الظرف خبره عن الحلال مقدم عليه فتؤول وتأويله على ان أصله اليلة رؤية الحلال والرؤية حدث لأدات تخلف المضاف وهو الزر بقواقيم المضاف اليه مقامه ومثله قولهم في المثل اليوم خمر وهذا أمر التقدير اليوم شرب خروفاً حدث أمر تخلف في التامس اسم كان وأخواتها



لرفعها كثر من كون اسم كل وأخواتها من المرفوعات فكان اللاحق أن تأتي بصيغة  
 صريحة تدل على بيان علمها فيه فلما علمنا فيه مخالفاً لرواها جميعاً انما علمنا فيه وقيل  
 انه مرفوع على كل مرفوعة قبل دخولها وهو الابتداء وانما علمت في الخبر  
 فقط وردت له ليس لنا حامل بعدل النصب ولا يصل الزعم اليه بل يؤخذ من انما علمنا  
 في علمنا في بيان انما علمنا فيه (قوله في) أي الاخوات أمسى الخ المصنف اضافي  
 بالنسبة للافعال المشهورة المتفق عليها والتي ينقل عليها أو غير ما قيل أو غير  
 متفق عليه أو مقصور على السماع وبيان المصنف ان الجملة معرفة الطريقة في تنسيق  
 المصنف ما تميز به المبتدأ لانه ضمير ما تميز به الخبر فلا نكل كلمة أو بدلتها  
 صارت علم جنس على نفسها أي هي هذه الالفاظ وحيداً فمعرفة فعلها آخر تعديل  
 منها رتبة وقد اوضح وأضرباً ودواستعمال وقيل هو ما ورد في قول فيضاً بها  
 تقدم ولم يبين المصنف معنى الافعال التي ذكرها وحده انما كان كانت ناقصة في علمها  
 انضافاً إليها فيجب ما يحسب ما يقتضيه الحال وان كانت تامة فمعناها مختلفة فبني كان  
 وحده معرفة تعاقب وان كان ذو عسرة وظل أقام نهاراً وروايات أقام ليلاً وأضحي وأصبح  
 وأمسى دخل في الضي والصباح والمساء وروح وانما الفصل ودام في واهل ان  
 كان الناقصة للثبوت خبرها لا اسمها فيما مضى مع الاقطار عند الاكثر كما قاله  
 أبو حيان أو مع السكون عن الانقطاع وعدمه عند آخر من يزعم به ان ما لا يحسن  
 قائماً وقد يكون كان وأمسى وأضحي ودام وظل بمعنى صار نحو قوله تعالى  
 فكانت هناك مثلاً أو ما يصحتم بنعمته أخواناً ظل وجهه مسوداً وقوله  
 • أمست خلا وأمسى أهلها اختلوا • وقوله • آيت كائنني أطوى بحبل •  
 وأما ليس فهي لثني خبرها عن اسمها حالاً وهذا مذهب الجمهور وذهب سيبويه ومن  
 تبعه الى انما تنفع حالاً وما ضاير مستقبل لا وجماع المضي وقال الشلوبين لا تنافض  
 بين القولين لان كونها الحال اغماض عند الاخلاق وسكونها الغيرة اذا قيدت به  
 واستحسنه الرضي قال العاصم وفيه نظر لان المراد بكونها الحال أو كونها المطلق  
 انما كذلك بحسب الوضع فإذا كانت عند الاطلاق فهي للحال الينة انتهى حفيد  
 (قوله مطلقاً) مفعل مطلق أو حال ولم يطابق لانه مصدر بحسب الأصل ومعنى  
 مطلقاً أي غير مقيد بكونها تالية لثني أو شبهه أو لما الوقتية فلا تنافي كون المصنف  
 ويحذر ذكرها في رواية مقوسات (قوله في) بكسر التاء وقيل هو ضمها مرفوعة  
 (قوله وتالية) حال من المبتدأ وهو زال وما حفظ عليه أو من الضمير المستتر في خبر زال  
 المحذوف أي ومنها زال الخ حال كونها تالية وعلى هذا يكون من عطف الجملة لجملة  
 ومنها زال عطف على جملة وهي أمسى وجعلهم من عطف الجملة لا يفوت كونها من  
 اخواتها لا تنافض رناً ومنها زال الخ والضمير المجرور ما دل على اخواتها وانما هي  
 فلا توفيقاً الضمير وهي وما تقدم من جعلها حالاً من المبتدأ هو مذهب سيبويه وهو  
 مرجوح كما هو معلوم (قوله تالية) أي تالية لثني ولو تقديره لان المقدر هذا هم

وهي أمسى وأصبح وأضحي  
 وتل وتل وتل وتل  
 مطلقاً تالية لثني أو شبهه  
 زال ما مضى زال وجهه مسوداً  
 والذل

بجزلة المفعول لكن لا يطرده حذف النفي معها إلا إذا كان النافي لا والعمل المضارع  
 وانه عاقل جواب قسم كقوله تعالى تاتيتك توتيت كبري سفي لا تقتنق وقوله **ع** حين الله  
 أرح قاعدا **ه** أي لا أرح ثم إن كان الفعل ماضيا اشترط في النفي أن يكون ماضيا  
 أو أن وان كان مضارفا لما نافي كان حق ليس خلافا لظاهر لفظه من أن النافي  
 بأي إذا تعي أي فعل وقوله تاتيتك لتي أي أصالة أي وأما الفصل بين النافي ومنفبه  
 بجملة معترضة فهو نادر وخلاف الأصل (قوله وصله لما ملح) شرط للجواز ولا يلزم  
 من وجود الشرط وجود المشروط كما يأتي ويرعب وصلته بمالهربية تالية (قوله  
 الوقتية) ويلزم من ذلك أن تكون مصدرية بخلاف العكس فلذا اقتصر على الوقتية  
 ولو قال المصدرية لاحتاج إلى أن يقول الوقتية فتأمل (قوله المذ كونه) أي الكلمة  
 المذ كونه والاختصاص المذ كورات (قوله وأخواتها) أي مظهرها في العمل ففيه  
 اسم حارة مصرحة (قوله الاثنى عشرة) مفعلا لا أخوات فتضم لكن (قوله ويسمى  
 اسمهن) وهي تسمية اصطلاحية فلا يقال الاسم ليس اسمها بل اسم الدولة الذي  
 وضعه (قوله مجازا) أي بالاستعارة تشابها لفظيا في كونه اسم مرقوم بعد فعل  
 وعند سيبويه فاعل حقيقة ورد بان فاعله هو مصدر خبره فاعضاؤه اسمها (قوله  
 وتصين الخبر) هذا متفق عليه وأما رفع الاسم فهو مصدره البصريين وقال  
 الكوفيون لا عمل لها والاسم المنصوب بعدها حال ورد بانه يلزم عليه كونه تاسعة  
 لا رافعة وبأصل الاسم إذا كان خبرا محذورا كانوا التالين والضمير بالاستقرار  
 انما يتصل بفاعله وقال الثراء ماملة في الاسم الرفع لكن على التشبيه بالفاعل وان  
 المنصوب حال ورد بانصافه إذا كان ضميرا (قوله ويسمى خبر من حقيقة) وهي  
 تسمية اصطلاحية والا فهو خبر من اسمها فلا حاجة لتقدير مضاف أي خبر اسمها  
 (قوله ومفعول مجازا) أي بالاستعارة نظير ما تقدم (قوله بلا شرط) أي من  
 الشروط الآتية وهي التي وما معها الطريقة فلانافي انه يشترط فيه شروط عامة  
 والحاصل أن الأفعال الثلاثة عشر لا تعمل إلا بشروط خمسة أن لا يلزم المتبدأ  
 التصدير ولا الحذف ولا هدم التصريف ولا الابتدائية بنفسه أو بفعله فالأول كسم  
 الشرط والثاني الخبر منه بتعقطع والتالث نحو طوبى للؤم والرابع  
 نحو اقول رجل يقول ذلك الأريدا والخامس محسوب إذا التجابية وبشرط في الخبر إن  
 لا يكون طلبا ولا أنشاء (قوله وما يشترط أن يتقدم عليه الخ) انما اشترط ذلك لأنها  
 بمعنى النفي فإذا دخل عليها النفي انقلب اثباتا فعني ما زال يدقها ثم وقائم فيما  
 مضى انتهى تصريح (قوله ان يتقدم عليه نفي) بحرف كما مثل أو اسم نحو  
 غير منفصل أسير هو **ه** كل وان ليس يعتبر **ه** أو يفعل موضوع للنفي نحو **ه** ليس  
 ينقل ذاغني واعتزازه أو يفعل خبر من النفي نحو قوله  
 قلما يرح اللبيب إلى ما **ه** ورت الحمد داهيا **ه** ويجيب **ه** فإن قلما خلع منه معنى  
 التقليل وصار بمعنى ما النافية أو يفعل مستلزم للنفي نحو قوله **ه** ليت ازال استغفر

وصله لما الوقتية دام نحو  
 ما دم حيا **ه** وأقول  
 الخماس من المرفوعات  
 اسم كل وأخواتها لا تقتضي  
 خبر المذ كورة فانه  
 يدخل على المتبدأ والخبر  
 فيرفع المتبدأ ويسمى  
 اسمهن حقيقة وفاعله من  
 مجازا وتصين الخبر ويسمى  
 خبر من حقيقة ومفعول  
 مجازا ثم نفي ذلك على  
 ثلاثة أقسام ما يعمل هذا  
 العمل بلا شرط وهي غائبة  
 كان وليس وما بينهما  
 وما يشترط أن يتقدم عليه  
 نفي

أية أي لا زال قائمه القراء ويوجه ان من أي شي لا ينفذه والا بما استلزمه لثني وهذا  
 صالح بعطائي تبريع الاستثناء فلهذا لوضع في الحواشي اه (قوله أوشبه وهو  
 التهي والهاء) انما كانا كالنفي لان المطلق بهما غير محقق فهو غير موجود فهو  
 نفي داخل على نفي فصيح قولهم ان الاربعة لازمة للمبر للمعبر عنه وانفع ما يقال ان  
 الملازمة قطاه سرتي النفي دون التهي والهاء انتهى فمررنا الدروب وقل  
 بعض حولتي الازهره انما كانا مشيئين لثني لان فيهما معوما وقوله وهو التهي  
 والهاء والاستفهام أي الاستكاري شيواتر الحاصبا ولعل ترك الاستفهام منه يكونه  
 أشبه النفي (قوله والهاء) أي بلا في الماضي وبل في المضارع قوله المحل في شرح  
 جمع الجوامع وفاتح الان مصدور كقوله

لن تراووا كلكم ثم لازلت لكم خالدا خلود الجبال

ومنه ابن مالك وغيره وقالوا لا يحق في البيت لاحتمال ان يكون خبرا ولا اخص في  
 الارشاد في الهاء بلا وهو ما يفيد الرضي (قوله ولا يراون مختلفين) فمررنا بفعل  
 مضارع والواو اوجه ومختلفين خبره انتهى تصريح (قوله لن يفرح عليه ما كنتم  
 ففرح فعل مضارع ورح واهمه ضمير متصرف موصو بارها كتم خبره ولو انقصر على  
 المثال الثاني لكانوا لكتما ولان التنصيص على ان ذلك يسوغ معذ كرا ولا ينفذها  
 انتهى تصريح (قوله لا تزال ذا كراهه) لانهاية قوله بل هو ما واصله تزال لحذف  
 الالف لا لتقاء الساكنين واهمه ضمير وذا كراهه خبرها (قوله ولا يفرح الخ) مثال  
 للهامور وباري وخلف المصنف ان الهاء خاص بلا والاربعة الدار (قوله ماضي  
 يزال) وزنه فعل بكسر العين لانه من باب يجره فعل ولا يوصف بتعدولا تصور وليس له  
 مصدر ولا امر هند الجمع هو وحكي الكسائي والقراء ان زال الناقصة لها مضارع  
 فان هو يزال فيكون مشتركا بين التام والناقص بل قال القراء من زال الناقصة  
 من زال التامة، فهو يها الى فعل بكسر العين بعد ان كان فعل بفتحها فراقين التام  
 والناقص وقال ابن خروف يجوز ان تكون الناقصة منقولة من زال يزال فعل هذا  
 هي نهايا (قوله فان ماضي يزال الخ) الحاصل ان زال الذي مضارع هو يزال وزنه فعل  
 بفتح العين من باب نصر ونصر وعينه واو مصدر وأمر وهما الزوال والورل بفتح  
 الزاي وان زال الذي مضارع غير بل بفتح الباء يعني ما روه مصدر وأمر وهما الزاي  
 وزل بكسر الزاي وما ضيه فعل بفتح العين من باب ضرب يضرب ويضربه يا (قوله فعل  
 تلم) أي قري ناقص وقاه رأى غير متعد كقوله زال الشر يعني انتقل (قوله الذهاب)  
 بفتح الذال وقوله والانتقال تفسيره ولو انقصر على الانتقال كان أولى (قوله أن  
 تزال) أي تنتقل ولئن زلتا أي انتقلتا واللام موطئة للتقسيم وان حرف شرط وزال  
 فعل الشرط وان نافية وأمسك فعل ماض ومن زائد قوا أحد بجر ورجن وبحذف رفع  
 على انه فاعل وجملة امسكها جواب القسم اتقدهم وجواب الشرط مخذوف لانه اذا  
 اجتمع شرط وقسم فالجواب لا يتقدم ويقتدر للتأخر (قوله أي ميزه) ومنه قوله تعالى

أوشبه وهو التهي والهاء  
 وهي أربعة زال ورج  
 ولثني وانقل فهو لا يراون  
 مختلفين لن يفرح عليه  
 ما كنتم وقول لا تزال  
 ذا كراهه ولا يفرح  
 ما كنتم ولا يزال حنايبك  
 عروسا ويشرط في زال  
 شرط آخر وهو أن يكون  
 ماضي يزال فان ماضي  
 يزال فعل تام فاصري  
 الذهاب والانتقال فهو  
 ان انتقل من السموات  
 والارض أن تزال ولئن  
 زلتا ان امسكها من أحد  
 من بعده وان الأولى في  
 الآية شرطية والثانية نافية  
 وماضي يزال فعل تام متعد  
 يعني ما رعى يقال زال زيد  
 صا من معز فلان أي ميزه  
 منه

فرضنا بينهم أي فرقنا بينهم (قوله وما يشترط أن يتقدم عليه ما المصدرية الخ) هذا  
 شرط لجواز العمل لا لوجوبه فلا يرتفع وما دامت العوائق قائمة يعني بقي ولم تعمل  
 هذا العمل مع وجود الشرط ويصير قولنا يلزم من وجودها المصدرية الظرفية وجود  
 العمل لأنه لا يلزم من وجود الشرط وجود المصدرية (قوله) لا توجد الظرفية  
 بدون المصدرية ولا يلزم من وجودها المصدرية الظرفية أما قوله تعالى فلما ضاع لهم  
 مشوقهم فلطم تلب فيه من الظرفية لأن المعنى كل وقت ضاع لهم والزمان بخصوص  
 لا يسمى ظرفا اصطلاحيا ولما كانت ما هذه لا يشملهما قولهم ظرفية عبر في المعنى فيه  
 بزمانية انتهى حلي (قوله) السابقة عن ظرف الزمان (ولا يجعلها المصنف الوقتية  
 لتباينها عن الوقت ومعنى كونها وقتية أنها لتوقيت أمر علة بنسب خبرها لا معها  
 وجئت مصدرية لا تأخر قول مع صلتها بمصدر وهو الدوام وقتية لتباينها مع صلتها عن  
 الوقت وهو المد لا لالتصاف عليه فتكون اسماء خلافا لبعضهم أحسن (قوله) دأب يد  
 جميعا) بلا تقدمها (قوله) عجبت من دوامه جميعا) أي لا من وقت دوامه لأنه لا يجب  
 من الوقتية أن يقال المصنف لأن ما هذه مصدرية لا ظرفية قال الفسيفي لأن المتعب  
 منه دوام جعلته لا مدة جعلته (قوله) ويصحب حذفه كان عبر بالوجوب داخل من قال  
 ليس الحذف ما جازوا دأب من قال لا ينصب الحذف وجوبه ولا جواز قول  
 المصنف بعد ما متعلق بيجب لا بقوله حذفه كان لأن حذفه كان قبل أما وفي العبارة  
 حذف مضاعف أي يجب حذفه كان بعد تحققها (قوله) وحدها) أي لا مع اسمها لا  
 مع خبرها ولا معها دون أفعال الباب (قوله) بعدنا) أي بعد أن معوضا عنها  
 ما كما صرح به في القطر ولا يمنع (قوله) في نحو أما أنت ذا نقر) طاهره اختصاص  
 حذفها بهذا الموضع مما إذا كان خبرا وهو قول ابن مالك فإنه قال يشترط في حذف  
 كل بعد أن يكون اسمها ضمير متكلم أو مخطب أو نائب معلوم مرجعه من  
 المقام لكن الذي مشي عليه الناس عدم اختصاص حذفها بما إذا سكن اسمها  
 ضمير أو قدم مثل صبيو به بأما زيد أدها والتقدير لأن كان زيد أدها سكن لاكثر  
 حذفها حال كون اسمها ضميرا (قوله) في نحو) مثل تعبيرة بنحو ضمير المتكلم  
 والقائب نحو ما أنا وما هو (قوله) مع اسمها) ظاهره كان ضميرا أولا وهو كذلك  
 ويشهد أن خبرا ضميرا كما يأتي (قوله) بعد أن ولو الشرطيتين) هذا قيد للكثرة (قوله)  
 مضارعها) أي مضارع كان الناقصة وهذا القيد للكثرة فلا يرد حذف فون كان  
 التامة (قوله) الجزوم) أي بالكون لأن الشيء إذا أطلق ينصرف للقر والكمال منه  
 (قوله) لا الخ) استثناء في قوة الشرط فكأنه قال إن لم يلقه ساكن كما عبر به في القطر  
 (قوله) أن تقع صلة لأن) معنى وقوه صلة لأن أن تكون أن داخل عليها (قوله) أما أنت  
 ذا نقر) الماعول بخلافه عن تأخير وان حرف مصدرى ونصبه كان صلتها والأسفل  
 افتقر لأن كنت ذا نقر فأنقر افتقر بفتح حرف الضيق النظم والاختصار كما يؤخذ  
 من المصنف في الشرح وقوله فان قوي الخ ليس علة لا فتقرت ولا لأن كنت وانما هو

وما يشترط أن يتقدم  
 عليه ما المصدرية التالية  
 عن ظرف الزمان وهو دأب  
 ولك ذلك أشرت بالتبديل  
 بالآية الكريمة كقول  
 سبحانه وتعالى وأوصاني  
 بالصلاة والزكاة ما دمت  
 حيا أي مدة دواي حيا فأدب  
 قلت دأب يد جميعا كان  
 قولك جميعا لا لا ضميرا  
 وكذلك عجبت من دوام  
 زيد جميعا لأن ما هذه  
 مصدرية لا ظرفية والمعنى  
 عجبت من دوامه جميعا  
 قلت وهو يصح حذفه كان  
 وحدها بعد أما في نحو أما  
 أنت ذا نقر ويجوز حذفه  
 مع اسمها بعد أن ولو  
 الشرطيتين وحذف فون  
 مضارعه الجزوم لا قبل  
 ساكن أو ضمير متصل  
 وأقول هذه ثلاث مسائل  
 مهمة تتعلق بكان في الظن  
 إلى الحذف أحدها حذفها  
 وجوبا دون اسمها أو ضميرها  
 وذلك

مشرطاً خمسة أمور أحدها

أن تنقسم ستة لأن الثاني أن يدخل على أن حرف

التعليل الثالث أن تقدم  
الصفة على المعلوم الرابع  
أن يحدف الجار الخاص  
أن يثنى بما تقولهم أما  
أنت منطلقاً انطلقت  
وأصل هذا الكلام  
انطلقت لأن كنت منطلقاً  
أي انطلقت لأجل انطلقت  
ثم دخل هذا الكلام تغيير  
من وجوه أحدها تقديم  
المعروف لأن كنت  
منطلقاً على المعلوم وهي  
انطلقت وذلك لأن الدلالة  
على الاختصاص والثاني  
حذف لام المعرفة فذلك  
الاختصاص الثالث حذف  
كلمة لأنه أيضاً الاختصار  
والرابع انفصال الخبر  
وذلك لأن من حذف كان  
والخاص وجوبه يادعاً  
وذلك لإرادة التصويض  
والسادس ادغام التون في  
اليم وذلك لتقارب الحرفين  
مع سكن الأول وأوهمها  
في كلتين ومن شاهده  
المسئلة قول العباس بن  
مرداس رضي الله عنه  
ألم تراشاً أما أنت ذا نمر  
فأر قومي لم تأكلهم الضبع  
أي أنمادي بتقدير أياها  
وتراشاً بضم الخاء المجهدة  
وأما أنت ذا نمر أمه لأن  
سكنت ذا نمر فعلم فيه  
ما ذكرنا والذي يتعلق به

على المعلوم أي لا تخفف فإن قوى الخ (قوله مشروط خمسة أمور الخ) أنت  
خبر مبدئ للشرط الثالث والرابع والخاص جعلها شرطاً موسماً أي بعد ما من  
التفسير ستة فإن التفسير الأول والثاني والخاص هو عين الشرط الثالث والرابع  
والخاص فهو تكرار حسب المعنى فيكون الموجود ثمانية أمور لا أنما أحدها شراً  
فكان المناسب أن يغم الثانية أمور ويجعلها مقيلاً واحد (قوله لأجل انطلقت)  
المناسب لأجل كونك منطلقاً (قوله هذه ثلاث مسائل الخ) ترك رابعة وهو حذف  
كأن مع خبرها يبقى الاسم وهو ضعف نحو الناس يجوزون بأهلهم أن خبر خبر  
ورفعها أي أن كل في عليهم شراً وخيراً (قوله حذفها وجواباً عن أمه الخ)  
أشواحب لأن ما عوض عنها لا يجمع بين العوض والمعووض وهو ذا المبرود وحرف  
عليه ألفاً كهي (قوله أما أنت منطلقاً انطلقت) إن حرف مصدرى وما عوض عن كان  
وأنت أمه لم ينطلقاً خبرها (قوله يادعاً) ونخص بذلك التامعيل عليها إذا كانت  
ناقصة فكان بينهما شبهة (قوله ادغام التون في اليم) بعد قلب التون ميماً (قوله  
العباس) هو صاحب وهو من المؤلفة قلوبهم (قوله أياها تراشاً الخ) من البسيط وتراشاً  
بضم الخاء المجهدة وحكى كسرهما والتفريق بفتح الفاء والتون هدمت جال من ثلاثة عشرة  
والتن والخط وهو المراد هنا والضعف على وزن العصد النين المجبهة والضعف في  
الأصل أي الضياع والاذكر ضهان فقه توير بقوا بأثر أشاء أمه خفاف بضم الخاء  
المجهدة متوقفة من خفتين بينهما ألفاً أي أنه بنون مفتوحة وهي أمه أحد فرسان  
قس وشعر أشاء الأهراب أياها نادى وتراشاً تضاق إليه وإن حرف مصدرى وما  
زائدة عوض عن كل وأنت اسمها واذ نمر خبرها فإن حرف قبيد قوى اسمها  
ودخلت ألفاً إعلان الثاني محقق بالأول فهو مسبب عنه والأول سبب فيه فأنشبه  
الشرط والجزم هذا قول البصريين وقال بعضهم الفاعل أمه وصوب بعضهم إظهار الربة  
لما بعدها بالأمر المقدار المستعاد من التنداء السابق أي تبه فإن قوى لم تأكلهم  
الضعف وقال النعماني يحتمل أن تكون الفاء جواباً للشرط مقدراً والمعنى لا تتعزز  
على لأن سكنت ذا نمر فإن خفرت بذلك خفرت أنما عليل بجملة فإن قوى باقون لم  
تستأصم الأرماء لحلف المجرى هو الجواب في الحقيقة وأقيم السبب مقامه  
فأطلق عليه جواب انتهى وذهب الكوفيون إلى أن المقترحة المجرى شرطية ولذلك  
دخلت الفاء في جوابها والمعنى أن كنت ذا نمر خفرت على والأول أشهر وقل أبو الغض  
ص أي على المارضي أن ما المعوض عن كان عاملة في الجزأين عمل كل المعوض عنه  
وجمته أن ما سالت في القنطارات في العجز وزعم أنه مذهب سيبويه لم تأكلهم جازم  
وتجزؤم والضعف فاعل والشاهد في حذف كان بعد أن المصدرية (قوله وإيراد  
بالصبع السنين المجبهة) بالألف المهملة وهي التي لا مطرفياً وفيه توير وهي أن يكون  
اللفظ معنيين قريب وبعيد فإراد البعيد فإن القريب الضبع أي الضياع كما  
تقدم والبعيد السنين المجبهة توير فيها بقره لم تأكلهم ولا كل بحار عن الشدة التي

فحصل من جذب الستة شيها بالكل واستعار الاكل لها اسمة عارة تبعية انتهى تصريح  
ويجوز ان يكون الاكل حقيقة واسماه للضم تحصيل قرينة استعارة مكتبة (قوله)  
وقرئ ان يتقدمها ان ولو الخ) هذا شرط في الكثرة والاقرب حد قليلا بدونهما وانما  
كثيرهما انهما من الادوات الطالقة لعل في طول الكلام ينفك بالحذف ويخص  
ذلك بان ولو دون بقية الشروط لان لو أم يابا الشروط غير الجزامة وان أم الشروط  
الجزامة فكان كان أم باب التواضع ان افعة للبتد او هم يتوسعون في الامهات مالم  
يتوسعا في غيرهما مثال حذف كل واحد منها بدون وان الشرطتين الذي هو قليل  
من لشر لا أي من لئن أن كانت شولا بفتح الشين وسكون الواو والقصر والتثنية  
جمع شائلة على غير قياس وهي الناقاة التي جف ليتها وأى عليها من تناحها سبعة  
اشهر او غنائية وانما قدره لئن ان كانت ولم يقل لئن كانت لان لئن لا تضاف للبعث  
هذه مسبوقة ويرد عليه انه لا يجوز حذف الحرف المصدرى (قوله محزون الخ) رواء  
ابن جريفي تفسيره عن ابن عباس موقوفاً على السيوطي في الفرار للتثنية (قوله ان  
خير الخ) خير الاول منصوب على الخبر بقلة كل الحذوفة مع اسمها وخير  
الثاني مرفوع على الخبر بقلة ابتدائية كقوله المؤلف (قوله ان كان علمهم خيرا  
الخ) فيسرد على التسهيل حيث قيد اسم كان بكونه خيرا او هو معدوم من قرداته  
(قوله ارجع الارجح) الحاصل ان الارجح اربعة الاول وهو ارجحها ما ذكره المصنف  
وانما كل ارجح لان فيه حذف كان واسمها بعد ان واضار بالمتد ابعدها الجزاء  
وكلاهما كبير مطرد الثاني وهو اضعفها رخم خير الاول ونصب الثاني عكس الوجه  
الاول وقديره ان كان في علمهم خير فخير من خير اخر فخير الاول لانه اسم كان  
المحذوف مع خبرها ونصب خبر الثاني بفعل محذوف وانما كان اضعفها لان فيه  
حذف كان وخبرها بعد ان وحذف الفعل فاصب ابعدها الجزاء وكلاهما قليل خبر  
مطر وذلك لما يذ كر مسبوقة الثالث رفعها بتقدير ان كان في علمهم خير الجزاء هم خير  
والاربعة نصبها أي ان كان علمهم خيرا فخير من خيرا وهذا الوجهان متوسطان بين  
القوة والضعف ثم قال الشاوي بن هامل حذوا لان في كل منهما الاقوى والاضعف  
ففي رفعها قوة وفي الثاني والاضعف رفع الاول وفي نصبها قوة ونصب الاول وضعف  
نصب الثاني وقال ابن عصفور رفعها أحسن من نصبها والوجه الاربعة  
المتقدمة في ان خبرنا الخبر فخير في وان شر افشر واذا ضربت أحدها في أربعة الآخر  
حصل ستة عشر صورة ارجحها ما مضى عليه المصنف (قوله التمس ولو خاتما الخ) رواء  
الشيخان والامام أحمد وأبو داود وابن أبي عمير (قوله ولو كان الذي الخ) الاظهر ان  
التقدير ولو كان خاتما من حديد على ان اسم كان ضمير يعود على الشيء المقدر  
انتهى حيد (قوله المسئلة الثالثة حذف تون كل) أي للتخفيف وسلا وقت انص  
عليه ابن خروف وهو حسن لان التعليل الموقوف عليه اذا دخله حذف حتى بقي على  
سوف واحد ارفق وجب الوقف عليه بهاء السكت كقولك عه ولم يرد فلم يزل عثرة لم

المسئلة الثانية حذف  
كان مع اسمها وابقا خبرها  
وذلك بما لا واجب وشرطه  
ان يتقدمها ان اولا  
الشرطتين فالاول كقوله  
صلى الله عليه وسلم التماس  
بمحزون بأعمالهم ان  
خير الخبر وان شر افشر  
فتقديره ان كان علمهم  
خير الجزاء هم خير وان  
كان علمهم شر الجزاء هم شر  
وهذا ارجح الواجهة في مثل  
هذا التركيب وفيه وجوه  
أخر والثاني كقوله صلى الله  
عليه وسلم التمس ولو خاتما  
من حديد أي ولو كان الذي  
تتمسك به من حديد المسئلة  
الثالثة حذف تون كان  
وذلك بشرط ما مورا أحدها  
أن تكون بلغة المضارع  
والثاني ان يكون المضارع

يسع فالوقف عليه لما قلنا لمعرف الذي كل شيء أو شيء من اختلاف حرف لم يكن ولا يقال  
 يارتم منه في الجمع لأن إعادة اليا تؤولي إلى الغاء الجارم بخلاف لم يكن فالجارم  
 انما انتهى حذف النون كما يشاء انتهى من شرح الجامع وكان الحذف  
 يذ كرهذا الشرط مثال الذي ترجع عنه عدم اعتباره قال في التوضيح تعبه  
 السكت في العمل ذابقي على حرفين أحدهما المفعول به فانه إن ما لك وهو مردود  
 بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو ولم أك ولم تق بترك الهاء انتهى حفيد  
 (قوله يجوز ما) أي بالسكون (قوله ولم يك الخ) أصل يك يكون وأصل أك أكون  
 لحذف النون لاجتماع الواو والتقاء الساكنين والنون للحذف ووقف ذلك في التنزيل  
 في ثمانية عشر موضعا (قوله هو يكون ولي يكون) فإن الأول مرفوع والثاني  
 منصوب ونحوه وتكونوا من بعدهم وما صالحين فانه يجوز حذف النون لطمع على فعل  
 السكون وما يك يجوز في جواب الأمر وانما حذف النون في حالة الرفع والنصب  
 والجزم وبغيرها السكون لأنها متحركة في الأولين بحركة الأعراب وفي الثالث بحركة  
 المتوسطة فتعاضت على الحذف بخلاف ما إذا كانت ساكنة فأنها شبيهة بأحرف اللزج  
 واللين في سكوتها وامتداد الصوت بها فحذف كما يصنفون صامع انما تكون أعرابا  
 مثلهم وقلة حذف الجارم كما يحذفون (قوله لم يكن الذين كفر والوجود الساكن) وهو  
 لام التعريف فالتون مذكورة لاجله فهي متعاضدة على الحذف لقومها بالحركة فانه  
 الموضع في شرح القطر وشاف في هذا ابنوس فأجاز حذف النون ولم يقتد بالحركة  
 المعارضة لأجل التقاء الساكنين كما يجوز قول المحبرين من غير الاسدي  
 فإن لم تك المرأة أبنت وساعة • فقد أبنت المرأة جبهة ضيف  
 لحذف النون مع ملاقات الساكن والمرأة فكسر الميم وسد الهزة آلة الزينة فكانت  
 فخر وجهها فافترس حسنا فقتل بانه يشبه الضيف وهو الاسد والوساعة بفتح الواو  
 الحسن والجمال وهذا البيت حله الجماعة المعتمدون في المدح بخلق الحركة على  
 الضرورة وقوله النجاشي

يجوز ما والثالث أن لا يقع  
 بعد النون ساكن واذا لم يقع  
 أن لا يقع بعده شيء متصل  
 وذلك تحسوس ولم يك من  
 المتحررين ولم يك في  
 ولا يجوز في قولك كذا وكذا  
 لا تنفاه المضارع ولا في نحو  
 هو يكون ولي يكون لا تنفاه  
 الجزم ولا في نحو لم يكن  
 الذين كسروا لوجود  
 الساكن ولا في نحو قوله  
 صلى الله عليه وسلم أن يكن  
 قلن تسلط عليه وإن لا يكره  
 فلا خير لك في قتله لوجود  
 الضيف ثم قلت في السادس  
 اسم أفعال المقاربة وهي  
 كاد وكربوا وشك

قلت يأتيه ولا يستطيع • ولك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل  
 لحذف النون لكن ضرورة وقبل هذا آيات تنضم إلى النجاشي عرض له ذنب في  
 سفره شكى اندها الذئب إلى الطعام وقال هل لك في أخبني نفسه واسيل بطعامه  
 من غير من ولا يجل فقال له الذئب دهوتني الرشي لم تقه السباع قبل من عوا كلة  
 بني آدم ولست يأتيه ولا يستطيع معولكن إن كان في ماؤك الذي جعل فضل عما  
 تحتاج فاسقني منه (قوله إن يكنه قل تسلط عليه الخ) فلا تحذف النون لاتصاله  
 بالضمير التصويروا الصغار ترد الأشياء إلى أصولها فلا تحذف معها بعض الأصول  
 وماصل التضمين كور في الخاري (تنبيه) سكت المؤلف عن محذور ضمير نصب  
 متصل وهو الاسم الظاهر والضمير المتصل والمرفوع نحو لم يك في ماؤك (قوله لوجود  
 الضيف) أي المتصل المتصوب • (السادس من المرفوعات اسم أفعال المقاربة) لم

قبل اسم كدوا و خواتمها ! نه لم يثبت ان كدأام الباب والمقاربة معاملة ليست على  
 بأبها كاسفروها فاه الله فان المعافاة الله وحده لا من العبد له قال بعض المشايخ  
 والظاهر ان المعاملة على بابها لان اسمها اقرب من غيرها وان العكس فتأمل الا ان يقال  
 ان الواو اسم وضعها اقرب مدلول اسمها من مدلول غيرها وان كان العكس لا ترمي اليه  
 لم يوضع له فمع ان المعاملة ليست على بابها وهذا يؤخذ من التقيد وتسمى أيضا  
 التواضع والتواضع قال شيخ الاسلام ونعمته عليه السلام باب تسمية الشيء باسم  
 جرمه تعظيما كنعيتهم الكلام بالكتابة انتهى وقال العيني قوله أفعال المقاربتين  
 باب التغليب أي لا من باب تسمية الكل باسم جرمه كما قال بعضهم والعرق يتسمان  
 باب تسمية الكل باسم جرمه يعتبر فيه الهيئة الاجتماعية ثم يؤخذ جرمه ما يسمى ذلك  
 الكل باسمه وهذا لا يصح ذلك لان كل واحد من الأقسام الثلاثة منظور اليه  
 والتغليب لا يعتبر فيه ذلك وإنما يعتبر فيه الفرد الأشهر أو الأكثر والأخف  
 أو كونه أصلا وحكمة التغليب هنا ما لا يشهريه لان أفعال المقاربتين عندهم أشهر  
 أفعال الباب في الاستعمال أو الأصل ولهذا اتسم بهم يقولون باب كذا ثم يقولون  
 قدمها لانها الأصل وفي كلام شيخ الاسلام نظر لان باب تسمية الكل باسم جرمه  
 وباب التغليب بابان متضادان (قوله لغو الخبر) أي قرنه ولا يتعين كونه خبر  
 المبتدأ المحذوف بل جعله حالا لا لأنه حيثئذان كدوب وأوشل لا تكون  
 أفعال مقاربة إلا في هذه الحالة أي حالة كونها مستعملة لغو الخبر وما إذا صحت أو  
 جردت فلا (قوله لترجيح) أي الخبر وهو من إضافة المصدر لمفعوله أي لترجيح التكلم  
 الخيري في الاستعمال انتهى تصريح (قوله على مقاربة المسمى باسمها) كان ينبغي أن  
 يقول على مقاربة مدلول مسمى اسمها لان مسمى اسمها هو المقادير لا تدل عليه  
 والجواب ان قوله المسمى باسمها أي بواسطة أو على حذف مضاف أي المسمى  
 بمدلول اسمها (قوله وكرب) بفتح الراء من باب نصر ونصر ونكسر ها ولعل الغمخ  
 أقصع لقول شيخ الاسلام ونكسر ها وقل ان كرب من أفعال الشرع (قوله  
 وهي ثلاثة أيضا) من قسم الكل إلى جزماته وأما قوله أولا وهي تقسم باعتبار  
 معانيها إلى ثلاثة أقسام فعندنا انها تنقسم في ذلك بمعنى لا تنقسم عن ذلك لاسيما باب  
 تقسيم الكل ولا الكل (قوله وحري) بفتح الحاء والراء من عليها أن يربط في كتاب  
 الأفعال وأكسر ها أو جازان مع انه قد كرهنا في محتمل انتهى تصريح وهو الراضي قد  
 يستعمل حري زيد ان يفعل كذا بكسر الراء استعمال على بلفظ الماضي فقط  
 ومعناه صار حري بأي خليفة أو سديرا ويقال حوري أن يفعل بفتح الراء والتنوين على  
 انه مصدر بمعنى الوصف فلا ينبغي ولا يجمع ولا يؤث فادأقلت حوري أن يفعل كذا  
 على فمبسل أو ثبت وجمعت واشتاتى قال بعض وهو مؤذن بان حري بفتح  
 الراء فعلا ما يباغري باب وقد جزم العصام في شرح السكاكية بان حري المحدثين  
 الأفعال بكسر الراء لا غير انتهى مخيد (قوله واخلاق) بفتح واو واو في السلك

لغوا الخبر وهي واخلاق  
 وحري لترجيح وطق وهاق  
 وأثنا وأخذ وحل وهب  
 وهليل لغو حري فيه يكون  
 خبرها مضارفاً وأقول  
 السادس من المرفوعات اسم  
 الأفعال المذكورة وهي  
 تنقسم باعتبار معانيها  
 إلى ثلاثة أقسام ما يدل على  
 مقاربت المسمى باسمها الخبير  
 وهي ثلاثة كد وكرب  
 وأوشل وما يدل على تربي  
 التكلم الخبير وهي ثلاثة  
 أيضا على حري واخلاق  
 وما يدل على شروع المسمى  
 باسمها في خبرها



المنظوم لأن ما لك أن تسألوا من أفعال المقاربة ككاد قال بعض الأسماء هو  
 من مخطا فمات لما في سائر كتبته انتهى حفيد (قوله وهي كثيرة) أنها ما بعدهم  
 التي نف وعشرين نوذ كرمها قام نحو قام زيد ينظم (قوله لا يهتكون الأفعال الخ)  
 وقد كونه اسما مفردا كقوله • فأتت إلى قوم وما كدت أباها أوجه اسمية كقوله  
 وقد جعلت فلو ص بني زياد • من الاكوار مر معها قرب

أوجه ما ضوية كقول ابن عباس جعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً  
 انتهى أسموني (قوله لا يكون الأفعال مضارعا) فيه تسع لان الخبر هو الجملة  
 لا الفعل المضارع وحده إلا أن قال نظر الظاهر (قوله ما يقترن) أي جوارزا وجوبا  
 وكذا قوله يقترن وقوله كما يأتي تفصيله حاصله أنه يجب الاقتران بأن في حوى وأخلاق  
 واستشكل الاقتران بأن لأنه يؤدي إلى جعل الحدث خبرا عن الذات وهو غير جائز  
 وأجب بأنه من باب زيد عدل ويجب الخبر من أن في أفعال الشروع ويكثر الاقتران  
 بأن بعد هي وأرسل ويكثر الخبر بعد كدو قرب • (قائمة) • حكى لمب هسي  
 زيد قائم فيخرج على أن هي ناقصة واسمها من الشأن والجملة الاسمية خبرها  
 فالة في الغنى وقد نال هي لا شفاق والترجى وقد استمعاني قوله تعالى وهي أن  
 تتركها شيئا وهو خبر لكم وهي أن تصبوا شيئا وهو شرط كقوله المصنف قال  
 العصام بعد ثقله لا ينبغي أن كراهة الخبر وجملة الشر كراهة ماها شفق منه انتهى  
 حفيد (قوله يكادز يتهايش) أي يقرب بينهما الأضادة بلانار (قوله وقد جعلت  
 إذا ماقت الخ) قائلا ما أوجبة بالياء آخر الخروف وهما من البسيط والسكر يفتح  
 السين وكسر الكافي بمعنى السكران وأهراهم ما قدر حرف تصديق وجعلت جعل  
 وأمعها التاء إذا نظرت للمستقبل ومارأته وقت فعل وفاعل ينقلني خبر جعل وثوي  
 بدل من التاء في جعلت بدل اشتغال لا فاعل ينقل بل فاعله ضمير والتقدير وقد جعلت  
 ثوي ينقلني وأعاد الضمير على البديل دون المبدل منه ولا يصح أن يكون ثوي فاعل  
 ينقل لأنه يجب في المضارع الواقع خبر الأفعال هذا الباب غير عسى أن يكون رافعا  
 لضمير الأعم وأما عسى فيجوز في المضارع بعد ها خاصة أن يرفع السبي كقوله  
 وماذا عسى الطجاج يبلغ جهده • ولا يجوز أن يرفع ظاهر غير سبي وأما قوله  
 عسى الكرب الذي أمسيت فيه • يكون وراءه مرفج قرب  
 فإن يكون ضمير الأعم والجملة بعده خبر قائمض مضارع مرفوع وفاعله مستتر  
 ونهض مفعول والشارب مضاف إليه السكر صفة للشارب وكنت كين وأمعها أمشي  
 مضارع مرفوع فاعله مستتر على رجلين متعلق بأمشي معتدلا حال من فاعل  
 أمشي والجملة في محل نصب خبر كان فعرت فعل وفاعل أمشي مضارع مرفوع  
 بضمه مقدر على آخره متعلق بأمشي من الشجر صفة لاخرى والشاهد في قوله  
 جعل وبعد السين

أمشي قليلا قلبلارهي تسعني • كائن قوس رام وهي لي وثر

وهي كثيرة كرمها هنا  
 سبعة فتسكت أفعال هذا  
 الباب ثلاثة عشر كان  
 الأفعال في باب كان كذلك  
 فهذه الثلاثة عشر تعدل عمل  
 كان فترفع المبتدا وتصب  
 الخبر لأن خبرها لا يكون  
 الأفعلا مضارعا ثم منه  
 ما يقترن بأن ومث ما يقترن  
 منها كما يأتي تفصيله أن  
 شهادة الله تعالى في باب  
 المنصوب بأن ولو لا اختصاص  
 خبرها بأحكام ليست لكن  
 وأخواتها لم تقدر بيب  
 على حدة قال الله سبحانه  
 يكادز يتهايش • هي  
 ركن أن يركم قال الشاعر  
 وقد جعلت إذا ماقت ينقلني  
 ثوي قائمض نهض الشارب  
 السكر  
 وكنت أمشي على رجلين  
 معتدلا  
 فعرت أمشي على أخرى  
 من الشجر

معاشر الناس من كان الزمان له • مساعداً لك منعه على حذر  
 (قوله هببت ألوم القلب في طاعة الهوى) نغمته • فليح كفى كنت ألوم مشرباً  
 واليوم العذل والقلب الجارية الصورية التي في الجهة اليسرى ومعنى قلب الان الله  
 يقلبه اليها أراد به عجز الصبي على خلاف ذلك والحكمة في جعل القلب في الجهة  
 اليسرى ان حارة الكبد في الجانب الايمن ولو اجتمعت في جانب واحد لا استتقت  
 الحرارة عن تلك واستولى البرد على الجانب الذي يقابله فيكون البدن مغلوفاً بالبطم  
 والحكمة تأتي ذلك والى الهوى ميل النفس وقد يطلق على المحبوب والاهراء الاشلاء  
 (الاهراب) هببت واسمها ألوم • ثم هيا وقوله مستر وجوباً وفي طاعة تعار  
 ويحرم من متعلق بألوم فليح فعل ماض وقوله مستر جواز وكلى كن واسمها لو كنت كن  
 واسمها ومعر يا خبر هاء ألوم متعلق بخبرها والجملة خبر كان والشاهد في هببت قاته  
 من أفعال الشروع (قوله وطئنا ديار الخ) من الطويل وطئنا من الوط وهو المشي  
 والمعتدين المحترمين فهلوات أي شرعت نفوس جمع نفس وهي الروح وتطلق على  
 الدم يقال سالت نفسه أي دمه وتطلق على الجسد وعلى العين يقال أصابت فلان نفس  
 أي عينه والامانة تصد الاحياء وترحق تذهب بسرعة واعلم ان ما ذكره المصنف من  
 ان هلل للشروع لم آت عليه لاحد قال المتخصص للصورين بل والمصنف نفسه في  
 الجامع وغيره من كتبه انه لدون الخبر اه حفيد • الاعراب وطئنا ديار فعل وقوله  
 وه فعل والمعتدين مضاف الى فهلوات الفاء للعطف والهاء علامة التانيث ونفوسهم  
 اسمها وقيل الامانة متعلق بترحق الذي هو غير هلل والشاهد في هلل (قوله  
 أغرب أفعال الشروع) أفعال التفضل ليس على باب أي شربان من ريثها وكذا  
 قوله أشهرها (قوله وطفق) من باب ضرب آدم باب علم ومصدر طفق بالفتح طفرقا  
 ومصدر طفق بالكسر طفقا على وزن فرح فرحا (قوله وطفقا) أي آدم وحواء (قوله  
 كاتخصف) بضم التاء وقع الصاد أي قضيت النعل وهي مؤنثة (قوله أبو السعال)  
 بفتح السين المهملة مشددة وبضم مشددة آخره لام أما ابن السعياك بالكاف فهو واصل  
 لا مقرى وقال بعض الاشياخ قاصدة اذا كان أبو السعال باللام قدا كان ابن  
 السعياك بالكاف (قوله وهي لغة الخ) أي والافصح كسر الفاء كما في التمرج  
 وقوله ياء مكسورة أي ولم يسمع قومه ها وهذا الباء بدل الفاء (قوله أي شرع يجمع الخ)  
 أشربه الى أن خبرها محذوف لا لا يكون الا مضرا وان صحتها معقول مطلق  
 لا خبرها (قوله سوفها) أي الخيل جمع ساق أي خرجها في سباقها قد اشتران كاد  
 اثباتها في وفيها اثبات والغزبه بعضهم بقوله

الحوى هببت العزم ما هي لظنة • جوت في لساني جرحهم وغود

اذا استعملت في صورة الجحاشات • وان امنت قامت معام بخرد

وهذا ليس بصواب بل حكمها حكم سائر الأفعال وان معناها مني اذا صحت عرفت في  
 وثابت اذا لم يصحها فاذا قال القائل كلز يدبكي فمعناه قارب اليك فقاربة البكاء

وقال آخر  
 هببت ألوم القلب في طاعة  
 الهوى  
 وقال آخر

وطئنا ديار المعتدين فهلوات  
 نفوسهم قبل الامانة تردى  
 وهذا ان الفعلان أغرب  
 أفعال الشروع وطع  
 أشهرها وهي التي وقعت  
 في التتريل وذلك في  
 موضعين أحدهما وطعنا  
 بضم طاء أي شرها بضم طاء  
 ورقعة على أخرى كاتخصف  
 النعال ليسترا بها قرأ أبو  
 السعال الصدوي وطعنا  
 بالفتح وهي لغة حكاهما  
 الأخفش وفيها لغة ثالثة  
 طبق ياء مكسورة مكان  
 العا والياء في طعنا  
 أي شرع يجمع بالسيف  
 سوقها وأضفاها مسماها  
 يقطعها قطعاً ثم قلت

ثابتة نفس اليكاه منتف واذا قيل لم يكد يكي فضاء لم يقارب اليكاه فقاربة اليكاه  
منتبة نفس اليكاه منتف انتفاة ابعدين انتفاة منتبة ون القاربة واما قوله تعالى  
فليجروها وما كذاوا يفعلون فهو متضمن لكل الامرين (قوله السابع لهم ما حمل على  
ليس) انما حملت على ليس دون كان الى هي أم الباب لان هذه الاربعة متشابهة  
ليس في نقي الحال والحمود والذخول على الجمل الاسمى وقوله ما حمل أى الالفاظ  
التي حملت على ليس لكن مراعى اللفظ فأقرد الفعل ويرد معن علامة التائيد ولو راى  
المصنف لقال حملت والمراد بالحمل اعطاؤها أحكامها لا القياس لان اللغة لا تثبت  
بالقياس (قوله وهو أربعة) ذكر الضمير مراعاة للفظ ما لو قال وهي مراعاة للضمير  
كان أولى (قوله لات) قدمها لان اعمالها اجماع من العرب ولا اعتقاد بين خالف  
قوله في توضيحه وهجاءه هنا صورية لعبارة في توضيحه لان قوله في لغة الجميع أى  
جميع العرب ولا يريد النقص على دهواه الاجماع بمخالفة الاخفش فانه اهلها تارة  
وأعمالها على ان تارة أخرى لانه ان كل رأيه فلا نقض وان كل نقلا عن العرب  
فلا نقض أيضا لان نقله اعمالها على ليس انما هو مبنى على ما اعتقده وذهب اليه  
لا على سماع ما يكون نصافي العمل لانه كغيره معترف بعد سماع مرفوع ونصوب  
مذكورين بعدها اه - فبعد وقال القسبي لان قاعدة المصنف وابن مالك انهما  
لا يبعدان بالخلاف الضعيف ويصكون الاجماع والاتفاق مع وجوده واعتراض أبي  
حسين على ابن مالك في كتبهم دهواه الاجماع والاتفاق بخلافه عن اصطلاحهما  
انتر الشارح لان في الشرح لا يتم بحذف أحد جزئيهما ضعف تأمل (قوله لات) ويشترط  
في عملها أن لا تدخل على معرفة ظاهرة ولم ينب عليه المصنف في الشرح كائنه على  
ظنهم من بقية الحروف بل يجب أن يكون المذكور من الجزأين نسكة وان كان  
أحدهما معرفة فلا بد أن يكون مقدرا (قوله في لغة الجميع) أى جميع العرب  
وسياق ايضاحه (قوله بكثرة) مثلث السكاف وما ذكره المصنف توسط بين قولين  
أحدهما انهم يعمل في أسماء الزمان مطلقا عليه جماعته منهم ابن مالك والثاني انها  
لا تعمل الا في الحين خاصة وعليها سبويه اتباعا للأوارد (قوله ولا يجمع بين جزأيهما)  
أى في المذكور بل يقتصر على أحدهما فبهذه هو المراد والافعال عبارة عن مشكلة لانها  
تصدق بمحض فهمها والمراد بجزأيهما اسمها وخبرها واذن لغة الجزأين هي التي ملازمة من  
حيث كونها معمولين لها انتهى - فبعد (قوله والا كتر الخ) أى لان الخبر محط  
المائدة فينبغي الاعتناء به فيذكره ولما كان قوله ولا يجمع بين جزأيهما لا يدل على  
أكثرية أحجزأيهما بالخلف دون الآتم مرجح به فقال والا كثر الخ (قوله  
الثانسان) وصفها بالفي لبيان الواقع وصحة لا بالفي للاحتراز عن لا الصفة  
وإلا تدور الناهية فاستناد النفي اليه حقيقة عرفية فلا يقال انه مجاز والثاني  
حقيقة لانها هو المتكلم اه فيشئ وأن تخبير بان ما قد تكون زائدة وموصولة  
واستغناءية وغير ذلك فينبذ الوصف بالفي للاحتراز عن ذلك لانه لبيان الواقع

على الجميع اسم ما حمل على  
ليس وهي أربعة لات في  
لغة الجميع ولا تعد الا في  
الحين بكثرة والساعة أو  
الأوان بكثرة ولا يجمع بين  
جزأيهما الا أكثر سكوت  
المحذوف اسمها نحو ولات  
حين مناص وما ولا النايات

في لغة الحجاز وإن النافذة

في لغة أهل العالم قوسه  
 اسم لمن نفي الخبر وتأخيره  
 وأن لا يبين معوله وليس  
 طرفا ولا مجردا وتكثير  
 معمول لأن لا يقتصر  
 اسم ما بان الزائد فهو هذا  
 بشراف ولا وزعماضي الله  
 واقباض وإن ذلك ناقص ولا  
 ضاركة وأقول السامع  
 من المرفوعات اسم ما حمل  
 في رفع الاسم ونصب الخبر  
 على ليس وهي أرف أربعة  
 نافذة وهي ما ولا ولان وان  
 فاما ما فانها تفعل هذا  
 العمل بأربعة شروط أحدها  
 أن يكون اسمها مقصدا  
 وخبرها موقعا والتاني أن  
 لا يقتصر الاسم بأن الزائدة  
 والثالث أن لا تقتصر الخبر  
 بالا والاربع أن لا يلحقها  
 معمول الخبر وليس طرفا  
 ولا جارا ويجزورا فإذا  
 استوفت هذه الشروط  
 الأربعة حصلت هذا العمل  
 سواء كان اسمها وخبرها  
 نكرة أو معرفة وكان  
 الاسم معرفة والخبر نكرة  
 فالعمرتان كقوله تعالى  
 ما هي أمهاتهن والنكرتان  
 كقوله تعالى فنامنكم  
 أحدعنه حاجز فاحد  
 اسمها حاجز خبرها  
 ومنكم متعلق بعدوف  
 تقديره أمي ويحتمل أن

خلافا للقبضي (قوله في لغة الحجاز) فيه حذف أي أهل الحجاز فهو مجاز بالحذف  
 أو مجاز مرسل علاقته المحلية والحالية أي المطلق الحجاز الذي هو محل وأراد أهله  
 أو استعارة وفيه من المبالغة ألا يخفى اه فيشي والظاهر أنها استعارة بالسكنة  
 حيث شبه الحجاز بالأهل وأثبت القسمة تفصيل ومبالغة من أن هلاقة الحجاز الرسل  
 الحالية والمخيلة قول ضعيف والإيجاع أنه المحلية وماتيل في قوله لغة الحجاز يقال  
 في قوله لغة العالية على ما في بعض النسخ من استعاط أهل وما ذكره المصنف من أنه  
 لغة الحجاز فيه مقصور بل لغة نجد وتهامة أيضا (قوله نفي الخبر) أي انتفاءه أي  
 بقاء النفي فبقائه أحسن من قول ابن مالك نعم بقاء النفي لأن هذه تشمل صورته  
 يجب الإعمال فيهما باتفاق الحجازيين وهما مقصورا زيد فاشا إلا في الدار ونحو  
 ما زيد غير فاش وبصاره ابن مالك لا تشملها (قوله وتأخيره) أي تأخره ولو هو به  
 كان أخيرا وأظهر أنه ليس المراد أنه كان مقدما ثم تأخر وليس الواو والفاء ولكن  
 القياس منع تقديم المعمول ولو ظرفا وجارا ويجزورا لأن القاصد أنه لا يجوز  
 تقديم المعمول إلا حيث يجوز تقديم العامل اه من القبضي (قوله حل) ليس المراد  
 بالحل هنا القياس لأن اللغة لا تثبت بالقياس على الصريح وتقتضي بعضهم فيمنظر  
 وأما المراد به اصطفاؤها أحكامها وسبب ذلك أن الشرط وحذف ليس وهو الفاعلة  
 والأصل في العمل لا الفعل ولو حذف في هذا اللفظ (قوله وهي أرف أربعة) أنه  
 الغهرمرحاط للخبر وهو لا يقع معارز تكتبه المصنف كما سبق لأن أرف جمع تفسير  
 والأربع فيه التأنث كقامت الرجال (قوله ما ولا الخ) لم يرتب على ترتيب المصنف  
 (قوله أن لا يلحقها معمول الخبر وليس طرفا الخ) أما لو كان طرفا جار كان في قوله  
 بأربعة من الزوان كنت أمنا • فما كل حين من توالي مواليا

والأصل فامن توالي مواليا كل حين فانا في قوم توالي اسمها ومواليا خبرها وكل  
 حين ظرف لمواليا (هاتمة) أغشوت عادتهم بالتوسع في الظرف والجار والخبر وروان  
 كل شيء من الأحداث لا بد أن يكون في زمان أو مكان فصار مع كل شيء تقريبه ولم يكن  
 اجتنباه فدخل حيث لا يدخل غيره كالخام تدخل حيث لا يدخل الأجنبي  
 وأخرى الجار والخبر ويجزأه في ذلك المناسبة بينهما في كل طرف في التقدير جار  
 ويجزأه الجار والخبر ويحتاج إلى الفعل أو معناه كاحتياج الظرف قاله الرضي  
 وبغيره اه حفيد ومبالغة المصنف من عدم جواز تقديم الخبر الظرفي بملاق معوله هو  
 المشهور وقيل لا يمنع قياسا على المعمول وقال بعض ومبالغة المصنف من منع تقديم  
 الخبر الظرفي لا يكاد يعقل فإن تقدم المعمول خرج تقديم العامل بل لو عكس كان أول  
 فإن المعمول لا يمتنع حيث يجوز تقدم العامل كأي معمول خبر كان (قوله ويحتمل أن  
 أحد فاعل الخ) وعليه عايت عامة حل ليس (قوله فنامنكم من أحدعنه) أي من  
 القتل أو المقتول حاجز ن أي دا فنعين والخطاب في منكم للناس انتهى بيقاضوى (قوله  
 وحاجز نفعه) أي لا أحد حل لفظه أي حاجز ن مجرد وبالياء لأنه نعت مجرد

أحد فاعل منكم لا عتاده على النفي وحاجز نفعه على لفظه

لا تصح الاحتمال الاول فهو خير مما تصوب باليه منتدبه (قوله فان قلت كيف  
 بف الواحد بالجمع قلت وكيف يتغير عنه وجوابه ما الخ) المتأصل في عبارته تأخير  
 عن قوله كيف يتغير هو أصل التركيب فان قلت كيف يوصف الواحد بالجمع  
 كيف يتغير عنه قلت وجوابه ما الخ ومثله قوله كيف يوصف راجع للاحتمال  
 ثاني وقوله وكيف يتغير به راجع للاحتمال الاول فهو لفظ مشوش وقوله قلت  
 جوابه ما الخ هو جواب ان قلت ثم أتيت في بعض النسخ تأخير قوله قلت عند قوله  
 جوابه ما بعد وكيف يتغير عنه فهو مؤيد لما قلناه فقه الحد وهذا استقامت عبارته  
 ان دفع قول القيسى قوله قلت الخ جواب بالصادرة هو أخذ الدعوى دليل انتهى  
 بان كلامه معنى على ان قوله قلت وكيف الخ جواب الشرط وليس كذلك كما علمت على  
 ن قوله أخذ الدعوى دليل لا في نظر لانه لم يأخذ الدعوى دليل بل أخذ نظير الدعوى  
 دليل لان الدعوى محصورة المفرد بالجمع والدليل صحة الاخبار بالجمع عن المفرد لا  
 ان يقال قوله جواب بالصادرة أي بشبه الصادرة في عدم الالفة وقوله وهو أخذ  
 الدعوى أي نظير الدعوى والاستفهام في المحل تنقير في الالفة وحاصله انه  
 استدلل بصحة الاخبار بالجمع عن المفرد على صحة وصف المفرد بالجمع وكلاهما دعوى  
 فتحتاج دليل وهذا كالمعنى تسليم ما قاله القيسى من ان قلت وكيف الخ جواب وقد  
 علمت ما فيه تأمل وبما ذكره في فهم القيسى قوله وجوابه ما الخ هذا يؤيد ما قلناه  
 وعلى ما قررنا يكون قوله في المحل استفهام انكارى معناه انني كانه قال فان قلت  
 لا يصح وصف المفرد بالجمع ولا يصح الاخبار عن المفرد بالجمع وحاصل الجواب ان هذا  
 مقدر لفظا وهو جمع في المعنى فوصف بالجمع أو الاخبار بالجمع منظور فيه لا معنى لا لفظ  
 هذا ما فقهه الولي على الدهن المتأخر (قوله ولهذا جاءنا نعرف بين أحد) أي لا حصل  
 هو معناه الخ ووجه هجومه ان بين لا تضاد الا الى متعدد فلما أضيق بين الى أحد  
 علم ان أحد اعم من رتبة وغيره قدر في الآية معطوفاً أي بين أحد واحد عليه فلا  
 شاهد في الآية (قوله بني خذات الخ) هو من البسيط وهذا ان يضم الفين المهمة وبالذال  
 لمه ملقاة التون قبل تاء التانيث حتى يربويع الذهب معلوم والصريف الفضة  
 وتسمى اوراق الذهب والنقرق يقع الخمار الزاوي المجهتين والعاء هو الآخر وقيل كل  
 ما عمل من بلين وسوى بالنار حتى يكون خماره الا حرا ببي منادى بعضا في بعض  
 حرف النداء وهذا انتمضت اليه وما فيه مهمة ملقاة وان زائدة مؤكدة لما وانتم مبتدأ  
 وذهب خبر ولا صرف يحذف عليه ولكن حرف استدراك انتم مبتدأ والخبر خبر  
 وادشاع في البيت ابطال عمل ما النابعة لانه انهما بان الزائدة وانما لم تعمل حدثا لانها  
 محمولة على ليس وهي لا يفترن اسمها ان روى يعقوب بن السكت ذهباً بالنصب  
 ونحوه المؤلف في التوضيح على أن ان نافية مؤكدة لا مؤسسة لأن نفي النفي ايجاب  
 ولا زائدة كانه قال شارحه انما ينشئ على قول الكوفي ان ان ان القروية بما التانيث  
 حتى ما بعد ما توكيدها وهو مردود فان العرب قد استعملت ان الزائدة بعد ما الموصولة

قلت قلت كيف يوصف  
 الواحد بالجمع وكيف يتغير  
 به عنه وجوابه الله اعلم  
 ما ولهذا جاء لا نفرق بين  
 أحد من رسله والمختلفين  
 كقوله تعالى ما هذا بشرا  
 ولم يقع في القرآن أعمال  
 ما صرحا في غير هذه المواضع  
 الثلاثة على الاحتمال  
 المذكور في الثاني واما ما  
 لفة أهل الحجاز ولا يعجزونه  
 في شعره قوله  
 بني خذات ما ان تتوهب  
 ولا صرف ولكن أنتم الخنزف  
 لا قرآن الا هم بان ولا في  
 نحو قوله سبحانه

الامة هي المخرقة لشبهها في اللفظ بما الناقية فلم تكن ان المقروية بما الناقية تامة  
لم يكن زبادتها بعد الموصولتين مسوخة لانه المراد في كتبها تنهى وقدرة القول بأن  
ان في مثل ذلك ناقية بانه لا يجوز الجمع بين حرفين متعقبي المعنى الا مفصولا بينهما كما كان  
شعوان زيد القائم وأما الجمع بين الألف وقد في نحو لتنفذ مع ان فيهما معنى التحقيق  
وفي الألف مع ان في الألف معنى التحقيق وكذا في الألف معنى التثنية أيضا كذا في  
التقريب والتوقع فلم تكن بصحت التحقيق وكذا في الألف معنى التثنية أيضا كذا في  
شرح الكفاية للرضي (قوله لا تقرأ الا مع ان) أي فهذا محترز الشرط الثاني وأما  
اقتراح الألف مع ان الزائدة فنفذ بعض المرضى ما ذهب اليه ابن مالك من انه لا أثر لها  
قال ويشهد له السمع فلا بد على المصنف ان ينهي حفيد (قوله وما محمد الا رسول وما  
أمرنا الا واحدا) برفع رسول واحد على انهم ما خبرنا ان لم يند الا ينصب بالاقتران  
الخبر بالاول والمحترز الشرط الثالث وأما قوله

وما ذكره الا معنونا بالاهل \* وما صاحب الحاجات الا معذبا

فمن باب المفعول المطلق الذي عام له محذوف خبر اهل اسم من مبتدأ على حد ما زيد  
الاسير أي وما ذكره الا يدور دوران معنونا فلهذا مرشدنا يدور خبر ويدوران  
مفعول مطلق وعمله يدور خلفا فقيم اضاف اليه دوران مقامه والباءت على نصب  
معنونا على هذا التقدير كونه لا يصح ان يكون مفعولا مطلقا لانه معنونا للذات التي  
يتق عليها الماء فتارتجى السافل عالما تارة وعكس واعمال الذوات لا تنصب على  
المفعولة المخلطة الا ان تكون أفعالا محضه بنه سوطا وكذا يقال في قوله

\* وما صاحب الحاجات الا معذب \* معذبا أي تعذبا لان معذب اسم مفعول لا يصح  
ان يكون مفعولا مطلقا وهذا على رأي الأئمة وأما مذهب سيويه فلا يراه يرى ان  
صيغة المفعول تكون بمعنى المصدر وأما يونس النصب بعد الايجاب وهذا البيت  
يشهد له وقوله ولا في نحو وما محمد الخ ما ذكره من وجوب الرفع مطلقا هو قول الجمهور  
والثاني جواز النصب مطلقا وهو قول يونس والثالث جواز النصب بشرط كون الخبر

وصار هو قول القرطبي والرابع جواز النصب بشرط كون الخبر منزها به وهو قول بقية  
الكوفيين (قوله مامسى) من أعتب) فسي مخبر مقدم ومن أعتب مبتدأ مؤخر وحكى  
الجرجاني مامسى من أعتب على الأعمال وقال انه لغة والمعتب الذي عاد الى مسرتك  
بعد مامساك (قوله لتقدم خبرها) فضعت عن العمل وكذا يقال فيما بعده أي فهو

محترز الشرط الاول فكان المناسب تقديمه قول المحترزات تأمل (قوله لتقدم خبرها)  
وأما قوله هو اذا ما مثلهم بشر \* فقال سيويه شاذ وقيل غلط وان القرطبي لم يعرف  
شرطها عند الجازين وقيل مثلهم مبتدأ ولكن في لا جماعه مع اضافته للجنى وقيل  
مثلهم جان والخبر محذوف أي ما في الوجود بشر مثلهم قاله في التوضيح (قوله وقالوا  
تعرفها التار الخ) قاله فراح من الحارث العقبيل وقيل فراح من عمر بن مرة بن  
الحارث قبل وهو الاقرب الى الصواب وهو الطويل يقال تعرفت ما عندك أي

وما عهد الا رسول وما أمرنا  
الا واحدة لا تقرأ ان الخبر  
بالا ولا في ضروفهم في المثل  
مامسى من أعتب لتقدم  
خبرها ولا في محذوفه

وقالوا تعرفها التار الخ من معنى  
وما تكل من وافي معنى أنا طوف

لتقدم مفعول خبرها وليس  
بطرف ولا جار وبمجرور ولا  
يعلم بان يجمع ولو استوفت  
الشرط الأربعة بل يقولون  
ما زيد قائم وقرئ على لغتهم  
ما هذا بشر وما هو أهماتهم  
بالرفع وقرئ أيضا بأهماتهم  
بالجر بامرأته وتتمثل  
الجازية والقيمة خلافا  
لأبي على والزنجشري عما  
أن الباء تقتضي بلفظ النصب  
وأما ألقائهما تعمل

نطقت حتى صرقت هي قرية فصر فيها الحد بالولاء ما من عنت الشيء إذا قدره  
 صرحت بذلك لأن الله قد صر فيها الشعائر وهي تؤنت وتذكر والأغلب التذكير وهي  
 تعرف ولا تعرف واقتصر ابن قتيبة على أنها لا تعرف وقيل صرحت بذلك لما عني فيها  
 من القماء أي راق ويصوب وقيل صرحت بذلك لأن آدم لما أراهم صرقتهم حبر بل قاله  
 حتى فقال له إنما عني الجنة والأعراب قالوا فعل وفاعل تعرفها فعل أمر وفاعله  
 مستتر فيه هو لها مفعول والغدير للصوب وتوا المتأزل منصوب على الظرفية ومن  
 متى يتعلق بمحذوف حال من المتأزل وما نافية لل معول عارفه وأما مبتدأ وأعارف  
 خبر ومن موصولة وقولها في فعل وفاعل صلة والموصول والمستغنى لكل  
 والشاهد في البيت إبطال عمل ما لا يلائم معقول الخبر ومعنى راقى مني أنها  
 والله في أن من احتملنا اجتماعه معبوبة في الجمع فقد هاقنا فاعل عنها فتعالوا تعرفها  
 في منازل مني فقال أنا لا أعرف ~~كل من~~ وإلى مني حتى أسأله عنها ~~فأجابته~~  
 قال إن ما لك عمل لا أكثر من عمل إن وقال أوجبان الصواب بحكه لأن أن قد  
 عملت قطعا ونفرا ولا أعلمه إلا قليل ليرداهما صرحا بالافق قوله تعرف لثاني الخ  
 وصرح خبر واحد أنهما هما أي لا خاص بالاشعر وخرجه في القطر وقد جرى المسك  
 هنا على التعميم قوله بالشروط المذكورة وهي أن لا يتقرر اسمها بال الزائدة وأن  
 لا يتعزز النفي بالواو أن لا يتقدم الخبر على الاسم وأن لا يتقدم معقول خبرها قوله  
 فلا حاجته أي لا كره قوله تعرف الخ هو من الطويل وتعزز العزاء وهو الصبر  
 والتسل والوزر والمجال والوأي الحافظ وتعزز فعل أمر وفاعله مستتر والقائه لتعطيل  
 ولا نافية للجنس هنا وهي عاملة عمل ليس ورعاطن كثيرا أن العامة عمل ليس  
 لا تكون الانافية للوحدة وليس كذلك نه عليه في المفتي وفي اسمها على الأرض  
 متعلق بياقيا وياقيا خبر لا نافية عاملة عمل ليس ووزر اسمها ومن جارة وما موصولة  
 مجرورة بها وقضى فعل ماض واقه فاعل والعالم محذوف والهاء له صلة والموصول  
 وصلته متعلق بواقيا وياقيا خبر لا والعالم في لأن يكون خبرها محذوف حتى قيل  
 بل من ذلك انتهى وأعمال لا عمل ليس قليل جدا عند الأخباريين والذهب سيمويه  
 وطائفة من الصبريين وذهب الأخفش والمبرد إلى منه وقيل لا شاهد في الأول لأن  
 قوله على الأرض خبر وياقيا حال وقال في الشواهد والشاهد في البيت أن لا عاملة  
 عمل ليس في الموصفين قوله وياقيا عمل الخ وهو نادر فإن قلت كيف يكون نادرا  
 ومن أمثلة سيمويه ما يزيدا خبرا ولا أخوة فاعدا قلت لا عمل لا بل هي زائدة  
 والاسمان تابعان لمعول ما انتهى تصريحه قوله أمكرتها بعد أعوام مضين الخ  
 التكرار تصد المعرفة لا أعوام جمع عام ومضين تأ كيد والدار المحل يجمع البناء  
 والعمره كالدار فالبلد ومدينة الرسول والجوار اسم لمن قريب داره ودارك وانكرتها  
 أي أنه أرفعل وفاعل ومفعول وبعد متعلق به وأعوام مضاف إلى مضمين فعل فاعل  
 ولها متعلق به لا نافية عاملة عمل ليس والدار اسمها ودارا خبرها لا نافية عاملة عمل

بأن شرط المذكورة

الاشراط انتفاء اقتران ان

بالاسم فلا حاجة لان ان

لا تزد بعدا ويضاف الى

الشروط الثلاثة الباقية

أن يكون اسمها وخبرها

تكررين لقوله

تعرف فلا شيء على الأرض

ياقيا

ولا يوزعها على الله واقيا

ويعمل في اسم معرفة

بقوله

أسكرتها بعد أهول مضمين لها

لا القاردارا ولا الجيران خبرا

وعلى ذلك قول المتن

من الآتي

فلا الجمع مكمول ولا المال باقي  
وأعمال لا العمل المذكور  
لغة أهل الجاز أيضا وأما  
بنو عجم فيقولون أبو يعقوب  
فكر بها وأما أن تفعل  
بالشرط المذكور إلا أن  
أقران اسمها بان تنضم فلا  
حاجة لاستعمال انتفاء  
وتعمل في اسم معرفة وشعر  
نكرة قرأ سعيد بن جبير  
رحمته الله أن الذين يذرون  
من دون الله عبدا  
أمثالكم يخففان  
وكسرهما الانتفاء الساكنين  
ونصب عبدا على  
النجرة وأمثالكم على الله  
صفة لعباد وفي نكرة  
سمع أن أحد شعرا من أحد  
الآباء عافية وفي معرفتين  
سمع أن ذلك نافع ولا  
أهل العلية وأما أن فاتها  
تعمل هذا العمل أيضا  
ولكنها تنقص عن اختتامها  
بأمر من أحدهما أنها لا تعمل  
الآتي ثلاث كلمات وهي  
الحن والكثرة والساعة  
والأوان بقلة والثاني أن  
اسمها وشعرها لا يجتمعان  
والعالم أن يكون المذخور  
اسمها والمذكور شعرها وقد  
يعكس ذلك ولا كقوله تعالى  
كأنهم كس قبلهم من قرن

ليس الجيران اسمها وحسبنا خبرها والشاهد في عمل لائق المعرفة في المزمع وهو  
قبل وسبيله في القطر خاصا بالشر (قوله إذا المولد الخ) قاله أبو الطيب المتنبي  
المولد هو المظهر الغزير ثم استعمل المثل في العطاء موسى المال لا أنه مال بأهل من  
الطاعة وقيل لأنه يعمل من صاحبه ويرزق منه بصفة وقيل لأنه يعمل القلوب لشدة  
حبها إلى جمعها المعنى أن صاحب المولد إذا شرب حوده بأذى لم يكتب حده (قوله إذا  
المولد الخ) قال المصنف في شرح القطر وهو لم يرد يمكن الجواب عنه بأن التقدير  
ولا يرى الحمد مكمول فافهم فوجع في طلب فاعل ومكمول بأفعول لأن ليري  
(الأهراب) إذا نظرت في مستقبل المولد فاعل فاعل بمحذوف يعبره المذكور لم  
يرزق جائز ويجزى خلاصا مفعول من الأذى معلق بمحذوف مستغنى عن الموصوفين  
عاطفة ولا نافية والحمد اسمها ومكمول ما خبرها وكذا قوله ولا المال باقي والشاهد في  
لا حيث دخلت على المعرفة لتكررها وهي لا تدخل الأعلى التكررة (قوله ومعمل  
لا العمل المذكور لغة أهل الجاز أيضا) لكن أعمال لا أعمال ليس قليل جدا عند  
الجاريين والبعض مذهب سيبويه وطائفة من المصريين ذهبوا إلى أن العمل والمعد  
منه \* ولهم أن العالم في خبرها أن يكون محذوف فاعلي قبل بلزومه كقوله  
من مدح غيرهم فأنهم قس لا يراجع \* لا يراجع في الصحيح حوازم ذكره كقوله  
تعر فلا تسمى الخ (قوله) وأما بنو عجم فيقولون أبو يعقوب فكم بها (قوله) جبرها ما فاتها  
من نفي الجنس الذي لا يمكن أن ينفصل في المعنى لا نفي الجنس هو تكرر باللفظ في  
الحقيقة سواء كان نفي الجنس الثالث على ما لا يتصور من كافي العاصلة عمل  
أن أولا على سبيل التخصيص كافي العاملة عمل ليس (قوله أن الذين الخ) والمعنى  
ليس الاسم الذي يذرون من دون الله عبدا أمثالكم في الاتصاف بالعقل فلو  
كانوا أمثالكم فعد مجموعهم لكنهم يحطون ضالين فكيف حالكم في عبادة من  
هو دونكم بعد الحياة والأدراك انتهى أشعري وقول الأشعر في الاتصاف  
بالعقل أي وإن كانوا أمثالكم من حيث أنهم يهتدون بمحذوفون له وهو محمل  
القراءة الثانية المثبتة وقصد بذلك دفع التناقض بين القراءتين المثبتة والنافية  
فإن في من حيث الاتصاف بالعقل والابتاب من حيث المخلوقة انتهى تقرر مشيختنا  
دريد وقال بعض المشاهدين في الآية لأن أن محض من الثقيلة ناسبة للجزأين كقوله  
\* أن اسما أصدا وهو تفرج على شاذ (قوله نافع ولا صارك) أما صفة مشبهة  
أو اسم فاعل أرديه الثبوت وأما أن أرديه المحدث فهو باق على تنكيره (قوله)  
وأعمال هذه لغة أهل العلية) بالعين المهملة والياء المشددة وهو ما فوق قصد  
إلى أرض تمامه وإلى ما وراءه كماله والنسبة إليها طالع على غير قياس  
واختلف في جوار أعمالها فذهب الكسائي أكثر الكوفيين وأبو بكر وأبو علي وأبو  
العنخ إلى الجواز وذهب العراقيون إلى أن أكثر أهل البصرة إلى المذبح واختلف النقل  
عن سيبويه المبرد فنقل السهيلي الأجره سيبويه والمنع من المبرد وعكس



الحساس وتقبل ابن مالك عظمه الا جازت مع ذلك من أهل العالمية انتهى تصريح  
وعلى ذلك فتكون ان غالبها أي ما أنفقها وأصله ان أنفقها فتقلت كذا الحذف إلى  
الساكن قبلها ثم حذفت فاجتمع مثلان ممكن الأول وادغم في الثاني وتقول على  
الاهمال ان غائمه (قوله كالتاء في رواية) تشبيه قد ياء التاء للبالغة الا انها لا ت  
للبالغة في النفي وفي رواية للبالغة في الالفاظ وماذا قرى من ان التاء في رواية للبالغة  
فيه نظير بل هي لتوكيد البالغة وان المبالغة من صيغة فعال (قوله رواية) أي كثير  
الرواية للحدث كمدانقين وهب مثلا (قوله اولئنا نثبت الحرف) أو مانعة خلوه فحيز  
الجمع وسكت التاء للفرق بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل وليس يحرر بكها الالتقاء  
الساكنين بدليل وبتوهم مع تحرر يكساها التاء تحرر كذا بالفتح على المشهور لانه  
أخف الحركات وبالكسر على أصل التقاء الساكنين وبالفتح جبر المالحاق بالتحذف  
أحد مع ليل الروايز ياء التاء في لا تحسن من اقترنت وتلان لا تحذف على  
ليس وليس يتصل بها التاء ومن لم يتصل بالانحطوط على ان قال صاحب السكاكي  
لا تفرغ ولا تفرغ ليس وليس فرع ضرب فهي في المرتبة الرابعة وهي كلمتان  
هذه الجمهور لا الناقية وتاء التاء تحذف كالتقاء الساكنين ويقال أبو عبيد وابن  
الطراوة كتبه بعض كلمة وذلك انها لا الناقية وتاء التاء في قول الحين وقيل كلمة  
واحدة وهي فعل ماض وعلى هذا هل هي ماضى يلبس بمعنى يتقص استعملت للنفي  
أوهي ليس بكسر الهمزة فقلت الياء ألفوا بدلت السين تاء كقوله أو اليريس قولان  
حكما في الغني وعلموا يا جمع من العرب وفيه خلاف عند النحاة فهم من ذهب إلى  
انها لا تعمل شيئا وان وليها رفع فثبت حذف خبره وانصوب فعمل لفعل  
محذوف وهذا احد قول الاخفش وعنه ايضا انها تعمل عمل ان فتنبص الاسم وترفع  
الخبير ومذهب الجمهور انها تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر وهذا اخص قول  
المصنف لا في لغة الجميع أي جميع العرب وان كان للنحاة خلاف (قوله كقراءة  
بعضهم) وهو ان يحرر في الشواذ (قوله بالرفع) أي رفع الحين على انه اسمها وخبرها  
محذوف كما قدره المؤلف وكان القياس ان يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي ان  
حذف المرفوع لا يجوز البتة لان مرفوعها محمول على مرفوع ليس ومرفوع ليس  
لا يحذف فهذا فرع تصرفوا في عالم تصرفوا في أصله وقرئ ايضا ولا ت حين مناص  
يختص حين فهمه العلماء ان لا تستعمل جارتين خاصة كندوة فخصص في الحين  
ثلاث آيات الرفع والنصب والتخفيف وفي الرفع ثلاثة اقوال اما على الابتداء أو على  
الاسمية الثلاث ان كانت عاملة عمل ليس أو على الخبر بقسطا ان كانت عاملة عمل ان  
وفي النصب ثلاثة اقوال ايضا اما على الاسمية الثلاث ان كانت عاملة عمل ان أو على  
الخبر بقسطا ان كانت عاملة عمل ليس أو على انه مفعول محذوف أي لا أرى حين  
مناص وفي التلخيص وجه واحد وقال الحفيد وقرئ لا ت حين بالجر على انصاف من  
الرافدة وهو محتمل لحذف الاسم وحذف الخبر لكن الأولى جملة على حذف الاسم لما

فنادوا ولا ت حين مناص  
الواو للحال لا نافية بمعنى  
ليس والتاء زائدة لتوكيد  
النفي والمبالغة فيه كالتاء  
في رواية اولئنا نثبت الحرف  
واسمها محذوف ومن  
مناص خبرها ومضاف  
اليه فتنادوا والحالة انه ليس  
الحين حين مناص أي فرار  
وتأخير والثاني كقراءة  
بعضهم ولا ت حين بالرفع  
أي وليس حين مناص  
حينما موجود الهمزة  
تأديهم وتزول ما تزلهم من  
الصلاب ومن اعلم الحاق  
في السابعة قول الشاعر

تقرر من ان الغالب حذف الاسم وعلى كل حال لا تعدل الا في أسماء الزمان وأما  
 قوله **لمنى طيلك للهفتن خائف** • يبقى جوارك حين لا تنجبر  
 فارتفع مجبر على الابتداء وعلى النافعية أى لا تنجبر لهم أولاً ثم مجبر ولا تنجبر  
 مهملات هذه وخوط على الزمان (قوله تدم البغاة الخ) فانه مجبر على جسي التبي وهو  
 من الكامل والبغاة جمع باغ وقوله ونجم أى ما قد سميتونهم فعل ماضٍ والبغاة  
 فاعله وسامع خبر لات واسمها عطوف أى وليس الساعة ساعة ومندم مضاف اليه  
 والبقى مبتدأ ومرتع مبتدأ ثان ومنضمه مضاف اليه وخم خبر الثاني والجملة خبر  
 الأول (قوله طلبوا صلحنا الخ) قاله أبو زيد الطائي مات على دين النصرانية وقد  
 أدرك الاسلام وهو من الخفيف وطلبوا صلحنا فعل وقاضل ومفعول ومضاف اليه  
 واسم لات محذوف أى وليس الاوان وأوان خبرها فاجبتنا فعل وقاضل وان محذوفة  
 من الثقيلة وليس من أخوات كل واسمها محذوف وخم خبرها وقاضل مضاف اليه  
 والتقدير وليس الاوان أو ان صلح ولا ينسقط التنكير في معمولات بخلاف  
 لا انتهى (قوله أصله ليس الحي الخ) أى أصل لات أو ان ليس الخ ويؤخذ منه أن  
 أصله ليس لان لات اغماضت يرق الجملى على ليس (قوله وقدر نبوته) أى معنى أى  
 قوى معناه لا لفظه فلذا بينى (قوله شبه الخ) وقال الرضى وأوان عند السراى والمبرد  
 مبنى لكونه مضافاً الى الأصل الى جملة الأصل أو ان طلبوا ان محذوف الجملة وبني  
 أو ان على السكون فهو من التنوين عن المضاف اليه كما في ومضف كسرت النون  
 لثلاث سوا كن وتقول حذف الجملة وبني على الكسر لاهل السكون لا لتقاء  
 الساكنين ولا يعرض التنوين في المبنيات الا اذا كان جملة فلا يعرض بخصوص قبل  
 ومن بعده كرفى المبنى ان جعل التنوين هو ضمير دولته لو كان للعرض لأعرب  
 أو ان لان العرض ينزل منزلة المعوض عنه مذكور في توجيه الكسر فى أو ان وجهان  
 أحدهما أنه أعرب على اسم من الزائدة والثاني أنه كسر فقلصا من التقاء الساكنين  
 والبناء على سكون مقدور اه حفيد وقوله الثامن خبر ان وأخواتها كقوله وتسمى  
 بالسرورف الشبهة لقتل وجهه الشبهة اما لفظا لانقسامها الى الثلاثى والرباعى  
 والتماسى وبنائها على الرفع مثله وامامنى فلان معانيها معانى الافعال مثل اكدت  
 وشيبت واستدركت ونجيت وترجيت وتسمى أيضا بالنواسخ اطلاقاً للاسم الأهم على  
 الاخص لانها تنصب المبتدأ اتفاقاً وترفع الخبر على الصحيح اه حفيد (قوله أن ولكن  
 الخ) التعرض لمعانى هذه الحروف من وظيفة أهل المعانى لامن وتليمة النحوى فلذلك  
 تركه المصنف وتعرض له صاحب الآرومية وما كان ينبغي له ذلك الا أن يشار إليه  
 تقيماً للعامة وقوله الخ الخ على محل جردل من أخواتها بدل مفصل من محل أو بدل بعض  
 من كل ولا يختص بدل المفصل على الصحيح بالعام المجرع بدل كل من كل (قوله  
 ولا يجوز تقدم مطلقاً) أى سواء كان ظرفاً جارياً مجروراً لا (قوله نحو ان فى  
 ذلك الخ) ان وفتر مشوش وفى الشارح مرتب (قوله وأخواتها الخمسة) جملة

تدم البغاة ولا ساعة مندم

والبقى مرتكع ممتصم وخم

وفى الاوان قوله

طلبوا صلحنا ولاوان

فأجبتنا ليس حين بقاه

أصله ليس الحين أو ان صلح

أوليس الاوان أو ان صلح

لحذف اسمها على القاعدة

وحذف ما أنشيف اليه

خبرها وقدر نبوته فبشبه

كأبني قبل وبعد الا أن أو ان

شبه بنزال وزنا فبشبه

على الكسر وقوله للضرورة

تمقت في الثامن خبر ان

وأخواتها أن ولكن وكن

وليت ولعل نحو ان الساعة

أنشوا لا يجوز تقدمه مطلقاً

ولا توسطه الا ان كل ظرفاً

أو مجروراً نحو ان في ذلك

لضرورة أن لا نساكلاً

وأقول الثامن من المرفوعات

خبر ان وأخواتها الخمسة

الحروف ستة وعشرون هاء صوية خمسة باستقاط المفتوحة لانتها فخرج المكسورة وعبر  
بالاشوات دون الاخوة لاسلاخظلتها بعوان الكلمات دون الحروف ومن قال لان  
الحرف مؤنث معاهي فقد اخطأ لان المؤنث حرف الهمزة وحكم اشتباه ثنائين  
اشتراك قاله الهام في شرح الكافية (قوله قبضين المبتدأ) اتفاقا بشرط أن يكون  
مذكورا غير واجب الابتداء والتصدير ويسمى اسمها هاء ولو كان المبتدأ مخذوفا  
فمخوفا المحدثا الجديد وقع الجديد على انه خبر مبتدأ مخذوف أو كان واجب الابتداء كعين  
أو واجب التصدير غير ضمير الشأن كأي وكل ثم تنصب هذه الاحرف (قوله ويرفعن  
خبره) هي الاصح عند المصريين بشرط ان لا يكون طليعا فلو كان النصب طليعا  
فموزع اضربه وانزاد لم ترفع هذه الاحرف الا ان يكون الاستفهام جوابا بحكي  
من كلامهم ان أن الماء والعشب جوابان قال ان في موضع ذلك الماء والعشب قاله  
أبو حيان وهذا الكوفيون الى ان هذه الاحرف لا تعمل في الخبر وانما هو مرفوع  
بما كان من حرفها قبل دخولن وهو المبتدأ ولكل من الفريقين صحة فجملة المصريين  
ان هذه الاحرف شيء بكان الناقصة في يوم دخولن على المبتدأ والخبر والاستفهام  
بما جعلت عملها معكوسا ليكون المبتدأ والخبر معهن كعقل لقم وقاعل آخر تنبها  
على الفريقين جهة الكوفيين انه لا يجوز ان قائم زيد اولو كان الخبر معمولا لها الجواز  
أن ياءها ونبتى على هذا الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع قبل مجيء الخبر  
(قوله فمخوفا المحدثا الخ) وترك مثال لكن وهي بتشديد النون حرف بسيط خلافا  
للكوفيين ومفعلا لها لاستدراك وقصر بأن تنب لما بعدهما كحكاكنا فاعلم انما قبلها فلا بد  
أن يتقدمها كلام مناقض لما بعدهما نحو ما هذا اما كالكهنة معترك أو ضد نحو ما  
هذا أبيض لكنه أسود قبل أو خلاف نحو ما زيد فاعلم الكهنة شارب وقبل لا يجوز  
ذلك قاله المصنف في المغني وصحح أبو حيان في النكت الحسن الجواز وكان بتشديد  
النون وهي حرف مركب عند أكثرهم حتى ادعى ابن هشام الاجماع عليه وليس  
كذلك قالوا والاصل في كذا زيد اعدان زيدا كاستدراكهم حرف التنبيه اهتما بما به  
فغضت همة ان لا تقول الجار ثم قال الزجاج وابن جني ما بعد الكاف سرهما قال ابن  
جني وهي حرف لا تتعلق بشئ لغارقتها الموضع الذي يتعلق به الاستقرار ولا يقدر  
له عامل غيره لتمام الكلام بدونه ولا هو زائدة لا فادته التنبيه ولا تأتي كان للتحقق  
خلافا للكوفيين والراجح في التقريب خلافا لهم ولا في الحسن الانصاري ولا في الثاني  
خلافا للثالث (قوله لعل السابعة قريب) ذكرنا الخبر اما لان السابعة بمعنى الوقت  
أو لان فعيل يستوي فيه المذكر والمؤنث (قوله ولا يتقدم اخبارهن عليهن مطلقا)  
وجاء على هذا المعنى قول بعضهم

كأني من أخباران ولم يميز • له أحد في النحوات يتقدم

(قوله فمخوفا المحدثا الخ) العامة اخذت على قوله لا يليق وقوله لا يكره ما علة قدمت على  
المعلول الذي هو قوله لا يليق (قوله ان لنبيا أنسكالا) ان حرفه كيد ونصب ورفع

فأنتن يدخلن على المبتدأ  
والخبر في نصب المبتدأ كما  
جاء في باب المنصوبات  
ويسمى اسمها ويرفعن  
خبره كما ذكر الآن ويسمى  
خبرها نحو ان الساعة آتية  
اعلموا ان الله شديد العقاب  
كأنهم خشب مستند لعل  
الساعة قريب ولا يتقدم  
اخبارهن عليهن مطلقا وقد  
أشار الى ذلك الشيخ عفيف  
الدين بن عيين حيث قال

كل من أخباران ولم يميز  
له أحد في النحوات يتقدم

هي حرف جز من هذا الميم  
اليت في من وصا في بعضها  
ولا على اسمائهن فان  
الحروف محمولة في الاعمال  
على الافعال فليكون مفعلا  
في العمل لا يليق التوسع  
في معمولاتها بالتقديم  
والتاخير اللهم الا ان كان  
الخبر ظرفا أو جارا أو مجرورا  
فيجوز توسطه بينها وبين  
اسمائها كقوله تعالى ان  
لله أنسكالا ان في ذلك  
لعبرة لمن يعنى في الحديث

وقد نبهت على السكون في محل رفع وله اضاف نامضاف اليه وانكالا اسمها  
منصوب ومعنى انكالا قيودا ثقيلة قال المشاوي والنكتل القيد الثقيل (قوله  
لشغلا أى اشتغالا بالله من أمور الدنيا في تنبيهه قيل نصب الجزأين في جمع هذه  
الحرورية لفة كحديث ان قمر جهنم سبعين خريفاً ان حواسنا أسداه ككن ادنيه اذا  
تشرقا قادمة وقلمنا بحرقا • ياليت أيام الصبار راحها لعل أباك منطلقا  
ولا يرد على المصنف هنا لانه قليل على ان المصنف كالجوهر على النكار ذلك وتأويل  
شواهد ما فالقصر في الحديث مصدر قمرت البئر اذا بلغت قمرها وسبعين طرف أى  
ان مدة بلوغ قمرها يكون في سبعين عاما وباقى المنصوبات حال ومفعول أى تغلبهم  
أسد أو يصح ان قادمة وأقلن رواه أبو جعفر مطلقا قال المصنف ولا يقدّر في هذا  
يكون ويكون كما ذهب اليه النكسائي لعدم تقدم ان ولوا الشريطين في فائدته في العمل  
عسى هل ان في لغوا لا يكون امها حيث لا اضمرا كقوله

ان في الصلاة لشغلا وان من  
الشعر لم يكبر وروى الحكمة  
فأما تنقيحها فلا سبيل  
الى حوان لا تقول في الماد  
انز يد انتم قلت • وتكسر ان  
في الابتداء وفي اول الصلة  
والصفة والجملة الخالصة  
والضاق اليها ما يختص  
بالجمل والحكمة بالقول  
وجواب القسم والخبر بها  
عن اهم وقبل اللام المعلقة  
وتكسر أو تنفع به بعد اذا  
الجملة قوله الفاء الجزائية  
وفي نحو اول قولي الى احمد  
الله

• نقلت عساها ناكس وعلمها • كذا قال المصنف في التوضيح تبعاً للسرا في ولا يرد  
ذلك على المصنف لثقل وزه ولاها به الى ما قاله المير ومن انما ياقية على أصلها من رفع  
اللام ونصب الخبر مكانه ويسكن قلب الكلام لمعمل الخبر منه خبرا (قوله  
وتكسر ان) قال المصنف في الاوضع تعيين المكسور حيث لا يجوز ان يبدأ المصدر  
مصدرا وسد معمولها وتعين المفتوحة حيث يجب ذلك ويجوز الأمر ان من مع  
الاختبار ان اه وذ كرسيه به ذلك قاعدة فقال كل موضع هو لمعمل ويعتبر المفرد  
فيه يجب فيه كسر ان وكل موضع يجوز فيه وقوع الجملة والمفرد يجوز فيه لفتح والكسر  
قال أبو حيان ويخبرم ذلك بنحو لو انز يد اقام لفت قال الله تعالى ولو أنهم صبروا  
حتى تفرج اليهم لوقوعهم موقع الجملة الفعلية ومع هذا ففي مفتوحة على مذهب  
سبويه اه قاله الدبلوني على القطر (قوله في الابتداء) المراد ابتداء الكلام  
أى افتتاح الجملة التي هي فيها أى انما في صدر جملتها سواء كانت مرتبطة بما  
قبلها في المعنى أم لا وحيث قد قوله وفي اول الصلة الخ حذف تفسير وليست  
هذه الامور عظام المفسر لانها تكسر في غير هذه الامور كالواقعة بعد كلام نحو  
كلان الانسان ليطفي والمقر من خبرها باللام بدون تطبيق نحو ان ربك لمرجع  
العقاب والواقعة بعد حتى الابتداء ثمة نحو من ضر يد حتى انهم لا يرجونه  
وليس المراد بالابتداء التجرد للاسناد لان الابتداء بهذا المعنى يوجب فتحها  
ولو حال في ابتداء الكلام بدل قوله في الابتداء كمن أولى لان الابتداء متى أطلق  
انصرف للتمجيد للاسناد اه احوال ما في النسخي بايضاح من التصريح لممكن كلام  
شارحنا يقتضي ان قوله وفي اول الصلة الخ مغاير لقوله في الابتداء تأمل وان المراد  
بابتداء الكلام الذي لم يسبقه خبر حقيقة وقوله وقبل اللام المعلقة هي التاسعة في  
المتن وجعلها في الشرح سادسة (قوله اللام المعلقة) أفهم كلامان المعلق هو اللام  
وهو ما عليه ابن مالك ومذهب الجمهور ان المعلق هو الواقع في خبرها اللام (قوله

فحبب الكسر في تسع مسائل استحساناً في ابتداء الكلام نحو أنا أصليتك الكون أنزله في ليلة القدر الثانية أن تقع أول الصلة كقوله تعالى وأنشاهم من الكتور مان مفاقمه لتتو ما مفعول ثان لأنشاه وهي موصولة بعنى الذى وإن وما بعد هاء صلة واحترق بقرى أول الصلة من نحو جاء الذى عندي أنه فاضل فإن واجبة الفتح وإن كانت في الصلة لكنها ليست في أولها الثالثة أن تقع في أول الصلة كررت برجل أنه فاضل ولو قلت مررت برجل عندي أنه فاضل لم تكسر لأنها ليست في ابتداء الصلة الرابعة أن تقع في أول الجملة الحالية كقوله تعالى أنما أوحى ربك لمن يشاء بالحق وإن قرى بقاء المؤمنين لكاهن وحترق بقيد الأولية من نحو أقبل زيد وعندي أنه نافر الخامسة أن تقع في أول الجملة المضاعف إليها ما يختص بالجميل وهو فوزا وحيث محبوب جلت حيث أزيد اجالس وقد أطلع العتاه وغيرهم يقع في بعده حيث وهو فن فاضل فيهم الاتصاف إلى الجملة

وتفتح في الباقي أى باقى مواضع إن محال يجب فيه الكسر ولين فيه الأمر (قوله لان) أى باعتبار كسر هـ زهـ لم يفتها (قوله في ابتداء الكلام) أى حقيقة أو حكماً كالواضع بعد الألا استفتاحية نحو ألا أن أولياً الله وإنما كسرت في هذه المواضع لأنها لم تفتح وكانت مع سلتها في تأويل مصدر مبتدأ فيصالح إلى تقدير خبره والاصل عدم ذلك وأشار بقوله في ابتداء الكلام إلى أنه ليس المراد بالابتداء التصريح كما تقدم (قوله أنا أنزله في ليلة القدر) وجوب الكسر فيه أن المقصود الأخبار عن المتكلم بالاقترال في ليلة القدر ولو وقع لكان المعنى على الأخبار بأن الاقترال حصل في ليلة القدر وجازى له الأخبار بنظر الاقترال أو لا بالاقترال وإن كان الأخبار بالاقترال يحصل تبعاً وأيضاً فالفتحة يجب تقديم خبرها المقصود على ذلك كما ذكره ابن عقيل (قوله الثانية) تقع في أول الصلة (قوله واجب الكسر) لأن صلة الموصول غير الواجب أن تكون جلة (قوله لتتو) أى تتحل (قوله عندي أنه فاضل) أى عندي فضله والمحاجب الكسر في قوله لا يجيب الذى أبواه منطلق مع أنها واقعة في ابتداء الصلة لأنها خبر عن اسم حين وسبأ في كلامه وجوب كسر ها إذا وقعت كذلك فهذه الصورة مستتناة من مفهوم كلامه هنا بقرينة كلامه تحت (قوله لكنها ليست في أولها) أى في اللفظ والأهـ واقعة في محل المبتدأ وله الصدر (قوله في أول الجملة الحالية) سواء كانت مقترنة بالوارى كامل أو لا نحو جاء زيد أنه فاضل وإنما تقع فيهم ما وإن كان الأصل في الحال الاقترال لأن الفتحة مؤولة بمصدر معرفة بشرط الحال التشكيك وأما قوله تعالى رما رسلنا قبلكم المرسلين إلا أنهم ليأكلون الطعام فمما كسرت أن لأجل اللام لا لوقوعها على (قوله) نصير على أن ابن النجار قال في النهاية يجب كسر إن بعد الألف المحاجب في الألف يقرأ القرآن فمما كسرت في الألف المتمايكون هو ومعه ولا (قوله) الألفين إن المكسورة كما ذكره كنهونان فرى قائم المؤمنين لكاهن حيث لا يعلون وسبب ذلك أن الفتحة مؤولة بمصدر معرفي بشرط الحال التشكيك وليت وأمل للمسان وبشرط الجملة الحالية أن تكون خبرية وأما لكن فهي مستدعية لكلام قبلها فلهذا اتفق جملتها مسقولة صلا ولا خبر ولا حالاً قاله المصنف في شرح بانه سعاد (قوله وهو إذا الخ) بيان لما يختص بالجميل بقطع النظر عما نحن فيه لأن الألف خاصة بجملة الأفعال وجملة ما معها لا سببه فلا تصاف إلى إذا (قوله أول) بالبناء للفاعل أى اشتغلوا بذلك أكثر وأمنه (قوله وهو لمن فاضل) أعلم أن شرح ابن الخليل أوجبوا الفتح نظراً إلى أن الأصل في المضاف إليه الألف وقد وجه المصنف ما اختاره بقوله لأنها الخ والحق جواز الأمرين لأنه ورد اضافة حيث إلى مفرد نحو حيث سهل ط العاواذ انفتح أن فهم مبتدأ مع ما رويدها وبقدرة التشبيرا وقال القشبي قوله وهو لمن فاضل فيه نظر لأنه مذهب الكساة واختار ابن الحجاج جواز الأمرين وهو الصواب (قوله بقيد الأولية)

حيث اعتقاد يدانه ممكن  
 حسن ولم أر أحدا من المصنفين  
 يشترط الأولوية في مثلثي  
 الحال وحسن ولا بد من ذلك  
 السادسة أن تقع قبل الالام  
 المتعلقة فهو والله يعلم ذلك  
 لرسوله والله يشهد أن  
 المتأقين لكاذبون فالالام  
 من لرسوله ومن لكاذبون  
 معلقان لفعل العلم والشهادة  
 أي ما تعلقان لهما من التعليل  
 على لفظ ما بعدهما فصار  
 لما بعدهما حكما لا يشدها  
 فلذلك وجب الكسر ولولا  
 الالام لوجب النفع كما قال  
 الله تعالى وأصلوا ألسنة  
 منكم من شيء فإن الله شديد  
 العقاب انه لا اله الا هو  
 السابعة أن تقع بحكمة بالقول  
 نحو قال الى عبد الله ومن  
 يقل منهم الى الله من دونه  
 فذلك يميز به عنهم قل ان  
 ربى يذوق بالحق الناءنة  
 ان تقع جوابا بالتقسم كقوله  
 تعالى ومن والكاتب المدين  
 ان انزلناه التاسع أن  
 تقع خبرا عن اسم من فهو  
 زيد بن حازم وقوله تعالى  
 ان الذين آمنوا والذين  
 هادوا والصابئين  
 والنصارى والمجوس والذين  
 اقرى كوا

الاضافة للبيان (قوله حيث اعتقاد يدانه ممكن) أراد بالاعتقاد المعتقد لان  
 الاعتقاد ليس نفس الممكن الحسن (قوله فالالام من لرسوله الخ) أي ان الالام لها  
 المصدر وماله المصدر جمع ان يصل ما قبله فيما بعده وهذه الالام وان كانت  
 متأخرة في اللفظ فربما التقديم على ان واغما أثبت لئلا يدخل حرف نحو كبديل مثله  
 ولم تؤخر ان لقونها بالعلم واغما فكتبت في حلت ان زيدا لتعد لان الالام ليست  
 للابد تداخلها على الماضي وسيأتي ان لا تدخل عليه الالام قد ظاهرا أو مقدرة  
 اه تصریح (قوله لفعل العلم والشهادة) انما مثل مثالين اشارة الى انه لا فرق بين  
 القلي وغيره فان قلت التعليق من خواص أفعال القلوب والشهادة ليست كذلك  
 أحب بان الشهادة مستلزمة للعلم عرفا فقلت متزلة فقلت تعلقه وأران المراد  
 بالشهادة المضافة للعلم (قوله واغما فكتبت) هو على الناظرين قوله فان الله خسه (قوله  
 السابعة أن تقع بحكمة بالقول) أي تقع في أول الجملة المحكية بالقول احترازا من نحو  
 قلت اعتقادي ان زيدا فافضل فيجب القنع واحتراز بالحكمة اذا أجرى القول  
 يجري الظن فتعق ومن غرور قوله ان تقول ذلك بالحكمة تنقسم بالوجهين ومعنى  
 حكمتها بالقول ان تكون ان وهو لا حاصل ضرب أو لا مكسورة ثم تكتب لعل حلا كما  
 اذا اكتمل اسم بقوله ان زيدا قائم فأراد انسان آخر ان يكتب فيقول قال ان زيدا  
 قائم واغما وجب الكسر لان القول لا يصل الا في الجملة أو مفرد في معنى الجملة أو  
 ار يد لفظه كما هو مقرر بخلاف الواقعة في اثباتها فهو قلت اعتقادي ان زيدا فافضل  
 فلو وقعت بعد القول فبحكمة فكتبت فصار حاصل بالقول انك فافضل فهي مجرورة بلام  
 التعليل مقدرة (قوله الثامنة أن تقع جوابا بالتقسم) أي سواء اقرن خبرها بالالام  
 كقوله تعالى والعصران الانسان لفي خسرا أم لا كما مثل واغما وجب الكسر لان  
 جواب القسم لا يكون الاجمالي ولو وقعت في انشاء الجواب وجب القنع فهو والله  
 اعتقادي ان زيدا فافضل ومن الواقعة في اثباته تقدر بنحو قوله  
 أو تعلق بربك العلي \* اني اؤذيالك المصلي  
 على ان التقدير أو تعلق على الى أما اذا لم يقدر ذلك ففي أول الجواب فتكسر قوله  
 شيخ الاسلام مع بعض تغيير وفي كلام الحنفية ان المذهب المنصور وهو مذهب  
 الصربين منع حوازا لوجهين وعلى تسليمه فالكسر على ان جوابا والنفع على استقام  
 الخافض لاهل ان جواب (قوله ان تقع خبرا عن اسم من) أي الثامنة في المتن  
 وجعلها في الشارح تاسعة (قوله ان تقع خبرا عن اسم العين) أي تقع أول الجملة  
 الواقعة خبرا عن اسم العين سو \* كمن هناك تهج أم لا ولا تامل المؤلف بمثلين  
 واغما وجب الكسر لان المصدر لا يجبر به عن أسماء الزوات الابتداء بل وذلك يقتنع  
 مع ان قاله في التصريح وقال الحنفية ان قلت حلا جاز فنع ان اذا وقعت خبرا عن اسم  
 عين ويجعل من باب الاختيار بالمعنى من العين مبالغة فقلت الحرف المصدرى أصح من  
 صريح المصدر اه واحتراز بانه واول الجملة الواقعة الخ من قولنا زيد اعتقاد أبي

انه فاضل الخ ومن قولك اعتقادي انه فاضل فانه غير من اسم معنى في الثاني ووقع  
في الائمة لاني الاول (قوله ان الله يضل الخ) هذه المسئلة غير من الاثن انما وما  
خلف عليه وهي اسماء ذوات (قوله يعلم اسبق اليه) أي الى جميعه في محل واحد والا  
فهو لم يورث في كلامهم (قوله في ثمان مسائل أيضا) الأولى حذف أيضا لان الكسر  
في تسع مسائل لاني غائب عنهم ان جعل قوله في أول المسئلة تفسير القولة في الابتداء ولم  
يعد قوله في الابتداء مقصدا مستقلا مع قوله هنا أيضا والجواب ان قوله انصارا جمع  
لقوله يجب أي يجب أيضا كما وجب الكسر (قوله انه لن يؤمن) أي هدم الايمان من  
قوله فتناب العاقل هو المصدر المؤول لا نفس ان وكذا يقال فيما يأتي (قوله انه استمع  
نفر الخ) النفر ما بين الثلاثة والعشر والجن أجسام ماطلة خفية يغلب عليها الحيوانية  
والثانية وقيل نوع من الارواح المجردة اه يضارى (قوله انه استمع نفر) أي  
اصقاع نفر (قوله لغير القول) اما لو كان مغضولا لقول فقد قدم وجوب الكسر  
فيه (قوله انكم اشركتم) أي اشرألكم بانه (قوله انكم تئروا الأرض) أي  
رؤيت الأرض خاشعة سكان من آياته ومعنى خاشعة يابسة اه يضارى  
(قوله انما سمع ان تقع الخ) قال الاثنيون أو خبر عن اسم معنى غير قول ولا صدق  
عليه خبره وهو معتقدي انك فاضل اه فاعتقادي اسم معنى غير قول ولا صدق  
ان فاضل خبر صادق عليه الا بمعنى المعتقد والموجب الفصح لا تهاو كسرت  
لكانت جملة والجملة الواقعة خبر الابدان من رابط ما دخل المتداول لا رابط هنا  
والمعنى اعتقادي فضله أي معتقدي فضلك فهي مؤولة بمصدر اما لو كان قولاً لمقول  
انك فاضل فيجب الكسر وكذا اذا كن صادقا علمتها اعتقاد زيدانه حق فهو  
بالكسر والجملة فيها ما لمواظف بالمعنى في الاخر الفصح لانه لا يعمل المصدر محلا لانه  
يحمل المعنى اعتقاد زيدكون الاعتقاد حق وهو لا يصح لان الاعتقاد بمعنى المعتقد  
وجودي وكون الاعتقاد قائما اعتباري والا حسن ان عدم الصحة لعدم الفائدة  
وانما يؤنناه بالكون لان خبره المصدر وهو جامدة مؤول بالكون (قوله ان تقع في  
موضع خبر اسم الخ) المناسب حذف موضع ويقول ان تقع خبر الاسم الخ كما قال ان  
تقع فاعلة الخ أو انه يأتي بموضع في الجميع (قوله ان تقع مجرورة بالحرف) لان الحرف  
لا يدخل الاله اسم صريح أو مؤول (قوله بان الله هو الحق) أي يكون الله هو الحق  
(قوله مثل ما أنكم تنطقون) مثل حال من الضمير المشكك في حق أو صفة لمخبر  
أي حق مثل الخ أو صفة لخلق لا صفة لغيره عز لان مثل مضاف وانكم تنطقون  
مضاف اليه وما صلة أي رائدة لانهم لموصول اسمي لفصح ان ولو كانت موصولا لاسميا  
ليكن قوله انكم تنطقون صلة فيجب كسرها ولا موصولا لجر نبالا ان موصولا حرفي  
وهو لا يدخل على مثله واغراب الفصح لان المضاف اليه في غير المضاف للبعث  
لا يكون الا اسما صريحا أو تأويلا (قوله لعلية) أي عطف نسق أو بدل كما مثل وأما  
العت فتقدم انها كسر والتوكيد لا يعمل لانه بالفاظ مخصوصة وأما البيان فالظاهر

انه فصل بينهم  
م القيامة وقد اتي  
بشرح هذا الموضع عالم  
سبق فيه فتأملوه ويجب  
فتح في ثمان مسائل  
ضاحا هان تقع فاعلة  
هو ولم يكتم اننا نزلنا  
والثانية ان تقع  
بمعنى الفاعل نحو واوحى  
لنوح لانه يؤمن من  
ومل الأم قد آمن قل  
ويحالي انه استمع نفر من  
لجن الثالثة ان تقع مغضولا  
غير القول فهو ولا تنافون  
انكم اشركتم بانه الرابعة  
ن تقع في موضع رفع  
الابتداء المحرور من آياته انك  
تري الأرض خاشعة  
الخامة ان تقع في موضع  
خبر اسم معنى فهو اعتقادي  
انك فاضل السادسة ان  
تقع مجرورة بالحرف فهو  
ذلك بان الله هو الحق  
السابعة ان تقع مجرورة  
بالانتماء ضمرا متعلقا مثل  
ما أنكم تنطقون الثامنة  
ان تقع نابعة لشي

أنه كالتبدل فتوله تابعة ليس المراد التواضع الخمسة (قوله عماذ كرنا) أي من العالم  
وثالثه والمفعول والمبتدأ والمجرور والمجرور بالحرف والاضافة (قوله بدل منه) الظاهر  
بدل اشتمال وبعد كسبي هذا رأيت الشياخي صريح به قوله الحدو إحدى مفعولان  
بعد كواصل بعد يوه (قوله في ثلاث مسائل في الأشهر) ومن غير الأشهر الواقعة  
للتعليل نحو أنا كامن قبل ندهوه انه هو البراءة فالكسر على انه تعليل مستأنف  
والفتح على تقدير لام العلة أي لانه هو البراءة والواقعة بعد حتى فتسكن ان  
كانت ابتدائية كقولهم مرض يزدي حتى انهم لا يرحونه وتفتح ان كانت حافظة أو  
جارية تصوغرت احوال حتى انك فاصل أي حتى فضلك على العطف او حتى فضلك  
على الجريها والواقعة بعد او موصولة بغير وصلح للعطف عليه نحو انك لا تصح  
فيها ولا تعري وانك لا تظلم فيها ولا تضي قرأتهم ربيعة بالكسر على الاستئناف  
أو عطف جمل وقرأ الباقون بفتحها من عطف المفردات والواقعة بعد اما نحو اما انك  
فاصل فتسكن ان كانت استئنافية معزلة ألا الاستئنافية لانهم وقعت في ابتداء  
الكلام سكاوان كانت بمعنى حقا فتحت كقولك احقا انك ذاهب (قوله التجماعية)  
نسبة التجماع وهي الفتحة وقال الخفي نسبة الى التجماع بالمد وضم التامه في ملافة  
الشي مفتحة (قوله فاذا ان زيد بالباب) انفا حافظة وقيل زائدة وقيل استئنافية  
فالفتح على التاكيد بل مصدر أي واذا انظر في زمان غير أي في الوقت حضور زيد بالباب  
أو مكان غير أي في الحضر حضور زيد بالباب أو حرف مفعلة أي حضور زيد بالباب  
حاصل فالصدر مبتدأ خبر محذوف وأما على كسر ان فاذا حرف لانها ظرف لانها  
لو كانت ظرفا لما مفعول المحررت أو لما بعد ان وكلاهما ممنوع أما الأول فلان ما بعد  
انفا لا يكون مفعولا لما قبلها وأما الثاني فلان ما بعد ان لا يعمل فيما قبلها قال في  
المعنى واذا انفا حافظة حرف عند الأخفش وزججه ان ما لا يجوز جبه قوه لم تخرج فاذا  
ان زيد بالباب بكسر ان لا ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وقال المبرد ظرف زمان  
واختاره ابن خضفور وقال الزجاج ظرف مكان واختاره الزجاج في اه المراد منه  
(قوله وكنت أرى زيد الخ) أنشد سيبويه ولم يرهه الى أحد وهو من الطويل وأرى  
بضم الهمزة يعني أظن والهازم جمع لزممة بكسر اللام وبالزاي وهي طرف الخلقوم  
وقيل مضغقت الاذن والمعنى كنت أظن سيادته فلما نظرت الى فقاهه وهازمه تبين  
في جوده وشي عوش هذين بالذ كر لان الفاعل موضع الضم والهازم موضع الالكز  
(الاعراب) كنت كمن واعمها أرى يعني أظن تتعدى لثلاث مفاعيل كما قاله  
المرادى الأول نائب الفاعل والثاني زيد والثالث سيدا والذي يظهر ان الضمير  
المستتر نائب فاعل لا يرى بحسب القهظ وهو فاعل بحسب المعنى حيث فسر أرى بالضم  
تأمل وكما الكاف جارة وما مصدرية أي كقول الناس فيه وهو معرضة بفتح مفاعيل  
أرى اذا الخاتمة انه بكسر ان ونحوها لكسر على معنى الجملة أي فاذا هو عبد القفا  
فالجمله تمذ كورة بتمامها والفتح على معنى الأفراد أي واذا العبودية أي ما حمله على

عاذ كرنا نحو اذ كرنا نحو اذ كرنا  
التي انعت عليكم رافى فضلتكم  
على العالمين ونحو اذ كرنا  
انه إحدى الطائفتين انها  
لصكم فانها في الأولى  
معطوفة على المفعول وهو  
نعتي وفي الثانية بدل منه  
وهو إحدى بصور الوجهان  
في ثلاث مسائل في الأشهر  
احداها بعد اذا التجماعية  
كقولك خرجت فاذا انظر اذ  
بالباب قال الشاعر  
وكنتم أرى زيداً كما قيل  
سيدا  
اذا انه عند التقاء والهازم  
يرى بفتح ان وبكسر ها  
الثانية بعد الفاء الجزائية  
كقوله تعالى من عمل مثكم  
سوايجهما لا يتم باب بعده  
واسطع



حملها مبتدأ محذوف خبره كما تقول خرجت فإذا الأسد أي حاضر وحمله أرى الخ خبر  
 تمكن وبعد خبران وانتماضاف اليه والالزام معطوف عليه والشاهد في كسر  
 وقسمها والكسر أولى لانه لا يجوز ان تقدر لكن ذهب قوم الى ان اذا هي الخبر  
 والتقدير فإذا لعبودية أي في الحضرة العبودية وصل هذا فلا تقدر في الفتح  
 في مستوى الوجدان اه أعمى (قوله فإنه شعور رحيم) أي فالغفران والرحمة حاصلان  
 أو فالخاص الغفران والرحمة فالصدر المؤول خبر محذوف أو مستند خبر محذوف قال  
 العصام وقبه ان تقدم الخبر هنا واجب فيعين الوجه الثاني ثم قال وهو ناجح وهو  
 انه حيث كان تقدير الخبر في ذلك واجبا دفعا لالتباس بين المكسورة والمفتوحة  
 فينبغي ان لا يجوز حذفه لانه مفقود بهذا الغرض اه حفيد وأما على الكسرة فهي  
 جملة مستقلة (قوله قري الخ) فليقرأ بالفتح ماضم وابن عامر وقرأ الباقون بالكسر  
 (قوله وضابط ذلك الخ) فلم تقع خبرا عن قول شعور على اني أحداقة ويجب قصها لولا  
 يجوز الكسر لعدم الصالح على الجسد او بذلك فارتقت استغناء زيد انحق أو لم خبر  
 عنها بقول محذوف الى مؤمن قال لايمان قلبي أو اختلف القائل محذوف ان زيدا  
 بصمد الله ويجب الكسر فيها ولا يجوز مذكها الفساد المعنى لان المعنى قولي حذر زيد  
 وهو لا يصح لأن حذر زيد غير قائم بالمتكلم (قوله فافتح على معنى أول قولي حمد  
 الله) والقول على حقيقته (قوله والكسر الخ) والقول بعنى القول (قوله جملة  
 أخبر الخ) وعلى الأول فظهر مفرد وفوق في ذلك بان الصواب العكس لان الخبر  
 على الأول يجموع الى أحمد الله مراد به أحمد ولا شك انه جملة والخبر على الثاني  
 يجموع ذلك مراد به اللفظ دون المعنى وهو مفرد قطعان حكايا ما رده لفظه  
 فهو اسم وكل اسم مفرد لا حاجة اه أفاده حفيد وقد سبق للشارح في باب القاسم  
 وثابه بما يفيد (قوله كأحمد وقهره) الكافي أدخلت الأفراد اللفظية ونحوه أدخلت  
 الأفراد الخارجية وبالعكس أو ان ونحوه كيد الكافي (قوله وتظهر ذلك) أي في  
 كون الخبر جملة هي نفس المبتدأ في المعنى (قوله سبحانه اللهم) أي هذا اللفظ  
 ولا يحتاج رابط لانها عين المبتدأ في المعنى (قوله لاه الا الله) أي هذا اللفظ (قوله  
 التاسع خبر لا) ظاهره سواء كل اسمها مراد بالأمثيا وهو مذهب الاخفش وأما  
 سبويه فيقول لا تجعل في الخبر اذا كان الاسم معربا أو كلام المؤلف ظاهر في  
 كلام الاخفش ويصنع محله على مذهب سبويه بأن يقال قوله خبر لا أي في بعض  
 أحوالها وهو اذا كان الاسم معربا (قوله لنفي الجنس) أي صفة الجنس وحده أي  
 المحكوم به عليه فإذا قلت لا رجل في الدار كن معناته لا كينونة لرجل في الدار فهي  
 في الكينونة التي هي صفة الجنس لانها نفي الجنس من أصله بل هو ثابت وكن  
 الماصب للأصناف أن يقول لنفي الجنس نه يخرج لا العامة عمل ليس قائما لنفي  
 الجنس احتمالا لأن النفي الوحدة وقد اختلف المصنف في تركه ان مالكت هذا العبد  
 وقد وقع في الاعتراض هنا (قوله ويجب تنكيره كالاسم) انما يقل ويجب تنكيره

لأنه شعور رحيم قري بكسر  
 ان ونحوها الثالثة في نحو  
 ازل قول اني أحمد الله  
 وضابط ذلك ان تقع خبرا  
 من قول وخبرها قول لا كاحد  
 ونحوه وقاسم القولين  
 واحدا مستوفى هذا  
 الضابط كالمثال المذكور  
 جاز فيه الفتح على معنى  
 أول قولي حمد الله والكسر  
 على جعل أول قول مستند  
 أولي أحمد الله جملة أخبر  
 بها من هذا المبتدأ وهي  
 مستغنية عن عائذ يعود  
 على المبتدأ لانها من  
 المبتدأ في المعنى فكانه قيل  
 أول قول هذا الكلام  
 المفتوح بالي وقيل بذلك  
 قوله سبحانه دعواهم فيها  
 سبحانه اللهم يقول التي  
 على الله عليه وسلم أفضل  
 ما قلته انما انتم من على  
 لا اله الا الله قلت في التاسع  
 خبر لا الى انفي الجنس  
 محذوف لرجل افضل من زيد  
 ويجب تنكيره كالاسم

الاسم لان الله به هو المحدث منه عوارا قسبها بالاسم الذي قد سبق ذكره في باب  
 البناء ولم يقل وتذكيرهما لان الاسم ليس مذكورا واشترط تذكير الاسم ليدل  
 على عمومه وقوله في صياق التي وتذكير الخبر للابتداء بالمعرفة عن التسمية له شيخ  
 الاسلام قال بعض واشترط تذكير معمولها لانها موضوعة للاعتناء بالمتعدد  
 بخلاف المعرفة فان معمولها جزئي فلو دخلت على المعقاة الذي الى نحو اسمها  
 موضوعة واذا المراد في المتعدد في جملتها ما يزيد في الادارة لا في الوجود فانه في  
 المتعدد الواحد (قوله وتأخير) أي من الاسم وكذا تأخير معمول الخبر بغير  
 انه لم يذ كر معمول الخبر في ان التي هي الأصل (قوله ولو نظر) أراد ان الجار  
 والخبر وانما كالفقير والمسكين ان احدهما افتقر وان الآخر قد استغنى عنه  
 انظر في معنى الامر من باب استعمال اللفظ في حقيقة وشبهه او هو ومثله  
 وانما جوب تأخير الخبر عن اسمه الضعيف في العمل لان امره ان يفرغ من  
 فعله في امره عظم يتوسع فيها بتقديم ولا تأخير ولا يعلمها على غير ما  
 لانها من المعروف الغير المختصة بالاسم أو الفعل وما لا يختص بمكان لا يوصف (قوله  
 ويكره حمله ان علم) مكنت من ذلك في الاسم وهو مثل الخبر فيما ذكره الرضي  
 يحذف اسم لا في لاهليل أي لا بأس به ليل ولا يحذف الاسم الا وهو الخبر فلا  
 يحذف الخبر الا مع وجود الاسم فلا يكون اجماعا وقولهم لا كزيد بل جملته ان حذف  
 اسمها جاز ان يكون كزيد خبرا أي لا أحد مثل زيد وماران يكون اسمها كزيد  
 كمن نوان جعله الكافي حرفا فالاسم محذوف أي لا أحد كزيد هـ شواذ (قوله وتقيم)  
 هو ابو قبيلة وهو تميم بن مرثد بن أد بن طابخس الساس بن مضر قاله الشيخ في شرح  
 التوضيح (قوله لا تتركه) أي لا تترك الخبر من العلم بل يوجب حذفه كما  
 هو مرص في الشرح وان كان ظاهر قوله لا تتركه لا يقتضي وجوب الحذف أو لا وجه  
 الاسلام (قوله ولا تتركه) لانه في النهاية وتشمس يجوزون بلا الناهية وعلا مقبضه محذوف الياء  
 وفي الأرض متعلق به ومرحاحا اي حال كونك ذا مرص أي فسر والمعنى تخرج  
 مرحاحا لاجل المرح أي البطر (قوله فلا يسرف) أي القتال في القتل بل لا يقتل  
 من لا يقتله (قوله لا تحزن ان الله معنا) أي بالجمعة والمعونة روى ان المشركين  
 طغوا فوقوا لعار فاشفق أبو بكر على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عليه  
 الصلاة والسلام ما طئنا يا أمي الله ثابته ما فاعلمهم الله من الغار فجعلوا يترددون  
 فلم يروهم وقيل لما دخلوا الغار بعث الله حماة من يافثا في أسفله والعنكبوت  
 فتمسكت عليه هـ يضاروى (قوله وتستعار الدماء) أي تستعمل في الدماء وهو طلب  
 الأدنى من الأعلى قال الفقيه ولا الناهية هي الاصل الثانية بعينها وصيبت دوائية تأديبا  
 فلا استعارة خلا للوقت في الشرح هـ وتوجيه كلام المصنف انه أراد بالتمهي  
 طلب الأعلى من الأدنى الكف وأراد بالأعلى طلب الأدنى من الأعلى الكف فها  
 أمر ان يتغير ان وأصل وضع لاهو القسم الأول ونقلت لسان أي استعملت فيه

وتأخير ولو نظر فلو يترك  
 حذفت ان علم وتيم لا تتركه  
 حيث شئت وأقول التامع  
 من المرفوعات خبر لا التي  
 تنفي الجنس اعلم ان لا على  
 فلا تاقسام احد هـ ان  
 تكون ناهية فخص  
 بالمضارع وتجزمه فهو ولا  
 تمس في الأرض مرحاحا  
 يسرف في القتل لا تحزن  
 ان الله معنا وتستعار الدماء  
 فجزم ايضا ولا تؤاخذنا  
 الشك ان تكون زائدة  
 دخولها في التمسك  
 تتركوها فلا تعمل شيئا

نحو ما منحل أن لا تمجد أي أن تمجد ٢٦ دليل أنه قد جاء في ممكن آخر غير لا وقوله تعالى لا تعلم أهل الكتاب

تأمل (قوله ما منحل أن لا تمجد) في سورة الأعراف قال البيضاوي أي أن تمجد قد دخلت الإشارة إلى أن الموجب عليه ترك السجود وقيل المنع من الشيء مضطرا إلى خلافه كالمقبل ما اضطررك إلى أن لا تمجد (قوله دليل أنه قد جاء في ممكن آخر) وهو صورتين (قوله فلا تعلم) وقد يدل الحرف الزائد نحو ما إذا من بشر (قوله ودخلها في الكلام الخ) يعني باعتبار أصل المعنى والأقل زائد بعد دخوله التأنيد ونحوه ويقتضي هذه الفاعلة فليس دخوله تكبر وجه هذا الاعتبار (قوله لا تعلم أي يعلم أهل الكتاب أنه أي الشأن لا ينالون شيئا هذا كمن فضله لا أنهم لم يؤمنوا برسوله وهو شرط وقيل لا هم زائد والمعنى ثلاثية يعتقد أهل الكتاب أن لا مقدرا للشيء والمؤمنون على شيء من فضل الله ولا يشكوه اه يضاوي (قوله ووراء) أي يجتمع عاد وجوع قربة أهل كتابها أي إلى التوبة أو إلى الدنيا فليس المراد بإخراج المعلوم شرط بل المراد به المجتمع عادة والشاهد في قوله لا يرجعون أي أنهم لا يرجعون ويحتمل أن لا تأتيه أي عدم وجهه بل هو اسم أي يجتمع اه يضاوي (قوله وتكرارها) بكسر التاء كقوله شحنا العدو (قوله وهما عملان) أي لتاسبتيها أفادة للمبالغة فأنهما للمبالغة في الشيء كأن إن للمبالغة في الثبات فتكون من باب الجمل على التخييل أو النقص كذا قال غير واحد واعترض بأن اختصاص إن بالإنسان غير صحيح اه بعد قولنا أن زيد ليس قائم (قوله وشرط أعمالها هذا العمل أمران) شرط مفرد مضاعف فيعم فمعها أخبار بقوله أمران ويشترط أيضا أن لا تقتصر بحرف جوفان اقترنت بحرف جواهلت وكان زائديا الجار والمجرور نحو حشيت بلاراد وغضبت مر لا شيء وشجبت بلا شيء قال الفيثي وإنما سقط هذا الشرط لأنه فرض الكلام في أعمالها وخبرها ومع دخول الجار لا يكون ما بعدها اسمها ولا خبرا لها فلا يصحح إلى اشتراطه (قوله كما ينشأ) أي في قول انصف ويجب تشكركم كلامهم (قوله لا صاحب علم) فهو نكرة لأن المضاف للنكرة ذكره وانما يكون معرفة إذا أنضيف لواحد من المعارف (قوله لا بصرة لكم) قبصر قبض الباء علم على مدغم من مدن الشام وهي غير البصر بفتح الباء اه فيشي وبه تعلم أن قول بعض المشايخ انه ينضم الباء وفهمها وكبرها وهي قبة الاسلام وتزانه العرب والمنسوب إليها بصري بالفتح اه غير مناسب لما في المؤلف لأن البصرة المثلثة الباهي المقابلة للكوكة تأمل (قوله قضية) أي هذه قضية (قوله ولا بالحسن) هو كنية لسيدنا علي بن أبي طالب والكنية من أقسام العلم فهو معرفة قد دخلت على معرفة (قوله بردي على الخ) أي بردي عمر بقوله ولا بالحسن لها على الخ (قوله وقول أبي سفيان) كواحه مخزن من حرب وهو أبو معاوية أمير المؤمنين أسير يوم قضيعة وكذا العباس عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله لا قريش) أعلم أن قريش ناقصة قريش وهذا التصغير لتعظيم وقريش هو له النصر منقول من نصه غير قريش وهو دابة عظيمة في البحر تعبت بالشق فتهبوا بها لتهامنا كل ولا تؤكل وتعلو لا يعل عليها اه يضاوي (قوله أرى الحاجات الخ) قال أبو الزبير

أن لا يقدر على شيء فمن فضل الله وقوله تعالى ووراء على قرية أهل كتابها أهم لا يرجعون الثالث أن تكون نافذة وهي فواعل ودخلت على معرفة فيجب أهلها وتكرارها نحو لا زيد في الدار ولا همرو ودأبلة على نكرة وهي ضم بان طاملة حمل ليس قترع الاسم وتصب الخبر كما تقدم وهو قليل وماملة حمل ان قنصب الأهم وترفع الخبر والكلام الآن فيها وهي التي أريد بها نفي الجنس على سبيل التنبه لاهل سبيل الاختلاف وشرط أعمالها هذا العمل أمران أحدهما أن يكون اسمها وخبرها نكرتين كما ينشأ والثاني أن يكون الاسم مقدما والخبر مؤثرا وذلك كقولك لأصاحب علم تقوت ولا طالعابلا حاضر فلو دخلت على معرفة فاعلى خبر مقدم وجب اسمها وتكرارها فلا زل كما تقدم من قولك لا زدي في الدار ولا همرو وأما قول العرب لا بصرة لكم وقولهم قضية ولا بالحسن لها يرد على بن أبي طالب رضي الله عنه وقول أبي سفيان

يوم فتح مكة لا قريش بعد اليوم وقول الشاعر أرى الحاجات عند أبي خبيب يكدن ولا أضيف البلاهي الأزد

الاسدي وهو يفتح الزاي وكسر الباء وقيل بكسر الزاي وفتح الباء كنية عبد الله بن  
 الزبير بن العوام وهذا الشاهر قصداً يا خبيب في طلبه لعله جاء شياً فأنشد فيه  
 أيتها نائم هذا البيت وقوله يكدن أي يصير غير مقصبة من الكيد قال تعالى انهم  
 يكيدون كيدوا كيد كيدوا أي تمروا بن صديقكم وأولاده وكذا كسر ما  
 الامراب اري قلبية وقاعها مستقر فيها والحجرات حفر وهذه الازل منصوب بالكسرة  
 وهند طرف متعلق بمحذوف محال من الحجرات وأبي مضاف اليه وخبيب مضاف اليه  
 ويكدن فعل وقاعها والحجرات في محل نصب محمول ثان لا رى ولا نافية عامة محمل ان  
 واعها مخلوق قدس مثل وامب مضاف اليه في البلاد متعلق بمحذوف خبر لا أي  
 ولا أمة موجودون والشاهد في الأمة وقال العشي قوله ولا أمة هو أمة بن عبد  
 شمس والمراد بني أمة (قوله فؤول) أرا أنه شاذ (قوله لا مثل أي حس) ومثل متوغللة  
 في الالهام فلا تعرف بالإضافة لمرقة فادفع ما يقال ان مثل اضربت لمرقة فتعرف  
 فلم ينفع التأويل (قوله والثاني) أي تقديم الخبر (قوله لا في الخول) أي افساد لا عقل  
 والشعر للكاس أي الامام من حر وقوله ينزفون أي يسكرون (قوله فلا قوت) أي فلا  
 يقفون الله جرب وأقصص (قوله لا سير) أي لا ضرر علينا له يضاوي (قوله فضلا  
 من أن يجب) أي زائد على الوجوب فوجوب الحذف معلوم نفسه وعدم جواز الحذف  
 أمر زائد عليه وفضلاً مصدر فضل بمعنى زاد عن بمعنى على قال ابن مالك ومن نسب لقيم  
 وجوب الحذف مطلقاً فخطأ لأن حذفه لغير دليل بل من عليه عدم الفاعل هو العرب  
 مجعون على ترك التكلم عما لا فائدة فيه بشرطه لا لئلا يخشى والجزولي قاله في الجمع  
 اه حفيد (قوله لا أحد انهم) لا نافية للنسب وأحد اسمها وأخير خبرها وهو مرفوع  
 (نقبة) يوذ كرم بعض انه يجوز حذف الاسم والخبر معاً عند العلم كقوله

اذا دلهي الثوب قال بالاه أي يا فلان لا براح له يحذف الاسم وهو براح والخبر  
 وهو في قرده بعض الأشياخ وهو مخالف لما سبق من الشنواي من انه لا يجوز حذفها  
 لأن فيه انهماقاً (قوله العاشر من المرفوعات المضارع اذا تجرد الخ) اختلفتوا في  
 رفع المضارع فقال الفراء وأصحابه هو تقدير من نصب وجازم والبصر من حلوله  
 محل الاسم قالوا وهذا اذا دخل عليه مقبول امتنع رفعه لأن الاسم لا يقع بعدها  
 فلاس حيث لا محل للاسم وقال الكسائي انما هو حروف المضارعة وقال شعاب  
 المضارعة قال المصنف وغيره وأصح الاقوال الازل وهو الجازم على السنة المعربين  
 حيث يقولون مرفوع لتجريد من الناصب والجازم ويرد قول الكسائي أن جزء الشئ  
 لا يعمل فيه وقول شعاب ان المضارعة انما اقتضت اعرابها في الجملة ثم يحتاج في كل نوع  
 من أنواع الاعراب الى حامل يقتضيه ثم يلزم على المذهبين أن يكون المضارع مرفوعاً  
 دائماً لا قاله ويرد قول البصريين ان رفعه بعدل وأدوات التخصيص نحو لا  
 يقوم يجمع انه لم يعمل محل الاسم وبارقاه في نحو الذي يقوم وسيقوم وسوف يقوم  
 وفيما اذا وقع خبر الباب كذا اذا الاسم لا يقع في هذه المواضع لا يقال التجرد على لانه

فؤول يتقدر مثل أي لا  
 مثل أي حسن ولا مثل  
 المصير ولا مثل قرش ولا  
 مثل أمة والثاني كقول  
 الله سبحانه وتعالى لا في  
 قول ولا هم عنها يزفون  
 ويكثر حذف هذا الخبر اذا  
 علم كقول الله سبحانه  
 وتعالى ولو ترى اذ فزعوا  
 فلا قوت أي فلا قوت لهم  
 وقوله تعالى لا ضرر رأى  
 لا ضرر علينا ونوعه مجسم  
 يوجبون حذفه اذا كان  
 معلوماً وأما اذا جعل فلا  
 يجوز حذفه عند أحد فضلاً  
 عن ان يجب وذلك لفساد  
 أحد الخبرين انما هو وجل  
 ثم قلت في العاشر المضارع

الايمان بالمضارع على اول ما هو له وهذا ليس بعدى ولو سلم انه عدى فلا تسلم انه  
لا يعمل في الوجودى بل يعمل لانه علامة لامؤثر قال ابو حيان ولا طائل خلافا  
السابق له حفيد من اول القولة الى هنا قول المصنف اذا تعبرد أى وقت تعبرده  
يحتل الاقوال لكن يتبادر منه القول الذى رتبته المؤلف فى بعض كتبه (قوله اذا  
تعبرد) أى لفظا وتقديرا فيخرج نحو تعبرد مثل نحو اشرب غير الخ فان اشرب مر فوج  
بقعة مقدرة متع من ظهورها لكون العارض التخصيف (قوله من ناسب) أى  
متصف بالنسب وكذا قوله جازم ليدخل فى ذلك قوله لم يوقن بالجارم \* وقوله  
\* أن تقرأن على أحدهم يحكى (قوله يقوم ويقعد) لا فرق بين الصبح والمعتل ولو قال  
يقوم وعشى كمن أولى لكون مثلا للظاهر والمقدر (قوله فاما قول أى طالب) الذى  
فى شيخ الاسلام وأما قول على رضى الله عنه غشايبا التى صلى الله عليه وسلم وله  
هو الظاهر (قوله محمد قد الخ) هو من آيات السكبان الوافر ومحمد علم متول من  
اسم مفعول حدى به ثبينا لكثرة خصاله الجسدية وتقدم المفاداة أى كل نفس  
تلا فى الهلاك الذى يتصدق ففى به أول دونك واهر به محمد متلدى مقدر علم مبنى  
على الفهم حذف منه حرف النداء والعلم المتلدى قبل معرفة باهلية التى كانت قبل  
النداء وقبل سلبت العلية وعرف بالاقبال والازل مذهب ابن السراج وتبعه ابن  
مالك والثالثى مذهب المبرد والفرسى ورد بيناه اسم الفواسم الاشارة قائمها لا يعكس  
سلب تعريفهم الا أنهم لا يقبلان التذكير وقد يسم الثامن أفدى مجزوم وعلامة  
جرحه حذف حرف العلة وكل فاعل ونفس مضاف اليه اذا شرطية ومازائدة ونخت  
فعل وفاعل مضى لا ذا ومن شئ متعلق بضم وتبالا مفعول خفت وقول الشواهد  
صفة لئى أى باعتبار شئله أى اذا خفت شيئا مهلكا وعلى ما قلنا فالمعنى اذا خفت  
هلا كل من شئ والشاهد فى تعد (قوله فهو مقرون بجازم مقدر) قال فى المغنى ومنع  
المبرد حذف اللام وابقا عملها حتى فى الشعر وقال فى البيت انه لا يعرف قائله مع  
الحذفه لان يكون دما بلفظ النكره مثل يغفر الله لى ويرحمه وحذف الياء تخفيفا  
واجترى عنها بالكسرة وهذا الذى منعه المبرد اجازة الكسافى حتى فى النثر بشرط تقدم  
قل وسئل منه قل لصادى الذين آمنوا بقوا الصلاة أى ليقبوا ووافقه ابن مالك فى  
شرح السكاكيت وزاد عليه ان ذلك يقع فى النثر قليلا بعد القول الجبرى قوله  
قلت له وابني له دلرها \* تأذن فى حها وجارها  
أى لتأذن بحذف اللام وكسر حرف المضارعة فالويلس الحذف ضرورة تمكن من  
ان يقول اثنى له (قوله تبالا أصله الخ) قال فى الشواهد والتبالي بفتح التاء  
المشتق من فوق وبعد به موحدة هو الفساد وقيل الحق والعداوة وقيل التبالي  
الو بال أى الهلاك أبليت واودا مثل تقوى وفى الصحاح تبدل الحب وأقبله أى  
أسقمه وأفده انتهى كلام الشواهد فعلم منه ان قول المصنف أصله الخ على أحد  
الأقوال وكلام الصحاح مؤيد للقول بأن التاء أصلية وان معناه الفساد (قوله وراث)

لذا تعبرد من ناسب وجازم \*  
وأقول العاشر من  
المرفعات وهو تحتها  
الفعل المضارع اذا تعبرد من  
ناسب وجازم فهو كقول يقوم  
ز يدو يتعدى محرو فاما قول  
أبى طالب يطلب النسي  
صلى الله عليه وسلم  
محمد قد نفس كل نفس  
اذا ما خفت من شئ تبالا  
فهو مقرون بجازم مقدر  
وهو لام الدماء وقوله تبالا  
أصله وبالا فأبدل الواو تاء  
كما قالوا فى وراث ووجاهرات  
وتجاء

بضم الواو وقوله ورجاء بكسر الواو والثانية وقوله وقوله بكسر التاء كما رأيت في نسخة  
 صحيحة (قوله واما قول امرئ القيس) اي ابن حجر الكندي قال في الشواهد وامرؤ  
 الرحيل والقيس الصم ولذا كان الاصح رحمه الله يقول فيه امرؤ القيس قبل هو  
 الشدة أي عبد الصم أو عبد الشدة (قوله قال يوم الخ) هذا البيت من الكامل من  
 قصيدة قالها امرؤ القيس حين قتل أبو وقرة أن لا يشرب خرا حتى يأخذ بشارة فلما  
 أدرك فمارس حلت به برعته فلا يأثم بشربهم القدوق يشذره واليوم يطلق على أربعة  
 أمور ذكرها المؤلف في شرح بانت سعاد أحدها مقابل الليلة ومنه سبع ليال وثمانية  
 أيام الثاني مطلق الزمان كقوله تعالى ومن يومهم يومئذ يوموا فواقع يوم حصاد  
 القريل يومئذ المساق والمراد سعة الاختصار الثالث مدة القتال نحو يوم حنين  
 الزايم القدوة ومنه قوله تعالى وثقت الأيام هذا ولما بين الناس والمراد به هنا البيت  
 القسم الثاني أي مطلق الزمان وقوله اشرب بمصدره اشرب بالحركت الثلاث في  
 الشين ويوم قرئ شرب الحميم وقال أبو عبيدة لشرب بالغيم جمع شارب كعب  
 جمع صاحب وبما يحكمه للشرب كالطين يجمع في الطمون وبالضم المصدر  
 والمشتق بالكتيب وأما جمع الشيء في الحقيقة فهي الخمر واللام في الالف  
 والواو في الدخول على القوم في طعامهم وشربهم من غير دعوة الأعراب الفاء  
 هاء في اليوم منصوب على الظرفية متعلق بأشربوا شرب فعل مضارع وفاعله  
 مستتر فيه وغير منصوب على الحال من فاعل اشرب والمفعول محذوف تقديره  
 شربوا مصحوب مضاف اليه واغما منصوب بمشتق لاغتاده على صاحب الحال  
 والجوار والجور في محل نصب سفة لاغما ولاغمل محطوف على اغما لكن كسره  
 لمناسبة القافية قال في الشواهد والصواب ان واغمل عطف على مستحق أي وغير  
 واغمل والشاهد فيه جزم شرب من غير جزم وأجيب بما ذكره المؤلف وقيل هذا  
 البيت قوله حلت في الخمر وكنت امرأ \* من قبلها في شغل شاغل  
 (قوله ولكن حلفت الخ) واختلف في حذف الحركة على أقوال أحدها الجواز مطلقا  
 وعليه ابن مالك وقال ان الأمر وحكاية عن لغة تميم خرج عليه قراءة ويعولن يكون  
 التامر وسنار بارئ كمر بأمر كم والثاني المنع مطلقا في الشعر وغيره وعليه المبرور وقال  
 الرواية في البيت اسقى والثالث الجواز في الشعر والنم في الاختيار وطبعة الجمهور  
 اه حذف قال أبو حيان واذا ثبت نقل أبي عمرو وكان حجة وعليه فيكون اشرب مر فوطا  
 بضمه مقدر على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض لأجل  
 التحفيف كقوله الشتراني في حاشية الفاكهي وقول الشارح للضرورة يناسب  
 القول الثالث وقوله أو على تقدير الخ يناسب القول الأول وسر (قوله ريغ من قولة  
 الخ) أي الزايم الباسم أعرب والعين من غير هاء كقوله ريغ من كتنين (قوله ريغ  
 بالضم) أي ضم الماء وقوله منزلة مفعول تنزيل (قوله المتفصل) أي المركب من كتنين  
 وقوله المتصل أي في كلمة واحدة (قوله عضد بالضم) أي لصاد وقوله بالسكن أي

وأما قول امرئ القيس  
 قال يوم أعرب غير مستحب  
 انعم الله ولا واغل  
 فليس قوله أعرب مجزوما  
 واغما هو مرفوع ولكن  
 حذف الفاعل للضرورة  
 أو على تنزيل ريغ بالضم  
 من قوله اشرب غير منزلة  
 محذوف فاعله غير مبين  
 المتفصل مجزئ المتصل  
 فكما يقال في عضد بالضم  
 عضد بالسكون كذلك قيل  
 في ريغ بالضم ريغ  
 بالاسكان ولما أنهت القول  
 في المرفوعات شرحت في  
 المتصوبات فقلت

لشأنه وقوله ربيع بالغيم أي الغاء وكذا قوله بالاسكان أي الغاء

### باب المنصوبات

بالتثنية أي هذا باب في بيان المنصوبات جمع منصوب أو منصوبة كما تقدم في  
المرفوعات وقوله المنصوبات أي بالاصالة لا بالتبعية فانها أكثر من خمسة عشر (قوله  
المفعول به) قبل المفعول به مراحع لال وفيه نظيران ال لا تكون اسما الا اذا  
دخلت على وصف فخصه بالحدوث وهذا مقفوق هنا وقبل الله راجع الى الاسم الذي  
بعدها والوجه انه لا مرجع له لان الكلمة كلها صارت لها على الكلمة المخصوصة  
والباء في به اما للاصاق أو لانه وقال الفيثي قوله المفعول به أي ما يصدق عليه  
المفعول به والاف المفعول الكلي لا يتأني لمصو كذا بقية المفاعيل والذي ينبغي أن ال  
ومفعول والباء والماء في المفعول به لا معنى لها لان المفعول به صار علماني الاصطلاح  
هل هذا النوع من الكلام وكذا بقية المفاعيل وعلى أن لها معنى تكون ال موسولة  
ومفعول صلت به معلق بمفعول وألها ما أتينا الى ال ومعنى الباء الملائمة أي الذي  
لصق به فعمل وقال الرضى معناها المقابلة وينبغي أن يكون معنى المقابلة المقابلة  
الغوية وهي المفعول والفرد الذي دفعه ويرد في فعل لا الاصطلاحية وهي  
العوض لانه لا معنى له هنا اه فيثي (قوله المفعول به) ويقال المفعول به حذف الفعل  
قال المصنف في المنفى حوى اصطلاحهم على أنه اذا قيل مفعول وأطلق لم يرد ال  
المفعول به لما كان كترودا في الكلام فنفوا عنه وما كان حقا فذلك أن لا  
يصدق ال على المفعول المطلق ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول الا مقيدا  
بقيد الاطلاق اه - حفيد (قوله وهو ما وقع) أي اسم يقرينة أن الكلام في المفعول به  
والمفعول به لا يكون الا اسما ولا يقل منصوب بقرينة أن الكلام في المنصوبات  
لان المنصوب أهم من الاسماء والمراد بالوقوف ان تعقل أي ما توقف تعقل الفعل على  
تعلقه (قوله فعل التاهل) واعلم أن المفعول به ينصبه الفعل المتعدي ووصفه ومصدره  
واسم فعله قال حل قوله فعمل على ظاهره يكون اقتصر عليه لانه الاصل والاولى  
أن يصل قوله فعل على الاثر فمع الجيب (قوله كثر بت زيدا) فان زيدا وقع عليه  
فعل التاهل الذي هو فاعل الكلام بلا واسطة عرف اه حفيد (قوله لانها الاصل)  
أي في المنصوبات (قوله وغيرها) أي غير المفاعيل (قوله محمول عليها) كالحال والغير  
وقوله ويشبه بها محمول الصفة المشبهة اه فيثي قال عطف مغاير والاحسن انه  
عطف تقسيم وقر بعض الاشياخ انه عطف على محمول (قوله صاحبنا) بالتثنية  
وقوله المنصب بسم المبر رفيع القاف وتشديد الاء مقتوحة اسم كتاب في النحو لابن  
عصفور وأما التثنية فهو بن مائت (قوله كماله الرشحشري) راجع للثني وهو  
البداءة بالمفعول الثاني وهو مائة اه الرشحشري ريس الحجاب أن المفعول المطلق  
هو مفعول به لا يفتى له أي صارت متفككة هو الاولي بالتقديم على بقية  
المفاعيل (قوله الالتباس) أي لولا النصب كثر بعمومي فيسمى أو هذا هذا

باب المنصوبات خمسة عشر أحدها المفعول به وهو ما وقع عليه فعل الفاعل كثر بت زيدا وأقول المنصوبات مضمومة في خمسة عشر فها ردت منها بالمفاعيل لانها الأصل وغيره محمول عليها وشبه بها ردت من المفاعيل بالمفعول به كفاعل الفاعل وجماعة منهم صاحبنا القرب والتسهيل لا بالمفعول المطلق كفاعل الرشحشري وابن الحجاب ووجه ما اخترناه ان المفعول به أسوج الى الاحراب لانه الذي يقع ريشه وبين الفاعل الالتباس والمراد بالوقوف التعلق المعنوي

أو لا يقام الذي في الفاعل وإنما أعطى الزمفعول لأنه محذور الزم فبناصب المحذور  
والنصب بناسب الفضلة (قوله لا المبشرة) أي التعلق بالحس (قوله أعني تعلقه  
الخ) أي أعني بالتعلق المعنوي (قوله أعني تعلقه لا يعقل الإبه) أو رده عليه  
أن كل واحد من الشخصات مثل زيد وعمر ولا يتوقف عليه تعقل الفعل لاستغنائه  
عنه فلا يكون مفعولا به في مثل شيت زيد ابل يتوقف على شخص ما وأجيب بأن  
توقف الفعل على الشخص لوجود شخص ثابت به والمراد بفعل المصدر وهو  
لا يتوقف تعلقه على الزمان وما بين الفعل والفاعل لا يسمى تعلقا اصطلاحيا بل  
استنادا وقال الحفيد والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه بدون واسطة حرف  
ولولا هذا التفسير يخرج منه مفعول أردت المذ كور لأنها لا وقوع لها على شيء يخرج  
مفعول الاعمال التي لا تخص بمسألة البصر لأن وقوع الشيء على الشيء من مدركات  
البصر كما قاله العصام بقولنا وقوع الفعل به أي في العبارة قبله دخل ضرب زيد وعمر مع  
كذبه وما ضرب زيد وعمر إلا العبارة دلت على وقوع الضرب على عمر ولولا ذلك لم  
يقدح دخول الشيء في الوقوع ويخرج منه محذور به لأنه لا زيد ابل واقع عليه فعل  
الاعمال لكن العبارة لم تقدم وإنما أخذت كونه محكوما عليه بالضرورية ولزم من ذلك  
فهم كونه وقع عليه الفعل ودخل في التعريف ما دخل عليه لأم التقوية للضعف  
عالمه يحذف أو تارة أو فريضة في العمل محو بال زيد ابل يضر به أو أن ضرب زيد ابل  
اللام ز يادها كالمعجم اه حفيد (قوله بما) أي بفعل يخرج اشتراك زيد وعمر لأنه  
فاعل لا مفعول (قوله لا يعقل) أي الفعل أي على الوجه الأكل (قوله لم يكن) أي  
المفعول به (قوله أردت السفر) هو قطع المسافة لا نفس المسافة فهو غير محسوس (قوله  
ومنه ما أخر الخ) أي من المفعول به ما أخر الخ بزفهم من قوله ومنه الخ أن الأصل  
في حامل المفعول به أن يكون مذكورا وحذفه على خلاف الأصل (قوله أخر) في  
تعبيره وسامع إذ لا يقال ذلك إلا في الخبر إذا استترت لا ما حلف (قوله جوارا) صفة  
لفعل مطلق محذوف أي أضرار جوارا أي جارا أو صفة له على حذف مضاف أي  
أضرار إذا جوارا لأن لأضرار جوارا أي أضرار متصفا بالجوار (قوله فهو  
قالوا خيرا) أي فهو خير من قوله تعالى قالوا خيرا ولا يصح نصب خبره بل قالوا  
القول لأن نصب المصدر إلا إذا كان في معنى الجملة أو أورد به لفظه مثال ما في معنى  
الجملة قلت قصيدة وأقلت شعرا ومثال ما أورد به لفظه قلت زيد أي قلت هذا القطع  
(قوله منها باب الاشتغال) أي الأهم المتصوب في باب الاشتغال والخبر في قوله منها  
حادث على المواضع ذكر المنصف منها ستة ولم تحصر في ابل هي كثيرة فأنو لها باب  
الاشتغال (قوله وكل إنسان أزمناه طائره) أي حصيته المكتوب فيها العمل حيث  
بذلك لتطير هلس تارة تحت العرش فتلتصق بعتق صاسم ولا تتجاوز وطائره  
مفعول لأزمناه المذ كور على الظاهر لا المحذوف وحرر (قوله أربعة فعل الخ) وأما  
اسم التفضيل فلا ينصب المفعول به وإن كل من متعد كجاء في كلامه وكذا الصفة

لا المبشرة أعني تعلقه بما  
لا يعقل الإبه ولا كالم يكن  
الاقتضى التبعدي ولولا  
هذا التفسير يخرج منه فهو  
أردت السفر لعدم المبشرة  
ونخرج بقولنا ما وقع عليه  
المفعول المطلق فإنه نفس  
الفعل الواقع والتصرف  
فإن الفعل يقع فيه والمفعول  
له فإن الفعل يقع لأجله  
والمفعول معه فإن الفعل  
معه لا عليه ثم قلت فهو منه  
ما أضرار حامله جوارا محو  
قالوا خيرا ووجوب مواضع  
منها باب الاشتغال فتصور كل  
إنسان أزمناه وأقول  
الذي ينصب المفعول به  
واحد من أربعة أقول  
المتعدي ووصفه ومصدره



المشبهة لا تخالف الاثنى الاثم لا اثم اه حفيد وقوله ووصفه اراد به ما يميزه امثلة بالمبالغة  
 نحو اما الفعل فانا شراب ويوم اسم المفعول نحو ز يدعطي غلامه درهما (قوله فافعل  
 المتعدي) وهو الذي وصل للفعل به بدون واسطة كشال الشرح ويحيى خبر قاصر  
 ويسمى متجاوزا لاختلاف الالازم وهو الذي يصل للفعل بواسطة ويحيى قاصر او غير  
 متعد ومتعد باصرف (قوله ولولا دفع الله الناس) أي باستيلاء المسلمين على  
 الكفار فخرت باستيلاء المشركين على أهل الملل صوامع الخ (قوله عليكم) اسم فعل  
 بمعنى الزموا وانفسكم مفعول (قوله قالوا خير أي انزل الخ) وقرأ ز يدن على قالوا خير  
 بالرفع على جعله خبر المبتدأ محذوف أي المثل خير غدا منبتدأ وانزل ز بك خبره  
 والمعنى أي شيء أنزله ربكم وعلى قراءة النصب يكون ما إذا مفعول أنزل مقدم عليه  
 (قوله باسماء تريد) أي تريد مكة وهو على حذف عجز الاستفهام أي أتريد مكة (قوله  
 لمن سدد) أي صوب سهم أي لمن يريد به (قوله القرطاس) وهو كل آدمي نصب  
 للتصال وقال بعض المشايخ هو المعنى الآن بالهدف (قوله باسماء نصب) أي وهي  
 جملة دعاية كقوله قال اللهم اجعلك مصيبا للقرطاس ولو جعل الأصل أرم القرطاس  
 أو صب القرطاس كان أوضح من المضارع (قوله أن يتقدم اسم) اراد به الجنس  
 ليشمل الواحد والاثنتين والرضى وقد يتوالى اسمان منصوبان بقدربن أو أكرموا  
 زيدا أفاضل به أي أهدت زياضيت أفاضل أوزيد أفاضل مضمر به أي لا يست  
 زيدا أهدت أفاضل مضمر به غلامه اه وعلم منه أن يحمل الجواز إذا كان الناصب المقدر  
 متعددا يتعد والمفعول به فلو كان الناصب لا أكثر فعلا واحدا مقدر امتنع الا عند  
 الأشخاص كما يشهنا شاطبي اه يس على القاكه (قوله ويتأخر الخ) خرج نحو  
 ضرب بتمه ز بالان العام لم يتأخر والاسم الذي جاد عليه الضمير لم يتقدم بل ان نصب  
 ز يدف هو يدل من الهاء وان رفع فهو مبتدأ خبره ما قبله (قوله أو وصف) وهو هنا اسم  
 الفاعل والمفعول وأمثلة المبالغة دون غيرها تخرج الصفة المشبهة كاتخرج المصدر  
 واسم الفعل والحرف لانه لا يفسر في هذا الباب إلا بما يصلح للعمل فيما قبله فله شئ  
 الاسلام في حاشية ان الناظم (قوله صالح للعمل الخ) أي يبحث لوفر عن الضمير  
 أو ملا به عمل في الاسم المتقدم فيخرج ما يجتمع عمله فسا قبله لانه كعمل التجب  
 وأفضل التفضيل والصفة المشبهة واسم الفعل قائم الاتصاف أن تطلب المتقدم وقضيه  
 أن الاشتغال لا يجري في المرفوعات لان الفاعل لا يتقدم على رافعه فامتناع عمل  
 المتأخر فيه أدنى ويؤيده ما قبله في المعنى في بحث اذا وما لا يعمل في هذا الباب لا يفسر  
 طالما قال القمامي المراد باب المنصوبات على شريطة التفسير وهو المعنى بيباب  
 الاشتغال اه فأما دان المرفوع على تلك الشريطة لا يسمي اشتغالا ويؤيده قول  
 التوضيح الرابع اذا رفع فعل ضمير اسم سابق ولم يقل اذا شغل الخ كافي المنصوبات  
 لكن كلام السيوطي والتسهيل يقيدان الاشتغال بيجري في المرفوعات فلا تعرف  
 المتقدم خاص بالاشتغال في المنصوبات وقوله صالح الخ كل من الفعل والوصف

واسم فعله فافعل المتعدي  
 نحو وورث سليمان داود  
 ووصفه لمخوان الله بالغ أمره  
 ومصدره فهو ولولا دفع الله  
 الناس واسم فعله فهو عليكم  
 أنفسكم وكونه كوراهو  
 الأصل كافي هذه الأمثلة  
 وقد يضر جوازا اذا دل  
 عليه دليل معاك أو ماني  
 فالأنزل صوة قالوا خير أي  
 أنزل ز ينال خبرا يدل ما إذا  
 أنزل ز بك والثاني نحو  
 قولك لمن تأهب لمفرمة  
 ما صارت قد يكون سادقهما  
 القرطاس باسماء نصب  
 وقد يضر وجوب في مواضع  
 باب الاشتغال وحقيقته  
 أن يتقدم اسم ويتأخر منه  
 عمل أو وصف صالح للعمل  
 فيما قبله متعلق عن العمل  
 فيه بالعمل في ضيره

أوملابه فمثال اشتغال الفعل بغير السابق زيد اضربته ومثال اشتغال العامل بلائس ضمير السابق زيد أنا ضربه الآن أوغدا وكل انسان أوغدا ومثال اشتغال

٢٣

وزيد انضارب غلامه  
الآن أوغدا فالنصب في  
ذلك هو ما شبه به عامل ضمير  
وجوب تقديره ضربت زيد  
ضربت زيدا وأنا كل انسان  
أرضاه وأما حذف  
هنا واجبا لان العامل  
المؤخر مقبلة فلا يسمع  
بهم سا هذا رأى الجمهور  
وزعم الكسائي أن نصب  
المتقدم بالعامل المؤخر  
على الغاء العائد وقيل  
الفراء الفعل عامل  
في الظاهر المتقدم وفي  
الضمير التأخر ورد على  
الفراء بأن الفعل الذي  
يتعدى لواحد يصير متعددا  
لاثنتين وعلى الكسائي بأن  
الشاذل قد يكون ضمير  
السابق كضربت غلامه  
فلا يستقيم الغاؤه ثم قلت  
في ومنه التنادي وانما يظهر  
نصبه اذا كان مضافا أو  
شبهه أو سكره فله نصيب  
باعتداله بالماضي جلا  
وقول الأماضي يارب جلاخذ  
يبدى وأقول التنادي  
نوع من أنواع المفعول به  
وله أحكام تخصه فلهذا  
فردته بالذكري وما تونه  
مفعولا به ان قوله يارب

خافر دلان العطف باو (قوله أوغدا) أي ملابس الضمير سواء كان مضافا للضمير  
أو كان موصوفا بالمتصل بالضمير اما اذا كان مجرورا بالحرف فيجوز بذكره رتب بمفعول  
من قبيل المشتغل بالضمير بواسطة الحرف لا من قبيل الملابس (قوله زيد انضارب)  
انما فصل بقوله اتان انهم الفاعل لا يعمل الا اذا اعتدوا وسكان بمعنى الحال أو  
الاستقبال وقول بعضهم يشترط أن لا يكون هناك فصل فلا تقول زيد انضارب  
همل على ما اذا لم يحتاج للفاصل كافي الفعل (قوله الآن أوغدا) قيد ذلك ليكون  
الوصف عاملا (قوله زيد اضرب غلامه) أي اهتد زيد اضرب غلامه ولا تقل  
ضربت زيدا لانك لم تقربه بل ضربت غلامه فبقوله يعمل أي موافق ولومعنى (قوله  
فلم يسمع بينهما) لان الفعل الظاهر كالبديل من اللفظ بالفعل المتوى ولا يجمع بين  
البديل والبديل منه واعتزض به انه أن لا يجمع على سبيل التأسيس فسلم وان  
أريد على وجه التما كيد فلا يسر وبأنه كيف يجمع عدم الجمع بين البديل والبديل منه  
والواقع الجمع بينهما لغو بالاعتقود الأول بأن الحذف يتألف التأكيد والتأني بأن  
المستشكل التمس عليه البديل للتعويض عما حذف بالبديل التابع المقصود بالحكم  
والمراد هنا الأول لا الثاني انظر حاشية شيخ الاسلام على ابن التائلم (قوله فلم يسمع  
بينهما) لا يريد النقص بقوله تعالى ان ذرايت احدهم كوكارا للنسب والقرآن رآهم  
في ساجدين لا ينفك من هذا الباب لان الجملة الثانية تم تأني الجرد التفسير بل  
أني جهالتين الجملة الأولى قبل قلناهما باعتبار ما تعلق به من كونهم ساجدين  
وقال ابن غازي ان ذرايت الثاني تأني كيد للأول وأما في هذا الباب فالتأني أصل  
تأسيس وتقدير آخر قبله أمر صاعده وروضة من كلامهم ان محل منع الجمع اذا كان  
المفسر بضمير السبع هو ضامن المفسر بفتحها فلا يريد فهو هندي عبيد أي ذهب  
انتهى من على الفاكه يتصرف (قوله فلا يستقيم الغاؤه) وأيضا الكسائي لا يقول  
بزيادة الأسماء (قوله ومنه التنادي) هو تان الموائع المحذوف عاملها وجوباً وعند  
المبرد نصبه بحرف النداء لمدح صد الفعل وفي كلام أبي علي ان يار شواتهم الأسماء  
أفعال فعلية هذين المذهبين لا يكون المادى من قبل ما اضمر عامله وجوباً وهو  
المطلوب اقباله بحرف مخصوص وهو عطف على الاشتغال فيكون من قبيل الذي  
حذف عامله وجوباً (قوله وأما نظور الخ) طاهر كل ما حالاً ام لا وهو مذهب  
الجمهور وضمير على قلب القائل بأنه ان كل ما حالاً جار نصبه ورغبوا الواجب  
نصبه ووجه الزدانه الملق في النصب (قوله أو سكره) ظاهر وان التنادي فيه سكره  
وقال المنذري لا يكون التنادي سكره لأن الشخص لا يمكن ان يتنادى ما لا يقصد فهم  
ان المادى لا بد ان يكون لاخصاص معينة وغفل عن كون المادى قد يقصده  
الجنس وقوله سكره يتبادر من السكر أنها سكره لفظاً ومعنى فلا يحتاج الى تعبيدها

انته أصله بالادعوه مدانه فيا حرق تنبيه وادعوه فعل مضارع قصده انذاره لا الاخبار وقوله مستر بعد الله عز وجل  
ومضاف اليه ولم يعملوا ان الضرورة داعية الى استعمال النداء أكثر اوجوباً فيه حذف الفعل اكتبه ديارين  
أدله دلالة قرينة الحال والثاني الاستغناء عما ساءله كالتأني عنه والسامع مقامه

يكونهم لغبر مقصودة لانهم مع القصد لا تكون نسكة انتهى فيشى (قوله وهو يا  
 واخواتها) الحاصل انها ثمانية فالاول الحمزة للتقريب عند الجمهور والثاني اى  
 بالغنى والقصر والسكون قبل التقريب وقيل البعيد وعليه ان ما لا يقبل للتوسط  
 الثالث اى اى ام الباب ولم يذ قبل انها اعم الحروف وانما التقريب والبعيد مطلقا  
 وقيل التقريب حقيقة او كما كانت اعم السالمى وقيل مشتركة بينهما او بين المتوسط وهى  
 حروف اجماعا الزايع اى اى البعيد وفى الاصحاح انما النداء والتقريب والبعيد قال  
 فى المقتضى وليس كذلك الخالص هيا وهى البعيد وهاؤها اصل وقيل بدل من حمزة اى  
 انتهى السادس اى بالما والسكون السالمى اى بالمد والهمزة البعيد كرا لا تخفى  
 وحطها ابن حصور للتقريب الثامن والتسعين عند الجمهور وقيل تستعمل فى غيرها  
 ايضا (قوله اشبه الغمر) وهو السك فى ادعوك ونى الى ما رفع به جبرا  
 لما قام حالة الارباب لانه حالة الارباب ينصب بالتحته (قوله ياتر يدان وياز يدان)  
 لم يدخل ال لانه لا يجمع بين ياراك وقولهم العلم اذ انى اوجع يدخل عليه الجبر اما  
 فانه من التعريف محمول على غير النداء كما تقدم (قوله والمضاف) سواء كانت  
 الاضافة محضة كالمثل المتن او غير محضة كالحسن والوجه والشيء بالمضاف وهو ما  
 اتصل به شئ من عمام معناه اما ينصب او يرفع او يخفض فهو اطلاقا لاجل اعمام  
 طالعها النصب فى جلالا اعتمادا على ما اوردى وصف مقدراى بالمتصا صا لعاقره  
 بعض الاشياخ (قوله المنصوب بالضم) هو ثالث المواضع الستة التى يهدف فيها  
 العامل بوجوب والمنصوب فى الاختصاص بشارك المتنادى فى ثلاثة احكام افادة  
 الاختصاص بالمتكلم كان النداء فبعد الاختصاص بالخطاب وانهمما المتكلم  
 واخادتهما التاكيد ويغلق المتنادى فى احكام نظمية ومعنوية فاما النظمية فهو انه  
 ليس معسوق نداء لا لفظا ولا تقدير باختلاف المتنادى وانه لا يقع فى اول الكلام بل  
 فى وسطه او بعد تمامه نحو انا فعل كذا اى الرجل وانه لا يذ ان يتقدم عليه اسم بعينه  
 فى التكلم والخطاب وانه يقل كونه عالما وانه ينصب مع كونه مفردا معرفة كفى بك  
 افة ترجو الفضل بخلاف المتنادى فيكثر كونه عالما وبني على الضم وانه يكون بال  
 قسا وانه لا يكون نسكة فلا يكون اسم شرط ولا استفهام ولا نصب لان هذه نسكات  
 ولا اسم اشار ولا موصولا ولا ضمير او اى ابا حنالا توصف باسم الاشارة وتوصفه فى  
 النداء وان صفة اى هنا الوجهية ارفع بلا خلاف فى النداء اجاز المازى فى نفسها وانه  
 هنا اختلاف فى ضم اى هل اعراب او بناء وفى النداء بناء باتفاق وان العامل  
 المذخور مختلف الاختصاص فى النداء فعمل الدعا وانه لا يكون تاليا لحرف النداء  
 وانه لا يعنى به الا نفس المتكلم وانه لا يجوز فيه الترخيم وانه لا يستغنى به ولا يندب  
 واما الاحكام المعنوية فامورا احدها ان الكلام مع الاختصاص خبر وضم النداء  
 انشاؤه لئلا ان الغرض من ذكره تخصيص مدلوله من بين امثاله مما نسب اليه  
 والثالث انه مفيد لفتح او فواضع اور يادى بيان بخلاف النداء (قوله بعد ضمير الخ)

وهو يا واخواتها وقد  
 تبين بهذا ان حق  
 المتاديات كلها ان تكون  
 منصوبة لانها مفعولات  
 ولكن النصب انما يظهر  
 اذا لم يكن المتادى مبنيا  
 وانما يكون مبنيا اذا اشته  
 الضمير بكونه مفردا معرفة  
 فله حيث ينبغي على الفحة  
 او بانها نحو يازيد ويازيدان  
 وياز يدان واما المضاف  
 والشيء بالمضاف والنسكة  
 ضم المقصودة فممن يستوجب  
 ظهور النصب وقد مضى  
 ذلك كله مشروحا ممثلا  
 فى باب البناء فمن رغب  
 الوقوف عليه فليرجع اليه  
 ثم قلت هو والمنصوب بالضم  
 بعد ضمير متكلم

هو قيل لأخص لا للتصويب لأنه لا يلزم من تأخير الاسم التصويب تأخير حامله بخلاف  
العكس لأن رتبة المجهول التأخير عن حامله فلا يقع في ابتداء الكلام أبدأ ولا بعد  
خائب ويقل بعد المخاطب كما تقدم (قوله ويكون بال) كل المناسبات تقدم المضاف لأنه  
أكثر استعمالاً من المفعول بالوصف بأبوابه ولعل المصنف إنما تقدم المفعول بال بناء  
على معتقده من أن الأقسام الثلاثة مستوية في الاستعمال مع أن الواو لا تقتضي  
ترتيباً (قوله بال) أي الجنسية أصالة فلا تنافي في كونها العهد لأن الجنسية أهمهم  
العهدية (قوله أقرى الناس) خير من (قوله لا قوت) خير من (قوله وأيا) معطوف  
على بال (قوله فيلزمها ما يلزمها) فتم قطعاً وتصب محلاً وتصل بها لها التنبيه  
وتوصف باسم لازم الزم بحسبى بال (قوله أنا أفعل الخ) فأن أفعل مبتدأ وخبر وأما في  
موضع نصب على الاختصاص فيفعل محذوف تقديره اخص والرجل فتى أي على  
اللفظ (قوله والمخضوب بالزم الخ) هذا هو الرابع (قوله بالزم) هو من الأفعال وقوله  
وأق من المخضوب وقوله ان كرر أو عطف أي في البابين ولا لعل المصنف بأربعة أمثلة  
وقوله أو كل أياك أي في المخضوب فقط ولا يكون الأفعال بلغة أياك والحاصل أن أياك  
للمخضوب وحامله المحذوف هو ما أسماه كل هذا عطف أو تكرار لم لا وأما إذا عطف  
أياك فلا يحذف العامل وجواباً في البابين إلا مع العطف أو التكرار والمعاد العطف  
بأبوابه خاصة اتفاقاً ولم يشبهه عليه المصنف بعرضه على الرضى ابن مالك القائل يجوز  
الحذف إذا أقرت أياك أو ما نأى وأما وهو شاهد (قوله ونحو الاسد الاسد) مخذوف باسم  
المخضوب منه مكرراً وأرى باسم المخضوب رأسه رأسك أي ما بعد رأسك (قوله أو كل  
أياك) عطف على كرر ومعلم أن حامل أياك أحذر أو باعد لأنه الزم ولا أتق في  
العطف ما سمعته (قوله أياك من الاسد) الأصل ما بعد نفسك من الاسد محذوف ما بعد  
وفاء له والمضاف وقيل التقدير أحذر لك من الاسد فنحو أياك الاسد فتمت عن الأول  
وهو قول الجمهور وجائز في الثاني (قوله ناقة الله وسقياها) مخزر باسم المخضوب منه  
والتقدير أحذر وناقة الله فلا تقربوها بعقولهم ولا تقربوا أحذر والمثل الذي تنسق منه وهو  
أبى المعروف وأول باسم المخضوب نحو لسانك ويدك فأنه عطف على المخضوب فأنزل  
المخضوب (قوله وأياك من الاسد) إذا جره المخضوب منه بعد أياك يجب من أو عطفه بالواو  
خاصة في المصنف من رد على رواية أياك أياك المرافعة ما شاهدت عند المصنف ولا  
يجوز نفسه إذا لم يعطف (قوله والمخضوب حامله الواقع في مثل الخ) هذا هو النصاب  
بغير روافط الواقع وان جعل شيخ الإسلام يحمل قوله والمخضوب على المصدر الواقع  
بدلاً من اللفظ جعله كسائر أفعال على الحال المذمومة من جملة مخزبه أبوك معطوفاً  
وهذا هو الخامس والسادس الواقع في مثل وعلى نسخة اسقاط الواو يجعل لآخره  
والمخضوب قسمين لشمس كميل السقيا فأنه المخضوب بالمصدر والحال لأنه ليس كل  
ما حذوف حامله يكون حذفه واجباً وإقائه على محومه وجعله محذوف وجواباً لاسد  
ويكون خارجاً عن المفعول به (قوله مثل) بعثتين قول مركب مشهور شبه مضر به

ويكون بال نحو من العرب  
أقرى الناس الضيف ومضاه  
نحو من معاشر الأبياء  
لا قوت مائر كسادة وأيا  
فيلزمها ما يلزم في السداه  
نحو أنا أفعل كذا أي الرجل  
وعلى قلبه فمخضوب بك الله  
ترجو الفضل شاذ من  
وجوب والتصويب بالزم أو  
بأنكر أو عطف  
عليه أو كل أياك ونحو السلاح  
السلاح الأخ الأخ ونحو  
السيف والرجع ونحو الاسد  
الاسد ونفسك نفسك ونحو  
ناقة الله وسقياها وأياك من  
الاسد والمخضوب حامله  
والواقع في مثل

بجورده أى المحل الذى ضرب فيه المحل الذى ورد فيه أولا أى شبه المحل الذى استعمل فيه المحل الذى ورد فيه أولا (قوله أو شبهه) وهو كل كلام اشتهر وحذف محمله (قوله الكلاب على البقر) أى ارسل الكلاب على البقر أى بقرا الوحش ومعناه كافى الجمع خل بين الناس جميعا خبرهم وقهرهم واغتمت الطريق السلامة فأسلكها وهو راجع للكل وقوله لى اى اخطئى بمرأى وقوله الكلاب على البقر أى فى رواية النسب ما على الرفع فثبت أو خبر فلا شاهد فيه وقوله اتمه خبرا لراجع لثبه المثل أى اتمه واثبت خبرا (قوله على الاختصاص) هو فى الأصل مصدر اختصته بكذا أى خصصته به وفى الاصطلاح تخصيص حكم على بغير ما تأخر عنه من اسم ظاهر معرف (قول الشارح حقيقته) أى تعريفه أى تعريفه بالمتنوع على الاختصاص لما علمت (قوله اسم ظاهر معرفة) أراد به ما يسمى بأيا أو أن قوله فيما يأتى ويكرن المتنوع على الاختصاص بلفظ أى مقابل لقوله هنا اسم ظاهر معرفة (قوله قصد تخصيصه بحكم ضمنية له) يعنى قصر حكم الضمير عليه فى محض العرب أقرى الناس الخ قصد تخصيصه بأقرب الضيف وقوله نحن معاشر الأنبياء لا نؤثر قصد تخصيصهم بعدم الميراث فقوله بحكم ضميرى بالحكمومه على الضمير أى بالخبر يعنى الضمير لما صله ان الاسم المنهوب يتخصص بما اتصف به الضمير الذى قبله أى الضمير (قوله فالأول وقوله الثانى) أى التواضع والثالث زيادة البيان (قوله لتامعش الخ) هو من يصر الطول ولم يتكلم عليه فى شواهد هذا الكتاب ولا غيره والعشر الجماعه ولنا خبر مقدم ويحتمل متدا مؤخر ومعنى متنوع على الاختصاص والانصار مضاف اليه وقد اخص معشر الانصار بالمجد والشرف الذى اتصفه به خبرنا ومؤثر صفة لمجد بارسا ثانيا جارا ومجرورا والباءية وشبهه فعول ارسا ثانيا لانه مصدر مضاف للفاعل وأحمد بدل من خبرنا وعطف بيان والشاهد فى معشر الانصار فإن القصد منه الضمير (قوله جديدهم الخ) من خبرنا الخفيف ونصف الباء من العبد ولم يتكلم عليه فى شواهد هذا الكتاب ولا غيره وحذف فعل امر وفاء له مستوفيه وجوابه بعضه متعلق به فأتى ان حرف توكيد ونصب ورفع والياء اسمها فى محل نصب وقهر خبرها والى العفو متعلق بغيره وأهمنى على الضمير فى محل نصب بانحصر والماء للتنبيه والعبد نعت لآى مرفوع بضمة ظاهره وتيا لى ياء فذاهم لى منادى من منصوب بنعتة مقدرة على ما قبله بالمتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الماسبة والماء مضاف وياء المتكلم مضاف اليه والشاهد فى أيها العبدون القصد منه التواضع (قوله انا بنى نهمل لاندعى لأب) هو من يصره ليطول لم يتكلم عليه فى شواهد هذا الكتاب ولا غيره ان حرف توكيد ونصب ورفع وناء اسمها فى محل نصب ورحله لاندعى فتشديد الهمال فى محل رفع خبر ولا ب جار ومجرور متعلق به وبني متنوع على الاختصاص وعلامة نصبه الياء وبني مضاف ونهمل مضاف اليه مجرور بالكسرة الظاهرة على الشاهد فى بنى نهمل فإن القصد منه زيادة البيان ونجم البيت \* وانغمس أنباه لآباه

أو شبهه فهو الكلاب على البقر وأتمه خبرا لى (قوله أو شبهه) وهو كل كلام اشتهر وحذف محمله (قوله الكلاب على البقر) أى ارسل الكلاب على البقر أى بقرا الوحش ومعناه كافى الجمع خل بين الناس جميعا خبرهم وقهرهم واغتمت الطريق السلامة فأسلكها وهو راجع للكل وقوله لى اى اخطئى بمرأى وقوله الكلاب على البقر أى فى رواية النسب ما على الرفع فثبت أو خبر فلا شاهد فيه وقوله اتمه خبرا لراجع لثبه المثل أى اتمه واثبت خبرا (قوله على الاختصاص) هو فى الأصل مصدر اختصته بكذا أى خصصته به وفى الاصطلاح تخصيص حكم على بغير ما تأخر عنه من اسم ظاهر معرف (قول الشارح حقيقته) أى تعريفه أى تعريفه بالمتنوع على الاختصاص لما علمت (قوله اسم ظاهر معرفة) أراد به ما يسمى بأيا أو أن قوله فيما يأتى ويكرن المتنوع على الاختصاص بلفظ أى مقابل لقوله هنا اسم ظاهر معرفة (قوله قصد تخصيصه بحكم ضمنية له) يعنى قصر حكم الضمير عليه فى محض العرب أقرى الناس الخ قصد تخصيصه بأقرب الضيف وقوله نحن معاشر الأنبياء لا نؤثر قصد تخصيصهم بعدم الميراث فقوله بحكم ضميرى بالحكمومه على الضمير أى بالخبر يعنى الضمير لما صله ان الاسم المنهوب يتخصص بما اتصف به الضمير الذى قبله أى الضمير (قوله فالأول وقوله الثانى) أى التواضع والثالث زيادة البيان (قوله لتامعش الخ) هو من يصر الطول ولم يتكلم عليه فى شواهد هذا الكتاب ولا غيره والعشر الجماعه ولنا خبر مقدم ويحتمل متدا مؤخر ومعنى متنوع على الاختصاص والانصار مضاف اليه وقد اخص معشر الانصار بالمجد والشرف الذى اتصفه به خبرنا ومؤثر صفة لمجد بارسا ثانيا جارا ومجرورا والباءية وشبهه فعول ارسا ثانيا لانه مصدر مضاف للفاعل وأحمد بدل من خبرنا وعطف بيان والشاهد فى معشر الانصار فإن القصد منه الضمير (قوله جديدهم الخ) من خبرنا الخفيف ونصف الباء من العبد ولم يتكلم عليه فى شواهد هذا الكتاب ولا غيره وحذف فعل امر وفاء له مستوفيه وجوابه بعضه متعلق به فأتى ان حرف توكيد ونصب ورفع والياء اسمها فى محل نصب وقهر خبرها والى العفو متعلق بغيره وأهمنى على الضمير فى محل نصب بانحصر والماء للتنبيه والعبد نعت لآى مرفوع بضمة ظاهره وتيا لى ياء فذاهم لى منادى من منصوب بنعتة مقدرة على ما قبله بالمتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الماسبة والماء مضاف وياء المتكلم مضاف اليه والشاهد فى أيها العبدون القصد منه التواضع (قوله انا بنى نهمل لاندعى لأب) هو من يصره ليطول لم يتكلم عليه فى شواهد هذا الكتاب ولا غيره ان حرف توكيد ونصب ورفع وناء اسمها فى محل نصب ورحله لاندعى فتشديد الهمال فى محل رفع خبر ولا ب جار ومجرور متعلق به وبني متنوع على الاختصاص وعلامة نصبه الياء وبني مضاف ونهمل مضاف اليه مجرور بالكسرة الظاهرة على الشاهد فى بنى نهمل فإن القصد منه زيادة البيان ونجم البيت \* وانغمس أنباه لآباه

(قوله عن ابن خزيمة الخ) من الرجز ولم يتكلم عليه في شواهد هذا الكتاب ولا غيره  
وعن مبتدأ وأصحاب الجبل خبره ومضافا اليه عن ابن خزيمة منصوب بالباعل  
الاختصاص وهو معرفة بالاضافة فهو محمل الشاهد والقصد منه الاختصاص وكذا  
ما بعد من الحديثين وبقي فعل مضارع مرفوع وبضمة مقدرة على الياء وفيه  
مستتر تقديره نحن وابن معرفة ونائبه حذف أي بقي ثلثان عفا أي تأخذ بآثاره  
وهذان مضافا اليه يجوز صرفه أن اخذ من العفن ومنعه من الصرف أن اخذ  
من العفة ولذا قيل أن ذكته صرفته وأن مدحه منعت من الصرف وبالمرافى جار  
ومجرور متعلق ببقي والمرافى مضاف الى اصل مضاف اليه مجرور بكسر مقدرة  
منع من ظهورها اشتغال المحل بالكون العارض لاجل التافية (قوله وتعرفه بال  
الخ) مرتبط في المعنى بقوله معرفة من قوله وحقيقته انه اسم ظاهر معرفة كونه  
قالوا حقيقته انه اسم ظاهر معرفة اما باللام أو بالاضافة ومثال تعريفه باللام الخ  
فتأمل (قوله أن ال محمد لا تحمل لنا الخ) أي لأنها أوصاف الناس وآل محمد أشرف  
فلا يسوغ لهم أخذ الصدقة لكن اعتد المالكة اعطاهم من الزكاة إذ هموا  
فصيدهم من بيت المال وكذا تفصيره (قوله نحن معلقا لآية لا تؤثرت) قال  
الحفاظ لم يوجد الحديث بلغة نحن وإنما يوجد في سنن النسائي الكبرى أن معاشر  
الأيام انتهى تصريح (قوله لا تؤثرت) أي ثلاثيني وارثهم موتهم فيكفر (قوله  
على ما يقتضي الكشف عنه) أي على اعراب يطلب ذلك الاعراب أن يكشف  
عنه أي هي ذلك الاعراب ونسبة الاقتضاء الى اعراب محاز عقل والكشف مغفول  
يقتضي أي أن الحديث احتوى على اعراب يطلب ذلك الاعراب أن يكشف عنه  
تأمل أو المعنى وقد اشتمل الحديث على لفظ يطلب ذلك اللفظ الكشف عنه أي عن  
اعراب (قوله الرفع) أي رفع صدقة (قوله ما ترك كما بذل صدقة) ولولم يتقدر ذلك بالمثل  
المعنى ما ترك كما صدقة أي لم يترك صدقة مع أنهم تركوها (قوله ونحن عصبه) بالنصب  
أي ونحن نرى حال كوننا عصبه لحذف الخبر لسد الحال مسدودا معلى قراءة الرفع  
فهو خبر نحن ولا شاهد فيه (قوله ويجوز في ما أن تكون الخ) اهمل انه على رواية  
صدقة بالرفع بدون فهو ورواية فهو صدقة بآتيان هو فيجوز في ما أن تكون موصولة  
وأن تكون شرطية فعلى الموصولة يكون فهو صدقة خبره مرفوع بالفاء الى المبتدأ من  
العموم هذان على رواية فهو صدقة وأما على رواية صدقة فلا مراد ظاهر وعلى الشرطية  
يكون فهو صدقة جوابه ويكون صدقة المحذوف والمجمل جوابه وأما على رواية صدقة  
بالنصب فما موصولة بدليل تقدير الارجح مبذول صدقة يصح أن تكون شرطية  
والتشديد فهو مبذول صدقة إذ اعلمت ذلك الجملة الأوجه ستة فقول الشارح ويجوز  
الخ الظاهر انه متعلق برواية صدقة بالرفع بدون هو بدليل قوله كما تقدم ولك أن تحريه  
في رواية صدقة بالنصب ورواية فهو صدقة (قوله أيها العصابة) بكسر العين يعني  
الجماعة (قوله المعنى الخ) الحاصل أن أيها مني على النعم في محل نصب بأخص والجملة

الأصل الرماح ومن تعرفه  
بالانسان فتقوله على الله عليه  
وسلم أن ال محمد لا تحمل  
لنا الصدقة ونحن معاشر  
الأيام لا تؤثرت ما ترك كما  
صدقة وقد اشتمل الحديث  
الخبر على ما يقتضي  
الكشف عنه وهو أن حازن  
قوله ما ترك كما موصول يعني  
للاي على رفعه بالابتداء  
ور كما مذكور العائد محذوف  
أي ترك كما وصدقة خبر  
ما هذان على رواية الرفع وهو  
أحد لواقتضيه (رواية  
ما ترك كما فهو صدقة وأما  
النصب فتقديره ما ترك كما  
مبذول صدقة لحذف الخبر  
لسد الحال مسدودا معلى  
الرفع ويجوز في ما أن تكون  
موصولة لأميما كما تقدم وأن  
تكون شرطية فما على  
الأول في محل رفع وعلى  
الثاني في محل نصب  
والمعنى أي شيء ترك كما هو  
صدقة ويكون المنصوب  
على الاختصاص بلغة  
أي فيلزمها هذا البناء  
ما يلزمها في النداء من  
البراز متاها على انضمة  
وتأنيها مع المؤن والتزام  
افرادها فلا تنفي ولا تجمع  
بماق ومعارفها الاضافة  
لفظا وتقديرا ولزمها  
التنبه بعدها ومن وصفها  
باسم معرف بال لازم الرفع  
مثال ذلك أنا فعل كذا أيها الرجل والاهم اغفر لنا أيها العصابة المعنى أنا فعل

والله اعلمنا مختصين  
 من بين العصاة ويقبل  
 كفره بالعلة في ذلك الله  
 ترجو الفضل شئوذاً أن كونه  
 بعد شتمه مختلط وكونه  
 هنا من الخذف عامله  
 المنصوب بالزوم في اغراء  
 والاعراض تنسب المخاطب  
 على امر محمود ليلزم فهو  
 قوله أخاك أخاك ان من  
 لا أخاله كساح الى العباد  
 فهو سلاحوا غما لم حذف  
 عامله اذا تكرر كاسبق في  
 البيت أو عطف عليه فهو  
 المروءة والنجدة فان قصد  
 التكرار أو اللفظ جاز  
 ذكر العلل وحذفه نحو  
 الصلاة جامعة قال الصلاة  
 منصوب باسمه ومقتدرا  
 وجامعة منصوب على الحال  
 ويمكن أن يكون من هذا  
 النوع قول الشاعر  
 أخاك الذي ان تدعه لاله  
 يبعث كاتفي ويكفيل من  
 يعني  
 وان يفضيه بالمجلس مكانها  
 يقطع ذوالنيزر والوشى  
 أن يصح  
 على تقدير الم أخاك الذي  
 من صفته كذا ويحتمل أن  
 يكون مبتدأ والموصول خبره  
 وفيه على لغة من يستعمل  
 الاغ بالاف في كل حال  
 ويسمى لغة القصر فهو لهم  
 مكره أخاك لا يطل ثم قلت  
 في الثاني المفعول المطلق





القهقري وقد اقرضاهما الا ضل جمع الرجوع القهقري وقد انعقد القرضاء  
 الخذف المصدر وأنيب عنه ما يدل على نوع منه وانما كان القهقري والقرضاء من  
 الثالث مع انهما مصدران لكونهما تالفا لهما التوافق من التاليف والقرضاء  
 بالذوق القهقري أن يجلس على التيسير ويرفع مسكيتيه بامصهما بيضيه مثلا  
 والقهقري بالقرض ليس الا وهي الرجوع الخلف وجماعه منصوبان بفعل مقدر على  
 الالف لتعذر هذا ان قرض القرضاء والالف التهمة ظاهرة \* الرابع مفعله  
 صرت أحسن السير والاصل صرت الذي أحسن السير \* الخامس هيئته مفعول  
 الكاف مفعله صير بكسر الميم لان فعلة بالكسر للهية والاصل هيئة بالفتح مصدر  
 فأنيب عنه فعلة بالكسر اذ الالف والقرق بين ميمتين مفعول بالفتح مصدر  
 والقهقري مع ان الجميع مبنية على الالف خصوصاً ان ميمتين للهية المعطلة عليها وهي  
 ما كانت على وزن فعلة بخلاف القرضاء والقهقري فليس على وزن فعلة \* السادس  
 مراد فمفعول الوقوف واقرض الخذف ناسخ على ان الوقوف منصوب بقت ومذهب  
 الجمهور ان نصبه فعل مقدر مفعله وصحح أبو حيان الا نزل معلا بأن المتصوبات في  
 شعر المرادف كالتعليق لا يمكن أن يقدرا على ما حمل من لفظها تصح ان يكون  
 العامل ما قبلها فيطرد في الجميع ليكون الباب على وتيرة واحدة \* السابع مفعله وهو  
 هذا الله أنفه جالسا فعبد الله مفعول أول لأن الله جالسا مفعوله الثاني والهاء في  
 أنه غير المصدر نائب عنه في الانتصاب على المفعولية والتقدير اذن على فهو نائب  
 عن المصدر الجنب للتوعد وقيل التقدير اذن فلنا فهو نائب عن المؤكدور به ابن هشام  
 الثامن المشابه اليه فوضربته بذلك الضرب \* التاسع مفعله وهو التفتض حينئذ  
 ليلة أرمد أي انخفض ايلة أرمد \* العاشر ما الاستفهامية فهو ما تضر به زيد انما  
 اسم استفهام مفعول مطلق نائب عن المصدر أي ضرب بضرته \* الحادي عشر  
 ما الشرطية فهو ما شئت فليس لها اسم شرط مفعول مطلق وهو نائب عن المصدر  
 الثاني عشر آتت فهو بضرته سوطا والاصل ضربته بضرته سوطا الخذف المضاعف  
 وأقيم المضاعف اليه مقامه وقيل الأصل ضرب بضرته بضرته سوطا ثم توسع في الكلام  
 الخذف المصدر وأقيمت آتت مقامه وأعطيت ماله من اعراب واقراد وتثنية وجمع  
 فهذه الانتا عشر نائمة عن المبنية للتوعد على خلاف في السابق كما علمت \* الثالث  
 عشر وهو النائب عن المبنية للعد نحو فاحلوه ثم ثمانية جلدوا الاصل جلدوا ثمانية  
 الخذف المصدر وأنيب عنه ثمانية فجلة النائب عن المبنية للتوعد والعدد ثلثة عشر  
 وزاد به ضم رابع عشر وهو اسم المصدر العلم نحو بريرة وجر جبار وفي شرح  
 التيسير أن اسم المصدر العلم لا يستعمل مؤكدا ولا مينا وينوب عن المصدر  
 المؤكد ثلاثة الأول مرادفه نحو فرحت جلدنا والخذف يقتضين مصدر جلد بالكسر  
 مرادف القرح جلدنا لمفعول مطلق نائب عن فرحا والقرق بين اقرح جلدنا واقرح  
 الجدل ان المنكر مؤكدا للعرف بين النوع فانهم الثاني حلاقة في الاشتقاق نحو

والله ان يتكلم من الارض نباتا وتقتل اليه تبتلا والاصل ان نباتا وتبتلا الثالث عشر  
 مصدر غير على نحو قضا وضوا واغتسل خيلا والاصل قوضت واغتسل السالمو كل اسم  
 المصدر علما فهو نائب عن المبتدئ في ما تقدم من الخلاف في نيابته وعدم نيابته  
 راسدا حاصل ما في الاشعري والتقدم مع اصباح من تقرير الاشياخ فيه تعلم ان  
 قول الفقيهي والكلام من خارج ان النائب عن الاقل محصور في اربعة والنائب  
 عن الثاني في ثلاثة عشر او اربعة عشر ١٥ غير صحيح لان الاول وهو الماؤ كدنيوب  
 عنه ثلاثة فقط والاربعة فيه خلاف وهو الضمير والثاني وهو المبتدئ في النوع ونوب عنه  
 اثنا عشر على خلاف في السابع الذي هو الضمير هو نائب عن الماؤ كد فالثاني عن  
 الماؤ كد اربعة وهي المبتدئ في النوع احد عشر وان حصل من النائب عن المبتدئ في النوع  
 فالثاني عن الماؤ كد ثلاثة من المبتدئ في النوع اثنا عشر فلا يتم ثلاثة عشر او اربعة  
 عشر على كل حال بعين قوله النائب عن الاول اربعة على أحد القولين والاي تقدم  
 ان الثلاثة عشر او الاربعة عشر في النائب عن المبتدئ في النوع فقط وقول الفقيهي  
 يخرج من قول المصنف بما عني المصدر مشهلا القسم الثالث اذ لا تأتي فيه النيابة  
 أصلا لانه لا يكون الاضغلا مطلقا ١٥ غير مسلم لما علمت ان العدد ينوب عن  
 المبتدئ في هذا المقام فانه ان عني فاية التبع لتظهر بالمراد (قوله وهي  
 مطلقا) هذا مبني على ما قل في الخسفي من ان الاسم هو المفعول المطلق كما تقدم  
 تقريره (قوله بالبعد) أي بصلته بخلاف بقية المفاعيل اذ يقال مفعول به وله وفيه ومع  
 (قوله لانه نفس الشيء الذي فعلته) اعلم ان السيد قال المفعول المطلق هو الاثر  
 الحاصل بالمصدر لكن لما كان المعنى المصدرى واثره متغيرين لم يفرق بينهما اهل  
 اللغة ولذا قالوا ان المفعول المطلق هو المصدر والتحقيق انه الحاصل بالمصدر لا نفس  
 المصدر ١٥ فقول شارح الذي فعلته مراد بال فعل المعنى المصدرى ومراد بالثاني  
 الحاصل بالمصدر فيكون ما شابه على ما حققه السيد وما قوله في المتن وهو المصدر فهو  
 جار على حرف اهل اللغة لاهل التحقيق تأمل (قوله وفعله العلة) وهي قوله لانه  
 نفس الشيء الذي فعلته وقوله لانه المفعول حقيقة يدل على قوله لانه نفس الشيء الذي  
 فعلته (قوله أحدها التوكيد كقولك ضربت ضربا) أي فضر بالاستخدام من أفعال  
 استفيد من عامله والمراد انه مؤ كد المصدر استعمال ضربت فقولك ضربت معناه  
 أحدثت ضربا فلما ذكر بعد ضربا صار بمنزلة قولك أحدثت ضربا ضربا فانظر ان  
 مؤ كد المصدر لا للزمان ولا للتبعية الذين تضمنها المفعول (قوله صلو عليه وسلموا تسليما)  
 اقتباس من الآية (قوله بيان النوع) اما من الصفة فهو جليست جليست احسن او من  
 الاضافة فهو جليست جليست القاضي وكذا يقال في ضربت ضربا الامر اذ يستعمل  
 ابتداء فعل شخص من شخص آخر تأمل (قوله ويرجع القهري) هذا من النائب  
 عن المصدر كما تقدم من الاشعري ولعل المصنف بناء على مذهب سيبويه  
 من انه مصدر بنفسه لاهل مذهب المبرم من انه صفة لمصدر محذوف الذي ذكرناه

وهي مطلقا لانه يقع عليه  
 اسم المفعول بلا قيد وقول  
 ضربت ضربا فالضرب  
 مفعول لانه نفس الشيء  
 الذي فعلته بخلاف قولك  
 ضربت ضربا فان زيد ليس  
 الشيء الذي فعلته ولكنك  
 فعلته فعلا وهو الضرب  
 فلذلك سمي مفعولا به  
 وكذلك سائر المفاعيل وفعله  
 العلة تقدم الزمخشري وان  
 الجاحظ في الذ كالمفعول  
 المطلق على خبره لانه  
 المفعول حقيقة وحسنه  
 ما ذكر في المقدمة وقد  
 تبين منه ان هذا المفعول  
 يفيد ثلاثة امور أحدها  
 التوكيد كقولك ضربت  
 ضربا وقول الله تعالى  
 وتكلم الله موسى تكليما  
 وسئلوا تسليما صلو عليه  
 وسلموا تسليما الثاني بيان  
 النوع مستقره تعالى  
 فانما هم اخذ عز  
 مقتدر وكقولك جليست  
 جليست القاضي وجليست  
 جليست احسن ويرجع القهري  
 الثالث

فيما سبق ولا على مذهب بعض الكوفيين من انه منصوب به في مشق من الفعل  
ويرد على المبرد عدم وقوع هذه الاسماء وصفا ويرد على مذهب بعض الكوفيين  
عدم صياح أفعالهم في المذهب ان اذها اثبات حكم بلا دليل والقهرى بالنصب  
ليس الا على مذهب سيبويه فالقهرى مفعول مطلق منصوب بفحوة مقدرة على  
الالف وليس نائبها المصدر تأمل (قوله بيان العدد) بان يدل المصدر على عدد  
مرات الفعل او على مرة واحدة لا يسمى كذلك واحدة خلافا لما يؤخذ من التعيشي من  
ان العدد يدل على المرات فقط والمراد بالمرات ما زاد على الواحدة وقول التعيشي  
المراد بالعدد ان يدل على متعدد كل اسم عدد كقنانين جلد أو لا كغريبتين  
وغريبات اه مبنى على ما فهم من ان غنائين جلد غير نائبها المصدر وقد عانت  
ما فيه (قوله ولكن المؤكد ليس العامل في المؤكد) فان الغبور الثاني مؤكد فيجوز  
الاول وليس عامل فيه بل العامل كرهت تأمل (قوله الثالث المفعول) كرهت  
هبره المصنف ببعض أسماءه وتعم الامعاء في الشرح واغذا كرهت عقب المصدر  
لاشتركا كعماء المصدر يقولان الزجاج والكوفيين ذهبوا الى انه منصوب على  
المفعولية المطلقة ثم اختلفوا فقال الزجاج ناصبه فعل مقدرم له لظهور التقدير جئت  
اكرما كراما وقال الكوفيون ناصبه الفعل المقدم عليه لانه مفعول في المعنى وان  
خالفه في الاشتقاق مثل قدمت جلوسا اه تصرح به تعلمي ما في قول التعيشي وان  
الزجاج وشبهه الزجاج ذهبوا الى انه منصوب على المفعولية المطلقة اه ولم يذكر  
الكوفيون مع انهم موافقون لآزجاج وان قول التعيشي ايضا ناصبه عند البصريين  
العامل الذي يكرهه وعند الكوفيين عامل مقدرات تسمى مخالفا ايضا لما في  
التصريح من ان الكوفيين يقولون عامله الفعل المقدم عليه وان الذي قال عامله  
مقدرو هو الزجاج فتأمل (قوله وهو المصدر) شرط لجواز النصب وانما الشرط في  
المفعول كونه مصدرا لانه مفعول للعامل والعامل انما يكون بالماضي لا بالزمان وظاهر  
الطلاق المصنف سواه كان عادله في لفظه أم لا وقده في غيره هذا الكتاب بما اذا  
كان مخالفا لفظ عامله لئلا يلزم كون الشيء متعللا لنفسه ولا يمتحان في المعنى  
وان لا يكون مينا للتعريف وقيد المصنف في بعض كتبه بالفتي اي من افعال النفس  
والباطنة لان العلة هي الحاملة على ايجاد الفعل والحامل على الشيء مقدم عليه  
والمعامل الجوارح ليست كذلك فلا يجوز جئت لقراءة الفصل لانه فعل اللسان ولا يقتل  
للكافر لانه فعل اليد وهذا الشرط لابن الجبار وغيره وارجا القاصي جئت لتعرب  
زيد اذ لم يشرط كونه قريبا كما لم يشرط الاتحاد في الزمن والمعامل اه من التصريح  
فتأمل فانه حسن (قوله الفضلة) المراد به كونه منصوبا بفتح المرفوع فهو مفعول في  
رغبة في التمسر ولا لانه لا يكون الامعلا والمجرور وان كان معلا لانه لا يتصل به  
مفعول له اصلا (قوله المعطل) يكسر اللام كل ما عاوقا به أو باهتا فقط افرق  
بينهما من وجهين الاول ان الغاية انما هي هلكة في الدهن ولما يحسب الخراج فهو

بيان العدد فتكون ضربت  
ضربتين أو ضربات وقول  
الله تعالى قد كاد كواحدة  
رقول الفضلة احتراز من  
لحقوقك زكريا زكريا  
حس أو طويل فانه يفيد  
بيان النوع وليكنه ليس  
بفضلة وقول المؤكد لعله  
يخرج لحقوقك كرهت  
الفتحة لغيره وان الثاني  
مصدر فضله معيد للتوكيد  
راكن المؤكد ليس العامل  
في المؤكد فقلت (قوله الثالث  
المفعول) وهو المصدر  
لعله المعامل

معلوم ونجاءه - في الاذن وفي الخارج والثاني ان الغاية معدومة قبل الفعل  
والباقي موجود قبله (قوله لحدث) دل عليه بفعل أو وصف أو مصدر (قوله شاركه  
في الزمان) المراد بالمشاركة في الزمان ان يتلاقيا في زمن الزمان كل جسيم زمان  
عمله جسيم زمانه كقمت اجلا لا أو ازل زمانه آخر زمان عمله كقربت اخي ناديا  
أي ناديا أو آخر زمانه ازل زمان عمله كقعدت عن الحريق حينما خلا فلا اوقعه  
العبارة واشترط المشاركة في الزمان والعامل مذهب ابن مالك وان هشام وعليه  
التأخير والذى اختاره الرضى تبعا للمارعي عدم اشتراط ذلك (قوله شاركه)  
يعمل ان الضمير المستتر على الحدث والبارز على العمل والمطلوب والعكس والاولى  
جعل الفاعل ضمير الحدث لان شاركه سعة للحدث فجعل العامل للوصف والاولى  
(قوله شاركه الخ) اما قلنا كقربته ناديا أو تقديرا نحو ربكم البرق خوف اى  
يجعلكم ترون البرق وقال الزمخشري خوف اوله حالان (قوله ويجوز فيه) اى في  
المستوفى للشرط الجريح حويجة في الجرح من الالاضافة حتى قال الجزولى بنده  
والحق الجواز كقوله

من أمك رغبة فيكم طفر • ومن تكفوتوا نصره يتنصر

ويراجع في المقرون بال كقوله

لا أقدم الجنب من العبياء • ولو نالت زمر الأعداء

أو استوى الامران وهو اما في نحو جئتكم ابتغاء الخير أو لابتغاء الخير فكلام  
المنفرد شامل للاقسام الثلاثة لكن في كل على هذا التعميم تقديره كقمت لان  
عادتهم انهم اذا قدموا حاكمهم قالوا ويجوز فيه كذا ككن المقدم أكثر يعيب بان  
الذهب أكثر في الجملة وهذا لا ينافي انه يستوى فيه الامران أو يكون الذهب  
مربوحا له احاصل ما في الفحشي بزيادة وايضا حرم شرح الانفة (قوله ويجب في  
مطل قد شربا لا يجبر باللام) يستثنى منه ما اذا كان المعلن أن وان وصلتم ما كما  
استثناهما المصنف من كلام ابن مالك لكنه اعترضه بانهما لما كثروا شربا حذف  
حرف الجر فيه ما قياسا استغنى عن التصريح به لعله قد عذر عن المنفرد بذلك وهذا  
محل ان قلنا ان محل ان وان وصلتما به حذف الجار نصب وهو قول واما ان قلنا  
محلها جرح على القول الآخر فلا استثناء لان المراد بجرحها باللام نعم من اللغة  
والتقدير اه كلام الفقيه باختصار (قوله ان يجبر) تنازع بينه وبين ان يصح  
في الاول واعمل الثاني على طريقة ثم حذف ما انصر في لاول لكونه فضله وقد قال  
ابن مالك ولا يجبي مع اول قد اجلا • بمضمرة غير رفع اجلا  
(قوله أو انابها) مما يفيد التعليل وهو ما البيهقي ومن في الكاف نحو فبطل من  
الذين عادوا حرمنا ونحو الذي اهلنا دار المقامة من فضله ونحو لكم فيما افضتم اى  
بسيه ونحو واد كروه كما هذا كى لم يله انبها كى اه شيخ الاسلام (قوله والثاني الخ)  
سكت عن الفضلة ونحو العسفة كرشى رغبة فانه مبتدأ وخبر ونحو بقوله المعلن

لحدث شأنه في الزمان  
والعامل كقمت اجلا  
للمجوز فيه ان يصير  
بصرف التعليل ويجب  
في مال قد شربا ان يجبر  
باللام أو انابها  
الثالث من التصويبات  
المعول له ويسمى المعول  
لأجله والمعول من أحله  
وهو اما اجتماعه بأربعة أمور  
أحدها ان يكون معتدرا  
والثاني ان يكون مذكورا  
للتعليل والثالث ان يكون

والجملة صفة أي الذي هو يومان وقيل يومان فاعل المحذوف ومنضم كنه من أذن من أي  
من انفضى يومان انظر التصریح (قوله مهم) أي أو شبهه ككنان وجانب وجهه  
ولاحية ومن شبهه المصادر المضاعفة للأمكنة كقرب بعدد شرق وغرب وسكت عنه  
اختصارا (قوله أو يفيد مقدارا) أي أو شبهه كراخوزة وزوزن ودور كدور المسجد  
(قوله أو مادته) الأولى أو مادته ولم يصرح بما فاعل التامع تكرارها فاسقطها  
وعلى هذا فهو مضاف على مهم ويكون من باب الوصف بالجملة بعد الوصف بالمفرد أي  
مكان مهم أو مكان مادته الخ (قوله يعبرني) يعني ظاهر فلا نفاق كونه على معنى في  
وليس المراد أن في ملاحظة والاكن ميثالان الظرفا داخلين معنى الحرف بيني  
ولذا كان تعريف المصنف أولى من تعريف ابن مالك (قوله يعبرني) ونرجع عن كونه  
ظرفا في الاصطلاح لأن الظرف في الاصطلاح ما كان منصوبا (قوله على التوسيع)  
أي في دخلت النار وعلى التوسيع والضمير في البيت فالتوسيع متعين في الأول (قوله  
على التوسيع) أي التجوز في القبول في نصبه أقوال ثلاثة الأولى للقراسي واختاره  
ابن مالك وهو أنه لا يسوي به أنه باسقاط الجارح أو القاصر مجرى التمدد فيكون  
المنصوب مشبها بالمفعول به الثاني لا يعل على الشلو بن وهزاد يسوي به والجمهور أنه  
منصوب على الظرفية الثالث لا يشق أنه مفعول (قوله ويسمى الظرف) أي عند  
المصريين يدون الكوكبين لأن الظرف في اللغة الواسع وهو متناهى الاقطار كالجرب  
والعبدل والذي يسوي به من المكنان ليس كذلك رساه الفراهي محلا والكسافي  
واصحابه يسويون الظرف بصفات ولا مشاحقة في الاصطلاح انتهى تصریح (قوله بما  
ذكرت) وهو ما ذكره في لاجل أمر وقع فيه (قوله وعليه في أحد التفسيرين وترغبون  
أن تسبحوهن) لعل المناسب ومنه أي من الذي ليس بزمان ولا مكان والتفسير  
الثاني بقدره أي وترغبون عن أن تسبحوهن فليس شائخص فيه أصلا إلا أن يقال  
قوله وعليه أي سوى عليه أي منه وفصله لا فيه احتمالا لأنما كما حلت (قوله لا فيه  
يظهر الخ) هذا ظاهر في الأول والثالث وما الثاني فيشكل لأنه أولا ثبت الوقوع فيه  
وهنا في الوقوع فيه وبما بان الوقوع المتني ما كان على سبيل الظرفية أي كون  
ذلك الأمر مظهروا في ذلك الأعم والوقوع المتيقن هو التعلق والارتباط لا بمعنى  
رغب المتقون في فعل الخير فعلق رغبته به وسكت اليه فلم يوارد التني والابان  
على شيء واحد (قوله يوما) مفعول يضافون (قوله الله أعلم حيث يجعل رسالته) غيب  
من أسماء المكان وليس على معنى في أدلش المراد أن العلم واقع في ذلك المكان وأما  
المراد أن الله يعلم نفس المكان المستحق للرسالة فهو مفعول به وناسبه فعل مضارع  
منترع من لفظ أعلم تقديره يعلم لالة اسم التفضيل عليه وأما جعل ناسبه محذوف لأن  
اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعا فله الموضع في التوضيح وقد قال المؤلف في  
المواشي قال محمد بن سعد الزكي في كتاب البديع غلظا من قال اسم التفضيل  
لا يعمل في المفعول به لو ورد السماع ذلك كقوله تعالى وهو أعلم هو أهدى سبيلا

وحطت بجلسك والمكان  
بغيره يعبرني كصليت في  
المجسد ونحوه فالأخفى لم  
يعبر وقوله دخلت النار  
على التوسيع وأقول  
الرابع من المنصوبات  
الخمس عشر المفعول فيه  
ويسمى الظرف وهو عبارة  
عما ذكرنا والحاصل أن  
الاسم قد لا يكون ذكر لاجل  
أمر وقع فيه ولا هو زمان  
ولا مكان وذلك كزيداني  
ضميرت زيدا وقد يكون  
انحاز كز لاجل أمر وقع  
فيه ولكنه ليس زمان  
ولا مكان فهو رغب التيقن  
أن يفعلوا خيرا فأن المعنى  
في أن يفعلوا وعليه في أحد  
التفسيرين قوله تعالى  
وترغبون أن تسبحوهن  
وقد يكون العكس نحو أنا  
يخاف من ربنا يوما  
ننذر يوم الثلاثاء وأنذرهم  
يوم الآخرة ونحوه أعلم  
حيث يجعل رسالته فهذه  
الأنواع لا تسمى ظرفا في  
الاصطلاح ببل كل منها  
مفعول به وقع الفعل عليه  
لا فيه يظهر ذلك بأدنى تأمل  
لأنه وقد يكون مذكورا  
لا لـ أمر وقع فيه وهو زمان  
أو مكان فهو حينئذ منصوب  
على معنى في وهذا النوع  
خاصته هو المعنى في

النجس الى ان يترك الزمان

يجوز ان يكون مهيما وان

يكون مختصا في التنزيل

سروا فيها اليك واياما

النار يعرفون عليها اعدوا

وهيا وسجوه بمسكرة

واسيلا واماطرف

المكان فلي ثلاثة اقسام

احدها ان يكون مهيما

ونعني به ما لا يختص بمكان

بعبته وهو قوتان احدهما

امها الجهل الست وهي

فوق وتحت ويسمى وشمال

وامام وخلف قال الله تعالى

وفوق كل ذي علم عليم

فناداهما من تحتها في قراءة

من قع من م ركنا وياهم

ملك وقرى وكن امامهم

ملك وقرى الشمس اذا

طلعت تراور عن كفهم

ذات اليمين واذا غربت

تقرضهم ذات الشمال

واسئل تراور تراور اوى

تقابل مشتق من الزور

بفتح الواو وهو الميسل ومنه

زاره اى مال اليه ومعنى

تقرضهم تقطعهم من

القطعة واصله من القطع

والعنى تعرض عنهم الى

الجهة السمة بالتمثال

وحاصل المعنى انما التصيير

في طوعها ولا في غروها

وقال الشاعر

صدت الكاس عن ام عمرو

وكن الكاس يجر اها ايها

وليس يحسن لانه ليس فاعلا في المعنى كافى زيد احسن وجهه في الارتشاف لاي  
حسان وقال محمد بن سعد الزكري افضل التفضيل ينصب المفعول به قال تعالى ان  
ربك هو اعلم من يصل عن سبيله انتهى وفي جعل حيث مفعولا به انظر لان هذا  
ضرب من التصريف قال المرادى لم يصب حيث مفعولا ولا مفعولا ولا مبتدا انتهى قال  
الهاميني ولقول ان المراد يعلم الفضل الذي هو محل الرسالة بعد وقية ايقا حيث  
على ما عهد لها من ظرفيتها للمعنى ان الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما اوتى رسلك من الآيات  
لان يعلم ما فيهم من الذكاء والطهارات والعقل والصلاحية للارسل ولست كذلك  
انتهى من التصريح قوله يجوز ان يكون مهيما الخ المهيما مادل على قدر من الزمان  
شهر من نكرة كل نحو لحظة وحين وساعة او معرفة كل حين واللفظة لا يصح جوابا  
لنكر لا معنى والمختص مادل على مقدار معرفة كاليوم او متكررا كيوم واما العدد  
فن قيل المختص خلافتين جعله قسما ثالثا هو مادل على مقدار من الزمان معلوم  
كيوم وشهر وستة وسائر الشهور فقول سر واقفا اليك او ايا ما من قيل المختص وكذا  
بكره او اصلا هكذا يؤخذ من الداعي خلافا للصفة حيث جعل ويامهما الا ان يراد  
به قطعتين من الزمن والمختص من المكان ماله صورة وحده وخصوصا والمهيما بخلافه  
ويستثنى من المختص داخل وخارج وجوف اذا اريد في ذلك الطريقة فانه  
يتعين جوبا لمطرف ولا يجوز اتصافه في الطريقة وقول بعضهم سكنت ظاهري باب  
الفتوح لمن انتهى يس على الفاكهي قوله بكرة اقول النهار واسيلا آخر النهار  
قوله الست لست الجهل الست لان الاسماء كثيرة ولا يقال لو كن تستل الاسماء  
لقال الستة لا تقول العدد او اضيق بجزء حذف التاء من العدد ذكرها كافى  
الحديث وانتهى بت من سؤال قوله في قراءة من قع الميم امان كسر هاء فتحتهما  
يجوز بهما ولم يكن ظرفا حيث دل ان الطرف خاص بالنصب قوله وراهم ملك  
اسمه لندى قوله وقرى اى قرأ ابن كثير وابن عمرو وشعبة عن طاهم  
قوله تراور اصله تراور وقلت التاء الثانية تراو او دجيت في الراى قوله ومنعزاه  
مال الله اى مال الزائر عن مكانه الى المزور فهو مطابق للآية لان قولنا عن مكانه  
مثل قوله عن كفهم في صدور المسيل عن موقله البهيم قوله في الآيات ذات اليمين في  
كون الميل الى جهته انتهى زكريا قوله قال الشاعر صدت الخ اى بهد لا على  
طريقة اليمين قوله صدت الكاس الخ قاله عمرو بن عدى بن النضر بن ربيعة  
وكن من خبره ان خاله حذيفة كان بلغه ان غلاما من نهم سعى عدى بن نضر عند ابي  
أخوه له لب وظرفه وادب وجمال فشرط على ابياد ان يعثوه ففعلوا فكان متبادمه  
فغشقه شاق اخذ حذيفة فقال يا عدى اذا سميت القوم فخرج لهم قليلا وعرف  
للك فاذا اخذت الخمر منه فاطحنى اليك فانه يزول واشهد القوم ان قبل فعل  
الغلام فخطبهم فزجروا شهد عليه وانصرف اليهم فزجروا فقال عرس باهلك ففعل  
فما اصعب متضجعا بانحوا قاله حذيفة ما هذا الا ترى عدى قال آثار العرس قال

وأي عرس قال عرس رشاقي فخر منسكيا على الأرض ورفع عدى منزله فأسرع جديعة في طلبه فوجدته وقال بعضهم بل قتله وبعث اليها بقوله

حدثني رشاقي لا تكذبي • أبصر زنت أم بهمين  
أم بعد فانت أهل لعبد • أم بدون فانت أهل لدون

فأجابته بقولها أنت زوجتي وما كنت أدري • وأنالي النساء للترتين  
ذاك من شربك المدامة صرفا • وتبادلني الصبا والجنون

فغفلها جديعة اليه وحصنها في قصره فاستلمت على حل فولبت غلاما فسمته هراقلما  
كبره فطرهوا بالنسنة كسوة فأنزله ثم أزاره فخاله فأنجب به وخرج جديعة في سنة فقد  
اختصبت فسط له في روضه فخرج هروفي فخلته يصتتون السكا فشكلوا إذا أصابوا  
كأنه طيبة أكلوها وإذا أصابها هرو خباها ثم أقبلوا مرسعين وهرو يقدمهم ويقول  
هذا خنأى وشعره فيه • اذ كل جان يده الى فيه

فالتزمه جديعة وسبها ثم ان الجني اختطفته فطلبه جديعة في آفاق الأرض فلم يسمعه  
شبرا اذ قبل رجلان من بلقيس وبعهما فينة يقال لها أم هرو والرجلان ماله وعقيل  
قدما من الشام يريدان الملك فخر لاهل ما خصب القينة لهما قدرا وحيات لهما طعاما  
فبينما هما ياكلان اذ قبل رجل أشعث الرأس قد طالت أطفا ر مجلس قريبا منهما  
وودعه فقالت القينة اعطيا كراها يتي فزاعا ثم ناولت صاحبهما من شراهما  
وأوكتت سقماهما ولم تعط هرا احتقار له لسوء حاله فقال هرو في ذلك

صددت الكس عن أم هرو • وكان الكس سجرها أليينا  
فان كنتي كرى حال فاني • انا ابن عدى حقا فاعرفينا  
ونألى لا أبالك ذو الهالي • جديعة كيف ويحك تشكرينا  
وما شرا لثلاثة أم هسرو • بصاحبك الذي لا نهيننا

فقال له الرجلان عند ذلك من أنت فقال أنا هرو بن عدى فقاما اليه وسلماعليه ولقاه  
وغير من حيثنه وقالاما كانتهدى الى جديعة فهدية هي أنفص عنده من ابن أخته  
فدخلها عليه به ففرح به وصرفه الى امه وقال لهما احكما كما كان لا ينادم أحدا انجبا  
بنفسه من الندما فقالا مناد مثلما يقبت وبقينا قال ذلك لياكلو بقيا ندبه فصبها  
نعماني جديعة واياهما معني ابن ثورة البرهوي في برية لا خيم حين قتله خال ابن الوليد  
رضي الله عنه

فكنا كندما في جديعة حقة • من الله رحتي قبل ان يتصدما  
فلما قفرقنا كافي ومالكا • لطول احة لم يت ايلة معا

فناداهم أربعين سنة وانما قبل للشارك ندب من الندما لانه بعد العهون انخر  
يندم عليه • الا هرا بصدت فعل وفاعل والكاس مفعول والكاس انا فيه خمر  
وان لم يكن فيه خمر فقال له قدح ووجه كشار وكؤوس وأم نادى مضاف حذف عنه  
حرف النداء هرو مضاف اليه وكان الواو للعمال كان فعل ماض والكاس من اسمها

يجوز كون حجر اهلبتد او الين تارف بحجر به عنها اي بحراها في الين والجملة خبر كان ويجوز كون حجر اهلبتد لا من الكاس بدل استعمال فالين ايضا طرف لان المعتمد في الاخبار

٥٩

وهيجوز في وجه ضعيف تقدير الين خبر كان لا نظره وذلك على اعتبار المسدل منه دون البدل وقال الآخر لقدم الضيف والمراون اذا

المراون وحيث شعلا النوع الثاني ما ليس اسم جهة ولكن يشبه في الاجاء كقوله تعالى او اطرحوه أرضا واذا القوا منها مكانا ضيقا القم الثاني ان يكون دالا على مساحة معلومة من الارض كسرت فرمضا وميلا وبريدا واكثرهم يجعل هذا من الميسم وحقبة القول فيه ان فيه اياما واختصاصا اما الابهام في جهة انه

لا يختص بجهة معينة بها واما الاختصاص في جهة دلالة على كمية معينة فعل هذا يصح فيه القولان والقسم الثالث اسم المكان المشتق من المصدر ولكن شرط هذا ان يكون حاصله من مادته كجست يجلس زيد ونهبت مذهب حمرو فكانت متناهية عند السمع ولا يصحوا جلست مذهب حمرو ونحوه

بحرا اهلبتد او الين في موضع رفع خبر عن الكاس والشاهد في البيت نصب الين (قوله يجوز الخ) حاصل ما ذكره الشرح ثلاثة اوجه الاول ان الين خبر عن الجري والجملة خبر كان واسمها الكاس الثاني ان الين خبر كان على اهـ بارا بدل الثالث ان الين خبر كان على مرعاة البدل منه وعلى الوجهين الاخرين فمصر اهلبتد من الكاس وعلى الوجهين الاولين فالين ظرف وما على الثالث فالين ليس ظرفا بل منصوب على انه خبر كان واستقط وجها راعا لعدم محته في النظر وهو ان بحراها مبتدأ والين خبرا مبتدأ وليس ظرفا وعلى هذا الوجه رفع الين بالفتحة والشعر بالنصب فلذا تركه المصنف لعدم محته في النظر (قوله لان المعتمد في الاخبار البدل) أي غالبا وقد يكون المعتمد هو البدل منه لقوله ان السوفى غدوها ورواحها ثم كت هوزن الخ اذ لم يقل تركا ولا قال ويجوز الخ (قوله لان المعتمد في الاخبار الخ) والمعنى وكل جريان الكاس في الين (قوله ويجوز) أي فالبحر مفرد (قوله خبر كان لا ظرفا) والمعنى وكان الكاس نفس الين ووجه جعل الكاس نفس الين اما لانهم كانوا يشربون بنفس ايديهم بدل الكاس فاطلق الكاس على نفس الين ولانه لما جاور الكاس الين جعل الين نفس الكاس للجوارزة وقال الفيتي قوله دون البدل أي في الحكم القلبي وهو الاخبار عن الكاس بالين والافهم معتبر في المعنى لانه لا معنى لكون الكاس نفس الين الا باعتبار دورانها وحيث انما فيها وتعلقها بها انتهى (قوله لقدم) قالته جنبندب اخت حمرو ذي الكلب من قصد جن المتقارب وبعده

رحلت من اولادها المرضعات \* ولم تدع من لسن بلالا

بانك ربيع وغيت ربيع \* وانك هناك تكون الخالا

(قوله والمراون) من ارمل القوم فقد زادهم وقال الفيتي المراون جمع مرمل اسم فاعل من ارمل اذا صابته السنة الرلام وهي السنة المحجدة واللام موطة للقسم لانما آذنت بالقسم ووطأت الجواربة وقد حرف تحقيق هذا فعل ماض الضيف فاعل المراون عطف عليه اذ طرف مستقبل اغيرة فعل ماض افق فاعل وحيث فعل ماض والفاء للثابت والفاعل حادثة على الراجح وشعلا لا منصوب على الظرفية اهـ شواهد ورايت جهامش لخمعة قال بعضهم شعلا بفتح السين ويكون حالا او تغييرا وادعى انه الصحيح (قوله مساحة) بكسر الميم مصدر ماض ماض الارض اذ طرفها كذا في كتب القوافي ضبطه انفرشي في شارح خليل بفتح الميم (قوله القولان) اي القول بالابهام والقول بانه مختص (قوله لا تقول جلبت الخ) لان هذه اما كن خاصة (قوله وهو رجل من الجن معوا الخ) وصيب ذلك ان اسماء بنت ابي بكر قالت

هذه الا فرع الثلاث من اسماء المصنكان لا يجوز ان تصابه على الطرف فلا تقول جلبت المجد ولا اقره سواد ولا جلبت الطريق لان هذه الامة خاصة لا ترى انه ليس كل مكان يسمى مسجد ولا سوادا ولا طريقا في هذه الاماكن ونحوها ان تعبر بحرف الظرفية وهو في وقال الشاعر وهو رجل من الجن سمعوا



لما شفى علينا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أتاه من قريش فيهم أبو جهل  
ابن هشام فخرجت اليهم فقال أن أولك قتلت واقه لا أدري ابن أبي قاتل فرفع أبو  
جهل يده وكان فاستأخبتا فلم يدرى لطفه خرج منها قملى وهي الخلقه التي في  
الأذن قالت ثم انصرفوا ولما لم يدرى أن توجه رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى رجل  
من الجن يسعون ضوته ولا يرونها وينشد هذه الأبيات ١٥ من المواهب اللدنية  
لنعتلاي والاحتياج بكلام الجنى من حيث أن العرب استعملته وأقرته (قوله جرى  
الله الخ) ويظهر هذه الأبيات

ليس بيني كعب مكان فتاتهم • وقف عليها المؤمن بمرسة  
سلوا اختنكم من شاتها واناثها • فأنكم أن تسالوا الشاقتين  
دعاهن أشاء حائل فتخلين • له مصرع صرة الشاخرين  
فغادرها رهناء لها كحالب • يرددها في مصدر ثم مورد

فلما سمع حسن بذلك نسب بجوار الله تعالى الجنى قتال

لقد خاب قوم زال عنهم دينهم • وقصر عن سرى اليهم ويشتد  
ترحل عن قوم فضلت حقوقهم • وحل على قوم بنور مجدد  
هداهم به بعد الضلالة ربههم • وأرسلهم من يتبع الحق يرشد  
وهل يستوى ضلال قوم تسفهوا • هي وهداة يتبدلون جهنم  
وقد تركت منهم على أهل ثوب • ركبت هدى طلت عليهم بأبعد  
في يرى ما لا يرى الناس حوله • وينزل كتاب الله في كل مشهد  
وان قال في يوم مقالة غائب • تصدقته في اليوم حقاً ردى  
ليس أبابكر مسعدة جده • بمصيبة من يسعد الله يسعد

(قوله جرى الله) معناه قضى الله وهو فعل وفاعل ورب بمعنى مالك بدل كل من كل  
وهو في الأصل مصدر بمعنى التريبة وهي تبليغ الشيء شيئاً إلى الهدى الذي اراده  
الرب والانس مضاف اليه وخبر منصوب على المصدرية أي جزاء خير جزائه  
و جزائه مضاف اليه ورفيقين مفعول منصوب اليه لأنه مثنى قال لا فعل ماض  
والأنف فاعل من التبلوة وهي نوم وسط النهار وخمى منصوب بحذف في يوم  
مضاف اليه وحذف النون من خمي للاضافة وبعد مضاف اليه واما بعد اسمها  
حائكة بنت خالد الخزاعية مما استدأ ولا فعل وفاعل وبالجر جار مجرور متعلق  
بنزلا قال القيسى قوله ما لم يقع الياء وكسرها يعني الاحسان والافصح الكسر ١٥  
وأما مقابل الجرف فهو بالفتح ليس الا وأما الفم فهو القمع المعلوم ثم تر حلاطف  
على نزل وأقل فعل ماض ومن فاعله وامي فعل ماض ناقص واسمها ضمير مستتر  
ورفيق خبر هار محمد مضاف اليه فيا لقى العا حادقة ويا حرف نداء نائب عن ادعى  
فذا أساغ عطفا على ما قبلها ورا لمنادى مضاف لقى وهو أحد أجداده صلى الله  
عليه وسلم وماز بمعنى امتار فعل ماض وفاعله ما فعل النبي واسم الجلالة مقسم به

عكة صوته ولم يروا منصفه  
يدكر التي صلى الله عليه  
وسلم وأبابكر رضى الله عنه  
تحن هاربا  
جرى الله رب الناس خير  
جزائه

رفيقين قال الجنى أم عبد  
هارب بالبر ثم رحلا  
فأقلع من أمسى رفيق محمد  
فيا لقى مازى الله عنكم  
به من فعال لا تجازى وسودد  
وكان حقه أن يقول قال لا  
خيمى أم عبد أي قلا فيها  
لم يروى حلا بل قال  
والنقدير أيضا حلا في  
خيمى ولكنه اضطر فأحط  
في وأوصل الفعل بنفسه  
وكذا عملوا في قولهم دخلت  
الدار والمسجد ونحو ذلك  
الان الأوسع مع دخلت  
مطرد لكثر استعمالها ١٥  
ثم قلت

قوله في الشواهد وقيل زوى وجهه يعني صرفه وأزوى عنه منعوه عنكم متعلق بغير  
 به أى بسبب وجبه متعلق بزوى وفعل يفتح الفاء لئلا يصل الجملة لا نافية  
 وتجنيزي بالزوى وقيل بالراء فعل ماض والجملة مفعلة للفعل وسوود عطف على فعال  
 بضم السين ويضم الفاء الأولى وقد هما المجرور وتر كفيه لفعل أربع واثنين اللام  
 للامر وبين مجزوم بما هو في كسبه مفعول ومضاف إليه وسكان مفعول وقتاتهم  
 مضاف إليه ومفعلا للؤمنين عطف عليه سلوا اشتكم عن شأنهم فعل وفاعل  
 ومفعول وجار مجرور وانثاء عطف عليه فأنكم الفاء للعطف وان حرف توكيد  
 ونصب واليكاف اسمها عطفه نصب ان تستلوا بازم ويجزوم وانثاء مفعول وقسود  
 جواب الشرط دعاها فعل ومفعول وشأنه متعلق به وحائل مفعلة للفاء للعطف  
 وقصبت فعل ماض والتاء لئلا يثبوت متعلق به واللام للتعطيل ويصريح متعلق به  
 وضربا لثالثا مضاف ومضاف إليه موز بصفة لصريح ففادها فعل ومفعول وفاعله  
 مستتر وهما ضميران في الملتزم مضاف إليه متعلق وعادروا كمال في محل نصب  
 من فاعل فادروا فعل مضارع وفاعله مستتر والها مفعول في مصدر متعلق به  
 وانظر بسط القصص في ابن حجر على الحمزية ٨١ (قوله الخامس المفعول منه) \*  
 قيل ان نائب الفاعل ضمير المصدر والتقدير الذي فعل العمل معه والضمير المجرور  
 عائلي الوقيل ان معه نائب فاعل كان به وفيه كذا والاولى ان تكون  
 الترتيب صارت علما (قوله الاسم) أى المصريح فلا يكون فعلا ولا جملة لا اسماء أو بلا  
 يخرج لانا قل السهل ونشرب الذين نصب تشرب ونحوه ونشرب الشمس طاعة فان  
 الواو داخل على فعل في الأولى ووجه في الثاني فليس مفعولا معه بناء على ان المؤول  
 من أن والفعل لا يسمى مفعولا مع خلافا لبعضهم وعلى ان جملة الشمس طاعة  
 ليست مفعولا مع خلافا للصدر القاض فليد أن يشترى كأنقل عنه في المعنى (قوله  
 الفضلة) أى المنصوب الذي ليس أحد كفى الاستاد وليس المراد به المستغنى عنه  
 والآخر خرج استوى الماء والخمصة فان الاستواء لا يقوم الا بتعدد فلا يستغنى عنه في  
 هذا الترتيب فله العيشي وخرج بالفضلة نحو واشترى يدور وفاعله محمدا (قوله  
 التالي والاول) خرج ببقية المفاعيل والحال والغير لا يستثنى (قوله واو المصاحبة)  
 أى الدالة على مصاحبة الفاعل للمفعول في وقوع الفعل عليه وعلى مصاحبة الفاعل  
 له في صدور الفعل عنه (قوله مسبوقه بفعل) لفظا أو تقدير فاشتمل ما استوزر  
 وكيف أنتوز يداه من نصبه والأصل ما تكون وكيف تصنع لحذف الفعل  
 فأنفصل الضمير ويرز وقدره سيوي بمعنى لفظ الكون في المثالين وقدره مع كيف  
 مضارعا ومع ما فيها فقال الأصل كيف تكون وز يداهما كتوز يداهما السرافي  
 انه غير مقصود ولو عكس جاز قبل لا يجوز الا ما قدره سيوي به والهمان كان المقدرة  
 قال العامري وغيره انها تامة فكيف حالها ما لا تكون حالا وقيل انها ناقصة  
 وهو الصحيح فكيف وما في موضع نصب خبرها والتقدير على أى حال تكون واو كت

في الخامس المفعول منه  
 وهو الاسم الفضلة التثنية  
 واو المصاحبة مسبوقة  
 بفعل أو ما فيه



مفعولا معه) ويكون الفعل واقعا على الأمر المصاح للشركه لانه واقع على الشركه حتى يأتي المحذو والوارد على العطف (قوله ويجوز أن يكون مفعولا الخ) مستأنف لانه عطف على يجوز من قوله لا يجوز أن يكون الخ تأمل لان الكلام في هذا ينافي الأول عند العطف (قوله ومن قرأ أجمعوا بوصول الحمد) حاصله انه على تلك القراءة وجهان العطف والمفعول معه الأول أو كوجه المؤلف (قوله ومن قرأ) وهو ورش عريه مقوب (قوله وجهت امرى وجهت خبر كفى) الأول للعين والثاني للذات وقوله قال تعالى الخ ثلث ونشر مرتب خان البكيد معنى والمال ذات (قوله أي الاسود للذوق) واهم على الصحيح ظالم بن عمرو وهو من كبار التابعين وبسطه القسطلاني في شرح البخاري بكسر الدال وسكون الياء فيكون الهملي والحال انه نسبة للثقل بكسر الهمزة وكان قاضيا بالهمزة: روى عن علي بن أبي طالب وأبي موسى وأبي ذر وهران بن حصين وشهدهم على صفين وكان من أكل الزبال أو أوشدهم عقلا وبعدني الشعر أمرا والمحدثين والتبلاء الفرسان والنحويين اه من حجة الحيوان بالمعنى والذي في باب النسب ان النسبة التي تدل القسبة المعلومه تدل في شفع الهمزة وضم الدال خالوا منه أبو الاسود اللؤلؤي فتنظر مع ما ضبطه القسطلاني والذي يحرراه بالوجهين فعلى ضبط القسطلاني يكون فيه شذوذا (قوله قول أبي الاسود الخ) ونسبه كسيويه للأخط ونسبه أبو العرج الأصماني للوصل اليه ذراعيه بأرف ناداوى وصلة لندامانيه أنه أواز جل منادى المعلم صمته وغير مفعول المعلم لانه اسم فاعل وهو معروف بالغل لا يحتاج لشيء هلا حرف تحضيض كان فعل ماض ذا افعالها والتعلم نعم فذا ولنفس خبرها بدأ فعل أمر وفاعله مستتر وبه نفس متعلق به والاعاء حافظه وانما يفعل أمر ومفعول والاعاء مستتر وخبرها متعلق به فأنتم حكم مبتدأ وخبر والاعاء الاستئناف وهما اسم إشارة والكاف حرف خطاب ويسم فاعل مضارع وما فاعله ويقول حله ما وفيه ضمير مستتر فاعله ويشقي مضارع مبنى للمعول وبالقول ثاب فاعله ومنك سفة للفعل وينعم التحليم فعل وفاعل لانه جازم ويجوز به حذف الالف وعن خلق متعلق به ونأتي الوارد للعبة تأتي فعل مضارع منصوب بأن مضمر بعد واو الهيمه ومثله صفة مخلدوف أي انبا ثامنه عار خبر مبتدأ مخلدوف أي ذلك عار وعليل صفة لعار اذا شرطية عاملها جوام أو تقدير لاشعار عظيم اذا فعلت ما تقدم (قوله الناها في قوله الخ) خلافا لبعضهم حيث ذهب الى ان الاسم المؤنزل يكون مفعولا معه (قوله باناثما) بالمثلثة أي بالامتنعة التي فيها قاله اللجوني على القطر (قوله وقد دخلوا بالكفر) أي قاله بمعنى مع فليس بالكفر مفعولا معه لعدم الواو الناها في قوله به وليس الناها في قوله وهم قد خرجوا لان الوارد للحال ويدل على ذلك قول الشاعر فأن هذه الامهات وان كانت مصاحبة لما قبلها لكنها ليست بعد الوارد الخ (قوله علمتها الخ) رجوعا بدرا فاعله والعطف معلوم والذين ورق الخططة اذا ليس وماه اسله موه دليل جمع على مياه وأموه فتحركت الوارد

على قرأته من غير اعتبار لانه من جمع وهو مشترك بين المعاني والذوات تقول وجهت امرى وجهت خبر كفى قال الله تعالى لجمع كبسده ثم أتى الذي جمع مالا وعدده ويجوز على هذه القراءة أن يكون مفعولا معه ولكن اذا أمكن العطف فهو أولى لانه الأصل وليس من المفعول معه قول أبي الاسود اللؤلؤي

بأنها الرجل المعلم غيره هلا انفصل كان ذا التعليم ابدا بنفسك فأنتم ما عن غيرا فاذا انتهت عنه قامت حكمه فنهالك يسع ما تقول من شقي بالقول منك وينفع التعليم لانه عن خلق ونأتي مثله ما عريك اذا فعلت عظيم الشاهد في قوله ونأتي مثله فانه ليس مفعولا معه وان كان بعد واو بمعنى مع أي لانه عن خلق مع انبا انك مثله لانه ليس باهم ولا نحو قولك بعث النار باناثما والاعبد بنبياه وقول الله سبحانه وتعالى وقدرت لوا بالكفر وهم قد خرجوا به وقولك شاهز يدع عمر فان هذه الامهات وان كانت مصاحبة لما قبلها لكنها ليست بعد الوارد لا نحو قولك من خرجت عسلا وما وقول

شاعر علقها بنار ما باردا حتى غدت همة خيناها وقول لآخر

والفتح ما قبلها قلبت الفاء ثم قلبت الهاء حمزة فعملتها فاعل وفاعل ومفعول وثبتنا  
 مفعول ثان وماء منصوب بفعل محذوف والجملة عطفية على الجملة باردة صلة ثمانية  
 وحتى حرف ابتداء وحذف فعل ماض والتاء فتأنيث جملة حال بيننا فاعل جملة  
 لكونه اسم فاعل من عملت العين اذا صبت معها (قوله اذا ما الغائب الخ) قاله  
 الرضي عبيد وهو من الوافر والغائبات جمع غائبة وهي التي تستغنى بجمعها عن  
 حليها ومعنى زيجين رفعت والترجيع وقتي الحاحين وطول واعرابه اذا عطف  
 مستقبل وما زادوا الغائبات فاعل محذوف بفسره الذكور وزيج فعل وفاعل  
 الموحب مفعول والعين مفعول محذوف وهو محل الشاهد أى ويكن العينون  
 (قوله وفي المثالين الآخرين) لو قال حرفي الشاهدين الآخرين كان أولى لأن الشعر  
 يقال شاهد كما يقال له مثل كما هو معلوم (قوله لعطف جملة على جملة والتقدير  
 الخ) هذا قول القراء والفسري ومن تبعهما وذهب الجري والمناظري والمبرد  
 وأبو عبيد وقالوا أصح وأبو محمد البريدي إلى أنه لا حذف وإن ما بعده الواو محذوف  
 على ما قبله على تأويل العامل الذكور يعامل مع إنسانه عليه ما يؤزل زيجين  
 يصن بشد البدن وهو يصح تسلطه على العينون والحواجب ويؤزل علقها بانتهاء  
 والآلة يصح تسلطها على التن والماء وهو من باب التضمين وهو قياسي عند الأكثر  
 وهو أن يكون الأول والثاني مجتمعين في معنى عام واحتج القائلون بالحذف بأنه  
 لو كان على التضمين لجاء علقها ما رتبنا كما جاء علقها في ما هو موهوب في سائر  
 وأجيب بجهلانه كقول طرفة لها سبب تريه بالما هو الشعر فائدة في الجري يفتح  
 الجيم نسبة إلى جريم فلقب بالنباح لكثرة منظره في الخمر وكثرة ضياعه والمناظري  
 يكسر الزاى نسبة إلى جزمائن والمبرد يفتح الزاى وسبب تسميته بذلك أن الما في سائر  
 من مسائل فأجاب عنها أو حسن فقال أنت المبرد بكسر الزاى فقال المبرد فغير الكوفون  
 أصح فجعله يفتح الزاى وأبو عبيد يضم العين والأصح يفتح الميم نسبة إلى حده أصح  
 له من التصريح بتقديم وتأخير (قوله وزيجين لا يصح الخ) لأن الترجيع هو الترجيق  
 والتطويل وهو خاص بالحواجب (قوله لا تنفأها الخ) لأن الماء لا يصاحب التنين  
 في العلف (قوله ولعدم فائدتها) أى المصاحبة أى فائدة الأعلام (قوله قل رجل  
 وضيعته) بالاضاد المجهول المنشأة الضميمة هي في اللغة العقار التي هي الأرض  
 والفصل والتساع والمراد هنا كما قال الفحشي الصنعة أى الحرفة سميت بذلك لأن  
 الشخص اذا تر كمال فيصنع أو تضيع وفي هذا التركيب سؤال مشهور وهو أن  
 الضمير في ضيعت لا يصح رجوعه لكل ولا إلى رجل اما الأول فلأنه يصبر المعنى  
 كل رجل وضعة كل رجل مقترنان وهو لا يمكن وأما الثاني فلأنه يحمل المعنى كل رجل  
 وضعة رجل وهو لا يمكن أيضا وأجيب بأن كل رجل نائب عن أهله كثيرة فكذا  
 ضمير نائب عن ضمائر كثيرة فكل رجل يجمع في المعنى وضعة كذلك وهو من مقابلة  
 الجميع بالجميع فتقتضى القسمة على الأحاد وكأنه قيل زيد وضيعته مقترنان وهو

انما انما الغائبات حمزة وما  
 وزيجين الموحب والعينون  
 لأن الواو ليست بمعنى مع  
 عينين وانما هي في المثال  
 الأول لعطف مفرد على  
 مفرد واستغنى المصبة  
 من العامل وهو مزجت  
 وفي المثالين الآخرين  
 لعطف جملة على جملة  
 والتقدير وسقيتها ماء  
 وكن العينون محذوف الفعل  
 والقامل ويقى المفعول ولا  
 جائز أن يكون فيما العطف  
 مفرد على مفرد لعدم تشابه  
 ما قبلها وما بعده في العامل  
 لأن حلفت لا يصح تسلطه  
 على الماء وزيجين لا يصح  
 تسلطه على العينون ولأن  
 يكون للمصاحبة لا تنفأها  
 في قوله علقها ثانيا وما أعلم  
 فائدتها في وزيجين الموحب  
 والعينون لأن المعلوم لكل  
 أحد أن العينون مصاحبة  
 للحواجب ولا يجوز كل رجل  
 وضيعته

لانه وان كان اسما او فاعلا بعد الواو التي بمعنى مع لكنها غير مسبوقه بفعل ولا تأتي معناه ولا نحو هذا الكلام باله ونحوه  
على أن يكون باله مفعولا معه منصوبا على ما يأتي هاء من معنى أنه أو عا في ذامن معنى أشير أو جاني اللحن معنى استقر  
لان كلاهما هاء واللام فيه بمعنى الفعل دون حروفه بخلاف فسر نحو التيل وانما سائر والتيل فان العامل في الأول  
الفعل وفي الثاني الاسم الذي فيه معنى الفعل وحروفه خالصة به ٦٥ رحمة الله تعالى على هذا الكلام باله

فتبين لانك لم تدركه  
ولا تأتي هاءه هاءا ولا  
بالفتح المتعدي قلت  
في السادس المشبه بالمفعول  
به نحو زيد حسن وجهه  
وسبأني وأقول السادس  
من التصويبات المشبه  
بالمفعول به وهو منصوب  
بالصفة المشبهة باسم الفاعل  
المتعدي الى واحد وذلك  
في نحو قولك زيد حسن  
وجهه بنصب الوجه والاصل  
زيد حسن وجهه بالرفع  
فزيد مبتدأ وحسن خبر  
وجهه فعل محسن لان  
الصفة تعمل عمل الفعل  
وأنت لو صرحت بالفعل  
قلنت حسن يضمن السبب  
وقع النون لوجه رفع الوجه  
بالعاطفة مفذلات حتى  
الصفة أن يجب معها الرفع  
ولكنهم قصدوا المبالغة  
الصفة فحذروا اسنادا من  
الوجه وغير مستتر في  
الصغارع لمزيد ليعتني  
ذلك ان الحسن قد حمله  
بجمله مقول زيد حسن اي  
هو غنم وجهه وايس

وضيعة مقتران وهكذا اه شئوا في الازهرية وقل مبتدأ ورجل مضاعف اليه  
وضيعة عطف على قل فهو بالرفع والخبر محذوف أي مقتران (قوله ولا نحو قل  
رجل الخ) أدخل بنحو كل صانع وصنعته مواثيق في ذلك الصبري بفتح الميم وضمها  
فأجاز نصب المفعول على تمام الاسم كالنيز (قوله نحو هذا الكلام باله) بالموحدة  
فلان كلامه خلافا في الفعل المعبر عنه فإنه أجاز ذلك قياسا على قولهم ما لا يجوز في أي  
ما كان لا يجوز في القوم بقوله الذي لتقدير الفعل في الثاني وهو الاستهلالية  
وقا تخرج وهو بالافعال الأولى بخلاف الأولى فإنه ليس فيه الا الثاني وأدخل  
بنحو هذا الكلام أيضا مثالا على كلام القوم فالصواب أن يقال هذا الكلام لا يبدل باعادة  
اللام عند العطف على ضمير خفض وهذا الكلام لا يبدل عند انما لك (قوله ولا نحو هذا  
الكلام باله ونحوه) لاحاطة بنحو يصدق قوله الأولى الا ان يقال ان نحو لا ولي بالنظر  
لهذا انفسه دخل هذا الكلام أيضا كقوله هذا الحكم وأما كونه بالانابة بالنظر لا باله كما  
قلت (قوله السادس المشبه بالمفعول به) لا مفعولا به لان المفعول به ما وقع عليه  
فعل الفاعل ولا مفعولا مطلقا لان المفعول فعل المفاعل ولا مفعولا لاجله لا فقد  
المتعدي ولا مفعولا معناه لم يسبق بواو ولا مفعولا قبله لان لم يقع فيه الفعل (قوله  
المشبه الخ) أي في العرفه والتمييز ان كان نكرة وانما حملنا كلامه على هذا التفسير  
لانه يختاره من الأقوال الثلاثة وقيل يحسن مطلقا وقيل يشبه بالمفعول مطلقا واداه  
قشبي (قوله بالصفة المشبهة) وهي الصفة التي يحسن بها الفاعل بها (قوله المبالغة)  
أي من جهة أفادة أن المحسن به يجعله مع انه قام بوجهه فقط (قوله غنم وجهه)  
مختلف نحو زيد ضارب أبوه لا متنازع إضافة الوصف فيه لاهله لئلا يلبس بإضافته  
للفعل ونحو زيد كاتب أبوه لان إضافة الوصف فيه وان لم يتبع لعدم الالتباس لكن  
لا يحسن لان الصفة لا تصاف لرفعهما حتى يقدّر نحو زيد اسناد هاتنه الى صبر  
موصوفها لانهم لم يقدروا ذلك لزم إضافة الشيء لنفسه ولانهم يزعمون الصفة في نحو  
هذا حسنة الوجه فلا يحسن أن يقال كاتب الادب لانهم كتب أبوه لا يحسن اسناد  
الكلمة اليه وحسن أن يقال فيما يحسن الوجه لان من حسن وجهه حس اسناد  
المحسن الى جلته فيقال زيد حسن أي هو غنم كوجهه منصوبا كقوله اه شيخ  
الاسلام (قوله واذا بطل الوجهان) أي الوجهان هنا وأما المفاعل الخمسة فلا  
نحوهم كما تقدم وأما الحال في وجهه بمثل ما وجهه بالتمييز وأما الاستهلالية فلا نعوهم ها

٩ صاده في ذلك على المعنوية لان الصفة اغتاتعدى تبعاتعدى فعلها وحسن الثاني  
هو الفعل لا تعدى فيكذلك صفة التي هي فرعه ولا على التمييز لانه معرفة بالاضافة الى الخبر ووجهه المبررين  
وهو الحق أن التمييز لا يكون معرفة واذا بطل هذان الوجهان تعين ما قلنا ان فيه بالمفعول به وذلك انه شبه محسن  
بضارب في ان كلا منهما صفة تتي وتجمع وتؤنث وهي طالية لما بعد هاءه استهلالها هاء ١٠٠

أيضا عدم الاداء له ان دفع ما يقال انه بقي أوجه آخر (قوله وسبأى الكلام) أى فى باب العفة المشبهة (قوله السابع الحال) أصله حول من التحول وهو التغير من وصف الى وصف فحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلت الفاء (قوله وصف) أى حقيقة أو تأويل لا يدخل الطرف والمبار والمجرور والمجمله كانت اسمية أو فعلية كانت الفعلية ماضوية أو مضارعية (قوله فصلة) أى ليست جزءاً من الكلام النحوى ولو توقفت سدة عليه لم يحو ولا تنفتح فى الأرض مرحاً وتحوقاً ما وسكناً وما خلتنا السموات والأرض وما بينهما الا هين فان الحال فى ذلك لا يستغنى عنها اه طبارى وشنوائى على الأثرية (قوله مسوق) أى مذكور (قوله لبيان هيئة) المتبادر من الهيئة الصورة والمالة المشاهدة وليس مراد التلاخيص فصور تكلم صادقاً أو بياناً مبالاً وطاش كقرايل المراد الفضة ولا تخرج الجملة نحو جازيد والنفس طالعة أو وعبرو جالس لآمن فى تأويل مقارنا فى مبينة للعفة اه طبارى وحلى وقوله لبيان هيئة هذا فى الحال المؤسسة كانت متداخلة أو مترادفة (قوله هيئة ما هو له) أى هيئة الفاعل حال صدور الفعل عنه وهيئة المفعول حال ايقاع الفعل عليه واتى به فى قوله ما هو له اما لتقلب المفعول لذى قد يكون شريكاً على الماعل أو لنظر الاصطلاح لان الحال فى الاصطلاح للفظ وهو غير قابل (قوله أو تأويل كيد) الضمير راجع لما والذى يظهر ان قوله أو تأويل كيد الخ من تمام التعريف وان كان كلام المؤلف فى الشرح وبهم خلافه لانه قال وقول أو تأويل كيد تمت به ذكر أنواع الحال فانه يتبادر انه ليس من التعريف ولكن يمكن تأويله بأن يقال تمت به أى وهو من جملة التعريف تأمل (قوله لآمن الخ) كان ينبغي ان يقول ولا من الخ فتنقسم الخ وأرسلنا الخ لان حذف حرف العطف باب الشر كقوله المصنف والجواب ان نحو شر لم يحذف أى وذلك نحوى الوصف المذكور نحو كذا نحو كذا هو من باب تعداد الخ غير محصور العطف وترصكه غاية الامر انه حذف نحو من بقية الامثلة (قوله فتنقسم الخ) مثال للسؤال المؤكدة لعالمها انشاء على ان التنبس والاضلعتى واحد وهو قول وعليه الاوسى يرى فخصه التنبس وبعضهم فرق بين التنبس والاضلعتى بأن التنبس أوائل الفضلة فهو غير ملان التنبس البسط الوسيط وانطلاقه وانشاءه والاضلعتى ما كان معه صوت غالباً وقد رسار على الفضل فعلى هذا فهى حال مؤسسة لا مؤكدة (قوله وتأتى من الافعال) فصلاً واحتمالاً من المفعول كذلك اذ شئ وتوضيحه أن تقول جازيد راكبا فله حال من الفاعل جزءاً واذا قلت ركبت القرس مصر جافى حال من المفعول جزءاً واذا قلت ضربت زيدا بمصر راكبا احتمل أن يكون من الماعل أو من المفعول فان وجدت قرينة تعين المراد جاز التناخير وان لم توجد تعين ذكر الحال بلصق صاحبها اه حلبى فتقول فى المثال لقيت راكبا زيدا وان لم تقدمه فهو حال من المفعول بقوله تعالى هذا ابله عبيدنا من محبى الحال من المفعول معنى أى أشير الى هذا حال كونه شيخاً (قوله ومنها) اعلم ان الحال من الماعل أو المفعول

التشبيه بغيره فى قوله زيدا  
ضارب زيدا الحسن مشبه  
بضارب ووجه شبه بغيره  
وسبأى الكلام على هذا  
الباب باسطن من هذا ان شاء  
الله تعالى فى موضعه ثم قلت  
فى السابع الحال وهو وصف  
فضلة مسوق لبيان هيئة  
صاحبه أو تأويل كيد أو تأويل كيد  
هامله أو مضمون الجملة قبله  
نحو مخرج من الخاتمة لآمن  
من فى الأرض كلهم جميعا  
فتبسم ضاحكا وأرسلناك  
لنناس رسولاً  
ان ابن دار معروفاً منسى  
وتأتى من الفاعل ومن  
المفعول ومنها

أمان متفألم لاؤن اتقألاؤلى الجمع يتمساقلة أخصر نحو لقيت زيدا را كبر  
ولا منع من التفرق نحو لقيت را كاز يارا كيا ولقيت زيدا را كيرا كيارا كيارا كيارا كيارا  
ذان وسدت قرنة عمل عليها نحو لقيت هند امصدا امصدا امصدا امصدا امصدا امصدا امصدا امصدا  
جعل كل حال بجانب صاحبها نحو لقيت محمدا زيدا امصدا امصدا امصدا امصدا امصدا امصدا امصدا امصدا  
حال المفعول بجانبه وتأخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا امصدا امصدا امصدا امصدا امصدا امصدا امصدا امصدا  
زيدانه لما كن مرتبة المفعول أقوى من مرتبة الحال أثرت الحال وقد مت حال  
المفعول على حال الفاعل ويجوز عطف احد على الفاعل والمفعول على الاخرى نحو  
لقيت زيدا را كيا وماشيا اه شتواى على الازهرية وقوله وتأتى من الماعل الخ وأما  
اقتباسهم المرفوع والمنصوب وغيرهما كالابتداء والمنصوب بالحرف فغيره خلاف  
أما المبتدأ فذهب الجمهور ولا يكون منه وسببوه ويجوز ذلك وأما المنصوب بالحرف  
فقبيل بالنع مطلقا وقيل بالمواز وقيل ان تأخرت عن صاحبها وزوال الافلا ولعل  
المصنف يرى مذهب الجاهل وهو فى المبتدأ ويرى القول بالتفصيل فى المنصوب بالحرف  
قمر كطوله بالتفصيل بقى اسم كن قال التفنؤانى عنقول الكشاف ان خالصة  
تصحب على الحال من الفاعل قوله تعالى قل ان كانت لكم الهة الاخرى عند الله خالصة  
ومن لم يصح بجي الحال من اسم كان بناء على انه ليس بفاعل جعلها حالاً من  
الضمير المستتر فى ذلك لكن الاثنى بالنظر النحوى انه فاعل أسند اليه الفعل على  
طريقه اتمامه وان لم يتم قائماً بلغذا لم يصدوه من المضافات بالماضى وقد صرح بذلك  
من قال ان الافعال الناقصة ماضية لتقرر الفاعل على صفة وذلك لان الافعال عندهم  
ولا شيء من الفعل بلا فاعل اه وانما قيد بالنظر النحوى لان أهل البيان قالوا  
ان منطلقا كنز يد منطلقا هو المستدحقيقة وكل قبيله دلالة على الزمان (قوله  
مطلقا) أى عن التقييد بشئ مما يأتى فى قوله ومن المضاف الخ (قوله لهم أخيه الخ)  
قال الزمخشري هو تخيل وتصوير ما يناله الغتاب وفيه ما لغات شئ منها الاستفهام  
الذى معناه لتقرر ومنها جعل ما هو العاية فى الصكر اتم موصولا بالحقبة ومنها  
استناد الفعل الى أحدكم والاشعار بأن أحدكم الاحد لا يوجب ذلك ومنها انه لم  
يقتصر على تمثيل الغتاب بلعم الانسان حتى جعل الانسان أخا ومنها انه لم يقتصر  
على لهم الاخر حتى جعله ميتا وقال الزمخشري كراهة هذا اللفظ يدعو اليه الطبع  
وكراهة الغيبة يدعو اليها العقل وهو احق ان يجاب لانه يصير عالم بالطبع أعنى  
جاهل وقال ابن الجاحظ انه تعالى لما نهى عن الغيبة شبهها بما هو مكره  
من معتادهم وهو أكحل لحسم الغتاب ميتا وأتى على صيغة الاسكان لتعظيمها  
على انه عالم بالعبادة ثم كان ذلك التنبيه سبباً لذكر تحقق الكراهة فقال بعد ذلك  
فكرهتموه فكان ذلك كتحقق الكراهة وثبتوها مسبباً عن هذا التنبيه الذى فصله به  
كراهة ما نهى عنه اذ به يتحقق توخيهم وقوعهم فى الغيبة المشبهة بما يأتونوه  
ويكرهونه (قوله ملة ابراهيم خنيا) قال البيضاوى ما ذم عن الباطل الى الحق حال

مطلقا ومن المضاف اليه ان  
كان المضاف بعضهم  
أخيه ميتا وكعبه شوملة  
ابراهيم خنيا أو عاملا فيها  
نحو اليه مرجعكم جميعا



يؤثت لفظها فيقال حلة  
قال الشاعر

على حالة تأن في القوم حاتم

على جوده لفض باله حاتم

وحدة في الاصطلاح

ما ذكره قنوق وصف

حسن يدخل تحت الحال

والجبر والصفة وقول فضة

فصل يخرج للفرق يزيد

قائم وقول موقوف لسان

هيتة مأهولة يخرج لآخرين

أحدهما تحت الفضلة من

له ورايت رجلا طويلا

ومررت برجل طويل فإنه

وان كان وصفا فضلة لكنه

لم يسبق لبيان الهيئة وانما

سبق لتقسيد الموصوف بوجه

بيان الهيئة معنا والثاني

بعض أمثلة التبريز نحو قوله

درة فلرساقاته وان كان

وصفا فضلة لكن لم يسبق

ليان الهيئة ولكنه سبق

ليان جنس المتجه منه

وجاء بيان الهيئة ضمنا

وقول أنا كدهما الخ جمعت

بهذا مكر أنواع الحال

والحاصل أن الحال أربعة

أقسام مبنية للهيئة وهي

التي لا يستفاد معناها

بدون ذكرها وهو كده

لعمالها وأصحابها ومؤ كده

من المضاف أو المضاف إليه كقوله تعالى وتزعمنا في صدورهم من خل اخوانا لم  
يقبل أو متهما كما قال في ونحن في مملون لأن حنيفا لفظ مفرد ولو كان حالا متهما لثني  
وقبه تعريض لصاحب الكشاف حيث لم يتعرض لكونه حالا من المضاف لكن  
الوجهان محتملان لأن المضافة عن الباطل وكذا إبراهيم فان قلت اذا كان حالا  
من المضاف يجب أن يشبه بطابق صاحب الحال قلت يمكن أن يجري على المضاف حكم  
المضاف اليه أو يكون على تشبيه حنيفا بفعل الذي بمعنى مفعول كما في قوله تعالى  
ان رحمة الله قريب من المحسنين أو ذكره حملا على المعنى لأن المضافة بمعنى الذين وقيل  
نصب حنيفا بفعل محذوف (قوله وحقا) أي اللائق بها أو الأصل فيها والكثير وقد  
يختلف ذلك الأصل (قوله نكرة) لانها الأصل والبيان حاصل (قوله منتقلة) أي  
غير لازمة (قوله مشتقة) أي مصوغة من مصدر للدلالة على متصف به قوله شيء  
الاسلام وقال القشيري المراد بالمنتقلة هنا وفي باب التمثاليس اسم زمان ولا يمكن  
ولا أنه من هذه الأشياء وان كانت مشتقة لا تقع حالا (قوله وان يكون صاحبها) أي  
وحقا أن يكون صاحبها الخ (قوله وقد يختلفن) أي الامور الاربعة المذكورة التي  
هي حق الحال كما يأتي بيان ذلك في الشرح (قوله الحال يد كرو يؤث) أي بحسب  
المعنى أي توصف بحد كرو يؤث مع كون لفظها مذكرا يدل على قوله وقد يؤث لفظها  
والجمل من أن معناها يد كرو يؤث والموضوع أن لفظها مذكرا ولا فصم التائب  
وان لفظها يد كرو يؤث ولا فصم التذكير (قوله على حالة الخ) قاله الفرزدق من  
الطويل وقوله لظاه بجلوده مثل رأسه لشرب ماء القوم بين الضرائم  
(قوله على حالة) حال من فعل جاءه وحقق اسم ان وعلى الثانية عرف قطيل وجوده  
مجرور به ومضاف اليه واللام للابتداء موضع بالضاد بمعنى يجل وهو جواب لو أي لو  
ثبت أن حاتم على القوم ليجعل حاتم بالماء وحاتم الآخر بدل من الضعيف في حوده لأنه  
بالرفع والا كان اقواما وهو من عيوب الشعر والشاهد في قوله حالة حيث أنه لفظها  
وهو قليل (قوله وحده في الاصطلاح) وأما لغة فهو ما عليه الانسان من خير أو شر  
(قوله وانما سبق لتقسيد الموصوف) بخلاف الحال فيسقت لتقسيد العامل وليسان  
هيئة الموصوف (قوله بعض أمثلة الخ) وهو المتنق وأما الجاهل فخرج بقوله وصف  
(قوله قد در) الدر هو اللبن الذي شربه من ثدي أمه والمراد به الغسرة أي شربه من  
جهة قرو وسنته (قوله المحققون الجملة) وهو المصدر للأخوة من الكلام لأنه يستفاد  
من أخوك العطف وخطو فامو كده (قوله معقودة) أي مركبة من معن الخ يخرج  
نحو نم أوبك عطوفا ونحو جاء أوبك عطوفا ونحو زيد أنه عطوفا (قوله خاطبة أو  
كافة) أي لا زمان للحالية كما قاله الرضي فلا يأتى بيان غير حال خاطبة وكافة قد استنفيد

لصاحبها وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظها مالم يؤ كده المضمون الجملة وهي الآتي بعد  
جملة معقودة من معن فتنين جامدين وهي دالة على وصف ثابت مستفاد من تلك الجملة فالمبنية للهيئة كقولك جاء  
زيدا بكاء وقبل عبد الله فراء وقول الله تعالى تخرج منها خاتما واتر كده لصاحبها كقوله تعالى لا آمن من في الأرض  
كلهم جميعا وقولك جاء الناس خاطبة أو كافة

أو طرأ هذا القسم أفضل التنبيه عليه جميع النحويين ومثل ابن مالك ٦٩ بالآية قال المؤ كدلة على ما هو سهو

والؤ كدلة على ما هو سهو  
جاءت زنا وعات حسرو  
مفسدا وقول الله تعالى  
وأزلفت الجنة للنار  
بعيد وذلك لأن الألف  
هو التقريب فكل من  
قرب وكل قريب فبغير  
وقوله تعالى وأرسلناك  
لناس رسولاً فتنبيه ضاحكاً  
ولى مدحياً ولا فتشوا في  
الارض مفيد من قوله تعالى  
عنى بالكسر عنى بالفتح  
إذا فسد والمؤسفة  
لنحوون الجملة تقول كزيد  
أبوك عطوفاً وقول الشاعر  
أنا ابن دارة معروف جاني  
وهل يدان بالناس من حار  
وأمرت بقول قبله إلى أنه  
لا يجوز أن يقال عطوفاً  
زيد أبوك ولا زيد عطوفاً  
أبوك فثبت أن الحال  
تارة تأتي من الفاعل وذلك  
كما كتبت مثلاً به من قوله  
تعالى فخرج منها نساء  
فإن خالفنا من الضعير  
المشتق في خرج العالم على  
موصى عليه السلام وتارة  
تأتي من المفعول كما كتبت  
مثلاً به من قوله تعالى  
وأرسلناك للناس رسولاً  
فإن رسولاً حال من الكاف  
التي هي مفعول أرسلنا  
وأنه لا يتوقف على الحال  
من الفاعل والمفعول على

شرط وإلى أنها تبنى من المضاف إليه وإن ذلك يتوقف على واحد من ثلاثة أمور أحدها أن يكون المضاف به

بعض وقوله تعالى وتزعمنا ان صدورهم من نخل انوارا ثم اني ان يكون المضاف كبعض من المضاف اليه في جهة حلقه والاستغناء منه ايضا في ٧٠

اذا كان مضافا اليه يكون معمولا للمضاف والمضاف لا يعمل في الحال اذا لم يشبه الفعل فان كان المضاف صادرا او موصفا فاقصده موقفا لان الحال وصاحبها معمولان لشي واحد واذا كان المضاف جزء من المضاف اليه امكنه فلفسة اتصال الجزء بكلمة او عبارة منزلة صارا للمضاف كنه صاحب الحال فيكون العامل فيه هو العامل في الحال بخلاف ما اذا لم يكن كذلك فانه لا يميل الى جعله صاحب الحال اذ لو قلت ضربت سلاما هنديا لست اؤخو ذلك لغيره قال ابن مالك بخلاف ونقل غيره عن بعض اليمانيين ان اجازة ذلك قال ابو حيان والذي تختاره هو ان المجرور بالاضافة الى الركب في محل رفع ولا نسب لا يجوز ورود الحال منسوبة الى المضاف اليه جزءا او كبرته او لم يكن لما تقرر انه لا يدرى انما الحال وصاحبها في العامل وامامتنا يقتضيان ان حال من لم يوصف بالصدق على المصدق وحكما يحتمل ان يكون حالا من الملة وذكر لان الملة والذكريان معنيان في الضمير في اتبع انتهى فخرج (قوله الا ترى انه لو قيل) اي في غير القرآن بل اتبعوا ابراهيم لانه يقال اتبعوا ابراهيم اذا اتبعوا ملته ويقال اكلت التراب اذا اكلت لحمه (قوله اليه مرجعكم) مرجع مصدر ميمي يعني الرجوع يعمل على الفعل وكل القياس فتح جيم لان المصدر الميمي قياس منه الفتح فالسخر مخالف للقياس وان كان فصيها في الاستعمال اه طيلادى (قوله من الكاف والليم) فيه تسامح بل من الكاف فقط على الصحيح (قوله وضعه ان به) لان المعنى عليه مع انه مصدر (الخ) العبارة فيها تقدير وتأخير والاصل وضعه ان يعمل مع انه مصدر لا غيرة الفعل فالمعنى عليه اي على الفعل لو صرحنا بالفعل اسكانا عامل في الحال الا ترى الخ اوتيت العبارة على حالها والضمير في قوله لان المعنى عليه ما تدل على العامل بطريق الاشارة وهو الفعل وقوله مع انه مصدر على لقوله لان المعنى عليه وسقط العلة على قوله فهو غيرة الفعل (قوله وان تلك الاربعة ربما تختلف) اي تختلف بعضها والا فلا حكم الاربعة لا تختلف كلها في آن واحد بل يختلف البعض بدلا عن البعض (قوله ربما ثابتا) اي حاصلا فلا يراد بالثبوت الحصول (قوله ربما يلزما) اي يفصل عنه لقوله ولا يلزمه (قوله هذا هو الاصل) لما علم ان الحال من التحول وهو لا انتقال (قوله) واطول حال من الزرافة) الوجه انه حال من يدها كاد كرمقره وروى يدها اطول بالالف في يدها واما في رفع في اطول وهو مبتدأ وخبر والجملة حال او صفة لان الزرافة معروفة بالهنية فيجوز في الجملة بعدها الوجهان وانما اورد اطول لان افضل التفضيل المجرور لزم الاوردوا لتأكيد نص عليه النور في تهذيب الاحكام والعلات

من ابراهيم وهو متخوض في اضافة الملة اليه وليس الملة بنفسه وليكنها كنه في جهة الاستغناء والاستغناء به عنها الا ترى انه لو قيل بل اتبعوا ابراهيم حقيقا جمع كانه لو قيل اوجب احدكم ان ياكل اخصيتنا وترعنا فانهم من نخل اشرنا كان محسوبا الثالث ان يكون المضاف حالا في الحال كافي قوله تعالى المرحومكم جميعا بل جميعا حال من الكاف والجميع المفعولة بضافة المرحوم والمرجع هو العامل في الحال وضعه ان يعمل لان المعنى عليه مع انه مصدر فهو غيرة الفعل الا ترى انه لو قيل اليه ترجعون جميعا كان العامل الفعل الذي المصدر عنه ثم يثبت ان الحال استحكاما اربعة وان تلك الاربعة ربما تختلف فالاول الانتقال ونعني به ان لا يكون وصفا ثابتا لا زمار ذلك فهو كالحايز صاحبها الا ترى ان الفعل يزابل ز يدا ولا يلزم هذا هو الاصل وربما عادت

دلت على وصف ثابت لقوله تعالى وهو الذي اوتى اليكم الكتاب مفصلا اي مبينا (قوله) وقول العرب خلق الله الزرافة يدها اطول من رجليها فالزرافة يعطى الزاى مفعول لخلق ويدها اطول من رجليها بعض راى حال من الزرافة ويرجع الى اتمه على باطل وقد عاب بعض الجهال ما خرجت به من فتح الزاى وقال فيها

الفتح والضم فينبه ان  
هذه الفظة ذكرها أبو  
منصور موهوب بن الجواليقي  
في كتابه فيما تعلق فيه  
العلمة فقال في باب ما جاء  
مفتوحا والعامة نفسها  
مانسة وهي الزرافة بفتح  
الزاي هذه الدابة التي جمعت  
فيها خلق شتى مأخوذة  
من قوم القبيح من الناس  
زرافة افتح وهو الوح  
والعامة نفسها انتهى  
كلامه والعبارة الشاذة  
لا تخصي وانما يعمل على  
ما عليه الفصحاء المروءة  
يلغسهم الثاني الاشتقاق  
وهو ان يصحكون وصفا  
مأخوذا من مصدر كما  
قدمناه من الأمثلة ورجع  
جامع معها جامدا كقوله  
دعاني ففصر وأثبتت  
سبب حال من أواري  
أنزرو وهو جامد كذلك في  
تأويل المشتق أي منترين  
بدل قوله تعالى فربوا  
جميعا عاود شتمت هذه  
الآية هي بحكي ما جاء  
وعلى جميعها مشتقة انك  
ان تكون ذكره بكسر  
حائذ ناس الأمثلة وقد  
يقبله العرف بلاد  
والأم لا بد ان  
الاول لا بد

(قوله الفتح والضم) وحكي النور في تقريره الفهم عن الجوهرى ومن حفظ جمته  
من لم يحفظ فلا بد من قوله وقد جاء بعض الجهال بالفتح (قوله التي جمعت فيا خلق شتى)  
خلق بكسر الخاء وفتح الهم جمع خلقة وشئى جمع شئى كرمى جمع رمى  
بمعنى كثيرة ولعل وجه كونها جمعت الى آخر ما قاله بعض الرافضيين ان طول  
العنق اختلط فيها النسل بين الابل الوحشية والبقر الوحشية والنعام وانما متولة  
من هذه الأجناس الثلاثة اه شتواى على الأزهري ولعل المراد بالتولة انها  
اخذت شبه من الأجناس الثلاثة (قوله وهو الوح) أى المتوحش القبيح وليس  
المراد به وجه الأدمى (قوله واللذان الشاذان) هذا غيدان الضم لفتحة شاذة فتشاق  
ما تقدم من قوله فيما يغلط فيه العامة المقيد امغلط (قوله الثاني الاشتقاق) أى  
حقيقة أو حكي فبشغل الطرف والجسملة (قوله) وبعاجات اسمها جامدا (قال الرضى  
ومن الحال التي تأتي غير مشتقة قدام الحال في نحو ربه يا يا جامدا في رسلار حلا  
أو رجلين رجلين أو رجلان لا أى مفصلا هذا التفصيل المعين وضابطه ان تأتي  
بالتفصيل بعد ذكر المجموع يجوز مكررا وكذا أن تأتي لبيان الترتيب بعد ذكر  
المجموع بجزءه معطوفا عليه بالفاء أو بضم فهو دخلوا رجلا رجلا مضرا ككبة ثم  
كبكتها أى ترتيب هذا الترتيب المعين وعلمته الحاء يا يا أى مفصلا أو مصنفا  
وفي نصب الثاني من المكرر خلاف ذهب الزجاج الى انه توكيد وذهب ابن جني الى  
انه صفة للأول أى ذاباب وذهب العارمى الى انه منهوب بالاول لانه لما وقع موقع  
الحال جاز ان يعمل ورد مذهب الزجج بأنه لو كان توكيد لآدى مؤدى الأول ولما لم  
انه وما قبله منصوبان بالاسم الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر هذا  
حلولها ض ولو ذهب ذهب الى ان نصبه بالعطف على تقدير حذف العاء وان المعنى  
يا يا فبا بالكان منه با حسنا وذهب أبو الحسن الاخفش الى انه لا يجوز ان يدخل  
حرف العطف في شئ من هذه المكررات الا العامة وتكون الحاء جامدة مؤنولة بالمشتق  
مجموعها الجارية قرا وان كنت فحسنا أى مضى ثم معدلة أو غير مؤنولة بمشتق فهو قرأنا  
هر ما يولد احد بك عائنا (قوله ثبات) جمع ثبوتها الجملة (قوله جامدة) أى فى  
ثبات ومشتقة في جميع الآله يعنى بتجسيم ذلك ان فعلها الاول ان اشتقة (قوله  
الثالث أن تكون نكرة) انما اشترط ذلك لارغاب كونها مشتقة من صاحبها معرفة  
فالترن تكبره هاللا يتوهم كونها نكرة اذا كان صاحبها منصوبا وحمل غير عليه  
انتهى بجمع واجز بر بنس والبغداديون تقريره متعلقا بالاول فأجازوا جامدا  
الراكب وفصل الكوفون فقالوا ان لم تحت الحاء معنى الشرط مع تعريضها لفظا نحو  
عدا الله المحسن أفضل منه البنى من الحسن والبنى محالان مؤنولان ما شرط أى عد  
انه اذا أحسن أفضل منه اذا اساقون لم يتقن الشرط لم يجمع بحسبه معرفة فلا تقول  
جامدا بالراكب اه اسموى (قوله بلغا المعرفة) أى هي صورة وليس معرو  
حقيقة لما يأتى ان ال زائدة فهو نكرة على صورة المعرف بال (قوله ادخلوا الاول ولا ر

لم يقل الأول المستبد أنه حال من الواو في أدشوا أو الأول الثاني معطوف بالفاء وحمل  
 بلفظ المعرفة بالقبول لا بد من تكرار أي مرتين واحدة أو واحدة انتهى تصريح وقال  
 القيسي القلاهران المجموع حال لأن المعنى لا يتم إلا به (قوله وأرسلها العراك)  
 قال العراك بكسر العين المهملة حال من الهاء في أرسلها وهي بلفظ المعرفة قبول  
 بشكر أي معتر كقوله هذا التلحاح خونس قول لبيد

فأرسلها العراك ولم يندعها \* ولم يشغق على نقص النخال

والنقص بفتح النون والغين المجهمة وبالصاد المهملة مصدر نقص الرجل إذا لم يتم  
 مراده والنخال بكسر الخاء المهملة تنويع الخاء المجهمة من المداخلة والعراك مصدر طارك  
 معركة وهو كأي ازدهم وصف ابلا أو زدها الهاء من دحمة انتهى نصر بجم (قوله  
 وجاء الجاه الغفير) فالجاء حال من الواو في جاء وهي بلفظ المعرفة بالقبول بشكر  
 أي جاءوا الغفير بفتح الغين المجهمة وكسر القاء من الغفر بمعنى السرا والتغطية فعمل  
 بمعنى فاعل تع الجاه والجاه بالهميم والمد تأنيث الجمع وهو الكثير ومنه قوله تعالى  
 يحبون المال حبيا جاحيا وكان القياس أن يقولوا الجاه الغفير أو الجاه الغفير تولتهم  
 أشوا الموصوف على معنى الجماعة وكذا الوصف حلا للمعجب بمعنى الفاعل على  
 الفعل بمعنى المفعول أي الجماعة الكثيرة السائرة لوجه الأرض لكثرتم فقره أي  
 جميعا تقصر الجاه وفيه إشارة إلى انه مؤ ولشكره انتهى نصر بجم (قوله وأل ذلك  
 كلنا نأله) أي فهو شكره قال في التصريح خرجها في شرح الشرح على زيادة آل ونا  
 قلناه أولى ليكون المعرفة بال وبالاضافة على نسق واحد في تأويله بشكره (قوله وجاءوا  
 قضمهم بقضمهم) قال الرضي المصدر هنا بمعنى اسم الفاعل أي جاءوا قضمهم مع  
 قضمهم أي كثرهم ومكسورهم قول القيسي نقلا عن شيخ الاسلام في حاشيته ابن  
 الناطم قوله وجاءوا قضمهم من القضم وهو الكسر بمعنى القاض أي الكسر والقضم  
 بمعنى المقضوض أي جاءوا جميعا كما قال الشارح أي مرددين حيث بكسر بعضهم  
 بعضهم شدة لازدها (قوله بداد) مبنى على الكسر في محل نصب (قوله فان بداد

في الأصل) عمله للتنبيل بداد المعرفة بالجملة (قوله أي متددة) أي متفرقة (قوله  
 التبدد) أي التفرق (قوله علم للجرة) يكون الهميم بمعنى الغيور أي الزنا فله بعض  
 (قوله الزايح أن لا يكون صاحبها نكرة متخضة) مفاد أن الأصل التعرف والتكرار مع  
 الموقر والذي في التوضيح وأصل صاحب الحال التعرف لأنه محكوم عليه بالحال  
 وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة لأن الحكم على المجهول لا يقيد غالبا انتهى  
 وبعبارة الأصل في ص ١٠٤ ١٠٥ يكون معرفة لانها معنى المعنى خبر ومخبر عنه فالأصل  
 في صاحبها التعرف أي الحال وإن كانت في اللفظة فصلة يتم الكلام بدونها لكنها  
 في المعنى حكم على صاحبها كالتعريف بالنسبة للجدد افشيت بالحال معنى لصاحبها كما ثبتت  
 بالغير المعنى للبدد أوائل في قولنا شاعر يدركا كتبت الركوب يدركا في قولنا رأيت رابكا

وأرسلها العراك وجاءوا  
 الجاه الغفير أي جميعا وأل  
 في ذلك كلنا نأله وقد تأتي  
 بلفظ المعرفة بالاضافة  
 كقولهم اجتهد وحك أي  
 منفردا وجاءوا قضمهم  
 بقضمهم أي جميعا وقد  
 تأتي بلفظ المعرفة بالجملة  
 كقولهم جاءت الخيل بداد أي  
 متبددة فان بداد في الأصل  
 هلم على جنس التبدد كما  
 أن طار صم للجرار الزايح  
 ان لا يكون صاحبها نكرة  
 متخضة كما تقدم من الأمثلة  
 وقد تأتي كذلك كإروى

الا ان الفرق انك حثت به لتر يدعي في اخبارك عنه بالحي ولم تقصد ابتداء اثبات  
 ان كونه بل انتم على سبيل التسمي بخلاف الخبر فاما كتبت به المعنى ابتداء وقصدا  
 (قوله عليه مائة بيضا) فيبضا بالفتح الجمع حال من مائة وليس تمييزا خلافا لابي  
 العباس لان تمييز المائة لا يكون جمعا منصوبا ولا مجزوا والدليل على انه حال انه  
 لو رفعه كان صيغة للمائة والمائة صيغة لم توصف اه تمريج وفي بعض العبارات  
 ذكر هذا المثال في الحال من النكرة لا موصوفه نظرا لان الموصوف قد ضم الجوار  
 والمجرور فكأن موصوفه بالابتداء بالنكرة هناك ط - و في الحال هنا لما علم ان صاحب  
 الحال محكوم عليه في المعنى وايضا يلزم عليه مجيء الحال من المبتدأ وتقدم ان الجمهور  
 يعمون ذلك الا ان يقال مذهب سيوريه يجوز مجيء الحال من المبتدأ تأمل (قوله فيها  
 اثنتان الخ) قاله عنتر العبيسي ولكن من حديثه ان امه كانت حبشية فوقع عليها اوبه  
 فانت به وقال ولاده ان هذا العلام ولدي قالوا كذبت أنت شيخ قد نزلت صرحت  
 تدعي اولاد الناس فلما شب قالوا ادب فارغ الابل والعنم فطلقني برمي رباغ منها  
 ذودا واشترى بغيره سفارا ومخاوترا ودراهم مغراودة ثم في الرمل وكان له مهر سقاء  
 ابلان الابل وكان في ابله عليه من اثار رسي وان عنتر طامس الى الماه في جعد احدا  
 من الخي في موشه فقدا الى سلاله فاخر جعوا الى مهر فقامر حوا تبيع القوم الذين  
 سبوا اهلهم فمكر عليهم ففرق بينهم وقتل منهم ثمانية نفر فقالوا له ماتر يد قال اريد  
 العجز السوداء والشيخ الذي معها يعني امه واباه فردوها عليه ثم ناداهم وقاله  
 فانتك ان اخي وقد رويك حيلة فمكر عليهم وصرع منهم عشرة فقالوا له ماتر يد قال  
 الشيخ والجارية يعني عمه وبنته فردوها عليه ثم قال انه ليقبح ان ارجع عنكم  
 وجيراني في ايدكم فابوا فمكر عليهم حتى صرع منهم اربعة رجل قتلى ورجى فردوا  
 عليه جيرانه فانتك تلك القصيدة في بحر السكمل - حلوة بمعنى حلابة وقوله فيها اى  
 في الر كسب من النوق التي تحلب اثنتان وأربعون حلوبة ويقال ناقة حلوبة وابل  
 حلوبة وانما ذكر ان في ابلهم هذا العدد من الحلوبة المود ليخبر عن كثرتهم وكثرة  
 ابلهم لانه اذا احصا كان فيها هذا العدد من هذا الصنف على غرابته وقلته فيغير من  
 الاحصاء في اكرم ان يصحى وشبهه سوادها سواد خوافي العربا وهي اوانر  
 الرش من المشاح مما يلب الظهور هيبت بقلك ثلغائها والاصم الاسود ووبعبارة  
 والحقيقة الماهة المحضة واحدة الخوافي وهي مادون الرشاة العشر من مقدم الجناح  
 (العربا) فيها خبر مقدم واثنتان مبتدأ مؤخر وأربعون عطف عليه وسوادها  
 من العدد اربعون حلوبة ترعى اثنتان فهو حال من نكرة محضة وهو محل الشاهد (قوله  
 والوجه الاول) اى الحال من العدد (قوله والوجه الاقل احمر) اى لعدم احتياجه  
 الى تأويل بخلاف غيره وكونه يلزم عليه مجيء الحال من المبتدأ اثني آخر (قوله وفي  
 الحديث الخ) وقوله تعالى قائما بالقسط اذ العرب حال ما اذا نص على الملح أو على  
 انعت لاهم لا يبنى مع ما على المعنى فلا شاهد فيها وقولنا العرب حال اى من فاعل

سيوريه من قولهم عليه  
 مائة بيضا وقال الشال اهر

وهو عنتر العبيسي  
 فيها اثنتان وأربعون حلوبة  
 سودا تحافية الغراب

الاصم  
 حلوبة تبيع العبد وسودا  
 اما حال من العدد اومن  
 حلوبة اوصفة حلوبة وهي  
 هذين الوجهين فبعضه حل  
 على المعنى لان حلوبة بمعنى  
 حلابة ولهذا اصح ان يصح  
 عليه لسودا والوجه الاقل  
 احسن وفي الحديث صلى  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم جالساً وصلى وراءه  
 رجال فيا مالها حال من  
 المعرفة وقبسا مالها من  
 النكرة المحضة وانما الغالب  
 اذا كان صاحب الحال  
 نكرة ان تكون عامة

شهد اليقين التفسير المرفوع وفي الكشف أليس من حق المنتسب على المدح أن  
يكون معرفة كقولك الجملة الجيدة وأما معاصر الآتياء لا توفرت قد جاء إنكرا كما  
قد جاء معقولا في قول المحدث

ويأمر إلى نسوة عقل \* وشعثا من اضبع مثل السعال

(قوله أو مؤخر من الحال) فالمسوغ لمجيء الحال من النسوة تقدم الحال على صاحبها  
وفي المعنى أن تقدم حال النسوة على ليس لأجل تسوية الحال منها بل لا يمتنع  
الحال باله فتعال كون صاحبها منصوبا وفي الرضى ما وافقه وعلى هذا فالمسوغ في  
المعنى شاطئ \* تقدم الخبر اه تصريح (قوله والأول) أي النسوة العامة  
كقوله تعالى وما أهلكتكم من قرية إلا لماسقرون فجاءت الجملة منقولة عن حال من قرية  
والمسوغ بالعموم ولما أن جعل الجملة مسوقة لقرينة نظير ما قاله الزمخشري في قوله  
وما أهلكتكم من قرية إلا لأنها كالمعلوم من أن الجملة مسوقة وتوسط الواو لتأكيد  
لصوق المسوقة بالموصوف وابن مالك يقول إن جملة ولما كالمعلوم حال والمسوغ  
العموم وأما في قوله تعالى أو كذا في مر على قرية وهي غايبة فالمسوغ كون الحال  
جملة معتبرة بالواو لا العموم لأن النسوة في سياق الإثبات لا عموم فيها يقول العلماء  
من السوفات كون الجملة الحالية معتبرة بالواو ويجوز على النسوة إثبات في الإثبات لافي  
التي لان المسوغ في العموم اه من التصريح بتصريف (قوله والثاني نحو الخ) أي  
النسوة الخاصة باعتبار جعل الحال من المضاف إليه أو المضاف على أحد الوجهين  
فيه (قوله إذا عرّب حالا) محتمل أربعة أوجه أحدها نصبه على الاختصاص ثانيا  
على المفعول ثالثا على المصدر من معنى يفرق بينهما مفعول مذكر بن قوله إذا عرّب  
حالا وجها من جملة الأوجه فحق الخامس منها وهو الحالية فحقه خمسة أوجه ذكر  
الشارح وجهين وترك ثلاثة والوجهان اللذان ذكرهما جعله حالا من كل وجهيه  
وجعله حالا من أمرين وجعله حالا من ضمير المفعول وهو الهاء في أتركناه وجعله حالا  
من الضمير المستتر في حكم وانما ترك الشارح هذه الأوجه الثلاثة في الحالية لأن  
الحال في الثلاثة من معرفة فلا تناسب ما قص فيه كأنه ترك الأوجه الأربعة التي هي  
محتمل وقوله إذا عرّب حالا لكونها لا شاهد فيها لما قص فيه إذا علمت ذلك نعلم أن قول  
الشارح فصاحب الجاء اما المضاف الخ منفصلة مانعة جمع فتجوز الخ لوجهين هذين  
الوجهين وينبت أحد الأوجه الثلاثة في الحالية التي تركها الشارح تأمل (قوله اما  
المضاف) بكسر الهمزة وقوله واما المضاف اليه بضم السين الهمزة أيضا عطف على  
اما المضاف وقوله اما الأول بفتح الهمزة والأول هو قوله انه عام والثاني هو قوله انه  
خاص (قوله واما المضاف اليه فالمسوغ الخ) اعترض على هذا الوجه بما قدمه  
المصنف من أن شرط مجيء الحال من المضاف اليه كون المضاف أحدا من الأمور الثلاثة  
أما جزأ أو كثر أو عاملا وهذا المضاف ليس واحدا من الثلاثة وهذا الاعتراض

أولية أو مؤخر من الحال  
فالأول كقوله تعالى وما  
أهلكتكم من قرية إلا  
مسلون فإن الجملة التي  
بعد الإحالة من قرية وهي  
نسوة عامة لانها في سياق  
التي والثاني هو فيها بقر  
كل أمر حكيم أمرا من  
هذه نافر إذا عرّب حالا  
فصاحب الحال اما المضاف  
فالمسوغ انه عام وأنه خاص  
أما الأول فمن جهة أنه أحد  
مسوغ العموم وأما الثاني  
فمن جهة الانشافة وأما  
المضاف اليه فالمسوغ انه

مذكور في التوضيح للؤلؤ أعني ابن هشام على ابن مالك في شرح الله هل وهل وقد  
 بر الدليل في شرح اللؤلؤة فما تعرض به المؤلف عليها وقع فيه عتاتأمل (قوله وقرأ  
 بعض السلف) أي ابن أبي عمارة (قوله لوصفه بالطرف) أعني قوله من عند الله  
 فالبحار والبحر ويرى معنى ظرف لوليس ماذا كذا بل لازم أي ليس ماذا كذا الزمخشري من  
 جعل مصداقاً له من كتاب لوصفه بالطرف بل لازم (قوله حالاً من الضمير المستتر في  
 الطرف) أي لأن قوله من عند الله صفة فهو ظرف مستتر فانتقل إليه الضمير الذي  
 كان في العامل (قوله والثالث) أي كون النكرة مؤثرة في الحال (قوله لم يمتحوا  
 طلال) قال في التمهيد معجمه بلوح كانه خلل وروى

لم يمتحوا طلال قديم \* صفاء كل اصم مستديم

فوحسب حال من طلال على مذهب سيبويه وقيل حال من الضمير المستتر في الطرف  
 وهذا ان القولان متباينان على جوار الاختلاف بين عامل الحال وعامل صاحبها  
 والصحيح المتبع لأنه يجب أن يكون عاملها واحداً وصحح ابن مالك في شرح التسهيل قول  
 سيبويه وعلمه بان الحال خبر لجملة الطاهر الا مضمين أولى من جملة لا يمتحوا طلال  
 ثم لو تساويا ولكن التعريف أولى والقول صحيح وزعم ابن خروف ان الضمير اذا كان  
 ظرفاً لم يجر ولا يضمير فيصعد سيبويه الفراء الا اذا تأخر ولا ضمير فيه اذا تقدم  
 اه وقد تم شرح هذا البيت (قوله الثامن التميز) هو في الأصل مصدره من اذا  
 خلس شمس شيء يفرق بين متشابهين وقولهم في الاسم تميز من اطلاق المصدر على  
 اسم الفاعل كالطلع والخبز يعني الطالع والناسم قاله أبو البقاء صراحة عرفة  
 في اسم الفاعل أو الكلمة المخصوصة (قوله لم) أي صرح لان التميز لا يكون جملة  
 وهذا ما عايناه في التميز الحال (قوله نكرة) وطبقت النفس فمعمول على  
 زيادة آل هند البصريين واما الكوفيون فحذروا ان يكون معرفة فتعسكا بظاهرة قوله  
 وطبقت النفس فخرج بقوة نكرة المنبه بالفعول به محو ز يدحسن وجهه بالنصب فله  
 معرفة فلا يكون تميزاً (قوله فضلة) تخرج المرفوع فلا يكون تميزاً ودخل المنصوب  
 وأما الجرو و قد يكون تميزاً كالتفرع جال وقعر روة لا يكون نحو رجل اه مداني  
 وقال بعض شراح الازهرية الكلام في المنصوبات فلا يدخل فيه الجور ومع انه يكون  
 تميزاً نحو تلاتر جال ونحاهم من فضة اه (قوله برفع اجهام الخ) تخرج اسم لا التميز فتصو  
 لا رجل ونخرج نال في فعلوا استغفارة ذباً بدر جلاله باليسلمة نين للإيهام  
 المذكور (قوله اجهام اسم) أي ذاته لا صفة فتخرج النعت فله ليس المراد منه بيان  
 اجهام الذات وإنما المراد منه بيان توصيف الحقيقة وتخصيصها (قوله حال نسبة) أي  
 اجمال النسبة التي بين المسند والمُسند اليه (قوله الاحده عشر) وسكت عن العشرة  
 لانها تميز بجميع محروور باصافتها اليه وهذا الباب في المنصوبات (قوله الاحده عشر)  
 يدل من العدد فهو في محل (قوله وبقول الخ) أعاد العاقل لأنه نوع آخر وقوله وبعد  
 المقادير مرادهم المقدرات لا المقدره فقوله عندى رطل زينا أي بقدر رطل قال أبو

خاص لوصفه بحكم وقراً  
 بعض السلف وأما معجم  
 كتاب من عند الله مصداقاً  
 بالنصب لجملة الزمخشري  
 حالاً من حكاية لوصفه  
 بالظرف وليس ماذا كذا  
 بل لازم لجواز أن يكون حالاً  
 من الضمير المستتر في  
 الطرف والثالث كقوله  
 لم يمتحوا طلال \*

فهذه المواضع ونحوها محيية  
 الحال فيها من النكرة تباينها  
 كان الابتداء بالنكرة  
 في نقل أثرها قبلي وقد  
 مضى ذلك في باب المبتدأ  
 فقس عليه هنا ثم قلت  
 في النام التميز وهو اسم  
 نكرة فضلة برفع اجهام  
 اسم أو اجمال نسبة فالأول  
 بعد العدد واحد عشر فما  
 فوقها الى المائة وحسبكم  
 الاستمهامة بنحوكم بعيدا  
 ملكت وبعد المقادير كطل  
 زينا وكشهر أرضاً وقعر زرا



والثاني اما في محول من  
الفصل فهو واسم للزأ من  
شبه اوعن المفعول نحو  
ويخرجنا الارض صونا اوعن  
شبهها نحو انا اكرم منك  
مالا اوعن = ولحققة دره  
فارسا = واقول الثاني من  
المقصوبات التمييز وهو  
والتمييز والتبيين انما  
مترادفة لغز اصطلاحا وهو  
في اللغة معنى فصل الشيء  
عن غيره قال الله تعالى  
وامتازوا اليسر منها  
المجرمون أي انفصلوا من  
المؤمنين تكاد تميز من  
اللفظ أي يفصل بعضها  
من بعض وهو في الاصطلاح  
مخصص بما اجتمع فيه ثلاثة  
أمر وهي المذكورة في  
المقدمة وفهم عاذ كره في  
عدي الحال والتمييز ان  
التمييز وان أشبه الحال في  
كونه منصوبا بفضل مينا  
لاجهام الا انه يفرق في  
أمرين أحدهما ان الحال  
انما يكون وصفا ما بال فعل  
أو بالقوة ولما التميز فانه  
يكون بالاسماء الجاعدة  
كثيرا نحو عشرين درهما  
ورطل زيتا وبالصفتان  
المشتقة قيسلا كونهن همة  
هذه فارسا ولله دره را كيا  
الثاني ان الحال ليس

حيث ولو اراد المقدرة وجبت الاضافة فتقول عندى رطل زيت (قوله وشبهون)  
سجدة في التبرح قسما ثالثا فالتناسب أن يقول ويعدشهم كما فعل في نظيره (قوله  
وشبهون) معطوف على رطل وما بعده (قوله وموضع راحة) أي قدر راحة والراحة  
باطن الكف ومعها تمييز لموضع (قوله اوعن غيرها) دخل فيه نائب الفاعل أيضا  
(قوله فته دره فارسا) أي أنجب من حسنة فارسي نسبة الحسن الى الضمير خفاء  
ورفعه فارسا وذهب بعضهم الى ان فارسا هو قوله في امثال هذا التركيب منصوب على  
الحال والمعنى أنجب منه في حال كونه فارسا والعصم انه تمييز كاذ كره المصنف  
وانتصابه على الحال ضعيف كما قاله ابن الجاحل لانه لا يخلو ما ان يكون حالا مقيدة  
أو موكدة وكلها في مستقيم أما المقيدة فلا توكدة في قوله دره فارسا ثم توكدة المدح في  
حال الفروسية وانما مدحته مطلقا بدليل انك تقول لله دره كاتبان او لم يكتب بل تريد  
بذلك الاطلاق وكذلك لله دره عالموا الحال المؤكدة أيضا غير مستقيمة لان الحال  
المؤكدة شرطها أن يكون معنى الحال مفهوما من الجملة التي قبلها وان كانت ههنا لو قلت  
لله دره ولكن محققا للفروسية وغيره اقول في الحالة عندى في انتفاء الحال المقيدة  
والحال المؤكدة واذا بطلت ثابت التمييز قال الرضي وانا لا ارى بينهم فرقا لان التمييز  
عندهما أحسن فروسيته فلا تنح في حال فروسيته الا هو هذا المعنى هو المستفاد من  
قولنا ما أحسن فروسيته (قوله والتمييز والتفسير والتبيين) ويقال التمييز بكسر اليا  
والمين والمصدر كذلك فلهذا سميته هذا هو المشهور في اللداني على خالفان المميز  
بكسر اليا ويفهمها على انه يقع بكون من باب الحذف والايصال أي المميز به اه  
(قوله فصل الشيء) من انما في المصدر لمعوله (قوله أي انفصلوا) هذا يصلي ان التمييز  
هو الايصال الذي هو المعنى الحاصل بالمصدر لانه المصدر الذي هو الفصل كما عاده  
أو لا بدليله لا يطابق مدعا ولا يناسب لفظ التمييز الذي هو فعل الفاعل الا ان يقال  
معنى انفصلوا المؤمنين انفصلوا أنفسهم منهم فيصير التمييز هو الفصل ومعنى انفصل  
بعضها عن بعض فصل بعض اجزائهم انفسه هي البعض الآخر قاله بعضهم والظاهر  
أن يقال ان التمييز مصدر ميم بمعنى فصل فاصلا واما ما تكرر فهو معطوف على المصدر  
الذي هو مصدر ميم ميم بمعنى فصل فاصلا فهو دليل بالارم (قوله تكاد) أي جهنم  
وقوله من اللفظ أي من غضب الزايق على الكمار (قوله ان التمييز وان أشبه الخ)  
أي ان التمييز مغاير للحال لغير ان محذوف (قوله أو بالافعة) نحو فافروا ثبات (قوله  
ثلاثة أمور) أي تسكر فضلة مرفوعة الخ زاما الاسم فهو كالحسن (قوله فاما اقسام  
التمييز المين للذوات الخ) قدم الاسم على النسبة لان المرفوع مقدم على المركب (قوله  
فاخذها ان يقع بعد الاعداد الخ) قدم العدد لانه أولى بالتمييز لوجهين أحدهما انه يميز  
بالمقادير نحو أحد عشر رطلا أو ثمانية أو قنبر ولا يعكس الثاني انه واجب النصب اه  
نصر ييم (قوله فالمرجع الا أحد عشر فاقوه الى المنة) اغاخمه بذلك لانه لا يكون

الحالين والتمييز يكون تارة لبيان الذوات وتارة لبيان جهة النسبة وقسمت كلامي هذين النوعين بعد  
أربعة اقسام فاما اقسام التمييز المين للذوات فأخذها ان يقع بعد الاعداد وقسمت العدد الى قسمين صريح وكناية  
قوله صريح الاحد عشر فاقوه الى المنة قول عندى أحد عشر رطلا فميرسون درهما وقال الله تعالى اني رأيت

أحد عشر كوكبا وبمقتلهم اثني عشر نقيبا وواحد ناموسي ثلاثين ليلة وأتمها بها عشر فتم بمقتلهم به أربعين ليلة  
 فليت فهم ألف سنة الاخذين ما ما في لم يستطع فاطعام سنين ٧٧

فأجلدهم ثمانين جلدة  
 ان هذا قوله تدع وتسعون  
 تسعة وتسعون امة وأردت  
 بقول الى المائة عدم دخول  
 الغاية في الغيا وهو أحد  
 احتقن في حرف الغاية  
 والكتابة هي كم الالف فهاجبة  
 تقول كم بعدا ملكت  
 فكم مفعول مقدم وهبها  
 تمسيز واجب النصب  
 والافراد وزعم الكوفي  
 انه يجوز جمعه فتقول كم  
 صيد املكك وهذا لم يسمع  
 ولا قياس يقتضيه ويجوز  
 لا يجوز تغيير كم الاستفهامية  
 وذلك مشروط بأسر  
 أحدها ان يدخل عليها  
 حرف جر والثاني أن يكون  
 ضميرها الى جانبها كقولك  
 بكم درهما اشتريت وعلى  
 كم شيخ اشتعلت والجبر  
 حينئذ عند جبروا القهوين  
 بين مفعلة والتقدير بكم من  
 درهم وعلى كم بشيخ  
 وزعم الزجاج انه بالإضافة  
 القسم الثاني ان يتم بعد  
 المقادير وقسمها على ثلاثة  
 أقسام أحدها ما يدل على  
 الوزن كقولك رطل فرسنا  
 ومثوان سبعة والمثوان

بعد المائة غير منصوب (قوله اثني عشر نقيبا) النقيب هو الذي ينقب عن الأمور  
 ويتعرفها (قوله أربعين ليلة) فأربعين حال من ميقان وليلة تغيير والمراد ذو القعدة  
 وعشر ليل من ذي الحجة (قوله فاطعام سنين) هو مبتدأ خبره محذوف أي فطليه  
 اطعام والجلدة في محل جرم جواب الشرط وسكننا تغيير (قوله ذرهما سبعون) مبتدأ  
 وخبر وذرهما تغيير (قوله جلدة) تغيير ونحوه ثابت من المصدر كما تقدم (قوله عدم دخول  
 الغاية في الغيا وهو أحد احتقن في الح) الحاصل ان مدخول الى تارة يكون داخل  
 في الذي قبله كما في قوله تعالى الى الرفاق وتارة يكون خارجا كما في قوله تعالى انما  
 الصيام الى الليل هذا توضيح كلام المؤلف واعلم ان حتى والى ان وحدته قد تعدل  
 على دخول الغاية أو عدمها على ما كان في حقه في المسئلة أقوال الغيل اس حتى والى  
 يدخلان الغاية مطلقا وقبل خبر جازم مطلقا وقبل ان كل ما بعدها جازمة ودخل  
 والافراد لا تصح الا دخل حتى دون الى اه من حواشي الأشرف وفي قول المصنف  
 وهو أحد احتقن في الح معنى على القول بأنها تارة تدخل وتارة لا وهذا هو القول المفصل  
 (قوله ولا قياس يقتضيه) وذلك لان المقصود بيان الجنس وهو يحصل بالمعرفلا  
 وجه للعدول عنه من غير ضرورة تدعو اليه (قوله بين مفعلة) الذي في المعنى انما  
 مفعلة وجوبها وقال الشيخ خاتمة في شرح التوضيح مفعلة اجوابا والاصح الاول (قوله  
 القسم الثاني ان يقع بعد المقادير الح) أفرد العدد من المقادير بناء على ان العدد  
 ليس من جملة المقادير لان المراد بالعدد ما لم يزد حقيقة بل مذكوره حتى ا يصح  
 اضافة التقدير اليه والعدد ليس كذلك الا ترى انك تقول عندي مقدار رطل دنا  
 ولا تقل عندي مقدار عشر مندر جلاله له تنفي في شرح القطر (قوله بعد المقادير)  
 بجمع مقدار عنى المقدار الآلة التي يقع بها التقدير لان الذي بينه التميز في الحقيقة  
 هو المقدر بالآلة لا نفس الآلة (قوله في الما) كصبي ومثله مثنان كقسيان (قوله  
 وقيل في ثنيتي الح) أي ذال العرب في ثنيتي مثنان كصبيان في عصى فهذه  
 جملة مستأنفة لبيان أن أصل منامو وانه مثل عصى لانه قول مقابل لما قبله بل  
 هو عين ما قبله من زيادة قوله كاية الح الخ تأمل (قوله وجوب بخلا) الجرب المساحة  
 من الأرض كلفدان وفي الحديث من قال عقب الصلاة سبحان ربك رب العزة عما  
 يصصفون الخ فقد اكمل بالجرب الاول قال الجند والمختار والنص للثاني الجرب  
 من الطعام والأرض مقدار معلوم وجمعه أجربة فربما قلت الجرب مكال وهو  
 أربعة أقدرة والجرب من الأرض مبداء الجرب الذي هو المكال نقلها الا زهرى  
 اه دلهم وفي القفر مكال بسم اثنى عشر صاعا والصلح أربعة أمداد والاد  
 رطل وثلاث والصلح خمسة ارطال ولعل المراد هنا المساحة وبخلاف تغيير الى في المساحة  
 ويدل له ما في شرح اللمعة الجرب قطعة من الأرض تكسرها ثلاثة الألف

تنشئة منها وهو لغة في الما وقيل في ثنيتي مثنان كما يقال في ثنيتي عصا مثنان الثاني ما يدل على مساحته كقولك  
 شبر أرضا وجر ب بخلا

وقوله ماقى السما موضع راحة سمها بالثالث ما يدل على التثنية فغير راحة سمها بالثالث ان تقع  
بشيء هذه الاشياء وذكرت ٧٨ لثلاث اربعة أمثلة أحدها قول الله تعالى متفالا ذرة غير انها بعد شبه الوزن

ذراع وسقاة ذراع (قوله وقولهم ماقى السما موضع راحة سمها) الاول ان  
يجمع في القسم الثالث لانه من المضافات بالقياس لان موضع الراحة ليس اسمها  
تقدر به حرفا (قوله قنبر را) القنبر كمال سبع اثني عشر صاعا كل صاع خمسة  
أرطال والقنبر ستون رطلا (قوله القسم الثالث ان يقع بعد شيء هذه الاشياء) أى  
الثالث من أقسام القنبر المسمى بالجمادات (قوله لان متفالا ذرة الخ) الحاصل  
الكل فالمراد الثالث من أقسام المقادير (قوله لان متفالا ذرة الخ) الحاصل  
ان الذرة هي القلة الصغرى وكل ما تقيمت بين شعيرة وقيل الذرة الهباء الذي يرى في  
شعاع الشمس وما وراء الذرة الماء كورب ليس آلة للوزن في عرفنا فيكون قوله شعرا  
تجيزا لمتفالا ذرة الذي هو شبه الوزن وأما متفالا فهو مفعول يعمل (قوله يفتح الوار  
وسكون الطاء) أى ويفتح الطاء أيضا وهو أقصم من سكونها اه فشي (قوله سقاء  
ماء) أى هذه سقاء ماء وهي الوعاء الذي يوضع فيه الماء وكذا قوله وزق خربا كسر  
الزاي أى رواء الخمر (قوله وراقود) هودن طويل الأسفل مطلى بالقر وجمع وراقيد  
وهو معرب قاله الجوهري وقال القيسى أصله راقوب بالياء قلبت دالا ويجمع على  
راقوب بالياء لا بالدال لان الجمع يراد الاشياء الى أصولها اه (قوله ماقى السما  
موضع راحة سمها) ما هيأته وموضع اسمها وتسمية موضع مبتدأ (قوله على الثرة)  
بالتاء المثناة فوق مثلها أى في الوزن أو في المساحة أى في النخس والرقعة وان كان  
الوزن مختلفا وقال في التصريح مثل شيء بالمساحة وليس مساحة حقيقة وانما هو  
دال على المتماثل من غير ضبط بعد تأمل الحزم بانها شبيهة بالمساحة وترد للمؤلف هنا  
فيما وقوله ز يدبضم الزاي وسكون الباء هو محل الناهضة بتجيز تأمل (قوله هذا  
خاتم حديد) اهمل انه يجوز نصب حديد اما على التثنية أو على الحال ويجوز الاتباع  
وتجوز الاضافة لكن الاتباع على انه نعت عندهم قال ان النصب على الحالية وعلى  
انه بدل أو مختلف عندهم قال النصب على التثنية فالخلاف في الاتباع مسمى على  
الخلاف في نصب اه يس على القاكى بصرف والتجيز وما ينفي عليه أولى لانه  
جا وجود المحض فلا تحسن الحالية ولا النعتية (قوله مشتق) أى مأخوذ ولو عبر به  
كن أولى (قوله يلب ساجا) فان الباب فرع الساج والساج فرع من الخشب (قوله  
وجبة خزا) فان الجفة فرع الخز والخز فرع من الحرير اه تصريح وقال العقهاء  
انما كل سدا مقطن ولجسه حوير (قوله وأما أقسام القنبر المسمى بالجمادات) النسبة  
والتناصب عند سيبويه والمنازلة والميرد متابعهم هو المستعمل فقل وأشبهه  
فالعامل كتابته به نفسا وشبهه الفعل فهو طبيب أبوه فهو متصوب بطيب وهو صفة  
مشبهة بذهب قوم الى ان العامل في غير النسبة هو الجذلة التي انصب على غماها لا

ليس به حقيقة لان متفالا  
ذرة ليس اسمها النخس  
وزن به في عرفنا الثاني  
ولهم معنى لحي سمها  
إلى سمها بغير الثوب  
اسكن الحاء المهملة  
بعدها ما حقيقة اسم لواء  
لهم وهذا بعد شبه الكل  
ليس به حقيقة لان النخس  
يس على كمال به الهم  
يعرف به مقداره انما هو  
هم لواءه فيكون صغيرا  
كبير او مثله قوله وطب  
نشا والوطب يفتح الوار  
وسكون الطاء وبالهاء  
المرحدة اسم لواء الثوب  
وقوله سقاء ماء وزق خرا  
وراقود خلا الثالث فوهم  
ماقى السما موضع راحة  
سمها ما هيأته واقع بعد  
موضع راحة وهو شبيه  
المساحة والزاي سم قوله على  
أثره مثلها بذا فزيد واقع  
بعد مثل وهي شبيهة ان  
ثبت بالوزن وان شئت  
بالمساحة والقسم الرابع ان  
تقع بعد ما هو متفرع منه  
فقولهم هذا خاتم حديد  
بالتثنية الجديده الأصل  
انما هي مشتقة من مفعول  
يرعى وكذلك الباب ساجا

جبة خز او نحو ذلك وأما أقسام القنبر المسمى بالجمادات فاربعة أحدها أن يكون مخجولا عن الفاعل  
قوله الله عز وجل واشتعل الزام شدا أصله واشتعل شيب الزام وقوله تعالى فان طين لك من ثمي منه نفسا أصله  
الطابا بفتح الطاء من لكره أى منه خول الاسناد فيصان ايضا وهو الشيب في الآية الأولى والا تهم في الآية

الفعل وثالثا شبهوا اختاروا من مصفوف ونسبوا الى المحققين وأما المناسب للغيرتين  
للذوات فهو الاسم الميم واختلف في صحتها مع انه جامد قليل شبه باسم الفعل  
لانه طالبة في المعنى كغيره من درهما فله شبه يضار بين زدا وورط لانه طاقانه شبهه  
بضارب عسرا في الامة والطلب المعنوي وجود ما به التمام وهو التنوين والنون  
وقيل شبه بالفعل من وذلك في خاص مرتبة فان الفعل أصل لاسم الفاعل لانه يعمل  
معقد او غير معقد واسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا وهو أصل للصفة المشبهة لانه يعمل  
في السبي والا جنبي وهي لا تفعل الا في السبي دون الاجنبي وهي أصل لا تفعل من  
لانها ترفع الظاهر وهو لا يرفع الا في مسئلة واحدة وهو أصل للقادر لانه يعمل  
الضمير وهي لا تفعله ومعجم هذا القول لان حل الشيء على ما هو شبهه أولى ١٥  
نصر بـ (قوله فارتقت الرأس) أنث الفعل مع ان الرأس مذكر لان المراد به العنقة  
لا المعنى فأنث باعتبار انها عنقة (قوله ثم جى بذلك المضاق الذي حول الخ) أي جى به  
ليسان الاجال الذي حصل في النسق فائدة التصويل المذكور حصول الاجام أولا  
ثم السبان فانيا اي تمكن في النفس اشد تمكن ووجه الاجال ان قوله اشتعل الرأس  
يعتقل نسبة الاشتعال للرأس من حيث هو قها بالنار أو من حيث يباحض الشعر وقوله  
فان ملين نكح محفل نسبة الطب للنسوة من حيث المال أو من حيث النفس فأنث  
بذلك لانفع ذلك الاجام (قوله لان التغير انما يطلب فيه بيان الجنس) أي وهو يحصل  
بالفرد لا بالجمع وان غير بيان التمييز هنا النسبة لا للجنس فلا يتم ما قاله تأمل (قوله  
وافرد) أي التغير وهو الاقنس وأما النسب فهو مفرد اسالة (قوله ويطرنا الارض)  
يعتقل ايارا ويعتقل عيوننا (قوله قبل التقدير الخ) اغلح كما يقبل لانه قد أسكره  
النسولين وقلبه الاذي وابن أبي اليمس وتأول الثوبين عيوننا في الآية على انها  
حال مقدرة لان حال التغير لم تكن عيوننا واما ما سارت عيوننا بعد ذلك وان أبي اليمس  
على وجوه احدثها ان يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير أي عيوننا مثل  
أ قلت ارسيف ثلثا أي ثلثها والثاني ان يكون مفعولا باسقاط الجار ورد بانه لو كان  
كلهم لم تلتزم العرب في مثل ذلك التذكير والتأخير عن الفعل ولو جرحوا الجار  
في وقت وأيضا فليس العيون مفعولا بها بل هي نفس الشيء المتغير وقال المستغنى في  
الحواشي ظهري ان غير الجملة الفعلية في المعنى مسند اليه نفس الفعل أو مطاوعه  
أو أصله أو مسند الفعل الى مصدره وانه لا يخرج عن هذه الخمسة فلا قول طابيز يدتسا  
والثاني نحو وطرنا الارض عيوننا لان مطاوعة تغيرت عيون الارض والثالث نحو  
امتلا الاناء ما لانه مطاوعه ملا الماء الاناء وقد استعملت واو اربع نحو ما حسن زدا  
رجلا لان أصله يجوز ان يقال فيه حسن رجل زدا ويكون زيد بلا والخاص كفي بانه  
شهيد لان المعنى كتب شهادة فله دليل أو لم يكف بريل انه على كل شيء شهيد ١٥  
يس على الماء كهي (قوله وكذا غرست الارض الخ) يجري فيه الخلاف السابق في  
وطرنا الارض عيوننا (قوله الرابع ان يكون غير محمول كقول العرب لله دره فارسا)

الثانية الى المضاف اليه  
وهو الرأس وغير القوة  
فارتقت الرأس وجرى الجمل  
الحاموا التوت بتقون النسوة  
ثم جى بذلك المضاف الذي  
حولته الاسناد ففصلة  
وتغيرا وأقربت النفس  
بعد ان كانت مجوعة لان  
التغير انما يطلب فيه بيان  
الجنس وذلك كذا في التقدير  
الثاني ان يكون محمولا عن  
المعول كقوله تعالى وطرنا  
الارض عيوننا قبل التقدير  
هيون الارض وكذا في قيل  
في غرست الارض فغيرا  
ويغرد ذلك الثالث ان يكون  
محمولا على غيرهما كقوله  
تعالى انا كرمك ما لا  
أسله مالي كثر خذ  
المضاف وهو المال واقيم  
المضاف اليه وهو ضمير  
التصديق مقامه فارتقت  
واتفضل وصار انا كرمك  
ثم جى بالمحذوف تغييرا  
ومنه زيد أحسن وجها  
وعمر واتق عرسا وشبه  
ذلك التقدير وحسن زدا  
وعرض عمر واتق الرابع  
ان يكون غير محمول كقول  
العرب قدره فارسا

وحسب سبلته ناهرا وقول  
 الشاعر  
 يا جارا تاما أنت جارة  
 يا عوف نداء جارا متنادي  
 مضاف الياء وأصله يا جاري  
 فقلبت الكسرة فتحمة والياء  
 ألفا ما مبتدأ وهو اسم  
 استفهام وأنت خبر وهو المثنى  
 حكمت كما قال زيد وما  
 زيد أي شيء عظيم وجارة  
 تمييز قبل حال قول ما نافية  
 وأنت اسمها وجارة تمييزها  
 اطارية أي ليست جارة بل  
 أنت أشرف من الجارة  
 ولصواب الاقل ويدل  
 عليه قول الشاعر  
 يا سيدا ما أنت من سيد  
 سريلا لا كاف رجب  
 الاراع  
 ومن لا تدخل على الحال  
 وانما تدخل على التمييز  
 قلت

المجرى يقع الحال الموصلة وتنديد الزاء في الأصل مصدر فذا الذين يدرون ويحسبون  
 وضمة ادرادوروا كثر ويسمى الذين نفسهم ادرادوروا كناية عن فعل المندرج الصادر منه  
 وانما أضيف فعله الى الله تعالى قصد الاظهار بالتحجب منه لانه تعالى مشيئ الجباب  
 فحسنى قولهم قد دره فارساما تحجب فعله ويحتمل أن يكون التحجب من لبنه الذي  
 ارتفع من ثدي أم أي ما تحجب هذا الذين الذي تربي به مثل هذا الولد الكامل في هذه  
 الصفة وكون فارسامن حيز النسبة اغا يغتنى اذا كان الضمير معلوما فان كان مجهولا  
 كان من غير القواف لان الضمير بهم فيحتاج الى ما يميزه قال المصنف في الحواشي  
 مثال المعلوم لقبته هذه الله قد دره فارساما ان لم يعلم المراجع فيجمل أنه رجل  
 أو امرأة أو صبي فيكون التمييز للفرق بالنسبة تأمل قال الفحشي قوله وقد دره  
 فارساما قال بهضمه هو محمول عن الفاعل والأصل طابت فروسيت قال ولولاه حسن  
 ان يتحل لغير المحول بامتلاء الاناماء اه (قوله وحسب سبلته ناهرا) حسب اسم فعل به  
 فاعل والكاف مفعول وناصر تمييز (قوله يا جارا تاما أنت الخ) قاله الاشعري يميز من  
 قصيدة من الكامل يا عوف نداء جارا متنادي منصوب بمحمدة مقدره على ما قبل ياء  
 المتكلم المنقلبة العامة من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة والالف في محل  
 جر مضاف اليها مستدأ وأنت خبره وجارة تمييز وعام البيت \* فانت لغيرنا غفارة  
 فانت فصل ماض والتاء للتأنيث واللام للتعليل تميز نفا فعل ماض والنون ضمير  
 المفعول في محل نصب وغفارة علم امر آ فاعل تحزن (قوله والصواب لا ولي) أي كون  
 جارة تمييزا لاحالا (قوله ويدل عليه) أي هي الأولى (قوله يا سيد الخ) السيد من ساد  
 قومه يسودهم سيادة فهو سيد ويطلق على الذي يفوق قومه وعلى الخليفة وعلى الكريم  
 وعلى المالئواختلف في وزنه فقبل فيعمل بتقديم الياء وكسر العين وقيل فيعمل بنفع  
 العيب وقيل فيعمل بتقديم العين والأول للبصريين والثاني لاهل بغداد والثالث للفرس  
 ورجح جمعهم له على سبيلهم بالهمز ولو كانت العين مؤنثة لما كان بالهمز وعلى مذهب  
 البصريين ان حتمت ولو هو ما وسقت احداها بالكون فقلبت الواو ياء ودخلت  
 الياء في الياء ووطأ من التوطئة وهي التهجيد يقال دابة وطئ لا تحركه راحصتها  
 والا لكاف جمع كفف وهو الناحية والجانب ورجب الفراع معناه حضي  
 (الاعراب) يا عوف نداء قول في المقتضى حرف مودة وعنده البعيد حقيقة أو كناية  
 وقد ينادى بها البعيد والقريب وقيل بينهما وبين التوسط وهي أ كثر حرف النداء  
 استعملت لانه لا يقدر عند الحدف سواها نحو يوسف أعرض عن هذا وسدا  
 منصوب وحمه الرفع لانه نسكرة مقصودة لكنه لما اضطر الى تنوينه نفسه وص رائدة  
 والمعنى ما أنت سيد بل أنت أشرف من السيد موطأ سفة لسيد على ظاهر اللفظ  
 والا لكاف مضاف اليه رتبة ثانية للفراع مضاف اليه والشاهد في جرسيد الذي  
 هو تمييز بمن (قوله ومن لا تدخل الخ) فلما جرد الاسم بعدما أنت مجرر رابع علم ان  
 الاسم المنصوب انطوى عن من يكون تمييز لان الجر عن من خواص التمييز فوجه

الدلالة ظاهرة خلاص العزم الأشباح الذي توقف في البت تأييد التمييز ورد للعالمة  
وان احتل الجارية (قوله ومن لا تدخل على الحال) وانما تدخل على التمييز وذلك  
انه يجوز في التمييز الرفع لجهام اسم ان يعبر بأضقة الاسم اليه كشيء أرض الان  
يكون الاسم ممددا نحو ثلث ليليلة أو مضاعفا نحو مثلها زيدا وان يعبر عن كشيء من  
أرض ومثلها من زيدا الا ان يكون الاسم ممددا وأما الرفع لاجمال النسبة فلا يعبر  
بالأضقة ويعبر عن في نحو ما أحسنه مرحلا وهو دره فارسا في نحو ما أحسنه أدا  
وطاب زيدا نفسا وزيدا كثيرا لا يعبر بالارض عينا كما هو مبين في المطولات قال  
في التصريح وانما امتنع دخول من في المسائل الثلاث أي العبد والغير المحل من  
المقول والمبتدأ والتمييز لذي هو في المعنى لأن وضع من المبتدأ لن يفسر مما  
ويصحح مما اسم حسن سابق صالح لجزء ما مدها نحو أساور من ذهب وامتنع ذلك في  
العبد لعدم صحة المحل لأن عدد العلى متعدها والتمييز مفرد وفي المحول من  
العامل والمنقول لأن التميز للنسبة لا لفظ المذكور واختلف في من الجارية  
للتمييز فقبل لبعض وقيل زائد أنه تعني التبعيض اهـ (قوله التاسع المستثنى  
بليس الخ) أي الخارج بليس الخ ولا يكون لا متصلا ولا يكون منقطعا أصلا ولا ذكر  
الطبلان في ان ليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشا لا يكون في المخرج ولا في المقطع  
له عليه الرضى في غير حاشا وتقام حاش على ذلك اهـ (قوله بعد كلام تام موجب)  
بفتح التميم سواء أضر المستثنى منه أو تقدم فهاتان صورتان في كل إمام متصل أو منقطع  
وقوله أو غير موجب وتقدم المستثنى صورة ثالثة سواء اتصل أو انقطع وقوله فشرى  
منه الا قليلا مثال لتأخير المستثنى عن المستثنى منه وترك مثال ما إذا تقدم والحال انه  
موجب نحو قام الا زيدا القوم وقوله وما الى الال مثال لغير موجب وتقدم  
المستثنى على المستثنى منه اذا علمت ذلك فقد استعمل المؤلف لفظة بعد في حقيقتها  
ومجازها لانها في حالة تأخير المستثنى مستعملة في حقيقتها وفي حالة تقديم المستثنى  
بعدية تقدير بفتح الربة لان رتبة المستثنى متأخرة عن رتبة المستثنى منه ولوقال  
بدل قوله أو غير موجب الخ أو تقدم المستثنى كل أو وضع أو أضر وان كل ما فعله ادق  
اهـ شيخ الاسلام قال له شئ قوله بعد كلام تام موجب بجزء ثلاثة أقسام الاول  
وجود التمام وقد انما الإيجاب وقد أشار به بقوله أو غير موجب وتقدم المستثنى وبقوله  
وان ذكر وكان الاستثناء متصلا والثاني ان يفقد التمام والإيجاب معا وقد أشار به  
بقوله أو غير موجب ان ترك المستثنى منه والثالث ان يفقد التمام بوجود الإيجاب  
وهذا الثالث لم يذكره وفيه خلاف فقيل لا يجوز التفريع مع الإيجاب وقيل لا يجوز  
وقيل بالتفصيل ان حصل منه قائمة والاملا على ما بان الحجاب انتهى مثال العبد  
قرأت القرآن الا يوم كذا اذا لم يقع وقوع القراءة في جميع الايام الا اليوم المعين  
ويحقق ما قد قامت قرينة على بعض معين من الجنس المعلوم دخول المستثنى منه  
نحو لقيت اذ قلنا وأمراد بالعبد المستقيم المعنى ومنه لغير المستقيم المعنى فقام الا زيدا

في التاسع المستثنى بليس  
أولا يكون أو بما خلا  
أو بما عدا مطلقا أو لا بعد  
كلام تام موجب أو غير  
موجب وتقدم المستثنى  
نحو فشرى منه الا قليلا  
مهم  
وما الى الال أحد شعبة  
وغير الموجب ان ترك فيه  
المستثنى منه

ان لا يستقيم قام جميع الناس الا بد الاستبعاد مادة تدفع ما يقال يستعمل ان  
 يكون على المسابقة او يخص المحدث بحيث لا يلزم ذلك انتهى من رس على  
 اتفاقه وطلاوى على الاثرية (قوله فلا تراخ) أى من حيث العمل فلا تراخى انها  
 مؤثرة من جهة المعنى (قوله فان كان المستثنى متصلا فاتباعه للمستثنى منه) هذه  
 عبارة بجملة صادقة بالتواضع الخمسة فالاولى أن يقول فإذ لا من المستثنى منه فيكون  
 ما شيا على مذهب البصري وقد اعترض المصنف على ابن مالك فى مثل هذه العبارة  
 ووقع هنا فى مثل ما اعترض به على ابن مالك وقوله كان الاستثناء متصلا أى وكل  
 غير مردوده كلاما فمعنى الاستثناء وغير مترادف فيه المستثنى عن المستثنى منه  
 ولا يتقدم عليه مخرج بالمتصل المتقطع وسباقى وبغير المراد وهو ما قام القوم الا زيدا  
 بالنصب وجوزوا به من قال قام القوم الا زيدا قصد التطابق بين الكلامين  
 الا بدال نقله المرادى من ابن المراح ورده ابن مفسر وخرج بغير التراخي ما جاء فى  
 أحد من كتب جالسا هنا الا زيدا فان البدل فيه غير مختار لان البدل المحال كان  
 مختارا قصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع التراخي لا يظهر التطابق قاله  
 الرضى وغيره وخرج بقيد التقدم ما جاء الا زيدا القوم فانه لا يجوز الا بدال وما اذا  
 تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه فهو ما في رجل الاخول صالح فليس مذهب  
 أحد من ان لا تكرثر بالصفة بل يكون البدل كما يكون اذا لم تذكر صاحبها اراى  
 سيبويه والثاني ان لا تكرثر بتقديم الموصوف بل بقدر المستثنى مقعما بالكتابة  
 على المستثنى منه فيكون نصيبا بهذا الاختيار المراد وعندى ان النصب  
 والبدل عند ذلك متساويان لكل واحد منهما من حيث كفايته كقوله كلام ابن مالك  
 فى شرح الكافية واذا وقع المستثنى بين صفتي المستثنى منه فهو ما مررت باحد خبرين  
 زيدا الا بدال بوالله والظاهر ان الخلاف قائم فليتأمل قاله الموضع فى المواشى  
 (قوله او منقطعا) والموضع بهالة عدم الايجاب مع ذكر المستثنى منه بشرط في  
 المتقطع أن يكون ما قبل الادا على ما يستثنى مخرج قام القوم الا بعبارة فانه تركب  
 فاسد (قوله ان مع التفرغ) أى بان أمكن تسلط العامل على المستثنى اما اذا لم  
 يمكن ذلك وجب النصب فى المستثنى اتفاقا من الجازمين والتميز من هو ما زاد هذا  
 المال الا ما نقص فاصدرية ونقص صلتها وموضع النصب على الاستثناء ولا يجوز  
 رفعه على الابدال من الفاعل لانه لا يصح تسلط العامل عليه اذا يقال زاد النقص  
 ومثله ما مضى زيدا ما مضى اذا يقال نفع الضرر زعم السراى أن المصدر المنسل من  
 ما والعمل هنا موضع رفع على الابتداء وخبره مخدوف تقديره ما زاد هذا المال لكن  
 النقصان شأنه وما مضى يدل لكن الضرر شأنه وزعم الشوا بين المصدر هنا مفعول به  
 حقيقة تقديره ما زاد المال شيئا الا النقصان ثم فرغته وجعله متصلا وزاد بانه لاسنة  
 بين النقصان والى ياد وزعم ابن الطراوة من ما زاد واستغنى عن الواو كما فى قولك  
 ما قام زيدا لا وقع خبره (قوله وسوى) أى يعرب سوى تقديره على الاصح اعراب

فلا أثر فيه لا لا ويصمى  
 مفعولا نحو ما قام الا زيد  
 وان ذكر فان كان  
 الاستثناء متصلا فاتباعه  
 للمستثنى منه ارجح فهو ما  
 فعلوه الا قليل منهم أو  
 منقطعا فقيم بغير اتباعه  
 ان مع التفرغ وبخ والمستثنى  
 بغير وسوى مخصوص ومثلا  
 وهذا وحاشا لخوض أو  
 منصوب وتعرب بغير اتفاق  
 وسوى على الاصح

المستثنى بالاعتبار في الاستثنى بالاعتبار والاول  
 العراب المستثنى بالاعتبار والاول  
 التاسع من النصوص  
 المستثنى وانما يجب نصبه  
 في خمس مسائل احداها  
 ان تكون اداة الاستثناء  
 ليس كقولك فاصول ليس  
 زيدا وقول النبي صلى الله  
 عليه وسلم ما انهر الدموز  
 لم الله عليه فكلوا ليس  
 السن والظفر ليس هنا  
 بعترة الا في الاستثناء  
 والمستثنى هو واجب النصب  
 مطلقا باجماع الثانية ان  
 تكون اداة الاستثناء  
 لا يكون كقولك فاعوا  
 لا يكون زيدا فلا يكون ايضا  
 بعترة الا في المعنى والمستثنى  
 هو واجب النصب مطلقا  
 كما هو واجب مع ليس والعلة  
 في ذلك هي ان المستثنى  
 هما خبرها وسبأني انا  
 ان كان وليس واخواتهما  
 يرفعن الاسم وينصبن الخبر  
 فان قلت فاین معهما قلت  
 مستتر فيهما وسواء وهو  
 ما لا عمل البعض المعلوم  
 من الكل السابق وكأنه  
 قيل ليس بعضهم يملوا  
 يكون بعضهم زيدا ومثله  
 قوله تعالى يومئذ يسمعون الله في  
 اولادكم لقد كرمتموه  
 الا فيبين فان كن نساه

المستثنى بالاعتبار في الاستثنى بالاعتبار والاول وهو قول  
 الجمهور ان سوى ملازمة للنصب على الظرفية دليل وصل الوصول بها نحو ما الذي  
 سواء ولا يقال جاء الذي غيرك ولا يخرج عن الظرفية الا في الشعر كما في قوله  
 ولم يبق سوى العدوا \* ن دناهم كادوا  
 والذي اختاره ابن مالك تبع الجاهة الاول فتصه فلو قوه افعلا في حكاية القراء  
 اعلى سواء ومتدا \* فصولا بالاعوان المتشترى \* ويجوز في قوله صلى  
 الله عليه وسلم ما انتم في سواكم الا كان شعره البيضاء في الثوب الاسود واعلم ان  
 سوى فيها الغالب أربع عدم الفخ وتضم مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر لكن  
 مع المذهب بوقل من ذكره انتهى معنى (قوله عراب المستثنى بالاعتبار) فيجب نصب  
 غير سوى فيما اذا كان تاما موحيا تقدم المستثنى أم لا منقطعاً أم لا نحو قام القوم غير  
 زيد وفيما اذا لم يكن تسليط العامل في التام غير الموجب كان منقطعاً نحو ما منع هذا  
 المثل غير النقص فيجب في ذلك كله النصب عند الجميع وفي نحو ما قام أحد غير جار  
 عند غير ضم ويترجم عند ضم في نحو ما قام غير زيد أحد عند الا كثر وترجى في هذا  
 المثال عند قوم وهو المشار به قول ابن مالك \* ولكن نصبه لاختزان ورد \* ويضعف  
 النصب في نحو ما قام أحد غير زيد ويترجم في نحو ما قام غير زيد (قوله المستثنى) وهو  
 المخرج تصحفاً أو تقدير من مذكور أو مذكور بالاعتبار في معنى الفاعلة قوله  
 في التسهيل وقوله المخرج شغل المخرج بالبدل نحو كات الزيف ثلثه والصيغة نحو  
 اعتق رقبة مؤمنة وبالشرط نحو أقتل الذي ان حاربوا بالغاية نحو اعوا الصيام الى  
 الليل وبالاستثناء نحو فسر بوا منه الا قليلا منهم وقوله تصحفاً أو تقدير اشارة الى  
 قسمي الله مر المخرج وقوله بالاعتبار في المخرج وهو فصل خرج ما عدى المستثنى عما  
 تقدم وقوله أو ما في معناها شغل جميع أدوات الاستثناء وقوله بشرط الفاعلة أخرج  
 جاعلي القوم الاربعاً فإنه لا يفيد قلة الشاطي ومعنى آخر لانه ذكره بعد الامين  
 انه لم يرد دخوله فيما تقدم فيبين ذلك السامع تلك القرينة لانه كان مراد دخوله ثم  
 آخر جبهه والا لزم التناقض (قوله ما انهر الدم) أي ما أسال لدم فشه اخرج الدم يجري  
 الماء في النهر الذي هو معنى الاهار واشتق من انهار أنهر يعني أسال فهو استعارة  
 تهيبة (قوله فكلوا) أي فكلوه (قوله ليس السن والظفر) بنه ما لانها مستثنيتان  
 من فاعل انهر المستتر وما بينهما اعتراض (قوله مطلقا باجماع) أي سواء كان بعد  
 كلام تام أم لا ولا يقل سواء كان متصلاً أو منقطعاً المتقدم ان المستثنى  
 ليس لا يكون الامتصاص (قوله ما على البعض الخ) هذا مذهب جمهور البصريين  
 أو ما على المصدر الملول عليه بالاعتبار عند سيبويه في الجملة الا قول ثلاثة واعترض مذهب  
 أو اسم المفعول المقوم من الفعل عند سيبويه في الجملة الا قول ثلاثة واعترض مذهب  
 جمهور البصريين بأنه يلزم عليه إطلاق البعض على الجميع الا الواحد الا ان يقال  
 ان البعض في سياق النبي ومع كل بعض من القوم واعترض مذهب الكوفيين بأنه



لا يطرؤ في قولك القوم اخوتك ليس زيد العدم الفعل الذي يؤخذ منه المصدر  
واعترض مذهب سيبويه ما عترض به على مذهب الكوفي وبأن التقدير في قولك  
قاموا ليس زيد أقسامهم قيام زيد بخلاف المضاف وأقيم المضاف اليه مقوله وهذا  
المقدر لم يلفظ به قط وتقدر بما لم يلفظ به قط لا يصح في تنبيه جملة ليس زيد ولا يكون  
زيد احتمل وجهين الأول في موضع نصب على الحال من المستثنى منه فإن قلت كيف  
حكم على جملة ليس بأنهم حالوا لفعل الماضي لا يقع حالاً لامع قد ظاهرة أو مقدرة  
قلت هذه مستثناة كما قاله أبو حيان في النكت الحسن بمشأ الثاني انما مستثناة فلا  
موضع لها فإن قلت دعوى الاستثنا في نقل المقصود قلت لا يعنون بالاستثنا عدم  
تعلقها بما قبلها في المعنى بل في الالفاظ فقط وذلك لان هذه الجملة وقعت في موقع  
الازيد فكان الازيد لاموضع له من الالفاظ مع تعلقه بما قبله فكذلك هو واعلم  
ان ليس فعل عند الجمهور وذهب الفارسي الى انها حرف مطلقا وذهب بعضهم الى انها  
حرف في باب الاستثنا ولا يكون فعل واعترض بان المركب من الحرف والفعل  
لا يكون فعلاً وأوجب بانهم المار كما غلب الفعل الحرف لشرف الفعل فسمى الجميع  
فعلاً (قوله أي وإن كانت البنات) فالنون في كن اسمها وهو عائدة الى البنات التي هي  
بعض الأولاد المتقدمة ونسأخير كن فإن قلت اذا كن محط الغائمة الظرف فما  
فائدة ذكر نسأقلت فائدة التوطئة للوصف بعد الوالطة فيجوز في الوصف والحال  
والخير (قوله الثالثة ان تكون الادما خلا) وموضع الوصل وصلت نصب بلا  
خلاف اما على الظرفية الرافعية على حذف مضاف أي وقت مجاوزته زيد واما على  
الحالية على التأويل باسم المعامل وذلك الحال فيها معنى الاستثناء أي مجاوزة زيد  
قال السيرافي وعلى الاستثناء كان تصاب غيري قاموا غير زيد واليه ذهب ابن خروف  
والذي ينبغي ان يعترض عليه هو الأول فإن كثيرا يحذف اسم الزمان ونسب عنه  
المصدر كما تقدم في باب وفعل خلا وعدا ضمير عائدة الى اسم الفاعل المفهوم من الفعل  
السابق عند الكوفيين وعلى البعض المفهوم من السكل السابق عند البصريين ولا  
يعقل حوده على المصدر لان خلا وعدا جامدان ونظر الدماميني في مذهب  
البصريين بان المقصود من قولك قام القوم حاشا زيد وخلا زيد او عد زيد ان زيد  
لم يكن معهم أصلاً ولا يلزم من خلوا بعض القوم منه مجاوزة بعضهم اياه خلوا السكل  
ولا مجاوزة السكل فله الرضى وقد يقال يجوز ان يراد ببعضهم من هذا المستثنى فلا يتم  
حاقه لكن الحلاق البعض على الأكثر قليل وهذا التركيب كثيرا انتهى قال الشيخ  
وأقول لا حاجة الى هذا الاعتذار الذي ليس يتام بل الجواب ان البعض الذي هو  
المعامل بعضهم ومجاوزة البعض المبهمة زيد مثلاً وخلوا ذلك البعض عنه لا يتحقق  
لا مجاوزة السكل له وخلوا عنه قليلاً بل (قوله وقول لبيد) هو شاعر مغلق من أقلق  
الرجل اذا جاء بالفلق أي الداهية والعجب وهو من الخضر من عاشر مائة وأربعين  
سنة توفي في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه (قوله لا كل شيء ما خلا الله باطل

فوق اثنتين أي فإن كانت  
البنات وذلك لان الاولاد  
قد تقدم ذمهم وهم  
شاملون لذكور الاولاد  
فكانه قيل أولادهم  
الله في نبيكم وبساتنكم  
قيل فان كن وكذلك خنا  
الثالثة ان تكون الاداة  
ما خلا كقولك جاء القوم  
ما خلا زيد وقول لبيد  
ريبة لعامري المصافي  
الا كل شيء ما خلا الله  
باطل  
وتل نعم لا محالة ترائل  
الاربعة ان تكون الاداة  
ما خلا كقولك جاء  
القوم ما عد زيد او كقول  
الشاعر

عمل النداءى ما هادى قاتنى

بكل الذى يهوى ندى مراح  
 فليامق مومع نصب بدليل  
 الحاق فون الوفاية قلبها  
 وحكى الجبرى الزبى  
 والاخش الجبر بعد ما خلا  
 وما هذا وهو شاذ فلهذا لم  
 احتفل بذكره فى المقدمة  
 فلن قلت لموح عند الجذور  
 النصب بعد ما خلا  
 وما هذا وما به الجبر الذى  
 حكا الجبرى والزجلان  
 قلت أما وجوب النصب  
 فلان ما دلالة علم ما  
 مصدرية وما المصدرية  
 لا تدخل الاهلى الجمل  
 العلية وأما جواز النصب  
 فعلى تقدير ما راثية  
 لا مصدرية فذلك شذوذ  
 فان المعهود فى زياد ما مع  
 حرف الجر ان لا تكون قبل  
 الجار والجور دليل على ما كما  
 فى قوله تعالى هما قليل  
 ليصين نادى بناتقهم  
 مثاقهم لغناهم ما خذاياهم  
 أغرقوا ونول مطلقا راجع  
 الى المسائل اربع أى  
 سواء تقدم اليمين أو فى  
 أو شبهة الغلظة أن تكون  
 الاداة لا وذلك فى مصدر  
 احدا لهما ان تكون مصدر  
 كلام ثم موح زمر  
 يا تام أن يكون المراد  
 منه ذكره فى  
 لا يشترط فى  
 استعمله بدنه بعد

الح) وبعد  
 وكل ابن أئق لوتلزل حمرة \* الى الغاية القصوى فملوت آيل  
 وكل أناس سوف تدخل بينهم \* دوعى تصغر منها الأناهل  
 وكل امرؤ مومع فى عصبه \* اذا حصلت عند الإله الحاصل  
 وهذه الأبيات من قصيدة لامية من الطويل ومعنى باطل زائل والنصب ما أنتم الله به  
 طيل ولا تحالة بفتح الميم أى لا بد وقيل لا حيلة قال بعض الجنة نعم وهى لا تحول أبدا  
 فكيف يقول وكل نعم الخ أحيب بحواين الأول أنه قاله قبل اسلامه فيحتمل أن  
 يكون اعتقاده حينئذ أن لا وجود للجنة أولا دوامها كما هو مذهب طائفة من أهل  
 الضلال ثانياً ما إن يكون أراد ما سوى الجنة نعم الدنيا لأنه كان يصدقهم الدنيا  
 وبيان صغرهم والهاو ما تكذب عثمان أباه فحمل كلامه على العموم \* الأعراب  
 الأعراف استفتاح وكل مبتدأ وشئ مضاف إليه ما يحفل أن تكون زائدة وأن تكون  
 مصدرية وتوخلال فعل استثناء واسم الجلالة منصوب مفعول خلا وبطل خبر كر وكل  
 نعم مبتدأ ومضاف إليه ولا ثافة ومخالفة أهمها منى معا على الفتح وزائل خبر كل  
 وشئ لا يحفظ أى موجود (قوله عمل النداءى الخ) هو من الطويل والنداءى جمع  
 ندان وهو شريف الرجل الذى نادى موقال التديم أو صار مولى بفتح اللام مشددة  
 أى مفرم به \* الأعراب على فعل مضارع مبنى للفعول والنداءى نائب فاعل قاله فى  
 الشواهد والتأخر اهرا منى لفاعل والنداءى عل وبقرأ على بفتح التاء لا يشها  
 ما مصدرية هادى فعل الاستثناء وفيه ضمير يرجع الى المصدر الفعل المتقدم العاد  
 فى ذى تفرعية تون حرف فوكيدوا تون للوفاية والباء اسمها ومول خبران وكل  
 متعلق بمولم والذى مضاف الى كل يهوى مضارع فروع بضمة مقدرة على الألف  
 خلافا لقول صاحب الشواهد على الباء والجملة صلة الذى را لا تذفوف أى الذى  
 يهواه (قوله الربى) بفتح الراء ما نسبة بنى ربيعة قريه من قرى العرب والقاعدة  
 فى النسبة الى المراكبان بنسب الى الجوز فينسب الى ربيعة وقد قال ابن مالك  
 وفعل فى قصيدة الترم \* (قوله الحرى) بفتح الحيم وتقدم ما تطلق من انه نسبة  
 لبنى جرم ويلقب بالنجاح لكثرة مناظرته فى النجوم وسياحه (قوله لم احتفل) أى لم  
 أهتم به وأهمته (قوله والزجلان) أى الى ربى والا فحش (قوله لا تدخل لاعلى  
 الجمل العلية) أى اذا عينت فعلى خلا وهذا لم نصب استثنى جماديه  
 مفعولها وانما تعال صير مستتر وجوبه ككافى ليس ولا يكون (قوله وأما  
 جواز النصب الخ) أى الذى حكا الجبرى والزجلان وذلك جعلت ما راثية قد تدخل  
 على حرف الجبر لاعلى الفعل (قوله مما قليل) فى صلة أى من قليل روقه فيما  
 قضوه أى فينبههم وقوله مما خطاياهم أى من خطاياهم (قوله ان تكون  
 لادة الا الخ) اختلاف فى نائب المثنى ما رضى غاية أقول احدها انه قسم لا  
 جدها واليه ذهب ابن مالك وذهب إليه مذهب سيبويه والبرودى والحق تمام الكلام كما

قوله والخاصين الخ لم يذكر الزايع كفى النسخ

عشر بواينه الاقليل  
 منهم وقوله تعالى فيجد  
 الملائكة كلهم أجمعون  
 الابليل الثانية أن  
 يكون المستثنى مقدما على  
 المستثنى منه كقول البكيت  
 يدح آل البيت رضى الله  
 عنهم  
 ومالى الا آل أحمد شعة  
 ومالى الامذهب الحق مذهب  
 ولما اتيت الى هنا  
 استطردت في شبه أنواع  
 المستثنى وان كان بعض  
 ذلك ليس من المنصوبات  
 التي في بعضه مترددين  
 باب المنصوبات وزعمها  
 قد كرت أن الكلام اذا  
 كان غير ايجاب وهو التثني  
 والنهي والاستفهام فان  
 كان المستثنى منه محذوفا  
 فلا يعمل فيه لا ولا  
 يكون العمل لما قبلها ومن  
 تهمسوه استثناء مفرقا  
 لان ما قبلها قد تفرغ للعمل  
 فيما بعده هاء لم يعمل عنه  
 شيء تقول ما قام الازيد  
 فترفع زيد الى العاطية  
 وما رأيت الازيد فتنصبه  
 على المفعولية وما مررت  
 الازيد فتنصبه بالياء  
 كما تقول بمن لولم تذ كرا  
 وان كان المستثنى منه  
 مذكورا قائما أن يكون  
 الاستثناء متصلا به

انصب درهم بعد عشر بن والثالث ان فعل المتقدم واسطة الا واليه ذهب  
 تحريف وانما نصب فعل محذوف عن معنى الاستعارة استثنى زيدا واليه ذهب الزيد  
 والسادس المخالفة وحكي عن الكسافي والسابع أن يفتح الهمزة وتوسد يد النور  
 محذوفة هي وخبرها والتقدير الا ان زيد لم يبق حكمه السراى عن الكسافي والشاعر  
 ان الامر صكة من ان ولا ثم خفت وأدغمت في اللام حكمه السراى عن الفراء  
 زاد ابن عصفور فاذا انصب ما بعدها فعل فاعلى حكمه ان واذ لم ينصب فعل فاعلى  
 حكمه لا لانها ماطعة اه تصرف (قوله فشر بواينه الاقليل) بالنصب على الاستثناء  
 وأما قرأتهم فشر بواينه الاقليل بالرفع فمحمولة على ان شر بواى فى معنى لم  
 يكون بواينه بدليل فن شر بواينه فليس معنى قوله فى المعنى (قوله الابليل) يحتمل ان  
 المصنف أتى للقطع بعد أنباهه للتصل بقوله فشر بواينه الاقليل وهو الظاهر فيكون  
 ابليل من الجن لامن الملائكة ويحتمل ان الاستثناء متصل بنا على انه كان  
 منهم وراجع التفسير فى هذه الآية (قوله كقول البكيت) هو ان زيد بن خنيس بن  
 حنابل بن قيس شاعر اسلامي وهذا آخر ثلاثة اشخاص مساعدين والبكيت  
 كبت بن معمر وهو الاوسط الثالث كبت بن ثعلبة هو الاكبر (قوله ومالى الخ)  
 الواسع عطف وما معنى ليس وشيعة اسمها وخبرها وما الثانية لذلك الا حرف  
 استثناء مذهب منصوب على الاستثناء مذهب اسمها والشاهد فى آل أحمد وال  
 مذهب الحق حيث تعين فيه النصب لتقدمه والكوفون والبغداديون يصرون فى  
 فى المستثنى اذا تقدم على المستثنى منه غير النصب وهو الاتباع فى السبوق بالتثني قال  
 صبيو به سمع ونس بعض العرب يقول مالى ابوك ناصر بالرفع ووجهات العامل  
 الذى قبل الا فرغ لما بعده وان ناصر نكرة فى سياق التثني فتم ويراد بها خاص  
 فتبدل ملى ابوك بدل كل وقيل انه بدل من الاسم مع التثنية (قوله استطردت)  
 الاستطرداد كراشي فى غير محله المناسبة المناسبة كونه مخزعا لما قبله (قوله ليس  
 من المنصوبات) أى بل هو مجرور وهو المستثنى بغير وسوى (قوله وبعضه تردد الخ)  
 وهو المجرور بخلاف وعدا وحاشا (قوله البتة) بوجه الهمزة على ما حقه بعضهم (قوله  
 والاستفهام) أى الا نكرى لما قبله من معنى التثني مخوفه لملك الا القوم  
 الناسقون فاقبل الا وهو ملك المبنى للمفعول بطلبه فرقا ثالثا عن الفاعل فرغ  
 ما بعده الا وهو القوم عن الثبابة عن العامل وتقدم التثني منه فهل ملك أحد الا  
 القوم العاسقون والمعنى ما ملك الا القوم العاسقون (قوله فلا عمل لا) هذا يفيد  
 ان الاتعمل فى غير هذا الموضع وهو احد احوال قد قد منها (قوله ومن ثم) أى  
 من اجل ان العمل ما قبل الا (قوله لان ما قبلها قد تفرغ الخ) هو فى المعنى كالتوضيح  
 لقوله ومن ثم وقوله لا ما قبلها قد تفرغ الخ أى غاب ما بعده ما فى الدار الازيد فان  
 ما بعده ما قبلها فاما هذا نادرا وبطلان المراد بما قبلها ولورثة غاب ما بعده ما  
 المثال مبتدأ وورثته التقديم اه شروانى (قوله تقول ما قام الازيد) الاستثناء فى

ان يكون داخل في جنس

المتشقي منه ومنقطعا

وهو ان يكون غير داخل

فان كان متصلا جاز في

المتشقي وجهاً أحد ١٤

وهو الرابع ان يعرب

بأعراب المتشقي منه على

ان يكون بدلا منه بدل

بعض من كمال والثاني

النصب على أصل الامة

وهو عربي جدمثال ذلك

في التثني قوله تعالى ولم

يكن لهم عهد الا افسهم

أجمعت السبعة على رفع

أنفسهم وقال تعالى ما

فعلوه الا قليل منهم قرأ

السبعة الا ان عامر رفع

قليل على انه بدل من الواو

في فعلوه كما قيل ما فعله

الا قليل منهم وقرأ ابن عامر

وحده الا قليلا بالنصب

وهذا في التثني قوله تعالى

ولا تلت متحكم أحد

الامرأته قرئ برفع

والنصب ومثاله في

الاستفهام قوله تعالى

ومن يقتطع من رحمة ربنا

الصاويلون أجمعت السبعة

على الزفع على الابدال من

الضمير المستتر في يقتطع ولو

قرئ الا الضايل بالنصب

على الاستثناء لم يقتض

ولكن القراءة مستمتعة

وان كان منقطعا جازيون

الحقيقة من عام يخوف رباً بعد الابدال من ذلك الخوف والتقدير ما قام أحد الازيد  
الا أنهم حذفوا المتشقي منه وأشغوا العمل بالمتشقي وسموه استثناء عرقاً اه  
تصريح (قوله ما قام الازيد) ان قلت كيف ساغ اسناد الفعل المتشقي الى الفاعل  
المراد منه وقوع الفعل منه قلت قد تقرر ان النسبة في الحقيقة للمتشقي منه مع  
المتشقي وآلة الاستثناء غاية الأحرار ان المتشقي منه أولى بان يعرب بما يقتضيه العامل  
لكونه جزءاً أول حكاماً سلف فلما حذفنا متعينا القول ما اقتضاه العامل من  
الاعراب اذ لم يبق من الأجزاء القابلة للاعراب الا هو اه طيلواي (قوله ان  
يكون داخل في جنس المتشقي منه) اعتراض بكونه جامعي بنوك الابن زيد فانه  
منقطع مع ان المتشقي داخل في جنس المتشقي منه فلا وفي ان يقول ان يكون  
المتشقي بعض المتشقي منه (قوله وهو ان يكون غير داخل) أي في جنس المتشقي  
منه وهذا لا يشمل جامعي بنوك الابن زيد فالتناسب ان يقول ان لا يصح كون بعض  
المتشقي منه واطلاق الاستثناء على المنقطع مجاز على الرابع اه من سراج الأهرية  
(قوله بدل بعض من كل) هذا مذهب البصريين قال في المعنى وبعد انه لا ضرورة  
في نحو ما جاء في أحد الازيد كما في كذا الخفيف لثبوتها في مخالفة للبدل منه في  
النفي والايجاب اه وأجاب القامحيني عن الأول بأنه لم يرتبط الضمير في بدل البعض  
الا لربطه فاذا وجد الابدال بدونه حصل الغرض من غيرا احتياج الى اشتراط وجوده  
وهنا لا يمتنع بقوله وذلك لان الواو بعدها من تمام الكلام الأول والاخراج  
الثاني من الأول فانه بعض حصل الربط بذلك ولم يمتنع الى ضمير عن الثاني بان  
ارضى قال لا يمنع من التثنية مع الحرف المتشقي ذلك كما جاز في لصعة نحو مرت  
برجل لا طرف ولا كرم فكذلك عرفت في مع الامة بعد صفة رجل  
والاعراب على الامة كذلك فعرف في نحو ما جاء في أحد الازيد بدلا والاعراب على  
الامة وذهب الصوقيون الى انه عطف فسق ولا حرف عطف عندهم بمنزلة  
لا العاطفة في ان ما بعدها مختلف لما قبله السكن ذلك متني بعد ايحاب وهذا موجب  
بعد في ورده ولهم ما قام الازيد بولس حتى من أرف العطف الى العوامل وقد يجاب  
بأنه ليس تأليفا في التقدير بل اذ لم ما قام أحد الازيد اه من المعنى (قوله وهو  
عربي جيد) وقد قرئ به في السبع في قليل من قوله ما فعلوه الا قليلا في امرأته من  
قوله ولا يلبث منكم أحد الامرأته كما يأتي قريبا (قوله على ان يدل من الواو في  
فعلوه) عند البصريين والبدل على نية تكرار العامل والتقدير ما فعلوه الا قليل قليل  
منهم وعند السكونيين عطف فسق اه تصريح وهو أحسن من قول شارحنا كما  
قيل ما فعله الا قليل الخ واهله نظرا الى ان البدل منه في نية الطرح تامل (قوله الا  
امرأته قرئ بالرفع) أي قرأ أبو عمرو رواه كثير برفع امرأته بدلا من أحد بدل بعض  
من كل ولم يصرح بضمير لأن قوة تعلق المتشقي بالمتشقي منه تغني عن الضمير اه  
تصريح (قوله في لجازيون يوجبون نصبه) لانه لا يصح فيه الابدال حقيقة من جهة ان

المستثنى ليس بعض المستثنى منه (قوله ولهذا أجمعت البعثة على النصب) أي نصب  
اتباع وابتناء وتسميتهم بقرى لا اتباع بالرفع على أنه يدل من العلم باعتبار الموضع ولا  
بمجرد أن يشترط بالخفض على الإبدال منه باعتبار العظا لا تميزه من موصلة ومن الزائدة  
لا عمل فيها اه تصرف (قوله وما لا أحد) (قوله لا) (قوله لا) (قوله لا) (قوله لا) (قوله لا)  
وقال المناقون ماعنته الاليد كانت عليه (قوله لا) (قوله لا) (قوله لا) (قوله لا) (قوله لا)  
والا ابتغاء وفيه حذف أي لأن كلام من متبوعهما وذلك المتبوع هو علم ونعمة (قوله  
وبلدة صالح) قاله طاهر بن حارث قال بلدة واحدة البلاد وهي بذلك لا يقام به يقال بلد  
بالسكان إذا أقام به ومنه قولهم البلدة لأن ذهب جامد لا يتحرك كأن المقيم بالبلد  
لا يتحرك إلى غير هاهو لا ينس المؤانس واليعاقير جمع يعقور وهو ولد البقرة الوحشية  
والعيس يكسر العين جمع عيسا وهي الأبل البخر ضالط بيضاء هائبة من الشفرة  
وهو أحد ألوان الأبل ومنها الأدم وهو خالص البياض ومنها الأحمر وهو خالص الحمرة  
ومنها الذهب وهو الأشقر الذي ضالط بيضاء حرة واليعاقير جمع يعقور وهو نيس  
القلباء وولد البقرة الوحشية وفي الحكم العفر ظاهر الراب واليعقور الظبي الذي  
لونه لون العفر وقيل هو والظبي واللاتي يعقور وقيل اليعقور الخف سمي به لعفوه  
وكثرة لصوقه بالأرض \* الأعراب الواو فيه ما وروى ببلدة بجسر وروى هوانيس اسم  
ابن وبها جاز وبجور وروى هاداد أنه تناء اليعاقير يدل من الأيس والأقريد  
لا لا الأولى العيس عطف على اليعاقير والناشدة في الاليعاقير وقد ذكر سميويه  
في توجيه الرفع وجهين أحدهما أنهم حملوا ذلك على العسي لأن المقصود هو المستثنى  
فالقائل ما في الدار أحد الاحمر اده ما في الدار الاحمر وصاد كراحد وكيد العلم  
أنه ليس ثم آدمي ثم يدل من أحدا كن مقصود من ذكر الحمار الوحشة الثاني أنه جعل  
الحمار انسان الدار الذي يقرم مقامه في الأنس لقوله تعينهم يذهب ضرب وجميع حل  
الضرب تعينهم لأنه يقوم مقام النخبة عندهم (قوله وحاشا) بالعين ويقال فيها  
حاش يحذف الالف الأخيرة وحذف الالف الأولى قاله ابن مالك واعترض بأن  
حاش الحرفية الاستثنائية لا يتصرف فيها بالحذف وإنما ذلك في حاشا التنزيهية وهو  
حاشية وهه عند المبرد ابن حني والكوفيين فعل قالوا تصرفهم فيها بالحذف  
ولا داخلهم أي على الحرف وهذا الدليلان نفيان الحرفية قاله في المنق (قوله يجوز  
فيه الخفض والنصب) أي على حد سواء في خلا وعدا وحاشا كما يأتي قريبا في ما عاقله من التصريح  
انقلا في خلا وعلى الصحيح في خلا وعدا وحاشا كما يأتي قريبا في ما عاقله من التصريح  
(قوله هذا هو الصحيح) راجع لجوار الوجهين في مجموع خلا وعدا وحاشا وأشارا غاقلما  
المجموع لأن خلا يجوز في الوجهان هه جميع النخبة وأما حاشا فذهب الجبري  
والمزني والمبرد والراجح والآنض وأوزيد والسرا وأوجمر والشياطين إلى أنها  
تعمل كسراج فجار أو قليلا لا علامتها جامدا لتفخه معنى الال وذهب جمهور  
الكوفيين إلى أنها فعل دثار ذهب سميويه وأكثر البربرين إلى أنها حرف دثارا ما

العلل ولهذا أجمعت البعثة  
هل النصب في قوله تعالى  
خالهم من علم الاتباع  
الآن وقوله تعالى وما لا أحد  
عند من نعمته تخرى الال  
ابتغاء وحده الأ على ولو  
أقبل عما قبله لقرى رفع  
الاتباع والال ابتغاء لان  
كلاهما في موضع رفع اما  
هل أنه فاعل الجار والجور  
المعتمد على النسي واما على  
أن مبتدا تقدم خبره عليه  
والتمحيص يجوز الإبدال  
ويختارون النصب قال  
الشاعر

وبلدة تيس بما أنيس  
الاليعاقير والاليعيس  
فأقبل اليعاقير واليعيس  
من أنيس وليس من جنه  
عذ كرت أيضا ان المستثنى  
بغير وسوى محفوض دائما  
لأنهما ملازمان للاتساق  
لما بعدهما فكل اسم يقع  
بعدهما فهما مضافان اليه  
فلذلك يلزمه الخفض وان  
المستثنى بخلا وعدا وحاشا  
يجوز فيه الخفض والنصب  
فلخص هل ان يتقدم  
حرف في والنصب على ان  
يتقدم الفعل الاستتر  
تأملون والمستهني مفعول  
هذا هو الصحيح

هذا فيجوز فيها الوجهان عند غير سيبويه وبتعين فيها الفعلية عند سيبويه  
 تصريح بنصر من هو الضمير وأذعنت تعلم أن قول شارحنا لم يجوز سيبويه مقابل  
 الصريح في هذا وعاشوا سكت عن خلاصها لم تنفتح على معنيها فلهذا لم يذكر مقابل  
 الصريح بالنظر لخال وقوله لم يجوز سيبويه في المستثنى بهذا إلا التصريح بواقفه أحد  
 وقوله ولا في المستثنى بمحاشا الخ وتقدم أن جمهور البصريين هو ما وقعون لسيبويه في ذلك  
 (قوله خبر كان وأخواتها وخبر كادوا أخواتها) هو من جملة خبر كان لكن لما اختص  
 خبر كادوا بحكم الفرد وحده كالفرد والمتأدي (قوله ويجب كونه مضارعا) أي  
 ويجب كونه جملة فعلها مضارع وإنما قصر على الفعل لأنه أول الجملة وتذكر بحسبه  
 مفردا بعد هي وكاد في قوله وما كدت أيما وقوله هي القوم أيوسا كاندريحيته  
 جملة أحياء وفعلية فعلها ماض بعد جعل في قوله  
 وقد جعلت قلوبهم حسيل \* من الأكرام رتبة هاقرب  
 فرقة هاقرب جملة اسمية خبر جعل في قول ابن عباس جعل الرجل إذا لم يستطع أن  
 يخرج أرسل رسولاً فأرسل خبر جعل وهو فعل ماض (قوله وثرا) أي صب تأخير  
 خبرها فلا يجوز تقديمه لضعفها وعدم تصرف أكثرها وقضية كلامه جواز توسطه  
 بينها وبين أمثالها وهو كذلك فقد قاله المسعودي والبراءى والغارسي مطلقا وقاله  
 الثوريين فيما لم يقرن الخبر بأن وعنه فليسوا فاعلم لا تقول عسى أن يقرمز يد  
 يجعل أن يقوم خبر عسى (قوله رافعا الضمير أمعا) لأنه أغاب بها التدل على شروع  
 اسمه هائي خبرها وأقر به أنه وترى حصوله كما مر فلا ترفع السببي الأخيرة عسى كما  
 سباني وأما قوله \* وقد جعلت أذماقتي ثقلي \* ترى الخ فساد أو مؤول على  
 حذف مضاف أي وقد جعل ثوبي ثقلي تحذف المضاف وأقام المضاف الية مقامه  
 وقد تقدم تأويله يجعل ثوبي بدلا من الثاء (قوله مجردا من ان بعد أفعال الشروع)  
 لأنها الحال وإن للاستقبال فبينها تنافى فتقول أخذ يقول ولا تقول اخذ أن يقول  
 (قوله وزعمهم السببي خبر عسى) المراد بالسببي الظاهر المتصل بضمير اسم عسى  
 (قوله كثره وماذا عسى الخ) أي أقول الفزدق حين هرب من الحجاج لما توقعده  
 بالقتل وماذا عسى الخ وتعامه إذا غلب جاوزنا فزاد وروى بنصب يمدح على  
 المفصلة يدلغ ورفع على الفاعلية وهو محل الاستشهاد فله نص بضمير يعود  
 على الحجاج الذي هو اسم عسى وقدر على أي حيان حيث منم ذلك في النكت  
 الحسان وخبر فزاد موضع من الشام العراق وزاد هو ابن أبي سفيان أخوه معاوية  
 كالأمير بالعراق، انتهى معاوية (قوله شدوذان) تجرد خبر عسى من أن ورفع  
 السببي وأما نصب مقضه شدوذان وأحد هو الأول (قوله وخبر ما عمل على ليس) وتراد  
 الباء بكثرة في خبر ما تقوم مار بك ما غافل عما فعلون ويقال في خبر لا نحو  
 وكى شفعها يوم لا ذو شفاعة \* يخفى قبلا عن سوادين قارب  
 (قوله خبر كان وأخواتها) ويجوز توسطه بينها وبين اسمها فهو وكان حقا عليها نص  
 المؤمنين لأن يخبر ما تخبر نحو وما سكن صلاتهم عند البيت الأماء وتصدية

ولم يجوز سيبويه في المستثنى  
 بعدا غير أنصب لأنه يرى  
 أنها لا تكون الأفعال ولا في  
 المستثنى بمحاشا خبر الجبر  
 لأنه يرى أنها لا تكون فعلا  
 ثم قلت (والوفاي خبر كان  
 وأخواتها) وخبر كادوا أخواتها  
 ويجب حكونه مضارعا  
 مؤخراتها ماضا فغير  
 أمثالهم مجردا من أن بعد  
 أفعال الشروع ومقرز أجا  
 بعد عسى وأخولق وتذكر  
 خبر دخبر عسى وأوشك  
 واقتران خبر كادوكرب  
 وزعمهم السببي خبر عسى  
 ففي قوله  
 وماذا عسى الحجاج يبلغ  
 جهده  
 فبين رفع جوده شدوذان  
 وخبر ما عمل على ليس واسم  
 أن وأخواتها (أقول  
 العاشم من المنصوبات  
 خبر كان وأخواتها) فمضو  
 وكان ربك قد عرفاه بهتم  
 بعمته أخوانا ليسوا سواء  
 وأوصالي بالصلاة والزكاة  
 ما دمت حيا الحادي عشر  
 خبر كادوا أخواتها وقد تقدم  
 في باب السرفونات أن  
 خبرهم لا يكون الأفعال  
 مضارعا وقد كرت هنا أنه  
 ينقسم باعتبار اقترانه بأن  
 وتجرد منه الأربعة أقسام

وهو كسر قضي. هذا الضبط ضبط في نسخ الخط كسر السين ورفع الزايم القاف وقوله آخر القوة ايضا بهذا الضبط  
اي بفتح السين والزايم وضع القاف ٩٠ وقوله وسور الذي في تنويم البلدان هذا الضبط الأخير

ويجوز تلامه عليها الاخير دام لم يفتح تقدمه على ما لم يفتح بها لئلا يلزم تقدمه  
الفصل على الموصول وحسبك اذا جئتم توسطه بين ما على الصريح لئلا يلزم الفصل بين  
الموصول والحرف وصلته اذ لا يجوز تجيبت عاز يد العصب والآخر ليس فحينئذ تقدمه  
عليه عند الجمهور اذ لم يفتح نحو هذا هي السلت والتم افعول جامد كعسى وخبرها لا تقدم  
عليها اه شيخ الاسلام (قوله أحدها) يجب اقترانه بها وهو حري واخلاق تقول  
حري زيدان بفعل واخلاق تقول السعاة ان عطر) واغايوب الاقتران بان لان الفعل  
المترجي وقوعه قد يتراخى حصوله فاحتجج الى ان المشعة الاستقبال واستشكل  
بالاقتران بان لانه يؤدي الى جعل الحديث خبرا عن الذات وهو غير جائز وأجيب بأنه  
من باب زيد جعل أوصل تقدير مضاف الى ما قبل الاسم أو قبل الخبر أو التقدير حري أمر  
زيد الفعل واخلاق أمر السعاة الامطار أو حري زيد صاحب الفعل واخلاق  
السعاة صاحب الامطار بكرر المحررة وقد يقال في البواقي (قوله من النحويين) وأما  
من أهل اللغة فيأى (قوله كسر قضي) بهذا الضبط في نسخة صحيحة نسبة الى  
سرسطة قرية من بلاد الجهم وهو الحري وضبطه بعض الاشياخ السرقضي بكسر  
السين ورفع الزايم وضع القاف وسكون السين النافسة وكسر الطاء ورأيت في نسخة  
صحيحة ايضا كسر قضي بهذا الضبط وسور (قوله وابن طريف) في نسخة صحيحة  
بالظاء المهملة وفي نسخة بالظاء المشددة وسور (قوله وهو قول الاغني) بيان للشعر  
وقوله ان يقل عن الخ هذا البيت موجود في بعض النسخ ولم يشك عليه في الشواهد  
(قوله القالب اقترانه بها) وهو عسى وأوشك لان عسى من أفعال الرجاء وكان  
القياس وجوب اقترانه بها حتى ذهب جمهور البصريين الى ان الحري بمن أن تخاص  
بالشعر وأما أوشك فانما ينطبق معها الاقتران حيث جعل للترجي اختال عسى قال  
الشاطبي والصحيح ما ذكره الشلوين وتلامذته ابن الصائغ والابدي وابن أبي الزبيع  
ان أوشك من قسم عسى الذي هو الرجاء قال ابن الصائغ والدليل على ذلك أن تقول  
عسى زيد ان يحجر ووشك زيد ان يحجر ولم يضر من بلده انتهى كلام الشاطبي  
وأما اذا جعل للقرار كاذبه كاذبه اليه المؤلف هنا تبع القلم وابنه فشك كون  
الغالب معها الاقتران كالاقتران الغالب في عسى اه تصريح (قوله ولو سئل  
الناس الخ) هو من الطويل والتراب جمع آتية وتر بان وتوارب ومن أمهاته الزام  
بفتح الزايم والذين المجعة والمعنى ان من طبع الناس الجهل وانهم لو سئلوا ان يعطوا  
ترابا وقبل لهم هاتوا التراب لمعوه وملوا \* الاعراب لو سئلوا سئل فعل ماض  
مبنى للفعل والناس نائب الفاعل والتراب مفعول ثان لسئل واللام لام ابتداء  
دخلت في جواب لو وأوشك في أفعال المقاباة والخبر فيها امهات الخاطرة للمستقبل  
قبل فعل ماض ونائب فاعله ضمير مستتر هاتوا فعل وفاعل ان يتلوا خبرا وأوشك يمتنعوا  
فعل وفاعل وهو منصوب بحرفي لئن والشاهد في أوشك حيث قرأ الخبر بان بشرط  
أن يكون للرجاء كاتقدم عن التصريح (قوله عسى فرج الخ) قاله محمد بن اسماعيل

أحدها يجب اقترانه بها  
وهو حري واخلاق تقول  
حري زيدان بفعل  
واخلاق تقول السعاة ان عطر  
ولا أعرف من ذكر حري  
من النحويين غير ابن مالك  
وقرهم أو جيان انه وهم  
فيما واغاي حري بالتثنية  
اصلا لا فعلا وأجيبان  
هو الواهم بل ذكرها  
اصحاب كتب الافعال  
من القومين كالسرقضي  
وابن طريف وأنشدوا  
عليها شعرا وهو قول  
الاغني  
ان يقل عن من بني هب  
شعر  
خبري أن يكون ذلك وكنا  
القسم الثاني ما القالب  
اقترانه بها وهو عسى  
وأوشك مثل ذكران  
قول الله تعالى عسى ربكم  
أن يحكم ويقول الشاعر  
ولو سئل الناس الرب  
لا ووشكوا  
اذا قيل هاتوا ان يعطوا  
فيمنعوا  
ومثال تركها قول الشاعر  
عسى فرج اني - الله له  
له كل يوم في سب حمار  
يقول الآخر

وقبله عليك اذا ضاقت أمورك والتوت • بصبر فان الضيق مفتاحه الصبر  
ولا تشكون الا الى الله وحده • لمن عنده ثلث القوائد والصبر  
وهومن الطويل والفرج انكشف الهم والحلقة تعني الخلوقة والامر يعني الثاني  
أي التبرف من اعزاز واذلال واحباء وامانة • الاصراب عيسى من أفعال الرجاء  
فرج احبها وبأى خبرها ومن الله متعلق به وان خوف تو كيدوا معها الغيرة وخلة وهي  
له امر خبر وكل منصوب على الظرف فهو يوم مضاف اليه والشاهد حيث جاء خبر عيسى  
بمجرد ان أن وهو قليل (قوله يوشك من فر من منيته الخ) قاله أمية بن الصلت التقى  
وهومن قصيدته من المنسرح ويوشك بكسر الشين يعني قرب وغرانه بكسر الغين  
الجمجمة جمع غرة وهي الغفلة وبواقتها بالفاء والفاق من الموافقة وقز يعني حرب  
والتمية الموت • الا هراب يوشك من أفعال المقار بمن أهم موصول اسمها وقرسلته  
ومن منيته متعلق به وفي بعض متعلق بواقتها وغرانه مضاف اليه وبواقتها خبر  
أوشك والشاهد فيه حيث أتى بخبر يوشك بمجرد ان والمعنى ان من هرب من الموت  
في الحرب يوشك ان يوافقه الموت في بعض غفلاته (قوله القسم الثالث ما يترجح مجرد  
شعر من أن وهو مفعولان كدو كرب) هذا القسم عكس القسم الثاني الذي قبله واغما  
كان الغالب في كدو كرب التبر ولا تمهيد لان على شدة غمارة الفعل ومدامته  
وذالك يقرب من التبر وفي الفعل والاخذ فيه فلم يناسب خبرها أن يقترب بأن طالباً  
وبقل اقترانه نظر الى اصلهما انتهى تصريح (قوله كرب القلب الخ) قاله كحيلة  
البر بوي وقيل رجل من طي وهو من الخفيف وكرب بفتح الزا اضعص كسرهما  
والوشة جمع واث وهو الذي عشى بين الحبيبين بالفساد وغضوب فعول بمعنى فاعل  
يستوى فيه المذكر والمؤنث وهند علم امرأتها تجوز صرفه ومنعه الا هراب كرب من  
أفعال المقاربة القلب اسمها من جواهر متعلق بيذوب والجوى شدة الوجع ويذوب  
خبر كرب من ظرف لذوب قال فعل ماض الوشة فاعل هند مبتدأ غضوب خبر  
والجمل في محل نصب بحكمة بالقول والشاهد في خبر كرب حيث جرد من ان (قوله  
ومثال الاقتران بها الخ) • فائدة • قال في شرح التسهيل ما كان من أخبار هذه  
الافعال غير مقرر بان فهو خبر بلا خلاف وما كان مقرر بان ففيه مذهب أحداهما  
انه خبر أيضاً وصحبه ابن عصفور وهو مذهب الجمهور واستدل به بان المصدر يتجر به  
مبالغة الثاني انه ليس بخبر بل هو منصوب على اسقاط الخافض أو تضييق الفعل  
معنى قارب وهو مذهب سيبويه والمبرد الثالث انه بدل اشتمال وماقبله فاعل وهو  
مذهب الكوفيين ورد بأنه ابدال قبل تمام الكلام وبأنه لازم البديل لا يكون  
لزاماً قال في البسيط واظن ان قوله معنى على ان هذه الافعال ليست ناقصة فيكون  
المعنى عندهم قرب قيام زيد ثم قدمت الاسم وأثرت المصدر فقلت قريب يذوقه ثم  
جعلته بان والفعل على اتهمى (قوله كادت النفس الخ) هو من الخفيف جري به مبتدأ  
قال السمين واعلم ان خبر كاد اذا كانت مثبتة معني في المعنى لانها المقاربة فاذا قلت

يوشك من فر من منيته  
في بعض غرانتها يوافقه  
القسم الثالث ما يترجح  
بمجرد خبره من أن وهو مفعولان  
كدو كرب مثال التبر ومنها  
قوله تعالى وما كدوا يفعلون  
وقول الشاعر  
كرب القلب من جواه يذوب  
حين قال الوشة هند  
غضوب  
ومثال الاقتران بها قول  
الشاعر  
كادت النفس ان تغيب  
عليه



كلز يد فعل معناه قارب الفعل لأنه لم يفعل فإذا ثبت اتنى خبرها بالمر بق  
 الاول لأنه إذا اتنى مقاربة الفعل اتنى هومن باب أول وهذا كان قوله تعالى لم  
 يكذبها أبلغ من أن لو قال لم يجرها وزعم جماعة منهم ابن جني وأبو البقاء وابن عطية  
 أن فيها التثنية والتثنية في ١٥ وعينها ووجه من باب خاف يضاف هومن باب قال  
 يقول تقول كذب بكسر الكاف تكذب وتكذب وتكذب حكاه سيوطي ومضارعها  
 تكذب كخاف على الاول ويكود كيقول على الثاني حكاه ابن أفلح في منية الباب  
 قال ابن هشام في الحواشي وقد احتج على أن عينها به بقوله لا أنفعه ولا كيدا وهو  
 معارض بقوله ولا كودا وقوله تفيض بالفاء المثناة التحتية وآخره ضاد معجمة على  
 لغة تميم ومثاله على لغة قيس يقال فاض الميت فيضا إذا فضى ويقال فاض بغوص  
 نادرا وقوله ربطة بفتح الراء وسكون الياء المثناة تحت وبالطاء المهملة المسلوقة إذا  
 كانت شقة واحدة والبرود جمع ربيع من الثياب يؤتى به من الجن والمراد بها  
 الكفن \* الأعراب كاد فعل مقار به والنفس اسمها وإن تفيض خبرها وعليه  
 متعلق بفيض والضمير ما دل على الميت المرئي كان اسم غدا ضمير ما فعل الميت  
 إذا ظرف وقد اعني صار وحشو خبر غدا ربطة مضاف إليه ورود حذف عليه  
 والشاهد في أن تفيض حيث قرن الخبر به وهو قليل والأكثر التردد وروي  
 مذنوي بالثنية بمعنى أقام قاله في التصريح وقال الفيثي مذنوي بالتثنية أي  
 هك روي غدا انتهى فهو مخالف لما في التصريح وروي (قوله سقاها ذوو الأحلام  
 الخ) قاله أبو زيد الأسدي وهو من الطويل والضمير في سقاها يرجع إلى العروق  
 في الأيسر السابقة قوله مدحتهم وقادروا الأحلام أصحاب العقول والسجل  
 يفتح السين ويكون الجسم الدلو إذا كان فيه ما قليل أو كثير ولا يقال وهي فارغة  
 والظما العطش وتقطع الأعتاق ما لشدة العطش أو لذل الذي هو فيه الأعراب  
 سقاها فعل ومفعول وذو وأهل والأحلام المأهولة مضاف إليه خلا مفعول  
 ثان لسقي لأنه يتعدى لمفعولين على الظما متعلق بسقاها وقد كربت الواو للجمال  
 وأعتاقها أعتاقها أن تقطع خبرها وهو محل الشاهد (قوله ولم يذ كرسيويه في خبر  
 كرب الالتهجد) وهو مروي ودون السماع في قول أبي زيد المتهجد وقد كربت أعتاقها أن  
 تقطعا \* ١٥ قصر عرج (قوله القسم الرابع ما يجتمع اقتران خبره وباء وهو أفعال  
 الشرع عرج الخ) وقد تقدم وجهه وهو التثنية بين الشرع وبين أن الدالة على  
 الاستقبال (قوله وقد جعلت إذا ماقت الخ) قال أبو جعفر النخعي المأهولة والباء  
 المثناة تحت وتقدم الكلام عليه والشاهد في جعله يتقاني خبر جعل وقوله ثوب يدل  
 من التثنية في جعلت والأصل وقد جعل ثوبي يتقاني وقد دل ثوبتي خبره يعود على  
 الثوب وليس ثوبي فاعل يتقاني لما تقدم أن خبر هذه الأفعال لا يرفع السبي قاله في  
 التصريح (قوله فأخفت أسأل والرمح تخيبي) لم يذ كرفي الشواهد عامه وعامه  
 وفي الاعتبار إجابة وسؤال \* والرمح جمع رمح وهو ما كان من آثارها لا صفا

مذنوي حشور ربطة وروي  
 وقوله

سقاها ذوو الأحلام مبعلا

على الظما

وقد كربت أعتاقها أن  
 تقطعا

تقطع فعل مضارع أصله

تقطع تحذف إحدى

التثنية ولم يذ كرسيويه

في خبر كرب الالتهجد

القسم الرابع ما يجتمع اقتران

خبره بباء وهو أفعال الشرع

طافق وجعل واختر وطافق

وأنتأ وهب وجلهل قال

الله تعالى وطافقا يفتضخان

وقال الشاعر

وقد جعلت إذا ماقت يتقاني

قوي فأنهض نهض الشارب

السك

وقال الشاعر

فأخفت أسأل والرمح

تخيبي

وفي الاعتذار إجابة

وسؤال وقال

أراك عقلت ظلم من أجونا

وقال

أنشأت أعرب بها كان

مكنونا

وقال

هبت ألوم القلب في طاعة

الحوى

وقال

وطشنا ديار المعتدين فهلوات

نفوسهم قبل الأمانة ترهق

النوع الثاني عشر خبر

ما حمل على ليس وهو

أربعة أحدها لا ت كقوله

تعالى فتادوا ولا ت حبت

مناص والثاني ما كقوله

تعالى ما هذا بشرا والثالث

لا كقول الشاعر

تعر فلا تقي على الأرض

ياقبا

ولا وزعما قفى الله وأقبا

والرابع إن الناقية كقول

الشاعر

إن هو مستوليا على أحد

الاعلى أنصف المجانين

وقد تقدم شرح شروطهن

مستوفى في باب المرفوعات

النوع الثالث عشر اسم

إن وأخواتها فتعوان زيدا

فانسل وأعل عرافا ولم يلبت

بكر حاضر ثم قلت

بالأرض من أساس ونحوه وأخذت بمعنى شرعت والقاه طاعة والثناء اسم أخذ  
وأسال خبرها والاسم تعييني متدا خبر والشاهد في أخذ (قوله أراك عقلت ظلم  
من أجونا) تمامه كافي بقض النسخ \* وظل الجار اذلال الجسر \* وعلمت بمعنى  
شرعت والظلم الجور \* وأمر به أراك بصري بقول الكافي مفعول وعلمت اثناء اسمها  
وتظلم خبرها أمر ناقص وفعل ومفعوله محذوف أي س أمر تلم وظلم متدا والجار  
مضاف إليه واذا لال خبر والمجر مضاف إليه والشاهد في عقلت بمعنى شرعت (قوله  
أنشأت أعرب بها كان مكنونا) هذا مجزئ وصدره لما تبين من الكاشفة من لكم  
أنشأت الخ والاعراب البين، يقال أعرب الرجل مما في فبهيرة بأنه وأظهره  
والمكنون المستور قال تعالى كنتم في أنسكم أي سترتم واضمرتم وروى مكنونا بدل  
مكنونها الاعراب أنشأت التاء اسمها وأعرب خبرها ومن حرف جر وما موصولة بحرورة  
بها كان فعل ماض واسمه فاستمر في ما به مكنونا خبرها والشاهد في أنشأت (قوله هبت  
ألوم القلب) تقدم الكلام عليه مستوفى والشاهد أن هبت بمعنى شرعت (قوله النوع الثالث  
ديار الخ) تقدم الكلام عليه والشاهد في هلوات بمعنى شرعت (قوله النوع الثالث  
خبر ما حمل على ليس الخ) تقدم الكلام على شواهد ذلك والمناسيب لقوله فيما سبق  
العاشر خبر كلنوا بنوتها فقال الحادي عشر خبر كلنوا بنوتها أن يقول والثاني عشر  
خبر ما حمل على ليس وهو أربعة كاهوم حود في بعض النسخ مبياتي قر ياتو حبه  
ما قاله (قوله إن هو مستوليا) أنشده الكسائي وهو من مقطوع المنسرح وإن نافية  
حاملة على ليس في لغة أهل العالية بالعين المهملة والياء المشددة فمت ما فوق فعدلى  
أرض تهامة وإلى ما رواه مكنونا وألاها واختلف في جوار الاعراب فذهب الكسائي  
وأبو بكر وأبو علي وأبو الفتح بن جني إلى الجواز وذهب الفراء وطائفة من كثر البصريين  
إلى المنع واختلف النقل عن سيبويه والمبرد فقتل السهلي الإجازة عن سيبويه  
والمنع عن المبرد وعكس ذلك النحاس ونقل ابن مالك عنهما الإجازة هو اسمها مستوليا  
خبرها على أحد متعلق بمستوليا لا حرف استثناء على أضرب متعلق بمحذوف  
ومحتمل أنه متعلق بالإنان فيها معنى استغنى على قولهم يقول إن الجار والمجرور  
يتعلق بأحرف المعاني والمجانين مضاف إليه والشاهد في أن شواهد والظاهر  
أن قوله على أنصف متعلق بمحذوف تقديره مستوليا (قوله والنوع الرابع اسم إن  
وأخواتها) المناسيب لقوله فيما سبق العاشر كذا الحادي عشر كذا إن يقول هنا  
الثالث عشر اسم إن وأخواتها ثم فيما يأتي الرابع عشر اسم لا الناقية للنسب بدل  
قوله الخامس اسم لا الناقية للنسب ويمكن توجيه كلام الشارح بأنه أراد بقوله  
والبواقي خبر كان الخ إن البواقي أنواع ستة النوع الأول خبر كلنوا وأخواتها  
النوع الثاني خبر كلنوا وأخواتها النوع الثالث خبر ما حمل على ليس النوع  
الرابع اسم إن النوع الخامس اسم لا الناقية للنسب النوع السادس المضارع  
الخ إلا أن الشارح نسي أن لا نصير بقوله العاشر خبر كان وأخواتها والحادي عشر

خبر كل واحد منهما ثم رجع لما أراد بالدواعي حيث قال والنوع الثالث خبر واحد  
على ليس ثم قال والنوع الرابع اسم ان ثم قال والنوع الخامس اسم لا التاني  
للمجلس فتأمل في هذه العبارة المتعينة وقد رأيت في بعض النسخ الثالث عشر اسم  
ان الخ الرابع عشر اسم لا الخ وهو يؤيد التصويب الذي قلناه في الحد (قوله وان  
قرنت بما الخ) أي وان قرنت ان واخواتها المتقدمة في قوله اسم ان واخواتها فالضم  
ما جعل المضاف اليه وما عطف عليه وليس ما زاد على المضاف وان كل الاصل  
عوده على المضاف ما لم يكن لفظ كل أو بعض تأمل (قوله لعيت وجو بالاليت  
لجواز) اصل ان المجموع بقاء العمل في ليت وأما الدواعي فذهب الربيع وابن  
السراج الجوار فيهما قياسا ووافقهما الناظم ولذلك أطلق في قوله وقد بقي العمل  
ومذهب سيبويه المتع لمسبق من ان ما زالت اختصاصها بالاسماء وهما هما  
للدخول على العمل ثم قول اغايوس الى آخر الامثلة المعلومة بخلاف ليت قائم  
بإتيه على اختصاصها بالاسماء ولذلك ذهب بعض الى وجوب الاعمال في ليت خلافا  
لقوله في شرح التسهيل ان الهمال والاهمال في ليت بالاجماع اه من الاشعري  
بصرفه فقوله المصنف وجو بالاشارة مذهبه وذهب الربيع وابن السراج فقوله  
الاليت لجوار أي خلافا لبعض النحاة القائلين بوجوب اعمال ليت (قوله اغايوس  
اله واحد) افقه مبتدأ اوله خبره قد وقع بعده حمله اسمية (قوله وقول الشاهر لعلى  
أضامن الخ) صدره \* أحد نظرياه يصدق لعلى الخ أحد فعل أمر ونظرا لفعل  
وبعد قيس منادى ومضاف اليه ولعل حرف تخرج وما كلفها أضامن فعل ماض  
والثاني قائم بمشرك جار مجرور متعلق بأضامن الجار مجرور المقيد اسفله (قوله  
الاستخدام هما) أي باليت والآية الشامية اه قيسى (قوله لم يصح دخولهما  
على الجلة الفعلية) وهي أضامن ولا يصح جعل ما موصولة والا كل يجب رفع الجار  
المقيد اعلى أنه خبرها فنصب الجار المقيد دليل على ان ما ليست موصولة ببل زائدة  
تأمل (قوله أيجيبون اغناغدهم به من مال الخ) خامس موصولة اسم ان وغدهم به صلة  
ما من مال وبين بيان لما هو حال والخبر قوله نساخ لهم والما لم يحذف قال  
البيضاوي والمعنى أيجيبون ان الذي غدهم به نساخ به فيما فيه خبرهم اكرامهم  
اه (قوله ومن المصدرية نحو اعجبني اغناغث) أي قيامك لخبر ان محذوف أي  
اعجبني ان قيامك موجود أي اعجبني وجود قيامك فتنه أو قيامك في الشرح بالنصب  
لان الكلام في ما المصدرية المتصلة بأن التي تنصب الاسم وترفع الخبر تأمل (قوله  
بمتملهما) أي الموصولة والمصدرية ويراد بالموصولة الموصول الاممي فهو مغاير  
للمصدرية لانها موصول حرفي وقوله وعلى التأويل أي الاخرين وهم حاصل  
ما موصولة بمصدرية \* (قوله النوع الخامس الخ) هكذا في بعض النسخ وفي بعضها  
زيادة قبل قوله النوع الخامس وعليها شرح شيخ الاسلام ونص الزيادة وقال  
التابعة

وان قرنت بما المضافة  
الليت وجوبا الاليت  
لجوار اقول مثال ذلك  
اغنا الله الواحد كلنا  
يساقون الى الموت وقول  
الشاهر  
لعلى أضامن لك النار الجار  
اتيدا

وجها الاستشهاد بهما أنه  
قولا الفاعل لم يصح  
دخولهما على الجلة الفعلية  
ولكن دخولهما على المبتدأ  
والخبر وجوبا حذررت  
بالمزيد من الموصولة فهو  
أيجيبون اغناغدهم به من  
مال وبين أي أن الذي  
يدل على عود المصدر به  
اليها ومن المصدرية نحو  
أعجبني اغناغث أي قيامك  
وقوله تعالى اغناغثوا  
ساحر يعقلمها أي ان الذي  
سنعه أو ان صنعهما على  
التأويلين جميعا فان  
عاطفة واسمها في الوجه  
الاول ما دون صلتها في  
الوجه الثاني الاسم المنسك  
من ما وصلتها وقال التابعة

يروي بنصب الجاهل ويرفعه على الأفعال والأعمال وذلك لخاصة ملية أما الأفعال  
فلاهم بقواها الاختصاص بالجملة الأهمية فقالوا ليقترن بها قائم ولم يقولوا ليقترن  
قائم بذا ما الأفعال فلم يصل على أخواتها ثم قلت في تخفيف ذواتهن من إتلافي  
لكن وجو باو كن قليلا وان فالباو يعلب معها مهسلة اللام وكون الفعل التالفي لها  
ناهذا ويجب استئثار اسم ان وكون خبرها جملة وكون الفعل منها دلتا أو جامدا  
أو مفصلا بنفس أو في أو شرط أو قد أو لو أو يعلب لكان ما وحب لان الأنا الفعل  
بعد هاء أو ما خبري مقصود بقدا أو لم خاصة واسم لا الناقصة للجنس أنما يظهر نصبه ان  
كان مضافا أو شبهة لمفعولا غلام سمر عندنا ولا ما لما جبالا خبر في وأقول يجوز في  
ان وان ولكن وكان ان تخفف استغفالا لثبته تخفيف فيما كثر استعماله وتخفيفها  
بصرف قوتها الحركة لاتما آخر ثم ان كان الحرف الخفيف ان المكسور وكان الأفعال  
والأعمال والأسماء كثر الأفعال نحو ان كل نفس لما عليها حافظ فيمن خفف ميم لما  
وأصل شدتها فان نافية ولما يعني الأوسمال الخفيفة قرأت بعض السبعة وان  
كلاما ليو فنهيم وان كان الخفيف ان المقترحة وجب بقاها ووجب حذف  
اسمها ووجب كون خبرها جملة ثم ان كانت اسمية فلا اشكال في ان الحمد يقرب  
العالما وان كانت فعلية وجب كونها دلتا سواء كان دلتا بغير نحو ان يورث من  
في التثنية أو بشر نحو والخاصة ان غضب الله عليها فيمن قرأ من السبعة يكسر الضاد  
وقفع الباء ويرفع اسم الله أو كون الفعل جامدا نحو وان ليس للانسان الا ما سمى وان  
عسى ان يكون قد اقرب أجلهم أو مفصلا بواحد من أمور أحدها الثاني ولم  
يجمع الا في لن ولم ولا نحو يجب ان لن يقدر عليه أحدا يجب ان لم يره أحدا وحسبوا  
ان لا تكون فتنة فيمن قرأ رفع فيكون والثاني الشرط نحو وقد نزل هليكم في السكاب  
ان اذا سمعتم آيات الله يكفر بها الآية والثالث قد فعلوه وان قد صدقنا وازابع  
لوضع ان لو نشاء اصبناهم بغيرهم والخامس خوف التنفيس وهو السين فهو علم ان  
سيكون منكم مريض وسوف كقوله

واعلم فعمل المرء ينفعه • أن سوف يأتي كل ما قدر

وان كان الحرف مكسا فاعل بها موجب لان لكن يجوز ثبوت اسمها وافراد  
خبرها وقد روي قوله

ويوما توافيناو جمع مقسم • كأن ظبية تخطو الى وارث السلم

بنصب الظبية على ان اسم كان والجملة بعدها مفعلة والخبر مذكوف والتقدير كان  
ظبية عاتية هذه المرأة على التنبيه المعكوس وهو بلغ ورفع الظبية على انها التفسير  
والجملة بعدها مفعلة والاسم مذكوف والتقدير كانتا ظبية وبجرا الظبية على زادات ان  
بين السكاب وبجرا ورواها والتقدير كظبية واذا حلق اسمها وكل خبرها جملة اسمية فلم  
تحتاج لفصل كقوله

ويوم مشرق النحر • كأن ثديا حسان

أوفطية فصلت بقصصه • لاجل ذلك اصطلاح على الحرب فصارها كأن قد ألبس  
أول نحو وكان لم تكن بالأمس وإن كان الحرف في لكون وجب انفعالها نحو ولكن الله  
قد لهم فيمن قرأ بتخفيف النون وعن يونس والاختصاص إشارة إلى أنها لا تليق بالاسم  
ولا تقتضي القياس: والاختصاص بها بالجملة الاسم فتنوع ولكن كانوا أنفسهم  
يطلقون النوع فلهذا في هذا آخر الزيادة وتلحق ذلك الزيادة فتقول (قوله فالت  
الأيضا هذا الحمام الخ) وقوله

واحكم حكمك فتنا الخ إذا نظرت • إلى حمام شرع وأرد الله  
وبعد • طبعه فالتوه كما ذكر • سنوستان لم تنقص ولم تزد  
فكملت مائة فيها حمامها • وأمرت حبيبة في ذلك العدد

والعنى كى حكما كفتنا الخ وهي زرقاء البياض وكانت تصدر من صبرة ثلاثة أيام  
وقصتها أنها كانت لها قطرة من ممر يربى القطا بين جبلين فكانت

لبت الحمام ليه • إلى حمامته وقصه قديم • ثم الحمام به

فتنظر فإذا القطا قد وقع في شبكة صياد فإذا هو سوتون ونفسه ثلاث وثلاثون  
فأذا ضم ذلك إلى قطاها كان مائة ١٥ من شرير التوزيع وقوله شرع بالشين والسين

المهمل والحد الماء القليل (قوله يربى بنصب الحمام) أى على أنه بدل من هذا الذى هو

اسم لبت وقوله لنا خبر لبت وعليه فقوله ونقصه بالنصب عطف على هذا الحمام ورفع

على أنه بدل من هذا الواقع مبتدأ ولنا خبر المبتدأ وليس فيه رد على القائل بوجوب

الاعمال لأن سبويه القائل يجوز أن يعجزوا عما لا يجازى في رواية أن يقع أن تكون موصولة لهم

لبت وهذا خبر لبت المتطوَّف والحمام نفعت هذا ولنا خبر لبت والتقدير لبت الذى هو

الحمام كثر لنا وحذف مصدره لعلها لعلها بالانصب (قوله على الاعمال) راجع للنصب

والاعمال راجع لرفع فهو لفت ونشر مر تب (قوله ثم قلت بتخفيف ذوالنون الخ) اعلم أن

الحروف الناصضة ستة ذال لا ينجف أربعة وهو ما كثر آخره نون أو ما لبت فهي مخففة

فلا يعقل قديمها وإتالعل فلا تنقص (قوله فتلقى لى وجوبا) لروال اختصاصها

بالأسماء هذا حكم لواحد من الأربعة وقوله وكان قبلها هكذا فى بعض النسخ والأولى

حذفها لأنه يستغنى عنه بقوله الآتى ويقلب لكان ما وجب لاسم من الاعمال أى

أب اعمال كان غالب فيعلم منه أن الاعمال قليل فلا حاجة لقوله وكان قليلا ولذا لم

توجد في نسخة شيخ الاسلام (قوله وإن غالباً) لروال اختصاصها بالأسماء وإعمالها

قليل استصحابا للأصل وهذا حكم لثان من الأربعة (قوله ويقلب مع ما مهمل اللام)

وذلك الغالب فيما لم توجد قرينة لفظية ولا معنوية أما لو وجدت قرينة لفظية فنحو أن

الحق لا ينجى على ذى بصيرة أو معنوية فنحو قوله

ونحن أمة الضم من أجل ما لك • وإن ما لك كانت كرام العادن

قائلة رتبة الملاح فلا يحتاج للام وهو غير العابد واحترز بقوله مهمل عما إذا علمت

فلا يحتاج للام لعدم اللبس وقوله مهمل بالنصب طار أو بالرفع خبر لمخدوف أى وهي

قالت ألا أيضا هذا الحمام

لنا

إلى حمامتنا أو نصفه فقد

يرى بنصب الحمام ورفع

على الاعمال والاعمال

وذلك خاص بلبت أما الاعمال

فلا تسمى أبى وأما

الاختصاص بالجملة

الاصح فقالوا لبت ما زادها

ولم يقولوا لبت ما زادها

الاعمال فالمسلم على

أحوالها ثم قلت بتخفيف

ذوالنون منها فتلقى لى

وجوبا وإن غالباً ويعلم

مع ما مهمل اللام

موجلة (قوله الام) أي لتعرق فيها وبه النافية ومذهب سيبويه ان هذه اللام هي لام الابتداء ومذهب الفارسي ان انما يقر حلو يظهر أثر الخلاف في قوله عليه السلام قد علمنا ان كنت فومنا فعلى الاول يجب كسر ان وعلى الثاني يجب فتحها وذلك لان لام الابتداء لا تنصب الا المكسورة لانها معلقة للفعل عن العمل ظاهرا أو ماضيا لام الابتداء لا تعلق فالعامل ملط عليها فتتفع بعد ان كانت مكسورة كما هو الموضوع (قوله وينظ الخ) أي انه اذا وقع بعدها فعل قبل الخ وهذا لا ينافي انه يقع بعدها جملة اسمية كما يأتي في الآيتين وهو كثير (قوله وكون العمل التالي لها ماضيا) لكن بشرط كون النامض غير تاني فخرج بذلك ليس وغيره مني فخرج بذلك ال واخواتها ونحوها ما كان وغيره فخرج بذلك ما دام وانما كثر دخول ان المحقق على النسخ لانها لما اتت جوها من دخولها في الفعل آتت في ذلك الفعل ان يكون من أفعال المبني والآخر للارتزول عنها ووضعها بالكسبة ألا ترى انما اذا دخلت على ما ذكر يكون مقتضاها هو انما اذا لا سمعان مذ كور ان بعد الا نل اذا قلت ان كل زيد لقائم الفاعل ان زيد القائم هذا معنى كلام ابن الحاجب والا كثر في هذا النامض ان يكون ماضيا فهو وان كانت المكسرة وتليه المضارع فهو وان تكاد الذين كفروا ليرفون ذلك وأما وقوع غير النامض بعدها فقليل فهو \* قلت يبين ان قتلتم لستم \* فان قتل غير تاسع وأقل منه كون مضارعا غير تاسع فهو \* اريد ان يزيل لنفسه فعلت ان غير التاسع اذا كان مضارعا أقل منه اذا كان ماضيا (قوله ويجب استتار اسم ان المستوح) أي يجب حذف فوايس المراد بالاستتار حقيقة لا تهاجر الحرف لا يستتر فيه الضمير وان الضمير منصوب وصحار النصب لا تستتر ويجب ان يكون ضمير الشأن محذوفا وقد يصح حبه وحذفه فالتعريف في مفرد او جملة وقد اجتماع في قوله

بأنلار يسع ويحيث مريع \* وانك هالك تكون التثالا

وقوله ويجب استتار الخ هذا حكم ثلث من الاربعة حاصله ان ان المفتوحة يجب افعالها ويجب حذف اسمها وانما يجب افعالها لأنها كثر شيها بالفعل من ان المكسورة لان لفظة المنة توحه كفض مفع وذابه المضي أو الامر والمكسورة لا تنصب الا الامر كجذ (قوله وكون الفعل ماضيا الخ) الحاصل ان الخبر اذا كان جملة اسمية أو فعلية فعلها جامدا فلا يحتاج للفصل الواحد ما يأتي وان كان جملة فعلية فعلها متصرف وليس جامدا فيجب الفصل الواحد يأتي ورجاء بدون فصل كقوله علموا ان يؤمنون فنادوا \* قبل ان يسألوا بأعظم سؤال

فان يؤمنون لم يفصل وقال ابن مالك الا حسن الفصل لانه واجب (قوله ويفل لكان ماوجب لان) أي من العمل ولما كان يتوهم من ذلك انه يجري في غير ما يجري في خبر ان استدرك على ذلك بقوله الا ان الفعل الخ واسم كان يكون ضمير شأن محذوفا ويكون اسمها ظاهرا كما يأتي في التشرح (قوله الا ان الفعل الخ) أي انما اذا وقع بعده فعل فهو دائما خبري الخ وهذا لا ينافي انه يقع بعده مبرود جملة اسمية (قوله

وكون الفعل التالي لها ماضيا ويجب استتار اسم ان وكون خبرها جملة وكون الفعل ماضيا أو جامدا أو مفصلا ينتقص أو يفي أو شرط أو قد أو ولو ويجب لكان ماوجب لان الا ان الفعل بعدها دائما خبري مفصول بقدر أولم خاصة \* وأقول يجوز في ان وأن ولكن وكان أن تصنف استقالا لتضعف فيما كثر استعماله وتضعفها بحذف فونها المحركة لأنها آخر جملة ان كان الحرف المنصف ان المكسورة حازر الاهمال والاهمال ولا كثر الاهمال نحو

في التوابع لا الثافية (الح) هذا هو النوع الخامس من الأنواع الستة المتقدمة  
قوله والبواقي والتوابع السادس هو الفعل المضارع وهو المفعول للمفعول (قوله ان  
كل نفس لما على حافظ) فإن محضه واماها خبرا انسان محذوف هو اللام فلا بد  
وراصلة أي زائدة عليها خبر مقدم وحافظ مبتدأ مؤخر والجملة خبران وهذا اهل اعمالها  
وتسمى اللام أيضا اللام الفارقة واللام المرحلة (قوله فن خفف) أي في قراءة من  
خفف فيه حذف مضاف (قوله قراءة) بعض السبعة توان كلالا والبواقيهم) اللام  
موطئة للقسام قال البيضاوي وان كل المختلعة المؤمن منهم والكافرين والتتوين  
بدل من المضاف اليه وقرأ ان كثير ونافع وأبو بكر بالخفيف مع الابهال اعتبارا  
الاصل وراثة لفصل اللام الأولى موطئة للقسام والثانية للتأكيد أو بالعكس  
وقرأ ان هار وهاشم وحمزة لما لا يشد على ان اصله من ماقبل الذنون مما لا نظام  
فاجتمع ثلاث معات حذف أولاهن والمعنى ان الذين لبو فيهم بدل من قراءة اعمالهم  
وقرأها بالتتوين أي جميعا اه فلما ادب بعض السبعة ابن كثير ونافع وأبو بكر  
وعليه فالعنى وان كلا واقه لبو فيهم بدل من اعمالهم تأمل (قوله فلا شك) أي  
لا يحتاج الى فصل (قوله ان الحمد لله) ان محضه من التثنية واماها خبرا انسان والحمد  
مبتدأ وليت خبر ورب تع والعالين مضاف اليها والجملة خبران والتقدير: أي الحال  
والشان الحمد لله رب العالمين (قوله أن يورك من في النار) أي يورك فان النداء فيه  
معنى القول أو بان يورك على انهم مصدر يورك محضه من النفس والحقف وان  
اقتضى التوضيح بلا وقد وسين أو سوف سكنه دها وهو بخلاف غيره في أحكام  
كثرة (قوله من في النار) أي من في مكان النار التي وحدها سببنا موسى وهو  
البقية المباركة المذكورة في قوله فودي من شاطئ الواد الأيمن في البقعة المباركة  
(قوله وانما سبعة أن غضب الله عليها) يؤخذ من ذلك ان خبران الثانية لا حسب ان  
يكون جملة خبرية بل خبر الشان ينسب بالجملة الانشائية وقوله فيم قرأ الخ أي في  
قراءة من قرأ وقوله فيم قرأ من السبعة وهو نافع كأي البيضاوي وأما على قراءة  
الباقين يتشددان فغضب الله عليها خبرها فاعلم شاهد فيه (قوله وان ليس الخ) مثل  
للماء وعشالين إشارة الى أنه لا فرق في الفعل الجامد بين ان يكون نفيًا ام لا فلا يشترط  
في النافي ان يكون غير متع في بخلاف المنكسورة كقراءة وعرب وان ليس الخ ان  
محضه واماها خبرا انسان وليس فعل ماض ناقص ولان انسان خبرها وما سببنا موسى  
أي وان ليس الانسان الاسعيه والجملة الخبران الثانية وما سببنا في الانخبار ان  
الصدقة والخ ينعان الميت هل يكون النافي له كالنافية عنه اه بيضاوي (قوله أو  
معصولا) أي او كون الفعل متصفا غير دها صفة ولا عطف على جامد او نافي احتجيج  
لفصل الفرق بين المحضة والنافية المصارع ولما كانت الاممية والى للداه والى  
فعله جامدا لا تقع بعد النافية لاحتجيج لما سبق بعد الحقيقة بخلاف التي فعلها متصرف  
رغير دها (قوله احدها الثاني الخ) الحاصل ان الفعل ماض ومضارع وكل منهما

ان كل نفس لما على حافظ  
فيم خفف من لمواها من  
شدها فان ثافية وما جنى  
اللام اعمال الخفف قراءة  
بعض السبعة وان كلالا  
ليرقيهم وان كن الخفف  
ان المنسوخة وجب بقاء  
عملها ووجب حذف اعمالها  
ووجب كون خبرها جملة  
ثم ان كانت اعمية فلا  
اشكال في خوان الحمد لله رب  
العالمين وان كانت قطعية  
وجب كونها دة ليمسوا  
كل دها خبر خوان يورك  
من في النار أو بشر نحو  
وانما سبعة ان غضب الله  
عليها فيم قرأ من السبعة  
كسر الضاد ورفع الهمزة  
رفع اسم الله او كون الفاعل  
باعد نحو وان ليس  
الانسان الاماسي وان  
سبي ان يكون قد اقرب  
بهم أو معصولا أو ادم  
موراحدها الثاني

مشت أو مني فإن كان ماضيا متبعا فافاصله قد أو متبعا فافاصله لا فقط وإن كان  
مضرا متبعا فافاصله حرف التنفيس وإن كان متبعا فافاصله لن أول وأول والمأشبهت  
لوالثاق في الامتناع دخلت على الماضي والمضارع اه شيخنا ويرى على الاشعوق  
(قوله ولم يبع الا لن ولم يرا) وأما ما قلنا سمع فلا يقدم عليه لكن اعترض الفصل بلا  
بانه لا فائدة في وقوعه بعد المتخفة والناسبة والجواب ان المتخفة بعد فعل العلم  
لا تنبسط وبعض الظل محقة لها (قوله فيمن قرأ رفع تكون) أو أمان قرأ بنصبها  
فهى ناسبة للمضارع فلا شاهد فيمؤ الذي قرأ بالرفع أبو عمرو وحزق والسكافي والذي  
قرأ بالنصب هم السابقون من السبعة اه قصر بجم (قوله والرابع لو نحو أن لو نشاء  
أصنافهم) هذا في المضارع مثال الماضي اد لو استقاموا فلو استعانة واستقاموا  
فعل الشرط ولا يستيناهم جوابا والمعلمة خبر أن في تنبيهه إذ كرر في كتب النحاة  
قليل وإن الفصل كما كثرت في لسان العرب (قوله واعلم فاعلم المربع) لن تكلم عليه في  
شواهد هذا الكتاب لما علمت أن هذا من جملة الزيادة التي ليست في بعض النسخ قال  
العيني أنشد أبو علي ولم يعزه إلى أحد وهو من الرجز والشاهد في قوله أن سوف فإنها  
مختصة من التثنية وقع خبرها جملتها فعلية وفعلها متصرف وليس بدعاء وفصل بينهما  
وبين خبرها حرف التنفيس والجملتان قد صد مقعولي أعلم وقوله فعل المرء ينفعه جملة  
معتزلة أو الفاعلي التي تميزها من الحالية اه (قوله ويوما توأنا صالح) لم يتكلم  
عليه في شواهد هذا الكتاب لما علمت وقال العيني قاله علي بن أرقم بن علي الشكري  
يذكر امرأته ويحدها وقال النحاس هو ابن ضرم الشكري واسمه ماض بالثنية  
وهو من الطويل وقوله ويوما عطف على شيء قبله وأنشده بعض يوم بالجور والواو فيه  
وأورب وقوافله مضارع من الموافاة وهي المقابلة بالاحسان والتخير والمجازاة الحسنة  
والخطاب للراثة قسم يضم الميم وفتح القاف وتشد يد السين المهملة أي حسن من  
القسامة وهي الحسن يقال رجل قسم الوسخ أي جميله والشاهد في قوله كان ظلية  
تصكبن النون مختصة من التثنية حيث حذف اسمها جأ مخبرها مفر دلو وحوشاذا  
ومعنى تطرقتا لوت وضمته معنى الميل فعاد بالي والوارق يعني المودة وهو تاداد  
فعله أرق كاتبه فهو بالفتح وقيل يقال ورق النجر كما يقال أرق فعل عدا على  
الاحل والسم ينتهين جميع سلة وهو مخبر من شجر العضاة ويرى إلى ناضر السمن من  
فخر وجهه تثنية الضاد إذا حسن وأراد به النضرة اه كلام العيني (قوله والجملة  
بعدها صفة) فتؤزل بعاطية كما قال المؤلف (قوله والخبر محذوف) ويجوز أن يكون  
تطو هو الخبر ومثله فلا محس للتشبيه قال العيني ونأمله فانه لم يظهر في لعل وجهه  
أننا نعتبر الظية للآر أو كونه قال كان امرأ عاطية إلى وارق السمن أي أن المرأة شبيهة  
بأنطية العاطية إلى وارق السمن (قوله على التشبيه المعكوس) وهو جعل المشبه مشبها به  
والمشبه مشبها بوجه ذلك لأنه جعل الظلية اسم كن وجعل ه هذه المرأة خبرها  
والقاعدة أن اسم كن هو المشبه وخبرها المشبه به تقول كل زيد اسد ففقد

ولم يبع الا لن ولم يرا  
يحسب أن لن يقدر عليه أحد  
يحسب أن لم يره أحد  
وحسبوا أن لا تكون فتنة  
فيم قرأ برفع تكون والذي  
الشرط نحو وقد نزل عليكم  
في الكتاب أن إذا سمعتم  
آيات الله يكثر بها الآية  
والثالث قد نفور نعلم أن  
قد صدقنا والرابع لو نحو  
أن لو نشاء أصنافهم يذوقهم  
والخامس حرف التنفيس  
وهو السين نحو علم أن  
سيكون منكم مرعى  
وسوف كقوله  
واعلم فعل المرء ينفعه  
أن سوف يأتي كل ما قدرا  
وإن كان الحرف كان فيطلب  
لها واجب لأن لا سكن  
يجوز ثبوت اسمها وأفراد  
خبرها وقد روى قوله  
ويوما توأنا صالح مقسم  
كل ظلية تطو إلى وارق السمن  
بنصب الظلية على العاض  
كان والجملة بعدها مفعلة  
والخبر محذوف والتقدير  
كل ظلية عاطية هذه المرأة  
على التشبيه المعكوس وهو  
أبلغ ويرفع الظلية على اسم  
الظية المحذوف اه



والاسم محذوف والتقدير بـ ١٠٠ كلها طيبة وجر الطيبة هي يادنان بين السكاك وجر ررها والتقدير كظبية

واذا حذف اسمها وكان  
خبرها جملة اسمية لم يتج  
لغافل محذوفه  
ووجه مشرق اللون

كان ثديا حقان

أو غلبية فصلت بقضو

لا يهول تلك اصطلاحا لظي

لحرب فمحذوفها مكان

قد ألهاء ولم يوفقوا لم تفن

بالأمن وإن كان الحشر

لكن وجب الغنا والمحو

ولكن الله قتلهم فممن قرأ

بمخفف النون ومن يونس

والأخفش إجازة أعملها

وليس بمعوج ولا يقتضيه

القياس زوال اختصاصها

بالجل الاسمية فهو ولكن

كانوا أنفسهم تظنون النوع

الواسع هشر اسم لا التائبة

للجنس وهو ضربان معرب

ومبني فالعربى كما كان

مضافا فهو لا هلام سفر

هشدا أو شيها بالمضاف

وهو ما اتصل بشئ من

نحوه إما مرفوع به نحو

لا حسنا وجهه مدموم أو

منصوب به فهو لا مضاف

شبهه مكرولا لا العاجلا

حاضر أو متخوض بمضاف

منعلق به فهو لا خبر من

زيد عندنا المبنى ما عندنا ذلك

وسمكة أنه يبنى على ما ينصب

به ولو كان معربا وقد تقدم

ذلك مشروعا في باب البناء

الظبية مشيم أو هي في نفس الأمر مشببه وجر المراتبة مشبها وهي في نفس الأمر  
مشبه (قوله والاسم محذوف) أي وهو خبر فائدته المراء (قوله ووجه مشرق الخضر  
الخ) هذان أيبات الكتاب وهومن الهزج وروا سيبويه وجه مشرق اللون وعليه  
لا يضمن تقدير مضاف في ثديا أي ثديا صاحبه وروى صدر فعل هذا التقدير وروا  
الخ مشري ونحو مشرق اللون والوارفسيه وأورب فلذا جرت الوضوح المعنى ورب وجه  
يلوح لونه وقد ياصاحبه كحقي في الاستدارة والصفاء وأورب بحر يلوح لونه وقد ياه  
كحقي وقبل يجوز رفعه على الابتداء والخبر محذوف أي ولما جرحه وأورد ولكن النص  
لحم أن الوو وأورب والشاهد فيه تخفيف كان والفاء على لوح حذف اسمها ووقع  
خبرها جملة وأصله كنه والضمير لوجه أو الحمرا والشان والجملة الاسمية خبر (قوله  
لا يهول تلك اصطلاح الخ) هو من التخفيف هالة الأمر يهوله إذا قرعه يشعه به هذا  
ويصبر على النبات في الحرب والاقتحام فيها يقول لا تقزع من دخولها فإن ما تخافه  
قد وقع فلا فائدة بعد ذلك في الامتناع والاستسلام من اصطليت بالثاء وتصلبت بها  
ولظي الحرب نازها أضف اليه الاصطلاح الذي هو فاصل جهولك والفاء في  
فمحذوفها لتعليل وارتقاء على الابتداء وخبره كان قد الما وفسه الشاهد لانه لما  
حذف اسم كز وكن خبرها جملة غلبة فصلت بقدر مما تفصل بل محو كان لم تفن  
بالأمن والألغام النزول يقال ألم به امرأه أنزل (قوله ومن يونس والأخفش الخ) قال  
الأشعري وإجازة يونس والأخفش إجماعا حيث لا أي حين إذ خفف قياسا على أن  
وكان فيكون اسمها في قوله ولكن أنه قتلهم فممن قرأ والجملة خبر وهي بعضهم  
من يونس أنه حكاهم العرب فيكون معهم ولكن ذلك لم يثبت من يونس أنه اسم موصوف  
ممن زيادته من يونس في شقنا الدردري (قوله النوع الخامس) التي هنا انتهت الزيادة التي  
في بعض النسخ وقوله النوع الخامس أي من الأنواع الستة المنسوحة تحت قوله  
والدواني كما تقدم أيضا (قوله ثم قلت والمضارع الخ) هذا هو النوع السادس من  
الأنواع الستة المنسوحة تحت قوله والبواقي وهو آخر المقصوبات الخمسة عشر (قوله  
مطلقا) أي عن التقييد بالتصدير وبعد الفصل أي سواء صدر تام لا قصلا تام لا  
وقال بعض الأشاعرة وأوجب المضارع لا تكون الا متصلة فيفسر الاطلاق بالتصدير  
وعده (قوله إذن) والصحيح أنها بسيطة لا مركبة من إذن وإذا دان وعلى البساطة  
فالصحيح أنها النامية بنفسها لا بان مضرة بعدها واختلف في اقتبل اسم وقيل  
حرف وهي على القول بالحرفية حرف جواب وجره عن سيبويه وقال النسل بن هي  
ذلك في كل موضع وقال الفارسي في الأثر وقد تخلص الجواب بدليل على أنه  
يقال أحببتك فتقول في الجواب أن انظمتك سادقا لا لا يجتزأ عنها قال الأضي لأن  
الشرط والجزء أما في الاستقبال أو في الماضي ولا مدخل للجزء في الحال والمراد  
بكونه الجواب أن تقع في كلام يجاب به كلام آخر مطلق به أو مفسر سواء وقعت في  
صدره أو في خواتمه أو في المراد بكونه الجزاء أن يكون معنوي الكلام الذي هي

فيه جزاء المضمون كلام آخر وكان القياس الفاذاها عدم اختصاصها ومن ثم اشترطوا  
 لا يهاها الشرط الثلاثة اه تصرف ولا تقع في كلام مقتضب ابتداء ليس جوابا  
 من هي فيها اعتبار ملائمتها للواب على هذا سميت حرف جوابا واعلم ان اذن بكسر  
 الهمزة وتفتح الذال المججمة فينون كلمة الزمان المستقبل وتقلب فونها في الوقت الفاعلي  
 المصمغ تشبيه الما فينون المنصوب ومبني الخلف في الوقت قبلها على الخلق في  
 كتابتها للجمهور يكتبونها بالالف وقد ارسمت في المصاحف بالالف ونقل ان للهيون  
 في رسمها ثلاثة مذاهب الاول تكتب بالالف مطلقا قيل وهو الاكثر الثاني انها  
 تكتب بالنون مطلقا الثالث التفصيل ان الغيت كتبت بالالف لضعفها وان اعلنت  
 كتبت بالنون ونقل عن الفراء عكسه وهي انها ان اعلنت كتبت بالالف اذ لا تنكس  
 حيث بدأ في الظرفية لقيام الماتم من اللبس وهو العمل وان لم تعمل كتبت بالنون  
 للفرق بينها وبين اذا وتبع على ذلك ابن خروف اه مدا بقى (قوله ان صدرت) اي  
 وقعت صدر في جملتها بحيث لا يسبق عليها شيء اه ارتباط وتعلق بما بعدها وسألي  
 محترزه في الشرح فعلى هذا يبطل العمل فيما اذا تقدم لهول لما بعدها يجوز به اذن  
 اكرم وهو مذهب الفراء واجاز الكسائي الرفع والنصب وعليه ما ايضا يبطل العمل في  
 ما يدا اذن اكرم اه بس (قوله مستقبلا) قال بس انظر استعالمته بالنظر الى  
 ما قبلها كما اذا قال شخص جاء في ذا من فقلت واذا اكرمه وكان الاكرام وقع  
 عقب مجيئه في الاس والتكلم في الحال (قوله مستقبلا) قال ابن الحاجب وانما لم  
 تعمل الا في المستقبل لبراءه لما تحرى التواصب كلها وقال تليده الاستقبال شرط  
 في التواصب لان فعل الحال لا تحقق في الوجود كالاسماء فلا تعمل فيها ما عمل  
 الافعال ولا يفرق فعلها بالقسم كالمبلغ الخ في قولهم ان الشاة لنجس فتسمع صوت  
 وانتهر بها او بلا فلا يضر لان النافي كالجزم من المنفي فكأنه لا فاصل ثم ان  
 تقدمت الواو والفاء جاز الوجهان (قوله او منفصلا بالقسم او بلا) انظر هل يغفر  
 الفصل بمعامتهم رأيت الشيخ بس قال يصور الفصل بمعامتها كما هو ظاهر كلامهم  
 وقوله بالقسم اي الذي حذف جوابه وقوله او بلا الناقية دون غيرهما من أدوات  
 النفي وان كان تعليلهم بان النافي كالجزم يقتضي العموم اه (قوله والتواصب  
 أربعة) وقال الاخفش النصب بعدك بان مرة وهي حرف جر انما روي عن  
 الخليل ان النصب بعد اذن بان مضمرة وقال الكوفيون لتواصب عشرة وهو ظاهر  
 كلام الأحرمة قال أبو جاد ان الخلاف في التواصب ما عدا ان (قوله خلاف الخليل)  
 أي والكسائي والخازن في حواصل مذهبهم ان أصلها لا فقهى مر كنه من  
 لا الناقية نظرا معناها ومن المصدرية نظرا لعملها فقد ذهبت الهمزة بتفصيها والالف  
 لالتقاء الساكنين ووجههم قرب لفظها لهما وان معناهما من النفي والتخلص  
 للاستقبال حاصل فيها وقد جاءت على الأصل في الضرورة في قوله  
 يرجع المرء الى ان يلقى ويعرض دون ابعدها المطلوب

ان صدرت وكان الفعل  
 مستقبلا متصلا او منفصلا  
 بالقسم او بلا او بعد ان  
 الصدرة نحو والذى اطمع  
 أن يفكر في خطيئتي ان لم  
 تسبق به يعلم نحو علم أن  
 سيكون منكم مره في فلان  
 سبقت بظن فوجهان فهو  
 وحسوا أن لا تكون فتنة في  
 وأقول هذا النوع المكمل  
 للتواصب الخمسة عشر  
 وهو الفعل المضارع التالي  
 ناسبا والتواصب أربعة  
 لن وكى واذا وان فاما لن  
 فانها حرف بالاجماع وهي  
 بسيطة خلافا للخليل في زعمه  
 انها مركبة من لا الناقية  
 وان الناصبة وليست فونها

ولا يجوز في التفرع خلافا  
للكوفيين وتقول حيث  
كي تكرمي فمقتضى كي  
أن تكون تعليلية فتكون  
جارية العمل بعدها منصوبا  
بأن يجوز في وأن تكون  
مصدرة ناسبة وقيل لا  
بجواز وقول مطلقا صحيح  
إلى أن ركن المصدرة فإن  
النصب لا يختلف بينهما  
ولما كانت كي تنقسم إلى  
ناصبية وهي المصدرة وغير  
ناصبية وهي التعليلية آخرتها  
عن أن وأذا فن قل نصب  
بها ثلاثة شروط أحدها أن  
تكون مصدرة فلا تعمل شيئا  
في حق قولك أنا أن أكرمك  
لأنها معرضة بين المبتدأ  
والخبر وليست مصدرة قال  
الشاعر  
لئن عاد لي عبد العزيز عثلها  
وأمكن مني نادى لأقبلها

معمر بن زياد وقال العنبري قاله حسان واليسع الطويل والفاء عاطفة  
وقالت فعل حاضر أو كل المجرى للاستفهام وكل مفعول لماض ولما قبل مفعوله الثاني  
وأصبحت أصحوا أصحوا وما أخبرها وهي تعليلية لتأخر أن عنها فإزاحة وان مصدرة  
وتفرع من الفعلية وبالزاد من الغرور منصوب بان المصدرة فتؤخذ عن اندفاع  
محذوف عليه والمعنى أصبحت ماضيا كل الناس حلاوة لسائل والغرور هو اندفاع  
فهو صفت تقدير وهو ارادة المكره بالانسان من حيث لا يعلم والشاهد في كيدان  
تفرع حيث جمع فيه بين كي وأن ولا يجوز إلا في الضرورة (قوله ولا يجوز) أي هذا  
الاستعمال وهو الجامع بين كي التعليلية وان المصدرة (قوله ولما كانت كي تنقسم  
إلى ناصبة وهي المصدرة بتغير ناصبة وهي التعليلية) ما ذكره من أن ك مشتركة بين  
الناصبية والجارية هو مذهب سيبويه والجمهور وتجهت حيث لك أي أقبل وقوله كيمه  
وعن الأحمس أن كي دائما جارية وان النصب بعدها بان مضمرة وأظهاره ورذ بقوله  
تعالى لكيدلا ناسوا الذين زعم أن كي ناس كيد لا م كقولهم ولا للجامع أبدا واد وردان  
الفصح القيس لا يفسر ح على الشاذ وعن الكوفيين أن كي ناصبة دائما ورذ بقوله  
العرب كيم بمعنى له فإن أجابوا بأن الأصل كي يعمل ماذا بانهم ككثر الخلق  
واخراج ما لا اسمها مقص الصدور حذف أيها في غير الجرح وحذف الفعل المنصوب  
مع بقاء ما حمل النصب وكل ذلك لم يثبت فإن ادعوا أن حذف المذهب وبقاء ناصبة قد  
ثبت في جميع الحضاري في تفسير وجوه مذهب ناصرة إلى ربها طاعة كيماء فعد أي  
كيد لا يصح قلنا أن ثبت حذف فصح فهو ريب لا يقاس عليه على أن الحافظ  
الشهابي ابن حجر قال لم أقف على حذفه اه تصحيح (قوله والنصب بها ثلاثة شروط)  
قيل لجواز النصب وقيل لوجوبه والاول أرجح فيجوز الغاؤه مع الشروط حتى  
هو بعض العرب أهاؤه مع استيعاء الشروط وهو القياس لأنها غير مخصصة  
وأغماؤها إلا كثر ورسلها على نل لأنها مثلها في حواز تقدمها على الجملة وتأخرها  
هنا وتوسطها بين جرائها كما حلت ما على ليس لأنها مثلها في نفي الحال والمرجع في  
ذلك كله إلى السماع (قوله مصدرة) أي في أول الجواب لأنها ليست مثل في اشرف محلها  
فإن كانت غير مصدرة بآن وقت حشوا في الكلام بأن اعتمد ما بعدها على ما قبلها  
أجلت وذلك في ثلاث مسائل أحدها أن يكون ما بعدهما غير أعما قبلها نحو أنا أن  
أكرمك الثانية أن تكون جوابا لشرط قبلها نحو أن تأتي إذن أكرمك الثالثة أن  
تكون جوابا لقسم قبلها مذكور نحو والله لا أخرج أو مقدر كقوله لئن عاد لي الخ  
(قوله لئن عاد لي عبد العزيز الخ) قاله كثير عزم الطويل يمدح عمر بن عبد العزيز  
ابن مروان أحد الخلفاء الأمويين وهو غير مثلها على أن المالة التي قالها عبد العزيز  
لهذا الشاعر وذلك لأنه امتنحه بقصيدة فأعجب فقال له عن أعطك ففسي أن يكون  
كتابا فلم يجبه إلى ذلك وأعطاه جارية والمعنى إن عاد الأمير إلى تفتيشي وأمكنني من عالم  
أنزلت قالني الأول والمعنى عليه أن أكون كتابا أعطك أولا وبعد العزيز هذا هو

أبو السدس عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه \* الاعراب اللام القسم ويقال  
له الموثقة لانها آذنت بالقسم ووطأت الجواب له أي مهدته نحو قول آخرجوا  
لا يخرجون معهم وان حرف شرط جارم فافعل ماض بحله جزم لكونه فعل الشرط  
في متعلق به هذا العزير فافعل ومضاف اليه بمثابة متعلق بهاد وأمكنني فعل ماض  
والنون للوقاية والياء ضمير المفعول ومنها متعلق به والجداء مطوقة تعلى جملتها اذا  
حرف جواب وجرء لانها آتية أقبلها فعل مضارع وقامه مستتر فيه والماء مفعوله وجلة  
لا أقبلها جواب القسم وجواب الشرط محذوف والشاهد في البيت الفاء اذا لوقوعها  
متوسطة بين شيئين لا يستغنى بأحد هاهنا الآخر متى وقعت على هذه الصورة الغبت  
فوقعت بين القسم وجوابه لا بين الشرط وجوابه خلافا لما وقع في المتن تبعاً لشرح  
وغير مثلهما على المقالة التي قالها عبد العزيز بن مروان لكثير هزة (قوله فالرفع  
لعدم التصدير) وأما قوله

لا تتركني فيهم ضلماً \* الى اذن أهلك أو أطعرا

ينصب أهلك باذن مع انما وقعت حشواً بين اسم ان وخبرها فضرورة أو خبر ان  
محذوف أي الى لا أستطيع ولا أقدر عليه ثم استأنف باذن فنصب وجلة في أملي هذا  
معتزلة بين اذن وما هي جوابه والاصل لا تتركني اذن أهلك وذهب القراء الى  
عدم اشتراط التصدير والشرط بين معجزة الغريب وقال الأصمعي العبد وهو  
مفعول لتتركني لا حال (قوله أهلك) قال في المعنى والتحقيق انه اذا قيل ان تتركني  
أزرك واذن أحس اليك فان قدرت العطف على الجواب جزم وبطل حمل اذن  
لوقوعها حشواً أو هي الجملتين معاجار الرفع والنصب لتقدم العاطف وقيل يتعين  
النصب لان ما بعدهما استأنف فتدفعه أي تنافي أي الحال والاستقبال (قوله  
الثالث أن يكون الفعل اما متصلاً أو منفصلاً بالقسم الخ) في الحقيقة الشرط عدم  
الفصل المضروبه اصادق بالاتصال والفصل غير المضرتأمل (قوله أو منفصلاً  
بالقسم أو بلا) وابن عصفور أجاز الفصل بالطرف وابن بشار الفصل بالنداء أو  
بالدهاء والكسائي وهشام الفصل بعمول العمل أي الفعل الذي بعده اذن والاربع  
عند الكسائي حيثما انصب وعنده هاشم الرفع مثال الطرف اذن في الدار أكرمك  
ومثال الله اذن برحمة الله أكرمك ومثال الجول اذن صاحبك أكرمك قال  
الاسخوني والصحيح المنع اذ لم يجمع شيء من ذلك وقد نظم بعضهم ما يتعلق باذن بقوله

احمل اذن اذا أتتك أنولا \* وسقت فعلا بعد ما مستقبلا

واحذرا اذا أعلمت أن تنصلا \* لا يحط أو ناء أو بلا

وافصل بطرف أو يمرر على \* رأى ابن عصفور رؤس النبلا

وان تعجب يعرف عطف أو لا \* فأحسن الوجهين أن لا تنعلا

(قوله اذن والله تزميم بحرف الخ) قاله حسان بن ثابت بن المنذر ويكنى أبا الوليد  
ويكنى أيضاً أبا هشام قال أبو عبيد قتل حسان الشعراء بشلاط كان شاعراً في

فالرفع لعدم التصدير لانها  
فصلت عن الفعل لأن  
فصلها بلا مفتقر كما يأتي  
الثاني أن يكون الفعل  
بعدها مستقبلاً فلو صدق ذلك  
فخصيص يحدث فقلت له  
اذا تصدق رفعت لأن  
نواصب الفعل تقتضي  
الاستقبال وأنت ترمي الحال  
فتدفعها الثالث أن يكون  
الفعل اما متصلاً أو منفصلاً  
بالقسم أو بلا الناقصة  
فالأول كقولك اذن  
أكرمك والثاني كقولك اذن  
والله أكرمك وقول الشاعر  
اذن والله تزميم بحرف  
يشيب الطفل من قبل الشيب  
والثاني نقصان لا أقبل  
فلو فصل بغير ذلك ليجز  
العمل كقولك اذن يازيد

١. فمكنا وأما أن فشرط  
النصب بها أمران أحدهما  
أن تكون مصدرة لازالة  
ولا مفسرة الثاني أن لا  
تكون مخففة من التثنية  
وهي التالية على أولنا  
قول مؤنثه مثال ما اجتمع فيه  
الشرطان قوله تعالى والذي  
أطمع أن يغفري خطيئتي  
يوم الدين واقطع يدي أن  
يتوب عليكم ومثاله ما اتفق  
ههنا الشرط الأول قولك  
كتبته اليه ما فعل فعل إذا  
أوفيت بأن معنى أى قوله  
يرتفع الفعل بعدها لانها  
تفسير لقولك كتبت فلا موضع  
لها ولا ما دخلت عليه ولا  
يجوز لها أن تنصب كالأ  
تنصب لوصف بآى فان  
قدوتها بها الجار وهو الياء  
فهي مصدرة ووجب  
عليك أن تنصبها وانما  
تكون أن مفسرة بثلاثة  
شروط أحدها أن تقدم  
عليها جملة والثاني أن تكون  
نقطة الجملة فيها معنى القول  
دون حرف والثالث أن لا  
يدخل عليها حرف ولا لفظا  
ولا تقدير أو ذلك قوله تعالى  
فأوحينا اليه أن اصنع  
الملك

الاسلام وقيل الجملة وشاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم وشاعر العرب كلها في  
الاسلام وقال الأصمعي حسن أشعر أهل الحضرة فقال له أبو حاتم يال له أشعر لينة  
فقال الأصمعي نسبته وليس له وقبل لحسان لأن شعره في الاسلام يا بالحساب  
فقال له ان الاسلام يميز من الكذب والافراط والقرن فليما يوجد شعر من بقى  
الكذب في سنة أربعين في خلافة علي رضي الله عنه وقبل منه ثمانين وقيل أربع  
وخمسين ولم يختلفوا أنه عاش مائة وعشرين سنة ستمائة جاهلية وستين في الاسلام  
والعبد من قصيدته من الوافر \* الأهراب ادن حرفي خواب وفصل بالقسم فمهم  
مضارع منصوب بأن يجسرف متعلق بنحو وبشيب مضارع مرفوع وفاعله مستر  
فيما الطفل مفعول والجار والمجرور متعلق بشيب والشيب ضائق اليه والجملة متصفة  
لحرب والشاهد في ذلك واقعه فمهم والحرب يؤث قال تعالى حتى تفسح الحرب  
أوزارها (قوله وأما أن فشرط النصب الخ) ونقل الفياني عن بعض بني صباح  
الجزيم بها كقوله

إذا ما غدونا قال ولدان أهطنا \* تعالى إلى أن باتنا الصب فخطب  
قوله امرؤ القيس وشهدونا بكرنا ونحطب بكسر الطاء الموصلة مضارع خطب جمع  
الخطب اه يس وبعضهم أهله ان حلا على ما المصدرية فتعند وجود الشرطين  
كقراءة ابن جهمين لمن أراد أن يتم الرضاة وقوله  
أن تقرأ على أسماء وصحبا \* متى السلام وأن لا تنشر أحدا  
هذا ذهب البصريين وقال الكوفيون هي مخففة من التثنية ورؤبان حلف  
المصدرة في قوله ار تنشر اعمل ايمن من ذلك وقد يقال لا مانع لأن من حلف  
المصدر المؤول على الفعل وما هو كلام ابن مالك أن الجملة اسمية اه أشعر في مع زيادة  
من حواشيه (قوله فشرط اعملها) مفرد مضاف في مع الاختيار بقوله أمران (قوله  
لا زلنا تلخ) ولا أن الامعية فانه ترد شعر الملك لم يحذفوا لم أن فعلت اه يس (قوله  
الشرطان) كونها مصدرة وغير مخففة من التثنية (قوله والذي أطمع) حطفت على  
الذي خلقني الواقعة صفة لرب من قوله فأنهم هدوا إلى الرب العالمين والمطوف على  
الصفة صفة (قوله فلا تنسروا) ترك رابعاهو أن تأخر عنها جملة فلا يجوز ذلك  
عجبا أن ذهبوا لعدم تأخر الجملة بل يجب الاتيان بآى أو ترك حرف التفسير اه  
تصريح (قوله أن اصنع الملك) هو تفسير لقول محذوف تقديره أوحينا اليه شيئا هو  
أن اصنع الملك فقولهم أن مفسرة أى للفعل المحذوف لا لنفس الفعل وبه اندفع  
ما يقال أنلذا قلت كتبت اليه أن اصنع لم يكن افضل نفس كتبت كما أن الابه نفس  
التعبد في قولك هذا عبيد أى ذهب ولهذا لو ثبت بأن مكان أى لم يتجدد مقبولا في  
الطبع ولهذا ذهب الكوفيون إلى انكار أن التفسيرية وقد علمت رده بأن قوله أن  
افعل تفسير للفعل المحذوف أى كتبت اليه شيئا هو افضل اه من حواشى القطر  
ومن التصريح قاله يس وقوله وأوحينا اليه أن اصنع الملك الجملة مقصورة لا محل لها

بهذا الكلام بخلافه  
فهموا أو دعوا لهم أن الحمد  
تدبر العالين فإن التقدم  
عليه غير محذور بخلافه  
ما قلتم لا ما امرت به  
أما عبد الله فليست أن  
فيه لمفسرة قلت بسبب  
لا امرت به بخلافه فهو  
كتب إليه بأن الفعل ومثاله  
ما أتتني عنه الشرط الماضي  
علم أن سيكون عنكم مرضي  
أفلا يرون أن لا يرجع إليهم  
قولا وسبوا أن لا تكون  
قنته فبين قرأ برفع تكون  
الآخرة إنما في الآخرة  
الاولين وقصبت بعد فعل  
العلم أما في الآية الأولى  
فواضع وأما في الآية الثانية  
فلان مرادنا بالعلم ليس  
لفظ ل م بل ما دل على  
التحقيق فهي فيه مختلفة  
من التثنية وأما ما حذف  
والجمله بعدها في موضع رفع  
على الخبرية والتقدير علم  
أن سيكون أفلا يرون أنه  
لا يرجع إليهم قولا وفي  
الآية الثالثة وقعت بعد  
الظن لان الحساب لمن  
وقد اختلف الفقهاء فيهم  
من قرأ بالرفع وذلك على  
إسراء الظن مجرى العلم  
فشكون مختلف من التثنية  
واسمها محذوف والجمله  
بعدها خبر والتقدير وسبوا

من الأهراب لكن قال المصنف أنهم لمفسر فليعلموا فقال إنهم لمفسرون  
محذوف وأما كور قال الكافي والظاهر أن الآية متعلق بها فتعلق  
فتمكون منصوبة للحل اهـ فتأمل (قوله وإذا أوجبت إلى الجواربين) أي أوجبت شيئا  
هو آمنوا به الخ فآمنوا بتفسير الحق لا الآية (قوله أي انطلقوا إليهم الخ) أي  
وليس المراد بالانطلاق المشي فأن للمشي ليس فيه معنى القول دون حروفه بل هو  
فعل الجوارح كما أنه ليس المراد بالمشي في قوله أن آمنوا بالشي المتعارف بل المراد به  
الاستمرار على المشي والمعنى انطلقوا إليهم بلفظ هو آمنوا أي هو هذا اللفظ (قوله  
آخر) هو مفرد مبتدأ وقوله أن الجند تدبر العالمين خبر (قوله فليست أن فيه مفسرة  
قلت) الا إذا أول بأمرت (قوله تفسير لا امرت) أي بلفظه وهو به (قوله لم يكتب  
إليه بأن الفعل) وبخلاف كتب إليه وقدرت الباء كما تقدم للمصنف (قوله ومثاله  
ما أتتني عنه الشرط الثاني) أي من شرطه النصب بأن وهو أن لا تكون مختلفة  
وسكت الشارح عن الزيادة فشرحهام عنه أنه قد سبق له أنه احتراز بالشرط الأول  
وهو المصدرة عن الزيادة والمفسر يتكلم على المفسر ولم يتكلم على الزائدة ولن يتكلم  
عليها فقيما إنما لا يتكلم الزائدة في الآية الثانية لا الجارزة ما وهي النافية ولا  
الايجابية التي بمعنى الآخر فلو أن جاء البشير لقام على وجهه الواقعة بين الكافي  
ومجرورها كقوله • كان طيبة تطو إلى وارق السلم • فبين وتيسر معنى تطو  
تتطاول إلى التضرر وتتطاول عنه والوارق اسم فاعل من ورق والواقعة بين فعل القسم  
ولو كقوله واقسم أن أول التقينا وأنتم • لكن لم يكن يوم من الشر مظلم  
وزعم الاخفش أنه قرأ في غير ذلك وإنما تنصب المضارع كما تضمنه وإما الزائدة  
الاسم وجعل منه ومثاله أن لا تتوكل وأغفل فعل الزائدة لعدم اختصاصها بالأفعال  
مختلف من وإما الزائدة في فهمها الاختصاص بالاسم علاقته الجرح تصرع (قوله  
فبين قرأ برفع تكون) وهو أو هو موزون والكسافي والبقون يقرؤون بالنصب (قوله  
وأما في الثانية) وهي أفلا يرون والمراد بالروية اليقين (قوله ليس لعلم) يقرأ  
فعلا ماضيا بفتح الحروف المحذوف المحذوف إلى أن المراد الماخلة لا الفعل الماضي فقط (قوله  
ما دل على التحقيق) سواء دل عليه عادة علم أم لا ولا بد أن يكون بعد علم خالص أي لا  
يجري مجرى الظن فهو قولهم ما علمت إلا أن يقوم فيجوز النصب وأنه بمنزلة قولك أشبه  
عليك أن تقوم ومن أجزائه مجرى الظن قرأ بعضهم أفلا يرون أن لا يرجع بالنصب  
اهـ تصرع (قوله علم) ينشد الذين ردحوا الأصل كما صرح به بعض خلافاً  
توقف في قرأه مشدداً وخففاً (قوله وفي الآية الثالثة) وهي وحسبوا أن لا تكون  
الخ (قوله لان الحساب ظن) أي أصل وضع الحساب أنه بمعنى الظن فلا ينافي أنه  
يكون بمعنى العلم (قوله فبين قرأ بالرفع) وهو الثلاثة المنقطة أبو عمرو ومن معه وقوله  
ومنه من قرأ بالنصب وهم الأربعة الباقية (قوله بالرفع على إسراء الظن مجرى العلم)  
اهـ أن التعويل في كون أن ناسبة أو مختلفة بعد أفعال النسب واليقين على اعتبار

انها لا تكون فتنه ومنهم من قرأ بالنصب على إسراء الظن على أصله وعدم تنزيهه منزلة العلم وهو لا ربح

المعنى من اللفظ ألا ترى القل إذا قلت رأيت أن لا يقوم زيد أن أردت البقين رفعته  
 وإن أردت الظن نصبت الفعل الواقع ومدان الواقعة بمد الفعل ولا بد أن نصير المد  
 يجري العلم فلا ترفع الفعل الواقع مدان الواقعة بعدد فعله هذه لا تجري مجرى غيره  
 ولا يجري مجرى غيره فيصرفه والنون جائز أن عند مدد وهو ما ألفوا من الانباري  
 فينصبان بعد اسم المصريح اه تصرف (قوله قل هذا أجمعوا الخ) الإجماع اغايدل  
 هل يجوز نصب لاهل أر حجت لان مرجع القراءة الرواية لا رأى لان القراءة  
 مستتمة واغنايدل الإجماع على الأربعة إذا كان مرجع القراءة إلى رأى (قوله  
 القراءة الأولى) وهي قراءة الرفع وقوله أيضا أي كما أدت القراءة الثانية بالإجماع اه  
 فشي (قوله اذ لا يدخل نصب) وهو أن في الآية على نصب وهو أن في الآية  
 الأولتين ولا هل جازم وهو لم في الآية الثالثة (قوله وتقران الخ) الحاصل أن لأن  
 ثلاثة أسوال أحدها لزوم الإظهار فيها هذا لام التعليل وما عدا انعطف على اسم  
 خالص ثانيها لزوم الإظهار وهو مع لام التعليل إذا كانت مع لا ثالثها جواز الأمرين  
 وهو مع لام التعليل اذ لم تنكر مع لا ولا مع الفعل المدحوف بالأحرف الأربعة على  
 اسم خاص وهذا كله إشارة المصنف بقوله وتقران وجوب باقي غير اللام التعليلية  
 وقوله بخلاف ثلث لا يعلم أي فيجب الإظهار وأشار بجواز الأمرين بقوله ولا تسمعهم  
 لام التعليل اظهر أن يعظم من قوله وهي أي حروف الجر كخ الخ أن كى تعليلية أي  
 موضوعه لتعليل سواء استعملت فيه أم لم تستعمل كأنه العاقبة توالاثة (قوله  
 تعليلية) حال (قوله أو بخودية) عطف على تعليلية نسبة إلى الجود والحدود والجود  
 مصدر بخود وهو لغة انكار ما عدا فلا يكون الاسم العلم قال تعالى وخودوا ما  
 واستيقنتهم أنفسهم والمراد هنا التقي مطلقا فهو مطلق اسم الخاص وإرادة  
 العام وهذا المنع قول ابن النحاس الصواب نسيها لأم التقي اه يس ومدافعي  
 (قوله ما كنت أولم أكر لا فعل) ولا بد أن يكون فاعل الفعل الذي بعده هو العمل  
 الذي قبلها واحد كما في المثالين خلافا للكسائي فقراء تون كان مكرهم لتزول عنه  
 الجبال بكسر اللام ونصب تزول على مذهب الكسائي لا اختلاف فاعل كل تزول  
 لاهل الرابع مع أن قراءة الكسائي بفتح اللام ورفع تزول اه مدافعي وإن في الآية  
 ماضية قال يس واما ان فيها خلاف واستدل المرادى على وقوع لام الخود بعد أن  
 بقراءة الكسائي وإن كان مكرهم لتزول ونظرف في الغنى واستظهر انما لام كى  
 وإن شرطية اه فدر نسب قراء نصب اللام للكسائي وهو مخالف للذابني ولا بد  
 أن يسبق اللام كون ناقص دون بقية أخوات كل كصم وأمعى ودون غير باب  
 كل كباب ط لا لم يسمع وإن أجاز كلا بعض وأجابه بعضهم قل فعمل منفي  
 فاعله نحو ما حشنتي لتسرمي وهو فاسد لان هذه لام كى اه يس على الفا كى  
 ولا بد أن يكون الثاني ما أولم كى أي واختلف في خبر الناسخ الواقع قبل لام الخود  
 حتى نذرة أو قال جعلها في العمل الواقع بعد اللام فهو في موضع نصب واللام حرف

قل هذا أجمعوا على النصب  
 في نحو أم حبيبت أن دخلوا  
 الجنة أم حبيبت أن تركوا  
 أحسب الناس أن يتركوا  
 أنظي أن يفعل بها فاقرة  
 رأوا القراءة الأولى أيضا  
 قوا تهلى أحسب الانسان  
 أن لن يجمع عظامه أحسب  
 أن لن يقد عليه أحد  
 أحسب أن لم يره أحد إلا  
 ترى أنما فيهم مختلفة من  
 الناحية ولا يدخل الناس  
 على ثمة آخر ولا على جازم  
 ثم ترون أن بعد  
 ثلاث حروف أخرى  
 كى محرك لا يكون دولة حتى  
 ان كان الفعل مستقبلا  
 بالنظر إلى ما قبلها نحو حتى  
 يرجع إليه امره رأيت  
 حتى أدخل الجنة واللام  
 تعليلية مع المضاف ليس  
 من لا يسمع له فسر مثله  
 يتناقض ثلاثا أربع جود  
 بحر ما كنت ألام محسن  
 لا يدل

غير حارز يدلتوكيد التثنية لكانت ناصب بنفسه وهو مذهب الكوفيين بوجه التوكيد  
فإن أصل ما كان ليفعل ما كان يفعل ثم أدخلت اللام اتقوية التثنية كما دخلت  
الساق في ما زيد بقا ثم فهي عندهم حرف التثنية كد ناصب بنفسه وأعرض قوهم  
بأن اللام الزائدة تعمل الجري في الأسماء وحواسل الأسماء لا تعمل في الأفعال  
وأنسب بأنهم لم يلزموا لا يسلون هذه الكلمة وثانيها أنه محذوف وهذه اللام جارة  
متعلقة بذلك الخبر المحذوف والناسب أن مفعلة المصدر المتسلب من أن المفعلة  
والفعل المنصوب هما في موضع جربا للام وهو مذهب البصريين وتظهر فائدة الخلاف  
بين البصري والكوفي في قولنا ما كان يصعد لي كل فإنه لا يجوز على رأي البصري  
لأن ما في حيز أن لا يعمل فيما قبلها ويجوز على رأي الكوفي لأن اللام لا تمنع العمل  
فما قبلها وأعرض المرادى على قول البصري بأن قوهم اللام متعلقة بالخبر يقتضى  
أنما ليست زائدة وقد يرهم مراد يقتضى أنها زائدة معوية للعامل انتهى وفي  
المغني أن القوية ليست زائدة متعينة ولا معدة متعينة بل هي يتم ما قبله وجعلها  
لأن كيد عند البصريين أن الأصل ما كان فاصد الفعل ونفي قصد الفعل أبلغ من  
نفيه واستشككه اللغاة يعني بأن التوكيد لم يستعمل اللام وإنما استعمل في  
السبب وأرادت في السبب وثالثها كقول الكوفيين لكان الناسب أن مفعلة وهو  
قول ابن مالك في متن التسهيل ر صرح بمولد وان كل الذي في شرح التسهيل  
موافقة البصريين لأنه قال حيث مؤ كدة لصفة الكلام بدونها لا أنما زائدة  
أذو كانت الزائدة لم يكن نصب الفعل بعدها وجه صحيح وانما هي لام الاختصاص  
دخلت على الفعل اقصد ما كان زيدا مقدر أوها ما لأن يفعل ٨١ ويرد على القول  
الثالث أنه إذا كانت أن مقدر بعد اللام لم يزمه الأخبار بالمصدر المجهول وهو  
لا يجوز أن يجب بأن الأخبار بالفعل المقدر بالمصدر من المنة جازول لم يجر الأخبار  
بالمصدر عنها الدلالة العمل بصيغة مفعلى الفاعل والربا بخلاف المصدر لا سيما وقد  
الترجم أفعال أن فصار مخفرا في سلك الفعل على أنه يمتثل أن يكون في الكلام  
محدث كالأبني على عارف نحو هذا وقال المصنف في الحواشي قد يكون ما ذهب  
إليه ابن مالك كقولنا نظرف والجور زائد خبر يجوز التحقيق ٨٢ من مدافني زمن  
يس من محلات متفرقة (قوله بعد ثلاثة من أرف العطف) أى مفعول وجوب  
بعد ثلاثة من أرف العطف وانما قلنا وجوبا لأن خصوص الثلاثة في الواجب وأما  
ثم فهي في حيز الجازية اندفع قول العيشي لوقال بعد أربعة لكان أولى لتسكون  
الترجمة مطابقة لما بعدها (قوله وهي أو التي بمعنى إلى الخ) اعلم أن تكون  
أو بمعنى الإجماع عليه كما في شرح العدة واقتصر عليه مسيو به قال ارضى أرف  
الأصل لا أحد الشين فاد أقصد مع فادتها هذا المغني الذي هو لزوم أحد الأمرين  
التنصيص على حصول أحدهما عقب الآخر وإن الأول امتد أن حصول الثاني  
نصب ما بعد أو فيجوز به يقدر بالأو غيره بالي والمعنيان برجعان أن شئ واحد

وبعد ثلاثة من حروف  
العطف وهي أو التي بمعنى  
التي نحو لا زمنك أو تقتضي  
حتى أو لا نحو



فان لم يسهل بالافاضاف بعدد محذوف وهو انظر في أي كرمك الا وقت أن  
تتخير في وقتي عمل تنصب على انه طرف للقبل أو عند من فسر به المحل ما بعده  
بناويل مصدر محجور بالتي بمعنى الى اه وقول الرضي ان الخبر بأو خلاف عليه  
اليلع من انها ملطفه فمكانه محمل تقديرها لا اواني تقدير معنى والبرابرة  
انما لك في شرح الكاتبة على انه تقدير لحظ فيه المعنى دين الا هرابو التقدير  
الاعرابي المرتب على القفان يتدرب قبل او مصدر وعدها ان ناسبة الفعل وهما في  
ناويل مصدر محذوف بأو على المقدرة قبلها اه يس على الفا كهي وقال البدراني  
ما لك ضابط او التي بمعنى الى او الا امان كن ما قبلها ينقضي شيئا فشيئا فهي بمعنى  
الى وان كن ينقضي دفعة واحدة فهي بمعنى الى وان تكون أو بمعنى اللام التعليلية  
محو لا عين الله أو يغفر له اه (قوله وفاء السبية) أي الفاء السبية للسبية أي  
ان ما قبلها سبب لما بعدها والمراد السبية مع العطف لانها مع افادتها السبية ملطفة  
مصدر مقدر على مصدر متوهم والتقدير في ما نأنتنا فبعد ثلثها يكون مثلثا ايمان  
فقد بدت حركا مقدرة في جميع المواضع ونجحت الفاء التي تحذف العطف والاشتتاف  
كباقي ايضا في الشرح اه مدا يني تصرف (قوله وواو المعية) أي المصاحبة  
أي ان ما قبلها صاحب لما بعدها في زمان واحد فخرجت العاطفة والاشتتاف  
(قوله بنى محض) أي خالص من معنى الاثبات كباقي ايضا في قوله ما نأنتنا  
الاقتداء (قوله أو طلب يغفر لهم الفعل) هذا شامل للطلب بلفظ الخبر فيفيد نصب  
المضارع وليس كذلك (قوله وبعد القادر الواو أو و من حطفت) لوقال وبعد واو  
ان حطفت لسان اخر (قوله على اسم خالص) وهو الجامد سواء كن مصدرا كما  
في الامثلة او غير مصدر نحو ولا زدد ويحسن الى لهلك اه اشموى (قوله و  
معهم) أي مع الاحرف الاربعة في حالة العطف على اسم خالص (قوله بخلاف  
اخواتها الثلاثة فقام بالانصب الاظاهرة) وهذا مذهب الجمهور واجاز ابن  
رالسرا في ان يكون النصب بعد اللام بعد اضمار ك لانه يصح النطق بما بعدها  
فمحوحت لا كرمك أي لكي اكرمك و قد انه لم يثبت اضمار ك في غير هذا الموضع  
فلا يثبت في هذا الموضع انتهى يس (قوله وانما تقدر في الغالب الخ) ومن غير الغالب  
وهو الشاذ قولهم تسع بالمعدي خبر من ان تراه بنصب تسع باضمار ان والذي حسن  
حذفها من تسع ذكره في ان تراه وقول طرفة

لا تكتله أو يسلم وفاء السبية  
وراء المعتصم بون بنى  
محض أو طلب يغفر لهم  
الفعل نحو لا تقضى عليهم  
فيوتوا يعلم المتأخر من نحو  
لا تقفوا فيه فصل عليكم  
حضي لا تسع من خلق  
رفأى مثله وبعد الفاء والواو  
وأروم ان عطف على اسم  
خالص نحو أو يرسل رسولا  
ونحوه ليس بمعية وتفسر  
بمعنى ذلك معهم ومع لام  
التعليل انما هار ان في واو  
اختصت ان بانها تنصب  
للمضارع ظاهرة ومقدرة  
بخلاف اخواتها الثلاثة  
فانها لا تنصب لظاهرة  
وانما تغمر في الغالب بعد  
حرف جر أو حرف عطف  
فاما حرف الجر التي تقدر  
بعدها فثلاثة حتى واللام  
وك التعليلية

ألا هذا الزاوي أحضر الوحي • وان أشهد القذات هل أنت مجلد  
بنصب أحضر بان مضمر وتويزه وان أشهد رقول بعضهم حذف المص قبل ياخذك  
بنصب ياخذ وقراءة بعضهم بل تحذف بالحق على الباطل فيدفعه بنصب يدع ولا  
يقاس على ذلك ونهب الكوفيين ومن وافقهم من البصريين الى انه يقاس عليه  
واجاز الأخفش حذف ان قياسا ولكن بشرط رفع الفعل مثل تسع في رواية الرفع  
ونهب بعض المتأخرين الى انه لا يجوز حذفه الا لا ما كن المذكرة في التأني

عشر مرة فقلت انصبت اه تصريح (قوله اما حتى فمحو حتى تقي الخ) اعلان الخ  
 التي ينصب الفعل بعدها معين تارة تكون بمعنى كي التعليق وذلك اذا كان ما قبلها  
 علة لما بعدها نحو واسلم حتى تدخل الجنة فلا امر صيب الاسلام والا سلام سبب  
 ودخول الجنة وتارة تكون بمعنى الى القابضة وذلك اذا كان ما قبلها غاية لما بعدها نحو  
 لا سمرن حتى قطع الشمس اذا امر فتذلك فقوله حتى تقي يحتمل المعنيين معا  
 فيحتمل ان يكون المعنى كي تقي او الى ان تقي . ولما قوله حتى يرجع فهي لغاية  
 أي وهو هل حذف مضاف الى الذين يرجعون موسى اه تصريح والمراد بالعلة  
 الامر المنفي الى المقصود في الجملة وان لم يكن مستلزما له وذلك بان لا يصلح المصدر  
 قبلها امتداد اليها بـ وهذا دليل على امتداد ذلك الامر المستند وانقطع عنه فندم  
 ان اريد بالاسلام الثبوت عليه واستمراره في الدنيا يكون الدخول منها وحتى  
 حيث لا نهاية اه يس وقوله والمراد بالعلة الخ ان دفع ما قبل ان شأن ما بعد  
 حرف التعليق ان يكون علة فيما قبلها لان هذا في العلة الحقيقية (قوله وليس النصب  
 يعني نفسها خلافا للكوفيين) قال في شرح التمهيد ومع قول الكوفيين انها  
 الناحية بنفسها اجازوا اظهار ان بعدها قالوا الوقت لا سمرن حتى ان اصبح القادسية  
 جاز وكان النصب يعني وان غركيد كما اجازوا ذلك في لام الجود اه اذ جعلت ذلك  
 فقوله ولا يجوز اظهار ان بعدها في شعر ولا في غيره أي خلافا للكوفيين أيضا لحلف  
 قوله خلافا من الثاني لانه ما قبله تأمل (قوله ولا يجوز اظهار الخ) أي قالوا لا  
 واجب لاجاز تأمل (قوله ويشترط لاضمار الخ) أي ان الشرط في وجوب الاضمار  
 هو الاستقبال بالنظر لما بعده سواء كان مستقبلا بالنظر من التكلم ام لا وبعد  
 ذلك شرط وجوب النصب استقباله بالنظر من التكلم فان فقد هذا الشرط فتارة  
 يجب الزم ان كان الفعل حالاً وتارة يجوز الوجهان ان كان مستقبلا بالنظر لما  
 قبلها هكذا يستفاد من الشيخ يز ومن الاشعري ويشترط لاضمار ان أي وجوباً عند  
 النصب أي سواء كان النصب واجباً او جائزاً تأملت في التصريح فوجدته بعيد  
 ان الفعل المستقبل بالنظر لما قبله ما فقط يجب نصبه ان لوحظ استقباله ويجوز رفعه  
 ان لوحظ تأويله بالحال لان نصبه عند تلك الملاحظة يؤدي الى تقدير ان وهي منافية  
 للحال الملاحظة خلافاً لما في المعنى يجوز الوجهين فنظر الصلاحية الفعل لهما  
 بالاعتبار بنوا الحشي الغشي اخذانه عند النصب يجب الاضمار سواء كان النصب  
 واجباً او جائزاً (قوله سواء كان مستقبلا بالنظر الى زمن التكلم) ويجب النصب  
 وقوله اولاً أي ويجوز نصب ورفع (قوله فالأول) أي المستقبل بالنظر لما قبلها  
 وزمن التكلم معاً هكذا افاد المؤلف تعالقه واعتبر بان العكوف على عبادة  
 الجبل ورجوع موسى ما بين بالنسبة زمن نزول الآية والرجوع مستقبل بالنسبة  
 للعكوف فهو مساو للزوال وقول الرسول في الآية واجب بان قوله قالوا لن نبرح عليه  
 ما كفيين فيه حكاية لكلامهم وعبارة تسم الصادر عنهم فانظروا حكاية كلامهم

اما حتى فمحو حتى تقي  
 الى أمر الله حتى يرجع  
 اليها موسى وليس  
 النصب يعني نفسها خلافاً  
 للكوفيين ولا يجوز اظهار  
 ان بعدها في شعر ولا في  
 ويشترط لاضمار ان بعدها  
 أن يكون الفعل مستقبلاً  
 بالنظر الى ما قبلها سواء  
 كان مستقبلاً بالنظر الى  
 زمن التكلم أولاً فالأول  
 كقوله تعالى لن نبرح عليه  
 ما كفيين حتى يرجع اليها  
 موسى

اذن ذلك لا الآن ولا شئ ان رجوع موسى مستقبل بالنسبة الى زمن تكلمهم بهذا الكلام الذي قصه الله علينا بخلاف آية الزوال فليس فيها حكاية لقول آخر وانما هو اعتبار ان موسى الله سبحانه وتعالى او امر منه فالتصور فيه انما هو من الزوال لان من التكلم بالنسبة اليه قتال وحسب من جرم متعلق بمن حو على حدة في حضاف اي الى زمان رجوع موسى اه يس على العالم كهي (قوله الا ترى ان رجوع موسى مستقبل بالنظر لما قبل حتى) هذا بيان للاستقبال بالنظر لما قبلها الذي هو الشرط وسكت عن بيان كونه مستقبلا بالنسبة الى زمن التكلم مع انه الخفي والحتم والمحتاج اليه وقد علمته قريبا (قوله وهو ملازمهم للعكوف) اراد بالعكوف التلبس كله قال وهو ملازمهم للتلبس بعبادة الجبل وليس المراد بالعكوف الملازمة وقوله ملازمهم اخذ من قوله ان يبرح وقوله للعكوف اخذ من قوله ما كفن تأمل (قوله اسلمت حتى ادخل الجنة) فان الاسلام سبب في دخول الجنة كما يفيد ما تقدم من التصريح من ان ما قبلها اهله (قوله والثاني وهو المستقبل بالنظر لما قبلها) لا بالنظر الى زمن التكلم (قوله وزوالوا) اي انزعوا انزعوا شديدا منها بالزوال لئلا يصاحبهم من الاحوال (قوله في قراءة من نصب) وهو ما عدا انهم واما على قراءة تافيع بالرفع فالمجمل متصفا بما لا تتعلق بما قبلها من حيث الاغراب والعمل بؤول بالحال اي حتى حالة الرسول والذين آمنوا معه انهم يقولون ذلك للحال المؤول بتفسير آخر وهو ان يفرض ما كان واقعا في الزمن الماضي فيجبر عنه المضارع المرفوع وفائدة تأويله بالحال استحضار تصوير تلك الحال الالهية واستحضار صورته في مشاهدة السمع ليجب منها (قوله ولولم يكن الفعل الذي بعد حتى مستقبلا باحد الاعتبارين) المراد الاحد الثاني وهو في حيز النفي فيصنف في نفيهما كله قال لم يكن مستقبلا بالنظر الى زمن التكلم ولا بالنظر لما قبلها وحيث شذ فيعرض على قوله سري حتى ادخلها ما ان النحول مستقبل بالنظر للتفسير وان كان حالا بالنظر الى زمن التكلم بل هو حال تعين الرفع وان كان مؤولا بالحال وهو المستقبل بالنظر لما قبلها اجاز الرفع وليس هناك حال مؤول بالاستقبال ويمكن الجواب عنه بان قوله ولولم يكن الفعل الذي بعد حتى مستقبلا باحد الاعتبارين مراده احد معنيين وهو الاستقبال بالنظر الى زمن التكلم والمعنى ولولم يكن العمل مستقبلا بالنظر الى زمن التكلم بل هو حال امتناع اصمار الخ وقد ذكر العلماء حتى ضابط ذلك فقال وللخص مسئله حتى يسهل طريق ان يقال ان صلح المضارع بعدها وقوع الماضي موقعه جازية الرفع والنصب فيحسب يقول الرسول والا بان كان حاضرا فافزع او مستقبلا فالنصب اه يعني بالنسبة الى زمن التكلم فانه الذي يجب نصبه كما صرح به في المعنى واما اذا كان استقباله بالنظر لما قبلها فالوجهان وهو الذي يصلح مكانه الماضي (قوله وتعين الرفع) بشروط ثلاثة ان يكون العمل حالا وان يكون مديبا عما قبله وان يكون فضله اي تم الكلام قبله وانما وجب الرفع عند ارادة الحال لان نصبه يؤدي الى تقدير ان وهي للاستقبال والحال يناق الاستقبال وانما اشترطت السببية ليحصل الربط

الا ترى ان رجوع  
موسى عليه السلام  
مستقبل بالنظر الى ما قبل  
حتى وهو ملازمهم للعكوف  
على عبادة الجبل وكذلك  
قوله انما حتى ادخل  
الجنة والثاني قوله  
فكان الاسلام حتى يقول  
الرسول في قراءة من نصب  
يقول فان قول الرسول  
هو المؤثر في مستقبل بالنظر  
الى الزوال لا بالنظر الى زمن  
الاخبار فان الله عز وجل  
قص عليه ذلك بعد ما وقع  
ولولم يكن الفعل الذي بعد  
حتى مستقبلا باحد  
الاختبارين امتنع اخصار  
ان وتعين الرفع وذلك كقولك  
سري حتى ادخلها اذا قلت  
ذلك

معنى لأنه لما يتعلق ما بعده بما قبلها فنظائر الاتصال اللغوي فشرطت السببية  
الموجبة الاتصال المعنوي عبر الماخات من الاتصال اللغوي وانما اشترطت الغضلة  
للتلبيق المتدا بآخر وذلك انه اذا رفع الفعل كانت حرفي ابتداء فالحال الواقعة  
بعدها مستأنفة فان فقد شرط من الثلاثة وحسب التصيب يقولون يرح عليه ما كفى  
حتى يرجع البناء معي لا شفاء الحال ونحو لا سيرن حتى تطلع الشمس وما مرت  
الى البلد حتى ادخلها او امرت حتى تدخلها الانتقاء السببية فين أما الأول فلأن  
طالع الشمس لا يتسبب عن السير وأما الثاني فلأن الدخول لا يتسبب عن هدم السير  
وأما الثالث فلأن السبب لم يقق وجوده وذلك لا يصح لأن ما قبلها لم يرح سبب  
فيلزم وقوع السبب مع نفي السبب أو التلبيق قوله المرادى ونحو سري حتى ادخلها  
لعدم الغضلة فسرى مبتدأ وحتى ادخلها خبر ولو رفع الفعل لصار المبتدأ بلا شرا نظر  
التوضيح وشروحه (قوله وانت في حالة الدخول) اما لو قال ذلك بعد الدخول لكان من  
المؤثر بالحال فيجربى فيه الوجهان فصحي يقول الرسول (قوله ومن ذلك قولهم)  
أى من الذي يعين فيه الرفع قوله شرب الابل الخ اذا قيل ذلك في حالة معي البعير  
يجر بطنه وسبب ثقله لاجله لتصله بقوله ومن ذلك قولهم الخ اما الوكيل بعد الجي مفهوى  
حال تأويله فيميز الوجهان كما تقدم فلا يصح قوله ومن ذلك أى من وجوب الرفع في  
حالة العمل لحظة الحال المؤثرة كما تقدم لنا به يستفاد من التصريح وعلى هذا الوجه  
يكون فصله عما قبله لكونه ليس حالا حقيقة بل حال تأويله وجوب رفعه بالاعتبار  
الذي قلناه او يقول قوله ومنه أى من الرفع لا بقيد تعيينه تأمل وكلام الشارح الآتي  
يتبادر منه اتصال تأويله (قوله ومرض يرح حتى لا يرحونه) فلا يرحونه حال لانه في  
قوة فهو الآن لا يرحى وسبب عما قبله لان عدم الرجاء مسبب عن المرض وفصله لان  
الكلام تخميلة بالجملة العقلية فهو مثال للحال حقيقة ومحمل به مثال للحال التأويلي  
على معنى انه بحيث لا يرحونه في الماضي والتعبير بالماضى كاد قلنت حتى قلنا  
لا يرحونه ايس على العاكبي ويجربى على الاحتمالين ما جرى في شرب الابل  
من الاعتراض والجواب (قوله قال المعنى حتى حالة البعير انه يجر الخ) هذا المعنى  
يتبادر من ان قصد الحال التأويلي لان التوضيح انما قد مر مثل هذا التقدير في الحال  
التأويلي وحينئذ يكون الفصل بقوله ومنه قولهم الخ نكتة وهي أن ما قبله حال حقيقي  
وهذا حال تأويلي وجواب قوله ومنه قولهم عا اجتنابه سابقا أى من الرفع بدون  
قيد الخ اما عند معنى الحال الحقيقي فيقال فهو الآن لا يرحونه أو فهو الآن يجر  
بطنه تأمل (قوله ومن الواضح فيه) أى في هذا المعنى وهو الحالية انك الخ وانما يكن  
واختلافه حال حقيقة أما لو كان حال تأويله فلا يتبعه الوضوح بل هو مثل ما قبله  
كونه حال تأويله ولا وعلى ما قلنا فلما نسب أن يقول أى فانا الآن لا احتياج للسؤال يدل  
قوله أى حتى حالتي انني الخ لما علمت ان مثل التقدير قد روي في الحال التأويلي ولك  
أن تقول قصد الشرح الحالة تأويله ولا يركب انما كلن واختلافان تقدير الحالية فيه

وانت في حالة الدخول ومن  
ذلك قولهم شرب الابل  
حتى يجي البعير يجر  
بطنه ومرض يرح حتى  
لا يرحونه فان المعنى حتى  
حالة البعير انه يجي يجر  
بطنه وحتى حالة هذا  
المرض انهم لا يرحونه ومن  
الواضح فيه انك تقول  
سألت عن هذه المسئلة حتى  
لا احتاج الى السؤال أى  
حتى حالتي الآن انني  
لا احتاج الى السؤال عنها

والاخر من جهات اربعة اصنام  
لثنتين للناس ومنه ان افحصنا  
لك فتحاصبتنا لغرضك الله  
ما تقدم من ذنوبك وما تأخر  
فان قلت ليس فمكة حلة  
للفقر قلت هو كاذب كبرت  
ولكنه لم يجعل حلة لما فرغا  
حل حلة لاجتماع الامور  
الاربعة التي صل الله عليه  
وسلم وهي المغفرة والتمام  
النعمة والهداية الى الصراط  
الستقيم وحصول النصر  
العزيز والاشارة ان اجفاهها  
له عليه السلام حصل حين  
فجع الله تعالى مكة عليه  
وانما مثلت هذه الآية لانها  
قد جئني التعليل فيها هل من  
لم يتأملوا التابعة لام العاقبة  
وتسمى ايضا الام الصبرورة  
ولام المآل وهي التي يكون  
مابعد هانت قبض الحقتي  
ما قبله المقصود ان تقطع آل  
فرعون ليكون لهم هدوا  
وحرثا فان التقاطع له انما  
كان لافهم عليه ولما اتى  
الله تعالى عليهم من الجنة فلا  
يراد احد الا احبه فقصوا  
ان يصبروا حتى يفتح لهم ما  
هم الامر الى ان صار هدوا  
لهم وحرثا لثلاثة الامم  
الرائدة وهي الآتية بعد  
فعل متعد محو ير يد الله  
لثنتين ليعصم اغما ير يد  
الله ليعصم عنكم الرجس  
وامر بالنسب لرب العالمين

ظاهرة لتكون تلك الحالة وصفا للتكامل بخلاف الحال الثاوية السابقة فيها قبله فان  
الحال ليست وصفا للتكامل بل لما يحكي عنه التكامل وهو الجبروت يد امر من وهذا  
هو الظاهر لا يملح بل حال حقيقة لكن مثل قوله حتى ادخلها فلاتم كونه وانما  
بالنسبة بخلاف جعلها لاقا وبلاقيم وضوحه بالنظر لما قبله من الحال تأويلات تأمل  
هذا ما ظهر لفهم المتكدر بسبب الطاعون نسال الله رفعه عن المسلمين (قوله) وأما الامم  
فلها اربعة اقسام) اى مشتركة بين ذلك وهو مذهب الكوفيين وأما البصريون  
فيقولون استعملها في العاقبة بخارج وكذا بقية الاقسام ماعدا العلة (قوله) ومنه انا  
فتحنا لك الخ) اغلظ له بما قبله لكونه متعلقبه الاشكال والجواب المذكور ان في  
قوله فان قلت الخ (قوله) فان قلت ليس فمكة حلة لا فمكة الخ) فانه ان ما قبل الامم  
حلة وما بعد ما معلول وهو خلاف المقرر الا ان يقال في عبارة قلب والتقدير فان قلت  
ليست المغفرة حلة لتفمكة وقوله كاذب كبرت اى من ان المغفرة ليست حلة لتفمكة  
ما مر بنا (قوله) ولكنه لم يجعل حلة لها) في قلب ايضا والتقدير وليكنها لم يجعل حلة  
له وكذا قوله وانما جعل حلة لاجتماع الخ تقديره وانما جعل اجتماع الامور الاربعة  
التي حلة لتفمكة ولا يظهر في الجواب ان عبارة مقبر مقولة ومراده بالعلة السبب  
المقتضى الى المقصود ولا شأن ان يقع مكتسب لاجتماع تلك الامور وليس المراد العلة  
المصطلح عليها التي شأنها ان تكون مدخول الامم ومنه يد لك ما تقدم عن التصريح  
في حتى حيث جعل ما قبلها حلة فيه ابعدها من ان حتى تعليلية بمنزلة الامم فحصل ان  
المراد بالعلة في المقام السبب لا العلة الباشئة لانها متعقبية على الله لانها تقوى الى  
كاملها كما هو مقرر في التوحيد وقد اختلف العلماء في افعال الله هل لا بد لها من  
حكمة وان لم نطلع عليها ام لا قولان مقرران في فن الكلام (قوله) ولا شأن ان اجتماعها  
الخ) اى فاجتماع الاربعة مسبب عن الفتح (قوله) ولما يكسر الامم وتفتتت المم  
عطف على قوله لافهم وهو عطف حلة على معلول وقوله من المحبة بيان لما (قوله) فلا  
يراد احد الا احبه ولما نقل بعضهم ان ابليس سئل هل احببت احدا من المسلمين  
فقال لا الاموي حين قال الله تعالى واقتبست عليك محبة مني انتهى بما مش لسخة  
بعض العلماء (قوله) يد الله لثنتين ليعصمكم) اى البيان لكم وكذا قوله ليعصمكم عنكم اى  
الغالب (قوله) وامر بالنسب) اى وامرنا بالاسلام اربا بالاسلام ومفاده ان امر متعد  
وهو كذلك لانه متعدى لفعولين الاول بنفسه والثاني بالياء فنقول الله امرنا بالاسلام  
او بنفسه كافي قول البردة امر تلك الخبر فمع قوله بعد فعل متعدى اى لفعول واحد كما  
في المثال الاولين اول معلولين لكن الثاني بالياء او بنفسه كافي الآية الثالثة (قوله)  
فهذه الاقسام الثلاثة) اى التعليلية والتي للعامة والزائدة واختلفت في التماسك  
للفعل فقال جمهور البصريين وتبعهم المؤلف الناصب هو ان وقال جمهور الكوفيين  
الناصر الامم ويجوز ان يظهر ان بعده هو ايضا وقال ثعلب الناصب الامم كما قالوا  
ولكن ثانيا تباهى ان المذوقه وقال ابن كيسان والسرا في يجوز ان يكون الناصب

أن القدرة بعد ها وأن تكون كـ ولا تبين أن ذلك يدل لهم صحة اظهار كـ بعدها لحاجة  
 الاقوال أربعة (قوله كون الخ) وزعم بعضهم أن هذا الحكم لا يختص بكن بل يجوز  
 في سائر اشواتها نحو ما أصح به الفعل وزعم بعضهم أنه يجوز في كل قياسا على  
 سكون نحو ما كتبت زيد الفعل كذا اهـ (قوله بعد كون ماض) أى لفظا  
 ومعنى أو معنى لا لفظا ولا بد أن يكون ناقصا لقوله متنى أى جاتى الماضى لفظا ومعنى  
 أو بلى الماضى معنى مضارع لفظا دون غيرهما من أدوات النسب لأن لن تختص  
 بالمستقبل ولا كذلك اذنى غيرهما قليل ولما تدل على اتصاف نفسه بالحال بخلاف لم  
 وأما ان لم يرد فيها خلاف كما تقدم اهـ وسوشرط أن لا ينتقض الذى فلا يجوز  
 ما كن زيد لا يضر به عرا (قوله ما كان الله) مثال للماضى لفظا ومعنى وترك مثال  
 الماضى معنى لقوله تعالى لم يكن الله ليغيرهم (قوله وهذا يجب اضمحان بعضها)  
 وطء امتناع ذكر ان بعد لام الخلود ما كان يفعل رذ على من قال سيفعل أو سوف  
 يفعل فاللام في مقابلة السين أو سوف فكلا لا ذكران مع السين أو سوف لا ذكر مع  
 اللام وزعم بعضهم أنه يجوز اظهار ان بشرط حذف اللام تحكيما بقوله تعالى وما كان  
 هذا القرآن أن يغترى ويرديان أن يغترى في تأويل مصدر بخبر به عن القرآن وهو  
 مصدر مشهور في هذا الزنظر لأن المراد بالقرآن المقروء ولا القراءة والحق ان هذا  
 ليس مما نحن فيه لأن الكلام فيما الخبر فيه مراد وخبره اهـ من التصريح (قوله  
 وأما كـ في فصول) تقدم انها حرف مصدرى وتعر ان بعدها انما سبقتها اللام  
 لفظا أو تقديرا (قوله الا فى الشعر) قوله

فقال كل الناس أصبحت عافيا • لسانك كما أن تفر وتعدما

(قوله خلافة الكوفيين) القائلين بجواز التصريح بأن بعد كـ المصدرية في الشعر  
 فيجوز عندهم حيث كـ ان تصكرمى على ان كـ المصدرية هي التامة وان  
 مؤ كدها وتقدر اللام قبلها (قوله وأما حرف العطف فأربعة) أى باعتبار  
 الاخبار بعدها قطع النظر عن كونه واجبا أو طارئا وأما جعل المن لها ثلاثة  
 قناه بـ الواجب (قوله منها ما لا يجوز معه الاخبار وهو أ) فمفطر أول القاه  
 والواو تاريج الاخبار كما أشاره المن قوله وبعد ثلاثة من أحرف العطف الخ  
 وتاريخ جواز الاخبار والاعطار كما أشاره بقوله وبعد القاه والواو وأن عطف على  
 اسم خالص وقد أشار المصنف الى ان يجوز بعدها الاخبار والاعطار بقوله ونم  
 ان عطف وهذا الاى أخفنا من المن هو ما بينه بقوله ولك معهن ومع لام التعليل  
 الخ فهل العطف في الأربعة جائز إذا كان على اسم خالص فيعمل منه ان الثلاثة  
 المذكورة أو لا يجب فيها الاخبار كما ان حرف الجر يجب فيها ذلك ما عدا اللام  
 التعليل ويدخل فيها الزائدة التي للعاقبة فيدخل في حروف الجر الواجب فيها  
 الاخبار لا لم الخلود (قوله اهـ في موضعها الى أوالا) انما سبقتها في الخلاصة  
 انما يصلح في موضعها حتى أوالا لن حتى معين كلاهما يصلح هنا لأقل الغاية مثل

قال الله تعالى وأمرت لأن  
 اكون الزانية لام الخلود  
 وهي الآتية بعد كون ماض  
 متنى كقول الله تعالى  
 ما كن الله ليزد المؤمنين  
 على ما أنتم عليه وما كن  
 الله ليطعكم على الغيب  
 وهذا يجب اضمحان  
 بعدها وأما كـ في نحو  
 جئتكم كـ تكرمى اذا  
 قدرتها تعليلية بمنزلة اللام  
 والتقدير جئتكم كـ ان  
 تكرمى ولا يجوز التصريح  
 بأن بعدها الا فى الشعر  
 خلافا للكوفيين وقد مضى  
 ذلك وأما حرف العطف  
 فأربعة وهي أو والواو  
 والعاء ونم وهذه الأربعة  
 منها ما لا يجوز معه الاخبار  
 وهو أ ومنها ما لا يجب  
 معه الاخبار وهو نم ومنها  
 ما تاريج معها الاخبار  
 وتارة يجوز معه الاخبار  
 والاعطار وهو القاه والواو  
 وهذا كله يفهم مما ذكر  
 في المقدمة فأما أوفيتب  
 المضارع بأن مضمره  
 بعدها وجوبا اذا مضى  
 في موضعها الى أوالا

الى الثاني التعديل مثل كى بحملة الخالق لا ثلاثا الى والا ترى مثال التعديل  
 لأرضين اقله أو يغير في ولا يناسب فيه معنى الى أو الالة بهم انقطاع الرضى اذا  
 حصل الغفران فتمت من هذا التعديل وتبين الغاية في لا تنتظره أو يبي موالا استثناء  
 في قوله لا تقتل الكافر أو يسلم ويصلح للتقديرات الثلاث لأرضك أو تقضي حتى  
 يخرج بقوله اذا صبح الخ الى لا تهلم في موضعها إلا أو الى أو كى وحى العاطفة على  
 اسم خالص فتعبر ان جوازها كما يأتى (قوله فلا تولى كة ولة الخ) أى يعنى الى وتقدم  
 لك ان هذا المثال يهلم لعانى أو الثلاثة خلافا للظاهر المؤلف (قوله حتى) مفعول ثان  
 لتقضي والياء مفعول أول (قوله لا تستهمل الصعب الخ) من الطويل  
 والاستهمال الشئ عذمهلا والصعب ضد السهل والمضى جمع أمنية وهي اسم لما  
 يقناه الانسان وانقياد الآمال موافقتها لأراد ومجيئها على حسبه وهي هنا المأمولات  
 وانقيادها صولها والآمال جمع أمل وهو الرجا والصريحين النفس على الكرب  
 الأعراب اللام للابتداء واستهمل مضارع صي على الفتح لاتصاله بنون التوكيد  
 الثقيلة وقوله مستر والصعب مفعوله وأو يعنى الى وأدرك فعل مضارع منصوب  
 بأن مفعولها فعله مستر والمضى مفعوله والواو عاطفة وموانية وانما فى الآمال فصل  
 وقابل الاداء استثناء لصبر متعلق بما قبله والشاهد في قوله أو أدرك حيث جاء  
 فمأوعى الى وانصب الفعل بأن مفعولها وجوبا وانت شير بأن جعل أوعى بأبها  
 لأحد الشئين أو الاشياء ممكن فيما جاوره فمعى الى أو الى نحو لا تقتل الكافر أو  
 يسلم ولا أرضك أو تقضي حتى وهذا البيت اذا مضارع فى الكل منصوب بأن مشعرة  
 نزول مع لسانها مصدر معطوف على مصدر منصوب من المتقدم أى ليكون قتل معنى أو  
 اسلامه منه أو ليكون يوم معنى له أو قصا منه لمضى أو ليكون استهمال معنى الصعب أو  
 ادراك لى اه من التصريح (قوله والثاني) أى كون أو يعنى الا (قوله لا تقتل الكافر  
 أو يسلم) أى الان يسلم (قوله وكت اذا نجر الخ) قاله رباد الانجم قبل له ذلك  
 لكنه كانت فى لسانهم قصيدة من الوافر في جملة اشعار كان ينشويها منه مهجاة  
 فحزرت بالغين المهجمة والزاي يعنى عسربا لقناة بالقاف والتون الريح وكعب الريح  
 التوافر فى اطراف الاثاب قال الشئى فى حاشية المعنى اختلف فى معنى البيت  
 فقيل المعنى من لم تصلح له الملائقة قولنا به بالخاشنة الا ان يستقيم وقيل المعنى اذا  
 مجتوب قوما أيدهم بالهجوم الا ان يتركوا هجما في قيسل المعنى اذا اشد على جانب  
 قوم رايت تليينهم حتى يستقيموا ولو عهد الكسر لم يستقيم بعد اه وقال فى التمرج  
 وفيه استعاره قسيلة حيث شبهه باله اذا اخذ فى اصطلاح قوم اتصفوا بالسادة فلا  
 يشكر على حسب المواد الى يشأ عنها اسادهم الا ان يحصل صلاحهم بماله اذا نجر  
 قناتهم بحيث يكسر ما ارتفع من اطرافها الرعا على اعتمد الموالا بفارق ذلك  
 الا ان تستقيم وان والقول فى تأويل مصدره في ذراجه أى ليكون معنى كسر  
 لكعبها أو استقامة منها اه \* الأعراب الواو عاطفة كت كان واعمها اذا

فلاول قولك لا أرضك  
 أو تقضي حتى وقوله  
 لا تستهمل الصعب أو أدرك  
 الذى  
 فما انقادت الآمال الا  
 لاسر  
 والناسى قولك لا تقتل  
 الكافر أو يسلم وقوله  
 وكت اذا نجزت فتاة قوم  
 كسرت كعبها أو تستقيما  
 أى الآن تستقيم فلا كسر  
 كعبها

ظرفي فخرت فتأقوم فعل وفاعل ومفعول مضاف اليه وكذلك قوله كسرت كعوبها  
 أو حرف عطف يعني أو تستقيما منصوب بان مفعول الجملتين إذا ما بعد مشعر كان  
 والشاهد في أو تستقيما قوله ولا يجوز ان يكون التقدير كسرت كعوبها ان تستقيم  
 لان الكسر لا استقامة معه هذا موافق لقولنا التصريح ولا يجمع هنا معنى الى لان  
 الاستقامة لا تصح كون غاية للكسر اه وأنف خسر بأنه يجمع هنا الغاية لان  
 الاستقامة للمآلى غاية الكسر والمفسد ولذا قرر شفيها اللزوم في الاصحى صحة الغاية  
 وهو حسن فتأمل (قوله وأما الواو الفاء الخ) وألحق الكوفيون بذلك ثم في قوله  
 صلى الله عليه وسلم لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يتنسل منه حوز ابن مالك فيه  
 الزعم والنصب ورد بأنه ينصرف المعنى النهي عن الجمع بين البول والغسل وليس  
 الحكم خاصا به بل لوال في الماحظ كنداء لا تحث النهي ويجوز فيه الجزم أو كونه  
 يس (قوله ولقد أراغ) أي ولا جل اشتراط هذا الشرط وهو البيبة المتعش للطف  
 ورفع الخ لفقد الشرط منه لانها الاستثنا (قوله ألم تسأل الزرع القوا فينطق)  
 ونعامة وهل تخبرك اليوم بيد اسحق قاله جبل بن عبد الله من مغلان الحارث بن  
 سببرين قصيدته من الطول والربيع المنزل حيث كلن والجمع أربع ورع ورع ورع  
 والربيع المنزل في الربيع خاصا للقواء بفتح القاف والمدح الذي لا آيس فيه  
 ومعدا كثر من قمر والبيداء القراء التي تبس منها أي تلهكها والسحق بفتح  
 السين المهملة الأملس وقال العيني الأرض التي لا تنبت شيا • الا هراب الهرة  
 للاستفهام ولم تسأل جارم ويجزوم والربيع مفعولة القوا مسقتة فينطق القاء  
 للاستثنا ويشطى مرفوع وهل حرف استفهام يعني التثني وتخبرك عنضار عن  
 على النسخ لاتصاله بثون التوكيد الخليفة اليوم ظرف الخبر وبيداء فاعل تخبر ومعلق  
 صفة لبيداء (قوله وذلك) أي وبيان الرفع في البيت (قوله عاطمة) أي لمجرد العطف  
 والافاقسية عاطمة أيضا كما تقدم (قوله لجزم ما بعدها) لعطفه على مجزوم وهو تسأل  
 (قوله ولو كانت للبيبة انتصب ما بعدها) لسكونه في جواب الاستفهام وفوزع في  
 اقتضاء البيبة انتصب بأنه قد جاءه الرفع مع تحقق البيبة في لا يؤذن لهم فيعتذرون  
 كما صرح به بعضهم رد فبان اقتضاءها انتصب صحيح على قول الآخر (قوله لان  
 الفاء لو كانت عاطفة الخ) قال في المعنى والتحقيق ان الفاء فيه أي في البيت للطف  
 وان الاعتماد بالعطف الجملة لا الفعل وحده ونعامة قدرا نحويون كانه وليسوا وان  
 الفعل ليس الاعتماد بالعطف انتهى (قوله دل على انها الاستثنا) أي فقد  
 العطف المقارن للبيبة في الاشتراط (قوله دل على انها الاستثنا) أي الحالى •  
 العطف (قوله وقال تعالى ولا يؤذن لهم الخ) عطف بصب المعنى على قوة المتقدم  
 وكأنه قال ولذا رفع في قوله ألم تسأل الخ لعقد العطف وفي قوله تعالى ولا يؤذن الخ  
 لفقد البيبة بل هي لمجرد العطف على قول الآخر خلافا لما قال انها للبيبة وان  
 البيبة لا تقتضى النصب كما تقدم قريبا (قوله سأترك منزلي الخ) قوله المعبر عن

ولا يجوز أن يكون التقدير  
 كسرت كعوبها إلى أن  
 تستقيم لأن الكسر  
 لا استقامة معه وأما الفاء  
 والواو فينتصب الفعل  
 المضارع بأن مضمرة بعدها  
 وهو باشرط أن لا يجمع  
 أحدهما أن تكون الماء  
 للبيبة والواو للبيبة فلها  
 رفع الفعل في قوله  
 ألم تسأل الزرع القوا فينطق  
 وذلك لأن الماء لو كانت  
 عاطمة لجزم ما بعدها ولو  
 صكانت للبيبة انتصب  
 ما بعدها فلما ارتفع دل على  
 انها الاستثنا وقال الله  
 تعالى ولا يؤذن لهم  
 فيعتذرون الفاء هنا عاطمة  
 كما سأل الثاني أن يكونا  
 مسبوقين بنفي أو طلب فلا  
 يجوز النصب في نحو زيد  
 يأتيها فيجذب ثنائيا ما قوله  
 سأترك منزلي لبيتي



الفا كما تنق على لشعنا  
بالآلف وهذا التفرج  
هروب من ضرورتنا  
ضرورية فنؤكد الفعل  
في غير الطلب والشرط  
والقسم ضرورية ونقول  
طلب ينشئ الامر والنهي  
الهام والعرض والتخصيص  
والتمني والاستفهام  
فهذه سبع مع التني صارت  
ثمانية وهذه المسئلة التي  
يعبر عنها بمسئلة الاجوبة  
التي هي في كل منها نصيب  
من القول منه فقلت تكلم  
على ذلك يجب بكشف اشكالك  
فقول اما التني فهو  
قولك ما تانيي فاكركم  
ولكي هذا أربعة اوجه  
احدها ان تقدر العاء  
بجر وعطف لفظ الفعل على  
لفظ ما قبلها فيكون شريكه  
في اعرابه فيجب هنا الرفع  
ان الفعل الذي قبلها  
مرفوع والمعطوف شريك  
لمعطوف عليه فساكن  
نلت ما تانيي فاكركم  
هو شريك في التني الداخل  
عليه وعلى هذا قوله تعالى  
هذا يوم لا ينطقون ولا  
يؤذن لهم فيعتذرون  
ولما هنا عطفه كاذ كرا  
الفعل الذي بعده داخل  
في مسئلة التني السابق  
فكذلك قبل لا يؤذن لهم فلا  
يعتذرون الشاقي ان تقدر العاء بجر

حينما من بحر والختل وحيا لقب امة فطلب على آيسه \* ولما ربه سائر فعل  
مضارع ولفظه مستقر في معنائه وليس يتم متعلق بأثره وألف فعل مضارع  
منصوب بان مغيرة بعد الواو في غير الطلب بالخط متعلق به فاستمر بصاحب بان  
مغيرة بعد الفاء في غير الطلب والشاهد في قوله فاستمر صاحب نصب بعد الفاء وليس  
قبله طلب بقرضه بعض المتأخرين انهم روى الاستمره بالاشكال عليه اه من  
الشواهد والبيت من بحر والواو كافي العيني وقوله والحق بالرفع وقطع المساء كما هو  
المسحوق من الاشياء هنا وكلام الشواهد بغيره انما يصح فيكون فيه شاهدان  
وان كل المصنف اعطاءه بقوله فاستمر يحافظ (قوله هروب من ضرورية) وهو  
النصب بدون تني ولا طلب وقوله الضرورية وهو نصيب بدون تني اطلب قصد المؤلف بهذا الكلام  
ترجيح القول الاول وتضعيف قوله وقيل الاصل الخ هكذا يستفاد من القيسى (قوله  
وقولنا طلب يفعل الخ) لان الطلب صادق بكونه بالفعل أو بالحرف فيم العرض  
والتمني والاستفهام والتني وأما قول بعضهم طلب بالفعل فارد باللفظ ما قابل  
الامر فيم الحرف (قوله الامر) هو طلب الاعلى الفعل من الادنى والنهي طلب  
الاعلى التكميل من الادنى والاعلى طلب الادنى من الاعلى والاستفهام طلب الفهم  
والعرض طلب بيان وروفي والتخصيص طلب بحث وازمام والتني طلب ما لا أعلم فيه  
أى المحتمل أو ما فيه حيرة كقول الفقيه ليست في ما لا أفهم عنه والتني هو الاخبار  
بالعدم (قوله سارت ثمانية) وزاد بعضهم التني وهو طلب الامر المحبوب المستقر  
الحصول فالجمله تسعة وقد نظمها بعضهم في بيت من بحر البسيط فقال  
مروا دع وانتهى وسئل واعرض لفهمهم \* ثم وارج كذلك التني قد كلاً  
انتهى مدافق وقال في التوضيح وشرحوا الحق القراء التني في نصيب الفعل  
بعد الفاء بان مغيرة وجوباً بديل قرأتهم عن حاصم فاطم النصيب في جواب  
لعل ابلغ الاسباب ومذهب المصريين ان التني ليس له جواب منصوب وتاولوا  
قرأتهم عن بان لعل امرت معنى ليت لكثرة استعمالها في توقع المرجو وتوقع  
المرجو ملزم التني وفي الارتشاف وجماع الجز بعد التني يدل على محض مذهب  
القراء ومن وافق من الكوفيين اه فقلت ان من زاد التني في نصيبه على الفعل  
بعد الفاء لا بعد الواو ايضا وهو ما قد قول الامة هو الفعل بعد الفاء في الرجاء نصيب  
ولكن في شرح الأزهري لعل ارجح الشج في معني او يعهني (قوله بمسئلة  
الاجوبة الثمانية) فيه تجرولان الافعال الواقعة بعد الفاء او الواو ليست اجوبة  
لطلب التني وانما الكلام بالطلب جملة واحدة كذا في المعطوفات لكن الثاني  
يرتبط على حصول الاول كالجزم في اجوبة فانه ليس لكن هذا الترتيب انما  
يظهر في الفاء الواو وتامل (قوله اما الى) سواء كل بالحرف فلو لا تنفي عليهم  
فيقولوا أو بالهمل نحو ليس زيد حاصراً فيكمل باللام نحو انت غير آت فيقولنا

أن يقدر منبها على مبتدأ محذوف فيجب الرفع أيضا لعل الفعل عن التائب والمحذوف فقول ما تأتي فإكرام  
يعني فإنا أكرامك لتكونك ما تأتي وذلك إذا

أما نقول ما زيد قاسبا  
فيحذف على عبده أي فهو  
لا يتفاء القسوة منه يعطف  
على عبده والعرق بين هذا  
الوجه الذي قبله وأضح  
لأن الوجه الأول شمل  
التي فيه ما قبل الفاء وما  
بعدها وهذا الوجه انصب  
التي فيه إلى ما قبل الفاء  
خاصة دون ما بعدها وذلك  
لأنك تجعل الفاء لعطف  
الفعل الذي بعدها على  
التي التي قبله فيكون  
شريكه في النسق وأما  
أغلبها للبيعية ويدكر  
الصورين هذين الوجهين  
في قولك ما أتينا فمحدثنا  
وهذا سهو في تسهيل أن  
ينبغي الاتيان ويوجد  
الحديث والصواب ما هنا  
لأنه الثالث أن تقدر الفاء  
طامعة لعطف مصدر الفعل  
التي بعدها على المصدر  
المؤول عاقبها وتقدر  
التي منصبا على المعطوف  
دون المعطوف عليه  
ففي حيث من النسب بأن  
مضمرة ووجها والتقدير  
ما يكون منك اتيان  
فأكرام معنى أي ما يكون  
منك اتيان فيعقبه معنى  
أكرام بل يكون منك اتيان

أو التقليل المراد به التي فهو قلما أتينا فمحدثنا اه تصريح وقوله غير آت فقد تنبأ  
هذا مذهب ابن مالك والكوفيون ولكن الآثرون على منعه نظرنا إلى أنه لا يجرى  
مجرأه في الاستعمال اه جس (قوله أن يقدر منبها على مبتدأ) أي غير اه من  
مبتدأ محذوف قال في المعنى يحتمل أن تقدر المبتدأ لأنضاح الاستئناف ويحتمل أنه  
لا يستأنف إلا على هذا الوجه ويكون هذا أمرا اصطلاحيا اه (قوله ويوضح هذا  
الخ) إنما يكن هذا أمرا فعلا لأن حرف العطف على عدم القسوة أمر ظاهر فيوضح  
المعنى (قوله زيد كذا الصورين هذين الوجهين) أعني عطف الفعل على الفعل  
فيشاركه في التي واستئناف ما بعده الفاء فيكون شريكها ما قبلها معنى وألحق على  
الوجه الأول ما أتينا فمحدثنا فأتينا الاتيان والتحدث وعلى الثاني ما أتينا فأتينا  
فمحدثنا أي فثبت التحديث لعدم الاتيان وهذا الوجه الثاني معرض لأنه لا يمكن  
تحدث بدون اتيان إذا علمت ذلك فقول الناسخ وهو سهو أي ما ذكره الصورين من  
مجموع الوجهين لا قل واحد منهما لأن الوجه الأول لا موقوف ولا خطأ يدل على  
ذلك قوله إذ يستعمل أن ينبغي الاتيان ويوجد الحديث أي كما هو معنى الوجه الثاني  
وأما الوجه الأول فمصحح مسلم (قوله وهو سهو الخ) قد كرف المعنى قوجيا لما ذكره  
الصورين وهو أن المعنى ما أتينا في المستقبل وقال العيشي يمكن أن يكون قائل ذلك  
بكره اتيان الحديث في المستقبل فيقول له ذلك فيمكن التحديث الآن مع عدم الاتيان  
في المستقبل أو يكون المقول له والقائل عكازين متقاربين يتكهما المسئلة ويتعذر  
منها الاستثناء والاجتماع كالإعني اه وقوله يوجد الحديث أي المترتب على  
الاتيان هذا هو المستحيل أما وجود حديث عوصاع عدم الاتيان فيمكن ذلك  
عند عدم الاتيان (قوله ما مثل لك) وهو ما أتينا فمحدثنا كرمك (قوله الثالث أن  
تقدر الخ) على الوجه الثالث الزايم الفاء للبيعية مع العطف لأنه يلاحظ في  
في الوجهين أن أكرامك عطف على تأتينا وأن أكرامك مسبب عن الاتيان ولذا  
وجب النصب في ما لأنه في الوجه الثالث يلاحظ التي منصبا على المعطوف الذي  
هو أسبب فقط وفي الوجه الرابع يلاحظ انصبابه على المعطوف عليه فينتفي المعطوف  
من حيث أنه مسبب عنه بل من نفي السبب نفي المسبب تأمل (قوله مصدر الفعل)  
أي المصدر المؤول من الفعل بواسطة ان (قوله على المصدر المؤول) أي المتصديعا  
قبلها (قوله أي ما يكون منك اتيان فيعقبه معنى أكرام) يتبادر من تلك العبارة أن  
الفاء للعطف والتعقيب بدون مسببية والظاهر أن السببية موجودة أيضا لأن قوله  
يعقبه أي على طريق التعقيب تأمل (قوله بل يكون منك اتيان ولا يكون معنى  
أكرام) هذا صريح في أن المعطوف على مسبب لأنه معنى ضمنا خلافا لقول العيشي  
أن المعطوف عليه معنى ضمنا تأمل (قوله منصبا على المعطوف عليه) أي صراحة

ولا يكون معنى أكرام الزايم أن تقدر أيضا الفاء لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول عاقبها  
ولكن تقدر التي منصبا على المعطوف عليه فينتفي المعطوف لأنه مسبب عنه

التثنية في ما تاتينا فقد ثلثا  
اذ يصح ان يقال ما تاتينا  
محدثا بل تاتينا غير محدث  
وان يقال ما تاتينا فكيف  
تحدثنا وتضمن ان لقائي  
الرفع وجهين وفي النصب  
وجهين فان قلت هل يجوز  
ان يقرأ ولا يؤذن لهم  
فيعتدروا بالنصب على  
احد الوجهين المذكورين  
للنصب \* قلت نعم يجوز  
على الوجه الثاني وهو  
ما تاتينا فكيف قصدنا  
أى لا يؤذن لهم بالاعتذار  
فكيف يعتذرون ويجتمع  
على الوجه الاول وهو  
ما تاتينا فحدثنا بل  
غير محدث الا ترى ان  
المعنى حيث لا يؤذن  
لهم في حالة اعتذارهم بل  
يؤذن لهم في غير حالة  
اعتذارهم وليس هذا  
المعنى مراداه فان قلت  
قذا اكل النصب في الآية  
بائرا على الوجه الذى  
ذكرته فبأيه لا يقرأ به  
أحد من القراء المشهورين  
قلت لوجهين أحدهما ان  
القراء ستمتعة وليس  
كلما يجوز العربية تجوز  
القراء في ان الرفع  
هنا بثبوت النون فيحصل  
بذلك تناسب رؤس الآي  
والنصب بمحدثا فيقول

والا فاعطى معنى ضحا وكان المناسب لقبي أن يقول هنا مثل ما قلنا يصف  
ما قلناه أولا في قوله متمصا على المعطوف دون المعطوف عليه حيث قال متمصا بطريق  
السر اختلافا في انه منصوب على المعطوف عليه فخطا لما لم يقر بما تأمل (قوله  
وقد اتقى) أى المعطوف عليه الذى هو السب (قوله وهذا ان الوحدان) أى  
الثالث والرابع سائقان الخ نزول ما قدمنا لك يصح بان الوجه الرابع على  
ما تاتينا فقد ثلثا الوجه الاول من الاربع معناه انتفاء الاتيان وانتفاء الحديث  
والثاني انتفاء الاتيان واثبات الحديث والثالث انتفاء الحديث وثبوت الاتيان  
والرابع انتفاء الاتيان فيتضمن انتفاء الحديث تأمل (قوله ما تاتينا فحدثنا) هذا  
حل معنى والمناسب لما قدمه في بيان الوجه الثالث ان يقول ما يكون مثل التثنية  
بدون تحديث (قوله وان يقال ما تاتينا فكيف الخ) المناسب لما قدمه في بيان  
الوجه الرابع ان يقول ما يكون مثل الاتيان فكيف يكون مثل الحديث والقصد من  
ذلك التثني التحديث المسبب عن الاتيان فلا يعارض ما قدم من انه يجوز تحديث بدون  
اتيان تأمل (قوله ان لثاني الرفع وجهين) وهما العطف بدون نصب فيتثنى المعطوف  
والمعطوف عليه والاستثناء بدون عطف بل نصب عن التثني فقط فيتثنى المعطوف  
عليه دون المعطوف (قوله وفي النصب وجهين) والفا فيهما السبب مع العطف  
لكن تارة يلاحظ التثني منصبا على المعطوف فقط أو منصبا على المعطوف عليه  
ويتضمن في المعطوف والفرق بين الوجه الرابع والوجه الاول مع ان المعطوف  
والمعطوف عليه متفقان في الوجهين انه في الوجه الاول التثني منصبا على ما صرحا  
وفي الثاني صراحتا على المعطوف عليه وضمنا على المعطوف تأمل (قوله نعم يجوز  
على الوجه الثاني الخ) أى والقصد من المعطوف والمعطوف عليه لكن صراحة  
في المعطوف عليه وضمنا في المعطوف وقال اليساوى وجهه هو بالمثل على عدم  
اعتذارهم لعدم الاذن وأوهم ذلك ان لهم عذرا لكن لم يؤذن لهم فيه اه فهذا  
وجه ثالث لعدم قراءة النصب ويقد انه لم يقرأ بالنصب وجهه ثلثه قولنا الشارح انه  
لم يقرأ به أحد من القراء المشهورين أى ولا الشواذ ومجمل انه عرق في الشواذ لانها  
لا تنحصر (قوله بل يؤذن لهم في غير حالة اعتذارهم) أى فيوجد اذن بدون اذنا  
يوجد اتيان ولا يوجد كرام فالتثني منصبا على المعطوف (قوله وليس هذا المعنى  
مرادا) أى ليس المراد بثبوت اذن ولا يشبه اعتذار بل القصد في الأمرين (قوله  
رؤس الآي) أى أواخر الآيات (قوله ومن محيى) خبر مقدم وقول الله مبتدأ مؤخر قال  
يس قوله لا يقضى عليهم الخ أى لا يقضى عليهم فكيف يجوزون لا على معنى لا يقضى  
عليهم مبتدأ بل خبر مبتدأ ان يقضى عليهم ولا يجوزون أى لا يكن قضاء عليهم  
قوتهم وانما قدروا هذا التقدير وفي نظره لان تجعل ما بعدهم في حكم المصدر  
فيكون مفردا فيجب ان يكون المعطوف عليه وهو ما قبل المعاء في تأويل المفرد لعدم  
جواز عطف المفرد على الجملة التي لا يحل لها الاعراب اه قال اليساوى لا يحكم

ههه الشائب ومن محيى النصب بعد التثني قول الله عز وجل لا يقضى عليهم فيموتوا

عليهم

عليهم بموت ثان فموتوا ويسترعوا وقرى فموتون على حد لا يؤذن لهم فيعتذرون  
 (قوله والنصب هنا على معنى قوله ما تأتينا الخ) أى قاله صدقنى القضاة فيلزمه نفي  
 الموت (قوله لا على قولك الخ) أى ليس التصديق الموت وثبت القضاة فينفي  
 عليهم فلا يعزوا لأن هذا فاسد (قوله ولوليت ما تأتينا الا فموتنا) أى ما انتقض فيه  
 النفي بالاقبل الفعل المجرى والفاء بخلاف المنتقض بالابعد فهو ما تأتينا فموتنا  
 الا فى المار فيجوز فيه الرفع والنصب سلافا لان ما لك وولد حيث أوجب الرفع  
 ويترفع على ذلك ما لو قلت ما جاءنى أحد الا زيدا كرمه فان جعلت الهاء لاحد نصبت  
 لتقدم الفعل على انتقاض النفي وان جعلت الازيد فموتنا كرمه فان جعلت الهاء لاحد نصبت  
 ايحباب أى يستلزم الایحباب لأنه عينه كالنصب عليه أهل المعلى (قوله يأتى الخ)  
 قاله أبو النجى الجبلى والناسقائى الا بل اسلمنا فوقع ترك الواو وانقطع ما قبلها  
 قلبت النفاة وتجمع على المسئلة على أنوف قدمت الواو على التوت فصار أنوف ثم قلبت  
 الواو يا فصار أنوف وتجمع على أنوف على أنوف والعنف بفتحين سيمسرع فترك الا بل  
 فيه ما هنا فهاه الأعراب بأحق فذاه وأنق عنادى مرهمم والناقص القاف على لقمم  
 لا يتنظر وتحتها على لقمم يتنظر وسيمسرى فعل أمر والياء قبل وعنف لمفعول  
 مطلق نائب عن المصدر أو صفة لمصدر محذوف أى سمرهنا قاله العين ومسيها صفة  
 له ومعناه واسعا على سليمان جار مجرور متعلق بيمسرى فتستر بها منصوب بان صغيرة  
 لأنه جواب الأمر وهو محل الشاهد (قوله حبيل حديث فينام الناس) حبيل  
 مبتدأ خبر حديث أى كقيل الحديث أى كف عن الحديث وأصل المثال المسموع  
 حبيل فينام الناس واختلف في أعرابه فالجمهور على ان حبيل مبتدأ خبره  
 محذوف أى حبيل السكون وقال جماعة منهم ان طاهره مبتدأ بلا خبر لأنه فى  
 معنى ما لا خبر له وهو كفف وقبل الضمة للبناء وهو اسم معنى به الفعل ونحو على  
 الغم لأنه كان معربا وأجاز الكسافى النصب بعد الطلب بلطف الخبر انتهى فمرجح  
 ويدرس على النفا كفى (قوله لم يضر خلافا للكسافى) أى القائل يجوز النصب بعد  
 الخبر (قوله والثانى أن لا يكون بلطف اسم الفعل) اعترضه بعض بان اسم الفعل  
 موضوع للطلب على قول بخلاف التمنى والترجى فإنه مستلزم لأم وضوحه فاسم  
 الفعل أولى منهما ويمكن الجواب بان النصب يقتضى عطف مصدر مؤول على مصدر  
 متبدا واسم الفعل جامد لا يتصيده منه مصدر فلذا امتنع النصب بعده وأما المصدر  
 الصريح إذا كان للطلب فقال المصنف الحق انه ينصب ما بعده ويبنى ان يقيده  
 بخلاف باسم الفعل خاصة تعالى يظهر نقل جفاله ونشى الفاصسكى والة شى  
 ويضرب على ان المصدر كل اسم الفعل (قوله وما أحذر هذا القول الخ) وذلك لأنه  
 موضوع لما كل مجرور الفعل ومعناه خصوصاً وقيل أنه موضوع للطلب كالفعل  
 فأعطى حكمه فعل ويرد بان فعل الأمر ما هو وقوه صلة لأن حسن تأويله  
 بالمصدر التمسك منه مع بخلاف اسم الفعل فإنه لا يلح له للعشتقا وغير مشتق

والنصب هنا على قولك  
 ما تأتينا فكيف فموتنا  
 لا على قولك ما تأتينا  
 محمد نابل غير محض قول  
 قلت ما تأتينا الا فموتنا  
 أو ما تأتال تأتينا فموتنا  
 وجب الرفع وذلك لان  
 النفي في المثال الاول قد  
 انتقض بالاولى المثال  
 الثانى هو داخل على زوال  
 وزال للنفي ونفى النفي  
 ايحباب وأما الأمر فكقوله  
 يأتى سيمسرى هنا فسيما  
 الى سليمان فتستر بها  
 وقوله امر ان أحد ما  
 ان يكون بصيغة الطلب  
 فلوقلت حبيل حديث  
 فينام الناس بالنصب لم  
 يضر خلافا للكسافى والثانى  
 ان لا يكون بلطف اسم  
 الفعل فلا يجوز ان يقول  
 صه فتكرمك بالنصب هذا  
 قول الجمهور وتألفهم  
 الكسافى فأجاز النصب  
 مطلقا وفصل ابن جنى وابن  
 عصفور فأجازاه اذا كان  
 اسم الفعل من لفظ الفعل  
 فموتنا فموتنا فموتنا  
 اذا لم يكن من لفظه فهو  
 فتكرمك وما أحذر هذا  
 القول بان يكون صوابا

انتهى شئنا في من زيادة ومعنى احد احق (قوله واما انتهى فمكث قولك لا تفعل  
فما قبله) فان انا قد منصوب بعقبة طاهرة في جواب انتهى بعد قوله السبعة (قوله  
لا تفعلوا) يجوز ولا الناهية علامة جملة في التثنية وقوله فمكثكم سمعت  
فعل مضارع منصوب بالفتحة الظاهرة على التثنية لانه في جواب انتهى بعد اياه  
قال الضمير ويستهكم عليكم ويساكنكم (قوله ولا تفعلوا) يجوز ولا  
الناهية وعمله من معناه في التثنية ويجعل منصوب بعقبة طاهرة لانه في جواب  
انتهى ومثله ثلاثة أمثلة الأول لا تفعل الصريح اللام والثاني لا تفعل بالياء والثالث  
لا تفعل بالالف والعامل الأول لا تفعل والثاني لا تفعل والثالث لا تفعل  
(قوله ولو نقصت انتهى بالآ) قال ليس وهل القيد بالشرط ليخرج غير هاتين لا تفعل  
نظر (قوله ما قيل الماء) فان كان النقص بالياء انما يقع في نصب نحو لا تفعل  
زيد افيض عليك الا ناديا اه يس على الفا كهي (قوله واما الماء) كان  
المتأخر ذكر جواب الالتفات الذي هو الطلب من المساوي او يقتصر على الامر  
ويجعل شاملا لهما ولا انما كاهو الطريق قالوا بوجه قوله الماء أي بشر أو غير  
فقوله اللهم تب دعيه بشر وقوله ربنا امس الخ دعيه بشر وقوله فلا يؤمنوا بحزوم  
يحذف التثنية في جواب الماء (قوله رب وتفتي الخ) هو من الزم وب من نادى  
حلفت منه بالنداء وهو مضاف الياء المتكاملة المحذوفة تعظيما وتفتي فعلا  
والتثنية للرجاء والياء مفعول وانما في الجواب واعدل منصوب بان مضمر وجوبا  
وهو من منتهى ما عدل وفي خبر متعلق بمحذوف حال وصيغته مضاف اليه الميم  
بكسر متعذرة منع من ظهورها الساكن العارض لأجل العاقبة والشاهد في قوله  
فلا يدل والمعنى يارب وتفتي حتى لا أميل من طريق الساعين حال صحتهم  
السالكين في خبر طريق (قوله وشرطه أن يكون بالعدل) أي على طريق الاصابة  
يخرج بالفعل الاسم وهو سببا فله مصدر وتخرج بكونه على طريق الاصابة لهما  
بلفظ الخبر نحو رحم الله زيد افيض عليك الجنة اه يس على الفا كهي (قوله واما  
الاستفهام) عرفه العلماء بقوله طلب الفهم والمراد طلب المتكلم فهم نفسه قال في  
الفهم للعهد فيخرج قولك اذهب فانه طلب الفهم لكن فهم الخطاب ثم رده على فهمه  
الآن يقال طلب الفهم بآلة مخصوصة قال الشنوافي لو قال طلب الافهام لكان له  
وجه اذا استفهم لا يطلب الا ما يمكن أن يعمله الخطاب وانما يعمل الافهام لا الفهم  
القائم بغيره واجب بان المطلوب الحقيقي من الاستفهام هو الفهم أي فهم المتكلم  
ما في خبر الخطاب والافهام وسيلة ذلك المطلوب واعتبار المقاصد أولى من اعتبار  
الوسائل فلذلك جعل لطلب الفهم لا الافهام اه (قوله بشرطه أن لا يكون بآلة الخ)  
ويشترط في الاستفهام أيضا أن لا يتضرر وقوع الفعل بحول ضرر به فيضرب ذلك فان  
الضرر اذا وقع بتعذر سبيل مصدر مستقبل منه قاله ابن مالك قال أبو حيان وهذا  
يشترطه أحد من أصحابنا اذا تعذر سبيل مصدر عاقبه اما لكونه ليس فمفعول ولا ما في

واما انتهى فمكث قولك  
لا تفعل فاما قبله وقول  
الله تعالى لا تفعلوا على الله  
كذا فيجهتكم بعد اذ  
ولا تفعلوا فيه فمكث عليكم  
لخصي ولو نقصت انتهى  
لا قبل الفاء لم تنصب  
نحو لا تفعل الا بصرا  
فيغضب فيبض في يغضب  
الرفع واما الماء فمكث قولك  
اللهم تب على فانوب وقول  
الله تعالى ربنا اطمس  
على اموالهم واشدد على  
قلوبهم فلا يؤمنوا حتى  
يروا العذاب الاليم وقول  
الشاعر

وب وتفتي فلا عدل من  
سنن الساعين في خبر سنن  
وشرطه ان يكون بالفعل  
فان قلت سابقا فمكث  
الله يجوز النصب واما  
الاستفهام فشرطه ان  
لا يكون باداة تليها بحله  
الاجبة

معناه وأما الاستعجال في طلب مصدره واستقباله لأجل معنى الفعل فاعتبار بقدرته  
مصدره مقدار استقباله عما يدل على المعنى فإذا قيل لم ضربت زيداً فاضربك أي ليكن  
منك تعريضاً بغير بز يد فغير متساو وأما الاستفهام التقريري الدخول على النفي  
فقبل لا ينصب في جوابه نحو ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتنضج وقبل ينصب اه  
يس على الفاعل كهي (قوله خبرها جامد) لأنه لا يمكن تصيد مصدره بخلاف لو كان  
مشتقاً تصيد منه المصدر اه تقرير (قوله فعل لنا من شئنا الخ) من مزيدة في  
المتداول لنا خبره مقدم ويجوز أن يكون شفعاء فأنزلنا من مزيدة لا اعتداد بالخار والمجرون  
على الاستفهام والماء عاطفة للصدر المؤول على المصدر المتصديع الله أي هل  
حصل شفعاء فتغاة منهم لنا اه يس على الفاعل كهي (قوله من ذا الذي يقرض  
الخ) يجوز في من أن تكون من كقبح ذأ وما بعد الخبر وأن يكون مبتدأ أو ذا خبر  
والذي صفة أو بدل مشبهة يعني أن تكون ذأ على الثاني إشارة لثلاثين دخول  
الموصول على مثله كقولهم من ذا الذي ما ذا التواني اه بهامش (قوله برفع  
يضاعف) أي على الاستثنائي وقوله ونفسه أي في جواب الاستفهام (قوله  
فأصبح يروي بالرفع على الاستثنائي والنصب في جواب الاستفهام وكذا قوله  
فأخبره (قوله أين ينزل) أين خبره مقدم وبطل عند الموت وأين ظرف مكان (قوله  
رمتي تسي) متى ظرف زمان فعول تسي فهو يني على الدكون محل نصب قال في  
التسهيل ولا يتقدم هذا الجواب على سببه خلافاً للكوفي قال شارحه بذر الذين  
مكملاً لشرح راءه لا يجوز تقديم الجواب بالقاء على سببه لأنه معطوف فلا يتقدم  
على المعطوف عليه وقد اجاز الكوفيون متى فأتيتك فخرج ومتى فأسير تسي اه  
والراجح الأول (قوله مركب يكون الخ) كيف ظرف زمان اعتباري لأنه استفهام  
في الحالة نمر وأمر المحالة وقوله ما في زمان فهو ظرف زمان اعتباري اه فشي  
وأهل ما قاله العشي أن المصنف ذكر كيف أمثلة الظرف ولو قدم المصنف مثال  
كيف لما احتيج لما قوله الفشي لأن المقرر أن يكون نامة وكيف حال ويجوز أن  
تكون نامة وكيف خبرها مقدم لم يذكرها طرف أصلاً بل هي من استفهام حال  
أو خبر ليك بنامل (قوله فأنزلت فبال الخ) هذا السؤال لا بد أن يكون كان النصب  
في جواب الاستفهام وإجماعه أن جائز لأن يقال قوله فبال الفاعل لم ينصب  
أي لم يصح نصبه (قوله فبال الخ) ما من استفهام مبتدأ أو بال خبره (قوله فتخرج  
أي فمضى تخرج الخبر عائد على القصة وانما قدر مؤثراً أن المختار تأت هذا الخبر  
إذا كان في الكلام مؤثراً غير فضله خوفاً من الاتعنى الأضرار قصداً إلى المطابقة لا  
لأنه راجع إلى ذلك المؤثر ولم يصح هي زيد علم وإن كان القياس يقتضي جوازه  
وعلى ما قرأنا فتنضج خبره فمضى محل فم ويجوز أن يكون تنضج عنى أصبحت عطفاً  
على أنزل فلا موضع له (قوله فقلت لوجهين) أي عدم النصب لوجهين (قوله إن  
الاستفهام ههنا معناه الأنياب) أي لكون تقريره يدخل النفي وإن شئت قلت

خبرها جامد فلا يجوز  
النصب فيه وحل أخوك  
زيداً كرمه بخلاف هل  
أخوك قائم فأكرمه ولا  
فرق بين الاستفهام بالخبر  
فخوف هل لنا من شفعاء  
فشفعوا لنا والاستفهام  
بالأمم فهو من ذا الذي  
يقرض الله فترضح لنا  
فيضاعفه بقر أو بغير يضاعف  
ونصبه وفي الحديث حكاية  
عن الله تعالى من يدهو  
فأصبح به من يتغيري  
فأخبره والاستفهام  
بالظرف نحو أين ينزل  
فأنزل ومتى تسرفاً فقلت  
وكيف تكون فأصبحك  
فإن قلت فبال الفعل لم  
ينصب في جواب الاستفهام  
في قول الله عز وجل ألم تر  
أن الله أنزل من السماء  
ماء فتنضج الأرض فتنضج  
قلت لوجهين أحدهما  
أن الاستفهام ههنا معناه  
الأنياب والمعنى قدرأت  
أن الله أنزل من السماء

والثاني ان اصباح الارض  
مختصرة لا يتسبب محادخل  
عليه الاستفهام وهو رتبة  
المطر وانما يتسبب ذلك من  
تزلزل المطر فنه فلو كانت  
العبارة اترل اقدم من الماء  
ماء فنه يصح الارض مختصرة  
ثم دخل الاستفهام مع  
النصب فان قلت بردهذا  
الوجه قوله تعالى اعجزت  
ان اكون مثل هذا الغراب  
فاورى سواء اخى قال  
مواراة السواء لا يتسبب  
هما ودخل عليه حرف  
الاستفهام لان العجز من  
الشي لا يكون سببا في  
حصوله قلت ليس  
أورى منصوبا في جواب  
الاستفهام وانما هو  
منصوب بالمطوف على  
الفعل المنصوب وهو  
أكون فان قلت فقد حله  
البحر في منصوبا في  
جواب الاستفهام قلت  
هو غلط في ذلك وانما  
العرض فكله ول بعض  
العرب الاتع الى مقتض  
وكقولك لا تأتينا بعدتنا  
وقول الشاعر  
يا ابن العسكرام لا تدنو  
قتصر ما  
قد حذرك فإراكن معا  
وأما التخصيص فكله  
هلا اتقت الله تعالى  
فيغفر لك وهلا أسلمت  
قد دخل الجنة وهو العرض متقاربان

انكاره بالتثنية فاعلمته أنه لا ينصب في جواب الاستفهام التقريري وهو قول من  
قوله (وقوله والثاني الخ) وعلى هذا قالوا فثبت السببية بل الاستثنائية ولو كانت  
السببية لنصب في جواب الاستفهام التقريري وهو قول آخر فالجواب الأول مبنى  
على قوله الثاني على قول وقد تقدم عن غير اختلاف في ذلك والحاصل ان الجواب  
الأول يقول ليس هذا استفهام وهو طلب الفهم لانه اثبات والثاني يقول ليست الفاء  
للسببية وان وحدها الاستفهام اه قرر (قوله وانما يتسبب ذلك) أي اصباح الارض  
مختصرة (قوله فلو كانت العبارة اترل الى ان قال ثم دخل الاستفهام) أي بان يقال ألم  
أترل هكذا اطاره والذى في الآية ألم والم لا تدخل على الماضي فالمناسب أن يقول فلو  
كانت العبارة ينزل ثم دخل الاستفهام فيقول ألم ينزل وهو استفهام تقريري فينصب  
في جوابه على قول (قوله هذا الوجه) أي الثاني الذي أفاد عدم النصب بعد الماء اذا  
كان ما بعده لا يتسبب من محذول الاستفهام ودخل عليه النصب في قوله فاورى مع  
عدم التبعين من محذول الاستفهام والجواب بانتم بما سألنا لا بسلم انه نصب في  
جواب الاستفهام (قوله محادخل عليه الاستفهام الخ) ارادة الاستفهام مع علم (قوله  
محادخل عليه حرف الاستفهام) وهو العجز (قوله هو غلط في ذلك) يمكن الجواب عنه  
بان قوله اعجزت استفهام انكارى فيميد عدم العجز وهدم بتسبب هذه المواراة اه  
دروبر لكن كلام المفسرين يدل على انه استفهام تقريري أي اقرار بالعجز لانه كان  
محميا قبل رؤية الغراب (قوله وأما العرض) بفتح العين وسكون الراء هو الطلب  
بلين ورفق (قوله لا تقع الماء فتسج) أي لا تنزل فتقوم فيه فهذا الطلب رفق (قوله  
يا ابن العكرام الخ) هو من البسيط والسكرام جمع كرم قال ابن العربي في الامعاء  
الحسن اختلف في السكر بم لغة فقيل الكثير الخير والعرب تسمى الكثير كرميا وقيل  
هو الذي يدوم نفعه ولا ينقطع وقيل هو الذي يسلم تناول ما هسهه وقيل هو الذي له  
قدرة عظم وحظ كبير وقيل المتزعم الدنيا والمير من النفاث والافان والاهراب  
يا حرف مذاه وابن مذدى والسكرام مضاف اليه أداة عرض تدنو فعل مضارع  
وقاصله مستتر وجوابه منصوب بان مقدر بعد الفاء وما موصولة وقد حرف  
تحقق وحلته حدوك ملته والعائد محذوف تقديره به والموصول وصلته في محل نصب  
مفعول وتصرو الفاء لا على وما ناذية وراه مبتدأ وكن معها خبر ومن موصولة (قوله  
التخصيص) بجاء مهملة تراضين مجهتين بينهما ما يشترط من نعت وهو الطلب بحث  
و راجع (قوله متقاربان) أي في المعنى وقوله يجمعهما في قوة اللفظ كانه قال متقاربان  
في المعنى لا يجمعهما التشبيه على الفعل أي على طلب العمل والعرق بينهما من حيث  
شدة الطلب ومفعله هكذا امر لد المؤلف وانت خبير بان حقيقة العرض مميزة بقولنا  
برفق ولين وسعة التخصيص متممة بقولنا بحث و راجع فهم انويان متقاربان  
لا متقاربان فلا وجه لاختصاصها بالتقارب من حيث جمعها في التشبيه على الفعل  
تأمل وقوله التشبيه على الفعل أي ذو التشبيه لان العرض والتخصيص حالة تعجز

(قوله يصحهما التنبيه الخ) قال الفصحى استعمل من هذه العبارة ان التخصيص والعرض لا طلب فهما لان التنبيه لعمدة الايقاظ وهو مذهب المحققين من ان التخصيص حالة تقاسية يلزمها الطلب بحث وانما جرح العرض حالة تقاسية يلزمها الطلب برفق ولين وهذه العبارة لا توجد في غير هذا الكتاب عبارة الشوميين التخصيص الطلب بحث والعرض الطلب بلين فيها مسحة اه (قوله واما قوله سبحانه الخ) جواب عن سؤال واراد على قولهم العرض الطلب برفق والتخصيص الطلب بحث فانهما لا يتأتيان في الآية اه فنبش والذى في الاخرى التخصيص للتخصيص بآية لولا ان رتني الى اجل قريب فاصدق و اعلم ان المتبادر من لولا التخصيص وهو غير مناسب في جانب الرب فتستعار لولا من التخصيص الى الدعاء هذا هو المناسب في المقام وحينئذ كن المناسب للارجح ان يعلق العرض لان المتبادر من الآية التخصيص لا العرض بدليل ان الاخرى مثلها التخصيص تأمل (قوله استعبرت عبارة الخ) أي نقلت العبارة الدالة على التخصيص واستعملت في الدعاء من باب الحقيقة ويحتمل انه استعار قوله بقر من أخذت منه هذا الكتاب بقوله شبه مطلق الداء يطلق التخصيص اما العرض على ما قال ثم استعيراهم التشبيه للتبعية ثم جرى التشبيه الى الدعاء الخاص والعرض الخاص فاستعير لفظ لولا الموضوع للعرض أو التخصيص الخاص الخاص الدعاء الخاص اه (قوله عبارة العرض أو التخصيص) وهي لولا فان لولا موضوعة للعرض والتخصيص وان كان المناسب في المقام تشبيه الدعاء التخصيص الذي هو المتبادر من لولا فالاول وحيد فقوله العرض كما هو متخذ من عبارة من مثلها التخصيص (قوله واما التمني) هو حقيقة تحسب النفس أي ملابها الى حصول الشيء الغير الواجب بتحسبها كان أو محكا غير مترقب الحصول وتعلقه بالتحصيل اكثر ولما كان الغالب ان من مالت نفسه الى حصول شيء يطلب حصوله قالوا في التي طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر فهو تفسير باللازم اه ح ل قال الشنوا في قولهم طلب ما لا طمع فيه الخ أي بليت ليخرج الطلب بصيغة افعل المطلوب بها ذلك فانه لا يسمى تمنيا له والترجي حقيقة ميل النفس الى حصول الشيء الممكن غير الواجب حصولا مترقبوليا كان الغالب ان من مالت نفسه الى حصول الشيء يطلبه قالوا في التي هو طلب الامر المحبوب اه ح ل أيضا (قوله باليتي كنت الخ) اعلم ان نصب الفعل بعد التمني سواء كان الفعل المنصوب بعد الدعاء لم يله الفعل الاول كافي الآية التي مثلها التمني أو بغيره فهو ليتك ناءة فافخذ ان أي ليت انما امتلأ ففخذ مثالا لا يتدر ليت كان اتيان مثلا فحديث مثلا لان ذلك تقدير لا يحتاج له واما اذا كانت داخلة على ضمير شان وكان الفعل المنصوب لغيره له الفعل الاول فيجب الرفع فان كان الفعل المنصوب بان له الاول فيجوز لوجهان فهو ليت يأتي في فكرتي جميع ان يقال انه في تقدير ليت الشأن ان يكون مثلا اتيان فا كر لم وليت الشأن فعل اتيانا فا كر اما قوله باليتي كنت معهم الخ أي ليت لي كونيا معهم ففوز اه يس

صحيحهما التشبيه على الفعل  
الآن في التخصيص زيادة  
قو كد وحث واما قوله تعالى  
لولا ان رتني الى اجل قريب  
فاصدق فمن باب النصيب  
في جواب الدعاء واسكنه  
استعبرت فيه عبارة  
التخصيص أو العرض  
للدعاء واما التي مكتوبة  
تعالى باليتي كنت معهم  
فافوز فوزا عظيما وقول  
الشاعر



على القاء كهي (قوله الرسول الخ) قاله ابن أبي الصلت من البسطة وقامه ما بعد  
 غابتها من رأس بحر أنا هو بحري بضم الم مصدر مهي يعني الأسرار أعصف إلى قون  
 المتكلمة لا التي ورسول مهي على القوم لأن العمل على لا التبرؤونا في محل  
 نصب على الصفة ومنا في محل الخبر لا وقال بعضهم رسول مبتدأ وأما نصه وما خبر  
 فبضم منصوب في جواب التي ووجه الشاهد اسم رسول مفعول بغير وبعد خبر  
 محذوف أي المسافة التي هي بعدها تتاحل كونها كأنه من رأس بحر أنا وقال في  
 الشواهد يارف نداء والمتادى محذوف أي يقوم وبعد مفعول بغير نا خلافتول  
 الشواهد أنه مفعول محذوف ونا يتنا مضاف إليه فعل لهقة الشواهد يارعدنا متنا  
 بصر الفاء الذي في النسخ ما بعد (قوله فلهذه أمثلة النصب بعد الفاء الخ) اختلف  
 في الناصب لا مع ذهب البصريين أن الناصب من غير وهو ما درج المؤلف عليه  
 وذهب بعض الكوفيين إلى أن ما بعد الفاء منصوب بالهاء وذهبهم إلى أن الفاء هي  
 الناصبة والهمزة مذهب البصريين لأن الفاء طاققة لاهل لها الصكوك اه طفت  
 مصدرا مقدرا على ما رتبوه كما تقدم والاختلاف في الواو كالحلاف في الفاء اه  
 اقهر في (قوله فلهذه الخ) وفي بعض النسخ فسم في خمسة رقاه الخويون في ثلاثة  
 وهذه هي المواضع التي فيها ذكر أمثلة في ثوب بعض النسخ مع في أربعة وقاسه  
 الخويون في أربعة وهي الصواب لا قوله وأتى مثله من كلام المولدين وفي بعض  
 النسخ فسم في أربعة وقاسه الخويون في ثلاثة وهي فاسدة لأنه يقتضي أن الجملة  
 سبعة فسم أي ثمانية قال أبو حيان ولا اخطف نصب العمل بعد الواو إلا بعد أربعة  
 وهي الفاء والعرش والخصيص والقرين فيمن أن لا يقدم على ذلك إلا بسباع  
 اه وحينئذ يعلم كلام أبي : إن اه مع بعد ثلاثة في الثانية لأنه - هل الترس  
 أحد الأربعة عليه فالتسار يتول فسم في ثلاثة وقاسه الخويون في خمسة تأمل  
 (قوله لما يعلم الله الخ) أشار المؤلف ببيان معنى الآية إلى أن العلم في الآية بما جازع  
 المعلوم أنه اتنى لعدم وقوه وبذلك علم الجواب عما يقال من أن في وكيف أصبح في علم  
 اقدوعه قد علم بالواجب والناظر التحصيل فتدبر اه بس على ما كهي  
 وقال الضاوي وما يعلم الخ أي لما جاهدوا والعرق بين لما ولم أن لما توقع العمل  
 فيما مستقبل وقرئ لما يعلم الخ أي لما عمل على أن عمله يعمل خلفه في التوزيرة ربي : يعلم  
 الضاويين برفع يعلم والواو الحال أي لما : اهدوا أنفس صابرون اه (قوله وتطمعون  
 الخ) هذه تفسير لمسيبته (قوله بل أحسب) أشار به إلى أن أمه قوله أم حسبت  
 للاضراب مع الاستفهام الانكاري (قوله رحلتك هذه) أي عدم المجاهدة مع الصبر  
 أي اتنى جهادكم المصاحب لصبركم (قوله فقلت ادعي الخ) قاله الأعشى وقال ابن  
 يعيش الخطبة وقال الزحشر يريه بن - شيم وقال ابن ربي دربار بن شيبان القمري  
 من الوافر وأدعي أصله ادعوى استنقل في الفعل واو كسورة مة بهم ما قبله الخرفت  
 الواوهم كسرت العين لمجاورة الياء وأدعي بالعمل فقال البصريين مالك بضم الميم

الرسول لما علمها بغيرنا  
 فلهذه أمثلة النصب بعد الفاء  
 السببية في هذه المواضع  
 الثانية وأما النصب بعد  
 الواو المعية في المواضع  
 المذكورة فسم في أربعة  
 وقاسه الخويون في أربعة  
 فلا أربعة المجموع فيها  
 أحدها التي كقوله تعالى  
 ولما يعلم الله الذين جاهدوا  
 منكم ويعلم الصابرين  
 والمعنى والله أعلم أنكم  
 تجاهدون ولا تصبرون  
 وتطمعون أن تدخلوا الجنة  
 وإغياي في لعل الطمع في  
 ذلك إذا اجتمع مع جهادكم  
 الصبر على ما نصب في  
 فيعلم الله حينئذ ذلك وأما  
 منكم والواو من قوله تعالى  
 ولما أو الحال والتقدير بل  
 أحسب أن تدخلوا الجنة  
 وحالتكم هذا الحالة  
 والثاني الأسر قوله فقلت  
 ادعي

يا أيها الرجل العلم فيه

هلا بنفسك كان هذا التعلم

أبدا بنفسك قائم هل من فيها

فإذا انتهت عنه غانت حكمه

فهناك يسع ما تقول ويستحق

بالتقول منك وينفع التعلم

لأنه عن خلق وثائق مثله

جار عليك إذا غفلت عظيم

وتقول لانا كل العهد

وتترب اليه فإذا أردت

بالواو عطف الفعل على

الفعل جرمت الثاني وكان

شر بك الأول في التهى

وكانك قلت لا تفعل هذا

ولا هذا وحيتذ فلتسقى

ساكن الماء والدم فتكده

الباء على أصل التقاء

الساكنين وإن أردت

عطف مصدر الفعل على

مصدر مقدر عما قبله نصت

الفعل بأن مضمره وكان

التهى حيثنفع المدة

ينها وإن أردت الاستدراك

رفعت الثاني

والزابع التثنية كقوله تدهال

بالتثنية ولا تسكت

تأيات وبنوا تكون من

المؤمنين والخامس

الاستفهام كقوله وهو

الخطبة

ألم ألك جاركم ويكون بيني

ويعكم المؤدة والآن

ويتنصب الفعل المضارع

بأن مضمره جواز الادحوا

نظرا الى ضم الثالث في أصل الامر وان يجوز الكسرة كره في فصل حمزة الوصل  
ولذا قال أبوه في شرح السكاكية وفي ايضاح أبي علي مائنه وتقول للراء أغزى أدهى  
فتشم الزاى والعين الضمة وتضم الحمزة لان الضمة في حكم التشديد وقوله وأدهو هو  
يحمل الشاهد وأدنى أبعد صوتا وأدنى بعد الموت اه يس والمعين فقلت لما ينبغي  
ار يستمع دعائى ودهو ذلك فان أرفع صوت وأبعد دما وأدهوى معا اه صريح  
الاعراب فقلت فصل وفصل وكذا ادهى وأدهو منصوب بأن مضمره ان حرف  
توكيد أدنى اسمها ولصوت بكسر الهمزة ينادى ينادى يفتح الهمزة ينادى بكسر  
الدال منصوب بان وداعيان فاعل وان ينادى خبران (قوله كقوله لانتته) أى قول  
أبى الاسود المؤذن واصطفا طين عمر ومى كبار التابعين قاله الذوى وتقدم الكلام  
على اعرابه ومعناه والشاهد فى وثائق مثله فانه منه وبان حمزة بعد التهى وبعد  
في بعض النسخ قبل قوله أبدا بنفسك ينادى

نصف الدوا الذى السقام وذى الضنا كنه ادهى به وأنت حسيم  
وأراك تلعب بالرشاد عسولنا منهاوات عن الرشاد عسيم  
أبدا بنفسك الخ (قوله وكذلك قلت لا تفعل هذا ولا هذا) أى فهو مفيد للتهى من كل  
واحد منهما قل الداعيان وفيه نظر لانه يجهل فى الجمع بينهما كما يجهل التثنية  
كل واحد منهما كما قالوا إذا قلت ما جازدوه ويجهل ان يكون المراد فى كل  
منهما على كل حال وان يراد فى اجتماعهما وقت الحجة فادعى بلا صائر الكلام  
نصا فى الأول اه وأجاب التثنية بأن معنى قوله كل واحد أى طاهر فلا ينافى انه  
يجهل فى الجمع (قوله عطف ما راجع الى التقدير لا يكتفى منك كل السهل وشرب  
لغن وأشار المؤلف بذلك الى ان روا المصنف عطفه على مصدره وتول على مصدره متروك  
نظير ما قبل فى العاصم عليها لأصاحبه على معنى لاجل اعراب (قوله بالمتنازولا  
نسكب تأيات وبنوا تكون من المؤمنين) ينصب نسكب ونكون فى قراءة حمزة  
وحصص واقتصر فى التوضيح على قوله بالمتنازولا نسكب ولم يذكر ونكون وهو  
صحيح ايضا عبارة الاقوي كعبارة المؤلف هنا قال بعض الاشياء ان الشاهد فى  
نكون واما نسكب فهو ما رجع عطف على زرد اه واله وابما قد منته تأمل (قوله  
والخاص الاستفهام كقوله وهو الخطبة) تصغير خطأ وهى الصيغة لم الخ هذا  
البيت لم يوجد فى شواهد هذا الكتاب ولعله معنى على اسقاط قوله والخاص الخ وهو  
المناسب لقوله قياسى وضعه فى ربيعة على ما هو فى بعض النسخ والمثل بالبيت  
للاستفهام ه على ان الاستفهام التقريرى ينصب المضارع فى جوابه وهو احد  
التأويلين السابقين واما على القول المقابل فهذا البيت فى نصب المضارع بعد  
التي لا بعد الاستفهام تأمل والشاهد فى قوله ويكون بالنصب والهمزة للاستفهام ولم  
يجازم ولا يجوز بان يكون على التثنية المحذوفة فتعقبة واما مضمره وبارك خبره ويكون  
بالنصب والمؤدة والآن اسمها ينادى وينسبك خبر يكون (قوله بعد اربعة اعراف) قال

بعد الاربعة اعراف وهى الهاء والهاو ونحوه وذلك اذا عطف على اسم صريح

أوجبات ولا يجوز في غير هذا يعني على الفاعل (قوله أو يرسل) هل قراءة النصب  
 بأن مفعول بعد أو بالتقدير أو يرسل وأن يرسل في تأويل مصدر مطلق على وجبا  
 كنه قيل وما يصح لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل  
 فالتكلم مصدر وقت أو حال آمن العاقل أما الوحي والرسالة فامر هامين وأمان وزاه  
 فهو متعلق بمصدر محذوف وكأنه قيل أو أوصاهما من وراء حجاب أو كنه قيل وما كان  
 لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو أوصاهما من وراء حجاب أو أرسالا فيكون كل واحد منهما  
 مفعولا مطلقا على هذا التقدير ويجوز أيضا أن يكون المعنى وما كان لبشر أن يكلمه  
 الله إلا بالوحي أو بأن يجمع من وراء حجاب أو بأن يرسل رسولا فيكون كل منها  
 مفعولا به واسطه حرف الجر وأما الاستثناء فهو مفرغ على كل تقدير أو ما قول من  
 قال الاستثناء ههنا استثناء منقطع نظر الظاهر القول فليس بقوى لعدم إحصاءه  
 على تحقيق مضمون الكلام اه يس والمراد بالوحي الكلام الخفي الذي يدرك  
 بدرجة ليس يعرف ولا صوت والمراد بالمشاهدة كما وقع لني ليلة المعراج وقوله أو من  
 وراء حجاب كما وقع لموسى وقوله أو يرسل رسولا المراد بالرسول الملك حاصل الوحي  
 هكذا استفاد من اليساوي (قوله يقرأ في السبع برقع يرسل) وهي قراءة تافع بناء  
 على أن أو يرسل مستأنف والهاء خبر محذوف لا معطوف على الاسم وبالزمن أن  
 تكون أو الاستئناف على نوع من الاضراب لأنك إذا قلت الزيد أو يفضلك  
 حلقا لم يفتأ أو يفضلك مستأنفا المعنى أو هو يفضلك حلقا أي يفضلك على كل  
 حال لزمته لم يتركه فكله قابل يفضلك اه يس (قوله ونصبه) وهي قراءة  
 غير نافع وقد تقدم تقرير الكلام على النصب هي يس (قوله بنصب أو) وأما على  
 قراءة رفع أو فهي خبر يفتأ محذوف وأرى في موضع فاعلة مقدرة على الياء منع من  
 ظهورها التثنية أي أنا أو يرفع ربه شيئا دبر وجواب لو محذوف أي لا يثبت بك  
 (قوله في محسبه) بفتح السين اسم كذب (قوله وغيره) بالرفع عطف على ابن جني  
 لا بالجر عطف على محسبه بدليل قوله وقالوا أي قال ابن جني وغيره (قوله أكثر  
 السبعة) وهم ما ههنا نافع (قوله مبسوط) بفتح مفتوحة فتحتية سا كنفسين مهملة  
 في آخره من وهو عنون من الصرف للعلم والتأنيث (قوله فتجمل) بموحدة  
 مفتوحة طاء مهملة سا كنه فاعلة مهملة مفتوحة فلام مبسوط ل ومبسوط ههنا روضة  
 معاوية وهي أم يزيد تزوجها معاوية رضي الله عنه ونقلها من البسود إلى الشام  
 فكانت تكثر الخنثى إلى ناسها والتذكري سقط رأسها ههنا ذات يوم تشدد  
 هذه الآيات

مثال ذلك بعد أو قول الله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولنا فيحيي بآياته يقرأ في السبع برقع يرسل ونصبه وقال أبو بكر بن مجاهد القرطبي رحمه الله قرئ لوان في كنه قوة أو أدى بنصب أو ولا روجه ورد عليه ابن جني في محسبه وغيره وقالوا جميعا كوجه قراءة أكثر السبعة أو يرسل رسولا بالنصب وذلك لتقديم الاسم الصحيح وهو قوة لسكانه قيل لوان في كنه قوة أو أدى الذي كنه يدل بمثال ذلك بعد أو قول يسون فتجدول ليس ههنا وتقرع عيني أحب إلى من ليس الشغوف

ليث تتحقق الأرياح فيه • أحب إلى من قصر متيف  
 وليس ههنا وتقرع عيني • أحب إلى من ليس الشغوف  
 وأكل كسيرة في كسريتي • أحب إلى من أكل الرغيف  
 وأصوات الرياح • أحب إلى من نقر الدفوف

ويكسب نفع الطرقات دوى • أحب الى من قط ألوف  
ويكره تبقيع الاظفار صعب • أحب الى من يشغل زفوف  
وتوق من بغي عي خفيف • أحب الى من عالج عفيف  
خشرة عيشي بالبدوا تهني • الى نفسي من العيش الكريف  
فما أبقي سوى وطني ديلا • لحسي ذاك من وطن شريف

فلما سمع معاوية الامات قال لها ما رست حتى جعلتني على ما اعتاد كره الحريري  
في درة الغواص وقال العيني الايات من يصير الوافر تذكريه ما سبق نفسه  
واستدلاهم على ما حدثت من عليهما معا وتواضعهم وليس واول العطف لانها  
جملة عطف على جملة قبلها ومن رواء اللبس باللام فهو شطأ في تفرح حيث نصب بان  
مضمرة يجوز رفع تقره في تنزيل الفعل منزلة المصدر فتوقعهم بالمعدي خبر من ان  
تراه والشفوف بضم الشين المججمة وبالقائه من الثياب الرقيقة اه قال النعماني  
والارواح جمع ربح يتحقق بكسر المعاء مضارع خفت الربح أى دوى جربها  
والمنيف العالى والعاء مضرب من الاكسبة والشفوف جمع شف بفتح الشين وهو  
مستتر رقيق من سوف يشف ما ورده كذا في الصحاح وقال في القاموس الشف  
بالكسر الثوب الرقيق يحكى ما قصته اه معنى في كسر يني بكسر الكاف اسفل  
شقة الخلاء التي في الارض من حيث يكسر جانباه والراح جمع ربح والباء بدل  
عن الواو لكونها اتركسرة كما في ميزان وقول العرب الراح كراهة الاشتباه  
بجمع روح والقيم الطريق الواسع بين الجبلين وقيل الطريق الواسع مطلقا والوقوف  
جمع وقف مضم الغدا وهو الذي يضربه النساء وحكى أبو عبيدة ان النعم لغة والكر  
بفتح الباء الموحدة المعنى من الابل والخرق بكسر الخاء المججمة الكرم الضخى والجل  
من ولد البقرة والعطيف الذي يعلق ولا يرسل للرعي والعلم الرجل من كفوا لهم  
والعنيف الذي لا رفق فيه • الا هراب وليس مبتدأ وعباءة مضاف اليه وتقر فعل  
مضارع منصوب بان مضمرة بعد الواو ويصني فاعل وتقر أحب خبر المبتدأ ليس  
جار مجرور متعلق بأحب والشفوف مضاف اليه والشاهد في وتقر والتقدير وليس  
هنا مرة صيني (قوله الرواية فيه نصب نمر) قال في شواهد هذا الكتاب وروى وتقر  
بالرفع على ان الجملة حال من الفاعل المقدور والتقدير وليس ههنا قارة عيني اوعلى  
تنزيل الفعل منزلة المصدر ولا يجوز ان يكون معطوفا على الاسم لان الفعل لا يطف  
على الاسم الخالص اه اسكن مجي الجملة المضارعة حالا مقصورة بالواو تنوع  
فلا حس الاستئناف (قوله لولا توقع الخ) هم من البسيط والمعرب والعين الموهمة والتاء  
المتشابهة وقال في التمعير المعترض للمعروف والمعنى لولا توقع من يصرف  
عن فعل المعروف وارضوا ما اثر الشاعر المساوي لعينه في الس على المساوي له في  
السن • الا هراب لولا حرف امتناع لوجود وقوع مبتدأ أخبر به ومخدوف أى موجود  
والجملة فعل الشرط وفأرضيه منصوب بان مضمرة جواز بعده البقاء وان أرضيه في

الرواية فيه نصب تقر  
وذلك بان مضمرة هل انه  
معطوف على اللبس فكاه  
قال اللبس وقره عيني ومثال  
ذلك بعد العاء قوله  
لولا توقع معتر فأرضيه  
ما كنت أوزار اهل ترى  
ومثال ذلك بعد ثم قوله  
الشاعر

تأويل مصدر عطف على قولهم أي لولا وقوع معترضة لكانت كمنبت أوثر كان  
 وأسماء خبرها وأثر ما مفعول أوثر وفاقه مستعمل في قرب متعلق بأوثر (قوله الموقل  
 سليمان الخ) قاله أنس بن مضر كذا الخ من البسط وسيل اسم رجل والثورذ كـ  
 المقل لأن المقل تشبهه فإذا عطف الماء عطفه فيضرب ليرد الماء فترد معه وقيل المراد به  
 الطحلل وهو الذي يعمل على الماء فيضرب القرمه فشربه صاحب البقر ليدب من  
 الماء فيضرب البقر والماء فيضرب الماء لأن الغرض من وقوع الفعل تخويف غيره  
 وعطف كرهت الماء فلم تشربه وأهمل مضارع عقل القتل أعطى دية في الأعراب  
 أي إن واسمها وقتل مبتدأ وهو مصدر مضارع لفاعله وسليكا مفعوله ثم أهله هو على  
 الشاهد فهو منصوب بأن مضمره جواز أو المصدر المؤول عطف على قسلي والتعجب  
 مخفوف أي موجودو كالشو خبر إن ويضرب معنى للفعول وثائب فاعله ضمير مستتر  
 فيه ولما ظرف يضرب وعطف البقره عمل وفاعله ولا شأن أن قتل مصدر ليس في تأويل  
 الفعل وكونه عاملا بشرط العمل أن يصح حلول أن أو ما والفعل محله لا يقتضي تأويله  
 بالفعل (قوله فرقا) أي خوفا في بعض النسخ خوفا (قوله من حمله) أي الضرب  
 (قوله وقول اسم صريح استراخ الخ) ذكر كثرزده ويحوي لم يذكر كثرزده اسم وذلك بأن  
 يكون معطوفا على فعل كقوله تعالى إن تفضلوا ولا تألفوا فبما كنتم تعملون نصب  
 وقوله تعالى يري الله ليسين لكم يهدىكم وقومهم إمامان تنطق بالحق أو تكذب فان  
 النصب فيما ذكر ليس بأن مضمره جواز أو ما عطف على ما قبله ولعل الشارح  
 لم يذكره لأنه معلوم من باب العطف ولا شأن أن يكون الاسم الصريح ضمير مؤول  
 بالفعل ليخرج الظاهر فيضرب بالذباب قال اسم موصول مبتدأ نقول أهرابها أي  
 ما بعدها لكونها بصورة الحرف وبضرب يذبحه عطف على صلة ال والعطف بها بالاء  
 لم تنجح إلى رابط والذباب خبر المبتدأ كذا في التمر صريح وأنت خبر بأنه إذا كان من  
 عطف الجمل فلا يحتاج لآخره لأن الكلام في عطف فعل على اسم صريح وهذا  
 عطف جملة على اسم مؤول وقال الناطي وأما اسم الفاعل فله هتان جهة لاسم  
 الخالصة إذا قدر تما فيه بحيث يكون نحو قاتم في حكم كاهل وقارب فلا شق في هذا  
 التقدير في نصب الفعل. هـ فتويعي فأسل ويشكرهم وعلى هذا التقدير يصح  
 قولك عجبت من رجل ضارب ويشتم بالنصب والأخرى جهة معنى الفعل والعطف  
 فيها في المعنى من باب عطف الفعل على الفعل وقد تقدم أن الفعل يعطف على الاسم  
 الذي يعطى معنى الفعل اسم الاعتناء والاحمال والظن فكانت ليس باسم صريح بذلك  
 الاعتناء فخرج له عن المحكم بالنصب هـ ومنه يعلم أن استخراج الذي بطراخ  
 يحصل بقول المؤلف صريح تأمل

### باب المجرورات

المجرورات جمع مجرور أي لفظ مجرور أو مجرورة أي لفظ أو كلمة مجرورة أو قال  
 لا استغراق أي جميع المجرورات ثلاثة أي ثلاثة أنواع دليل أنه أتت التالوا

للموقل سليمان الخ  
 كالتور يضرب لماء قات  
 البقر  
 كانت الحرب إذا رأت البقر  
 قد عافت ورود الماء تعد إلى  
 الثور فتضربه فتد البقر  
 حينئذ الماء ولا تمنع منه  
 فرقان الضرب أن يه بها  
 وإنما امتنعوا من ضربها  
 لضعة هان حمله بطلاق  
 الثور وقول اسم صريح  
 استراخ من نحو ما أتينا  
 فهد ثنا قال العطف فيه  
 وإن كان على اسم متقدم  
 فأنافذ قدمنا أن التقدير  
 ما يكون مثل أنان لحديث  
 ليس ذلك الاسم ليس  
 بصريح فاضمار أن هناك  
 واجب لا جائز بطلاق  
 مثلثة اهـ فان اضمار  
 أن جائز بل نص ابن مالك  
 في شرح العمدة على أن  
 الاظهار أحسن من الاضمار  
 ثم قلت في باب المجرورات

ثلاثة مجرورات جمع مجرورة والالحاق التاء هكذا توضع كلام القيشي واعتبر ما به  
 اذا حذف المعدود ويجوز التثنية والثالثة (قوله المجرور بالحرف) أي ما كان الحرف  
 آلة جره والافعال هو المتكلم وقد بدأ المجرور بالحرف لان الأصل في الجر ان يكون  
 بالحرف ولا يكون بغيره الا بطريق النياحة او التثنية معنى الحرف (قوله وهو من  
 الخ) أي حرف الجر من وما حذف عليه فلا يقال يلزم على ما قاله الاخبار في ضمير  
 الجمع هو احد ما علمت انه لاحظ العطف قبل الاخبار هذا حاصل ما في القيشي (قوله  
 وهو من الخ) المحصر اضافي أي بالنسبة للكثير المشهور والاقتدر ترك هنا خمسة ثلاثة  
 مفت في باب الاستثناء وهي ثلاثة وعداها الجارات فلا حاجة لاعتادها وانما  
 شاذان في عمل الجر احد ما متى في لغة هذيل وهي عندهم بمعنى من الابتداء سمع  
 من بعضهم انهم سمعوا كذا أي من كذا وقال الناهر متى يخرج خبره من ثبوت والناثي  
 لعل في لغة هذيل قال الشاعر

لعل الله فضلكم علينا • بشئ ان امكم شريم

والشريم يقع الشين الفضة ومجرور لعل في محل رفع مستند أوله في لامها الأولى  
 الانبات والالحاق وفي لامها الثانية الفتح والكسر فهذه أربع لغات وما عدا الأربع  
 لا يجوز الجر به اه تصرف وقد كرهه ان كي من جملة الشواذ والمصنف هنا  
 ذكره مع المشهور تأمل (قوله من الخ) وسببت حروف عملها لجره قبل الجر بها  
 الافعال الى الاسماء وسببها الكسوفون حروف الاضافة لانها تنصف الفعل الى  
 الاسم أي تربط بينهما حروف الصلت لانها تحدث سقطة في الاسم من ظرفية وغيرها  
 اه تصرف قال القيشي قوله من الخ مقصوده بيان عملها لا بيان ما فيها لان هذا  
 وظيفة القوي والاصولي اه كلام القيشي وانما تقدم المصنف من لانها أهم حروف  
 الجر قاله صاحب درة الغواص وغيرها (قوله واللام) سواء كانت للملك أو لشبه الملك  
 وبغيره بالاختصاص والاستحقاق فالقصة ثمانية فان وقعت بين ذاتين احداهما  
 مالكة فهي للملك نحو المال لا يدو الا فهي لشبه الملك والاستحقاق ولا اختصاص  
 وبعضهم يجعل القصة ثلاثة فيقول ان وقعت بين ذاتين احداهما مالكة فهي للملك  
 وبغيرها مالكة فهي للاختصاص او بين معنى وذات فهي للاستحقاق نحو الحمد لله  
 وبعضهم يعبر عن الاقسام الثلاثة بالاختصاص تأمل وقال القيشي قوله واللام سواء  
 كانت للملك نحو المال لا يدو ولا اختصاص نحو الجنة المؤمنين او الاستحقاق نحو النار  
 للكافرين اه وبيانه انهما ان وقعت بين ذاتين احداهما مالكة فهي للملك او بين  
 ذاتين احداهما مختصة بالانثى لا تكون لغيرها فهي للاختصاص او بين ذاتين  
 احداهما وبغير مختصة بالانثى فهي للاستحقاق ويجيش فيكون ساكتا هما اذا  
 وقعت بين معنى وذات تأمل لان قوله الجنة للمؤمنين فيه اختصاص الجنة بالمؤمنين  
 وأما قوله النار للكافرين فليس فيه اختصاص لان النار تكون للعصاة (قوله ولكان  
 للظاهر) أي واما جرحها للضمير في قول الجباج

ثلاثة أحدها المجرور بالحرف  
 وهو من والى ومن وهلى  
 والياء واللام وفي مطلقا  
 والعصا وحسنى والواو  
 للظاهر مطلقا



الشيء بعد ما يوجب ما قبلها وهو هنا مشكل لأنه يحل المعنى تبعاً عنهم ان مقام  
 اقيب برضوانه ومعنى رضوانه انهم تبعوا عن مخالفته بسبب رضاهم (قوله  
 الثاني ما لا يجير الا الظاهر) وجه اختصاصه بكونه بالظاهر انما لما اختصا  
 بالوقت لا بمعناها اذا كانا اسمين لخصا بغير الاوقات المناسبة بين معناه اسمين  
 ووضوح اختصاص الظاهر بالظاهر في الالة قبل الوقت لظهور الاختصاص وفي حتى  
 انهما لما انتقص عن الى بانها لا تجبر الا الاخر او ما اتصل بالآخر خصوصاً بالظاهر  
 وفي الكاف بان دخولها على التفسير يؤدي الى اجتماع الكافين في نحو كك وطرد  
 القم في الباقي وفي الواو يحط رتبها عن اصلها وهو البناء بتخصيصها باحد القسمين  
 وخص الظاهر لاسمائه وفي رب لا اختصاصها بالنكر لانها اسم على القلة والكثرة  
 وانما يحتاج للعلامة في المحتمل للقلية والكثرة حتى يصير بالعلامة منقضي في احد  
 المحتملين والآخر فمادل على القلة فقط وفي التاء يحط رتبها عن اصلها وهو الواو  
 بتخصيصها ببعض الظاهر وخص منه بالواو ل باب القسم وهو اسم الله والحق به  
 نحو رب (قوله وحتى) وهي للثانية ولا يجيرها الا آخر نحووا كك، حكمة حتى راسها  
 او متصل بالآخر نحو حتى مطلع القبر ونحو صرحت البارحة حتى الصباح والجر بها  
 واجب وما ذكره فالواجب انما كان ما بعدها اسم مظهر داخل في قبلها الكوفاً غير جزء  
 نحو وسلام هي حتى مطلع القبر اول كونه هو المولم يقع الفعل له خصوصاً في الايام حتى  
 يوم العيد وانما امتنع العطف بها في الاول لانها انما تعطف بعضها على كل في الثاني  
 لان العطف يراد به ادخال ما بعده في حكم ما قبلها وهو متعذر هنا والجار اذا كان  
 ما بعدها اسماً وجر ما قبلها ولم يتعذر دخوله خصوصاً في الايام حتى يوم الثلاثاء فهذا  
 يجوز فيه الجر والعطف اهـ شيخ الاسلام رحمه الله ان ذلك فريضة على دخول  
 ما بعده الى وحتى نحو قرأت القرآن من اذله الى آخره ونحو قوله  
 اني العصفرة كي يصفه رحله \* والرا حتى فعله القاها  
 او على عدم دخوله نحو اتوا الصيام الى الليل وقوله  
 سقى الحيا الارض حتى أمكن عزيت \* لهم فلا زال منها الخير يحذوا  
 حمل بها الا لا تصح في حتى الدخول وفي الهدم معطافاً لاجل الغالب فيها من  
 القريفة وقيل بالادول معطافاً وقيل بالخروج مطلقاً وقيل ان كان ما بعده جاراً فهو  
 داخل ولا فهو خارج واقطوعا عن الى حتى العاطفة دخل ما بعدها والخلاف انما هو  
 في الحارة والفرق ان العاطفة بمنزلة الواو اهـ اشبه في معنى زيادته حول شبه (قوله  
 فرد لخاصا) المراد بان فرد لخاص الشخص اي لفظه خاصة بخلاف النوع فانه كلي  
 مة وله على كثيرين متعينة بالحقبة فان والفعل كلي يصدق بان يضرب وان يا كل  
 وان يضرب فهو قول على كثيرين تأمل (قوله عن حلة التي له اوكيه) وغما  
 ذكره ليجعل لظهوره وقد مر مع انه ليس بمخلص فيه لانه الاكثر في السؤال عن حلة  
 التي فاقب في التوضيح والاكثر عندهم ان يقولوا له باللام والمعنى لا شيء كذا

الثاني ما لا يجير الا الظاهر  
 ولا يختص بظاهر معني  
 وهو ثلاثة الكاف وحتى  
 والواو \* الثالث ما يجير  
 لفظين بعينهما وهو التاء  
 فانها لا تجبر الا اسم ارفع  
 وجعل وبإضافة الى الكلمة  
 أو الى البناء قال الله تعالى  
 تائه فتقوت كرتائه لقد آثرنا  
 الله علينا وثقة لا كيد  
 أصنامكم وقالت العرب  
 قرب الكعبة وترب لا فعل  
 الرابع ما يجير فردا خاصا  
 من الظواهر وهو فاعلا  
 منها وهو كى فانها لا تجبر الا  
 أمرين أحدهما ما  
 الاستفهامية وهي الفرد  
 الخاص يقال لك حشنة  
 أمس فتقول في السؤال  
 عن حلة المجيء له اوكيه  
 فكأن لمسبار ويجز  
 كذلك كيه والاصل لما  
 وكما ولكن الاستفهامية  
 متى دخل عليها حرف الجر  
 حذفت عنها وجوبا كما  
 قال الله تعالى قيم أنت من  
 ذكرها هم ينساهاون بم  
 يرجع المرسلون وحسن  
 في الوقت ان تردف بها  
 السكت كقرا البرقي  
 هذه المواضع وغيرها



(قوله الثاني ان المعصرة ومثلها) وترك ثالثا وهو المصدر يتوصلها فانما مافي تاويل الاسم تقول الثانية

اذا انتم تقنع فصره فلما • براد الفتي كبايصره بنفع  
فكي جارت مصدر مؤول من ماوصلها وهي حرف تعليل بمنزلة اللام أى اغيار ادا الفتي  
للمصره انقم أى لصره من يستحق الضرر ويقع من يستحق النقص ويرى رجب الفتي  
وكون ما فيه مصدرية قاله الاخفش وهو قليل وقيل ما كلفه لكى عن حمل الجر مثلها  
في رجا اه تمه • (قوله وذلك هو النوع الخاص) أى باعتد ان صلة ان ليست  
مقصورة على لفظ خاص بل أى مضارع فصلة ان أمر كلى فتمه أفعال كثيرة تأمل  
(قوله فان قدرت كى تعليلة) قال الموضع والاولى فيما اذالم يذ كرا ن بعد كى ان  
تقدر كى مصدرية نامة للضارع بنفسها فتقدر اللام قبلها استغناء عنها فبها دليل  
ظهور عالمها هو لسبب لا تأسو والتمس مع شارحه (قوله الا ما ضيا) وهما بمعنى من  
(قوله اوحاضرا) وهما بمعنى فى (قوله من ذوم الجمعة) اشارة للماضى وقوله من ذومنا  
اشارت للحاضر ويكونان بمعنى من والى جميعا أى دالان على ابتداء الغاية وانتهائها ان  
كان الزمان معدودا نكره فهو ماضى ومن ذومنا من أى من ابتداء هذه المدة الى  
انتهائها (قوله لا آراه مذغدا الخ) يحتمل زمانيا واطحاضا (قوله وكذا لا تقول الخ)  
يحتمل معناتأمل (قوله فوعا خاصا من المعشرات) أنت خبير بأن خبر القية لفظه  
واحد كالأستغماية الا ان يقال ان خبر القية بوان كان لفظه واحدا الا انه دال  
على الفرد والمثنى والجمع مذكرا أو مؤنثا فكل ما يجر هذا الاعتبار تأمل (قوله  
وهوب) وليست بالتقليل دائما خلافا للأكثرين ولا للتكثير خلافا لالان درستويه  
وجاهة بل تعد للتكثير كثر والتقليل قليلا قاله فى المعنى فالاول ضوارب كاسية  
فى الدنيا بارقة يوم القيامة والثانى قول رجل من ازد السراة

الأرب • ولود ولبس له أب • ودى وللم يلبسه ابران

وذى شامة سوداء فى وجهه • بحلة لا تنفضى لأوان

ويكفى فى تسع وخمس شبابه • ويهرم فى سبع معاوشان

وهن الفارمى ان عمر الجني سأل امرء القيس من مر ادا الشاهر فقال بى بذلك  
عيسى وآدم عليهما السلام والقمر وبلده سكون اللام وقع الالوهيهما وأصلها لم  
بلده بكسر اللام وسكون الال فهن اللام تشبه بها لسانها كتف فأتى سا كان  
فخرجت الال بالفتح اتبعا القصة الهاء أو بالضم اتبعا القصة الهاء والشامة الخال  
وهى السكة السوداء فى الجسم الخشاع ألونها وفى رواية شامة غراء وهو غير  
مناسب للشامة اذ الغراء البيضاء والشامة سوداء والمر من الوجه ما بدم الوجهة  
وهو ما ارتفع من الخد قاله السامنى وبحلة ذان عز وجلال ودوى بحلة بتقدم الجيم  
على الحاء أى منكته ويهرم أى يشيب قاله الخليلي اه تمه • رجب ليس من حروف  
الجر ما صدر الكلام سواها اه شيخ الاسلام ولا تتعلق بنى لانها تشبه الحرف

الثانى أن المصمر ومثلها  
وذلك هو النوع الخاص  
تقول حسنت كى تكريمى فان  
تكون كى تعليلة فالنصب  
بأن • مصمرة وأن المصمرة  
مع هذا الفعل فى تاويل  
مصدر مجرور بكى وكأنك  
قلت حسنتك للاسكرام  
الخاص ما يجبر فوعا خاصا  
من الظواهر وهو من ذوم  
قال جبر ورهالا يكون الا  
بمع زمان ولا يكون ذلك  
الزمان الا معينا لا ميمما  
ولا يكون ذلك المعين الا  
ما ضيا واطحاضا الاستقبال  
تقول مارا بى من ذوم الجمعة  
ومن ذوم الجمعة ومن ذومنا  
ومن ذومنا ولا تقول لا آراه  
من ذغدا ولا مذغدا وكذا  
لا تقول مارا بى من ذوم  
السادس ما يجر فوعا خاصا  
من المصمرات وفوعا خاصا  
من المظهرات وهو بى • فانها  
أى حوت ضمرا فلا يكون  
الاضمة مبرقة معدومة كرا  
بمراد به المصدر المذكر  
وبغيره ويجب تغييره بكرة  
بها • بمثابة للمعنى المراد

منصوصة على التفسير نحو ربه رحلا لقبته وبه رحلين وز به رجلا لوبه امر أتوبه امر أتوبه وبه رجلا لوبه امر أتوبه  
وان جرت ظاهرا فلا يكون الا نكر منصوصة نحو رب رحل ١٣٥ صلح لقبته وذلك كثيره فان

قلت قد كن من حلة ثان  
تؤثر التاء في الذ كرهن  
الحروف المذ كورة بعدها  
لاختصاص التاء باسم الله  
تعالى ورب السمكة  
واختصاصهن اما نوع  
أفوعهن أو فرد فوقع كما  
فصلت وأصل حرف الجر  
أن لا يختص بالاختصاص بنوع  
أقرب الى الأصل من  
مختص بفرد وكان ينبغي أن  
يقدم المختص بنوعين وهو  
رب على المختص بفرد فوقع  
وهي كـ قلت اذا ذ كرت  
التاء الى جانب الواو لانها  
شبهت بها في القسم  
فتأخيرها عن قطع للنظر  
من نظيره وما أردت أن  
أذكر شيئا من أحكام رب  
اقتضى ذلك تأخيرها مثلا  
بقدم ذكر أحكامه أو أصلا  
بين هذه الحروف وأيضا  
فإنني ذكرت حكم رب في  
الحلق وذ كرت حكم بقية  
الحروف في ذلك فلو كانت  
رب مضافة كمن في ذلك  
أيضا قطعاً للنظر عن  
النظر بالنسبة الى الأحكام  
فقلت على ويجوز حذفها  
مع نصب بقا عليها وذلك  
بعد الواو كثيرا والقاه وب

الواو (قوله ربه رحلا لقبته) يحتمل أن يجوز رب مفعول للقبته ويحتمل أنه مبتدأ  
ولقبته خبر (قوله اما بنوع الخ) الحاصل أن مذهب مختصان بنوع وان كى مختصة  
بفرد فوقع وان رب مختصة بنوعين وان التاء مختصة بفرد (قوله وكان في  
تقديم الخ) سؤالان (قوله ان يقدم المختص بنوعين الخ) ويلزم من تقديم رب  
على كى ان رب مقدم على مذهب المختصين من كى (قوله والمختص بنوع) أى  
أفرد وفروع أو نوعين وقوله أفرد أى جنس فرد الصديق بفرد (قوله من  
أحكام رب) أى من قوله يجوز بمطابق الخ وهذا الأحكام لكثرة ما لا يناسب ان تنصل  
بين حرف الجر (قوله من المختص بفرد) وهو التاء (قوله قلت الخ) حاصله ان  
الماتم من تأخير التاء قطع النظر عن نظيره والماتم من تقديم رب قطع النظر أيضا  
والفصل بالحروف بين أحكام رب تأمل (قوله قطع للنظر) وهو التاء وقوله عن  
نظيره وهو أو أو وقوله للنظر وهو حذف رب وقوله عن النظر وهو حكم حذف غيرها  
قوله الفصحى (قوله كن ذلك قطعاً أيضا) أى كن تقديم رب قطعاً للنظر أيضا كما  
ان في تأخير التاء قطعاً للنظر وفي بعض النسخ مكان في ذلك أيضا قطعاً للنظر  
والناسب رفع قطعاً لأنه اسم كان تأمل (قوله ويجوز حذفها مع) أى مع الجرور  
المشكر والمتبادر من العبارة حذفها وليس مراد ابدل المراد حذفها مع بقا الجرور  
بدل قوله فيجب بقا عليها تأمل (قوله وذلك بعد الخ) ويدون تلك الا حروف أقل  
قليل كقول جميل بن يعمر

رسم دار وقت في طقه • كذت ألقى الحياة من جلله

فرسم بحر ورب سمح وفوق رسم الدار ما كل ملاءة قلن آثارها بالارض وكل ما د  
وغمره والطلل ما يخص من آثار الديار واقتضى أموت ومن حله بمعنى من أجله وقيل  
من عظم أمره في هينى والجليل العظيم ويرى بطل الحياة الفداء بهى ما بين صلاة  
القبور وطلوع الشمس (قوله والقاه قبل قليل) لكر بعد بل أقل فاستركا فى أصل  
القلة وهى مقولة بتشكيل تأمل (قوله وخافض) خفف على اللام وقوله أن وان  
يقع الغمر بينهما وتشديد لنون فى الأولى ومكثرت فى الثانية ودرء حذف خافض  
ان وان أمس اللبس والا فتمتص الحذف نحو رغبت فى ان تفعل لانه مفعول ان المعنى  
رغبت من ان تفعل ولا يشكل عليه قوله تعالى وترغبون ان تنكحوه لان التتم من  
الحذف بخلافه لم يقصد الإيهام والا فلا من لانه من مقاصد الإعلا عنها ماصد ليخرج  
به مرغب فى نكاحهن لجماعهن وما لهن ويرغب عنه لمامتهن وفقرهن اه  
شيخ الاسلام (قوله مطلقا) راجع لما قبله من وان ومعنى الإطلاق سواه كان  
الخافض اللام أو غير هالوبه اندمع اعتراض شيخ الاسلام الذى أشار به بقوله قبل كى

قليل وحذف اللام قبل كى وخافض أن وان مطلقا) وأقول لما ذ كرت ارب تدخل على المشكر بينت أنها يجوز  
حذفها مع ما شرحت بهذا التقيد الى انها لا يجوز حذفها اذا دخلت على غير القية ثم بينت ام اذا حذف  
وجب بقا عليها وان هذا الحكم أى حذفها بقا عليها على نوعين كتمه وقيل

وعبارته شقني انه لا يشترط أن اللمس وقد عرفت ما فيه انتهى **في تنبيه** لا سكت  
عن بقائه العمل وعدمه بعد حذف اللام وخافض ان وان الخلاف في ان محل الحذف  
لصوب أو شقني أو لا محل لهما وقد جزم في التسهيل بالآول انتهى **شرح** الاسلام  
(قوله) فالكثير بعد الواو) وذهب الكوفيون والمبرد الى ان الجبر الواو والصحيح ان  
الجبر يرب المقدره وهو مذهب البصر بين وأما العامر بل فليس الجبر بهما اتفاق كما  
حكاه ابن صفور في الارتشاف وذهب بعض النحويين ان الخفض انما هو بالعامر بل  
لثبائتها من ان يرب انتهى **أعمولى** (قوله) ثم بينت ان حذفها وبقائه عملها الخ) وقد  
يخذف الجار غير رب ويبقى عمله وهو ضربان أحدهما ان تقول روضة خبير والحمد لله  
جوابا بل قاله حكيف أصبحت والأصل خبير أو على خبير خلف الجار وأبقى عمله  
وقامى يقول بكم درهم اشتريت قد درهم بجروين مقدرة أى بمن درهم انتهى  
تصريح (قوله) وبلد مغيرة الخ) ويروى ومهمه أى مغيرة ومغيرة معاوية بالغيرة وهو لون  
يشبه بالغبار والأرجاء الأطراف جمع رجي مقصور \* الأعراب بلد مجرور برب  
شبهه فقامت عنها الواو ومغيرة اسم مفعول صفة لبلدة أرجاء نائب فاعل كان لون أرضه  
كأن واحفها ومضاف اليه وسماؤه خيرها وفى الشطر الثانى القلب فان فيه عكس  
التشبيه العاقبة في وصف لون السماء بالغيرة حتى صارت بحيث تشبه لون الأرض  
في ذلك مع ان الأرض أصل فيه واختلاف في القلب فقبله السكاك مطلقا وقال انه  
يورث الكلام ملاحظة مغيرة مطلقا لا من عكس المصوب ونقص المقصود  
والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا غير الملاحظة التى أوردتها نفس القلب قبل قوله  
وبلد الخ لا اعتبارا لطيفا بالمغايرة في وصف لون السماء بالغيرة وإن لم يتضمن  
اعتبار الطيفاءم يقبل كقول القطامي يصف ناقته بالسحن

فلما ألقى من عليها \* كما طينت بالقدن السباحا

والمعنى كما طينت بالقدن أى كما طينت القصر بالطين (قوله) ولبل الخ) قاله  
أبو ذؤيب بن جهمر الكندي وأمر وهو الرجل والقبس الشدة وقيل له هم (قوله)  
كوج) يقال حاج البحر موجا أى اضطربت أمواجه والبحر خلاف البرهى بذلك  
لا تصاعه ويطلق البحر على النقى والسدول جمع سدول وهو السطور والابتلاء  
الاختبار ومراة تشبيه ظلام الليل فى هوله وصعوبته عوج البحر واستعار السدول  
لما يحول منه بين البحر \* ودرأك المصبرات \* الأعراب ولبل مجرور برب المحذوفة  
وكوج صفة لبل والبحر مضاف اليه وأرضي فعل ماض فاعله ضمير الليل وسدوله  
مفعوله والجملة صفة لليل وعلى متعلق بأرضي وبأفواع متعلق بأرضي والباء للاصابة  
والهموم مضاف اليه وليبتلى مضارع منصوب بأن مقدره بعد لام العلة وسكن للوزن  
وفاعله ضمير الليل (قوله) وذوية الخ) قاله ذوالرمة من بحر الطويل والذوية أحد  
أسماء الأرض وقوله اغتنتها بـ اعين واغتناف بعد السين دلتها هقا وهو الظلام  
قوله فى الشواهد وفى بعض النسخ اغتنتها باعين المصلة بـ بالهاء بعد السين أى

الكثير بعد الواو كقوله

بلد مغيرة أرجاءه

كان لون أرضه سماءه

قوله

ليس كرج البحر أرى

قوله

بلى بأفواع الهموم ليتلى

قوله

دوية مثل السماء اغتنتها

قد صبغ الليل الحمى

سواد

التلبيس بعد الفاء وبل

قال ذلك بعد الفاء قول

مرى القيس

ومرضع وأما من رواه  
بنصبهما فذلك مفعول  
لمرضع وجبلى بل منه  
ومشاه بطل قوله  
بل بطله العاجية منه  
ثم يشت أن حذف حرف  
الجرا لا يخص برب بل يجوز  
في حرف آخر في موضع خاص  
وفي جميع الحروف في  
موضعين خاصين أما الأول  
ففي لام التعليل فانه إذا  
جاء في المصدرية وصلها  
جاء حذفها فإسما مطردا

ولهذا تجمع الموصوفين  
ببشر وزين في نحو جئت في  
تكرمي أن تكون تطلبة  
وأن مضرة بعدها وأن  
تكون كي مصدرية واللام  
مقتضية قبلها وأما الثاني  
فإذا كان المكان الجبر وأن  
وصلها أو أن وصلها فالأول  
كقولك سمعت أنك فاسل  
أي من أنك قال الله تعالى  
وبشر الذين آمنوا وعملوا  
الصالحات أن لهم جنات  
 تجري من تحتها الأنهار  
فلا تدعون أي بأن لهم جنات  
ولأن المساحدة والتدني  
كقولك سمعت أن قام زيد  
أي من أن قام وقال الله  
تعالى فلا جناح عليه أن  
يعترف بهما أي في أن  
يعترف بهما بغير جرح  
الرسول وإياكم أن تؤمنوا

أخذتها على شرط ريق لأن الاعتساف الأخذ على غير الطريق والاهراب دويبة  
يجرور برب مفعول مقول المعناه مسقة ومفعول مضاعف إليه والخسفة فعل وفاعل  
ومفعول وقد صبح الليل الحمى الواو للعال وقد حرف تميم وصبح الخبر  
وقال ومفعول بسواد جبار ويجرور فيه تميم أغام مثل المؤلف لواء بئلا أمثلة  
بجمل الفاء ويل إشارة إلى تحقيق الكثرة في الواو وقلة في الفاء ويل تأمل  
(قوله فذلك الخ) فانه امرؤ القيس بن حجر الكندي وهو من الطويل والطريق  
الأتبان ليس إلا وهي شاعرتا المرضع التي لها لمرضع والتمايم جمع تميم وهي  
العودة التي تعلق على الصبي وقاية له من إصابة العين والصر ومفعول وقوله محمول  
ضم الميم وسكون الحاء كسر الواو وهو الذي تملح حول أي مستوفى في تميم فعل  
الميم وسكون العين المحضة وقع الياء آخر الحروف وهو المرضع وأما محسبى والذي  
مرضع وأما قصاص وأما المغيل بكسر الهمزة التي تأتي وهي مرضع وأما مل وأما  
خص الحسبى والمرضع لانهما ازهد النساء في الرجال وأقلهن شغابهم والمعنى قد  
شدت كثر أمثل هاتين المرأتين مع اشتغالهما بأنفسهما فكيف تخلصن مني  
الاهراب الفاء تأتي من ريب ومثل حجر و ريب وجبلى مفعول محذوف أي أهني  
ويروي برفع مثل على الابتداء وقد طرقت هو الخبر وحذف العالم أي طرقتها وفيه  
ضغطة لحذف العالم إذا جرح للبدو وسكون البدن أنكره لأنه لم يعرف بالاضافة  
ويروي بنصب مثل مفعول لمطرقت وجبلى بل منه وقد طرقت فعل وفاعل ومرضع  
محطف على جبلى فالتيم فعل وفاعل ومفعول من ذي غاتم متعلق به ومفعول أو محمول  
مسقة لذي (قوله بل بطل العاجية منه) معناه لا يشترى كانه وجهره قاله  
رويقن الجياج والقمياج بكسر الفاء جمع قمج وهو الطريق الواسع بين جبلين والقم  
بفتح القاف والتاء التنة أفوق القبل والجهر قبل بساط من شعر والجسم جهار  
وفي القاموس جهرم كجهر بل بغارس والجهرم ثياب منسوجة من نحو البسط  
وهي من السكاك وهي بفتح الجيم الاهراب بل حرف محطف واضراب بلد جحر و ريب  
محذوف وقول قال في الشواهد فعل ماض والقمياج مفعول وقسمه فاعل ومضاف إليه  
وبعضهم ضبط مل شعرا معناه وقسمه مبتدأ مؤخر والقمياج مضاف إليه لا يشترى فعل  
مضارع مبني للمفعول كنهه نائب فاعل وجهره محطف عليه (قوله وفي جميع الحروف  
في موضعين الخ) أراد بجميع الحروف جموعها لأن التاء لا يجز أن وصلها مفعولا  
مذمونا لما تقدم أن التاء خاصة باسم الله وبمذمونة خاصة بالوقت و ريب لا تجز إلا  
ضهيرية وأما ما أنكره موصوف والكفى إذا دخلت على أن لا تكون إلا جارة تأمل  
(قوله ولهذا) أي لاجل الجواز فإسما مطردا سمع الجوهريين في خبرين الخ ويطلقون  
الجواز الإشارة إلى أنه مطرد تأمل (قوله سمعت أن قام) أن مصدرية وقام لا محله كما  
أن الداخل على الأمر كذلك تكون أن الداخل على الماضي والأمر غير الداخل  
على المضارع (قوله لأن الناصبة) متعلق بالجاء وفيه حذف أي التي جرت أن

النافية وسلبها أي حوت المصدر المؤول من ذلك تأمل (قوله أسهل) أي من حذف  
 اللام وحذف لا النافية (قوله الثاني المجرور بالاضافة) ظاهره ان الاضافة هي  
 العاملة وهو خلاف مذهبه في غير هذا الكتاب فان مذهبه ان العامل هو المضاف  
 وهو المعجم ويمكن تأويل كلامه هنا يجعل الية السببية أي المجرور بسبب الاضافة  
 ولا يلزم من كونها سببية ان تكون هي العاملة لان السبب أهم من العامل أو تؤول  
 الاضافة بالمضاف اه فشي وقيل العامل الحرف المقدر وقيل معنى وهو الاضافة  
 ورد الأول بان اضممار الجار ضعيف وبأن معنى فلامز يدغمه مني غلام زيد ورد  
 الثاني بان المعنى انما صار اليه في العمل عند تعلق اللفظ اه شيخ الاسلام (قوله)  
 ويجرد المضاف من تنوين الخ) وهذا الخبر يوجب وأما حذف ناء التانيث  
 للاضافة عند أمن اللبس فهو جائز كقوله \* وأخلفوك هذا الأمر الذي وعدوا \*  
 أي هذه الأمر وقرأ بعضهم لا عدوله هذه أي عدته اه أنعموا بتصرف قال  
 الفحشي ولكن رد عليه بأنه معلى اه (قوله من تنوين) ظاهره كان فلامز يد أو  
 مقدر كتونين دبراهم لان شهر المنصرف فيه تنوين مقدر منع من ظهوره مشابة الفعل  
 والتقى بدل على أن فيه تنوين مقدر نصب التثنية في نحو هو أحسن وجهها لا نصب  
 نحو هذا الا ان تمام الاسم بالتنوين وانما حطفت التنوين عند الاضافة لانه بدل على  
 الاتصال والاضافة تدل على الاتصال فلا يجمع بينهما اه تصريح وما أحسن قول  
 بعضهم  
 كافي تنوين وأما اضافة \* كافي تنوين كافي تنوين كافي تنوين  
 (قوله أو تنوين) من جهة كونها تلي علامة اعراب (قوله مطلقا) لوقال من غير  
 استثناء لشيء كافي أمثلة الشارح لكان أولى لان الاطلاق لا يقابل الاستثناء  
 وليس في كلامه بعد تقييد وانما هو استثناء أو الاستثناء مختص لا مقيد فيقال به  
 العموم لا الاطلاق لوقال بلا استثناء بدل مطلقا لكان أولى (قوله الأقياس) في  
 المحلى بال من المواضع التي يجوز فيها دخول ال على المضاف وهي أن يكون المضاف  
 صفة والمضاف اليه معروفا هو بال أو المضاف اليه مضاف إلى ما قبله أو يكون  
 المضاف المذكور معنى أو مجرور بجمع مذكر سالما اه شيخ الاسلام وبه تعلم أن تفسير  
 الشارح الآتي فيه قصور (قوله المضاف اليه) أي وكل المضاف اليه فهو حطفت على  
 المضاف وكن مسطرة عليه (قوله معمولا لها) أي منصوبا أو لا فهو في حال الاضافة  
 معروفا لها أيضا لكان مجرور وان شئت قلت معمولا لها قبل الاضافة ليخرج المعمول  
 حالة لا اضافة وقوله معمولا أي بأن يكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال ويراد على  
 ذلك قيمة الشرط المشار لها بقول ابن مالك \* وولي استغفاما أو حرف نداء \*  
 رسي أن تتكلم على الخلاف في المصدر وأهم التفضيل والوصف الذي يعني الماسي  
 (قوله رالا فغضوبه) هذا شامل للفخر نحو عندك دعي معنوبة ولا تقدر بحرف على  
 الصحيح - قيل تقدر باللام كما يأتي (قوله الا ان كان المضاف شديدا لاجرام وغيره) مثل  
 طاهره سواء كانت غير بين صدين أم لا وهو ما يفسله كلامه في الشرح حيث مثل

حذفت اللام الحارة ولا  
 النافية وقيل الأصل  
 كراهة أن يقتضوا لحذف  
 المضاف وهذا أسهل وقال  
 الله تعالى وترغبون ان  
 تتكوهن أي في ان  
 تتكوهن أو عن ان  
 تتكوهن على خلاف في  
 ذلك بين أهل التفسير ثم  
 قلت في الثاني المجرور  
 بالاضافة كقلام زيد  
 ويجرد المضاف من تنوين  
 أو من تشبيهه مطلقا ومن  
 التعرف الاقياس ما إذا  
 كان المضاف صفة والمضاف  
 اليه معمولا لها هي  
 لفظية وغير محضول بعد  
 تصريحها ولا تخصيصها  
 كضارب زيد ومعنى الدينار  
 وحسن الوجه والافغوية  
 محضة تقيدها الا اذا كان  
 المضاف شديدا لاجرام  
 ككفر ومثل رعدن أو  
 موضعه من تحت الشجرة  
 كخاود حدهم كما تفرق فصلها  
 لئلا يأناله ولا يتصرف

تنسكه بقوله صالحا غير الذي كنز عمل وهو مذهب المير وقد ذكرك في التوضيح وشرحه  
 بما إذا أريد به ما يطلق الماتلة والمغايير لا كمالها من كل وجه قال أبو البقاء إذا أريد  
 بغير المغايير من كل وجه تعرفت بالاضافة كقولنا هذه الحرة كغير السكون وإن أريد  
 بها غير ذلك لم تعرف لأن المغايير بين الشيئين لا تخص وجهها بعينه بل جعل مقتضى  
 التعريف وقوعها بين متضادين وبه قال السيرافي وجعل المانع من التعرف سعة  
 الابعاد وبه قال ابن السراج وأرضاه لشاوي بن زيدان الأجل لم فيها أن لا تقتضي غير زيد  
 فكل شيء لا يزيد غيره وكل ما صدق عليه موصوفه بالمعيار صدق عليه بالماتلة إذا كان  
 الجنس واحدا واشتركت في وصف من الأوصاف ولا تنكاد جهات الماتلة فتعصر  
 وذهب سيبويه المير إلى أن سبب تنكيرهما أن اضافتهما للتخفيف لشاويهما اسم  
 الفاعل يعني الحال ألا ترى أن غيرك ومنك يعني مغاييرك وماتلتك واختار أبو  
 حيان في التنكير الحسان وهذا النوع مرجعه السماع ومنه شبهك وضربك وتربك  
 ونحوك وزندك حبكك وشربك اه تعريجه قال الله شيء فإذا أريد مطلق الماتلة  
 والمغايير لا تعرف بالاضافة ويرد على ابن مالك الله شيء بأنها تعرف بالاضافة إذا  
 وقعت بين متضادين بقوله تعالى صالحا غير الذي كنز عمل إذ لو كانت غير معرفة لما وقعت  
 صفة لتسكير بمحض اه وجوابه أن غير في الآية يدل لاضافة ويجوز إبدال المعرفة من  
 التنكير وعكسه اه تقرر شيئا لدرجته في الاثني عشر (قوله) وتقدر بمعنى الخ أي  
 تقدر بالاضافة محضة وأما الضميمة فيصعب أنها ليست على معنى حرف أصلا وصرح  
 ابن حبان والشاوي بأنها على معنى الملاء وما ذكره المؤلف من أن أقسام الاضافة  
 المحضة ثلاثة تسع فبها ابن مالك وهو تابع لابن الحاسح وهو تابع للرجحاني فإنه في  
 التصريح وذهب الجوزي إلى أن الاضافة قسمان يعني الادم ويعني من ولائها لها  
 وما أوهم معنى في فهو على معنى الادم بخلافه ا شارح وذهب أبو الحسن بن الضائع  
 إلى أن الاضافة لا تكون إلا بمعنى الادم على كل حال وكان يفسر في رتب غير ونحوه  
 ويقول: الثوب مخصص بمنزلة ما هو ذهب أبو حيان إلى أن الاضافة ليست  
 تقدير حرفي هذا كرو ولا على يمينه اه كلام التصريح (قوله) يعني (و) ولا تقل على  
 معنى في كقول ابن الحاسح فهم اعترضوا به بأن عبارة تعني شأنه المضاف  
 ومعنى كونها على معنى في أنها تعيد نسبة بالنسبة إلى تعيد هافي وحسنها  
 في السابق (قوله) ويعني من ومنه ضافة لأعداد إلى لعددات عندان  
 الحراج واختاره في التسهيل قل في شرحه من هذا النوع اضافة لأعداد إلى  
 العددات كشرح رجال والمقادير إلى المقدرات كطلبت اه ومذهب  
 الدارمي أنهم يعني الادم وانصفا في الدارمي وابن السراج فيب إذا أنضيف عدد  
 إلى عدد نحو ثلاث مائة على أنها بمعنى من اه اشعوى (قوله) واتباعه (إلى) أي  
 ه أنه نعت له (قوله) مع الادم أي هو من دته اضافة نحو ذلك له ومعنى  
 ويؤثر "ضرب بالرمية" بـ ب مكان ومما صاحب وأبو العشى عندك بقوله

وتقدر بمعنى في في نحو  
 مكر الليل والنهار وعثمان  
 شهيد النار ويعني من في  
 نحو خاتم حديد ويجوز فيه  
 نصب الثاني واتباعه  
 للأول ويعني الادم في  
 الباقي

وأقول الثاني من أنواع  
 المجرورات الجوزي والاضافة  
 والاضافة في اللغة الاسناد

قال امرؤ القيس فلما دخلتاه أسنة المجرى له الخ لخرقة جديتة فقلت له أسنة المجرى له أسنة المجرى له أسنة المجرى له  
كل رجل منسوب إلى الحيرة بخط فمطر في الاستطاعة أسناد قسم المجرى على بقول المؤلف من الأول حنة  
تتونه أو ما يقوم مقام تتونه ١٤٠ ولذا وجب تجريد المضائق من التنوين في غير كلامهم من التنوين

أي عند مضائقك أو منسوب لك قال القسبي أيضا الصصح أن إضافة الظرف إلى  
ليست على معنى حرف أسلا مشى في التصريح على أنها بمعنى اللام (قوله قال  
امرؤ القيس) امرؤ معناه الرجل والقيس معناه الصصح وقيل معناه الشدة كما تقدم  
وقوله امرؤ القيس أي ابن حجر الكندي فلما دخلتاه الخ من الطويل الفاء عاطفة  
على آيات قبلها والمبني حيوان زائفة ودخلتاه فعل وقاضل ومفعول والمضمر  
الفعل عائد على البيت وأضفناك وورنا فعل وقاضل ومفعول ومضاف اليه يوجد  
صفة وكذا مضطرب والشاهد في أضفنا (قوله لما دخلتاه البيت) أهم أن نقط  
البيت ليس ظرفا أو أعا وهو مفعول به لعل يحذف حرف الجر توسعا والتقدير دخلنا  
في هذا البيت (قوله منسوب إلى الحيرة) مدينة يقرب المكوفة لخرى في النظم  
بالحاء المهملة نسبة إلى الحيرة بكسر الحاء المهملة والقيس حيرى لكتهم قالوا حارى  
شذوذ لطلب الاء الفاء وقوله إلى كل رجل بفتح الجيم والهاء المهملة الساكنة بالهمز ورايت  
في بعض النسخ حارى بالهمز والمجربة بالهمز ورجل بالهمز فاعله خطأ تأمل (قوله فيه  
طرائق) أي فيه صور مختلفة تأمل (قوله ولهذا) أي لأجل التنزيل المذكور  
(قوله يداي لبي) أي يداي منسوبان إلى لبي وأهمه عبد العزيز وإنما كنى مع  
أن التكنية شعر بالتعظيم مناسبة كتبت لما يصله من القوم (قوله رسول الناقة)  
هذا لمن يجمع المذكور السالم لاجمع حقيقة لعدم تعدد المولى (قوله من فون المفرد  
وجمع التكسير الخ) لأن فونهما لا تشبه التنوين لأن التنوين فيهما متايلين ساكنة  
الأعراب وهي الحركة بناء على أن الأعراب واقع بعد آخر الكلمة من غير فاصل  
فتكون الحركة فيها بعد التنوين وهذا أحد قوانين وقيل إن الأعراب مقارن لآخر  
العرب لا بعده اه تصرف على كل حال فون المفرد وجمع التكسير لا تشبه  
التنوين لأن التنوين المشبهة للتنوين هي التنوين التي هي علامة الأعراب لا الآنية  
بعدها ولا المقارنة لها أي علامة الأعراب (قوله لا يجوز غير ذلك) أي غير تنوين  
التنوين بأن تحذف التنوين (قوله علامة لفظية) وهي ال (قوله بأمر معزوي) وهو  
العلية (قوله مع مقامز على تعريف العلوية) راجع لقوله ولا يدعمر وواحد زيه  
هاذا قصده تسكيره فإنه يجوز إضافته كافي قوله وعلاز يدناوم النفا من زيدكم  
(قوله والتكسر) تفسير الشيوخ (قوله التي تقدمت الإشارة إليها أنفا) أي قريبا  
وهو عند الممر تركس التنوين أي في قوله بخلاف القاعدة التي بعدها (قوله فلذلك)  
قلت لا أقبل (مثنى) اعترض بأنه قال الأقيما والمجرب أن قوله فلذلك قلت أي

في نحو غلايز ديضاري  
هو وقاله تعالى ثبت يدا  
أي لبي أناس رسوا الناقة  
أنما لم يذكروا أهل هذه القرية  
ولذلك لأن فون المثنى  
والجمع على حتم فاعلة  
مقام تنوين المفرد وإلى  
هذا أنكر بقوله جبريد  
المضاف من تنوين أفون  
تشبيهه وانحرفت بقول  
قوله من فون المفرد وجمع  
التكسر كيطان وشياطين  
تقول شيطان الأنس من  
من شياطين الجبل فتشبهت  
التنوين فيها ما لا يجوز ضمير  
ذلك وقول مطلقا أنكرت  
أي أنها فاعلة وامة لا  
يستثنى منها شي من مضاريف  
الناطقة التي معها فكان  
الافتاء دلت على وجوب  
حذف التنوين والتنوين  
المشبهة كذلك تستلزم  
وجوب تجريد المضاريف  
من التعريف سواء كان  
التعريف بعد ملاحظة  
أمر بأمر معزوي فلا تقول  
الغلام زيد ذريدهم  
مع مقامز على تعزير  
العلية بل يجب أن تجرد  
الغلام من ال فون تعزير ذريدهم  
والتي تنقذ الإشارة إلى أن فون الذي يستثنى منها مسألة الضارب الرجل والضارب رأس  
ذريه رجل رائد أرباب والمضرب يذريدهم معمر حتى في فصل الخلى بال فاعلى ذلك من أعادته فلذلك قلت لا أقبل  
استثنى أي الأقيما تقدم من استثنائه ثم نبه بعد ذلك أن إضافة هي قسمين محضة وغير محضة وإن غير المحضة عبارة

معنى  
وهذه هي الفاء التي تنقذ الإشارة إلى أن فون الذي يستثنى منها مسألة الضارب الرجل والضارب رأس  
ذريه رجل رائد أرباب والمضرب يذريدهم معمر حتى في فصل الخلى بال فاعلى ذلك من أعادته فلذلك قلت لا أقبل  
استثنى أي الأقيما تقدم من استثنائه ثم نبه بعد ذلك أن إضافة هي قسمين محضة وغير محضة وإن غير المحضة عبارة

وذلك يقع في ثلاثة أبواب  
 اسم الفاعل : ضارب  
 زعموا اسم المفعول كضرب  
 الدينار والصفة المشبهة  
 كحسن الوجه وهذه  
 الاضافة لا يستغني بها  
 المضاف عن مفعول ولا تخصيصاً  
 أمأنه لا يستغني عن مفعول  
 فبالاجتماع ويدل عليه  
 انك تنصفه بالمتحركة  
 فتقول مرتب من رجل ضارب  
 زيد وقال انه تعالى هدياً  
 بالتم الكعبة هذا عارض  
 محطرن ان لم تعرب محطرن  
 خبراً ثانياً ولا خبراً مبتدأ  
 محذوف وبأمانه لا يستغني  
 فتنصيصاً فهو الصريح وزعم  
 بعض المتأخرين لا يستغني  
 بناء على ان ضارب زيد  
 أخص من ضارب والجراب  
 أن ضارب زيد ليس فرعاً  
 من ضارب حتى تكون  
 الاضافة قد اذنت  
 التخصيص وانما هو فرع  
 من ضارب زيد انما يتنوب  
 والنصب والتخصيص  
 حاصل بالمعول انما  
 لم تنصف وانما هي هذه  
 الاضافة غير مخصصة لانها في  
 تية الافعال ان الأصل  
 ضارب زيد اكملنا وانما  
 معين للخطبة في زمانه  
 امر التظلي وهو تخفيف

معنى لا تظلا (قوله عجماء) اي عن مركب اضافته اجتماع فيها اي في متعلقها  
 (قوله انك تنصفه بالمتحركة) فديقال انه يدل لاصفة لا ينصب دليلاً لكن لما كان  
 ومفعولاً في الأصل في الوصف ان يكون مفعولاً في ذلك ما ياتي في ذلك ما ياتي في ذلك  
 المشتق قليل (قوله الضارب زيد) بالاضافة وهو مفعول لرجل (قوله محطرن) تمت  
 لعارض أي بآتيها بالظن اه يضاهي (قوله ولا خبراً مبتدأ محذوف) فيمقلظ لان  
 تمت النكرة الأولى لا يجوز قطعها قال الاموي اذا تعددت فعول النكرة تمت  
 الأولى لا يتابع وجاز فيها بعد القطع اه فيعلم منه انه اذا لم يكن الاثنت واحد  
 للنكرة لا يجوز قطعها (قوله زعم بعض المتأخرين) وهو ابن مالك عجماء ان الضام  
 والحاصل ان ابن مالك اعترض على ابن الحارث في قوله لا قيد الا تنصيفاً فقال أي  
 ابن مالك بل تقيد ايضاً بالتخصيص فان ضارب زيد أخص من ضارب واما قوله ابن  
 مالك تتبع فيه ابن الضام في اعراضه على ابن عصفور حيث قال واما قوله لا  
 تخصيص فغير صحيح لانك اذا قلت هذا ضارب امر افتقد خصصت المضاف بالمضاف  
 اليه مع كون الاضافة غير مخصصة اه من التصريح (قوله اذنت امر التظلي) أي  
 امر امرجه لفظاً للمعنى وذلك الامر هو التخصيف (قوله وهو التخصيف) فان ضارب  
 الخ قال في التوضيح وهو فرع وانما يتسبب هذه الاضافة التخصيف لان الأصل في  
 الصفة ان تعلل النصب لكن انخفض اخف منه اذا لا تكون معه ولا تكون في المعنى  
 أو تقدير رفع التبع اما التخصيف فيحذف التنوين من المضاف كضارب زيد  
 وضارب عمر ومضروب العبد وحسن الوجه في هذه الصفات تنوين طاهر حذف  
 للاضافة وكما في ضارب زيد وواجب اذ في هذه التنوين محذوف دليل نصبها  
 المفعول قاله الموضع في الحرف أي أو محذوفون التنبيه كما في ضارب زيد أو فرج  
 كما في ضارب زيد في التنبيه والجمع حذف التنوين للاضافة أو ما رفع التبع في نحو  
 مرتب بالرجل حسن الوجه بالجر فان في رفع الوجه على المعالجة فتحملوا الصفة  
 المشبهة من ضمير يعود للموصوف لفظاً وفي نصبه على التشبيه بالمفعول به وقع امره  
 وصف الفعل القاصر مجرى وصف الفعل المتعدي في نصبه المفعول في رفع الوجه  
 فيجوز في نصبه فيجوز في الجرح فخلص منها انتهى كلاماً توضيحاً وشارحه (قوله وان  
 الاضافة المحضة الخ) والاضافة المحضة هي الغالب ولذا تقدمها موضع وكان المناسب  
 للزلف هنا ان يقدمها (قوله عجماء اتفق عليها الامر ان) أي اتفق من متعلقها  
 الامر ان (قوله وصرب زيد) فان اضافة المصدر له لم تحذف لانه لا ينظر في  
 وجهان عن الطراويد بل نعت بالمرقة في قوله

ان وجدت بل الشدي اراي • فانزلت من عهدت طولا

فوصف وحدي وهو مصدر مضاف الى ياء التكلم بالشديد ومثله المصدر الواقع مفعولاً  
 به نحو بحثت كراماً فان اضافة محضة خلاف الرواية وكذا اسم التبعة في نحو

فان ضارب زيد أخص من ضارب زيد وان الاضافة هي عبارة عما اتفق منها الامر ان المذكور أو لغيره  
 ذلك كلام زيد في الامر فيهما امتينان وضارب زيدون المضاف اليه وان كان مجهولاً للمضاف اليه



وهو ارب زيد أمس فإن المضاف وان كان مفعولاً في المضاف اليه ليس مفعولاً لأن اسم المضاف لا يعمل إذا كان  
 بمعنى الماضي فهذه الأمثلة الثلاثة ١٤٤ وما أشبهها هي الإضافات في خمسة أي شائعة في شأبة الاتصال

أفضل القوم فمن اضافته محضة عند الاكثرين خلافاً لـ السراج والفارسي وابن  
 أبي البقاء والمكوفيين وحاشا من المتأخرين كل من زلزل وابن أبي ريم وابن  
 عصفور وفيه الى سيبويه وقال انه الصحيح دليل قوله مرت رجل أفضل القوم  
 ولو كانت اضافته محضة لم وصف السكر بالمرقرة وان الخالف خرج ذلك على البديل  
 فيكون من يدل المقرة قال وذلك باطل لأن البديل بالمشقة يقل انتهى كلام ابن  
 عصفور وهذا الذي حكاه عن سيبويه واختاره انما حكاه ان مالك عن الفارسي  
 واختاره خلافه وزعم ان ذلك مذهب سيبويه انتهى تصريح (قوله وضارب زيد  
 أمس) فان اضافته محضة على الصحيح خلافاً للمكافئ وتخرج ايضا الصفة التي  
 لا تعمل نحو كتب القاضي وكتب عليه قال اضافته محضة (قوله وتخصمه ان كان  
 نكر نحو غلام امرأه) أي فأول غلام كل شامل لغلام الرجل والمرأة فتخصم  
 بالاضافة هذا يعني على ان غلام امرأه أصله غلام فقط لا غلام لامرأة وتخصم  
 يقال ما الفرق بين ضارب زيد بن غلام امرأة حيث قلتم أصل ضارب زيد ضارب  
 زيد وقلتم أصل غلام امرأته غلام فقط وحاصل الفرق أن ضارب يقتصر لفعل لكونه  
 متعدياً بخلاف غلام فإنه جامد فلا يطلب معه ولا تأمل (قوله والدليل على ذلك انك  
 تصف الخ) قد يقال انها بديل لصفة (قوله بنا آخر حنا فصل صالحا غير الذي كان قبل)  
 فغير الذي صفة للسكر فهو صالحا فيكون غير الذي نسكرة ايضا وهذا أحد قولين  
 والقول الآخر يقول بشرى الأبي معلقة وانما بديل لصفة كما تقدم (قوله فكم مبتدأ)  
 خبر محذوف أي لك كما ذكر في المتن (قوله فان الصحيح الخ) وقال ان المحاسب في  
 شرح الكافية انه شبهه بالمضاف (قوله اما الموت الخ) يطلق الموت والحياة في لغة  
 العرب على معان أحدها مقارنة الروح للجسد وفارقها إياه والثاني بمعنى الوجود  
 وإنهم كفولهم للنفس مادامت موجودة حية فإذا هدمت قالوا الحامية الثالثة بمعنى  
 الحز والذل وأما لفقر رابع بمعنى الهدى والضلال والعلم والجهل قال تعالى  
 أو من كان ميتاً فأحييناه أو من كان ضالاً فهديناه أو من كان جاهلاً فعلمناه الخ  
 بمعنى الحركة والسكون السادس الحسب والجدب قال تعالى فأحييناه بلدة ميتا  
 السابع البقلة والنوم قال تعالى يا فتى أتيتني أنا أمس حين موتها والتي لم تمت في  
 منامها قال الشاعر

ومعنى يار هو تعرف المضاف  
 ان كان المضاف اليه  
 معرفة نحو ضارب زيد  
 وتخصمه ان كان نكرة  
 نحو غلام امرأه اللهم الا  
 في مثلين فإنه لا يتعرف  
 ولكن يتخصص احدهما  
 ان يكون المضاف شديد  
 الابهام وذلك كغير ومثل  
 يشبه وخدب بكسر الخاء  
 المحجمة وسكون الدال  
 للمهملة بمعنى صاحب  
 الدليل على ذلك انك تف  
 ما التكرات فتقول مرت  
 رجل فزيد ورجل مثلك  
 ورجل شبه زيد ورجل  
 عندك قال الله تعالى ربنا  
 نعم حنا فعل صالحا غير  
 الذي كان قبل انما  
 يكون المضاف في موضع  
 يستحق التكرار كان يقع  
 حالاً أو مجزئاً أو محالاً  
 النسابة لنفسه في حال  
 كقولهم جاء زيد وحده  
 والتعريف كقولهم كم ناقة  
 وفصلها فكيف مبتدأ وهي  
 استقهاية وناقته منصوب  
 هي التعريف فصلها عاطف  
 ومعطوف العطوف على  
 ان يبين عزائم لا تكون

ثوب ونحيا كل يوم وليلة • ولا يدوم ان ثوب ولا نحيا  
 الثامن بمعنى اشتغال النار ونحوها التاسع بمعنى المحبة والفضاء العاشر بمعنى  
 الزمومة والبيومة قال تعالى يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي أي يخرج  
 الشئ من الحيض من الحيض استواء العكس الحادي عشر الرجا والخطوف كقول

لا بن زعفران مروة انما هي بال الله في الآلام محضة دليل سقوطها  
 في دور اشهر أيلول لتي لا بد في ملاقاتها بالتخوف في هذه الاوقات كلها انك ان يهوى في المعنى  
 فتنزل قولهم بن بدمصر دأ وكما ناقة وضرب الحمار لا بالك

أبي الطيب تركني في جملة \* أموت مرة وأحي مرارا  
الأحزاب المعزاة للاستفهام والمولود جار مجرور متعلق بتخوفيني والموصول صفة  
للموت لأنافية بذاسمه وأني أن واسمها وملاق خبره ولو الجملة خبرا والجملة من لا  
واسمها وشعرها صلة الموصول لا بالآلة واسمها والكاف مضاف اليه وشعرها  
محذوف أي موجود وتخوفيني مضارع مرفوع والنون للوقاية والساكنة أول محله  
نصب والشاهد في آيالك (قوله ثم بينت أن الإضافة المعنوية على ثلاثة أقسام) وتقدم  
الكلام على الخلاف في الإضافة اللفظية وإن الصحيح أنها ليست على تقدير حرف  
إصلا (تنبه) محل الإضافة لم تقبل التعرف لأنها في تأويل المصدر المضاف  
أفعالها أو التخصيص لأن الجملة نكرات احتمالا لصاحب البسيط وميل أبي  
حيان إلى الثاني وقال بعض الظاهر الأول ولا نافي في قولهم الجملة صفة للتكرار دون  
المعرفة لأن ذلك نظير للظاهر انتهى من حواشي الأعمش وأما قولك ضرب اليوم  
زيدا فقبل الإضافة على معنى في قبل لا في حلاصة أي بنوع تعلق (قوله على ثلاثة  
أقسام) والتي بمعنى الأيام أكثر والتي بمعنى من كثرة والتي بمعنى في قليلة كما في  
التوضيح (قوله ظرف المضاف) سواء كان ظرف زمان أو مكان فالزمان مكرر الليل  
وتريس أربعة أشهر والمكان شهود الدار وشهد كرى بلاه (قوله شهيد الدار)  
أي شهيد في الدار أي شهادته مظهر وفاة أي قتل في الدار هذا هو الظاهر  
بدليل قوله شهيد كرى بلاه أي شهيد في كرى بلاه أي قتل في كرى بلاه بالمد بـ لا بالشام  
(قوله وما لك لم المدينة) اعترض بأن شرط الإضافة على معنى في أن تقصد الظرفية  
كما قاله ابن الحاجب في أماله وأما إذا قصدت الظرفية فالإضافة على معنى الأيام  
ومنه قد يدل المحيد وما لك عالم المدينة وشام مصر ومصر الشام بحيث تدل الإضافة  
في عالم المدينة على معنى الأيام لا على معنى في هذا حاصل ما في الفيتي بإيضاح وفي  
عبارة بعضهم قول الشارح وما لك عالم المدينة يقتضي أن علمك في المدينة وليس  
كذلك بل على معنى الأيام أي العالم المنسوب للمدينة لكونه وطنها اه (قوله  
وأكثر الخوفين لم يثبت الخ) وهو الجواب حيث ذهبوا إلى أن الإضافة على معنى  
في أو الأيام فقط وقد تقدم إيضاح ذلك (قوله وبمعنى الأيام فيما عدا ذلك) أي أنه إذا  
فقد شرط الإضافة التي على معنى في وهو الظرفية وشرط الإضافة على معنى من وهو  
البعضية وصحة الخبر فلا صواب على معنى الأيام مخوفين بدو فلامها الإضافة  
فيه لا لك ومصر المحيد وقد بدوها الإضافة تقيد الاختصاص فإن المضاف في  
الأربعة ليس بعض المضاف له ولا يصح الأخبار فيها بالمضاف اليه عن المضاف  
ولا مضاف إليه فيما نظره المضاف وتخويف الحميمين فإن اليوم وإن كان يصح أن  
يعتبر عنه بالحميمين فيقال هذا اليوم الحميمين لكن اليوم ليس بعض الحميمين  
وليس الحميمين ظرف اليوم فهو من اساقعة المسى للامم فقد فقد شرط من شرط  
الإضافة التي بمعنى من ويحوي يريده فإن البدوان كانت بعض زيد لكن لا يصح أن

ثم بينت أن الإضافة المعنوية  
على ثلاثة أقسام مقدرة في  
ومقدرة عين ومقدرة باللام  
فالمقدرة في ضابطها أن  
يكون المضاف اليه ظرفا  
للمضاف نحو قول الله تعالى  
بل معكم الليل والنهار  
وتريس أربعة أشهر وفي  
قوله عثمان شهيد الدار  
والحميمين شهيد كرى بلاه  
وما لك عالم المدينة وأكثر  
المخوفين لم يثبت معنى  
الإضافة بمعنى في والمقدرة  
بمعن ضابطها أن يكون  
المضاف اليه كالألف في  
وصالحا للأخبار به منه  
نحو قولك هذا خاتم حديد  
الأخرى أن الحديد كل  
والخاتم جزء منه ولا يجوز  
أن يقال الخاتم حديد فيضرب  
بالحديد عن الخاتم ومعنى  
الأم فمعاذ إذا لم يخو  
زيد وغلام حمير وثوب بكر  
ثم قلت

وليس منه واسمها  
رؤسكم وأرسلكم على  
الأصح وأقول الثالث  
من أفعل الجوريات ما  
لمجاوزة الجور وذاك في  
باني النعت والتأكيد  
قبل وباب عطف النسق  
فأما الرفع ففي قولهم هذا  
بجرب ثوب روى بضم  
ثوب لمجاوزة الصب وانما  
كل حقه الرفع لأنه مسقة  
للرفع وهو الجور وعلى  
الرفع أكثر العرب وأما  
التأكيد ففي نحو قوله  
يا صاح بلغ ذى الزرجات كلهم  
أر ليس وصل إذا لم يمتل  
هرى الذب

فكلهم تأكيد لذي لا  
لزوجات والاتصال كلهم  
وذوي منصوب على المفعولية  
وكان حق كلهم النصب  
ولم يكن خفض لمجاوزة  
المفعول وأما الموقوف  
فكقوله تعالى إذ لقيتم  
إلى الصلاة فأسلوا  
وجوهكم الآية في قراءة  
من جاز الأجل لمجاوزة  
للجور و هو الأروى  
وانما كل حقه النصب كما  
هو قراءة جماعة آخرين  
وهو بالهطف على الوجوه  
والأيدى وهذا قول جماعة  
من المعسرين واقفها

يخبر بها في فلا يقال هذا بل يز بدو ليس يذطر في اليد لئلا تنال من قبيل إضافة  
الجزء إلى المسكلة والاضافة في هذه الأمور على معنى الآية (قوله الثالث الجور  
بالمجاوزة) ظاهره أنه معرب لأن الجر من ألقاب الأعراب والافتقار إلى المسكور وان  
حركته كحركة الأعراب وإن العامل هو المجاوزة وقال العامي في التحقيق أن حركة  
المجاوزة حركة مناسبة لحركة الأعراب وإن أعرابه مقدر والكان فيه مخالفا لما به  
للتبوع لغير قطع ولا اضممار وانما قلنا ظاهرا لأنه يمكن جعل الباء مبيضة والسب  
أعم من العامل والأهم لا يلزم أن يصدق بأخص معين والمجاوزة الملاصقة أي  
ملاصقة الأول للثاني (قوله ثوب) مرفوع بضمه مقدر على آخره منع من ظهورها  
اشتغال المحل بحركة المجاوزة (قوله وهو شاذ) مراده أنه لا يقاس عليه وأما كونه  
ينافي القضاة أولا فليس آخر (قوله كلهم) منصوب بضمه مقدر منع من ظهورها  
اشتغال المحل بحركة المجاوزة (قوله وذلك) أي الخفض بالمجاوزة (قوله قبل وعطف  
النسق) هذا القول هو مقابل الأصح في المتن رسميا ما يتعلق به (قوله وعلى  
الرفع أكثر العرب) أي أن المروى عن أكثر العرب هو رفع ثوب وجيشا لا يكون  
عائض فيه (قوله يا صاح بلغ الخ) قبل مرى الذب هروى الذكرو قبل كناية عن  
الصبر وعدم القدرة على الجمع وقال العامي في فيه استعارة بالسكينة وتقييل  
وترشيع وذلك أنه شبه الذب بشيء همرى استعارة بالسكينة والعري تقييل  
وانتشرت ترشيع الأعراب بأحرف هذا صاحب أصله صاحب رخم وشذوذ لأنه حال  
من التام وليس علما ومثله لا يرخم الأشد وذاع من ابن خروف أن أصله صاحي  
بالاضافة وأنه جرى مجرى المركب المزج فرخم بضم الفاء والكسرة الثانية ثم أدركه  
ترشيع آخر بعد ذلك الترشيح لخفض الباء من صاحب وهذا انقص لاداعي اليو بلغ  
فعل أمر وقاعله مستر وذوي منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم وهو  
مفعول بلغ والزرجات مضاف إليه وكلهم بالهطف لمجاوزة لمجاوزة أن تخففة  
واسمها غير الشأن وليس وصل إذا الخ خبر أن إذا تربطية لم يمتل فعل ماض وعري  
فأصل مرفوع بضمه مقدر (قوله وكل حقه كلهم النصب) يحتمل أن النصب اسم  
كل مفعول مرفوع وحق خبرها فهو منصوب ويحتمل العكس (قوله لمجاوزة المختوض)  
وهو الزرجات (قوله وانما كل حقه النصب) أي ليس حقه إلا النصب (قوله كما هو)  
أي النصب (قوله وهو) أي النصب بالهطف الخ (قوله على الوجوه والأيدى)  
فيه تسامح بل عطف على الوجوه فقط لأن العاطف بالواو إذا تكررت تكون  
على الأول على الصحيح (قوله وهذا قول الخ) أي الخفض بالمجاوزة في الآية قول الخ  
وهو مقابل الأصح في المتن (قوله جماعة من المعسرين واقفها) ويعنون أن عطف  
المجاوزة شاذ استعمالا اه شاع الأعلام (قوله وخالفهم المحققون في ذلك) أي في  
الجر بالمجاوزة في الآية (قوله ثم لا يمتنع في القياس الخفض الخ) اعترض عليه بأن

والتعهم في ذلك المحققون ويرأ أن الخفض على الجوار لا يحسن في المعطوف  
لأن حرف العطف جازي بين الأعميين ومبطل للمجاوزة ثم لا يمتنع في القياس الخفض على الجوار في عطف البيان

محمود تقديره ورأى هؤلاء  
ان الخفض في الآية انما هو  
بالنطق على لفظ الرأس  
فقبل الارجل مفسولة  
لا مفعولة فأجابوا عن ذلك  
وجهين أحدهما أن  
المفعول هنا الفصل قال أبو  
علي حكي لأنهم لا ينهم  
أبدا قال المصنف خفيف  
الفصل يقال مضعف  
للمصلاة وخضعف الرجلان  
من بين مترادفات  
بالمصنف ليقصد في حب  
الماء عليهما إذا كانتا  
مضنة للأصراف والثاني  
أن المراد هنا المصنف على  
اللفظ وجعل ذلك مسما  
للرجل بمجازا واغماضه  
أنه مضعف للذي على  
الرجل والسنة بنت ذلك  
وبرج هذا القول ثلاثة  
أموار أحدها أن الرجل على  
المجاورة على شاذ فينبغي  
صوت انهم أن عنه الثاني  
أنه إذا حمل على ذلك كان  
العطف في الحقيقة على  
الوجود ولا يدعى فصل  
الفصل بين المتعاطفين  
بجملة أخرى فهو مصحح  
برؤسكم وذو حمل على  
العطف على رؤسكم  
الفصل بالاجنبي وانما  
أنه فصل بين المتعاطفين

هذا الكلام بقصد اثبات الخ. بالمجاورة في عطف البيان بالقياس وقد ذكر في المتن  
أن المجاورة بما ذكرنا في لا يقتضيه القياس فكل كلمة مضطرب تأمل (قوله  
محمود) أي مفصول عما قبله بالعامل المقدر (قوله ورأى هؤلاء) أي المحققون (قوله  
بالنطق على لفظ الرأس) والمعنى فهموا برؤسكم وامضوا بأرجلكم وحيث  
فقبل لهم على سبيل الافتراض أن الأرجل مفسولة لا مفعولة فلا يصح عطف  
الأرجل على الرأس فأجابوا عن ذلك الافتراض بموازين كاذمة المؤلف (قوله أن  
المصنف هنا الفصل) ولما كان تفسير المصنف بالفصل رعايته لكونه مخالفا لما لا يوافق  
من أن المصنف قسم والفصل مغايرة فكيف يفسر أحد المتغيرين بالآخر فقدم ذلك  
الشارح بقوله قال أبو علي الخ (قوله حكي لأنهم) الذي لا ينهم هو النقة كلمة  
قال حكي لأن النقة (قوله خفيف الفصل) أي الفصل الخفيف (قوله قالوا مضعف  
المصلاة) أي خففت لأجل الصلاة وأنت خير بان قولهم مضعف يحتمل تفسيره بالمصنف  
الحقيقي تأمل (قوله وخضعف الخ) جواب عما يقال إذا كان المراد بالمصنف في جواب  
الأرجل الفصل الخفيف فصار المترادف للأرجل كالأيدي والوجوه في الفصل فوجه  
تخصيص الأرجل بالمصنف دون الأيدي والوجوه (قوله ليقصد) الاقتضاء لتفصيل  
الماء في حالة سعيه إلى الأعضاء والمعنى ليقول وهو المراد بعدم الأصراف ختمه إذا  
كانت الخ جملة للأعول مع علته كلمة قال راغبنا خص الرجلان بالمصنف تلك جملة  
لأنهما مظنة للأصراف تأمل (قوله مظنة) أي يحمل بظن فيه جوارا للأصراف وهو عدم  
تقليل المماثلة لأصبع في العضو (قوله والثاني) أي والوجه الثاني الخ حاصله أن  
المصنف على حقيقته لكن متعلق بالتلف بالرجل كما ينتم السنة أي فعل الذي فنه  
مضعف على الخلف (قوله محذور) أي من سبل علاقته بالمجاورة (قوله والسنة بنت ذلك)  
أي غسل الأرجل ومضعف الخلف (قوله وبرج هذا القول) أي قول المحققين أن المجر  
بالعطف على الرأس ويؤيد قول الوجهين لما بين (قوله حمل على شاذ) أي مع امكان  
التخلص بمعنى كنه يمكن التخلص فلا يروغ حمل القرآن عليه (قوله فينبغي) أي  
يجب وليس المراد الطلب الأكيد الذي هو حقيقة الانبعاث (قوله الثاني أنه) أي  
الذي إذا حمل على ذلك أي المجر بالمجاورة كان العطف في الحقيقة على وجوده وذلك  
أنه على المجر بالمجاورة يكون الأرجل منصوبة بأعطاف على الأيدي وعلامة نصبه ففصلا  
مقدرة على آخره مع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة لرؤسكم وإذا كان  
الأجل عطفا على الأيدي لم يفعل بمفعول وهو برؤسكم (قوله الثالث أن  
العطف على هذا التقدير) أي تقدير عطف على الرأس حمل على المجاورة فلا يصلح  
المتعاطفين وعلى التقدير الأول حمل على غير المجاورة أي على تقدير عطفه على الوجوه  
اللازم للمجاورة يصح العطف على غير المجاورة فنه فصل بين المتعاطفين إذا علمت  
ذاتهم أو قوله الثالث الخ برسم قوله الثاني الخ لا حاصلهما المجر على غير

يلزمه الفصل بين المتماثلين فهو محل على المجاورة تأمل (قوله للتوجيه الأول) وهو  
 الجري بالمجاورة فلا يلزمه صطف الأرجل على الوجوه وحاصل هذا الكلام ان قراءة  
 النصب فيها العطف على الوجوه ووجه الجبر على المجاورة ثقب العطف على الوجوه  
 فصارت قراءة النصب مؤيداً للجبر على التوهم من حيث اشتراكهما في العطف على  
 الأرجل (قوله قلت لأنسب) أنها عطف على الوجوه (أي التي هو مبنى التأسيد للجبر  
 بالمجاورة) وإذا اتقن العطف على الوجوه الذي هو مبنى التأسيد فليست تأسيده قراءة  
 النصب للجبر بالمجاورة تأمل (قوله على محل الجار والمجرور) أي على محل قوله برؤسكم  
 لأن محله نصب مفعول لانه محو وعلى هذا اقراءة النصب محو على المسح على الخنثين  
 أو على الفصل الخفيف (قوله يسلك في نجد وغوراً فاختاراً) تمامه

فواضعهم قصد هاجواثراً \* يسلك من السلوك وهو الدخول وفي الصحاح  
 سلك الشيء في الشيء فتسلك أي أدخلته فيه فدخل \* وأصراه يسلك فعل  
 مضارع مبني على السكون لاتصاله بثنون التسو والتون فاعل وفي نجد متعلق  
 بيسلك وغور بالمصوب معطوف على محل في نجد فان محله نصب فاختاراً صفة لغورا  
 ومحل الشاهد نصب غورا بالعطف على محل في نجد

#### باب المجزومات الخ

جمع مجزوم أو محذوف وهو الخبر لا يعين الأول خلافاً للقيس لأن المهدود إذا حذف  
 جازاً لتذكيره والتأنيث (قوة الأفعال) تخرج به الأسماء والحروف وهو واضح والجملة  
 وفيه متطرف من الجملة تكور مجزوم ومفعول يقال المراد المجزومات لغطاء الجملة مجزومة متحلاً  
 لأننا نقول الفصل إذا اتصل به إحدى التوئين مجزوم متحلاً والجواب ان المراد المجزومات  
 بالأصالة فتخرج المضارع الآخر على مذهب البصريين والماضى وفيه نظر فان  
 الماضى مجزوم متحلاً والجواب ان المراد المجزومات بالأصالة (قوله الداخل عليها جارم)  
 أي المتصلة بدخول الجارم عليها وقوله جارم بمعنى وجزمها احترازاً عما إذا لم يجزمها  
 بحوقله لم يوفقون بالخارج كما يأتي أوضحه (قوله وهو ضربان) أي ذكر ضربين لتلازم  
 الاختيار بالمتقى عن ضمير المقرد (قوله لمولنا) يشتر كمن في الحرفية توفى الاختصاص  
 بالمضارع والنفي والمزوم والقلب للمضى وجواز دخول همزة الاستفهام ويقتربان في  
 خمسة أمور الأول ان الماتقن باداء شرط فلا يقال ان لما تقوم بخلاف لم تقول ان لم  
 رولو لم تعالى حال لم تعملوا الثاني منى لما استمر الثاني الى الحال وبعبارة أخرى الى  
 رسم التكلم بخلاف لم تقول لم زيد ولم ينفعه الندم كان المعنى الحوقله هذا ولا يجوز  
 لم يكن ثم كان واعتمد لما يمكن ثم كان بل يقال لما يمكن وقد يكون الثالث ان معنى لما  
 لا يكون الاقربيه من الحال ولا يشترط ذلك في منى لم تقول لم يكن ريدى الاحام الماضى  
 مقبلاً لا يجوز لما يمكن الرابع منى لما متوقع المحمول كقوله تعالى بل لما يذكروا  
 هذا أى يوسيدوقونه بخلاف معنى لم فلا يقال لما يستبعد الضدان لانه لا يتوقع  
 اجتماعهما أو أماً للغير أو قبل كل يتوقع اجتماعهما فـ يسبح ان يجزم رافعهما بل

فان قلت يدل للتوجيه الأول  
 قراءة النصب قلت لأنسب  
 أنها عطف على الوجوه  
 والأيدى بل على محل الجار  
 والمجرور كما قال  
 يسلك في نجد وغوراً فاختاراً  
 ثم قلت في باب \* المجزومات  
 الأفعال المضارعة إذا دخل  
 عليها جارم وهو مصدر بيان  
 جازم لفعل وهو لم

والاقل اختلاف لم يوهذا أجاز والم يقض ما لا يكون الخامس أن منفي للجاز الحذف  
لذلك اعتبارا نقول خبرية المدينة وما إلى ذلك لا دخلها ولا يجوز حذف الفعل بعد  
لم إلى الضرورة كقوله

احفظ وديعتك التي استودعتها \* يوم الأتارب ان وصلت وان لم

أه مداني (قوله وما) غير بعضهم بقوله لما أخت لم يخرج لما الإيجابية وهي التي  
بمعنى الاضطرار حيث علمت لما فعلت كذا أو بقوله تعالى ان كل نفس لها حظ لما حفظ  
هذه من شدة الملم ويخرج لما الحينية فهو لما جاءه أمر بأمرنا قال البعض لا حاجة إلى  
هذا الاحتراز لأن الحينية والابجائية لا يحفظ دخولها على المضارع أه مداني  
(قوله ولا م الأمر) أعلم ان حركة اللام الطلية الكسر وفكها التقوي يجوز تسكينها  
بعد الواو والقائه وتم تسكينها بعد الواو والقائه أكثر من تسكينها وكل من التفت  
والسكين أكثر بعد تم انتهى أشعوى (قوله ولا م الأمر) أي وصى لأمر الأمر  
وهو لأن الجازم لأن الاسم هو الجازم كما هو ظاهر عبارته وقد يقال ان كل حكم وارد  
على لفظ فهو وارد على معناه الآخر فنقول المراد به اللام الموضوعه لطلب الفعل أمرا  
كن الطلب نحو لنفخ نفخ فوسعة أو دعاء نحو ليقتل عيسى عيسى أو التماسا كقوله  
لسأربك لنفعل فلان كذا أو استعملت في غير الطلب كالتي مراد بها وجهها الخبير  
نقول من كان في الضلالة فلنبدله ربح مداني فيبدأ أو التهديد نحو في شاطئ قوم  
ومن شاء فليكسر وأصاف اللام إلى الأمر لأن لفظ لام نكرة قابلة للإضافة لأنه لم  
يتمدد لفظه ما روى في النهي ولم يضاف إلى النهي بن فصله في أن لا علم على نفسها  
لأنه فصل لفظه ما روى عنها في عبارته علم جنس على نفسها فلا تسبل للإضافة إذا العلم  
لا يضاف كزيد علما وأعماله لأم الأمر الجزم لأن المضارع لما دخله لام الأمر  
شابه أمر المخاطب وهو مبني ولم يكن بناء ذلك لوجود حرف المضارع مع عدم تعدد  
الأهراب فإعراب ياءه راب يشبه البناء وهو السكون لأنه الأصل في البناء ويجوز  
حذف لام الأمر في الشعر دون غيره على الصحيح كقوله

محمد بن قيس كل نفس \* إذا ما خنت من أمره إلا

أي وبالأى فقد وعدا أه مداني (قوله ولا م الأمر) أو ليعض أصل لا  
الطلية لأم الأمر زيد في ألفه ففهمت ورم بعض أنها لا تافية والجزم بعد دعاء  
بلام الأمر مخبر من حذف كراهة اجتماع لامين في اللفظ أه أشعوى (قوله في  
النهي) أي المتعملة في النهي فهي صفة لا أو المعنى متعملة في النهي فهو حال  
والمراد الموضوعه أن تعمل في النهي بأمر وضعت نصب ترك العمل سواء استعملت  
في النهي نحو لا تقص أو في الدعاء نحو لا تأخذ أو في التوقى الاتهام كقولك لنظرك  
غير مستعمل لا تفعل كذا أو غير ذلك كقولك فلكا وهذا في لفظه في أنها حادثة  
وغيره وقوله في النهي لا التناقض وإنما قد مد مع الجزم بلا ناعمة دأ صمق بها في  
نحو حخته لا يكر له في حجة وقلة لم يتعرض له المصنف واعتبر العمل لا لفهبة الجزم

ولام الأمر ولاي النهي

لكونه نظيرة لأم الامر من جهة انها المطلب أو تقيضها من جهة ان اللام المطلب  
 الفصل وهي لطلب تركه بخلاف لا الناقية إذ لا طلب فيها اه مبادئ (قوله وما زل  
 لتعلمين) أي اصابة أو خال أو لا تفقد عجز فعلا وحمل أو الفرض ما ثبت له هذا الحكم  
 واما الأحسنة والا كثرية فتش: آخر (قوله أدوات الشرط) الشرط يطلق على  
 الاداة وعلى الفصل الأول من الفصلين أو الجملة الأولى من الجملتين وعلى التعليق  
 والاضافة على الأولى ميانية أي أدوات هي شرط وعلى الثاني حقيقة أي أدوات  
 للفصل الأول من الفصلين أو للجملة الأولى من الجملتين وعلى الثالث من اضافة الدال  
 للدلول أي اخوات الدال على التعليق أي تعليق حصول جملة على حصول مضعون  
 جملة أخرى في المستقبل (قوله ان واذما الخ) يدل من أدوات الشرط بدل بعض من  
 كل بالنظر لكل فرد يدل كل من كل بالنظر للجموع (قوله لجرد التعليق) من  
 اضافة الصفة للموصوف أي التعليق المجرى عن الزمان والمكان والعقل وغيره  
 (قوله وهما حرفون) فيه تعريض باهية البوابة لان تخصيص الشيء بالذ كر يقتضي  
 نفي الحكم عن غيره وان كانت القاعدة أغلبية (قوله لغيره) أي وهو غير زمان في  
 مهملة وانه في المعنى (قوله ومن للعقل) المناسب للعالم لا يشمل المولى سبحانه وتعالى  
 (قوله غير لارلم) قضيت ان المجرى للفعل في شرفان لم تغعلوا هو ان قوله لا يعنهم  
 وقال بعضهم الجازم لم وان ماملة لم ومدخلها هو اوازاج (قوله وهو اربعة  
 لم) وقد تميل كقول الشاعر

لولا قوارس من نعم واسوتهم • يوم الصليفا لم يوفون بالجار

وهل هو ضرورة أو لغة فيه خلاف وظاهر كلام ابن مالك انه لغو ذهب العدو وغيره  
 الى أنه ضرورة وهو النصب بها لغة واستشهد به بعضهم بآلم نشرح بفتح الحاء فبه نظر  
 اذ لا حمل له هنا وإنما يصح أو يحسن حمل الشيء على ما يصل محله كما قد مضى وقيل أصله  
 نشرحن ثم حذفت التون الحقيقية وأبقى التعضد ليلاعلياً وفي هذا شدوداً ان نو كيد  
 المتنى يزعم انه كالفعل الماضي وحذف التون لغير مقتضى مع ان المؤ كد لا يلحق به  
 الحذف انتهى قيل ويحتمل ان حركة الحاء في نشرح اتباع لحركة الزاء التي قبلها  
 أو لحركة اللام التي بعدها (قوله لما) قال القراء أصلها لا فابتدأت الالف مما كما  
 قال قال ل أصلها لا فابتدأت الالف نازاً الصحيح قول الجمهور ان لاسم كيمس لم وما  
 وقيل بسيطة اه تصرع (قوله وقد يستعاران للدهاء) أي يستعملان في الدهاء  
 وفي الانقاس أيضاً كما قدمناه (قوله وما يجزم فعلين) مضارعين نحو وان تعودوا نعد  
 أو ما ضيعت نحو وان عدت عدنا أو ما ضفصار نحو من كل يوم يدرث الآخر فتزله  
 في حركته وبكسره وهو قليل والصحيح جواز اختياره كحديث من يقيم ليلة القدر ايماناً  
 واحتساباً يغفر له وقوله تعالى ان تساننزل عليهم من السماء آية فظننت انهم قس لان  
 المنطوق على حوب ب صوراً أربعة وان اعتبر في المضارعين كونهما  
 معجولين لم او محتملين وصور تسع لانهما اما معجولين وهذه صورة أو مضارعين وقت

وحازم فعلين وهو أدوات  
 الشرط ان واذما المجرد  
 التعليق وهما حرفان ومن  
 للعقل وما زلما لغرضه  
 وأما الزمان وأين واذ  
 وحيفاً للسكن وأى بسبب  
 ما تضاف اليه ويسمى  
 أو هماً شرطاً ولا يكون  
 ماضياً للمضى ولا انشاء ولا  
 جامداً ولا معروفاً بمتنفس  
 ولا قدسولاً فغير لارلم  
 زمانه سماجواباً وبزاه  
 واقول لما انتهت القول  
 في المجرورات شريعت في  
 المجرورات وبهذا الباب  
 تتم أنواع المعربات وبحث  
 أن المجرورات هي الأفعال  
 المضارعة الداخلة عليها  
 أداة من هذه الأدوات  
 الخمسة عشر وأن هذه  
 الأدوات غير بان ما يجزم  
 فعلاً واحداً وهو أربع  
 محسول لم يلد ولم يولد ولم يكن  
 له كفواً أحد وما خلقوا  
 يقض ما أخبر به لما يذوقوا  
 خذاب ولما يصبر له الذين  
 جاهدوا منكم يوم الامر  
 فحولنقق دوسعة من سمته  
 ولاني التي نحو لاحتزن  
 ان انه معنار قد يستعاران  
 للدهاء كقوله تعالى ليعص  
 علينا ربنا لا تأخذنا  
 وما يجزم فعلين

أرسم لأن كلهما مامعصوب، إردون الثاني وبالعكس فهذه خمسة أو يكونا مختلفين  
 أي الأول ماض والثاني مضارع معصوب على الأول والثاني ماض فهذه أربعة  
 فالجملة تسعة وكلها جازية حتى في صورة الاختلاف على الزايج اه مدابق في تيم  
 فهمن قوله ولا يجوز فعلى أن أوقات الشرط جازية ماضيا وهو مذهب الجمهور من  
 المصريين واختلافه ان معصوبه الأبدى واعترض بأن الجزم كالجاء فلا يصل في  
 شئين وبأنه ليس لثلاثا تعددها إلا في مختلف كرفع ونصب ويجلب بالفرق بأن  
 الجزم لما كان يتعلق حكم على آخر عمل فلهما خلاف الجاز وبأن تعدد العمل  
 قدعه من غير اختلاف كعول على منعا على أهل وقيل الشرط يجوز مبالاة  
 والجواب يجوز بالشرط كما كان المستأمر فروع بالاستدعاء والتعريف فروع بالاستدعاء  
 ونسب إلى الأخش واختاره في التسهيل وقيل الشرط والجواب تعصبا كما قال  
 الكوفيون في المستأمر وانما تراها وهذا نقله ابن جني عن الأخفش وقيل  
 الاداء الشرط كلاهما جزم الجواب كما قيل الاستدعاء والتعريف كلاهما رفع الخبر  
 ونسب هذا القول لسيبويه والنحاة ورد بأن العمل المركب لا يصدق أحد جزأيه  
 ويبقى الآخر وقيل الشرط قد يصدق وبأن العمل المركب لا يفصل بين جزأيه  
 وقد جاء الفصل في وان أحسن المركب استعملك واجيب بأن فصل الشرط هو  
 المحذوف وهذا مفسره وقيل الجواب يجوز بالجارفة الكوفيون قياسا على  
 الجوز ورد بأنه قد يكون بينهما محولات فأسئلة ولا تجاور اه تصريح (قوله وهو  
 الإحصاء) أسقط المؤلف من الجواز كم يقاواذ ولو ذلك لأن كعلم ورد الجزم  
 جازيا شرولا شعر لكن إجازة الكوفيون قياسا على حيثما وأما اذن فلا تجزم إلا  
 في الشعر كقوله هو اذن تصبى خصاصة فتفصل \* وأما لو فلا تجزم إلا في الضرورة  
 كقوله ولو يتأطار بها ذميمة (قوله وأما ان) بالضرورة والكسرة وبالنون الساكنة  
 احتراز من ان وان وان (قوله وأما اذا ما الخ) قال في التصريح قال سيديها انها  
 حرف جعزة ان الشرطية فذا قلت اذا تم اتم فتم ان تم اتم وقال المبرور بان  
 السراج والغاري انها طرف زمان وان المعنى في المثال متى تم اتم واخبروا بأنما  
 قبل دخول ما كانت أسماء الأصل عدم التفسير وأجيب بأن التفسير قد تحقق بذيل  
 انها حركات للماضي فصارت للمستقبل فدل على انها من متها ذلك المعنى البتة  
 واعترض بأنه لا يلزم من تغيير زمانها تغيير ذاتها كاضاع فانه موضوع لا أحد  
 الزمان في الحال والاستقبال وإذا دخل عليه لم يلق زمانه إلى الماضي مع بقائه ذاتي  
 على أصلها اه (قوله وعلى الأصح فيها) قال في التصريح مذهب الجمهور انها اسم  
 بذيل وبالصغير اليافى قوله مهمات تنبيه من آفة وزعم السهيلي وابن يسعون  
 جعلة من ثم حرف اه (قوله من يعمل سوأ يجزيه) فمن اسم شرط وجزم محله رفع  
 بالابتداء أو يعمل فعل الشرط يجوز ومن وعلا مفعول به، لسكونه على مستتر فيه  
 جواز يعود على من وسوأ مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ويجوز جواب الشرط

وهو الإحصاء الباقية  
 وقد قسمتها الخمسة لثلاث  
 أحدها ما وضع للدلالة على  
 مجرد تعليق الجواب على  
 الشرط وهو ان واذا قال  
 الله تعالى وان تعودوا  
 وتقول اذا ما قسم اتم وهما  
 حرفان أمان في الأجلع وأما  
 اذا ما معصوبيه والجمهور  
 وذهب المبرور وابن السراج  
 والصارمي إلى انها اسم  
 وفهم من تقصيصي هذين  
 بالحرفين لما عداها من  
 الأدوات أسماء وذلك  
 بالإجماع في غيرهما وعلى  
 الأصح فيها والدليل عليه  
 قوله تعالى مهمات تنبيه  
 من آية فعاد الشعر المجرور  
 عليها ولا يعود التعريف إلا  
 على اسم التثنية ما وضع للدلالة  
 على من يعقل تخمين معنى  
 ان شرط وهو من تخمين  
 يعمل سوأ يجزيه الثالث  
 ما وضع للدلالة على ما لا يعقل  
 تخمين معنى الشرط وهو ما



وقد تضمن مستحقوا ان يحلوا برقم بالتيابته من الفاعل ويعمل وفاعله العاقل من في  
 موضع رقم على الخيرية أى على أنه مشير من وقيل الجواب الشرط وقيل هما معا  
 الجواب والآن لا يحل أن يقع توقف القائمة على الجواب من حيث التطبيق فقط لأن  
 حيث الخيرية اه مدابني (قوله ومهما) فانها موضعت لغير العاقل غير الزمان ثم  
 ضمنت معنى الشرط وهي بسيطة لانه الثاني اه قلوبى (قوله نحو قوله) أى  
 مقول الله وقوله تعالى حلاله حالية أو معترضة بين البذل والبدل أو بين المعطوف عليه  
 والمعطوف عطف بيان للتعظيم والتزكية أى ارتفع سبحانه عما لا يليق به وقوله وما  
 تفعلوا اجل من قوله الذى هو معنى مقوله أو عطف بيان أى تقوم مقوله الذى هو وما  
 تفعلوا وانما أولنا القول بالمقول لأن مدخول خبر حرفي من حركات ما قبلها يقصد  
 به كونه موضوعا هو هنا قوله فلا يصح أن يراد حقيقة وهو التلطف إذ ليس من حركات  
 مهملات الفعل الجوزيم بما هو واجب حمله على القول اه مدابني (قوله وما تفعلوا من  
 خبر) انما اقتصر على الخبر محتلف على فعله دون الشر والافعله متعلق بأقسام الحكم  
 العقلي (قوله وما تأتينا الخ) فيها اسم شرط وجزم على الصحيح لعدم الضمير عليه من  
 به والضمير لا يعود الا على انهما قال الزمخشري وغيره عاد عليها صيغة به ضمير بها  
 حلاله التلطف ولا على المعنى اه وفي المعنى والى ان يعود الضمير في جماعى  
 الآية اه وعلمها كما قال الكشاف في الرفع بالابتداء معنى أى شئ تأتينا به أو انصب  
 معنى أى شئ تقصير تأتينا اه مدابني وتأتينا فاعله وفاعله ومفعوله وفعل الشرط  
 هو الفعل وحده دون فاعله المستتر فيه جوازى آية بيان لهما وفي الحقيقة البيان  
 هو الجوزيم ولانه هو الحال كما قاله الثبتي (قوله الآية الخ) تمامها فانها من التلخيص  
 ونحن مستعد أن نقدر ما تنجيمه وامم ما ان قدرت بخاربه وهو الزايج وجزم من في  
 موضع نصب خبر ما على انما اختيارية وفي موضع رقم خبر الابتداء على انما تنجيمه والباء  
 زائدة على كلا التقديرين لا اصلية اه مدابني (قوله ولست بحلال الخ) قاله طرقة  
 ابن العبد شاهري على يكنى أباهم وولقب بطريقة بيت قاله وقتل وهو ابن عشرين  
 سنة ولذا قيل له ابن العشرين والبيت من قصيدته من الطويل والحلال بالهاء المهملة  
 تشديد اللام من حل اذا تزل وروى بحلال بكسر الميم وضبطه بعض بحلال بالهميم  
 والتلاخ جيم تعلقوهى ما ارتفع من الأرض وانخفض منها والامسترفا مطلب الزفد  
 وهو العاطف وقيل المعونة • الا هرب لست ليس واحدا والباء زائدة في خبر  
 ليس وحلال في محل نصب التلاخ مضاف اليه ومحافة مفعول لاجله لا يمكن حرفي  
 ستر المسمى اسم شرط وترفع فعل الشرط مجزوم حتى والتقوم فاعله برأفد جواب  
 الشرط وضمنا مناسبة القافية والشاهد في معنى حيث جزم الفعلين لانها اجازة  
 وانما وليست عن يسترق التلاخ محافة الصيغ (قوله بأن تؤمن الخ) هو من  
 البسيط وبيان اسم شرط وتؤمن فعل الشرط مجزوم به والكاف ضمير المفعول محله  
 نصب وامن جواب الشرط وفاعله مستتر به وغيرنا مفعول ومضاف اليه اذ نظرف

ومهما نحو قوله تعالى  
 وما تفعلوا من خير فعله  
 الله مهما تأتينا به من آية  
 الآية الزايع موضع للدلالة  
 على الزمان ثم ضمن معنى  
 الشرط وهو متى وبيان  
 كقول الشاعر

ولست بحلال التلاخ محافة  
 ولكن متى تسترق فالتقوم  
 أرفد

وقول الآخر  
 بأن تؤمن مثل تأمن غيرنا وإذا  
 لم تدرك الامن منام تزل  
 حذرا

الخاص موضع للدلالة على  
 الممكن ثم ضمن معنى  
 الشرط وهو ثلاثة أين وإلى  
 وحاشا كقوله تعالى



فلا وقد يكون واحدا من هه

فيقرن بالقاء نحو ان كان  
قصه قد من قبل فصدقت  
الآية فمن يؤمن به فلا  
يحتاج ايضا أو جملته اسمية  
فيقرن بها وإذا التفتت  
نحو قوله على كل شيء قدبر  
ونحو إذا هم يقتلون  
وأقول قد يأتي جواب الشرط  
واحدا من هذه الأمور  
الستة التي ذكرت انما  
لا تكون شرطا فيصان  
فيقرن بالقاء مثال ماضي  
لعمري ان كان قصه قد  
من قبل فصدقت وهو من  
الكاذبين وان كان قصه  
قد من دبر فصدقت وهو  
من الصالحين ومثال  
الطلب قوله تعالى قل ان  
كنتم تحبون الله فاتبعوني  
يحبكم الله فن يؤمن به  
فلا يخطئ ايضا ولا رها  
فمن قرأ فلا يخطئ ايضا  
بالجزم على ان انما هي وأما  
من قرأ فلا يخطئ بالرفع  
فلا تافه ولا تافه تقرر  
يفعل الشرط كما يتأقن  
مقتضى الظاهر ان لا تدخل  
الفاء ولكن هذا الفعل  
مبنى على مبتدأ محذوف  
والتقدير فهو لا يخطئ  
والجمله اسمية وسأل ان  
الجملة الاسمية تحتاج الى  
الفاء أفرادا وكذا يجب هذا  
التقدير في نحو ومن عاد  
فستقيم الله منه أي فهو  
يتقم الله منه

وعنه • ولم يجدي عن يقربه • (قوله وقد يكون) أي الجواب بالقائه  
التميز عن ان الضمير يرجع الى أقرب مذكور ان كانت القاءة أهلية (قوله  
فيقرن) أي الجواب أي تقرر الجملة الواقعة جوابا له فيشي (قوله أو إذا  
الفتاوى) أو ما تقرر أو تصور الجميع كقوله تعالى حتى إذا فتحت بأجوج ومأجوج  
من كل حذب فسلموا وأخربوا وقد الحق فاذ هي شاحصة بأبصار الذين كفروا  
في شي وقال الأسمه في فهم كلام ابن مالك ان الربط بالفاء مقدر قبلها  
خلاف لمن زعموا انما الاستسلافي ذلك بل واقعة موقع الفاء وانه لا يجوز الجمع بينهما  
وهو مخالف لكلام القميشي ثم رأيت التصريح قال وقد يجمع بين الفاء وإذا كذا  
خلاف لمن منع (قوله فيصان أن يقرن الخ) الحاصل ان الفاء تدخل لا متناع الجملة من  
ان تقع شرطا اما لانها أول اقترن بهما من في أو تاتى فالاول ثلاثة الجملية الاسمية  
والجملة الطلية والجملة التي فعلها جامد والثاني ثلاثة أيضا ملول وان الثانيان  
والثالث ثلاثة أيضا قد لفظا أو تقديرًا والسين وسوف اه تصريح وخصت  
الفاء بالربط لاقتران معنى السبب والتعقيب المناسب للجزاء المنسب عن  
الشرط والتعقيب بعده (قوله مثال ماضي المعنى ان كان الخ) كذا قالوا  
والوجه امتناع كونه ماضي المعنى كالشرط لان حصوله ملحق على حصول مضمون  
الشرط في المستقبل ويحتاج تعليق الحاصل على حصول ما يحصل في المستقبل  
فلا يمتزوجة على معنى ان ثبت ذلك فتدبر صدقها اه من خطب بعض الفضلاء  
(قوله ومثال الطلب قل ان كنتم الخ) قال في التصريح وقس عليه بقية أنواع  
الطلب من النهي والامارة ولو بصيغة الخبر والاستفهام والعرض والتخي والتخصيص  
والترجي ولا تطبل بأمثلها فاذ كذا يدرك بالمثل الواحد لا يدركه الغني بالمثل  
وقد اجتمعت الطلية والاسمية في قوله وان يتخذ لكم فن ذا الذي ينصركم من بعده  
بجملة فان ذا الذي ينصركم اسمية لان صدرها ماضى وطلبية لان فيها استفهامية  
وهي مبتدأ وإذا اسم اشارة خبرها والذي نعتها اويان ويصطلح ان تكون ذاملا فاة  
والخبر الموصول والجملة جواب الشرط اه (قوله على ان لا تافه) نسبة النهي اليها  
بجاز وانما هي هو المتكلم (قوله ولا تافه تقرر) بفعل الشرط الخ هذا ايضا ان  
الجواب اذا كان صالحا للشرط لا يقرن بالفاء وقال ابن الحاجب ان كان الجواب  
مضارعاً مبتدأ أو مقرونا بالافوجها اه فيشي وقال في التصريح كل جواب يصح  
بجمله شرط ما ان كان ماضي اللفظ دون المعنى مجردا من قد وغيرها ومضارعا مجردا  
أو منقباضا أولا فلا كثر خله من الفاء ويجوز اقترانه بما يبيى الماضى على حاله  
ويرفع المضارع نحو ومن جاء باليتقن كتب ونحو فن يؤمن به به فلا يخاف فاه ان  
الناظم وقال غيره واذ رفع المضارع فالجواب جملة اسمية والتقدير فهو لا يخطئ اه  
والتحقيق ان الفعل المضارع خبر مبتدأ محذوف والجملة هي الجواب لان الفعل  
المقرن بالقاء هو الجواب كما يفيد ابن الناظم وان الماضى المتصرف مجرد على ثلاثة

أقسام قسم لا يجوز اقترانه بالعالم هو المستقبل معنى ولم يصبه وعدا وعيد وضرب  
 يجب اقترانه وهو الماضي لفظا ومعنى لمحو كان قصصا فمن قبل فصدق وقد مضى  
 مقدور وقسم يجوز اقترانه وهو ما كان مستقبلا معنى وقصده وعد أو عيد فهو من  
 جاء بالسنه فكيف يجوز اقترانه باعتباره ان لو حظ مستقبل فلا تدخله العالم وان  
 لو حظ انه كل زمان وقع دخلت الفاهم هذا حاصل ما في الاشموي (قوله ولو لا ذلك التقدير  
 لوجب الجزم وترك الفاهم) قال في شرح الكافية فان اقترن بها فعل خلاف لاصل  
 وينبغي ان يكون الفعل خبر مبتدا محذوف ولو لا ذلك لم يجعله خبرا له وفي الحكم  
 بزيادة الفاهم وزعم الفعل ان كل مضارع لان له على ذلك التقدير في تقدير  
 السقوط لكن احربا تزمت وقع المضارع بعدها فعملها انما خبر زمان وانما ادخل على  
 مبتداه مقدر كمدخل في مبتداهم راجع اه وقوله ذلك انما خبر رأى تقدير كون الفاهم  
 داخلا على الفعل الذي هو الجواب وقوله وينبغي ان يجب ان يكون خبر مبتدا  
 وحينئذ اقترن بالفاهم راجع وقوله يجوز دخول تعاضد اي يجوز التندوم على ذلك  
 ويجوز دوما قدوم عليه فاذا قدم على ذلك تخرج على وجهه فيدخل له المقدره  
 شيخنا الدروري على الاشموي (قوله ان ترأى ناقل الخ) اليه مفعول اول وانما كيد  
 لما اول مفعوله الثاني ومنك متعاقبا بل وما لا يخبر ويذكره على (قوله فتعاضد  
 هي) الفاهم راجع لوجب ومنه فعل ما من وما تميز وقيل فعل هي مخصوص بالرجح  
 مبتدأ راجع اليه ليس خبر مفعول احد ولا وجه فيه اذ لا بد من خبره في خبره  
 محذوف عن ان من انما خبره بانه مفعول في فصل الخبر بل  
 المندوح به في نه تعالى في (قوله من) في نه وتزيل ككثرة في وتسمي على  
 انما وانما في (قوله في) كجواب جبهه في الخ) وقد مر منه انه في  
 قدورة كثره

من فعل الحنات لله يشكرها في وشكر حرمه له لا  
 أراد في قوله كرها كما جاء في قوله من بحسب صفة قوله في من قوله سلام  
 لا في من كره اسأله عن القصة في مصاحبه او سمع من اخيه يخبره  
 برده المجرى لمنع لحذف تعاضد مطلقا بر الزوا في بيت ما كره في فعل  
 الخبير فخرج يشكره وحذف الفاهم ايضا من لقرون بالسين في قوله  
 ومن لا ير بقادني والصباء في معنى غير دون من نه قدما  
 أراد في قوله اي سجد له في معنى واحد اه نصريح في نه يجب اقترانه بأحد  
 أمرين قل في التصريح وقد يعجز عن النهي في كيد خلافة من منع ذلك قوله  
 تعالى حتى اذا قصت يا حوج وما حوج ان ترأى فدا على شخصه ابصاره  
 كروا قل انما يحرم اذا فعله المحاجة وقد تقع في محارمة سدة فاهم قد  
 جاء العالم معها وتعالى وصل الجزاء في كيد وقيل في نه شخصه ارفع  
 شخصه كمن سديا اه وهذا يؤيد ما في القسبي سابقا ورد في نه الاسوي

ولو لا ذلك التقدير لوجب  
 الجزم وترك الفاهم مثال  
 الجزم قوله تعالى ان  
 توفى انا اقل مثلك مالا  
 وبه افعمى ربى ان يؤثني  
 خيرا من حنك اربدا  
 الصدقات فنعمنا هي  
 ومن يكن النسلان له  
 قرنا فاشاء قرنا ومثال  
 المقرون بالتخيير قوله  
 تعالى وان خفت علة فسوف  
 يغنيكم الله من فضله ومن  
 يستكف عن عبادة  
 ويستكبر فيسخرهم  
 اليه جميعا ومثال المقرون  
 بقدر قوله تعالى ان يسرق  
 فقدمه في قوله من قبل  
 ومثال المقرون بشا في غير  
 لا يؤمر بالتمتع في ما لا بد  
 رسالته وبانه فوا من خير  
 قل تمكروا ومن يقلب  
 على عقبيه فلن يضر شيا  
 وقد يكون الجواب جملة  
 اعمية فيجب اقترانه  
 بأحد أمرين ما بالفاهم

(قوله أو إذا القهائية) لاسم الشبهة القهائية كونه لا يستدأبها لا تقع إلا بعد ما هو  
موجب بها بعد ما قلنا من مقامها أن كانت الأدلة الجزئية أن لا تأبها باب الجواز  
الشرطية أو كانت الأدلة الجزئية إذا الشرطية لا تأبها في كونها باب  
الشرطية غير الجواز والجواب في الجملة أهمية موجبة غير طلبية وغير مقررة بأن  
التوكيد في نحو وإن تصبهم سيئة عاقبتهم أي أنهم يفتنونهم يفتنونهم يفتنونهم  
جواب إن والربط إذا القهائية ونحو إذا كما دهرت من الأرض إذا أنتم تخرجون  
فأنتم تخرجون جواب إذا الشرطية مرتبطة بأذا القهائية لا تصرح وقد أعطى  
المؤلف الشرط بالمثال فإذا كانت الجملة أخائية فنحن عسى زيد قول له أو دخل  
عليها نأق فنحن قام زيد فامرر قائم أو دخل عليها فنحن قام زيد فنحن امرر قائم  
فلا يجوز فيها إذا وتعين القاء كما إذا كان الجواب غير جملة أهمية أو كان أداة الشرط  
غير إن وإذا الجملة الشرط خمسة كما علم من كلام الترمذ في التفسير (قوله ويجوز  
حذف ما علم من شرط الخ) ويجوز حذف الشرط والجزاء معا وبقاء الأداة بقول  
القرن قول فان المنة من يفتنها • فهو تصادفها  
أي أيها يذهب تصادفها وقد اجتمع حذف الجواب والشرط في قوله صلى الله عليه وسلم  
فإن جاء صاحبها والاشتغال به الحذف من الأول الجواب وبالنسبة للشرط  
والنقد فأن جاء صاحبها فإدخاله إلى أن لم يصب فاستغنى بها ما تصرح إذا علمت  
ذلك بقول المصنف من شرط أو جواب أو مائة خلوة فلان في جواب الجواب وهذا أحسن  
من قول القاضي أو جواب أو جملة شرط أو مائة خلوة فإنه يوهن أن المراد أو والاختلاف  
على جملة شرط وليس كذلك بل التي هي مائة خلوة أي أو والاختلاف على جواب تأمل  
(قوله أو جملة) بالجر عطف على شرط أي ما علم من جملة شرط الخ (قوله أن تقدمها)  
أي تقدم عليها أي على الشرط وإدخاله طلب أي وسقطت القاء بدليل ما سبق في  
النسب وقصد الجزاء أي قصد أن ما بعد القاء سبب ما قبلها ومرتب عليه وهذا يقوم  
من قوله أو جملة شرط وإدخاله لأنه معهم منه أنه قصد به الجزاء فصارت العبارة مساوية  
لقول ابن مالك

أو إذا القهائية فلا قول  
قوله تعاقى وإن عسل  
بضمير فهو على كل شيء  
قد بر والثاني • قوله  
تعاقى وإن تصبهم سيئة  
عاقبتهم أي أنهم إذا هم  
يقتطسون ثم قلت  
(و) ويجوز حذف ما علم من  
شرط بعد والاختصاص  
هذا أو لا عاقبت أو جواب  
شرطه ما من نحو فإن  
استطعت أن تبتني تعاقى  
الأرض أو جملة شرط  
وإدخاله أن تقدمها طلب

ويعد غير النفي حراما عند • أن تسقط القاء الجزاء قد قصد  
ولا يرد على المصنف النفي لأنه ليس طلبيا فهو خارج بقول المصنف طلب لا فشي  
فالشرط ثلاثة فإن كانت القاء موجودة فالضارع منصوب بان مفعلة وهو ما بعد  
فإن السببية في المتن • كنت معهم فأفوز وبقيته الآخر به الثانية المنة مدمعة في  
النواصب وإن لم يقصد الجزاء فيرفع نحو شمس أموالهم صدقة تظهرهم فتظهرهم  
مرفوع بان اتفاق السبعة وإن كنتم وبها الطلب وهو حذف لكونه ليس مقصودا به  
معنى أن تأخذ منهم صدقة تظهرهم وأما إن أخذ منهم صدقة تظهرهم فتظهرهم  
صدقة له صدقة ولو قرئ بالجزم على معنى الجزاء لم يتنوع في القياس ولا أقرى فبطل من  
لنا وليا ليرتني بالرفع على عدم قصد الجزاء بل يرتني صدقة لوليا لاجرا بالجرم

جوابه وان لم يتقدم طلب تعيين الزعم كما يتعين بعد التي نحو ما تأتينا منه تناولوا  
 يجوز الجزم بعد التي خلافا لما جازى والصكوفين ولا مبالغ معهم ولا قياس ولان  
 الجزم يتوقف على السببية ولا يكون انتفاء الاتيان سببا للتصديت له من التصريح  
 من محلات متفرقة (قوله ولو باسقية الخ) قال شيخ الاسلام ولو كان الطلب باسقية أو  
 بامر فعل أو بما الغلة الخبر كما يكون بالفعل مثله بالفعل تعالى أو أنل ومثاله بالامية  
 أى فقط الامية المراد به المطلب نحو أن ينكأ زرك ومثاله بما الغلة الخبر نحو حبسك  
 حدث ثم الناس قلعت الجملة خبر المراد الطلب وهي جملة اءمة متغايرة لقولك أن  
 ينكأ ومثاله اسم المعدل نحو مكمل تصمدى وقال قبل ذلك ولا فرق في الطلب بين  
 امر ونهى ودهو وسعاهم ونهى وعرض وتخصيص نحو زركى ازررك ولا تدين من الأسد  
 تسلل وارب الخفى ادخل الجنة وهل تكرمنى اسكرمك وليت مالا اتفقوا ولا تقول  
 هذا ناقص شيئا ولو لا تأتينا منه ثناء التقدير ان زركى ازررك وأن لا تدين من الأسد  
 تسلل وان تقضى ادخل الجنة وان تكرمنى اكرمك وهكذا اه من شيخ الاسلام  
 (قوله المسئلة الأولى حذف الخ) هذه المسئلة ثالثة في المتن ولاى عليها الشارح ثالثة  
 هي الأولى في المتن (قوله معلوما) وعلمها ما يساقى أو قرى بفتح اعظية (قوله ونحن ان  
 قت حديث لا دليل) فان وجد دليل نحوان يقال هل يحل فقول ان قت فهو طر  
 (قوله حيث لا دليل) حيثية قبيد أى يمنع ان تقوم وان تقعد والحال انه لا دليل فان  
 وجد الدليل امتنع الانتفاء الامر الثاني وقوله لا انتفاء الامر من جهة لا متناع هذا هو  
 المناسو ومقول انه شى الحجة لا دليل أى لعدم الدليل وقوله لا انتفاء الامر من  
 بدس قوله حيث لا دليل لان عدم الدليل هو انتفاء الامر ان انتهى فقبر ظاهر لان  
 عدم الدليل انتفاه احد الامر لان الامر يزاد انتفاءه حيث لتعليل يقتضى  
 ر قولك ان تقوم الخ لا تاتى فسد دليل مع انه يحكى الدليل كما اذا قال يد العهر وحل  
 تحلس فقال هو وان تقوم أو تقعد أى فانا احلس فهنا وجد الدليل فمر بتف الامر ان  
 تأمل (قوله تقول ان ظلم ان فعلت لوجود الامر) هذا المثال لا يصلح لحذف  
 الجواب جوار ابل هو عا حذف فيه وجوبا كما اتى في قوله وجوب الاستعناء الخ وان  
 المؤلف في الشرح مثل به لواجب الحذف لانه متى كمن الفعل مضى لا دليل هو  
 الجملة المتقدمة لفظا لحذف وجوب الامر براد بالجور ما قبل الامتناع فم الواجب  
 وقوله بعد وجوب الخ فخصص بعد تعميم أى يقال قصد المؤلف هنا التمثيل للحدث عند  
 وجود الدليل ومعنى فعل الشرط بقض النظر عن الوجوب والمحو وان كان  
 كلام المتن في الجو اربك ان الشارح في شرحه انتقل لانه هو أهم قدام (توهم قال  
 انه تعالى الخ) مثال لما اجتمع فيه الامر ان وفوق مثا ما اجتمع فيه الامر ان قراه  
 تعالى سكن واضع ولو اقتصر في التمثيل على قوله من استظلت الخ كقولك (قوله  
 وان استظلت امطر) حذف جوابه لانه لا الكلام عليه بالثبوت ففعل وللشرط  
 لثاني أعنى فاستظلت وجوابه جواب الشرط الاول أعنى وقد كان كبري نعى

ووباهية أو بأمر فعل  
 بما الغلة الخبر نحو تعالىوا  
 اقل ونحو ان ينكأ ازررك  
 وحسبك الحديث يتم التامر  
 وقال  
 مكأنك تصدى او تسرى  
 وشرط ذلك بعد التمس  
 كون الجواب محسوبا  
 نحو لا تكفر دخل الجنة  
 واقول مسائل الحذف  
 الواقع في باب الشرط والجزاء  
 ثلاثة المسئلة الأولى حذف  
 الجواب وحده وشرطه  
 أمران أحدهما ان يكون  
 معلوما والثاني ان يكون  
 فعل الشرط ماضيا تقول  
 أم ظلم ان فعلت لوجود  
 الامر من ويعتج ان تقسم  
 وان تقعد ونحوها حيث  
 لا دليل لا انتفاء الامر من  
 ونحو انة حيث لا دليل  
 لا انتفاء الامر الاول ونحو  
 أنت ظالم ان تفعل لا انتفاء  
 الامر الثاني قال انه تعالى  
 وان كن سكبر عليك  
 امر اسهم فن استغنى  
 ان تبتنى تقا

في الأرض أو ملأ في السماء  
فإنهم بآية تقديره فاعمل  
والخطف في هذه الآية في  
خاتمة الحسن لأنه قد  
أنضم لوجود الشرطين  
طول الكلام وهو غايي  
مع الحذف المسألة الثانية  
حذف فعل الشرط وحده  
وشرطه أيضا امران دلالة  
الدليل عليه وكون الشرط  
واقعا بطرا لا كقولك تب  
والا فاقبل أي والاتب  
واقبل وقول الشاعر  
فطلقا فليست لها بكف  
والا بل مفرقا الحسام  
أي وإن لا تطلقها بل وقد  
لا يكون ذلك بعد والا  
فيكون شاذا لا في نحو

أن منهم طلبة امرأهم من الأيمان فإن استطعت متفذا تحت الأرض تنقلب  
تقطع لهم بآية أو ملأ تصعبه إلى السماء تنزل منها بآية ففعل انتهى التصريح (قوله  
في الأرض) مسقة لتفاوتي السماء المسافة إلى الأرض يجوز أن يكونا متعلقين بنحو (وإن  
من المستكن والمقصود بيان حرصه البالغ على إصلاح قومه وإن لو قدر أن بآتهم بآتهم  
تحت الأرض أو من فوق السماء لا في هارما إيمانهم انتهى بضاروي (قوله وشرطه  
أيضا أمران) أي شرط جواز حذف فعل الشرط بأمراد وعدم شدو بدسبل قوله  
يعدوا كثيرا يكون ذلك بعد والا فذا فقد الشرطان فلما عتصم وهو المربك لليل وأما  
شاذ وهو الذي لم يكن بعدوا لا فتأمل (قوله واقعا بعدوا لا) أي واقعا بعدان الشرطية  
المتروكة بلا الشافية (قوله فطلقها الخ) لعماء الحظف على ما قبلها وطلقها فاعل أمر  
ومعول والفاعل مستورا ضمير يعود على أمر أن مطر فليست الفاء للتعليل والتأنيص  
ليس وكذا ضميرها واما متعلق به وإن لا فعل ن حرف شرط مودم في لا النافية وبع  
جواب الشرط وفعل الشرط محذوف أي والاطلقها ومفرقا لمفعول أي أرسلك  
والحسام بضم الحاء فاعل فعل أي السيف والشاهد في البيت في حذف فعل الشرط  
قال الجوهري الكعول النثر والمصدر الكعامة ما د قال العشي المراد بالطلاق  
التصريح لا فلا المسألة الثالثة كانه في قول امرأته اه وهو خلاف  
قول التصريح كقول الآخر صياط مطر اركل مطر ديم الخلقه وتجنه امرأه  
جيلة فطلقها الخ لحذف الشرط لدلالة نطقها عليه انتهى فنه التصريح في ان المحلولة  
في امرأة مطر لا فربسه وكذا تقدم عند الكلام على المنيان في المنادي ما هو افق  
كلام التصريح (قوله وقد لا يكون ذلك بعد والا الخ) قال في التصريح وقد يخلط  
واحد من ان والا فتران بلا وقد يتكلمان معا ولا أول ما حكاها ابن الأنباري في  
الانصاف من العرب يصلي عليه فلم عليه من لا فلا تعبا أي ومن لا يصلي عليه  
فلا تعبا قال الشاطبي وعذ أنص في الجوار والثاني وإن امرأته خافت لحذف الشرط  
مع انتفاء اقتران ان بلا الثالث كقوله

حتى تؤخذوا فسر ابنة عامر • ولم ينح الا في اصاديريد

أي حتى تشقوا تؤخذوا وحذف الشرط مع انتفاء الأمرين والقبر الغفور والظنفة  
يكسر المشاة التهمة والصدق بذكر الصاد الموهلة ما يؤمن به الأسير من قيد أو  
غيره اه اذا علمت ذلك فقول الشاعر قد لا يكون الخ فتنه ثلاث صور كما علم من  
كلام التصريح فتكون الثلاثة شاذة واستثنى منها نحو وان خدرا الخ وان أحط الخ فلا  
شدود فمع ما وقوله على أن الخ استندرك على قوله لا في نحو الخ وتوجيه ذلك ان  
الاستثناء يقتضي المدح ول فيمن خص فيه فاستدرك على الاستثناء بقوله من أن الخ  
وحاصل الاستدراك ان من داخل في من فيه ولا حاجة للاستثناء واعتصرص أنه  
لا وجه لث الاستدراك كما قال انه شيء من قوله والا بل المحذوف فيه بعض الشرط  
لانه بقي من لا النافية فيقتضي انه لا يكون أيضا من خص فيه وهذا باطل فلا ولي

حذف قوله على ان الخ ويقول الا في نحو ان خير الخ والافى نحو وان أحد من المشركين استجاركم الخ واعتراض الغنشي على الاستدراك معني على تسليم ان المحذوف في ان كان خيرا هو البعض وسأقي ان المحذوف الكل وحسبنا المحذوف في قوله والافى الخ وهو فعل الشرط بتمامه هو تعلق وإما لا فليست قطع فمفعول الشرط تأمل (قوله ان خيرا الخ) أي ان كان معلوم خيرا لمجازهم خيرا (قوله كما ترى بابه) وهو باب كان وأخواتها لان هذا امر في حذف كل واحد ان ولو (قوله على ان ذلك لم يصف فيه جملة الشرط بجملة ما قبل له وحده فيكون فعل الشرط وهو محذوف ولا ينتم ما قبله الا لو كان فعل الشرط جملة كان خيرا فتأمل (قوله وان أحد الخ) أي وان استجارك أحد ففعل الشرط محذوف كمنه خذ من غنشل التصريح بقوله وان امرأتك تأتفت فقوله وكذلك نحو وان أحد الخ أي المحذوف بعض الشرط هكذا ظاهر وليس كذلك بل المحذوف بعض الشرط لان الفعل الماضي وحده في محل جزم فهو فعل الشرط لا الجملة وان أراد بقوله **حذف** الخ انه مستثنى من الشذوذ وقوله فليس محذوف فيه أي المحكوم عليه بالشذوذ بل هو مستثنى من الشذوذ واستقامت عبارة ابن ابي ليس هو مفادا للعبارة فتأمل متصفا (قوله الاداة بالالخ) مراده بالاداة خصوص ان فقط (قوله طلب بلفظ الشرط ومعناه) أي عبادة ومعناه وليس المراد خفض الفعل فان قولك اثنى اكرمك تقديره التي قد أتيت الخ وقد لعل الطلب امر وفعل لشرط مضارع ثم بعد العلم ان لفظا بل المادة متحدة وقوله أو جعله الخ أي المادة محتسبة في شيء آخر وهون كلامه يشمل أنواع الطلب بتمامه وان قولك اثنى بتمامه أنزلك فعل الشرط المقدوف وهو ان تعرفه ليس لفظ الطلب وهو ان ولا معناه لان معني ان الاستفهام الا ان يقال المراد من قوله ان ينك تعرفه فيكون المعنى واحد او كذا في قوله لا تنزل عندنا كرمك معناه طلب ان تنزل فهو موافق لفعل الشرط فظهر فيه تعاد المعنى وتأمل في المقام فله صب المرام وحسبنا سأل في الخصيف ببقية أنواع الطلب (قوله وهذا هو الصحيح) قول في التصريح واختلاف في تحقيق جازمه والجمهور بجعله - وبالشروط مقرر يكون مجزوا معناه بادا شرط مقدرة وفعل الشرط وقال الخليل وسيبويه والاسيرافي والقاضي هو جواب للطلب المتقدم فيكون مجزوا بنفس الطلب ثم اختلفوا في علمه قال الخليل وسيبويه انما جزم الطلب لتضمنه معنى حرفا شرط كما ان انما شرط انما جزم لذلك وقال السيرافي والقاضي لنباتته من باب الجازم الذي هو حرف شرط المتقدم كما ان النصب بضر باقي قوله ضربا ز بالنباتته هي ضرب لا ان معناه ومذهب الجمهور راجح لان المحذوف والتعفين وان اشتركت في انهما خلاف الاصل لكل في التضمن تفسير معنى الاصل ولا كذلك المحذوف ولان نائب التي يزدي معناه والطلب لا يزدي معنى اشترط ولان الاربع في ضربا ز الذي منصوب بالفعل المحذوف

لن خير الخ فقياس كما مر في بابه على ان ذلك لم يصف فيه جملة الشرط بجملة ما قبل له وكذا المنصوص وان أحد من المشركين استجارك فليسا هما نحن فيه وأكثر ما يكون ذلك مع اقتران الاداة بالنافية كما مثلت المسألة الثالثة حذف اداة الشرط وفعل الشرط وشروطه أن تقدم عليه ما طلب بلفظ الشرط ومعناه أو بمعناه فقط نحو اثنى اكرمك تقديره اثنى فان تأتيت اكرمك ما كرمه مجزوم في جواب شرط محذوف دل عليه فعل الطلب المذكور وهذا المذهب الصحيح



لا بالمصدر لعدم حمله مثل فصل مقرون بحرف مصدره (قوله والثاني نحو الخ)  
أراد بالثاني ما كان الطلب فيه معنى فعل الشرط وكان المنادى بان يقول فيما سبق  
فلا أول نحو وانتني اكرمك (قوله قل تعالوا أنزل) تقدم الطلب وهو تعالوا وأنزل  
الضارع المجزوع والقاص هو أنزل وقصد به الجزاء المجزوع بحرف شرط مقدم  
والقدير كقَالَ المؤلف فالتسلا وتعليق عليه مستغن عن مجيء علامة مزمنة حذف الواو  
أه نصرح (قوله أبت عنى الخ) هذه أربعة أبيات من بحر الوافر مفاعلت  
مفاعلت ستاوات اقتصر صاحب النواهل على الكلام على البيت الثالث وهو قوله  
وقولى كلبا شأن الخ والمشيخ اسم فاعل من أفاخ وهو المخوف ويسمى القيل عليه  
لما يقع لمارأى ظهره والمشيخ ضم الميم وبالشين المجمة وقوله ما تراخى ما تراخى  
مكرها ومخاها والى توترعها أى تروى وتروى والعرض موضع المدح والقدح من  
الإنسان سواء كان فى نفسه أو سلفه أو من يلزمه أمره وقيل هو جازة التى يصوبه من  
نفسه وحسبه ويحاسبه أى عجز عنه وقال ابن تقيية عرض الرجل نفسه والعجز  
من كل شيء أه مماضى نسخة بعض العلماء (قوله حنات) بالميم والشين المجمة  
والهزة ارتفعت وقال الجوهري حاشيت نفسى أى غشيت وقولى متدا وكما طرف  
يعنى حين يتعلق بالمصدر وحذات فعل ماضى بالهاء لثبات وجاشت معطوف عليه  
مكانك اسم فعل وحذات مكانك تسمى خبر لان قصد هذا القطع على حذف  
لا اله الا الله وقصدى مضارع مجزوم فى جواب شرط مقدر تقديره ان تثبتى مكانك  
تسمى وهما متجزئان فى التثنية أو فى خبره معطوف عليه والشاهد فى البيت  
تسمى أه شواهد (قوله كون الجواب أمرا محبوبا) هو صاولة ولم ان تضع  
ان لا مكان بل هذه أحسن لانها تنصرف باعتبار الجواز اتوان كانت موجودة فى نفسها  
بخلاف الأولى ولا يدخل هذه العبارة ان لا تسلم تدخل النار لا ناقله الاصل وهو  
لا تسلم تدخل النار غير صحيح ههنا أه قشبي (قوله تعين الزعم) لان الاكل  
لا يتبعه علم الدخول وانما يتبعه العلم بالدخول أه نصرح (قوله خلافا  
الكسافى) لان الكسافى قبل والكوفون لا يستطرون الشرط المذكور واحسبوا  
- فاعمل انصب لانه يجوز لادن من الاسماء كالتنصيب واجب البصرون  
موجود مع تنصيب على انصب لعم الجزم بعد التثنية قياسا على التنصيب فى رد  
انصرف نظر فاهم قال ابن جوار الجزم بعد التثنية كما تقدم واستدل الكسافى  
بالكوفيون اية يقول فى المحلة التى صلى الله عليه وسلم لا تشرفى يصلى عليهم  
بجوز اية طاول يصلى وفى الحديث لا تجمعوا بهدى كذا رافضرب بعضهم  
رفب بعضه راجب البصرون بان يصلى بلى تشرف أرقطو ونسب مدغم  
أه نصرح فيه وهما متعضم الخ الحاصل انه قرئ بالتنصيب بار محذوف وقولى  
بازرع وسبب الخ وجهه بالسكون وسبب أى وجهه ايضا (قوله الالفعال قبله) وهى قوله  
فندرفاهم (قوله ولا يحسن ان تقدر دلا مافعله) قال فى الكشاف قد تشكر

قالوا لان تعال فعل جامد  
 لا يشترع له ولا ماضي حتى  
 فهو بمنضم اليه انه فعل  
 ولا تفرق بين كون الطلب  
 بالفعل كما نثنا او كونه  
 باسم الفعل كقول عروين  
 انما ظننا بطل او بصدقة  
 فبضم الهمزة من النجاة  
 انت له عتقتي واني بلائي  
 واخذى الحمد فانني اربع  
 واما كي على المكره نفسى  
 وضربى عامة البطل المشج  
 وقولى على احسان ومناش  
 مكامل فعمدى او نة ترضى  
 لا دفع عن مآثره الحيات  
 واسمى به عن عرض مصعب  
 جاز بنعمه يمدى بقوله مكائل  
 وهو اسم فعل بمعنى انبى  
 وقرط الحاشى بعد النهى  
 كون الجواب أمر محبوبا  
 كدخول الجنة والسلامة  
 في قولك لا تكثر دحل الجنة  
 ولا تدن من الاسد فسل فلو  
 كما أمر امرها كدخول  
 النار او كل السبع في  
 قوله لا تكثر دحل  
 رائد تدن من الأسد  
 تدن الرقع خلافا لذكر  
 لا دليل له في قراءة  
 لا تكثر دحل  
 تكون ذلك موصولا بانه  
 الحرف ومهل ذلك ان فيه  
 محصلا لتناوب اللفظ  
 المذكور فلهذا لا يحسن أن

مرفوع كقارئه منصوب المحل على الحال أي ولا تعط مستكثرا أو شيئا لم تعطه كثيرا  
أوردوا اليك كثيرا منهن لا تستكثر وهو أن يرب شيئا وهو يطعم أن يتعوض من  
الموهبة أكثر من المجهود هذا الجواب ويستدل بقوله تعالى إن أنسى خاص بالنبي لأن الله  
اختاره أشرف الآداب وأحسن الأخلاق وألهمه تقريظا ولا منه وقيل الأحسن  
تستكثر بالسكون كقارئه وفيه ثلاثة أوجه الأول المسمى كانه قبل ولا يحسن ولا  
تستكثر على أنهن الممن في قوله عز وجل ثم لا يتبعون ما اتفقوا على ولا أذى لأن  
شان الممان بما يحل أن يستكثر أي يراه كثيرا ويعتد به وإن يشبه بعضه فيسكن  
تقريبه وإن يعتبر حال الوقف اه إذا علمت ذلك فقول ولا يحسن الخ غير مستعمل  
الوثاب نفسه متى في النظر عليه وحشة فالبدلية مستعملة في اختلاف معنيها أي  
وبل العكس وبطل البعض بشرط فيما الاتحاد وقوله وعدم الخ أي فليس بدل  
اشغال لأن الاشغال لا يدفع من الدلالة وما علم أن قوله وعدم دالة الخ لا يستعمل  
المن يستعمل الاستكثار والحاصل أن قول المصنف لاختلاف معنيها مبطل بطل  
البعض والكل وقوله وعدم دالة الخ مبطل بطل لأن الاشغال وسكت عن بدل العطف  
لأنه لا يقع في انفسج فبطل البطل بجميع أقسامه لكن قد علمت أن قوله وعدم دالة  
الخ لا يسلم (قوله وجوب الاستغناء الخ) ما تقدم سابقا في حذف الجواب عن إيرادنا  
تكمال على حذفه وجوب الالة لا يصح بين العوض والمعرض (قوله نحو هو طام أن  
فعل) قال في التصريح وجوب حذف الجواب أن كان الدال عليه ما تقدم مما هو  
جواب في المعنى دون الصنعة أما السكونية فله أهمية مجردة عن الفاء نحو أنت طام أن  
فعل أي قد تعلم وأما السكونية فجملته منفية بمقتضى ما جاء في المحفوظ أرفق أن يفتح ما وما  
السكونية مضاربه مرفوعه لزوم المحفوظ أن قد في جواب ذلك كله محذوف وجوبا  
لأنه لا تقدم عليه وأما المتقدم بجوابه فهو البصرين لأن إداة الشرط  
لما صدر الكلام فلا تقدم على الجواب ولا لترام العرب حيث قد كون تفعل الثاني  
لأنه لا تناسبا كما لترام ذلك حيث يحذف الجواب لأن المتقدم لا يعل كونه جوابا  
أما الجملة الأهمية فلعلهم اقترانها بالفاء وأما القلبية الجزوم فلهما بالمقترنة بالفاء  
فلا جواب المنفي لم تدخل عليه الفاء وأما في المضارع فله بثنائي جعله جوابا  
وذهب السكوتيون والمبرد وأبو زيد إلى أن حذف المتقدم هو الجواب وإما هو  
الأول ما أن الفاء قد تدخل لأنها لا تناسب المصدر ولا تخف من العمل  
ولا عمل مع المتقدم وبأله قد تدخل على المنفي ثم أجاب عن محضري في فتح تقترنهم  
الآية أن يكون التقدير أن افترضتم بقتله فتم تقترنهم وعن الثالث بأن رفع المضارع  
لضعف الحرف أو يعمل أو نحو وجب ذلك نسبة واذي يدل على أن المتقدم  
ليس جوابا لأن المتكلم أخبر عما قام به الدال التعاقب فهو كتحصيل بعد التعميم  
يختلف من بني كلامه من أول الأمر على الشرط فن الجواب المعنوي يتأخر في كلامه  
فيكون جوابا في السامع والمعنى ه تصريح (قوله أو يفتح عن أن قد أقوم الخ)

لا اختلاف معنيها وما وجه  
دلالة الأول على الثاني في  
قلت وجوب الاستغناء  
عن جواب الشرط يدل  
متقدما لفظا وهو طام  
فعل أو يفتح عن أن قد أقوم

هذه المسئلة أشرفها من مسائل بقوله

وبعد اضرب فعل الجزا حسن \* ورفع بعد مضارع ومن  
والحاصل انه اذا كان فعل الشرط ماضيا ومضارع ماضيا لم يفسد وضع المضارع  
بعدهما فنحن انما أقوم وان لم يتم أقوم والذي حسن الزعم ان الاداء لم تعمل في  
لفظ الشرط مع قرينه فلا تعمل في الجواب بعده وأما رفع الجواب بعد المضارع غير  
المتنى بل تضعف عليه فرائد لطيفين سليمان في الشواذ أيضا كقولك أدرككم  
الموت برفع أدرككم ووجه ضعفه ان الاداء قد عملت في فعل الشرط فكان القياس  
عملها في الجواب انتهى تصريح اذا عملت ذلك قول المصنف ومن ثم امتنع في النثران  
تتم أقوم بقيد انه خاص بالضرورة وهو ما في بعض نسخ التمام وهو ظاهر كلام  
سيبويه فإنه قال وقد جاء في الشعر والذي في شرح السكاكبة أنه لا يختص بالضرورة  
وهو ظاهر الالفة ومفاد التصريح والتوضيح وهو الأقوى (قوله من ثم امتنع)  
قال الفيثي أي من أجل اعتبار الدليل ولا يصح ان يكون أقوم دليلا متقدما عليه  
لانتهاء المعنى امتنع الخ اه وقال شيخ الاسلام ومن ثم أي من هنا وهو انه يشترط  
في حذف الجواب معنى الشرط أي من أجل ذلك امتنع الخ بكلام شيخ الاسلام  
يرسل ان قول المصنف يجب الاستغناء بدليله متقدما أي مع الشرطين فالجواب  
انه لا بد في الحذف من معنى الشرط ومن الدليل لكن ان كان الدليل متقدما الخ  
فالحذف واجب بالاتفاق وهذا يؤيد ان المراد بالجواز فيما سبق ما قابل الاعتداع  
فيم الواجب ويكون قوله ويجب الخ تخصيص بعد تعميم (قوله في النثر) وأما في  
النظم فقد جاء ذلك كما في قوله

يا أقرع ابن حابس يا أقرع \* انك ان يصرع أخوك تصرع  
وقوله فقلت تعمل نوق طرولا هما \* مطبقة من بآتم الا يضيرها

واختلف في تحرير الزعم من المضارع فعند سيبويه على التقديم والتأخير اضماع  
الفاء والاول عنده أو ان تقدم على الشرط ما يخلط المرة مع الملة كورثته ان  
يصرع الخ والا فلا وفي اضماع الماه وقطع المبرر بتقديم الفاء مع الماه لا محلا يمكن  
ان يكون له لا ينوي غيره وهذا ان التخريجان ضعيفان لان التقديم والتأخير مخرج  
الى جواب ودعوى حذفه جعل الملة كورثته خلاف الأصل وخلاف فرض  
المسئلة لان الفرض انه الجواب وضماع الماه مع غير القول يختص بالضرورة اه  
تصريح وزاد الا شوقي ولا مفضلا وهو ان كانت الاداء مع شرط فعلى اضماع  
الماء والاقع التقديم والتأخير اه وفيه الضعف المتقدم في القولين وسيأتي  
الكلام على تقدير الزعم بعد الماضي في كلام الشارح (قوله ويجوز ما تقدم الخ)  
قال شيخ الاسلام ويجب الاستغناء عن جواب ما نأخر من شرط وقسم في كلام اجتمعا  
فيجب جواب ما تقدم اه وأشار بذلك التقدير الى ان قول المصنف ويجوز ما يتعلق  
بمخوف وهو من عطف الجدل على قوله أو لا يجب الاستغناء الخ وليس صطحا على

ومن ثم امتنع في النثر  
تتم أقوم ويجوز ما قد  
من شرط

قوله بليله لان عطفه على دليله بصير التقدير ويجيب الاستقناء عن جواب شرط  
جواب ما تقدم من شرط مع ان استقناء بجواب الشرط انما هو عن جواب القسم  
لان جواب شرط نعم الاستقناء بجواب القسم من جواب الشرط فتأمل متصفا  
(قوله مدح) أي صيغة ذو خبر ام لا دليل ما بعده (قوله أو قسم الان سبقه الخ) هذا  
التفصيل محله كما قال في الكفاية اذ لم تكن الاداءات اولولا والا فالجواب للشرط  
مطلقا اه فشي قال الاشعري وأما الشرط الامتناعي فهو ولو لا فانه يتعين  
الاستقناء بجوابه تقدم القسم أرناظر كقوله

فقسم لو أذى الندى سواده • لما مضت تلك المسالاة عامر

وكقوله • وإنه لو لا أنه ما ابتدئنا • قص على ذلك في الكفاية التسهيل وهو المعجم  
وذهب ابن عصفوري ان الجواب في ذلك للقسم لتقدمه ولو كونه ماضيا لانه من  
عن جواب لو ولو لا وجوبا لا يكون الا ماضيا اه كلام الاشعري وقول الاشعري  
ولزم الخ جواب هو سؤال تقدير لو كن جواب القسم لما تزم كونه ماضيا لقوام  
كونه ماضيا دليل على انه جواب الشرط وانما شهد في البيت الاول في قوله لما  
مضت فانه جواب لو وجواب القسم المشار اليه بقوله أقسم الخ محذوفه كذا في  
البيت الثاني ما اعتد بنا جواب لو لا وجواب القسم محذوفه والقسم في البيت  
متقدم اه تقرير شيخنا خيردير (قوله ان سبقه ذو خبر) المراد بذي الخبر ما يطلب  
خبر من مبتدأ أو ارماس كل أو اعم ان (قوله فيجوز تر جمع الشرط) المناس فيخرج  
الشرط قوله انه شيء ويمكن تصحيح المصنف بأن المعنى فيجوز تر جمع 'شرط' في كل  
جوابه كانه قال فيجوز ذكر جواب الشرط فالتن مني على انه جاز لا واجب وقال  
في الشرح وجب مراعاة الشرط بخلاف المتن والحاصل ان في المسكتين قولين  
فيلجوز تر جمع الشرط في كجوابه ويقال في الكفاية والتسهيل ان ذلك على  
سبيل التخصيص وليس في كلام سيبويه ما يدل على التخصيص وانما جعل الجواب للشرط  
مع تقدم ذي خبر لان سقوط جواب الشرط يحل بجملة الشرط الواقعة خبر التي من  
جملتها جواب الشرط بخلاف القسم فانه موقوف لجرد التوكيد فلهذا لا يحل شيء اه  
اشعري (قوله ما اتقي فيه الشرطان) وهما كونه معلوما او كونه فعل الشرط ماضيا  
(قوله وان انا خليل الخ) فانه زهر بن أبي سلمى بنهم السين من قصيدته البسيط  
مدح جهم بن سنان من أجود ملوك العرب له عطاء خارقه هي العادة فحده هذه  
القصيدة وأولها

قف بالديار التي لم يعفها القدم • بلى وغيرهما الارواح والديم

ان البطل ملوم حيث كن ولكن الجواد هي علامه هزم

هو الجواد الذي يطيقنا ناله • عفو ويقض احبا نقيضه

وان انا خليل يوم مسئلة • يقول لافان ماني ولا حرم

زهر بن أحد السبعة الذين كتب اشعارهم مع قتي بن ابان الكعبة ثم اسقطت عند

ذو خبر فيجوز تر جمع الشرط  
المؤخر وهو أقول حذف الجواد  
على ثلاثة أوجه فتنم وهو  
ما اتقي منه الشرطان  
اللا كوزان أو أحدهما  
وجاز وهو ما وجد فيه ولم  
يكن الدليل الذي يدل عليه  
جملة محذوفه في ذلك  
الكلام متقدمة اللا كر  
لغضا أو تقديرها وواجب  
وهو ما كان دليله الجملة  
المدح كونه فالتقدمة لغضا  
كقولهم أنت تالم ان فعلت  
والتقدمة تقديرها  
سور بن احماد قولك ان  
قام زيد أقوم وقول الشاعر  
وان انا خليل يوم مسئلة  
يقول لافان ماني ولا حرم  
فان المضارع المرفوع  
المؤخر

وتقول فله تعالى بالارض باهي ما لك ومن الاربعه التي قيل فيها التعرأه اربعة  
 امر والتعس اذا ركب والسابقه اذا ركب وزهير اذا ركب والاشعي اذا طسرب  
 والتخليل ان تقتر المحتاج لا الصديق والمثله مصدر مال سؤال ومثله وروى  
 مسجبله مسئلة وهي المجاهفة وبه انشد ما لجوهري والحريري يقع الحاء المهملة  
 وكسر الراء مصدر كالحرمان يعني التهم والاعراب ان حرف شرط آناه خليل فعل  
 وفعل وفعل ومفعول والذي في محل جزم الفعل وحده ويوم مسئلة ظرف لآناه ومضاف  
 اليه يقول هو دليل الجواب والتقدير يقول ان آناه بقل وقيل هو الجواب بتقدير الغاء  
 والمبتدأ أي وان آناه خليل فهو يقول ولا غائب مالى لاحاطة بعمل ليس وغائب اسمها  
 ومالى خبرها وحرم مبتدأ حذف خبره أي ولا تفتدى حرمان وقال الدماميني غائب خبر  
 مقدم ومالى مبتدأ مؤخر ولا حرم حذف على مالى على تأويله باسم الفعل ارفع حذف  
 مضاف أي مالى غائب ولا محروم أو لا ذو حرمان ويحتمل أن يكون خبرا عن مبتدأ  
 محذوف أي لا غائب مالى ولا هو محروم أو ذو حرمان والعطف على الاحتمالين من  
 حذف المجهول أو المفردات ولا يذني جعل حرم خبرا عن المبال أو مفعول على خبره  
 مع فاعله على مصدريته مراد به المبال العقمن غير تأويل ولا حذف كافي قولنا وانما  
 هي اقبال وادبار لان مقام المدح بآياه اذا لم ين في الحرمان البليغ في مطلق  
 الحرمان والمقصود الثاني اه شواهد واعتراض على قوله اذ لا يلزم من نفي الحرمان  
 البليغ الخ لانه اذا بقي الحرمان على مصدرية فالمراد في الحرمان من أصله الحرمان  
 البليغ وقولهم يعتبر بالمصدر مراد به المبالغة المراد اننا لما ضاعف الذات سمى  
 جعلناها نفس المصدر وليس المراد بالمبالغة الكثرة كما وجهه كلام الشواهد (قوله)  
 هي نية التقديم على أداة الشرط في مذهب سيبويه أي الأولى عنده والافهم يجوز  
 ما قاله المبرد كأن تقدم عن التصريح والجواب محذوف والتقدير أقوم ان قام زيد أقم  
 (قوله والمبرد) أي والكوفون يرون ان الغاء مقدره مع مبتدأ والجملة اسمية أي  
 فانا أقوم بذلك الشارح قولنا لا وهو ما ذهب اليه بعضهم من انه ليس على التقديم  
 والتأخير ولا على حذف الفاعل بل المظهر لا ذاته لانه شرط تأخر في فعل الشرط لكونه  
 مانعا ضعف عن العمل في الجواب أي في المصارع اه أشعوى (قوله والثانية)  
 ان تقدم الخ أشار به الى أن قول المصنف أقوم ان سمى الخ من افراد قوله أو  
 تسفوان كد طاهر المتن خلافة (قوله وقوله الخ) لان جواب القسم يكون مؤكدا  
 باللام وان أو متقبلا أو ان أو ما وجواب الشرط مقرون بالغاء ان لم يصلح ان يكون  
 شأ ما يجوز له نظا في المضارع أو محلا في الماضي اه مخلصان الأشعوى  
 به (قوله وشعوى قوله ولئن الخ) أي فان قوله ليون مؤكدا لئول فهو جواب  
 القسم (قوله ورفعه) أي والدليل على ان المد كور جواب القسم رفعة قوله الخ  
 فن قوله ثم لا ينصرفون عطف على ليون والخطوف على الجواب جواب والحال ان  
 ينصرفون مرفوع بثبوت النون فيكون جوابا للقسم كان المخطوف عليه كذلك (قوله)

هي نية التقديم على  
 أداة الشرط في مذهب  
 سيبويه هو الأصل أقوم ان  
 قام ويقول ان آناه خليل  
 والمبرد يرى انه هو الجواب  
 وان الغاء مقدر والثانية  
 أن يتقدم على الشرط قسم  
 بمجوازه ان جامعي لا كرمته  
 فان قولك لا كرمته جواب  
 القسم فهو نية التقديم  
 الى جابته وحذف جواب  
 الشرط لانه عليه ويدل  
 على ان المد كور جواب  
 لتقسم توكيده في قول المثال  
 وهو قوله تعالى ولئن  
 ينصروهم ليلوين الاديبار  
 ورفعه في قوله تعالى ثم  
 لا ينصرفون

ثم إذا مرت إلى أنه كما يجب الخ كوجوب ما ذكره أنه ان تقدم ذو خبر فالذ كور جواب  
الشرط تقدم أم لا وان لم يذ كرف ذو خبر فالذ كور جواب الشرط تقدم الشرط أو  
تأخر ان كل الشرط لامتصاص وان لم يكن امتناعيا فالذ كور جواب الشرط ان تقدم  
والالجواب القسم فيكون المذ كور جواب القسم في صورة واحدة وهو ما اذا تقدم  
القسم ولم يكن الشرط امتناعيا ولم تقدم ذو خبر تأمل (قوله الى انه حكما وجوب  
الاستغناء بجواب القسم المتقدم) كونه القراء الى انه يجعل المذ كور جواب الشرط  
المتأخر والحال انه لم يكن ذو خبر متساوية

لئن كل واحد من اليوم صادقا • أصغر في تمام القبط للشمس مادما  
ومنع الجمهور ذلك ولو اورد على جعل اللام وانما تولست لام القسم اه أشد في  
(قوله يجب العكس) أي الاستغناء بجواب الشرط المتقدم من جواب القسم  
فالحذف بجواب القسم (فنتبين) اذا قال شرطان دون عطف فالجواب لا وهما  
والثاني مقيد للاول كتحديد بصل واقعة موصوفة نحو ان تأتني ان تحسن الى من  
البلد فقول ان تحسن مقيد للاول كأنه قال ان تأتني محسنا أو احسن البلد وان كان  
مع حذف فالجواب لم يلزم ان كان العطف بالواو ونحو ان تأتني وان تحسن الى  
احسن البلد وان كان بالواو فالجواب لاحدهما نحو ان جاء زيدا أو جاء حسنا كونه  
أوقا كرمها وان كان بالفاء فالجواب للثاني والثالث جواب الاول اه  
اشمولى (قوله ثلاثة أوجه الخ) لان المتن جعل الجزم والنصب مشتركين في المسئلتين  
وهي المسئلة الأولى بالرغم فيكون في الأولى ثلاثة في الثانية اثنين والنصب في  
المسئلة الثانية أمثل منه في المسئلة الأولى لان العطف قبله في فعل الشرط وغير  
الشرط غير واجب فيكون قريبا من الاستفهام والأمر والتعجب وقوله الشاطبي  
اه تصرح (قوله وكلتا هما يكون الفعل فيهما واقعا بعد القاء الواو) هل في  
التصریح ونقل عن الكوفيين أنهم أجمعوا على مجرى القاء الواو فيقولون ان تأتني ثم  
تحدثني أ كرمك بنصب تحدثني واختجوا بقراءة قتادة والمرح بنصب يدركه لاون  
من قوله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ووجهه غير كرمه فقد وثقوا به  
في الله وقرأوا لعق بن سليمان وابراهيم النخعي بالزجر ان النسبة ياخز وجهه  
القراءة لم يثبت المصريون بها كذا في قوله تعالى نص به ووجهه ان كرمه في كوفيين  
ثم نص في المسئلة الثانية وهي مسئلة التوسط وعو كذا كرمه كرمه في نص  
لكن الاشمولي بنصب قرامه غير كرمه بالنصب للمروذ كرمه بنصبه اخن وبالله  
والواو (قوله كقوله تعالى ان تبدوا الخ) هذا من باب التوهم والواو ومن يظن ان  
فلا هادى له ويذكرهم قرأ أبو جعفر ورواهم يزيد بن رستم على الاستغناء مع التوهم  
وابن قون مع التوهم وقرأ الكسائي وسنن بن جرهم مع التوهم عطاء بن يحيى بن حمزة فلا  
هادى له وقرأ في الشواذ بالنصب بان مقصود رجوع بعد الواو ولم أقف على من قرأ به  
اه تضرع وليدين على القراءات الشاذة بالنون أو الياء واستظهر بعض الاشياخ

ثم اشترت الى انه كما يجب  
الاستغناء بجواب القسم  
للتقدم يجب العكس في  
نحو ان تقدم والله أقدم والله اذا  
تقدم عليه ما لم يطلب  
الخير وحيث مراعاة للشرط  
تقدم أو تأخر بخبره والله  
ان يتم أقم غفلت وجزم  
ما بعده أو أو أو من فعل  
تال للشرط أو الجواب قري  
ونصبه ضعيف ورفع تال  
الجواب جائز وأقول  
تحت باب الجوارم يستلزم  
أولاها يجوز فيها ثلاثة  
أوجه واثنان يجوز فيها  
وجهان وكذا تأخر يكون  
الفعل فيها أو في بعده  
انه أو نوار في المسئلة  
الثلاثة لا راجح فضايلها  
ان يقع الفعل بعد الشرط  
والجزء كقوله تعالى وان  
تبدوا ما في أنفسكم أو  
تقعوا كآية

أما الجاء (قوله ترفع فيغير بالجزم) أي ترفع وانما يرفع ويغير ويغير  
والجاء في العطف على لفظ محاسب كقصر أحاصم وابن حاصم فيغير بالرفع على  
الاستثنا (قوله وهي من ابن عباس) قال في التصریح وهو قرا ابن عباس وأبو  
حيوة لا يخرج في غير السبعة بالنصب بأن مضرة وخوابه الغاء (قوله ان  
تأتي وتخش إلى الخ) هو مثال الواو ومثال الفاء ان تبدل الواو بالفاء (قوله ومن يقرب  
الخ) هو من الطويل والرواية بنصب يخضع ولا يصح الوزن إلا به والحكم بالنسبة  
يقال هضم أخاه إذا لم ينصف ولم يوفقه وفي قوله ولا يخش الخ اقتباس من قوله تعالى  
فلا يخاف ظلماً ولا هضماً ولا اقرباً وهو التواضع وتؤد من الأجر وهو  
الزول بالثني \* الأجر لمن أهم شرط جازم ويقرب يجوز ومن وقاه مستقر  
فيه ويخضع من صوب يتقد بران وتؤد جواب الشرط ولا يخش يجوز بمضد  
الأنف عطف على ترفع الخ ومضد في السبب وظلماً مفعولاً فأن أي مدة أقامته فما  
مصدر يقول هضم عطف على ظلماً والشاهد في يخضع حيث نصب يتقد بران  
والعطف على الشرط قبل الجواب

### (باب في عمل الفعل)

أي في كيفية جهته من كونه رافعاً أو ناصباً أو فاعلاً أو نائباً في بيان العمل وعده أي  
لا بيان ان هذا الفعل عامل وإن هذا الفعل غير عامل كل الافعال ترفع أو ترفع  
وتنصب (قوله كل الافعال) أي ان الافعال قاصر ما وقع عليها تامها وانما ترفع  
لانها إذا مسندة فلا بد لها من مسند اليه لتوقف الاستناد على الطريقة فيرفع أما  
الفاعل فيما يأتي له أو نائبه فيما يأتي له أو المنصب بالفاعل وهو مرفوع كان واخواتها  
فالضمير في قوله المشبهة عامل على الفاعل لا على أقرب مذكور كجاءه القاعدة وأنت  
قوله ترفع وتنصب مع عوده على كل لاكتساب كل التام من المضاعف اليه والشرط  
موجود وهو تأهل المضاعف للذوق (قوله كل الافعال ترفع) أي أصالة فلا يرد الفعل  
لأنه كذا والافعال المسكونة تقطعها ما وقع ما وقع ما وقع ما وقع ما وقع ما وقع ما وقع ما وقع  
على سبيل الاجمال لانه لا يصحح الا لاقتحام الفعل أما رافع ونائب أو رافع أو نائب  
وهكذا لا يوجد وقوله كل الافعال ترفع أما الخ أي على البدلية أي بعضها يرفع  
الفاعل وبعضها نائب هكذا (قوله وتنصب الاسماء) أي ان كل الافعال تنصب  
الاسماء الخمسة من الاسماء فلا تنصبها كل الافعال وإلى في الاسماء للاستغراق  
وقولنا تنصبها صك الافعال صاوق بأن لا ينصبه فعل أصلاً وينصبه بعض  
الافعال فالمنشبه بالمفعول به لا ينصب معنى من الافعال ولذا قال المصنف الا المنشبه  
بالمفعول به مطلقاً أي لا تنصبه مطلقاً من التقيد ببعض الافعال والاسكان مفعولاً  
به لا شبهة وقوله الخبر فلا ينصبه كل الافعال بل الناقص ومصدره ووصفه وقوله  
الاخبار أعاد الان العامل الأول لا يكون فعلاً بخلاف ما بعده فيدخله الافعال  
والاسماء (قوله واليدين) لا ينصبه شيء من الافعال (قوله والمفعول المطلق) ينصبه

الرفع فيغير بالجزم على  
العطف فيغير بالرفع على  
الاستثنا وفيغير  
بالنصب بانماز أن هو  
ضيف وهي عن ابن  
عباس رضى الله عنهما  
\* وأما مسألة الوجهين  
فما بطلها أن يقع الفعل  
بين الشرط والخبر كقولك  
أن تأتي وتخش إلى آخره  
فالجزم ويجوز بالنصب  
قوله

ومن يقرب منا ويخضع تؤد  
ولا يخش ظلماً أو هضماً  
فقلت في باب في عمل الفعل  
كل الافعال ترفع أما الفاعل  
ونائبه أو المنشبه وتنصب  
الاسماء الا المنشبه بالمفعول  
بمطلقاً والخبر والخبر  
المفعول المطلق فخاصتها

بعض الأفعال وهو المتصرف التام ومصدره وصفه فقوله فتأصبا الخ زاجع للتمية  
 على طريق القبول والتشتر المرتب (قوله الوصف) أي الصفة المشبهة (قوله والتأصبا)  
 وفي نسخة والتأصبا وهي أولى (قوله والأفعال) أي فلا ينصبه كل الأفعال وإنما  
 بالنسبة إلى الخ (قوله واليه المسمى) أي العامل المسمى المعنى والمسمى النسبة للعامل المسمى  
 المعنى اسم والعامل المسمى النسبة مشتق منهم النسبة سواء كان فعلا أو مفعولا فقوله  
 أو النسبة يختلف على المعنى والأشياء (قوله التام) هذا قول الفارسي بناء على أن  
 الناقص لا يدل على الحدث الذي اختاره ابن مالك وتبعه المصنف في أوضحه أنه يدل  
 على الحدث (قوله ووصف) قال الشافعي في قول ابن مالك أو وصفه فقد ثبت أن الصفة  
 المشبهة وأفضل التفضل بنصبان المفعول المطلق ولا يعرف من قال هذا من النحاة  
 (قوله بالنسبة إليه) أي للعمل فيه (قوله ما) أي فعل (قوله أصلا) هو مفعول مطلق  
 صفة محذوف والعامل فيه عامل من معنى التقي على مذهب الجمهور أي ما اتفق عنه  
 تعدى الفعل إليه انتفاء أصلا أي متأصلا أو حرف لتقي على مذهب ابن الحارث  
 (قوله حسية) المراد أنها تفرق بالحس ولو لم يعتبر أثرها (قوله أو عرض) المراد  
 بالعرض هنا ليس هو كجسم من وصفه ثابت لأنه ينزل ولم يتكلم عليه في  
 الشرح فلا يختلفا عنه بالصفة الحسية (قوله كعرض وفرج) كذا في بعض النسخ  
 والحواس استأخر فرج لما يأتي في الشرح من أنه احترق بقوله حسية من فرج فله  
 يتعدى بالياء فلا يناسب ذكره فعلا لا يتعدى أصلا وفي بعض النسخ خرج بدل فرج  
 وفي نسخة قوله عرض وأما قوله عرض زيد بالمضونة في اليا حسية فهو مفعول  
 لأجله (قوله وكانوا من لا تفعل الخ) قال السبكي يقال علمته فاعلم ولا ينال كسره لما  
 انكسر والفرق أن العلم في القلب من الله يتوقف على أمور من المتعزم ومن لم يكن  
 علمه موضوعا للجزء الذي من المعنى فقط لعدم إمكان فعل من الخارج فيحصل به العلم ولا  
 يختلف انكساره فنأثره لا انكساره لا واسطة يشعرون إلا انكساره لئلا ينال الحجاب  
 ومن الغريب أن لم استعملت لتني المنتقط والمتصل استعمل لا واحد إلى قوله تعالى  
 وعلم ما لم تعلموا أنتم ولا آباءكم فتنى العلم عنهم متقطع وعلم ما لم تعلموا أنتم  
 د كثر المفعول وهو ما تعلموا فإن كان الإنسان لا يعلم إلا ما يرى يصح التصريح به كرحمة  
 الجهل التي اقبلوا بها فاته أو وضع في الاشتغال (قوله لا تدرك وصفها على فعل) هذا  
 شرط يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم وهو مراد الشارح بقوله  
 وقلب في مفعول اه فشي وقيل بعضهم قوله ففعل أي فقط أما إذا كان له وصف  
 آخر كسليم فهو علم وعلمه تارة يتعدى كيد المثل وبارة لا يتعدى كسليم فهو عالم  
 وسليم (قوله في مفعول وسمن) وفي نسخة زاد تجيل وانصوب حذف لما يأتي في  
 الشرح (قوله ما يتعدى لواحد) تحته أربعة أقسام من السبعة (قوله ككسب) تصاد  
 بالهامة المفتوحة (قوله ككفالة الحواس) أي أن أفعال الحواس التي مدلولها لها من  
 صادر عن الحواس (قوله وما يتعدى له بنفسه الخ) هذا هو القسم الخامس (قوله

الوصف والتأصبا واليا  
 المعنى أو النسبة والتأصبا  
 التام ومصدره ووصف  
 والأفعال به فتنى  
 بالنسبة إليه حسية أقسام  
 ما لا يتعدى إليه أصلا  
 كذا على حدوث ذات  
 كذا ونبت أو صفة حسية  
 كذا وخلق أو عرض  
 كرض وفرج وكأوا  
 لا تفعل كاتكسر أو تفعل  
 كطرف أو تفعل أو تفعل  
 الذين وصفهما على فعل  
 في مفعول ومن وما يتعدى  
 إلى واحد دائما الجار ككسب  
 وما أو دائما بنفسه ككفالة  
 الحواس أو بارة تارة ككسب  
 ونصح وقصد وما يتعدى  
 بنفسه تارة ولا يتعدى  
 أخرى ككفر





وكلام ابن الجعفي انهم اطلق بعد علم وغيرها ونقل بعض المتأخرين عنه انها خاصة  
 بعد العلم بالعددية عليه اه فيشي (قوله وسليم) يراد به القول الخ هذه الزيادة متوقفة  
 في بعض النسخ ولذلك لم يشرحها الشارح هنا وسيأتي شرحها بعد هذه القوة ووجه  
 ذكرها هنا انها مناسبة للباب لانها بمعنى فان وتعدى المفعول واذا عمل القول عمل  
 الظن هل يبقى على معناه أو يوضع معنى الظن قولان (قوله فتقول الخ) سيأتي  
 للمصنف في شرح القوة الآتية ان الشرط لا يتوسل إلى ما يتعلق به هناك (قوله  
 بنظر) اقتصر هنا على الظرف وسياق في القوة الآتية يذكر الجبر وأيضاً فراده  
 بالظرف هنا ما به وما لا تقصر من انهما كالمقصر والمكسر ان اجتماعا فترقا وان افرقا  
 اجتماعا (قوله أو مفعول) هذا يقتضي انه لا يعتبر الجمع بين الظرف والمفعول فلا تقول  
 أتى الله أربابنا تقول زيداً وقال نعم فقتله ضم به تارة أخرى وأقول فيه نظر لانه  
 لا يلزم من اجتماع الظرف والفاعل اشتغال الكثير اه فيشي (قوله وهو أعز وأرى الخ) معنى  
 على مذهب الكوفيين فإن سيبويه لم ينص إلا على الخافق انباءاً أهمل وأرى والكوفيون  
 وانفقه على ذلك زادوا عليه نأى الخ فلا يقال المصنف لعل من الطرفين (قوله  
 عقدت) أي جمعت (قوله قاصرها) وهو اللازم الذي لا يتعدى أصلاً أو يتعدى بصرف  
 جو (قوله ومتعدياً) وهو ما يصل للمفعول بنفسه وقوله ثلثها هو الذي يرفع فقط أو يرفع  
 وينصب المفعول (قوله ونافصها) وهو الذي يكون له اسم وخبر (قوله فرفع الاسم على  
 الصحيح) بخلاف الكوفيين (قوله وأما ما أت الخ) هذا على القول بأن المبني للمفعول يرفع  
 المبني للفاعل وهو الصحيح وقيل كل منهما أصل برأسه (قوله تنصب الأفعال غير خمسة)  
 أي الخمسة إلا أنه تنصب كل الأفعال الغير المعهولة للرفع فيخرج اسم من غير  
 ما لا يجاريه ولا تان النافسة ويخرج اسم لا والمستثنى منه منصوب إلا على قوب  
 ويخرج الفعل المضارع وهذه خمسة الباقى من المنصوبات عشرة للمعصّل الخمسة  
 والفتيز وخبر الفعل النافع ونائبه بالمفعول والحال فهذه تسعة لكل انما هي خمسة  
 اثنتان كان وكذا وقعت العشرة التي تنصبها لأفعال وأخرج المصنف خمسة منها  
 إلا أن واحداً من الخمسة وهو خبر بالاسم شامل قسمين وهما كد وكلمة وهي في  
 المعنى ستة فالباقى أربعة وهي المفعول لأجله كقمت أكراماً له وصرفته ديباً  
 والمفعول فيه كقمت أمامك وصرفته أمامك والمفعول معه كقمت وورداً ورضيته  
 فزيداً والحال كقمت ضاحكاً ورضيته كقمت (قوله أحدها مثبته بالمفعول فغداً  
 ينصبه عند الجهور الصفات) أي الأفعال المشبهة بأفعالها كقمت بغيره  
 غيرهم من أنه ينصب بالفعل شبه تقول حسن وجهه في حسن وجهه مستتر ووجهه  
 شبهه بالمفعول اه من هـ مش شرطية في التصريح في ب فعمل انصبأ بعضهم  
 يقول في ما أحسن زيداً ان أحسن اسم وإن زيداً اسم متعصب (قوله وخبره) أي  
 وما عرفت منه في كلامه ادخال المصدر في التعريف مع أن المصدر لا يمتنع في  
 غير بل غير يتم صرفه فلهذا أريد ما تنصرف ما تخفى للمصدر المصدر ما أخذ

وهو أصل وأرى وما فعل  
 محتاجان أنباءاً وأخبر  
 وخبر وحدث وأقول  
 عقدت هذا الباب  
 لبيان عمل الأفعال  
 فذكرت أن الأفعال  
 كلها قاصرها ومتعدياً  
 تامها ونافصها مشر كذا  
 أمر من أحدها انما العمل  
 الرفع وبيان ذلك أن الفعل  
 اما انصب فرفع الاسم نحو  
 كذا زيداً فعلاً وأما ما أت  
 على سبقتاً أصلية فيرفع  
 المعلن صورةً فزيداً وأما ما  
 أت على غير سبقتاً أصلية  
 فيرفع الثاني عن الفاعل  
 نحو قفى الأمر وقد تقدم  
 شرح ذلك كله التالى انما  
 تنصب الأفعال غير خمسة  
 أنواع أحدها مثبته بالمفعول  
 به فغداً ينصب هذا الجور  
 انصبأ نحو حسن وجهه  
 واتى في الخبر فغداً ينصبه  
 الفعل النافص وتصاربه  
 نحو كذا زيداً فغداً وجهي  
 كونه فغداً ولم أنصرك  
 تصاربه في مقدمه  
 لوصوح ذلك والثالث  
 تميز وقد ينصب الاسم  
 الميم المعنى كقمت ريتاً  
 أو لفعل مجهول أنصبه  
 كقمت زيداً نصاً وكذلك  
 تصاربه

من مادة الفعل (قوله هو طيب نفسا) طيب اسم فاعل (قوله ويجتمع ما حسنه الخ)  
الاول فعل التجبين وهو جامد محترز المتصرف الثاني مثال الناقص فهو محترز  
الثام (قوله وانما نصبه الفعل المتعدي بنفسه) وذلك لان نصبه المتعدي بالتضمين  
والمتعدي بالحمز فقوا كرم زيد والمتعدي بالتضعيف فهو حرف زيدا في المعر  
نظر اه فيشي والجواب عنه انه اراد بالمتعدي بنفسه ما لا يتعدي بالحرف سواء  
تعدي بواسطة تضعيف أو تضمين أم لا (قوله بديعا) أى على غير مثال سابق فهذا  
يقتهى انه اشكره (قوله على حدوث ذات) المراد بالآيات أمر زاعم على مدلول الفعل  
سواء كان معنى أو ثابا الأمر والسفر والشتاء أمر زاعم على مدلول الفعل (قوله  
وحصل الخصب) بكسر الخاء وسكون الصاد المهملة ضد الخيب بالالف المهملة (قوله  
إذا كان الشتاء الخ) قلة الزرع وكل من أطول من كل قيل الاسلام عراض  
للأغاثه وأربعين سنة ولم يسر وأول القصيدة

الابليس في بيوع • فخرار الذين هم فداء  
التي قد يكون طوال عمرى • فلا تترك عني النساء  
ولا ما بين يدي قل قر • فسر بالخياف اوردوا  
اذا عاش التي ما بين عام • فقد ذهب المروءة والفتاة  
فقد كلها وضعت أخرى • البهاو الدهور لها فتاة

الشيء من البر والحق وفي غيره التمسك به فادعوني أي صفي وفي الدفء هو الدفء  
والدفاع أي المصونة قال ابن سيدي في يومنا القم والكسر قالما الإنسان إذا  
استغفم في ذلك ولا غير ولا يقال دفني بالتشديد وصغر شيخ على شيخ يصف الشيخ  
وكبره أو لا يقال شويج وقوله يهدمه بالال المعجمة من هدم البناء ويروي يهدمه  
بالال المعجمة بمعنى يهدمه بسرعة ويروي يهرمه بالال المعجمة والمعنى يصف كبر سنه  
وصف قوته فيقول في شيخ كبير وقد قلحني ورق عظمي فإذا دخل هذا الفصل  
فقد روي في الثياب وفيه ذكر بيت وعرفت أن لم تقعوا هلكت إلا الأرباب إذا ظرف  
وكان بمعنى حدث والشيء فاعل والقائه في جواب الشرط وأدعوني فعل وفاعل  
ومفعول فإن الشيخ القاه للتعليل والشيخ اسمها يهدمه خبرها والشيء فاعل والشاهد  
في كل فعلها أنه بمعنى حدث (قوله فإن قلت فأنك تقول الخ) وأدعوني قوله ما لا  
يطلب معرفة لاه البتة الذي ومعنى قول المتن ما لا تدعي إلى الصلاة أي لا ينفسه ولا  
يجرف جرفه وقد تعدى هنال إلى المفعول به بحرف الجر وقوله فأنك الخ المعنى الخ لا  
والقدير أن قلت لا يصح ما ذكرتم أحد حدث وعرض لا يطلب معرفة لاه البتة  
لا بل تقول مودم واقصافه الخ وقوله عندني الخ هذا جواب قوله فأن قلت  
فهو في قولك أن هذا الظرف الخ وادعوني الجار والمجرور (قوله مسقة  
لأرؤوع) فيه نظر لأن الآخر ليس به وانما الخ المسقوت إلا أن يقال المعنى حدث أمر  
منسوب إلى (قوله فتعلقه أولا) أي عند تقدمي وقوله آخر الخ عندنا خير من عند الذي

وهو يوجب تقسأا للربع  
المفعول المطلق والمها  
ينصبه الفعل المنصته  
التمام ونصا برفه موقوم  
فما هو وقوم فاما ما عتبع  
بما أحسنه احسانا وكنت  
فاما احسونا والخاص  
المفعول به وانما ينصبه  
الفعل المتعدي نفسه  
كثير من زيد وقد قسمت  
الفعل حسب المفعول به  
تقسما يديعا فذكر انه  
سبعة أنواع أحدها ما لا  
يطلب مفعولا به الشئ  
وذكرته علامات  
أحدها أن يدل على حدوث  
دات كقولك حدث أمر  
وعرض سفر وبت الزرع  
وحصل الخصب وقوله  
إذا كان الشتاء فأدقث  
ون الشيخ يهرمه الشتاء  
فذكرت فأنشأ قول حدث  
في أمر وعرض في سفر  
فيعتدى أحدها الظرف  
سبعة لأفروع المتأخر تقدم  
ما منها حالا فتعلقه أولا  
بآخر كقولك وهو الكون  
الطاسق أو هو متعلق  
بالفعل المذكور على أنه  
مفعول لأجله والكلام  
في المفعول به الثانية أن  
يدل على حدوث صفة

هو مثال الليل وقصر  
النهار وخلق الثوب  
ونظف وطهر ونجس  
واحتزرت بالحسنة من نحو  
علم وقهر وفرح الاثرهوان  
الاول منها تعدد لاثنتين  
والثاني لواحد بنفسه  
والثالث لواحد بالحرف  
تقول علمت زيدا فاستلما  
وقهت المسئلة وقهرت  
يزيد الثالثان يكون على  
وزن فعمل بالضم كطرف  
وشرف وكرم ولؤم وأما  
قوله لم رجبتكم الطاعة  
وطلع العين فغضنا معني  
وسمع وطلع الابعة أن يكون  
على وزن انقل نحو انكسر  
واضرب وانلحسة أن  
يدل على عرض كرض  
زيد ورض وأمر ويطر  
والسادسة والسابعة أن  
يكون على وزن فعل أو  
فعل اللذين وسهماه  
فعل بشكل فهو ذليل  
ومن فهو صحن ويدل على  
أن ذل فعل بالفتح وقوله لم  
يدل بالكسر وقلت في نحو  
ذل احتراز من نحو فعل  
فانه تعدد بالمجاز تقول بطل  
بكذا النوع الثاني ما  
تعدى الواحد وانما  
بالمجاز كضمت من زيد  
ومرت به أو عليه فان  
قلت وكذلك تقول فيما  
قد عدل بالضم ويصح

هو الأصل (قوله طال) أصله طاول بضم الواو فحركات وانفتح ما قبله قلبت ألفا (قوله  
وخلق) بضم اللام (قوله ونظف وطهر ونجس) بضم الوسط في الثلاث كما في التصريح  
وفي سجل طهر ونجس والين على مقتضى معقول لفتحها من الطهارة صفة حكيم  
وكذا الخاصة نظف وكذلك نظف فنامل إلا أن يقال انها حصة باعتبار أثرها نامل  
(قوله أن الأول) وهو علم والثاني فهم والثالث فرح (قوله تقول علمت الخ) غميل  
لثلاث على طريق القلب والنشر المرتب (قوله على وزن فعل بالضم كطرف وشرف  
الخ) هذا يدل على محبة وباطنة لازمة بخلاف طال النهار الخ فانه وإن كان على وزن  
فعل بالضم فليس لازما (قوله احتراز من علم) هذا يفيد انهم معنوية أى لا تظهر مادة  
(قوله انهم) أى بضم العين بطريق الاصالة فلا يرد وهو قلته وملكته عند سيبويه قل  
أصله انفتح فاسكن آخره لاجل الضمير ولم حذف عينه - دل الى فعل بالضم ثم قل  
حركة عينه الى فانه لم يعلم ان عينه التي حذفها واو ما على قول ابن الجاحظ ان انهم  
في نحو ذلك ليس محمولا من العين الى الفاء بل واقع في الفاء ابتداء لبيان ثابت الواو  
فلا حاجة الى تقييد انهم بكونه بطريق الاصالة (قوله فغضنا معني وسع وبلغ) قل  
ونشر مرتب لأن وسع راسع ووجب وبلغ راسع لطلع (قوله انقل نحو انكسر) يرد  
عليه كسوت زيد احبته فأنكسها والجواب أن قوله المواتن انقل أى غير المطاوع  
للتعدى لاثنتين فهو متعد لواحد كما في التصريح (قوله على وزن فعل وفعل) الأول  
مفتوح العين والثاني مكسورا (قوله وصفها) أى اسم الفاعل منهما (قوله على  
أن ذل فعل) أى فانه ذل بضم اللام فادخعت اللام في اللام كما قال ابن مالك  
• أول متلن بحر كين في • كنه أدغم (قوله يذل بالكسر) وأصله يذل بكسر اللام  
وسكون الـ إذ فغفلت حركة اللام الأولى الى الذال وأدخعت اللام في اللام ولو كان ذل  
أصله يذل بفتح اللام الأولى لقليل في المضارع يذالى كشرب بشرب (قوله وقلت في نحو  
كذا) أى في نحو ذل ويصح احتراز من يذل الخ أى قوله في نحو الخ فقله قوله الذين  
وصفوا على فعمل كانه قال بشرط كونها نحو ذل الخ أى ما كان الوصف على فعمل  
ليس الا يفرج يذل فان وصفه بضم الـ واغل ويخرج علم فهو علم وهلموسم فهو سليم  
وسلم (قوله فان قلت وكذا تقول فيما تقدم ذل بالضم ويصح وكذا) أى حال كونها  
مثل ما تقدم في التعدد يصرف الجذر فيكون مثل النوع الثاني هكذا امفاده لك  
أنت خبير بأنه قال في النوع الثاني تعدد بالحرف وانما وسمن وزل لا تعدد ان  
الحرف فلا حسن أن يقدم هذا السؤال على النوع الثاني ويكون السؤال واردا  
على قوله ما يطلب معنوا به البتة وذلك كمن جملة ذلك ومن فروعها أن يقال  
معن بكذا وزل بالضم فقد طلب معن ولا بواسطه صرف الجذر وحاصل الجواب ان  
الجذر يربو بعد جملة معنول لاجله فان المعنول لاجله يربو بالباء السببية وحين  
وبالكسرة تعني لية (قوله قلت الجذر وان معنول لاجله) أى كل واحد منهما معنول  
لاجله وبه ادفع ما يقال ان الجذر وزا من معنول مفرد فيلزم للاخبار بالمراد من

بكذا قلت الجذر وان معنول لاجله لا معنول به

الثالث ما يتعدى لواحد بنفسه دائما كالتعال الجواس يجوز أن يفتح الحلال وشعبته الطبخ ما يؤخذ الطعام ويصنع  
الأذان ويصنع المرقأوق التثويل ١٧٠ يوم يرون الملاكة يقيمون يصومون لصحة لا يكونون في الموت أو لا يمسم النساء

الرابع ما يتعدى إلى واحد  
ثارة بنفسه وثارة بالجار  
كشكر ونصح وقد تقول  
شكرته وشكرته وناصته  
ونصحت له ونصحت له فصلت  
له ونصحت له قال الله  
تعالى واشكروا لله قال الله  
أن أشكرني ولو لأفيل  
ونصت إليكم الخاضع  
ما يتعدى لواحد بنفسه  
ثارة ولا يتعدى أخرى لا  
بنفسه ولا بالجار وذلك نحو  
فقر بالعام والخاص المجعة  
ومشعا بالنسب المجسة  
والخاء المهملة قول وفقره  
ومشعاه بمعنى فقمه وفقره  
ومشعاه بمعنى انفع  
السادس ما يتعدى إلى اثنين  
وقسمته قسمين أحدهما  
ما يتعدى اليهما ثارة ولا  
يتعدى أخرى فهو نقص  
تقول نقص المال ونقصت  
زيدا دنشرا بالتخفيف  
قيسا قال الله تعالى فمهم  
بنقصكم شي أو أجاز بعضهم  
كون شيئا مفعولا مطلقا  
أي نقص ما الثاني ما يتعدى  
اليهماد ثمانية ثلاثة  
أقسام أحدها ما ثانی  
مفعول به كقول شكر  
كأمر واستغفر تقول  
أمرتك بغير أمرتك الخ

فلا تعدد المولى شر بكت في العنا \* واكتفا المولى شر بكت في العدم  
فالقول بمعنى الصاحب هنا مفعول أول وقدر بكت مفعول ثان والعلم بضم العين بمعنى  
القدر وانقسم الثاثة ما يرد بالوجهين والغالب كونه اليقين وهو انه رأى وعلم  
كقوله في انهم يرونه بعيدا وراة قريبا الأول للرجحان والثاني لليقين والقسم  
الرابع ما يرد به أو الغالب الرجحان وهو ثارة نظن وبحسب وخالف مثال طس اليقين  
ينظنون انهم ملاقوا رهم ومثال حسب حسب زيد قائما وقوله  
حسب الذي والمورد شر بكتارة \* رباحا اذا ما المرء أصبح ناقلا  
ومثال خال خلت الحلال لا تجار حلت لم نافعاه (قوله وانى لا طلعت يا فروع مشبورا)  
فالتكاف مفعول أول ومشبور مفعول ثان والجدل خبران ويا فروع منادى ومعنى

وسا في شره وما بعدوا تنافي ما أوله مفعول في المعنى نحو كسوة حبة أو طعته دنشارا مشبورا  
فإنه قول الأول لا يسر وأخذ قبة غلظة معنوية الثاثة ما يتعدى له قولين أو لهما أو ثاثة امتدأ خبر في الأصل  
وهو أفعال للزب المذكور قبل وأفعال التصيير راء أفعال الغلو ب قوله تعالى وانى لا طلعت يا فروع مشبورا

مشهوراً وهو أن الخبير مطبوعاً على الشر من قولهم ما نرى على هذا أي ماصرون  
 أو هكذا اه يشاوي (قوله فان علموه الخ) فهو مفعول أول ومؤمنات  
 مفعول ثان وعلم في الآية بمعنى نلن (قوله فلهذا مفعول أول وخبراً  
 مفعول ثان وهو ضمير فصل ووجد نلن على اليقين لأن من وجد الشيء على حقيقته  
 فقد علمه بالحاصل بان وجد وعلم وانني ودرى تعبد اليقين ولا تله الى انهم المواتيهم  
 ضالين فاما بهم مفعول أول وضالين مفعول ثان (قوله وجعل الملائكة الخ) فلهذا  
 مفعول أول وانما مفعول ثان والذين هم عباد الرحمن مفعول للملائكة (قوله فقد كنت  
 أجوا الخ) قاله عجم بن أبي مقيبل وهو من البسيط وأجوا بمعنى أهل والملائكة جمع  
 ملأ بمعنى النازلة وقد حرف تحقيق وكنت كن واسمهوا أجوا بأمر وفعل وفعل  
 ومفعول أول وانما مفعول ثان منصوب بالالف وحتى حرف غاية وروايت فعل ماض  
 وحال فاعل وبنام متعلق بالمتروك ما ظرف الشاهد في أجوا ولم يذكر أحدهم  
 الخ لانهما في محيوي يتعدى الى مفعولان غير ان مالك (نولم نعتني شيء الخ) قاله  
 أوس الخ من من في قصيدته الخفيف قال ان هشام في شرح مات سعد الزهم قول  
 يذهب الله في جعل الحق والباطل وغلب استعماله في الباطل ومنه زعم لأن  
 كرهوا أن لن يثبتوا فلهذا الله بزعمهم ومن استعماله في الحق قول أبي طالب  
 يا مقلب سبلة محمد صلى الله عليه وسلم  
 زده حتى وردت أن ناصي \* ولقد صدقت وكنت ثم ميتاً  
 وقول كثير عز:

فان علموه من مؤمنات  
 تجدوه عند الله وخبراً  
 لا تحسوه شر الحكم وبها  
 الملائكة الذين عباد  
 الرحمن انما الى اعتقدوه  
 وقول النضر  
 قد كنت أجوا بأمر رخصة  
 حتى ألت بنا بوايات  
 وقول الآخر  
 زعمتي شيئاً ولست بشيء  
 والا كثر تعدي زعم دن  
 أو ان وصلتم ما شئوهم  
 الذين كفروا ان لن يثبتوا  
 وقوله

وقد زعمت ان تغرب بها \*  
 وقول

وقد زعمت ان تغرب بها \* وم هذا الذي ياهز يتغير  
 تغرب جحي والخبيثة كالتي \* عهدت ولم تغربسرك محجب  
 الا هرب زعمتي فعل ماض وانما متعديت الزبون للوقاية مذهب الجمهور انما  
 سميت فون وقاية لانما تقي العمل من الكسر وقال ابن مالك انما سميت بذلك لانما تقي  
 التيس في نحواً كرمي في الأمر فزاد التول التيس اه المتكلم بما له مخاطبة قوام  
 المذ كرم بأمر المؤنث تفعل الأمر أحق بهام شره ثم جعل المصهي في التصريح  
 وهو الأمر اه مرادى وانما مفعول ورشيده هو... ولست اس واسم  
 وبشيخ خبرها وانما تارة فاذاه حصر ولا شيء فمتداوس ومرة في ريب صلة  
 وهو خبر من الشيخ وريب عني يرجع الى انني وريها منصوب على المصدرية  
 وريب بكسر الهمزة شاذ في عنتي (قوله ولا كثر... زعمت انني تخفت  
 من التفتلوان المشددة (قوله ان لي... ) الحجة من تعبد واسمها صبر  
 ان توجله ليعتوا صبراً ورشيدها على محمل في ريب مفعول رعيه  
 (قوله وقد زعمت الخ) قاله كثير عز فزعمت فعل ماض وانما تارة يشاوي تغرب  
 امرهم واخبرهم اهي محمل نسب مفعول رعيه ولا تخفج و... روي قيل  
 تحت المفعول تغربوه ملازم دايم لمتعه ثم خبر مقدم وانما متداوس مفعول

فالمقبض

فلان اغتباطا بالوقف احمد  
والاحكام كشر في درى ان  
تعدى الى واحد بالباء  
تقول دريت بكذا قال الله  
تعالى ولا ادرا كبه واغشا  
لعت الى الكلف والميم  
بواسطة همزة التثنية وقوله  
فقلت ابنى بالفاء  
والا فمبنى امر اها السا  
اى اعتقدنى وقوله  
تعل شفاء النفس قهر عدوها  
والا كثرى تعل ان يتعدى  
الى ان وصلها بكثرة  
تعل رسول الله انك مدرك  
وشاهد افعال التصير وقوله  
تعالى جعلنا مهابا منشورا  
واقف الله ابراهيم خبيلا  
لو يردونكم من بعد ايمانكم  
كفار احسدا وتر كايضهم  
يو مشايخ عوج في بعض  
والحسرة من ظن بمعنى  
اتهم قائم اتعدى لواحد نحو  
قولك هدم لي حال فقلت  
زيد اوصه بقوله تعالى وما هو  
على الغيب بظنين اى ما هو  
بهم على الغيب واسمان  
قرا بالاضاد فضاء ما هو  
بفضل وكذلك هلم عني  
هرف نحو والله انى كعب  
بطون امهاتكم لا تغلوب  
شاور اى من الراى تعوث  
راى او حنيفة حل تد ار  
حرمتمو حجابى فصدغو  
حجوت حنيفة اناه

بغير مسئلة وقوله ياعز منادى عزم واسمه ياعز ولم يتكلم في شواهد هذا الكتاب  
على هذا البيت (قوله دريت الوقف الخ) من بحر الطويل ودور بيت حتى المفعول  
والثاء نائب فاعل وهو المفعول الاول والوقف المفعول الثانى وهو صفة مشبهة والعهد  
بازم فاعل والنصب على التشبيه بالمفعول به وبالجر على الاضافة وعرو منادى  
عزم فالحق جواب شرط مقدر اى ان دريت فالحق من الغيبة وهى ان تبقى  
مثل ما القبيح من غير ان يردز والهاهنا فان اراد زوالها كان حسدا والا كثرى  
درى انه يتعدى بالباء نحو دريت بزيد فاذا دخلت عليها الهمزة تعدت لآخر بنفسه نحو  
ولا ادرا كبه فضمير المخططين مفعوله الاول والجرور بالياء مفعوله الثانى والفاء  
لتمثيل وان اغتباطا حميدان واسمها وخبرها بالوقف متعلق بضميد (قوله فقلت  
ابنى) من المتقارب والمعنى ابنى بالياء واغثنى وان لم تقربى فظننى من المالكين  
فقلت فاعل وابنى فعل وقاعل ومفعول بالياء منادى مضاف وان حرف  
شرط وفعل الشرط محذوف اى وان لم تفعل والقامر ابطوه ففعل امر والياء  
مفعول اول وامر مفعوله الثانى والهاهنا عته والشاهد في هب قال في المعنى وقوع  
هب على ان وصلها نادر كافي المسئلة الجارية في الفرائض هب ان ابا ما كان حسدا  
(قوله اى اعتقدنى) المتاسب اى ظننى لان هب تدل على الزمان (قوله تعل شفاء  
النفس قهر الخ) قاله زباد بن يساروه ومن الطويل وتعل عني اهل فعل امر وشفاء  
مفعول اول والنفس مضاف اليه وقهر مفعول ثان وعدها مضاف ومضاف اليه  
وتنام البيت فباغ طلف في التعليل والمكر \* (قوله تعل رسول الله انك مدرك  
متلدى تعل عني اهل وانك مدرك ان واسمها وخبرها والجمله مفعول لتعلم سدت  
سد المفعولين (قوله جعلنا مهابا منشورا) فلما مفعول اول وهما مفعول ثان  
ومنشورا نعمت هبا والهاهنا اخبار يرى في شعاع النفس (قوله لو ردوكم ايمانكم  
كفار احسدا) فالكاف مفعول اول وكفار مفعول ثان وحسد مفعول لاله (قوله واقف الله ابراهيم  
خبيلا) فاعل مفعول اول وخبيلا مفعول ثان (قوله وتر كايضهم) فاعل مفعول اول  
وجملة عوج في بعض مفعول ثان (قوله هلم عني عرف) وثائق لعامة بضم العين كمل  
الرجل اذا كن متقوق النقة العليا (قوله عرو اى من الراى) وثائق راى عني ابصر  
نحو ايت زيدا اى ابصرته ويعنى اشير نحو ايت زيدا كذا اى اشار به ويعنى  
ضرب نحو ايت الصدى اى ضربت رثمتون اى اى حلمتو تعدى المفعول نحو اراههم  
رفعتي ومصدرها الزوا وقع الزوا بمصدر البصرية كقوله تعالى وما جعلنا الزوا  
اننى ارى انك الا فتنة للناس قال ابن عيسى حى رؤيا عني (قوله لراى حل كذا الخ)  
وقد يتعدى للمفعولين نحو راى ابو حنيفة الور واجبا وراى انشاقى سنيته (قوله  
حجابتى قصد) يعنى غلبت الحاجة نحو بجار يدبر اى غلبت الحاجة ويعنى  
رعو حجوت السائل ادا رديته ويعنى سلا نحو حجوت الابل اى سقتها ويعنى كتم  
يعنى حفظ نحو حجوت الحديث اى كتمت او سقظته ويعنى اقام نحو حجابتك اى

أقام بها معنى يخل يقال جميعا له أي يخل به ومعنى وقف كقولك جبار يد أي وقف  
(قوله ومن وجد الخ) أي واخترت من وجد وتأتي بمعنى أصاب فهو وجد بذاته  
أي أصابها معنى استغنى وقال وجد فلان أي استغنى **فتمت** ثاني هذه المعنى  
حسب نحو حدب المال أي حسبه أو حسبه بضم السين في المضارع وتأتي زعم بمعنى  
كفى بخوز زعم زيد أي كلفته ومنه قول تعالى وأتابه زعيم وبمعنى رأس بالهمز  
وتركته زعيم زيد إذا رمى ومنه زعيم القوم فلان أي رئيسهم ومعنى قال ومعنى  
سمي وهزل يقال زعمت الشاة بمعنى هزلت وهنت ومعنى طمع يقال زعم في غير طمع  
أي طمع في غير طمع وتأتي دري بمعنى خدع لمحمد بن الحسن السديد إذا خدعه  
واستغنى له ليفترسه وتأتي حبب بمعنى احمر لونا ويضرب يقال حبب زيد إذا احمر لونه  
وأيض كالمريض وتأتي خال الخبب يقال خال الرجل تكبرا أو تحبب نفسه وبمعنى  
ظلم بالمشقة يقال خال الفرس ظلم أي غرق فيه (قوله بمعنى وزن الخ) الحاصل أن  
وجد بمعنى علم مصدرها الوجود كما قول السراي وقال الاخفش الوجدان وان كانت  
بمعنى أصاب تعدت لغيره واحد ومصدرها الوجدان ونقل بعض أن مصدرها الوجود  
وان كانت بمعنى استغنى أي وزن فهي لازمة ومصدرها الوجدان والفقهاء وان كانت  
بمعنى خدع فهي لازمة أيضا ومصدرها موجدة (قوله بل تقول وزن الخ) المتناسب  
أن يقول بل تقول وجدته على الميت ووجدته على المني لأن الكلام في وجد  
لا في نفس وزن وجد وقد في التصريح تقول وجد زيد إذا وزن وجد أحقاد  
أنهم لا يتعديان بحرف الجر (قوله أن لا أعمال القلوب ثلاث حالات) أي المجموع  
يحتص بأفعال القلوب والأفعال والأعمال وهو الأصل وانه في أفعال القلوب يتلوهما  
المجاهد والمتصرف والقلبي والتصبري وأما الأعمال فتطيق فمقتضيان بأفعال  
القلوب (قوله وهو واجب إذا تقدمت عليها الخ) أي ولم يتقدم عليها شيء فمن  
تقدمها شيء فهو معنى ظننت زيدا أو ما لا أعمال راجع وقيل واجب وقوله وهو  
واجب إذا تقدمت ولا يجوز العاد العاد عمل المتقدم خلافا للمكوفين والافخش  
(قوله والافاء مع التأخر أحسن) أي النصف العاصم لأن شروحه متفق عليه  
ويستند فقوله قياسا سبق وجاز إذا تأخر أي بالرخصة (قوله لا أعمال مع  
التوسط أحسن) لأن العامل المظني أقوى من الابتداء وحيث قد قوله قياسا سبق  
وجاز إذا توسط أي غير روجيه (قوله وقيل حماسيان) أي الأفعال والأعمال  
لأن نصف العامل بالتوسط وسوغ مقارعة الابتداء فكل منهما مرجح **(تنبيه)**  
هذا الالفاء بالنسبة إلى المعقولين وأما بالنسبة إلى الفعل ومرقوعه فهو قائم ظننت زيد  
فيجوز هند البصري ويجب هند الكوفي وجهه أنه انما يتص بظننت ما كان مبتدأ  
قبل مجيها ولا يتد باللام إذا تقدمت فعل وشاهد يجوز قوله فهاذا أين رجع  
الظاهرين \* ويرى برفع رجع على التعليلية وينصب معمول أول وجهه معمول  
فان وفيه ضمير يعود على الرفع فله في المعنى وقال في التصريح لا يسمي ان شهابا

ومن وجهه معنى وزن أو وجد  
فانهم لا يتعديان بأنفسهما  
بل تقول حرق على الميت  
وحدثت على المني \* ثم  
اعلم أن لأفعال القلوب  
ثلاث حالات الالف  
والالفاء والتطيق فاما  
الالفاء فهو نصبها للمعول  
وهو واجب إذا تقدمت  
عليها وأما الالفاء فمعلق  
فهو غير واجب فاما الواو  
إذا توسلت بينهما فهو زيدا  
ظننت طالما إذا تأخرت عنهم  
فمضوز يداها لمظننت وأما  
الالفاء فهو باطل عليها إذا  
توسلت وتأخرت فتقول  
ظننت طالما وزيدا لمظننت  
والافاء مع التأخر أحسن  
من الافعال والأعمال مع  
التوسط أحسن من الالفاء  
وقيل حماسيان وأما التطيق  
فهو بادل حماساني فقط  
دون التصدير لاهتمام  
بالمصدر الكلام بشاردين  
معها وانها وهو واحد من  
أمور عشرة أحدها لام  
الابتداء فهو عملت زيد  
فأصل وقوله تعالى



فعل ومفعول به مضاف اليه مبتدأ أو بع خبر على تقدير وقوعه ومفعول أول  
مقدم ويرى مفعول ثان وأذن حامل على تقدير نصبه اه (قوله ولقد علموا ان اشتراه  
من مبتدأ وهو موصول امهي وجلة اشتراه صلة من وهما فاعل اشتراه المستتر فيه  
وما تافية له وفي الاخر متعلقان بالاستقرار خبر خلاف من زانته وجلة ما له في  
الاخره من خلاق خبر من والرابط الفعير في وجلة من وغيره في محل نصب معلق  
عنها العامل بلام الابتداء لان لها الصدر فلا يخطاها عامل وانما يخطاها في باب  
ان فرغ الحبر لانها مؤنونة من تقديم لاصلاح اللفظ واسلها التقديم على ان قال  
البيضاوي ولقد علموا اي اليهودي اشتراه اي استبدل ما تلو الشياطين بكتاب الله  
(قوله من زان) اي نصب اه (في تنبيه) اذا وقع العامل به اللام فلا تعلقه  
بزيد انما كانت قائما وقد استترزعه المصنف بقوله قبل لام الابتداء لكن قضيت ان  
يجب بعد العامل بطل العمل في الجزأين سواء انما المعلق قبل الجزأين أو قبل الثاني  
فقط وهو قول ضعيف قال الرضي اذا صدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فلا ولي  
ان لا يرد في فعل القلب عن المفعول الاول فهو علة زيدا هو وحوز بعضهم تعليقه  
عن المفعول ان معنى الاستفهام يوم الجملة التي بعد علة كانه قيل علة ابو من زيد  
وليس معنى لا تفارقهم على النصب فهو علة زيدا هو قائما مع ان المعنى علة  
ماز يدقنا اه (قوله ولقد علموا الخ) قاله لبيد بن عامر من قصيدته من السكامل قالها  
في وصف بقره صادقة الاثاب فاعلم بنو قحطيل والموت والمناجحة وطاش السهم  
عن الهدى اذا عدل والمعنى ان الموت لا تعدل سها من احد الا اهراب الوالد قسم  
واللام موثقة لقسم وقد التحق وقيل فاعل وتأتين اللام لام القسم وهي  
لام جواب القسم والقسم وجواب جملة في محل نصب معلق عنها العامل بلام القسم  
لا جملة الجواب فقط لانها لا عمل لها فسقط ما قبل ان جملة جواب القسم لا عمل لها وان  
الجملة المعلق عنها عامل لها محل في تنافيها ولهذا قال أبو حيان وأحسنا  
لا يذكرون لام القسم في المعلقة وفي الفقرة ولا م القسم لا تعلق كقوله

لقد علمت أسدنا \* لهم يوم نصر لنم النصير

ينفتح ان فيه لام القسم ولم تطلق وتقول علمت ان زيد يقول ينفتح ان اه وفي المعنى  
ان افعال القلوب لا تادتها التحقيق بحاجبها بحاجبها القسم فهو ولقد علمت لتأتين  
متنبي اه فان رجح لا لتأتين عن كونها القسم اه امرين وتأتين فعل مضارع متنبى  
على العلق لا تماه بنون التوكيد وقاعله متنبى وان المنا بالاطمئنان سها ما ان  
وامها وحبرها سها ما فاعل تطيش ينفتح التاء (قوله علمت أزيد في الدار أم عمرو)  
اي علمت جواب هذا الاستفهام واهم متعلق بالجواب والاستفهام متعلق بالسؤال  
فندفع ما قبل ان العلق يقتضى التحقيق والاستفهام يقتضى التسلسل وهما متنافيان  
ومعنى علمت الخ اني لو سئلت بهذا الاستفهام لاجبت بهذا الجواب وهو ان احدهما  
بعينه الدار روجه وان أدرى أقرب الخ فالهزة الاستفهام وقرب خبر مقدم

لقد علموا ان اشتراه ما له  
الاخره من خلاق الثاني  
ثم جواب القسم فهو علمت  
يقوم زيد اي علمت واقفه  
يقوم زيد وقوله  
لقد علمت لتأتين متنبى  
سألتنا بالاطمئنان سها ما  
لثالث الاستفهام سواء  
بين الحرف فتوك عات  
زيد في الدار أم عمرو وقوله  
على وان أدرى أقرب  
أم بعيد ما فهو بدون أو  
بالام سواء كان الامم  
مبتدأ

وأما بعد عطف عليه وما موصول امهي في محل رفع مبتدأ مؤخر وجملة تعودون صلة  
الموصول والعائد محذوف وجملة المتدا وشبهه في موضع نصب بأدري المعلق بالجملة  
وان نافية أي ما أدري ما تعودون من الخبر كما قاله اليبضاري (قوله لتعلم أي  
الخبرين الخ) فأي أهم استفهام مبتدأ أو أحصى خبره وهو فعل ماض وهو الصحيح  
وقيل اسم تفصيل من الاحصاء مطلق الزا والواو جملة المتدا أو الخبر معلق عنها تعلم  
لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله (قوله علمت حتى الغر) متى خبر مقدم والخبر  
مبتدأ مؤخر والجملة معلق عنها علم بالاستفهام (قوله علمت أو من زيد) فأو مبتدأ ومن  
مضاف اليه وزيد خبر والجملة معلق عنها علم بالاستفهام المضاف اليه أي علمت جواب  
هذا الاستفهام أي لو سئلت هذا الاستفهام لاحت بأن زيد أو الذلان (قوله علمت  
شيعة أي يوم سفر ك) فسفر ك مبتدأ وصيغة ظرف في محل رفع خبر رأي مضاف  
ويوم مضاف اليه والجملة معلق عنها علم بالاستفهام (قوله فأي منصوب على المصدر)  
أي أنه مفعول مطلق منصوب ينتقلون مقدم من تأخير والاصل ينتقلون أي انقلاب  
وجملة ينتقلون معلق عنها التعمل وهو صيغة فهمي في محل نصب لكن أنت خبر  
بأن سيعلم لو تسلط على الجملة لم يعمل الا في عملها التفرق بين الاعمال والالفاظ وأجاب  
بعض حواشي الأشموني بأن المجلس قبل التعليق لاجز الجملة لا لخواصها لتطبيق  
لا محل للاجزاء بل لما نأمل (قوله أي انقلاب) أشار به الى ان متقلب يعني انقلاب  
والاكن انما نصب ان يقول أي متقلب (قوله علمت ما زيد قائم) أي علمت عدم قيام  
زيد (قوله ما هؤلاء ينطقون) فنانة وهو لا مبتدأ وينطقون خبر والجملة الالفة  
في موضع نصب بعلمت وهي معلق بها العامل في اللفظ بما النافية ولولا التي لكان  
كل خبر من الجملة في محل نصب فالمحل قبل التعليق لاجزاء هو بعده للمثلة لا لاجزاء كما  
تقدم قريباً وقد ذكرنا ان النافية معلقة سواء كانت في جواب قسم أم لا فالأدلة  
جواب قسم مقدّر ومثال الملووظ علمت واقه ما زيد قائم نأمل (قوله الخالص لا النافية  
في جواب قسم) أي ملفوظ كما مثل أو مقدّر كما في قولك لقد علمت زيد قائم وكذا يقال  
في ان النافية ومثل المصنف للاد كور ومثال المقدّر لقد علمت ان زيد قائم فجملة  
الأمثلة أربع والجملة فيها معلق عنها فهمي في محل نصب وما ذكره المصنف مذهب  
بعض النحاة والصحيح ان لا وان لها الصدارة سواء كانت في جواب قسم أم لا كما هو  
مذهب ابن مالك ولذا أطلق في قوله قبل في ما وان ولا (قوله علمت والله لا زيد الخ)  
أي فلا الواقعة في جواب القسم لها الصدارة ان قلت ينافي ذلك تقدم القسم على  
الجواب فكأنه هو والجواب عن واحد اه من حواشي الأشموني (قوله السابع  
لعل) أي لان الترخيص كالأستفهام ان ما بعد كل متقطع محقق له ويختص تعليق  
لعل بدري اه يوسف الحنفي (قوله وان أدري لعل الخ) لعل حرف تخرج ولها  
أهمها وفتحة خبرها والجملة في محل نصب بأدري وان نافية قال اليبضاري أي وما  
أدري لعل تأخير جزاءكم استندراج لكم وزيد في اقتباسكم أو امتحانكم بالنظر

تخبرون تعلم أي الخبرين  
أحصى ولتعلل أنا أشد  
عذا يا خبر المحو علمت  
السفر مضافاً اليه المبتدأ  
تخبر علمت أو من زيد أو  
الخبر فعملت سبب أي  
يوم سفر ك أو فضلة نحو  
وسيعلم الذين ظلموا أي  
منقلب ينتقلون فأي  
منصوب على المصدر بما  
بعده وتقريره أي ينتقلون  
أي انقلاب وليس منصوباً  
بما قبله لان الاستفهام  
المصدر فلا يعمل فيما قبله  
وهذه الأقسام كلها داخل  
تحت قول استفهام الزايع  
ما النافية نحو علمت ما زيد  
قائم قوله تعالى لقد علمت  
ما هؤلاء ينطقون الخاه  
لا النافية في جواب القسم  
تخبر علمت والله لا زيد  
قائم ولا محرو الساب  
ان النافية في جواب القسم  
تخبر علمت والله ان زيد قائم  
يعني ما زيد قائم السابع  
لعل نحو وان أدري لعل  
فتنة لكم ذكره ابو علي في  
التذكرة الثامن والشرطية  
كقول الشاعر

كيفية قولن اه (قوله وقطع الاقوام الخ) لم يدركه وحاشي هو الجواد المعروف  
 والثرا محدود كثرة المال والوفرة بالمال كتنعم المال والنيات الكثير الواسع  
 وقيل الوفرة التام من كل شيء والجمع وقور ويقال وقرت عرسه أي لم أنشئه كتنه  
 اعلاه كثير لم يقصده مستم ووفر الشيء كله ووفر الثوب قطع هو الوفر السقاء اذ لم  
 يقطع من أوجهه شيء بقالة صاحب الحكم \* الاعراب الواو طائفة وعمل فعل ماض  
 والاقوام فاعله لو حرف شرط واختلف في ان وصلت لم يعدلوا على ثلاثة مذهب احدها  
 انما اقبل بفعل محذوف تقديره ثبت والدليل عليه ان قاتما تقتضي الثبوت وهذا  
 قول المعكوقين والواجب والرخشري الثاني انه مبتدأ أحد في خبره وجوبا كما  
 حذف بعدلوا لانه ان هشلم عن أكثر المصريين الثالث انه مبتدأ لا خبره أصلا  
 ا كفا بجسر بان المستد والمستند اليه في الفا كرم الطول نقله ابن عصفور عن  
 المصريين وزعم انه لا يحفظ عنهم غيره وان حرف يقيد بعلمنا اسمها خبرها اراد  
 واراد فعل ماض وقاله مستتر وثرا مفعول المال مضاف اليه ولكن فعل ماض  
 ووفرا اسمها ماض خبرها والشاهد في لوقتها عقلت على العمل فيما بعدها (قوله  
 التاسع ان التي في خبرها الام) والظاهر ان الام ومعول الخبر اذا كان فيها  
 الام كخبر نحو عقلت ان في ذلك العبرة وعلمت ان زيد الذي الدارقا ثم اه حضي  
 (قوله والظاهر ان المعلق الخ) فلذا أسقط المؤلف ان في المتن بعد هاتمة (قوله  
 ان ان ابن النجاشي الخ) استدارك على ما توهم من كون الملق الام ان لا تعلق  
 فاذا كانتا تطلق على واحد كما ان النجاشي من ميبويه قال الله شيء قوله الان ابن  
 النجاشي الخ لم يذهب أحد الى ما قاله ابن النجاشي وانما في المسئلة قولان أحدهما ان  
 المعلق هو الام والآخر ان المعلق ان بشرط ان تكون الام في خبرها اه (قوله  
 وحمل عليه قوله الخ) أي حمل ذلك البعض وقد رد ذلك البعض واعراب الآية الحديثة  
 الاستفهام ولم حرف نفى وجزم وقلب وير وامضارع مجزوم ولم وعلا متجز مع حلف  
 النون كم خبرية مفعول اهلكنا والمعنى الهر واهلكنا كثيرا من القرون مرحلة  
 اهلكنا معلق عنها راء بكم الخبرية (قوله بتقدير بانهم) وهو متعلق بمحذوف أي  
 حسمك منا بانهم وقرر بعض ان الباء للاباء أي اهلكناهم اهلا كملتهم سابعهم  
 رجوعهم والمراد بعدم رجوعهم استصحابهم كنه قال اهلا كملتهم بالاستصحاب أي  
 بانهم اسم بالكسرة ولا بد من تقدير الباء كما عقلت وفي قول الفيشي اشفاقر والباء  
 لانهم اقوية لانه تعدى بنفسه اه غير صحيح لاراءه ان قد أخذ مفعوله وهو كم  
 فلا تعدى لقوله انهم لا ينفعه ولا بالباء ام لا احسن الباء للاباء مقتأمل (قوله بل  
 يجوز ان تكون استفهامية) وتكون داخلية في الاستفهام فلا تدغم مستغلا  
 بخلاف كم الخبرية والمعنى أي شيء من القرون اهلكنا وهي مفعول لاهلكنا على  
 كرحال جملة اهلكنا معلق عنها راء لان كم لها الصدارة كانت خبرية واستفهامية  
 (تيله ونو يدقراءة) أي يؤيد الاستفهامية قراءة الخ وورد بان من يحتمل ان تكون

يقطع الاقوام لو ان حالها  
 وادواء المال كمنه في وفرة  
 لتاسع ان التي في خبرها  
 الام نحو عقلت ان زيد القاتم  
 كذا ذلك جماعة من المغاربة  
 الظاهر ان المعلق انما هو  
 الام لان الان ابن النجاشي  
 نكي في بعض كتبه انه  
 عوز عقلت ان زيد قاتم  
 فكسر مع عدم الام وان  
 لتعذب سيبويه فعلى  
 هذا المعلق ان العاشم  
 الخبرية نفس على ذلك  
 مضموم وحمل عليه قوله  
 على الهر واهلكنا  
 يلهم من القرون انهم الهم  
 يرجعون وقد رد خبرية  
 تنصوب باهلكنا والجملة  
 سادة مسند مفعول يروا  
 انهم بتقدير بانهم وكنه  
 بل اهلكناهم بالاستصحاب  
 وهذا الاعراب والمعنى  
 هيحسان لكن لا تنعين  
 خبرية كم بل يجوز ان تكون  
 استفهامية ونو يدقراءة  
 بن معبود

موصولة فتؤيد كم الخبرية ويحتمل انما استفهامية فتؤيد كم الاستفهامية والجواب ان  
قوله ويؤيده أى يؤيد جواز الاستفهامية فان من تحتمل الموصولة والاستفهامية  
ففى مبطلتين لتعدين خبرية كم يجوز فيها الوجهان (قوله من اهلكنا) فعلى ان من  
استفهامية فتكون الجملة متعلقة وعلى ان من موصولة فتعلق (قوله وجوز الفراء  
التصايب كم يبروا) وخلة اهلكنا مفعول ثان (قوله وهو مبروا) فيه حذف أى وهو  
مبروا لاخراج كم عن صدرتها سواء الخ حذف العلة والحاصل ان كمالها الصدارة  
سواء حلت خبرية أو استفهامية فلا يعمل ما قبلها فيها أو أما جعلها مفعولة لاهلكنا  
لا يخرجها من الصدارة لانها مقيدة على عاملها وتكون الجملة بتسلطها على محمل  
نصب مفعول يبروا (قوله وهو مبروا) لا يقال ان هناك لغة تخرج كم الخبرية من  
الصدارة لا نقول اننا نضعف فلا يصح نزع القرآن عليها كما فى المعنى (قوله بدل  
من كم) أى بدل استتمال أى البر والاهلكنا اهلا كما قبله على عدم الرجوع  
(قوله لعمه ما أوردنا) أى من علة السهو المقدر توى قولنا لاخراج الخ (قوله لم  
تسلط اهلكنا) أى تسلط عامل مثل اهلكنا لان البدل على نية تكرار العامل (قوله  
والذى يجمع الخ) هذا جواب عن قوله وهذا مشكل (قوله بدل من كم) وما بعد هاء هو  
جملة اهلكنا العاملة على أى انه بدل من الجملة والمعنى البر والاهلكنا كثيران  
القرن البر والعدم رجوعهم هذا على ان كم خبرية ولا يجمع ان تكون استفهامية  
والا لاقى فى البدل بالاستفهام كما هو القاعدة (قوله فان بر والخ) الظاهر ان القاء  
جواب شرط مقدور تقديره فاذا علمت ان مراده انها بدل من كم وما بعدها ظهر لك ان  
بر واستسلط الخ ولا يلزم من تسلطه على ان وصلتها تسلطه على كم لانها صارت كالجزء  
من المجموع ولا يلزم من ذلك رجوعها عن صدارتها لانها فى صدر جملتها وهى مفعولة  
لاهلكنا على ألتها (قوله يجوز لك ان تعطف على محلها) يشترط فى المفرد المعلوم  
على محل الجملة المعلق منها العامل ان يكون فيه معنى الجملة لان المطلوب هذه  
الأفعال هو مضى ون الجمل فاذا كان الكلام مفرد يؤدى معنى الجملة مع ان  
تعلق به والا فلا شبهة فقلت لا بد قائم وشبه ذلك من أموره ولا تقول قلت لا بد  
قائم وعصرا ٨٤ تعرج (قوله وما كنت أدري الخ) من بحر الطويل والبيكاد  
وتعرج من مدح جملة على العويل ومن قصر جملة على البيكاد ومع قال ان مرزوق  
فى شرح البردة وترتيب البكاد انما الجمل قبل له اجس فان امتلأت عينه  
دموعا قبل المروءة فان سالت قبل دمعت وجهه فان حكتم دموعها المطر قبل  
هطلت فان كان بسوط قبل محبوب وان صاح قبل عويل \* الاعراب الواو والعطف وما  
للتنى كنت كل واسمها وأدري خبرها وقبل عز متعلق به واسم استفهام مبتدأ  
والبيكاد مخبرها والجملة فى محل نصب سد مسد المتعوز ولا نافية وموجبات تحذف  
على محل الجملة حتى حرف غاية وتوقف فعل ماض وصكسرا لانه لقا فاقوا الشاهد فى  
موجبات بالنصب بالبيكاد على محل ما البيكاد الذى علق عنه أدري بالاستفهام

من اهلكنا يجوز الفراء  
التصايب كم يبروا وهو مبرو  
سواء قد ردت خبرية أو  
استفهامية وقال سيبويه  
أن وهو لاها بدل من كم  
وهذا مشكل لأن ما أوردناه  
مفعولة لبروا لم ما أوردناه  
على المراء من اخراج كم  
من صدرتها وان قدرها  
مفعولة لاهلكنا لم تسلط  
أهلكنا على انم ولا يجمع  
ان يقال اهلكنا عدم  
الرجوع والذى يجمع قوله  
عندى ان يكون مرادها  
بدل من كم وما بعدها فان  
بر واستسلط فى المعنى على  
ان وصلتها فقهذه جملة  
العلاقات والجملة المعلق عنها  
العامل فى موضع نصب  
بذلك المعلق حتى انه يجوز  
لك أن تعطف على كلهما  
بالتصايب قال كثير

وما كنت أدري قبل عز ما البيكاد  
ولا موجبات القلب حتى  
تولت

(قوله يروي بنصب الخ) قال في المعنى هكذا استدلل بنصفه وذلك أن دعوى أن البكا  
مفعول بوزن المنة والأصل ولا أدري موجهات من عطف الجمل أو أن الواو العال  
وموجهات اسم لا أي وما كنت أدري قبل عزة والجمال أنه لا موجهات القلب  
موجودهما البكا اه قال في التصريح فالعنى على الأول وما كنت أدري أي شيء  
البكا وما عطف موجهات على محل الجملة لأنه يؤدي معنى الجملة لأن معنى ولا  
موجهات القلب ولا موجهات قلب وهو في معنى قلبه موجهات اه (قوله ومن  
ثم) أي ومن أجل أن المعلق به عامل في اللفظ وعامل في المحل (قوله أخذ من  
المرأة) أي نظير المرأة فراده بالأخذ التخيير أي العامل شبه المرأة التي فقدت زوجها  
فليس من روجه ولا مطلقه فسمى العامل بالمعلق كما سميت المرأة المذكورة معلقة  
(قوله التي لا موجهة) أي لعدم عيكتهم من زوجها ولا مطلقه لعدم عيكتها من الزواج  
هكذا نال إذا شئت صحت ضرر الوطى وخافت على نفسها الزنا ولو كان عندها النفقة  
فنتطلق عليه ويمكن من الزواج بعد الطلاق فلا عيب في المال كذا فلا عيب من  
ذلك تأمل (قوله وهذا قال الخ) أي لاجل الشبه بالمرأة قال ابن الخشاب لقد أجاد  
أهل الفن الخ فقول له هذه أهله لقوله أجاد أي أتوا بأمر جليل من حيث إن التسمية لها  
هله وهو الشبه بالمرأة فقرر بعض المشايخ (قوله في وضع هذا القلب) أي لاسم وهو لفظ  
تعاين (قوله لهذا المعنى) وهو الفاء العامل لمطاوعه بخلا (قوله أمر تلك الخبر الخ)  
هو لعمر بن معدى كرب فدل لا بأس من موسى وقيل لخفاف بن ندي وقيل للعباس  
ابن مرداسية قال أمر تلك بقصر الحمزة ومدها بجني واحد والمال هند العرب يقع  
على الصامت والناطق فالصامت الذهب والفضة والناطق الجمل والبقر والاشاة  
ومنهم من يطلقه على الأبل فقط وذلك لشرفها عندهم وربما وقع على المواشي  
كلها ومنهم من يطلقه على جميع ما يملكه الإنسان وهو الظاهر لقوله تعالى ولا تؤثروا  
الفسهاء أم الحكم فليخص شيادون شي وأغنى المال ما لا لا مال بأهله من  
الطاعات وقيل لأنه يعمل القلوب أشدها إلى شوقه وقوله نسب يروي بالمهجة  
وبالمهجمة والاولى هي المشهور تورا الملهمة واه الجوهري في نوادر ومعناه بالمهجة  
المال وقال المبرد المال الثابت خاصة كالدار والعار وقال السيرافي العين والورق  
والتمام وما لا يملك فهو معروف قبل وهذه الرواية أحسن لأنه اجتمع فيها الشرف  
والمال والمعنى أنه يقول لم يطلبه امر تلك بالاحسان والانتعام فاعل ما أمر تلك به  
ولا يتحمل فاني قد ترصصت كمثل عمتي فلا عذر لك في الحمل وترك البذل للاعراب  
امر تلك فعمل وفاعله هو مفعول والخبر مفعوله الثاني ففعل العاء عاطفة وفاعل  
فعل امر وما موصولة مفعوله امرت فعل ماضٍ مبني للثائب والثاء نائب فاعل وبه  
مفعوله الثاني فقد الفاء للتطويل وقد حرف تحقيق وتر كذا فعل وفاعل ومفعول  
وإدخال معرته الثاني وذات نصب عطف عليه والشاهد في امر تلك الخبر حيث عده  
بنفسه وامرته به عده بالياء وهذا معنى قول المصنف لجمع بين العتين أي تعديبه

يروي بنصب موجهات  
بالكسر عطف على محل قوله  
ما البكا ومن ثم سمي ذلك  
تعليقا لأن العامل معلق  
في اللفظ وعامل في المحل  
فهو عامل لا عامل فسمى  
معلقا أخذ من المرأة المعلقة  
التي لا موجهة ولا معلقة  
وهذا قال ابن الخشاب لقد  
أجاد أهل هذه الصناعة في  
وضع هذا القلب لهذا المعنى  
ولتشرع ما تقدم الوعد  
بشرحه من الأفعال التي  
تتعدى إلى مفعولين أو لها  
مخرج دائما أي مطلق  
من قيد حرف الجر والثاني  
تأخر صريح منه وتأخر مفيد  
به وقد ذكرنا منافي  
المقدمة عشرة أفعال أحدها  
أمر قال الله تعالى أنا أمر يوم  
الناس بالبر وتدون أنفيكم  
وقال الشاعر  
أمر تلك الخبير فاعل ما  
أمرته به  
فقد ترصصت كذا مال وذات نصب

بنفسه وبالباء تأمل (قوله الثاني استغفر الخ) هو قول الا كقول في الثاني وهو  
 مردود لان استغفر تفسيرا متعديا لواحد متعد بالاثنتين واما قولهم استغفرت الله  
 من الذنب فهو على تفسيرين استغفرت اي طلبت التوبة من الذنب فليس من باب اختيار  
 هذا حاصل ما في المعنى (قوله واستغفر الخ) السين والتاء للطلب كانه قال اطلب من  
 الله استغفري واستغفر مضارع واسم الجلالة منصوب على التثنية وهو المفعول الاول  
 والثاني من جمدي ومن خطي عطف عليه وذني بدل من عدي وقل مبتدأ واهمري  
 مضاف اليه لاشل مؤنزة لانافية للجنس واهمها وخبرها هو الشاهد في استغفر حيث  
 هذه المفعول الثاني بحرف الجر والياء من بحر البسيط (قوله استغفر الخ) من بحر  
 البسيط وذنباً مفعوله الثاني ولست بحسبه صفة لاذنب وروى بفتح او خبر لمخوف  
 اليه الوجه مبتدأ وخبره والعطف على المبتدأ والمراد بالوجه التوجه (قوله  
 واختار موسى الخ) أي فقومه مفعول ثان وسبعين مفعول أول والجر المفعول الثاني  
 بحرف الجر وفي المعنى ان من يحذوقه والتقدير من قومه (قوله وقالوا ان الخ) من  
 بحر الطويل والثاني البعد والظليل من الجوف وقالوا فصل وفصل وناث فصل ماض  
 والتاء لثبوت فاعتر فعل أمر وفصل من الصبر مفعول ثان والاول محذوف أي  
 أحدهما والكل مبتدأ أو أشقي فعل ماض خبر واذن حرف جواب مهمل وتوغل في مطلق  
 باسقى والشاهد في اختارته تعدى للمفعول الثاني بحرف الجر وروى  
 وقالوا ان فاعترها الصبر والياء (قوله بعض ان الواو من البكاي معي أو يقول  
 ان الصبر على حذق من أي من الصبر اه معنى (قوله ويقال ايضا كونه) أي  
 انه يأتي بالواو كما يأتي بالياء (قوله هي الخ) هي مبتدأ وخبرها الضمير تنكي مضارع  
 مبنى لثائب وناث الفاعل المستمر مفعول أول والظلال مفعول ثان كما الكاف حرف  
 جر وما كافة والاذنب مبتدأ أو ينكي خبره وناث الفاعل مفعول أول وأباجعته مفعوله  
 الثاني والساهد في تنكي في الموضعين حيث تعدى للمفعول الثاني بنفسه وما وقوله هي  
 الخ الخ قال ابن روى الصواب وقالوا هي الخ فاستقط المصنف من البيت لفظ  
 وقالوا فاذن أي كسر الوزن أو أنشد الجوهري قالوا يدين أو يكون دخله الخرم وهو  
 قبح اه - فبقي (قوله وكما تنما الخ) لا يعلم قائله ولا نعلمه واليكاي لفظ أريد به  
 لازم معناه أو فلان كية محبوب وكما تنما مبتدأ أو مضاف اليه أو كني بام فلان  
 خبره أو كني بالبناء للمفعول وناث الفاعل مفعول أول ولام فلان مفعوله الثاني  
 تعدى اليه بالاء أو هو محل الشاهد وفي بعض النسخ وكما تنما كني بام فلان وخبر  
 تنكي يعود على المرأة أو يكون كما تنما خبر تطايعا بعده ويحتمل ان ضمير تنكي فاعل  
 على التكنان واكتسب التأنيث من المضاف اليه (قوله وسميته يحيي الخ) سميته  
 فعل وفاعل ومفعول أول يحيي مفعوله الثاني ويحيي اللام حرف جر ويحيي منصوب  
 بان مضمر والمفعول مجرور باللام فليكن جازم ويجوز وهو بد اسمها ومن زائدة لا امر  
 خبر يكن وقضا اه فاعل وفاعل ومفعول وفي الناس متعلق به والجملة صفة لا امر

لجميع من التفتيح الثاني  
 استغفر قال الشاعر  
 استغفر الله من جمدي ومن  
 خطي  
 ذني وعلى امره لا شل مؤنزة  
 وقال الآخر  
 استغفر الله ذنباً استغفبه  
 رب العباد اليه الوجه والعرف  
 الثالث اختار قال الله تعالى  
 واختار موسى قومه سبعين  
 رجلاً وقال الشاعر  
 وقالوا ان فاعتر من الصبر  
 والياء  
 فقلت البكا أشقي اذن لظليل  
 أي اختر من الصبر والياء  
 أحدهما الزايع كني  
 بخفيف النسوة تقول  
 كنيته بأباعد الله وبأي همد  
 الله ويقال أيضا كونه قال  
 هي الخمر لاشل تنكي الطلا  
 كما الذنب ينكي أباجعته  
 وقال  
 وكما بما كني بام فلان  
 الخامس سمي تقول سميته  
 زيداً وسميته بزيد قال  
 وسميته يحيي ليعياض يكن  
 لا امر قضا اه في الناس  
 من يد  
 السادس دعا يعني سمي  
 تقول دعوت به بزيد وقال  
 الشاعر

۱۸۰ یعنی انعام عروزل آکن ۱۸۰ الخا اول ارضع الخا بیان ۱۸۰ السابح مدنی بقضین الخا ل نحو و اقدس

تستعمل لاثنين إلى الأول بنفسها وإلى الثاني بالياء أو عن نحو أنبهم بأهمهم فلا بأهم بأهمهم وحذفهما  
 بقوتهم يعلم وتنبهم عن ضيف إبراهيم وقده حذف الحرف خصوصاً أنباء هذا ما علق به ولا يجوز حذف مفعول في باب التثنية

وحذفهما معا كما يأتي في الشرح (قوله ولا غير الأول في باب الخ) قال في التوضيح  
 وشرحه يجوز عند الأول أكثر من حذف المفعول الأول استغناء عنه كالحركات كشك  
 سبنا ولا تد كمن اعلمته ويجوز الاختصار عليه كالحركات كالحركات كالحركات كالحركات  
 الفاعلة لا تصدق في الاستغناء عن الأول ولا في الاختصار عليه إذ تقديره إذا أخبر  
 بجمر العلم به أو بجمر العلم بالثمن المذكور هذا قول أبي العباس وإني بكره ابن  
 كيسان وخطاب وابن أبي الزبيع وإن ما لك والآخرين ذهب سيويوه وابن البان  
 وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور إلى أنه لا يجوز حذفه ولا الاختصار عليه كما فعل  
 علم وهو قياس قول الأخفش لا بد من الثلاثة وزعم الشلوبين أنه يجوز الاختصار  
 عليه ما لم يمنع الاختصار عليه وما حذف الثلاثة جميعا فقال ابن مالك الصواب جواز  
 حذف الثلاثة دليل وغيره وإن لم يجز في باب عن الحذف لغير دليل لأن قوله كانت  
 وتلنت لا فائدة لأن الأسان لا تخلو غالباً عن علم وطن وأما علام فأنه يحتاج منه  
 اه كلام ابن مالك اه تصريح بالصف هنا مثنى على ما قاله الشلوبين وقال  
 الة شيء قوله ولا غير الأول أما الأول في باب اعلم فيجوز حذفه لأنه فاعل في الأصل  
 والفاعل يجوز حذفه إذا صار مفعولاً وأما الثاني والثالث فهما مبتدأ وخبر في الأصل  
 وكذا مفعولاً بآب تلن اه (قوله الأدليل) ويسمى اختصاراً أو الحذف لغير دليل  
 يسمى اختصاراً (قوله بنو سليم الخ) يوجد في بعض النسخ تأخيرها إلى هنا وفي  
 بعضها ذكره بعد كم الخبرية قال في التصريح بنو سليم بالتصغير قبيلة من قبس بن شيلان  
 وسليم أيضاً قبيلة من جذاهم من اليمن اه (قوله بخصه) أي الجواز (قوله أو منفصل  
 بنظر ف الخ) وأجاز بعضهم الفصل بالجميع لأن الأصل في ضم الجائز الجواز اه  
 حقي (قوله أو مفعول) المراد ما يعي المفعول نحو إذا قلنا تقول ومفعول المفعول  
 نحو أخذنا تقول إذا صار بأو المفعول الأول أو الثاني اه حقي (قوله هذا الباب)  
 أي بآب تلن وأخواتها (قوله يجوز حذف المفعولين الخ) الحاصل أن حذف المفعولين  
 لدليل جائز بالإجماع وأما حذف أحدهما لدليل فأنه أبو إسحاق بن طسكون من  
 المغاربة وطائفة ويحتمل أن المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة العامل  
 فيه ومن جهة كونه أحد جزأى الجملة فلما ذكر رطله امتنع حذفه كذا قالوا وما  
 فالو مستغنى خبر كين فأنه مطلوب من جهتين ولا خلاف في جواز حذفه إذا دل  
 عليه دليل وأجاز الجمهور اه تصريح بقول شارحنا يجوز حذف المفعولين إذا  
 اجابا وقوله أو أحدهما أي عند الجمهور (قوله كذا قدروا) ومثى عليه المصنف  
 في التوضيح قال في التصريح وعدل عن تقدير ترجمون أنهم مشركون كأنه هو  
 الكثير إلى ترجمونهم مشركون لأن الكلام في حذف المفعولين معالاً في حذف ما يند  
 صد هما اه حيث لا يكون ما قدروه له وجهه كأن تقدير المصنف هنا وجهه والحاصل  
 أنه إن نظرت لقاعدة الباب يتركب ما قدروه وإن نظرت لسلوك الآيات يتركب ما قدروه  
 المصنف هنا لأن الآيات يفسر بعضها بعضاً فسلوك وجهه تأمل (قوله ولا تحسن الذين

ولا تحسن الذين في باب  
 أعلم وأرى الإبدال  
 بنو سليم يميزون أجراً  
 القول بجري الظن وغيرهم  
 بخصه بصفة تقول بعد  
 استفهام متصل أو منفصل  
 بنظر أو مفعول أو مجزئ  
 وأقول كرت في هذا  
 الموضوع مستثنين مقدمتين  
 لهذا الباب أحدهما أنه  
 يجوز حذف المفعولين أو  
 أحدهما دليل ويعتمد ذلك  
 لغير دليل مثال حذفهما  
 للدليل قوله تعالى أن  
 شركك الذين كنتم ترجمون  
 أي ترجمونهم شركك كذا  
 قدروا والأحسن عندى  
 أن يقدروا أنهم مشركاء  
 وتكون أن وصلتها سادة  
 مدحها بدليل ظهر بذلك  
 في قوله وما ترى معيكم  
 شفعاكم الذين زعمتم أنهم  
 فيكم شركاء ومثال حذف  
 أحدهما للدليل ويقاه  
 الآخر قوله تعالى ولا  
 تحسن الذين يمشكون بما  
 آتاهم أقمن ففهم هو خير  
 لهم



الخ) في قوله من قرأ يحسن الياء المتناقضة وأما هل قرأتم قرأ بالياء الفرق  
فالذين منعوه والتفاعل ضمير المخاطب فإن قلت لا يصح الاخبارية وله ضمير من الأبر  
فكيف يكون أصلهما المتبدل والخبر والجواب أن الكلام على حذف مضاف أو  
أي ينزل للذين الخ (قوله أو يظلمهم) وقال في التصريح بما يظلمونه والآن نسماها  
هنا لأن الخبر يوصف للفعل (قوله خلاف المفعول الأول الخ) والتفاعل الآخر  
ويجوز أن صلتها وهو ضمير فصل لا محل له وغيره مفعول ثان (قوله ولقد تزلزلت الخ) من  
بحر السكامل والمحب يقع الحاء بمعنى المحبوب قال الفري في حياة الحبيب أن أهل  
الطب يجعلون العشق مرضاً يتولد عن النظر والسماع ويجعلون له علاجاً كثيراً  
الأمر أضر بالبدن وهو مراتب ودرجات بعضها فوق بعض فتول مرتبة عنه نهي  
الاستسكان وهو التولد عن النظر والسماع ثم أقوى هذه المرتبة بطول الفكر في  
بحسب المحبوب ووصفاته الجميلة فتصير مودع في الميل اليه وإن تألف بشخصه ثم  
تأكل كد المودة فتصير محبة والمحبة هي الأثلاث الرضائية فإذا قويت هذه المرتبة  
صارت خلة والخلة من الآدميين هي عكس محبة أحدهما من قلب صاحبه حتى  
تسقط بينهما السر إذا قويت هذه المرتبة صارت هوى وهو أن الحب لا يتأمله  
في محبة محبوبة تعبر ولا يدخله تلوّن ثم يداخل فيصير عنقه وافرط المحبة حتى  
لا يتلو المعشوق من قبيل العاشق وفكره وذكرك ولا يقيب لاستغفال النفس من  
القوة الشهوانية وتعتنع من الدكر والمكر والتخيل والنوم لاستغفر لربها ما غفلت  
قوى العشق صارت ممتدة في هذه الحالة لا يبعد فضلاً عن ضرورة المعشوق ولا ترضى  
نفسه سواها فإذا ترايا الحال صار لهما بصير متشوشا لا يرى ما يقبل ولا ين  
يذهب حيث يشاء يجهز من مداوئه وتقصير آرائهم من معالجة غمر وجهه من الجدا الضابط  
ولقد أجاد القائل

يقول أنا لو نمت لنا الهوى • وداعة ما أدري لهم كيف أنعت  
ليس شيء من محمد أحده • وليس شيء منته وقت مؤقت  
إذا اشتد ما بي كل آن حيلتي • له وضع كفي تحت شدي وأصحت  
ونفخ وجه الأرض طوباً بعيني • وأقرعه الماوراء بظفري وأنت  
وقدرهم الواشون أني سالتهم • فإلى أراها من بعد فأنعت

أه (قوله السكرم) يقع الزاء ويرى الأكرم مكان السكرم والمعنى أنت عندى بمنزلة  
الحب السكرم فلا تظني غير ذلك وأقعا • الأعراب الواو القسم واللام للتأكيد وقد  
للتحقيق وتزلزل فعل وفاعل والماطعة ولا نهاية وتظني فعل مضارع مجزوم يصف  
النون والجلية جواب القسم معتبرة بين الجار ومعلقة لأن معنى متعلق بمنزلت وغير  
مفعول أول والثاني متطويف أي وأقعا وهو محل الشاهد (قوله ولا يجوز أن تقول علمت  
أوطنت مقتصرا عليهم غير دليل على الأصح) قال في التوضيح وشرحه وأما  
حذفهما اقتصارا أي لعدم دليل فمن سيمويه فيما نقل ابن مالك هي الاخفش

أي يظلمهم هو خبر المسم  
لحذف المفعول الأول وأق  
خبر الفصل والمفعول  
الثاني وقال حنتر  
ولقد تزلزلت فلا تظني غيره  
مضى بقوله الحب السكرم  
أي لا تظني غيره وأقعا  
أي أنا لحذف المفعول  
الثاني ولا يجوز أن تقول  
علمت أوطنت مقتصرا  
عليهم من غير دليل على  
الأصح ولأن تقول علمت  
يدا ولا علمت فالحق وتزلزل  
للمفعول الأول في هذا المثال  
المفعول الثاني في الذي  
له من غير دليل عليهم

والجري ويخبره ابن طاهر والشوليين المنع مطلقا سواء في ذلك أفعال الظن والعلم واختاره ابن مالك ووجهه في ذلك أن العرب تجرى هذه الأفعال مجرى القسم فتلقاها كما تلقى به القسم نحو وطنوا ما لهم من محض والجواب لا يحذف فكذلك ما هو معتزله ويرد بان نفعها معنى القسم ليس بالزوم وعن الأكثرين الجواز مطلقا لمجي ذلك في أفعال العلم كقوله تعالى والله يعلم أنك ألتخ أهلك عنده علم الغيب فهو يرى والاصل والله يعلم الأشياء كأنه يرى ما لا يتقدمه حقائق أفعال الظن فهو مطلقا من ظن السوء فظن السوء مفعول مطلق مفيد للتوهم وقولهم في المثل من يسمع فصل أي يقع منه خيبة والمعنى من يسمع غير ما يصله ظن ومن قال معناه فصل مجموع صاذا فافتقد جعله من الحذف والاختصار وليس الكلام فيه ومن يوسف الأهل فيه تفصيل فقال يجوز في أفعال الظن لكثرة السماع فيها دون أفعال العلم وعن أبي العلاء ادريس يجوز في ظن وخال وحسب لأنه معجم فيها ويتنوع في الباقي ونسبه له بوجه اه (قوله اجعوا على ذلك) أي على منع حذف أحد المفعولين لغير دليل قال في التصريح لأن المفعولين أصلهما المبتدأ والخبر فكلما يجوز أن يؤولي يستند أدون خبر ولا يجوز أن يؤولي خبر دون مبتدأ قبل دخول النامع فكذلك بعده وإنما اجتمع هنا ما اختلف في حذفه فمما عال من مقومها ما هو المفعول في الحقيقة فمعناها ما لا يحدث المضافه فلا بد من حذف أحدهما كحذف بعض أجزاء الكلمة وإنما اختلف في حذف أحدهما اختصارا لأن الحذف إذا التقرينة فهو معتزلة المذكور اه حفي (قوله مطلقا) أي س غير شرط من الشروط الآتية اه تصريح (قوله يوجب الحكاية) اعلم ان الجملة الفعلية بعد القول تحكى عند جميع العرب وكذا الامعية عند بعضهم فلا يعمل القول في جزئها شيئا كما يعمل الظن لأن الظن يقتضى الجملة من جو معناها الجزأها مع صك المفعولين في باب اعطيت فصع ان ينصبها وما الما القول فيه يقتضى الجملة من جهة لفظها فلم يصع ان ينصب جزأها مفعولين لأنه لا يقتضيا من جهة معناها فلم يشبه باب اعطيت ولا ان ينصبها مفعولا واحدا لأن الجملة لا اعراب لها قبل يبق الا الحكاية قاله ابن النخاسم (قوله الاشلا تشرط الخ) الشرط في الحقيقة ختم الشرط الاول بحزركونه مضارعا بمعنى الحال بعد وابتداء الخطاب فهو محرز لئلا تشرط تخرج بالمضارع المصدر والوصف والماضي والامر فلا يعمل شيء من ذلك على ظن لانها لم تقو القوا المضارع في هذا الباب وسوى به السير في قلت في الخطاب وسوى به الكوفي قل فيقول على قولهما أفعال الماضي المستندة الخطاب وفعل الامر نحو قلت زيد امطلقا وقل زيد امطلقا يجمع الاسناد لغير الخطاب وما قلنا من اشتراط كونه بمعنى الحال هو ما قاله في التمثيل ورد قوله همتي تقول اذار تصبغها انشد مسيو به ينصب البار على انها مفعول أول وتجمعا مفعول ثان قال ابوحيان وفيه رد على من اشترط الحال لأنه لم يستعمل في تلك في الحال ان اذار تصبغها أحببناه بل استعمل مع وقوع ثلثه لأن ثلثه في الحال اه وهو مبنى على ان

اجعوا على ذلك المسئلة  
الثانية ان العرب اختلفوا  
في احواء القول مجرى  
الظن في نصب المفعولين  
على لغتين فذهب سليم بصيرين  
ذلك مطلقا في بصيرين ان  
تقول قلت زيد منطلقا  
وغيرهم يوجب الحكاية  
فيقول قلت زيد منطلقا ولا  
يصير لحواء القول مجرى  
الظن الاشلا تشرط  
أحدها ان تكون الصيغة  
تقول بناء الخطاب الثاني  
ان يكون مفعولا باستفهام

متى عرفنا نقول قال ابن هشام والمحق ان متى عرفت لمجملنا لا نقول له وفيه نظر  
 لان قوله على هذا يكون غير مستقيم منه فلا يكون كاملا لعدم اعتداله على استيفاء  
 الاعلى قول من لم يشترط الاعتقاد واشترط بعضهم كونه مختلط واحفظ على ما حكاه  
 ابن الخباز في شرح الجزولية وليس التقرير مع عليه قال السبيل ويشترط ايضا في  
 المضارع ان لا يتعدى باللام كما تقول لا يدور ومنطلق برفعهما قال لا نل اذا عدته  
 باللام بعده معنى الظن ولم يكن الاقولا معهما لان الظن من افعال القلب وكذا  
 انه يدل عليه اصول النحاة مع استقراء كلام العرب نقله عنه المرادى في شرح  
 التسهيل وأقره اه تصریح فعلت من هذا ان كونه بمعنى الحال وكونه لمخاطب  
 واحد وعدم التعدى باللام شروط تختلف فيها وكذا كونه ضارفا فلذا ترك المصنف  
 ذلك واتصرع على ثلاث شروط وان كان في اشتراط الاتصال خلاف لكنه ضعيف  
 لجملة الشروط سبعة تأمل قال في التمهيد في هذه الشروط يجوز ابراهم  
 بحسرى الظن ويجوز المسكاي مع وجود الشرط بقوله تعالى أم تقولون ان ابراهيم  
 الآية في قراءه الاخوين وابن عامر ومفسر بالتاكيد كسرهم زن (قوله الثالث ان  
 يكون الخ) هذا الشرط قاله سيدي وهوالاخص من الصريين وخالفهما الكوفيون  
 وسائر البصريين فلما زوا النصب في قوله آتت تقول ز يدعطلق ولم يعتقدوا بالغمر  
 فاصلا ووجهان الاستفهام يطلب الفعل وآتت فعل فعل مفعول ذلك الفعل واقع  
 على الامين فينصبها ورد بان الحكم المتأخر لذكور واما المتأخر فلا يصل له الا في  
 الاسم المشتغل منه خاصة واول عمل فيما بعده لهذا الظاهر وهو لم يتصل بالاستفهام  
 نقله الموضع في حواشي التسهيل ولم يتعقبوه به يدل قول المصنف في توضيح  
 الالفية فان قدرت الغمر وهوات فاهلا بمعدوف والنصب بذلك المحذوف جازا اتفاقا  
 اه تصریح (قوله أو مفعول القول) فيه قصور فالاحسن عبارة التوضيح أو مفعول  
 القول سواء كن مفعولا أو حالا أو غيرهما كافي التصریح (قوله متى تقول القاص  
 الخ) قاله هبة بن خشرم العذري وكان هو زيد بن زيد قد اقبلا من الشام في نفر من  
 قومهما وكذا اتعاقبون السوق بالابل وكان مع هبة اخته فامعة فنزل زيد السوق  
 باصحابه فارقت فقال

الثالث ان يكون الاستفهام  
 متصلا بفعل أو منفصلا  
 عنه ينظر في أو يجز وراو  
 بفعل القول مثال المتصل  
 قوله أو تقول زيدا منطلقا  
 وقول الشاعر  
 متى تقول القاص الزامعا  
 يدين أم قاصم وقامعا  
 ومثال المنفصل بالنظر في  
 قول الشاعر

عوج عليا واري بي با فاطما • من دون ان ترى البعير نائما  
 فغضب هبة بن خشرم جميع زيدا ابرقت باخته فنزل فارقت باخته زيدا وكانت تدعى فمما  
 روى السمر بدمأ حازم وقال آخرون لم نعلمه وقال لمي تقول القاص الميت فلما  
 وصل الى دياره اجتمع زياد وخطان أهل بيته ووليت هبة فغضب على ساعده  
 وشيعا يا مشرما فزاد هبة يتخلى بامامتي صاب يديته يقتله وهرب وانقاص  
 جميع قتلوس وهي الشابة من الابل بنزلة ١٢٠ في الانامية وتجمع على قلائص  
 وقلاص والروا مع جميع واحدة وهي نبي سليم روي اني تؤرم شدة وطلم اوده في  
 يدين بن قمرن والمخي متى تظن الهلص دانية لنا من احبابنا لاي متى تظن هذه الابل

الساورة تقرب لمن أحببنا لأنهم كانوا يريدون ما فعلهم حيث أرادوا والاعراب  
على اسم استفهام مبتدأ تقول معنى تظن مضارع منصوب مفعول في الأول القلص  
والثاني يعملن والزاوية ماصفة للقلص وأم مفعول في اثنين وقاسم مضاف اليه ووافعا  
حطفت على أم والشاهد في تقول معنى تظن (قوله أبعده تقول الخ) هو من السبب  
والهزة للاستفهام وهذه الأول يقع الباء ظرف زمان وبعد الثاني بضمه مضاف إليه  
وبينهما جاحض محرف وتقول مضارع معنى تظن والدار مفعولة الأول وجامعة مفعولة  
الثاني وشمل مفعول جامعة تقول حطفت على تقول والبعد مفعول أول ومحتوما  
ثان والشاهد في تقول في الموضوعين والشمل الاجتماع يقال جمع الله شمله إذا دأله  
بناؤه (قوله أجهل تقول الخ) قوله كيت نداء الاستفهام قصيدة من الوافر طرح  
جملنا على أهل اليمن ويتولى هم فريش والتمياهل الذي يرى من نفسه الجهل  
وليس به والمعنى أنظن في آوى حوالا لم يتماهلين حيث استعملوا أهل اليمن على  
أعمالهم وآزهم على المضربين مع فضلهم عليهم الأعراب الهزة للاستفهام وجهالا  
مفعول ثان لتقول الذي يعني تظن وبنو مفعولة الأول واللام للابتداء وعمر  
أبيلك مبتدأ ومضاف اليه وشعره محذوف وجوبا أي قسما والجملة معترضة بين  
المطوف عليه والمطوف والشاهد في تقول معنى تظن ومصل بالمفعول الثاني

### باب الإسماء التي فعل عمل الفعل

الظاهر أن باب يقرأ بالاضافة دليل قوله وهي عشرة وقوله الاسماء فيه تعاب لأن  
الجار والمجرور ليس اسما وفي بعض النسخ باب الاسماء عشرة (قوله عشرة الخ) هذه  
طريقة وخالف في القطر فعد هاسعة لأن الظرف والجار والمجرور ليسا عاملين في  
الحقيقة وإنما العامل الفعل والاسم المصدر فهو داخل في المصدر وإن عمله قليل  
والخاتمة اشار ابن مالك بقوله هو لا سم مصارعيل وقال ولله أي نوع من الفعل فكلامه  
هنا مبني على الظاهر (قوله اسم الحدث) من اضافة الال للدول في الحدث اما فاعلم  
بالماعل كقرح زيدا وصادره من حقيقة كقطع قودا أو مجازا كقرح مرصدا  
واقع على المفعول كالمصدر ما لم يسم فاعله كزهوا وحونا وقوله الجاري خرج اسم  
المصدر والمراد بجريانه على الفعل أن يقع بعد اشتقاق العمل منه كما كيد الهويانا  
لنوعه أو عدد ممثل جلست جلوسا وحلة فجلس القارية والعالم ليس مصدرا  
ويحتمل أن المراد بالجريان الاشتغال على جميع حروفه (قوله الجاري) نعمت لاسم  
لا للحدث (قوله ان لا يصغر) فلا يجوز أن يعني ضرب يكثر بدلان التصغير بعدد من  
الفعل لأنه من خصائص الاسماء (قوله ولا يصعد) أي لا يجد بالناء لم يعمل نحو ما عجبني  
ضرب يكثر يدا وما قوله

يجاني به الجملة التي هو جازم \* بضربة كمية لا نفس راكب

فتأخذ الملامعول الضربة المحدودة بالناء وكيفية في الأسماء اضافة المصدر للماعله  
والا لأعراب وقوله يعني أي يعني والجد القوي وهو قابل ليحي وقوله به أي

أبعده تقول إذا جامعة  
فعل جهم أم تقول البعد  
محتوما

ومثال المنفصل بالمفعول  
قول الشاعر

أجهل أقول بني لؤي

لعمري أبك أم متباهلينا

ولو فصلت بفرد ذلك تعبت

الحسكة فحسوا أذت تقول

ز يد مطلق ثم قلت باب

الاسماء التي تعمل عمل

الفعل وهي عشرة أحدها

المصدر وهو اسم الحدث

الجاري على الفعل كضرب

واكرام وشرطه ان لا يصغر

إليه وليس مقبول على أي جسم الرجل القوي نفسدا كب يجب غيرة  
كفيه التراب وذلك أن رجلا أعطى الماء الذي يتوضأ به لمن هو عطشان وثمن (قوله)  
ولا يجد بالثاء أي فقط كافي الأشموى والتصریح ومفاد أن خلاف ذلك ولا قال  
شيخ الإسلام قوله ولا يجد أي بالثاء أو بتثنية أو جمع انتهى كضم يثين وضربات  
(قوله لمحوشة الخ) فضرورة تثنية فلا يعمل في المفعول قال القشيري قوله نحو  
ضربة الخ كذا في بعض النسخ وهذه تفتش على جواب الشاطبي فليراجع له قال  
في النسخ استقر في الكافية أن لا يكون مفعرا ولا عدودا بالثاء ولا مثني ولا

مجموعا فقال **واحمل المفعول والمحدود \* ومصدر فارقة التوحيد**  
ولم يشترط الثالث في التسهيل فلما زاد عمله مثني ومجموعا وهو اختيار ابن حصفور  
واختار أبو حيان اشتراطه وخالف ابن هشام فقال القول بأن المصدر لا يعمل جمعا أبدا  
شيء لأن عمله لحاله يحمل الفعل فلا ينافيه جمعا رايها أن يكون مكبرا قال الشاطبي  
والجواب عن المصنف أنه في ابن مالك أن الشرط الذي ذكره يعني عن الأربعة لأنه  
معها لا يدل على أن قوله بل أو ما والفعل وعلى أن ضمير المصدر لا يسمى مصدرا حقيقة  
له وبه تعلم أن جواب الشاطبي عن الالتماع (قوله ولا يتبع الخ) يعلم منه بالو  
اشتراط عدم العاقل بالأجنبي ينفرد بين مفعوله وهذا لا يصح في يوم من قوله أنه على  
وجهه لقادر يوم تبلى أن يكون مفعولا لرحم الفعل بالخبر وهو قادر بل مفعول محذوف  
أي برسمهم تبلى ويشترط أيضا أن لا يتقدم مفعوله فلا يجوز أن يجنب زيد اضرب  
همز قال الرضي لأنه لا عمل مؤنزل يعرف مصدره مع الفعل والحرف المصدرى  
مورد ولم يعمد إلى ذلك في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف ومعمول  
الصلة لا يتقدم على الموصول هذا ما قالوه وأنا لا أرى منعا من تقدم مفعوله عليه  
أما كان طرفا أو شبهه فتعرفت أنهم أرادوا رقتي من عدولة البراءة واليك القرار قال  
تعالى ولا تأخذكم أموالكم فأبناغ مع السبي وهو كثير كلامهم وتقدير القول في  
مشكلة تكلم وليس كل مؤنزل بشيء له حكم ما أنزل به فلا يمنع من تأويله بالحرف  
المصدرى مع أنه لا يلزمه أحكامه بل لا يتقدم عليه المفعول بالسرير  
لضعفه والظرف ونحوه يكفيهما التمهيد الفعل حتى أنه يعمل فيه ما هو قايمة  
العدم من العمل كحرف التثنية في قوله تعالى ما أنت نعمة تتركهم يعنيون أي اتني  
بجمدة وبتعنته عنك الخنون انتهى كلام الرضي (قوله ولا يتبع) أي

بواحد من التوابع الخمسة (قوله قبل العمل) وأما بعده كافي قوله  
\* أن وجدى بك الشديد أراني \* فإثر فإن الشديد يفت لوجوده وقد وجدى  
بمفعوله وهو بك قال الأقفوق ومن الشرط أن يكون مفردا وأما قوله  
قد جرى به فإثره اختيارهم \* بإقامة الالمجد والنفعا

بالقاء والنون وأمين المفعلة أي الكرم فإثره فجارهم جمع تجربة وهو مضاف  
لغالبه بإقامة مفعوله قد عمل وهو جمع وإنما اشترط أفراده لأن تثنيته وجبه

بأن أصل صيغته التي هي أصل للفعل ومن الشرط أن يكون مظهر أو غلو أو ضمير  
 يعمل خلافاً للكوفين فلا يجوز ضرب في زيد أحس وهو غير اقبح ولا محذوفاً كما في بسم  
 الله الرحمن الرحيم وقال بعض أن عامل البعثة حذف بعده ولم يعمل محذوفاً (قوله  
 ولا يجبر بالياء) لم أر هذا الشرط في غير هذا السكيب وقد ترك شيخ الإسلام شرحه  
 ورأيت في بعض النسخ ولا يصح إلا بناءً نحو ضربته وضربته وضربته وهي  
 وافضة وليس فيها ولا يجبر بالياء (قوله وإن يختلف الخ) نخرج به المصدر المؤكّد  
 ضربت ضرباً بالمدن للتعويض وضرب الأمل والمدن للعدد نحو ضربت  
 ضربتين لأن أن أو ما مع الفعل لا يحلّ محلها ما قبله يحلّ الفعل وحده والمصدر  
 الذي هو بدل عن اللفظ بفعله قليل يعمل وقيل لا (قوله أقبس) أي أخرى على  
 القواعد المحذوفة وأما ألا ترفعنا ما أن يجري على لسان العرب كثيراً فلا منافاة (قوله  
 أو اطعم الخ) فاطعمها مصدر وقاعله محذوف ويثما منفعوله والتقدير أو اطعمها يثما  
 والمسبقة الجماعية من صف إذا جاع ومنع الكوفية أعمال المصدر المذكور وحلوا  
 ما بعد من مرفوع ومنصوب على إظهار فعل (قوله ومضاف) الحاصل أن أقسام  
 المضاف أربعة لأنه إما مضاف إلى الفاعل أو كذا المفعول أو حذف أو مضاف للمفعول  
 وكذا الفاعل أو حذف في ثلاث صور يكثر وهي ما إذا أضيف للفاعل كذا المفعول  
 أم لا فهو ولولا دفع الله الناس كانوا في وقتيل دعاه أي دعاه ياءك وما إذا أضيف  
 للمفعول وحذف العامل محذوف أم لا تسلم من دعاه الخجرا أي من دعاه الخجرا  
 والصورة الرابعة وهي ما إذا أضيف للمفعول كذا الفاعل ضعيفة كما يأتي الكلام  
 عليها وقوله مصاف للفاعل سواء ذكر المفعول أم لا ومثله ما إذا أضيف للمفعول وحذف  
 العامل كما يؤخذ من مفهوم قوله ومضاف للمفعول كذا الفاعل ١٨ من التصريح  
 بتصرف (قوله وعمله) مبتدأ أو أقس خبر ومنه حال (قوله ضعيف) وفي نسخة قليل  
 وهي قلّة نسبية أو حقيقة كما يأتي (قوله حكم الفعل بالنسبة إلى الأفعال) أي لا بالنسبة  
 لغيره فإنه لم يستوفه لأن الفعل منه ما هو جامد ومنه ما هو متصرف ومنه ما هو لازم  
 ومنه ما هو متعد ومنه ما هو تام ومنه ما هو ناقص ومنه ما هو باهي ومنه ما هو خالص  
 ومنه ما هو سداسي ومنه ما هو مجرد ومنه ما هو مركب وغير ذلك ١٩ فيشي (قوله لأن  
 الفعل مشتق منه على الصحيح) وكذا الوصف مشتق من المصدر وهو مذهب جمهور  
 البصريين وذهب بعض البصريين إلى جعل الوصف مشتقاً من الفعل فهو مخرج  
 العرب وذهب الكوفيون إلى أن الفعل أصل لما وزعم ابن طهفة إلى أن كلام  
 المصدر والفعل أصل برأسه ليس أحدهما مشتقاً من الآخر ٢٠ الصحيح مذهب جمهور  
 البصريين لأن من شأن العرب أن يكون فيه ما في الأصل وزيادة والفعل والوصف  
 مع المصدر بهذه المثابة إذ المصدر إنما يدل على مجرد الحذف وكما يدل على الحدث  
 وازيادة ٢١ اشعوى وعلى قول ابن طهفة قول الوصف مشتق من المصدر والفعل لم  
 يعلم ذلك عن ابن طهفة فيثبت أنه موافق لجمهور البصريين في أن الوصف من المصدر

وإن يختلف فعل مع أن أو ما  
 وعمله منزه أقبس نحو أو  
 اطعم في يوم ذي صفة  
 يتيمارضا والفاعل أكثر فهو  
 ولولا دفع الله الناس ومقرنا  
 بال ومضاف للمفعول قليل  
 وأقول لما أنعمت حكم  
 الفعل بالنسبة إلى الأفعال  
 أردفته بما يعمل على الفعل  
 من الأسماء وبدأت منها  
 بالمصدر لأن الفعل مشتق  
 منه على الصحيح

لكنه لا يجري على الفعل  
وذلك نحو قولك اعطيت  
صفا فان الذى يجري على  
اعطيت انما هو اعطاه لانه  
مستوفى لمروفته وهكذا  
المختلفات فضلا بخلاف  
المختص بالاعتسالا وسماى  
شرح اسم المصدر بعد  
واشترت بتشثيل بقرب  
واكرام المشاى مصدر  
الثلاثى وغيره ومثال ما  
يختلفه فعل مع ان قوله  
تعالى ولولا دفع الله الناس  
أى ولولا أن يدفع الله  
الناس وان دفع الله الناس  
ومثال ما يخلقه فصل مع  
ما قوله تعالى تفصافهم  
تكتيفكم انفسكم اى كما  
تقتافون انفسكم ومثال ما لا  
يختلفه فعل مع احد هذين  
الخرقين قولهم مرت غادله  
صوت صوت حمار اذ ليس  
المعنى على قولك فاذا الهان  
صوت أو ان بصوت أو ما  
يصوت لا بل لم يزد بالمصدر  
الحدث فيكون في تأويل  
الفعل وانما اردت امل  
مررت به هو في حالة تصويت  
وهذا قد يردوا للصوت  
الثانى ناسبا لم يصحوا صوتا  
الأول علامية وانما كل  
عمل الموزن اقبس لانه  
يشبه العمل بقوة نكرة

ويجوز غير ذلك تأمل ا هـ من تقرر بعض الاشياخ (قوله واحتزرت بقول  
الجارى على الفعل من اسم المصدر الخ) وهو مبنى على ان اسم المصدر يدل على الحدث  
بنقسه وعلى ان المراد الدلالة ولو بواسطة والافهم المصدر انما يدل على لفظ المصدر  
وبواسطة ذلك يدل على الحدث ا هـ على الفا كهمى (قوله الى مصدر الثلاثى  
وغيره) وهو مصدر المز يد على الثلاثى (قوله ومثال ما يختلفه فعل مع ان) الحاصل انه  
اذا ريد المضى أو الاستقبال قدران والفعل وقولهم ان من خواص المستقبل الخ  
محله اذا دخلت على مضارع فان دخلت على ماض فهى للضى واذا ريد الحال فقدم  
والفعل لان ما صلح للاربعه الثلاثة وانما خصت بالحال مع انها صلح للثلاثة لان  
ان أم المرفوع له تدري بحيث امك حلها ليعدل الى غير ما هو اى اذا كان الزمان  
حالا غير ممكنة الحلو ا هـ او تمهله فعديل الى ما لا تمهله لا تقاويه ولا غيره ومثله التأويل  
بما قرير يقل من ذ كره امن النجاة فاعده يس على الفا كهمى وزادى التسميس  
حلوله محل ان الختفة والمحل نحو عملت ضربا لثمة او التقدير عملت ان قد ضربت زيدا  
فان ختمة لانها واقعة متعدهم والموضع غير صالح للمصدرية لان علم متعلقا بفعلين ولو  
اقرنه بآر المصدر به لصا بعد وانما يكون متعدها بقول واحد وهذا المعول لا يسهل  
مستدما بفعلين بخلاف ما د ثم بقدر بيان والفعل فتشكر الجملة ستة مثلا المعولين  
ا هـ من الاقوى وحواشيه (قوله لا تلزم بالصدر الحدوث) اى حتى يتقدر بالفعل  
مع ان أو ما وانما المراد ان تصاف بالصوت (قوله ولهذا) اى ولا حل عدم حلول ان  
او ما مع الفعل محله فلم يكن عاملا قدر الخ (قوله لانه يشبه الخ) اى بوجه هذا الشبه  
يقوى عمله على العمل وهذا لا يشك ان عمله على العمل لا يشابه بل لكونه أصل  
العمل وهذا موافق لقول يس على الفا كهمى ان عمل المصدر ليس لمشا بهتة للفعل بل  
لكونه اشتق منه الفعل ا هـ وذ كرفى موضع آخر ما يحال ذلك وان عمله لثمة فانه  
قالى قوله لانه يشبه الفعل الخ فيه ان عمله مطلقا يشبه العمل فالظاهر ان يقال لان  
التشكيك ان نسب معنى الفعل الذى عمل باعتباره من افعال المتن قول بعض العرب  
يجب تس قرأه فى الجهم لقرأ اى من ان اقرأ قال ابن مائث فى شرح العمدة وهذا  
غريب الخ حتى رجع مصدر لم يتر المستعمل كثير النصب به والقباس يقتضى وقوع  
الرفع رجعه ومع النصب واد افتصر على اشد حاشا فرفع احق ولا كثر الواقع  
ماذ كرت ا هـ وقال المنصف فى حواشى الالعية افعال المصدر المضاف فى المعامل  
ضيعت وكذا افعال المتن وأما ذوال فاعماله ضعيف مطلقا فى فاعل والمفعول  
ونقص ان عمل المصدر الرفع فى القاعل ضعيف مطلقا ا هـ كلام يس (قوله عمل  
المتون) اى لفظا أو تقديرا كقوله تعالى فانهم اس تقوى القلوب قال تقوى متون  
تقدير اعلى قرأه من دفع القلوب (قوله ولان الذى يظهر حينئذ) اى حين اذا ضيف  
الى اعل رتب المصدر (قوله عمله فى المضطه) اى وطعور العمل فى الغضلة يدل على

قوة العامل (قوله لم يظهر واعلمها غالباً الا في منصوبها) أي فقروها بظهور رملها  
 في المنصوب (قوله وانما كل اعمال المضاع للفعول التي ذكر فاعله الخ) ومع ضعفه  
 هو كثير في نفسه وقيل انه قليل في نفسه (قوله لان الذي يظهر حيثما انما هو عمله في  
 العدة) أي وهو طامع ضعيف وعمله في العدة يدل على ضعفه (قوله غلابضهم) أي  
 جاوز الحد (قوله افني تلادى وما جمعت من فشب الخ) قاله الا في شعر الاسدي واجمع  
 المغرب من عبد الله والا في شعر غلاب عليه لانه كان حراً فاشروا التلادى مال القديم  
 من تراث وغيره والتشابه يقع على الضباع والمتشكلات التي لا يقدر ان يرتحل بها  
 قال اللعاميني التلادى عشتا فتوقية مكسورة وأهل التلادى في وادى والنشب بالشين المجمة  
 المال والبقار اه والقوافير ياتان الباء وتر كهاوي شافين وزاى بهيمة واحدة  
 قافوز ترزاى اقداح بشر بها النجوى وأما قافوز ترزاىين فجمع تين فقه بها قافوزية وارب  
 بجملة تين بجمع قافوزة والابا يرق بجمع ابريق فالرعى مغرب وهو اداب عري وأما  
 التي لا عري لها هي كوب والمعنى خذ ارجل مغرب بشر بالخرقة وادنت ماله كانه ماورته  
 وما اكسبه ركني من النشب بفرع الابريز والقوافير لان ذلك يدل على الارباب  
 افني فصل ماض تلادى مفعول مقدم ومما ولة محله نصب معطوف على تلادى  
 مرجع مسلة ومن نشب متعلق به وقرع فاصل مضاع للقوافير من اضافة المصدر  
 لمفعوله وأما فاعل المصدر بجمعه فمما ولة فوه فلذا ردت الواو في الجمع وهو محمل  
 الشاهد وزعم بعضهم انه ضرورة وادبنا روى بنصب الاقواء فيكون عاماً اضعف فيه  
 المصدر فاعله رد كرمفعوله وهو كثير وجمعت تشديد الميم واذا روى البيت بالوجهين  
 فلا يصح القول بان البيت على الرواية الاولى ضرورة وهذا معنى قول شارحنا مرد  
 على هذا القائل الخ ومما رده المصنف معنى على ان ضرورة ما ليس للشاعر منه  
 من دوحه لا على القول بان ضرورة ما وقعت في الشعر كما افادوا المحدث (قوله وقول  
 النبي) بالرفع عطف على فاعل يردى وقول هذا القائل انه الخ ويرد قول النبي  
 فيرده شيان (قوله وقول النبي الخ) أي في حديث بني الاسلام على خمس الخ ان قال  
 وجه البيت من استطاع اليه سبيلاً الخ مصدر يعمل محله اراءه فعل وهو مضاف الى  
 معوله وهو البيت من موصولة فاعل أي وارب جمع البيت المستطيع ولئان من يجيب  
 بان الحديث محتمل أن يكون مروياً بالمعنى فلا يدل عليه اه نصيب وهو من  
 انكلام أي حان حيث اضر على ابن مالك في الاستدلال بالاحاديث انشدة  
 على الاحكام النحوية باحتمل روايتها بالمعنى وقدره على بان الاصل الرواية باللفظ  
 واذا قصد الرواية بالمعنى أشار الى اراءى الذي ذلك بقوله قال مامعه كما لا يخفى على العارف  
 به طبع الحديث وفتح هذا الباب بخبر عنه ان عدم الاستدلال بالاحاديث الشرعية  
 على الاحكام الشرعية وهو مخالف للاجماع (قوله آية الخ) خبر بخبر أي وهي  
 آية الخ او يدل من قوله بالآية (قوله ليست من ذلك) انما اضعف فيه المصدر  
 للفعول رد كراغاعلى (قوله بل الموصول الخ) أي ان قوله من استطاع يدل من

لم يظهر واعلمها غالباً الا  
 في منصوبها وانما كل  
 اعمال المضاع للفعول  
 التي ذكر فاعله ضعفا  
 لان الذي يظهر حيثما انما  
 هو عمله في العدة ولقد غلا  
 بعضهم فزعم في المضاف  
 للفعول ثم ذكر فاعله بعد  
 ذلك انه مختص بالشعر وقول  
 الشاعر  
 افني تلادى وما جمعت من  
 نشب

قرع القوافير اه واما الابرار  
 فيردى الاقواء بالرفع  
 ويرد على هذا لقائل انه  
 روى أيضا بالنصب فلا  
 ضرورة في البيت وقول  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 وجه البيت من استطاع اليه  
 سبيلاً فان قلت فهلا  
 استدل على آية  
 الكريمة الخ قلت  
 الصواب انها ليست من  
 ذلك شيء بل الموصول  
 في موضع جرد بل بعض من  
 الناس



الناس والرايط محذوف أي منهم ويجوز الفصل بين البطل والمبطل منه كما قاله بعض  
 والمبطل منه في نية الطرح والمعنى وجب لي تبويب الله على المستطيع وعلى هذا  
 فلا يجوز الوقف على البيت بخلاف على الوجه الآخر (قوله أولى موضع رفع  
 بالابتداء الخ) أي أن من موصولة مبتدأ واستطاع صلته وخبر محذوف مخبرون  
 بالقائه تقديره فليجرب ولما قدر مقرونا بالقائه تضمن من الموصولة معنى الشرط فخرن  
 خبرها بالقائه فقوله تضمنت معنى الشرط أي أن الموصولة في معنى الشرط فخرن خبرها  
 بالقائه (قوله أو شرطية) أي يكون استطاع فعل الشرط في محل جزم وجواب الشرط  
 محذوف أي فليجرب والمعنى على الشرطية والمصدر أن الله على الناس أن يكون  
 البيت محجوما أي كفاية وله على المستطيع أن يجزم بنفسه أي هنا وبني أن تقدير  
 الخبر المحذوف أو الجواب المحذوف هكذا فطعن أن يسافر بنفسه كما تقدم ليس (قوله  
 وروى بالابتداء ومن كفر الخ) يحتمل أن المراد بالابتداء لتأنيدها لمصلحة موصولة  
 وشرطية لأن قوله ومن كفر صالحا بشرطية والموصولة تركه قال وروى بالابتداء  
 بدون السبل ويحتمل أن المراد بالابتداء محالة الموصولة فقط لأن قوله ومن كفر الخ  
 خاص بالموصولة لأن جملة فان الله لا تصلح جوابا لأن في الله هو العالم لا ينسب  
 من الكفر (قوله فمعد للغي إذا التقدير الخ) قال التاج السبكي في بعض مجاميعه  
 وهو غنوع وأي مانع من ذلك ويكون في الخ شيئا من فرض كما يقتضي كل الناس  
 أن يجزم مستطيعهم وأن يجزم المستطيع أن الخلق كلهم وفرض عين على المستطيع  
 وهذا الحسن ويشهد له قول أصحابنا أن من فروض الكفاية أحياء الكعبة بالخج كل  
 سنة ولما رافى بحث أن الخ لا يثنين وأنه يفتي منه العمدة وفي هذا التقرير رد عليه  
 ورد عليه بوجه آخر غير أن هنا مباحة وهي أنه إذا ثبت أن في الفرض فرضين  
 فرض كفاية وفرض عين فيظهر أن فرض الكفاية يقطع بأن يقوم به المستطيع  
 وبغيره ولو ارتكب غير المستطيع الماشاق وجب اسقاط فرض الكفاية ولا يقال أنه جزم  
 من العير لأن الخ بناء فبمعنى المستطيع وبني على المستطيع فرض العين وادعى  
 المستطيع أنه له ثوابان بواب اسقاط فرض الكفاية وثواب اسقاط ما في نعمته من  
 فرض العين وإذا علمت ذلك ظهر لك أن هذا الإعراب مدخول من قبل له يلزم عليه  
 أن يكون وجب على كل أحد خصوصا جزم المستطيع لا جزم البيت ٨١ ليس قال  
 بعض السادة مني على أن إلى الناس للاستعراق أو ما جعلت للعهد والمهود  
 المستطيع فلا تقاد والمعنى جزم البيت المستطيعون واجبته على الناس أي هؤلاء  
 الناس المدعوون قال الناس وإن تقدم لفظا فهو متأخر معنى (قوله أن يجزم  
 المستطيع) هي موصولة فاعل المصدر وقوله المستطيع بيان لعني قولنا الذي  
 استطاع (قوله ومثل أعمال الدي والدم) اختلف فيه على أربعة أقوال  
 فسيبويه يعملها والكوفي لا يعملها كالأعلى على المنزلة ويجوزها القاري على فيجوز أن  
 طرفة وإن كانت فيه المعاقبة للصمير كإلى البيت الآتي ومنع من الضرب ز يدعمر

أولى موضع رفع بالابتداء  
 على أن من موصولة تضمنت  
 معنى الشرط أو شرطية  
 وحذف الخبر والجواب أي  
 من استطاع فليجرب ويؤيد  
 الابتداء ومن كفر الخ الله  
 في من العالدين وأما الجمل  
 هي الفاعلية فتقدم للعني إذ  
 التقدير أن ذلك وقته على  
 الناس أن يجزم المستطيع  
 فعل هذا الخ جزم المستطيع  
 بأثم الناس كهم ولو  
 أصيب للفتور لم يترك  
 الفاعل لم يتنوع ذلك في  
 الكلام عند أحد فهو  
 لا يسام الإنسان من دعاه  
 الخبر أي من دعاه الخبر  
 ومثال أعمال ذي الألف  
 واللام قول الناصر يصف  
 مفضا بصف الزاى  
 والجبن

وواقفه أبو جحان ويرد على ما قوله

عجبت من الزرق المني والله \* ولترك بعض الصالحين فقيرا

أى عجبت من أن ذوق المني \* المسمون أن ترك بعض الصالحين فقيرا وحيات ان  
المنون فيه خلاف أو أما الغشاق فهو متفق على إعماله وحكى بعضهم فيه الخلاف  
(قوله والمين) يضم الميم ضد الشهادة (قوله ضعيف النكابة الخ) فالنكابة مصدر  
مقرون بال وفاعله محذوف واحداه مفعوله والمني ضعيف النكابة أعدها، يظن  
أن القرار من الموت بإعداد الأصل وفي التنزيل قل إن الموت الذي تفترون منه فإنه  
ملاقمكم وضعف غير مبتدأ محذوف والنكابة مضاف إليه ويحتمل مضارع معني  
يظن والقرار مفعول أول وحمله براءى مفعوله الثاني والأصل مفعول براءى (قوله ما)  
أى عامل حتى يصير جنسنا لا ينبغي أن يفسر بوصف لأن الكلام مفروض فيها هو  
أهم منه ونوع بقوله اشتق المصدر والظرف والمجاور والمجرور واسم الفعل (قوله  
اشتق) الاشتقاق قد خرج لأصل المناسبة بينهما (قوله من فعل) أى من مصدر  
فعل كآنى الشارح أو المراد بالفعل هنا المصدر فإن سيبويه يعنى المصدر فعلا  
وحدنا وحدهما فإن هذا التعريف لأن المصاحب وقد قال بشر الحافي ذلك فلا يجوز  
لكى شرح كلام المصنف بكلام فى التفسير أوله وهذا كله ليقضى على اللغز  
الصحيح والأفتاوى على ظاهر مذهب الكوفي (قوله من قام به) أى لفظة لا على  
تعيين من قام به كما يؤخذ من الشرح والضمير فى قام عام على الفعل وفى ما ظهر على  
من المراد بالفعل الأول للفظ فإن الاشتقاق إنما يكون من اللفظ والمراد من  
الفعل الثاني الحدث لأن الذى يقوم بالتخصيص إنما هو الحدث فيه استقام (قوله  
كضارب) ومضروب ومدحج ويحتمل ومقعنس (قوله فإن صغرا أو وصف) قال  
الافهوى فى شروط أعمال اسم الماعل المجرد أن لا يكون صغرا ولا موصوفا خلافا  
للكسافى فيهما لأنهما يصحان بالاسم فيعدان الوصف من القابلة اه فيفيدان  
هذين الشرطين فى الجرد وكلام المصنف فيما قبله وهو الظاهر أى يقول المصنف  
فإن صغرا أو وصف لم يعمل سواء كان فى الجرد من آل أو بال (قوله فإن صغرا) فلا تقول  
جاءنى ضوريديا ولا رد عليه قول به ضمهم واظننى مرتضيا وسورا فرضا لان  
فرضا ظرف بكنى براءة المفعول وقال بعض المتأخرين إن لم يحفظ له ما جاز كما  
فى قوله \* تفرق فى الأبدى كتب عصرها \* حيث رفع عصرها بكتب وكتب مصغرو  
كتب وهو الذى خاطب حمرته سواد وكتب المكبر لم يعمم ورد بأن كلامنا فى عمل للنصب  
لا رفع (قوله أو وصف) فلا تقول جاءنى الضارب العالم بيدا ولا حاجة للكسافى على  
أعمال الموصوف فى قوله

ضعف النكابة أعدها  
يخالفه رار براءى الأجل  
ثم قالت على الشافى اسم  
الفعل وهو ما اشتق من  
فعل من قام به على معنى  
الحدث كضارب ومكرم  
فإن صغرا أو وصف لم يعمل  
والأفان كان صلة لال

إذا قد خطبا فرحين بهت \* ذكرت سليلي فى الخلط الزمان  
أفرحين نصب بفعل مفعول بغيره وقوله التقدير فقلت فرحين والمعنى امرأه فقلت  
خطبا أى وقعت فى الأمر المهم فقدت فرحين أى ولدين قال فى شرح التسهيل

٤- ملطافوا الاعمال ان كل حالاً أو مستحلباً أو اعتدولاً فليزعم في أو استغنام أو غير منه أو موقوف) وأقول  
قوله ما شئت من فعله محذوف ، ١٩٢

و قد عدا اشتقي من مصدر عمل رفول بن قام به مخرج النعل

ووافق بعض أصحابنا الكسافي في إعمال الموصوف قبل الصفة لأن ضعفه يحصل  
بعد إعمالها ونقل غيره أن مذهب الحارثيين والفرافرة هو هذا التفصيل وأن مذهب  
الكسافي زباني الكوفيين إجازة ذلك مطلقا اه أفهوي (قوله عمل مطلقا) ماضيا  
كلن أو غيره معقد أو غير معقد (قوله فيه) وز) أي بحجاز الخلف (قوله المضرب  
بكر الزا) إعماله يصاغ من الثلاث في فعل فتفتخ حينئذ إدا به المصدر أو الزمان  
أو المكان إن احتلت لامة مطلقا نحو حرى ومقرى ومزى أو همت ولم تكسر عيه  
مضارعه نحو مقتل ومذهب قلن كسرت فتصت في المراد منه المصدر فهو مضرب  
وكسرت في المراد منه الزمان أو المكان نحو مضرب وتكسر مطلقا لتغيره على فنيا  
جئت لامة قوة وأخر محمود وموقف وموتل اه أشموني (قوله لأصلى معنى  
الحدوث) الإضافية للبيان أي مفيد ليعنى هو الحدوث (قوله وكسر ما قل آخر مطلقا)  
أي سواء كلن مكسور أو المضارع كطلق وشيخ خرج أو مقترحا كتعلم ومتدرج  
(قوله فالقرون بما يجعل عمل فعلة مطلقا) لأن الهمزة موصولة وضارب حال جعل  
ضرب أن أرد المضي أو يضرب أن أرد غيره والفعل يعمل في جميع الحالات كذلك  
ما حل محله كإني التسهيل وليس نفس ما بعد المقرون بالمحضر وما بالضي خلافا  
لرأى في رمى وافقه ولا على سبيل التشبيه بالمفعول خلافا لألا تخش ولا بفعل مضمر  
خلافا لقوم والحاصل أن الأقوال أربعة المشهور أنه يعمل مطلقا (قوله الفاتنين  
الملك الجلاله خال) قاله امرؤ القيس بن جبر الكندي من ففسدة يذكرفها  
القسطن الذين نقلنا ما هو قبل هذا البيت

واقعة لا يذهب شي من بطلانها • حتى أمير الكواكب لا  
وحتى يعنى الاستثنائية أو القليلة أى لا ترك الأخذ بشارضى إلى ان اقتل  
هذه الحدين وأمر بالارأؤا والالمهاتين معناه هاتك وهاتك كاهل قبيلتان من  
بنى أسفقتلا بالحرى النفس والحلال البسوا لجم الحلال بالفتح • الأعراب  
القاتلين صفة لما لك وكلهم ويحتمل انه منصوب على آدم القاتلين والمالك  
مفعوله والحلال نعم المالك • كذا خبره بعد ضاف اليه وحسب ما منصوب بأهل  
ترع الخافض وأثلا لطف عليه (قوله لا يترك يد المالك الحلال أباه) أى الذى قتل  
فيما مضى ففتح كونه تعليلا لقوله جمعى الماضى (قوله على أعماله مجبها) أى كما  
يعمل متى ومعدا • فن قلت الممتنع التنبيه والجمع كل مع التصغير والوصف بجامع  
الاختصاص بالأهواء • قلت إنما الفرق بين ذلك والتصغير لعدم تطرق التحلل إلى  
صية متعده من حيث ذاتها بالحق علائقي • تنبيه والجمع وأما بين ذلك والوصف  
فلان المبعث لخصيص وعلائقي التنبيه والجمع إلى الأفعال الخمسة بخلاف الوصف  
أه يس (قوله إنما يعمل بشرطين) أى مع شرطين السابقين وهما أن لا يصغر

امروالقبس القانون الملك الحلالا \* خير مدح حيا و اتلا \* اعمل العالين مع كرمه ولا  
يعني الناضى لا يبريد الملك الحلال اياه وفيه دليل ايضا على ٤١٠ \* يجمعوا والمرد عنها فيما يعمل شرطى

وأوقعه فأنه اشتق  
 لتعيين زمن الحدث  
 لالدلالة على من قام به  
 وللام الفعل فأنه اشتق  
 من فعل لن وقع عليه  
 ولإسائه الزمان والمكان  
 الماخوذة من الفعل فأنها  
 اشتقت من وقع فيها لأن  
 فأنه ذلك نحو الضرب  
 بكسر الزاء أسما زمان  
 الضرب أو مكانه وقول على  
 معنى الحدث يخرج الهمزة  
 المشبهة ولأمس التفصيل  
 فأنظر بف وأفضل فأنهما  
 اشتقنا من قام به الفعل  
 أذكر على معنى الثبوت  
 لأعلى معنى الحدث  
 ونمرت بتثني بضارب  
 مكرم لأنه أن كان من  
 هل تالي جاء على زنة فأنه  
 وار كل من غير جاء بلطف  
 المضارع بشرط تبديل  
 حرف المضارعة بميم مضمومة  
 وكسر ما قبل آخر مطلقا  
 ثم ينقسم أهم الفاعل إلى  
 مقرب بالالموصولة وبمجرد  
 عندها ترون بهما يعمل عمل  
 فأنه مطلقا أهني ما ضيا  
 كل أو أخرا أو متقبلا  
 تقرب هذا الضارب زيدا  
 أم أولان أو بعد ما قبل

امروالقيس القاتل الملعون  
يعني الماضي لا يبرء بالملك

ولا يوصف كما علمته لحمة الشرط أربعة اثنتان عديان واثنتان وحوديان (قوله  
 خلافا للكسائي) أي في تصويبه على معنى الماضي واستدلوا بقوله تعالى وكلهم بأسط  
 ذراعيه بالوصد وجه الدلالة أن بأسط بمعنى الماضي وعمل في ذراعيه النسب وقال  
 الماثقون لا يجمع لهم في بأسط ذراعيه لأنه على أرادة حكيمة الحال الماضية والمعنى  
 بأسط فيصع وقوع المضارع موقف بدليل أن الواو في وكلهم وأوالحال ويحسن أن  
 يقال جازم بدو أو، ففعل ولا يحسن وأو، ففعل ولا قال وقليهم بالمضارع الدال  
 على الحال ولم يقل وقليهم ولا يحسن ومجمل الخلاف في رفعه الظاهر ونسبه المفعول به وأما  
 رفع الوصف الماضي الضمير المستتر بخلاف اتفاقهم تصريح وحكي بعضهم عن ابن  
 طاهر وابن خروف التمر وهو بعيد لأنه لا يصح أن يكون مفعولاً متعلقاً بالفعل لما لا  
 ضمير ومعنى حكاية الحال أن تقرر ما كان حالاً فيما مضى حالاً الآن لكونه أمراً  
 عجيباً وهذا الظاهر قول الشارح وتارة لا يخبرهم وقوله وابن مضاء بفتح الميم والمد  
 (قوله الثاني أن يكون معتمداً الخ) خلافاً للكوفيين ولا يخفى حيث أجازوا  
 عمله بدون اعتماد كما في قوله

أحدهما أن يكون للحال  
 أو الاستقبال لا الماضي  
 خلافاً للكسائي وهنالك  
 وابن مضاء استدلوا بقوله  
 تعالى وكلهم بأسط  
 ذراعيه بالوصد وتأولوا  
 خبرهم في الثاني أن يكون  
 معتمداً على واحد من أربعة  
 وهي التي كقولهم

مارع الخلل ذمنا كنت  
 بل من وفي يصد للخليل خبلاً  
 الثاني الاستفهام كقوله  
 أناورجاً لقتل امرء  
 من العز في حبك لعتاض ذلاً  
 الثالث اسم خبر عنه باسم  
 الفاعل كقوله تعالى  
 أن الله بالغ أمره الرابع  
 لاسم موصوف باسم الفاعل  
 كقوله مردود برجل ضارب  
 زيداً وقول ولو تقديراً  
 إشارة إلى جعل قوله  
 كطامع خفرة يربا بوجهها  
 فلهذا هو وأدعى قرنه الوصل  
 وقوله

خبره بنو حطب فلا تلغنيا \* مقالة في إذا الطبر مررت  
 وجوابه أن خبره خبر مقدم ونو حطب مبتدأ مؤخر على حد والملائكة تبعه ذلك تطهير  
 (قوله مارع الخلل الخ) التثنية الخلف والتنصيص وما تافية ورواع اسم فاعل اعتمد على  
 الثاني ولأدفع الخلاف فاعله وراء مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على الياء المحذوفة  
 لانتهاء الساكنين منع من تلوها النقل والخلل فاعل مبدأ الخبر وضمه مفعول  
 لأجله بل حرف عطف من موصولة مبتدأ وفي فعل ماض وفاعله مستتر فيه عائداً على  
 من الموصولة للخلل مفعول أول وخبلاً مفعول ثان (قوله أناورجاً لقتل الخ) قاله حسان  
 ابن ثابت رضي الله عنه الهمزة للاستفهام وتاواسم فاعل مبتدأ ورباً لقتل فاعل  
 أغضاه من الخبر وقتل مفعول وأمرئ مضاف اليوم من العز متعلق بعنائه وذلاً  
 مفعول وفي حبك حال من فاعل اعتاض والناهد في ناوحي حيث اعتمد على الاستفهام  
 فرفع رباً ونصب قتل (قوله أن الله بالغ الخ) تنوين بالغ وباضافته لأمراً لأنه إذا  
 استوفى الشروط تجوز اضافته للشروط لجواز الإجمال لا الوجه (قوله وقول ولو  
 تقدير الإشارة الخ) أي قوله ولو تقديراً راسع للموصوف والاستفهام وأراد بالموصوف  
 ولو معنى ليعم الحال في قوله ضارباً فإنه حال ضميراً بانه لا يحذف الظاهر منه راسع  
 الخبر عنه أيضاً ولا يرجع الثاني فاعل مثال الخبر عنه ضارب بتردد راجعاً إلى قال  
 أضراب زيداً أي هو ضارب وبعد كتي هذا راياب الحيد قال ولا يتأني تقدير  
 في هذا الباب إلا أن يمكن أن يردشوداً (قوله كطامع خفرة) فله الأعتنى  
 ميمون قصيدته من البسيط والوعل بفتح الواو وضع العين المهمة أو كسرهما أو ضم  
 الواو وكسر العين يس الجبل ويقال له الأيل ومعنى يوهن بتردد عنها ويروي ليقطعها  
 ويشهرها من ضارباً بمعنى ضرمها الأعراب ناظم اسم فاعل اعتمد على موصوف

مخدوف وقوله مستتر وهو خير نجد وفي أي أنت كقول روميا طرفي الشاطئ واللام  
التعطيل ويوهنا مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً ليدلّام العلة والفاعل مستتر  
والها مفعول والقائه عاطفة وكلمة يضر هاجزاً ومنعياً وما دهي عطفاً على ما قبله وقوله  
مفعول والوعل فاعل والشاهد في النامع حيث اعتد على موصوف مقدّر ونصب مخففة  
والضمير في قوله يعود على الوعل (قوله ليت شعري الخ) ليت حرف تمنٍّ وشعري  
أي فطنتي من شعرا إذ انظر اسمها ومقيم اسم فاعل أقام خبرها قاله في الشواهد وقال  
غيره خير ليت مخدوف أي موجود وقوله مقيم مبتدأ وقوى فاعل مضمرة المخبر وهو  
معتد على استفهام مقدّر والعذر مفعول مقيم وقوى فاعله وفي متعلق بعميم أم حرف  
عطف وهم مبتدأ وفي الحب متعلق به ادلون في كذا كذا جاذبون خبر المبتدأ والشاهد  
في مقيم حيث اعتد على استفهام مقدّر ورفع القوم ونصب العذر (قوله الثالث  
المثال وهو ما حول للباقة) المثال حرفي مخصوص لكنه ما رجع على هذه الأمور  
التي ستو بعضها بعد أمثلة المبالغة بعضهم يهمل التصريح في الفعل الخ (قوله ما أي  
وصف في قول الوصف والكل عليه اسم الفاعل والكل اليه المبالغة المبنية (قوله  
حول) أي اعتبر نحو قوله (قوله بكثرة) طاهره أن الثلاثة متساوية في الكثرة وليس  
كذلك كما كثرها فاعل ومفعول ثم مفعول ثم فاعل ثم فاعل قاله ابن مالك في شرح الألفية  
(قوله بكثرة) طاهره أن الكسرة في التصويل وجارية في التشرح تقتضي أنها في  
العمل ميؤول أي وأعمال هذه الثلاثة بكثرة قولنا يقال في قوله بكثرة (قوله للمبالغة)  
هجر في التشرح بقوله للمبالغة والتكثير كما هجره في التوسع وليس ذلك التكثير  
صريح بالان المبالغة كمال في السكف أو السكف فتشمل التكثير فعمد ذكره وهو  
ولذا اعترض المصنف في شرح الصفحة على اقتصار أبي حيان فيما على المبالغة كما وقع  
له هناك في المتن فقال حقاً ان يقول للمبالغة والتكثير فلا بد من توضيح هذه المسئلة  
والثاني نحو دور بفتح الجوز ولكن ظاهر كلامه في شرح القطر قصر المبالغة على  
تكرار الفعل فإنه قال وكلها تقتضي تكرار الفعل فلا يقال صراب لمن ضرب مرة  
واحدة وكذا الباقي ففعله في التشرح والتكثير تصير للمبالغة كما به مدوماً في الفطر  
(قوله فاعل) بفتح الفاء وتشديد العين (قوله اما التسل فأنشأه) قاله في مفعول  
شراب وهذا من الخلات التي يميز بتقديم معمول ما بعد الفاء عليها (قوله أذا الحرب الخ)  
قوله الأخر فيهم من الخالصة المعجمة من الطويل وأراد بالجلال ما ليس في الحرب  
من الفروع والولاء سالفة الواجس اللوج وهو الدخول والخوالع بالهاء المعجمة  
جميع خافه وهي في الأصل عماد البيت وأراد بها البيت نفسه واعتقالب العين المهملة  
والقف من الصقل يقال أحفل الرجل إذا اضطرب رجلا من الغزع ونصبه  
على الحال والخبيرة من أن لم يمنع تعدد خبرها مرادها نابت التقديم في الحرب  
ويجب فيها ما خافه وأدأ قامت الحرب لا يلج البيت ولا يستتر فيه بل يظهر ويحارب  
أه تخرج الأعراب أذا الحرب وليا سالحاً لأن وصاحب الحال الضمير في فاني

ليت شعري مقيم العذر قوى  
في أمه في الحب في كذا لونا  
وقوله ضارباً عرجوا يا  
لمس قال كيف أمتزجدا  
ألا ترى ان هذه حملت  
لاعتادها على مقدرا  
الأصل كقول النامع وليت  
شعري أقيم ورأيت ضارباً  
تمقت الثالث المثال  
وهو ما حول للمبالغة من  
فاعل إلى فاعل أو مفعول أو  
مفعول بكثرة أو فاعل أو فاعل  
بقوله وأقول الثالث من  
الاسماء العالمة بعمل  
الفعل أمثلة المبالغة وهي  
عبارة عن الأوزان الخمسة  
المدكورة بحرف هـ صيغة  
فاعل لقصيدة لقادة المبالغة  
والتكثير ودونها هم اسم  
الفاعل فتتقسم إلى ما يقع  
صلة لا فتعمل مطلقاً  
والى مجرد عنها فتعمل  
بالترتيب المذكورين  
ومثال أعمال فاعل قولهم  
أما العسل فأنشأه شراب وقول  
الشاعر

أذا الحرب لباساً اليها لانا  
واس من لولاج الخوالع اعتلا



الصباح والتصوت يقول ان هذا لا يعتدى بمنزلة بجاش هذا الموضع الذي تصوت  
عنده الاعراب تأتي أي فعل ماض والتون والوقاية والياء مقول والمصدر المتبلى  
من اثم فاعل أي خرز قون خبر ان وعرضي محمول خرز قون وبجاش خبر مبتدا  
مخبر بوقايهم بجاش والكرملين مضاف اليه وجلة لثانيه من مبتدا وخبر مفعلة  
بجاش والثاوي خرز قون حيث اعتد على اسم ان نصب عرضي (قوله فلهذا  
خالف سيبويه فيما قوم) أي وهما اكثر البصريين اه حفيد (قوله ووافقه  
منهم) أي من البصريين آخرون (قوله ووافقه بعضهم في فعل) قال في التصريح  
وأجاز الجري افعال فعل دون فاعل لانه على وزن الفعل كعلم وفهم وفطن اه  
فقول المصنف بعضهم هو الجري (تبيينه) لا ينبغي صيغ المبالغة من غير  
الثلاثي الا ما ذكره كخطف فاعل ومفعول وفعل وفعل من الفعل نحو دورك وسأمرن  
أدرك وأسار اذا ابقى في الحسكاس بقيت قوم مطا وهو من اعطى واهان  
ومعهم ونذر من اعهم وانذر وزهوق من ازهق اه اشعوى ولقطة اخذه من غير  
الثلاثي ونوره لا يرد على المصنف في قوله ماحول فاعل الذي هو اعم فاعل  
الثلاثي (قوله الرابع اسم المفعول) قال الفقيه أي الاسم الدال على المفعول به  
فهو من باب الحذف والابحال كمن يلفظ مفعول أم لا ليست الاضافة للبيان اه  
والظاهر ان اسم المفعول موضوع لما دل على حدث ومفعول به وليس المقصده  
دل على المفعول به بل دل على اللفظ الموضوع لحدث ومفعول به تأمل فقول اسم  
المفعول هو مضروب واه كول وهكذا اوتك الاشياء مبدولها ذات موقع عليها الحدث  
فتأمل وذكر ان الحاسب ان اضافة اسم الى الصيغة الغالبة في اسم الفاعل  
انيف اسم الى صيغة فاعل وهي الغالبة فيه وكلما اختلف اسم المفعول (قوله من فعل)  
أي من مصدره او على مذهب سيبويه ان الفعل يطلق على المصدر تأمل (قوله ان  
وقع عليها) أي ذات ثامن حيث وقوع الفعل عليها فمضروب موضوع لذات ما وقع  
عليها المضرب اه يس (تبيينه) لم يذكر المصنف بمعنى الحدوث كما ذكره في اسم  
الفاعل لانه انما ذكره في اسم الفاعل لاخراج الصفة المشبهة واسم التخصيص وقد  
خرجت هنا بقوله لما وقع عليه فان قلت جاء اسم التفضيل بل وقع عليه كاعرف  
وأشهر وأشغل قلنا هو شاذ ويشكل على قهر يف اسم المفعول مضروب من قولنا يوم  
الجمعة ومضروب في التأديب مضروب لاجله لأن يقال استعماله في ذلك خلاف  
الأصل يتوزل الظرف والسبب منزلة المفعول انتهى حفيد العصام (قوله مضروب  
ومكرم) فتقول زيد مكرم عمر ومضروب زيد الآن أو غدا (قوله المجاز) أي التجوز  
بجذف مضاف (قوله الافعال الثلاثة) أي الماضي والمضارع والأمر (قوله ولاسمي  
الزمان والمكان) فانهما اللوقوع فيه لا الوقوع عليه (قوله ومثبات الخ) ولا يرد عليه نحو  
النجوى من أحب والمضروب من أضعف بمعنى ضاعف والمخرز من أجزن لانه شاذ  
انتهى حفيد (قوله وشعرطها ذلك) هو مفرع مضاف فيم الشعر طين في الجرد واث

وزن الفعل وخالف في فعل  
لانه على وزن الصفة المشبهة  
كظرف وذلك لا ينصب  
للمفعول وأما الكرفيون  
فلا يجوزون افعال شيء من  
الندسة متى وجدوا شيئا  
منه لقد وقع بعده منصوب  
اشعرطه فلما هو تصف  
ثم قلت (الارباع اسم  
المفعول وهو ما اشتق من  
فعل ان وقع عليه مضروب  
ومكرم (أقول ارباع  
من الأسماء العاملة بحمل  
الفعل اسم المفعول وفي  
قولي في حدهما اشتق من  
فعل من المجاز ما قد شرحه  
في حدهما الفاعل وقولي ان  
وقع عليه يخرج للأفعال  
الثلاثة واسم الفاعل  
لاسمي الزمان والمكان وقد  
تبين شرح ذلك ما تقدم  
ومثلت بمضروب ومكرم  
لانه على ان صيغته من  
الثلاثي على زنة مفعول  
مضروب ومقول ومكرم  
ومأسور ومن غيره بافظ  
مضارعه شرطيم مضومة  
مكان حرف المضارعة  
كخرج ومخرج ثم قلت  
(وشرطها كلم الفاعل)  
وأقول أي شرطه افعال  
المثال واهل اسم المفعول  
كشرط افعال اسم الفاعل  
على التفضيل المتعدي في  
الواقع صلة لا للو الجرد منها وقد مضى ذلك ثم قلت

خير بأن الشرطين إذا هما في المحرور أو ما أقر ون بال فعل قول شارحنا على التفسير  
 السابق في الواقع صلت لال الح الأولى حذف الواقع صلت لال لأنه لم يولد محل الفعل  
 ليس فيه الشرطان هو اعلم أن محل اسم المفعول كعمل الفعل المبني للمجهول نحو جاء  
 المعلى غلامه ديناراً ونحو مروت برجل معلى غلامه ديناراً الآن أو غدا \* (قوله  
 الخامس الصفة المشبهة) أي باسم الفاعل المتعدي إلى واحد وجه الشبه بينهما  
 أنها مؤنث وثني وتجمع تقول في حسن حسنة وحسان وحسنات وحسنون وحسنات  
 كما تقول في ضارب ضاربين وضاير وضايرين وضايرات وضايرات فقلت حملت  
 النصب كما يعملها اسم الفاعل واقتصر على واحد لأنه أقل درجات المتعدي وكان  
 أصلها أن لا تعمل النصب لمباينتها الفعل بدلالة العمل الثبوت ولكنها ما أعوذ من  
 فعل قاصر ولكنها ما أشبهت اسم الفاعل المتعدي لواحد حملت على والصفة المشبهة  
 ما وضع لفعل تفصيل لأفاد الحدث إلى الموصوفها دون أفادة الحدث (قوله وهي كل  
 صفة) إدخال كل هنا غير صحيح لأن كل للأفراد والماسدات والتعريف للصفة  
 والمبايئة ولا عبرة بما أجيب به من إن الحاجب في مثل هذه العبارة انتهى فيبقى قال  
 الحفيد قوله كل صفة لا يصدق على صفة من أفراد الصفة المشبهة أنها كل صفة ولواد  
 اعط كل يعم من جهة الجملة وتصح الاتيان به بالن وقال أنها مقسمة في الجملة والفرض  
 من ذلك الإشارة إلى أن الحد وصادق على كل أفراد الحد فيكون ما نعاو الظاهر  
 المنصهر المحدود فيها لعدم ذكر غيرهما فيحصل تعريف جامع مانع يكون جمعه ومنعه  
 كالنصوص عليه كالأقاليد في نظير هذا المقام والقول بزيادة كل مبني على القول  
 بزيادة الأسماء ومنعه الجبريون ومن المصنف أنه التحقيق انتهى (قوله مع) أي  
 لفعل تقول بل المخرج اسم الفاعل فلا يقال في زيد قائم أو يزيد قائم الأب نالوا الصفة  
 من ضمير يعود على الموصوف واسم المفعول إذا أريد هما الحدث وأما إذا أريد هما  
 الثبوت فهو واحد مثلاً صفة مشبهة وقال الحفيد قوله مع يعني على وجه الاستحسان  
 لأن القبيح في حكم العدم نخرج ضارب أو يزيد فبفتح التحويل لأنه هو هم أن  
 الموصوف مفعول ونحو زيد كاتب الأب فإنه وإن لم يمتنع لعدم اليبس لكنه لا يحسن  
 لأن من كتب أبو لا يحسن نسبة الكتاب له وإعلم أن المراد بفتح التحويل الاستناد على  
 وجه الاستحسان متوقف على النظر في معناها لا على معرفة كونها صفة مشبهة فلا دور  
 في التعريف انتهى (قوله إلى ضمير موصوفها) من باب وصف الكل بوصف الجزء  
 وهو جائز لأن الشيء إذا وصف جزؤه حقيقة صحت أن يوصف جميعه مجازاً (قوله وتقتصر  
 بالحال) أي بالماض المتصل بالحال كما يؤخذ من انخرج أي الحال الدائم لا الماضي  
 المنقطع والمستقبل كما قاله في التصريح \* وإعلم أن أهل المعاني صرحوا بأنه  
 لا دلالة له إلا معية على أكثر من الثبوت وقال المحققان الصفة المشبهة تدل  
 على الدوام وجمع بين القولين بأن الدلالة دلالتين لفظة على مجرد الثبوت وعطفة  
 على الاستمرار والمتى في كلام أهل المعاني الدلالة اللفظية والمثبت هنا عقلي لأن

الخامس الصفة المشبهة  
 وهي كل صفة صحت تحويل  
 استنادها إلى ضمير موصوفها  
 وتقتصر بالحال وبالمعول  
 السببي المؤثر وترفعه فأعلا



المراد لا أو تصبغ منها وغيره ١٩٠ أو تصبغ بالاناء الذي كانت بال وهو ما بها (أو أو تصبغ بالاناء الذي كانت بال وهو ما بها) أو أو تصبغ بالاناء الذي كانت بال وهو ما بها

المراد لا أو تصبغ منها وغيره ١٩٠ أو تصبغ بالاناء الذي كانت بال وهو ما بها (أو أو تصبغ بالاناء الذي كانت بال وهو ما بها) أو أو تصبغ بالاناء الذي كانت بال وهو ما بها

المراد لا أو تصبغ منها وغيره ١٩٠ أو تصبغ بالاناء الذي كانت بال وهو ما بها (أو أو تصبغ بالاناء الذي كانت بال وهو ما بها) أو أو تصبغ بالاناء الذي كانت بال وهو ما بها

وغيره من ذلك فلهذا وتوافق هذه الصفة اسم الماعل من وجوه آخرها أن لا تكون الالام بالاصافة

واعني به الماضي المستقر في زمان الحال واعم الفاعل يكون للماضي ١٩٩ والحال والاستقبال والماضي ان

معمولا لا يكون الاسميا  
واعني به ما هو متصل  
بضمير الموصوف افتضا او  
تقدير او اعم الفاعل يكون  
معه سمييا او احديا تقول  
في الصفة المشبهة بـ حسن  
وجوهه ويزيد حسن الوجه أي  
الوجه منه أو وجهه فهو ما  
على نيابة الـ عناب الضمير  
الماضي اليه أو على حذف  
الضمير من نيابة عنه  
ولا تقول بـ زيد حسن هرا كما  
تقول بـ زيد صاب هرا الثالث  
أن مجهولا لا يكون الا  
مؤنرا عنها تقول بـ زيد حسن  
وجهه ولا تقول بـ زيد وجهه  
حسن ومعمول اعم الفاعل  
يكون مؤنرا عنه ومقدما  
عليه تقول بـ زيد ضارب  
الزابع أنه يصور  
في مرفوعها والنصب والجر  
ولا يجوز في مرفوع اسم  
له اهل الالرفع ثم يثبت  
ان النصب له وجه واحد  
وهو الاضافة وأن الرفع له  
وجهان أحدهما أن يكون  
فاعلا والثاني أن يكون  
بـلام صـ برسمته  
الصفة وأن النصب فيه  
تصنيف وذلك ان المتصوب  
ان كان مكررا فله وجهان  
أحدهما ان يكون انتصابه  
على تشبيه بالمفعول به

بالاضافة فمختلف اعم الماعل اذا كان معني الماضي أو اورد به الاستقرار ومنها  
ان منصوبا مشبه للمفعول لا يصحول ومنها أن الـ داخل على علم يعرف تعرف (قوله  
ما عني به الماضي الخ) هذا اصطلاح لم هو وما قاله أبو حنيفة جامع بين قول السراي  
انها للماضي أي ما هو من قول ان لسراج انما قال لا يرد السراي بقوله للماضي  
انها نقطعت وانما يرد انما ثبتت قبل الاخبار ودامت الى وقت الاخبار ولا يرد  
ابن السراج بقوله للماعل انما وجدت قبل الاخبار فلا فرق بين قولين انتهى  
حفيد (قوله واعم الفاعل الخ) أي فتقول حسن امس أو الآن أو غدا والحاصل انك  
اذا أردت ثبوت الوصف قلت حسن ولا تقول حسن واذا أردت حدوثه قلت حسن  
ولا تقول حسن قاله الناطلي وغيره (قوله وأعني به ما هو) أي اسم طاهر هو متصل  
الخ (قوله بـ زيد حسن وجهه) فهو معه معمول الحسن وهو سمي لانه اسم طاهر متصل  
الضمير للموصوف وهو زيد وهذا المثال را اعم لقوله لفظا (قوله ويزيد حسن الوجه)  
راجع لقوله تقدير الماعلي نيابة عن عناب الضمير وهو رأى الصكون في بـ زيد  
التصريح بالضمير مع الـ في قول الشاعر بـ رجب قلب الحبيب من عرقفة \*  
انتهى تصريحه بقوله الماعلي نيابة الـ اسم لقوله أو وجهه وقوله أرحى حذف الضمير  
الخ ز اجمع لقوله الوجه منه فهو لقب وضمير موش وقوله أو على حذف الضمير وهو رأى  
الضميرين (قوله الثالث ان مجهولا الخ) قال ابن الناطم ان جوار محبور يدل على جـ  
بتقديم المفعول وهو بـ لشمع ان غير سمي على الصفة وهو مرفوع مبطل لموظف المفعول  
لصفة المشبهة لا يكون الاسمي لا يكون مؤنرا وورد عليه بأن المراد بالمفعول  
المشروط فيه ذلك ما عملها فيه يحق التشبيه باسم الـ عملها في الظرف وهو بـ لشمع  
فهي اعم معنى الفعل لان الظرف لما كفي بـ لشمع لفعل كما قاله النعمان في وكذا عملها  
في الحال نحو زيد حسن وجهه معلقة وفي الضمير نحو زيد حسن وجهها (قوله ان يكون  
بـلام) أي يدل بعض من كل قاله الفارسي ووردته حكاية الفراء مرتين بـ لشمع  
الوجه وانما يصور مرتين بـ لشمع من كل الـ الـ مع زاييس هذا البديل كلا ولا بعضا  
ولا استقلا اه تصريح وجهه اربابا زل انما لو كل الوجه بـ لشمع متفرق  
حسن لوجه بـ لشمع لان المسند اليه ضمير مؤنث اه حفيد (قوله وذلك ان المتصوب  
الخ) هذا المذهب للخص في هذا الكتاب وفي الجامع وشرح اللصة قال بعضهم في  
المسألة ثلاثة أقوال الأول الكوفي وهو للنصب على التمييز مطلقا والثاني على التشبيه  
بالمفعول به الثالث ان كان معرفة فشيء محموله أو نكرة فتمييز وهو رأى الضميرين  
ومنه به ان الحاصب وهو ارجح الأقوال اه كلام ذلك البعض وقد فقه المذهب  
المصنف في هذا الكتاب وغيره اه حفيد (قوله لان التمييز لا يكون الاسمية) هذا  
مذهب المصري وأما الكوفي فيصور بـ لشمع معرفة مستند لا بقوله ولبت النفس  
والضمير يجعل الزائدة أو انه ضمير وقوله وان جوار انخفض الخ) الحاصل ان

والثاني ان يكون تمييزا أو كونه معرفة ممتنع كونه تمييزا وتعني كونه مشبها بالمفعول به لان التمييز لا يكون الاسمية  
ثم يثبت أن جوار الرفع والنصب مطلق وان جوار النصب مقيد بان لا تكون الصفة بالمفعول بـ لشمع

المعمول للمعرف أو الموصوف أو المجرد وفي كل امان تكون الصفة معرفة أو نكرة  
فهى متعريفى كل امان يكون المعمول بال كلوجه أو مضافا اليه ال كوجه ال  
أو مضافا للغير كوجهه أو مضافا لضاف للغير كوجهه أية أو مجردا من ال كوجهه أو  
مضافا للمجرد كوجهه أو مضافا لضاف للمتمتع أو أربعة ان تكون الصفة بال  
والمعول مجردا من ال ومن الاضافة لضافه أو هو مختص كالحسن وجهه أو وجه  
أية أو وجهه أو وجهه ال والمالى جائز وينقسم الى قمع وحسن وضعيف فلما القمع  
فهو رفع الصفة المجردة كانت أو مع ال المجرد منها ومن الاضافة للغير والمضاف الى  
المجرد وذلك أربع وهو حسن وجهه وحسن وجهه والحسن وجهه والحسن وجهه  
وجهه القمع خلو الصفة من ضمير يعود الى الموصوف لفظا وعلى قمعها فهى جائز  
استعمالا لوجود الضمير تقدير أو ماضى الضعف فهو نصب الصفة المجردة من ال المعرف  
بال والمضاف الى المعرف بها أو الى ضمير الموصوف أو المضاف الى ضميره ووجه  
الضعف انه من اجراء وصف الموصوف المجرد بوجه الصفة المجردة من ال المضاف  
الى ضمير الموصوف أو الى المضاف الى ضميره ولا تستصور وهى حسن الوجه وحسن  
وجه ال اب وحسن وجهه وحسن وجهه أية بالنصب فمن حسن وجهه وحسن وجهه  
أية بالمعرف ما وهو ضعيف ويضمر ويزجرأ جازة الكوفون فى السعة وهو الصحيح  
جوازها وهو ضعيف لانه يشبه اضافة الشيء الى نفسه واما الحسن فهو رفع الصفة المجردة  
من ال المعرف بها والمضاف الى المعرف بها أو الى ضمير الموصوف أو الى المضاف الى  
ضميره ونصب الصفة المجردة المعرف بها والمضاف الى المعرف بها أو المجرد من ال  
والاضافة للمضاف للمجرد منها ورفع الصفة مع ال المعرف بال والمضاف الى المعرف  
بها أو الى ضمير الموصوف أو الى المضاف الى ضمير الموصوف ونصب الصفة المعرفة  
المعرف بال أو المضاف الى ال عرف بال أو الى ضمير الموصوف أو الى المضاف الى ضميره  
لمجرد من ال والاضافة والمضاف الى المجرد بوجه الصفة المعرفة المعرف بال والمضاف الى  
المعرف بها فهذه اثنان وعشرون صورة وهى حسن الوجه وحسن وجهه ال اب وحسن  
وجهه وحسن وجهه أية بالرفع فى ال اربع وحسن وجهه وحسن وجهه ال اب والنصب فيهما  
وحسن الوجه وحسن وجهه ال اب وحسن وجهه وحسن وجهه أية بالمعرف فى ال اربع والحسن  
الوجه والحسن وجهه ال اب والحسن وجهه وحسن وجهه أية بالرفع فى ال اربع والحسن  
الوجه والحسن وجهه ال اب والحسن وجهه وحسن وجهه أية والحسن وجهه والحسن وجهه  
ال اب بالنصب فى المتصور والحسن الوجه والحسن وجهه ال اب بالمعرف فى ال اربع  
(السادس اسم الفعل قوله به) أى وحليته (قوله ولا يضاف) أى ولا يضاف اليه  
أفقا وسكت عنه المصنف لانه معلوم من قومه انه لا يثنأ بالعوامل (قوله ولا يثنأ  
عن معوله) يعنى ولا يتقدم معوله عليه كما قاله فى القطر لانه لا يوصف الشيء بالثأ لا  
اذن الص من كزه وها هنا العامل فى مركزه راغبا تقدم معوله عليه فعبارته فى القطر  
أولى ولا ينصب فى جوابه بخلاف الجسزم والفرق بين النصب والجسزم ان النصب

الاضافة لتاليا وتفعن  
ذلك امتناع الجسزم فى زيد  
الحسن وجهه والحسن وجهه  
أية والحسن وجهه والحسن  
وجهه ال ثقلت على السادس  
اسم الفعل لمعوله زيدا  
يعنى دعه وحليته به يعنى  
الوجه والحق ودونك  
يعنى شدة وزيد وتبده  
يعنى أمهله وجميعات وشتان  
يعنى بعدا وافتقروا وواف  
يعنى اتوجع وانضمير ولا  
يضاف ولا يثنأ عن معوله  
ولا ينصب فى جوابه

وجودى والجزم هدى والعدى يلقى فيه دق را حقة ولما الفعل في نصب في جوابه  
والفرق بين الفعل ولعم الفعل من وجوده من الفعل أصل في الطلب ومنها أنه  
يصل النصب كثيرا ومنها دلالة على الحدث والزمان بلا واسطة ومنها أن الفعل  
مبدأ الاشتقاق عند قوم ومنها أن كيد له مع عدم قو كيد اسمه على أن عمل  
الفعل النصب ليس إلا بالاسالة أيضا وانما دخل ذلك حيث استعمل استعمال  
الحروف في الأهل أمرا ونهى ولا الايطون الأفعال الخبرية هذا المعنى ولعم الفعل  
لازم طريقة واحدة في مختلف حاله فليس في الحروف الأصلية القدر الذي لا تقسم  
مع اشتها التعديل في الفرق على خبر الواضع وإن اختلفت مناسباته مثل هذا  
فيسمى (قوله وما نون الخ) اعلم ان اسم الفعل ثلاثة أقسام واحد التثنية وهو  
وما لم يسمى فمجب وواجب التعريف وهو قول بالون والباء وقرآنك التثنية والراء  
وبابها وهو كل فصل ثلاثي تام متصرف كدراك وما تراك التثنية نحو صوره. ايه  
واختلافون فهو متكرر ومال منون فهو معرفة اذا حملت ذلك فقول المصنف را نون  
أى وجوب بأوبوا وانما تكررت وجوباً بأوبوا وانما مفهومه ان مال منون منه وجوباً  
أوبوا وانما مفهومه فوجوباً بأوبوا وانما مفهومه ان مال منون منه وجوباً  
في التوضيح التي قد منها وذهب بعضهم الى أن اسماء الأفعال كلها معارف ما نون  
منها ومال منون وانما اعلام اجناس معنوية قال في البسيط وهو ظاهر قول ابن  
شروق والجزم معنى على الصحيح وقال الفارسي وابن جني ان ما كان مناسطراً  
محر كتهامرية وثبني ان قولاً به فيما كان مصدر المحور يد وبه اه تصريح  
(قوله اسم الفعل) اختلف هل هي اسماء لانفاذ الأفعال أولها نون من  
الأحداث والازمنة وأسماء للأصوات النائية عن الأفعال أو هي أفعال أقوال قال  
بالاول جمهور البحرين وبالثاني صاحب البسيط ونسبه الى ظاهر قول سيبويه  
والجماعة وبالثالث جماعة من البحرين وبالراسع الكوفيون وعلى القول  
بأنها أفعال حقيقة وأسماء لانفاذ الأفعال لا موضع لها من الأعراب عند  
الاختصاص وطائفة واختار ابن مالك وعلى القول بأنها اسماء لانفاذ الأفعال موضعها  
رفه لا يتبدل واغنى مرفوعها عن الخبر وهو مذهب بعض النحويين وعلى القول بأنها  
اسماء للأصوات النائية عن الأفعال موضعها نصب بانفاذها النائية عنها وقومها  
موقع ما هو في موضع نصب وهو قول المخزني وطائفة والصحيح ان كلاهما اسم لفعل  
وانه لا موضع لمن الأعراب اه تصريح (قوله هو الغالب) أى الكثير كما صرح  
به في التوضيح (قوله به) قال في التوضيح وشرحه المتقول من المصدر قسان  
قسم اسمته على فعل وهو يروى بوسايق الكلام عليه وقسم أهل فعله وهو قولهم به  
زيد فانه في الأصل مصدر فعل مهمل وذلك الفاعل المهمل مراد من ادخله وبع  
لا مصدر له من لفظه وانما المصدر مرئ معناه وهو الترك يقال بهز يد بالاضافة  
للفعل كما يقال ترك زيدا بالاضافة للفعل ثم قالوا به حذقه وتعبه فله بهز يد

وما نون منه فذكره واقول  
السادس من الاسماء  
العاملة على الفعل اسم  
الفعل وهو على ثلاثة أنواع  
ما يسمى به الامر وهو  
الغالب فلها بدأت به  
ومثلته خمسة: امثلة وهي  
بمعنى دع كقول الشاعر  
في صفة السيوف

ويحب المقول ويثابته على الفتح وفاعله من مستكر وجوب الالة نائب عن فعل  
 الامر وبه هذا اسم فعل يدل على بقاءه والليل على بقاءه عدم ثبوته لكن يرد عليه  
 انه المرادفة لكيف خشار كما في البناء وعدم الثبوت يقال بهل يد بالريم على  
 الا بقاءه بخبر مقدم وبه يتم ليله ثلاثة اوجه مصدر واسم فعل واسم مرادف  
 لكيف وقد روى ان ثلاثة السبب الذي ذكره شارحنا اه ثم يرجع (قوله تذر  
 الجحاجم الخ) قاله كعب بن مالك الشاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم شهد احدا  
 ورحمهم ابضعة عشر رجلا والجحاجم جمع جمجمة وهي القبيلة التي تجمع البطون  
 أو عظام الرأس المنفل على العماغ وضاحيا بارزا ظاهرا واما ما تاجم هاتوهي  
 الرأس \* الاحراب تذفل مضارع وقوله مستتر يعود على السوف والجحاجم  
 مقول وضاحيا لمن الجحاجم وعلما تها فعل ضاحيا له اسم فعل لا تحمل ثمن  
 الأهراب والاكف ذكر الشرح اهرابه وكنها تخلق كل واسمه هار لخلق  
 شجرها والاكف في بلاء الا كف (قوله ذلك في رواية من نصب الا كف) قال  
 العامي المعنى على رواية من نصب الا كف انها تترك الجحاجم على تلك الحالة ومع  
 الا كف فاسرها يسر واسهل والمعنى على رواية الجرائم تترك الجحاجم تترك  
 الا كف منفصلة عن محلها كانتا تخلق متصدة ومطروقة بما والمعنى على رواية  
 الزعفران تلك السوف تترك قبائل العرب الكثيرة بارزة الرأس الارصاد كالم  
 تخلق في محلها من تلك الاجسام أو تترك العظام المستورة مكشوفة ظاهرة فكيف  
 حال الايدي التي يوصل اليها بسهولة اه (قوله وهليك) قال في التوضيح وشرحه  
 اسم الفعل مر قبل كشتان وصه ومنقول من تفرق لمجوراء بمعنى نأخر واما ما  
 بمعنى تقدم ومكانا بمعنى اثبت ومنقول من مصدر لمجوراء ورويد ومنقول من جاو  
 ومجور لمجوراء تزياد اه واعلم ان المنقول من طرف اوجار ومجور لا يستعمل  
 الا بهجر الخطاب قال في الكافي انه هذا النوع مما هو يقتل عن الكافي انه  
 قبلي مطاوعة نقل عنه ايضا انه قبلي فيما اذا كان على أكثر من حرفين بخلاف  
 بل وهليك اه حفيد (قوله عليكم انفسكم) فعلكم اسم فعل وفاعله مستتر وجوبا  
 وانفسكم مقول به على حذف مضاف أي الرصاوشان انفسكم (قوله تنسب) اختلف في  
 الكاف المتصلة بعليل واخوانه فقال ابن باب شاذ في خطاب وقال الجوزي غير  
 الخاطب ثم اختلفوا في موضعهما من الأهراب فقال الكسافي نصب على المقولية  
 وقال الفراء رفع على الفاعلية وقال البصريون جوفيل على ما كان عليه قبل اقامته  
 مقام الفعل بناء على انها اسماء للافعال وقيل الجر بالاضافة بناء على انها اسماء  
 للصادر واختاره الموضع في الحواشي فقال ان على مثلا اسم لازم تقول هليك يعني  
 ازامل فالكاف في موضع خفض ورفع اه كلام التبرج وافلما قاله ان اسم  
 العمل هو الحار فقط والمجور خارج عنه بذلك خلاف المصريح بها (قوله هليك  
 به) كقول الاخطل

ذر الجحاجم ضاحيا هاتما  
 له الا كف كانتا تخلق  
 اصدع الا كف وذلك في  
 رواية من نصب الا كف اما  
 من خفضها قبله مصدر  
 بقرعة فوك ترك الا كف  
 واما من رفعها وهو شاذ في  
 اسم استفهام بقرعة كف  
 وما بعدها مبتدأ وهي خبره  
 وهليك بمعنى الرمة وقوله  
 كف لعلكم انفسكم أي  
 الرصاوشان انفسكم وقال  
 ايضا هليك

فعلك الحاج لا تعمله • احدا اذا نزلت عليك أمور

(قوله ففعل الباء الزائدة) ويكون عليك متعدبا بنفسه فعلى عليك الباء (قوله اسم  
لا لعل) أى فهو متعدبا بالياء (قوله كقول حسينة) أى فتصغره من العرب (قوله  
در كها) أى خطيبا لا اطيعها والضمير المؤنث فى دونكها واطيعها فاعلم من مؤنث  
انظر مر حسم اذا (قوله ورو يد) هو منقول من مصدر يعمل فعله لانهم قالوا  
أروده ارواد اجنى أمهله امها لانهم صغر الارواد الذى هو مصدر اراد وتصغير الترخم  
لحذفوا الحذف والالف الزائدة فى وا وقوا التصغير على أصوله فقالوا رو يد ارمى  
تصغير ترخم لم يبق من حذف الزوائد والترخم حذف وأقاموا مقام فعلها لال على  
الامر واستعملوه تارة مضاعفا فى مفعوله فقالوا رو يد رو تارة متناوبا ناسبا للمفعول به  
فقالوا رو يد افر ويدافى ما جنى أروده فعله مستتر فيه وجوابه لانه نائب عن فعل  
أمر رو يد افعول به مجرور فى الاول منصوب فى الثانى وتارة متونا فى ناصب للمفعول  
فقالوا رو يد ايزيد او قد لا يقويه مقام فعله فاستعملوه منصوبا على الحال عند  
سبب مخصوصا ورو يد أى مرو يد أو حال كون السور رو يد او فعل المصدر  
مذ كوزا ومقدر فالاول نحو ساروا وساروا رو يد والثنى نحو ساروا رو يد اتم انهم نقلوه  
من المصدرية وجعلوا فعله فقالوا رو يد ايفتح والرو يد ونصب رو يد والاول على  
ان رو يد اسم فعل بنائه ورو يد لول بنائه عدم تنوينه لانه لو كان مصدرا لكان معربا  
ولو كان معربا لكان متونا والدليل على انه مصغر ضم أوله وفتح ثانيه واختلاف ياء  
ثالثه والدليل على انه تصغير ارواد ان تصغير ترخم كما قاله البصرى مجيئه متعدبا  
ولو كان تصغير رو داجنى المثل والوقف من قولهم عصى على رو دى على مهل كما قال  
الفراء كان قاصرا اه تصريح (قوله هيات) حكى الصائغى فيها ستون ثلاثين  
لغة هيات وايها وهيات وايها وهيا وهيا وهيا فهذه ستون ضرب اثنين وهما  
كون الاول هاء أو همزة فى ثلاثة وهى كون الآخر هاء أو ياء أو نون فى كل من الست  
اما مفهوم الآخر ومفتوحه أو مكسورة فهذه ثمانية عشر فى كل امام التنوين  
أودونه فهذه ستون ثلاثون وحكى غيره هياك وايهاك وايها وايها وهيا وهيا اه  
أشعوى وتصريح (قوله وشنان) بفتح التنوين فى جميع تعجب ان الفراء كان يكسرها  
(قوله عصى افترق) كذا أطلق الجهور وقيده الزحشرى بكون الافتراق فى المعاني  
والاحوال قال ابن جريرون كلهم والجهل والهمة والقسم قال ولا تستعمل فى غير ذلك  
لا تقول شنان لخصمان من مجلس الحكم ولا شنان المتبايعان من مجلس العقد جنى  
افترقأه نه اه تصريح (قوله هيات الخ) قاله جرير وهو من بحر الطويل والعقيق  
موضع معروف بالحجاز وانخل يكسر الخاء المجمة بمعنى الصدق ويحاوره من حاورت  
الشيء اذا أردته الاعراب هيات اسم فعل لا يخل له من الاعراب وهيات الانسانى  
تأكيده والعقيق فاعل لا أول ومن موسوعة عطف على العقيق وبه متعلق بمحذوف  
سأله أى استقر به وهيات عطف على هيات الاول وخل فاعل وبالعقيق محله رفع

به ففعل الباء الزائدة وقيل  
اسم لا لعل دون الزم  
ودونك بمعنى غذه كقول  
صبي لأمها

دونكها بأم لا اطيعها  
ورو يد وتيده بمعنى أمهله  
وباعى به الماضى وهو  
أكثر ما سمى به المضارع  
فهذا أقدم عليه ومثله  
عنانين هيات بمعنى بعد  
وشنان بمعنى افترق قال  
فهيات هيات العقيق

ومن به  
وهيات خل بالعقيق فواصله  
وقال

صفة تطلق والياء بمعنى في ويجوز أن يكون حالاً من الهاء في قوله هو وحده فواحدة صفة  
 على والشاهد في هيات (قوله شتان هذا والعناق الخ) اسم الإشارة عائداً على ما بعده  
 من المشتقة حال التفرافق والعناق بكسر العين معاقبة الحبيب وأما بالغ فمواش  
 الجدى أى أنقى المزة والذوم فحبر القمل يعنى بين هذه المشتقة وبين ما كان من الرحمة  
 معاقبة الحبيبة الذوم معها وشرب الماء البارد في ظل الذوم تفاوت كثيراً الأعراب  
 شتان اسم فعل يعنى افرق وهذا قوله والعناق عطف عليه والنوم والشرب كذلك  
 والبارد صمغى على في محل نصب على الحال من الشرب والنوم مضاف إلى اليه  
 والشاهد في شتان (قوله شتان ما نوى الخ) قاله الأعشى والكور حل الجمل والمعنى  
 اناراً كب على ثمة قوء اربل لتعب عن نفسي بركوها ولكن تفاوت كثيراً  
 نوى الذى في ابتداء يربين النوى الذى كلبى تحسديان الذى هو أخوا جابر وفى في  
 البادية أحد تعب الجوع العطش واليوم الذى كتب فيه منه حيان أحد تلتذا  
 بأنواع الأطعمة قاله في الشواهد وقال يس على انما كفى والمعنى افرق نوى على  
 كور الابل وقوم الشخص المذكور اه فعلى كلام صاحب الشواهد فيوم بالياء  
 المتناحيت وهو مو - وفى من التمتع وعلى كلام يس قوم النوى في الموضعين  
 الأعراب شتان اسم فعل وما يحتمل اهازيمه يحتمل انها موصولة بمعنى الذى وهو  
 مبتدأ ونوى خبر مبتدأ اه فى أى هو نوى وعلى كور حال من المبتدأ المحذوف  
 وقوم عطف على قوم الاول وحيان مضاف اليه واخيه متو جابر مضاف اليه (قوله ولا  
 يجوز عند الأصمى الخ) لان من اغتاضاف لمتعدد بلا تفرق عند التفرافق والعناق  
 عدم الإجماع والجمهور على خلافه وانما تضاف سطرًا بديل قوله تعالى لا تفرق بين  
 أحصم رمله اه فيشر وقال يس على العا كفى واعلم ان شبه الأصمى ان شتان  
 مع فيه الكسر فهو تثنية شتى لا اسم فعل يعنى افرق لانه لو كان معناه لم يرد  
 يمينه اعل أكثر من اثنين بعطف أو دونه ولم يجز ويشتد لواح شتان ما يميزه  
 ربح وزم الاشارة بالمتنى من القرد لان ماراً منه ومن مبتدأ وشتان خبر ومرد شبهته  
 ان القصة العلياً فم التون قال الرضى ينبغي ان لا يجوز الا ما قاله الأصمى لانه  
 قاله بل لا ما امتازا قين فاعلى وفاعلى شتان لا بد ان يتعدو بين ليست كذلك  
 وامان تكون موصولة وهى الفاعل فليس هناك ما يدل على التثنية فان قيل  
 فما اسم مشترك قلت يلزم ان يقال افرق الذين بين كذا وكذا وهو لا يستقيم لان من  
 تفر من ان تقع بين متساوين في النسبة كأن يقال بيني وبينك قرابة والغرض  
 من قوله انما ما بين الزيد بن الندا \* ان الزيد بن افرق فافيه تين أحدهما  
 مصرف بالجنل والاخر بالكسرة فلا يصح دخول بين الا ان يكون شتان بمعنى بعد ذلك  
 ان تقول كى المعنى فليقل ان أحدهما في غاية الكرم والاخر في أقل الفرجان فقد  
 اشتركتا في صفة الكرم فتأمل (قوله محجبا الخ) قال القشيري احتج به باعتبار بده  
 وسوءه ويزيد بن رزق والأعز بن حاتم \* اه (قوله لستان الخ) قاله ربيعة بن ثابت

شتان هذا والعناق والنوم  
 والمشرى البارد في ظل الذوم  
 ولتربادة ما قبل فاعلى  
 شتان قوله  
 شتان ما نوى على كورها  
 وقوم حيان الخ جابر  
 ولا يجوز عند الأصمى شتان  
 ما يميزه وعمر ووجوه  
 شمر يحتج به قوله  
 لستان ما بين الزيد بن  
 في الندا

الأسدي وكان من شعره انه قصدي بن حاتم فاحسن اليه وقصد قبله بن يدرن أسيد  
السلبي قصري حقه فذبح المعلى وهما القصر \* الأعراب اللام موشة للقس  
وشان اسم فعل لا محل له من الأعراب وما راغبون فاعله وفي النداء يفتح النون  
بمعنى الكرم جال من الذين المضاف لذين ويريد بدل وسلم مضاف اليه وفي نسخة  
القصبي ابن مروان الأعرابي على بن يدرن صه ومات مضاف اليه والشاهد في وقوع  
بين بعد شتان فهو يراد على الأصح الذي يتبع ذلك (قوله وأما قول بعض المحدثين  
الخ) جواب عما يقال هل قول بعض المحدثين صحيح أم لا وحاصل الجواب انه غير صحيح  
ان ظرا لظاهره لانه لم يستعمله العرب وصحيح ان خرج على تقدير ما هو اعطيت زائدة  
أو موصولة وعلى كل حال ليس فيه رد على الأصح هذا هو المناسب في فهم العبارة  
وحينئذ قوله وقد يضرخ الخ أي فيكون صحيحه أم لا استعمال العرب من الجسم  
بين ما يورثه ويحمل أن يكون جوابا عما يقال هل كلام بعض المحدثين يراد على الأصح  
لانه قد وقع بين فاعلا لشتان وحاصل الجواب انه لا يصلح للرد عليه لانه لم يستعمله  
العرب (قوله جاز يقوى) فعل وفعله والنون للوقاية والياء معمول وبالموصال متعلق  
بـ قطيعة حال من فاعل جاز يقوى وشتان اسم فعل بمعنى بعد لا محل له وبين فاعل  
وسنعيكم مضاف اليه وسنعي صلت عليه والشاهد في اليقين اتيان شتان مقترنة  
بين وهما لم يستعمل العرب فلا يصلح للرد على الأصح وقوله وقد يضرخ الخ وعليه  
فيكون من استعمال العرب فيكون فيه رد على الأصح لكن أنت خبر ما قد سبق  
ان ما قبل بين اماراة أو موصولة فلا وجه للقصور على الموصولة وان هذا هذا  
الكلام ان العرب لم تستعمل بين بعد شتان الا مقرونة بما روي عنه قدس حق ان  
منع الأصح لوقوع بين بعد شتان من غير نظر لوجه ودما وعدمه (قوله بصرة بين)  
أي ما اسم موصول فاعل وبين سلك وهذا على أحد الوجهين في ما الواقعة قبل بين  
فتأمل (قوله على قول الكوفيين) لا يختص بهم قال في الجمع في حذف الموصول  
الأصح شيخال ثلاثة أقوال الجواز مطلقا عابه الأئمة والكوفيون والبعديون  
وابن مالك والجواز ان عطف على مثله لا يمنع والجواز في الضرورة والمنع في الاختيار  
وله البصريون سوى الأئمة قد روي عنهم في ضرورة ما بينهما أي ما كناية  
هي البون والمسافة أي بعد ما بينهما للمسافة أو البون ويجوز أن تكون ماراة  
ويكون بين فاعل شتان ولم يرفع استكثار الآخر اجبه من النصب المستقر له في أغلب  
أحواله اه حفيد (قوله وأق) ذكر في الارتشاف ان جماعة فيها حاصلها ان الحمزة  
اما ان تكون مقصورة أو مكسورة أو مفتوحة أو كانت مفتوحة وثمان وعشر بن لغة  
وحاصل ضبطها انهما لا يجران على الواحق والحقبة بـ أو المجرر اما ان يكون  
آخرهما كذا أو متحركا والمقصود الآخر اما مكسورة أو مفتوحة على منتهى ما ثبت لآخر  
مع التنوين أو عدمه فهذه اثنا عشر في الحركة لنا كنه اما مشددة أو مخففة  
فهذه أربع عشر هو الواحق لحاصل انهما اما مكسورة أو مفتوحة أو كانت

وأما قول بعض المحدثين  
جاز يقوى بالموصال قطيعة  
شتان بين سنعيكم وسنعي  
فلم تستعمله العرب وقد  
يضرخ على انه موصولة  
مبين وذلك على قول  
الكوفيين ان الموصول  
يجوز منه وما على به  
الضارع ما وازر بمعنى  
اتوجه وفي معنى أقصر



معناه وهو الفعل ذلك  
ومن ثم قالوا اذا قلت بـ  
زيد وريد زيد بالفتح  
ككلامه بـ زيدا بالفتح فيسا  
لجهة الهمز واذا قلت بـ  
زيد او وريد ا ككلامي  
فعلين ومعنا ان الفعلة  
فيهما احدت ففعله بـاه  
التنوين ومنها ان معوها  
لا يتقدم عليها لا تقول  
زيدا عليك وتخالق في  
ذلك الكسائي فيكنا يظهر  
قوله تعالى كتاب الله عليكم  
وقول الرازي  
باب ما لم يفتح دلوي دونكا  
ان وجدت التام بعد دونكا  
ومنها ان المضارع لا ينصب  
في جواب الطلب منه  
لا تقول له فاحذرك  
بالنصب خلافا للكسائي  
ايضا فمن يميز في جوابه  
كقوله  
مكانك تسمى او تسمى  
ومنها ان ما تون منها نكرة  
ومما يتون معرفة واذا قلت  
صه فعند اسكت سكوتها  
واذا قلت صه فعند اسكت  
السكوت المعين ثم قلت  
في السبع والثامن الظرف  
والجور المعتدان وعلمها  
هل استقر في واقول اذا  
استدركت في الجور على  
ما ذكرته في باب القسم

فانها مثنى متعددة فلهذا سبع عشرة وان كانت مثنى فهي اما او او يا او ان  
والفاهم من متعددة والاف اما جمعة او بالامالة المضافة او بين بين فلهذا خمس  
اخرى مع السبع عشرون كانت مكمورة فاحدى عشر مثنى الفاهم بخمسة عشر  
التنوين وسطه فلهذا ستون الفاهم وكسرها بالانشيد فيها مع التنوين وعدده  
فهذا أربع والحادية عشرة في بالامالة وان كانت مفتوحة فالأشياء مع الفتح  
والكسر والتنوين وسطه مائة الفاهم بالسكون والسادسة في بالامالة والسابعة  
اذا هم السكت فهذه مائة الفاهم لا ربعين اه تصریح قوله ويضعهم اسقط هذا  
القسم وهو اسم فعل المضارع ورد امثله الى الماضي قوله كان معاه وهو الفعل  
قضيته اسم الفعل بان معاه المصدر يضاف وهو قياس ما سبق في الكلام على  
الكاف المتصلة بتعليق ويجوز احتمال التزامه لا يضاف اه يس على الفاهم كسي  
قوله وتخالق الكسائي في ذلك اي في ذلك الحكم وهو من التقديم للمعول فاما  
تقديم معوله عليه المضاف للفرع باصله واما ما استخرج وهو قوله كتاب الله عليكم فان  
ظاهره ان كتاب معول لقوله عليكم فيجاء منه بان سكت مصدر منصوب بفعل  
محذوف وعليكم متعلق به او بان عامل المحذوف والتقدير كتب الله ذلك كتابا  
عليكم بخلاف الفعل واسم المصدر الى فاعله على حد صفة افعول على المحذوف  
قوله تعالى حمت عليكم امهاتكم لان التمر بمسئلة ان الكاتبة قاله الموضع في شرح  
القطر اه تصریح قوله وقول الرازي اي الشخص الرازي وهي جارية من بني  
زين اه تصریح قوله اها الماتج دلوي دونكا فظاهره ان دلوي معمول  
لدونك اي تدلوي يا ايم الله اتم هكذا تحمل الكسائي بظاهر هذا البيت ويجاب  
بان دلوي مبتدأ ودونك خبر وفيه نظر لان المعنى ليس على الخبر المختص حتى يخبر عن  
القول بكونه دونه وحوز من ماله ان يكون دلوي منصوبا بدونك محذوفة مستدلا عليها  
بالله وطمع مستند القول سيبويه في زيد اعطيك كانك قلت عليك زيدا فاعاله نظر لان  
اسم الفعل لا يعمل محذوف كما صرح به الموضع في من القطر واما ما استدال به من  
كلام سيبويه في معمول على قسم المعنى لا الهمز او الهمز ان يكون دلوي  
منصوبا به محذوف دل عليه الباقي اي تناول دلوي رسك ه دونك والماتج  
من ما جاء في الهمة التي ينزل البر في الاملة اذ انك ما اتمها انتهى تصریح واهرا به  
اي انما عادي حذف منه حرف التثنية واهرا بها التثنية والماتج تمت في ان حرف توكيد  
واياه اسمها وبت فعل وقاهل والتاسع معول ويحذفونك فعل رفعل ومعول  
اه شواهد قوله مكانك اسم فعل بمعنى اتي ويحذف ويحذف جوابه قوله  
الظرف صادق بظرف المكان بالزمار وامثله في المكان فقطوعر قوله والجور  
فيه المحذوف بل المحذوف هو الجور والجور قوله انما عادي في جهة الفعل  
لا في وجوبه قوله عمل استقر اي عمل استقر وهو رفع الفاعل فقط قوله

تقول

ما عمل وهو الذي والاستعظام والاسم المحذوف والاسم الموصوف  
والاسم الموصول عمل على فعل الاستقرار او رفعه افعاله في الظاهر افعالها

هذه مال وما استقر

الدار زيد وخلف الفعل

وايضا الطريق والجرور

عنه وصار العمل لهما عند

المحققين وقيل ان العمل

للمصدق واختره ابن مالك

ويجوز لك ان تجعلها خبرا

مقدما وما بعدهما مبتدأ

مؤخر او الوجه الاول اول

لسلاته من مجاز التقديم

والثاني وهو ان العمل في

بقية ما يعتمدان عليه فهو في

الشيء وقولنا زيد عندك

او بوجه الذي في الدار اخوه

ومررت برجل فيه ففصل

فان قلت ففي أي مسألة

يعتمد الوصف على الموصول

حتى يحال عليه الفرق

والجرور قلت اذا وقع بعد

أل فتمت موصولة والوصف

صلة ولهذا حسن حذف

الفعل عليه في قوله تعالى

ان المصدقين والمصدقات

واقضوا الله ثم قلت في التاسع

باسم المصدر والمراد اسم

الجنس المتقول هو

موضوعه الى اقادة الحدث

كالكلام والثواب وانما

يعمله الكوفي والبغدادى

والمشهور ان مصابك الكافر

حسن مجازا لاجماله

مصدر وعكس نحو بخار

وحجاء في اقول التاسع

اسم المصدر وهو بظن

على ثلاثة امور احدث

ما يعمل اتفاقا وهو ما يدعى بجمع

قول ما عندك الخ) هذا مثال للثني (قوله وصار العمل لهما عند المحققين الخ) قال شيخ الاسلام ويرجع ان العمل لهما امتناع تقديم الحال في خصوص زيد في الدار كما سألوا كان العامل الفعل لم يتنوع وقول الشاعر

فان يك جفائي بأرض سواكم \* فان فؤادي عندكم الله راجع

حيث رفع اجمع الذي هو تو كيد الفاعل المستقر في الطرف وبوجه الالة منه ان الضمير لا يستقر الا في عاملة ولا يصح ان يكون تو كيد الفاعل محذوف مع استقر لان التوكيد والخلف متباينان ولا تو كيد الاسم ان على محلهم من الرفع بالابتداء لان طالب العمل قد زال وجود التامع انتهى (قوله لسلامة من بجاز التقديم والتأخير) أي الفاعل نكتوا ما التقديم والتأخير لئلا يكتفى بالاهتمام أو اقادة المصدر أو التخصيص فلا يقضي منه مراد الشاعر بالبحار خلاف الأصل لانه لم يطلع عليه فاصلة مجازا

بعده لسان كما قرر بعض الاشياخ (قوله وهكذا العمل الخ) أي يجوز لوجهان والاول اول لسلامة الخ (قوله أي الله شك) مثال للاستفهام وحكي ان بعض المشايخ ان مالكا كنهه أب جاحل فقال له ابنه اذا سألك احد عن مسألة فقل فيها

قولان يمكن كلما سئل عن مسألة يقول نعمان قولان فساله شخص يريد كنهه فقال له أي الله شك فقال قولان فاجاب عنه ابنه بان المعنى في امرابه قولان وقوله أي الله شك أي في وجوده شك وهو استفهام انكسري (قوله زيد عندك اخوه) مثال للضمير

عنه وقوله جاء الذي الخ مثال للوصول وقوله مررت برجل مثال للوصول (قوله فان قلت في أي مسألة يعتمد الوصف على الموصول الخ) أنت خير بان المصنف قال اذا اعتمد الفرق والجرور على ما ذكر في باب اسم الفاعل وهو الذي أو الاستفهام أو

الاسم المخبر عنه والاسم الموصوف والاسم الموصول فافاد ان اسم الماعل يعتمد على الاسم الموصول والفرق والجرور كذلك فورد السؤال المذکور وقوله الوصف أي اسم الفاعل ولما كان اعتماد اسم الفاعل على الموصول فيمختفاه لكونه لم يسبق للشرح

ان الامور التي يعتمد عليها اسم الفاعل ليس من حلتها الموصول لان الاعتماد انما ذكره في المجرد ومع ان يورد السؤال والجواب \* (قوله التاسع اسم المصدر والمراد

به الخ) انما سطره بذلك لان اسم المصدر يعرف باله الحدث الخالي عن حروف عمله لفظا أو تقديرها وانما تعرف لاسم المصدر مطلقا وما ذكره المصنف تعرف للذي يعمل عمل فعله (قوله اسم الجنس) أراد به التكرار لا المصطلح عليه عند الأصوليين حكى

قبله والظاهر ان يقول الاسم المتقول الخ (قوله عن موضوعه) أي عن المعنى الذي وضع بآرائه (قوله وانما يعمل الخ) أي بالشرط السابقة في المصدر قال الشيخ وقضية كلام النحاة ان تجري فيه الاقسام الثلاثة وهي اسم المنونا ومقر ونابا

لكن ما رأيتهم اعلموا الا مضاعفا (قوله والبغدادى) أي غير الكوفي (قوله وعكس) أي لا يعمل اجساما خلفه للمصدر في عدم قوله الى الاضافة وعدم وقع مصدر مع الفعل وعدم قصد الشياخ انتهى شيخ الاسلام (قوله بيم زائدة) احتراز عن الاصلية

كبح مكر فلا يسمى مأدئاً بهما مصدرهما (قوله لغیر المقابلة) حال من ما واستمر  
 به محمداً يسمى رائدة للمقابلة كشاهجه ومقاتلة ومضارب ثم مشتقاً من غلا يسمى مصدرها  
 غيلاً (قوله تصوراً) أي تسمياً (قوله قول الشاعر) وهو الحارث بن خالد الخزرجي من  
 قصيدة من الكامل ونسبته في الغني للحر بن خزيمة المخرج يسكنون الزمخشري في طريق  
 مكة فهو هذا الله بن عمر بن عثمان بن عثمان كما قرره بعض الأشباح على الغني وقوله  
 أهدى في نسخة ترد قال العيني ونسبته للحر بن خزيمة ليست بصحيحة (قوله وظلوم اسم  
 امرأة) وهي أم عمران المذ كورة في أول القصيدة (قوله ورجلاً مفعولاً بالمصدر) قال  
 في الغني حكى عن الزبدي أنه قال إن الصواب رجل بالرفع وعلى هذا الأهراب غدا  
 المعنى المراتف البيت ولا يتصل له معنى البتة انتهى قال الغمامي بل له معنى صحيح  
 بأن يجعل المصاب اسم مفعول لا مصدر وهو اسم وزر فعرج رجل على أنه خبرها  
 وأهدى السلام تحية صفح رجل وقوله ظلم خير فخذوا في هذا الظل والمعنى أن الذي  
 أصبوه بما فعلتم هو رجل أهدى سلامه اليكم تحية وتودوا الحقنة أن أن لا يكون  
 مصاباً لأن من «ما تحية» لا يصاب وهذا الذي فعلتموه مع معظم ويمكن جعل ظلم مفعول  
 أثرى لرجل مائة كذا فهم ضرب الأمير نعم دعوى الزبدي أن هذا أهراب الصواب  
 ليست بصحيحة ألا مانع من أن يكون المصاب مصدر أو رجلاً مصوب به وظلم خبر أن  
 انتهى (قوله وأهدى السلام جملة) فعل ماض وفاعله مستتراً على الرجل والسلام  
 مفعوله (قوله وقصة مصدر) أهراب في الغني حالا (قوله من باب فعلت جالوساً) فمن  
 اشترط موافقة لفظه لفظه فله القدرة على ما لا أي وصحاحه من كسر شرط ذلك جعله  
 منصوباً يهدي (قوله ولهذا البيت حكاية الخ) قال في الغني وله حكاية مشهورة بين  
 أهل الأدب روي عن أبي عثمان المارئي أن بعض أهل الدمة بذل له مائة دينار على أن  
 يقره كتاب سبويه فامتنع من ذلك مع ما كان به من شدة احتياجه فلامه تلميذه المحدث  
 فاجاب بأن الكتاب مشتمل على ثلاثمائة كذا وكذا أي من كتاب الله فلا ينبغي تحمرك  
 ذم من قرأه فيها ثم اتفق أن شئت جارياً بقصة الواقعة بهذا البيت فالتفت  
 الحاضر وير في نصير رجل ورفعه وأسر الجار على الذنب وزعمت أم أقر أن تكلف  
 أبي عثمان ذلك فأمر الواقف بالخصام من البصرة فلما حضر أوجب الذنب وهو يعطى  
 بأن مصابك بمعنى أصابك ورجل مفعوله وظلم خبره وهذا الإيتم المعنى بذوه قال في رجه  
 إلى زبدي في معارضة فقالت له هو كذا وكذا أن خبره بل رد اطلعت فاستحسنه الواقف ثم لحق  
 له بألف دينار ورده مكر ما قال البرزنجي كلفتم ثم دينار فعرضا الله الفاء انتهى بحر وبج  
 وقوله الزبدي ليس المراد به الإمام أبو محمد الذي كان يؤيد الإمامون للرشد فإله مات  
 قبل الواقف بمكة وأغا المروا بالزبدي أحداً ولده وقال بعض المعارض هو يعقوب بن  
 السكيت انتهى - قيد وعل المعنى كذا أي أي من المعلوم أن كذا كذا  
 كناية عن عدد مريب من أحد عشر إلى تسعة عشر وقوله بثخصه أي باحضار  
 أبي عثمان الذي هو الجار في روجه مكره من الأكرم أم من كرم وكن الواقف مشغوقاً

كغير المقابلة كالمضروب  
 والمقتل وذلك لأنه مصدر  
 في الحقيقة ويعني المصدر  
 المهي وأغاهه أحياناً  
 لسم مصدر تصوراً ومن  
 أمله قول الشاعر  
 أظلم أن مصابكم رجلاً  
 أهدى السلام تحية تظلم  
 الحيرة لشداء وظلوم اسم  
 امرأة أم عمران المذ كورة  
 أن وهو مصدر بمعنى  
 أصابكم ويصمى اسم  
 مصدر مجازاً ورجلاً مفعول  
 بالمصدر وأهدى السلام  
 جملة في موضع نصب على  
 أنها مفعول لرجل وقصة مصدر  
 لا أهدى السلام من باب  
 فعلت جالوساً وظلم خبر أن  
 ولهذا البيت حكاية مشهورة  
 عند أهل الأدب والشاعر  
 ما لا يعمل اتفاقاً وهو ما كان  
 من أسماء الأحداث  
 هلم كسبان على التسبيح  
 وجرار وحماة هلم

بجوابه وصلة ان كل الاسديع تقر بقلكن مات من ذلك لان لم الاسد  
 في انتهى قرر شيخنا دودري على المقي (قوله للقبلة) يكون الجيم انتهى خالداً  
 القه ور (قوله والمحمد) بكسر الميم الثانية فتوح الاولى انتهى خالداً يعني الحمد (قوله  
 الحال) جمع حامل كقوله جمع قاهر (قوله أكثر بعدد الخ) فانه القطاى بغض  
 القاف وواحد ميم وقلب القطاى لقوله

بصحة من جاتبا لجانبا • صلة القطاى القطاى القواريا

والبيت من فصيد من الوافر عذج بم لفر من الحارث الكلابى وكلوا أسروه ليقنوه  
 فاقدم قمرودر عليه ماله وأعطاه مائة بعير من هنامم القوم الذين أسروه وأشار إليه  
 بقوله وبعد عطاء المائة الزنا بكسر الزا هوى الابل التي ترتع والهمزة للاستفهام  
 وتترامض مصوب محذوف بعد متعلق بكثرة الكون مصدر اوردم مضاف والموت مضاعف  
 اليه معنى متعلق برود وبعد عطف على بعد الاولى وعطاء المضاف اليه هو اسم  
 مصدر عنى الاطعام والسكاف فاعطاه المائة مفعوله الثاني حذف المفعول الاول  
 أى اعطاه لى اى المائة على حديد عطا الجزى أى يسطو كما جزى يعا الزنا كانت  
 مائة (قوله لان ثواب الله الخ) لما تم على قائله الفردوس اسم الجنة قال ابن جرير  
 شرح البشارى الفردوس هو البستان الذى يجمع كل شئ وقيل هو الذى فيه الغيب  
 وقيل هو بالروية وقيل هو بالقطبية وقيل بالسراية بضم السين والهمزة  
 لان ثواب الله وانما هو حنان خيرها وكل موحى مفعول لثواب وهو محل الشاهد  
 وقال فى الشواهد لان فعل ماض من الاثابة وهى العطاء فاعطاه مستوفيه ما فعل  
 ما قبله وثواب مفعوله وهو اسم مصدر عنى الاثابة واسم الجماعة مضاف اليه وحصل  
 مفعول وموحى مضاف اليه وحان مفعول وثواب ومن الفردوس متعلق بمحذوف حصة  
 حنان وفيها عطف لمبدأ أو غير والجملة صفة لحنان أيضاً والشاهد فى ثواب عنى الاثابة  
 (قوله قالوا كلامه هذا الخ) قد تقدم مستوفى وقوله يشفيك بغض الياء على المشهور  
 قال تعالى وشفيك من قوم مؤمنين (قوله ومنع ذلك البصيرون الخ) وأورد على  
 تقديرهم العامل فى كلامه هذا استكليم أو كذا أو تكلم ان المصدر لا يعمل محذوفاً  
 وانه ليس لمراد ان كلهما فى معنى أو يكلفه على المستقبل ويجاب بان هذا تقدير  
 معنى لا تقدير اعراب (قوله العاشر اسم التفضيل) قال المصنف فى حواشى التسهيل  
 الا حسن الترجمة بأفعل الزيادة لا مذهبى فالأفضل فيه مفعول واحد أى قال  
 الجمل واليه لى بل لا على التام لى الفضل يمكن أن يجاب بان هذه العبارة فى  
 الاصطلاح صارت لاعداد الال الزيادة أى يس أى ان قولهم اسم التفضيل معناه  
 اسم الزيادة ولمن غير الفضل قال القيسى اسم التفضيل من إضافة الدال للدلول أى  
 الاسم الدال على التفضيل أى المقابلة لان التقابل وصف للماهل والمقابلة  
 وصف للمفعول وهو لا يدل على وصف القابل بل على وصف المفعول وهى المشاركة  
 وزيادة وقوله اسم التفضيل ولو بسبب الامل فدخل خير شره ا (قوله هو فاعل

القبلة والمحمدون الثالث  
 ماختلف فى ابعاله وهو  
 ما كان امه انصر الحديث  
 فاستعمل له كالكلام  
 فانه فى الأصل اسم للمقولة  
 بمن الكلمات ثم نقل  
 الى معنى التكلم والثواب  
 فانه فى الأصل اسم لما  
 يشلبه العمال ثم نقل  
 الى معنى الاثابة وهذا  
 النوع ذهب السكونيون  
 والبغداديون الى جواز  
 ابعاله محسباً بما ورد من  
 نحو قوله

أكثر بعدد الموت عنى  
 وبعد عطاء المائة الزنا

وقوله

لان ثواب الله كل موحى

حنان من الفردوس فيها ينال

وقوله

قالوا كلامه هذا هو

مضيق

يشفيك قلت صحيح ذلك لو كان

ومنع ذلك البصيرون

فانصر والمسلط تصويات

انما لاتعمل بها ثم قلت

العاشر اسم التفضيل

كأفضل وأهل ويعمل فى

تغيير وطرف رجال وفاعل

السكران) وأقول انما  
آخر هذا من الظرف  
والجور وان كان مأثورا  
من لفظ الفعل لا من معنى  
المرغوع الظاهر ليس  
مطروحا **ص** كاتراء الآن  
واشرب بالفتيل بأفضل  
وأهل الى انه يعني من القاصر  
والمعتدى ومثال افعاله في  
التبشير انا ترمك مالا  
وأعز قراهم أحسن اثنا  
ورثا ومثال افعاله في  
الحال زيد أحسن الناس  
متبعا وهذا بغير اطيع  
منه ربطا ومثال افعاله في  
الظرف قول الشاعر  
فأنا وجدنا العرش أوج  
ساعة  
الى العصور من ربط بيان  
مهم  
وهذا افعاله في الفاعل  
المستتر جميع ما ذكرنا ولا  
يعمل في مصدر لا تقول  
زيد أحسن الناس حناولا  
مفعوله لا تقول زيد أشرب  
الناس صلا وانما تعدي  
اليه باللام مفعول أشرب  
الناس للفعل ولا فاعل  
ملغوظ لا تقول مررت  
برجل أحسن منه أبو الاني  
لعمري حكاها سيويه  
واتقن العرب على جواز  
ذلك في مسئلة الشكل

مستتر) **ص** كذا في بعض النسخ وهي مكررة مع مفهوم قوله ملغوظ به **ا** فيشي  
(قوله ملغوظا) أي سوا سبق بنى ام لا وقال بعض أي في جميع النسخ سوا عمل في  
تعبيرا أو ظرفا وحال (قوله لا في مصدر) أي في مفعول ملغوظ وقوله ومفعوله فلا  
تقول زيد أحسن الناس التأديب أو تاديبا وقوله لمصدا فلا تقول تأديب الناس  
والنيل وترك الشارح هذين المثالين (قوله ملغوظ به) مراده بالمفغوظ به ما قابل  
المستتر فيشعل الضمير بالتفصيل (قوله في الاعرف) كذا في بعض النسخ ولا حاجة له  
قاله القيسي وقد يقال اراد به اللفظ المشهور (قوله يعني من القاصر والمعتدى) راجع  
لافضل وأهل على طريق الالتفات للتشديد (قوله هم أحسن اثنا) أي متافا  
واموالا وباسا ورثا أي متفارا (قوله وهذا بغير اطيع متبعا) بغير حال من  
ضمير طبيب ورطب احوال من ضمير منه (قوله فانا وجدنا الخ) قاله اويس بن حجر  
والعرض بكسر العين بجانب الزل الذي يشيخ ويضم والربط للملاء وهي القطعة  
ومهم مخطوط فيه وقال بعض ربط جسم ورطب وهي العلام في ثلاث الهم فيها  
خطوط كلسهم والعاء طاعتوا نانا واعجبوا اصله اننا وجدنا العرض فعل وفاعل  
ومفعول واوج احسن تفضيل وصاحبة منصوب على الظرف قوله الناس به أفضل  
التفصيل الى الصوت متعلق باوج من ربط تحله جمعة للصوت عيان صفة للربط  
ومهم صفة ثانية والشاهد في البيت في قوله اوج فانه عمل في ساعة (قوله مررت  
برجل أحسن منه ابوه) يقتض أحسن بالعطف على أنه صفة لرجل ويرفع الابه على  
أنه فاعل أحسن على معنى فاقته في الحسن ابوه أو ثم العرب يوجبون رفع أحسن  
على أنه خبر مقدم وابوه مبتدأ مؤخر وقاضل أحسن ضمير مستتر فيه يعود على  
المبتدأ والمجئ من المبتدأ والمجئ موضع خفض نعم لرجل وربطها الضمير الجور  
بين ومثل مررت برجل أحسن الخ مررت برجل أحسن منه أنت على معنى فاقته  
في الحسن أنت ويجري به ما تقدم فاده التصريح (قوله صبور بنفي) قال في شرح  
التسهيل لم يرو هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر فاعل الابه عندي ولا بأس  
باستعماله بعد نهي واستفهم كقوله لا يكن غيرك أحب اليه اندر منه الملك ورجل  
في الناس رجل أحسن من الجدمه بحسن لاين **ا** اشعري وقال في التصريح ولم  
يرده الجماع فالاولى الافتصا على ما كانت العرب **ا** (قوله ما لفاضل) أي  
الاخفى مفضل على نفسه باعتبار بن أي باعتبار وقوعه في شئ من اى باعتبار وقوعه  
في أحد الخلق وذلك أن المفضل والمفضل عليه هو الشكل وهو واحد بالذات متعدد  
باعتبار الخلق وهو العين أي فالشكل في عين زيد أفضل من نفسه في عين غيره انتهى  
نعم ريشة جندرد برجل الاشعري (قوله لسان أيام احب الى الله تعالى خيا الصوم منه  
في عشر ذي الحجة) فحب افعلى تفضيل وهو خبر عن أيام ان كانت ما عني وخبر هان  
ككأن هجاريه ومر فوج احب وهو الصوم اجني من الموصوف وهو الايام أي لم

وضابطها ان يكون أفضل منه لانه جنس مبهني جي والفاعل مفعلا على نفسه  
باعتبار بنو ذلك كقول النبي صلى الله عليه وسلم ما من يوم احب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة وقول العرب

نصل

منصل بغيره الصوم مفضل على نفسه باعتبار تحليله باعتبار كونه في عشر ذي الحجة  
فأصله وباعتبار كونه في غير هاتين المفضلين في الصوم على نفسه باعتبار تحليله عشر  
ذو الحجة وغيره أو غيرهما الظاهر ولم يجعل متداً للثلاث لم الفصل بين أفضل ومن  
بالأجني وهو الصوم (قوله فيها) حال من الصوم والغير ما لمحل الأيام وقوله منه  
طرف فهو متعلق بأحد والصوم للصوم وقوله في عشر من من الضمير في منه اه  
فيشي (قوله) رأيت رجلاً (الخ) فله من الفعل تنضيل وهو مفضل لرجل وهو اسم جلس  
صديقاً يعني ومر فوهه السجل وهو اجني من الموصوف لكونه لم يتصل بضميره  
والكسمل مفضل على نفسه باعتبار تحليله مختلفين في اعتبار كونه في عشرين ففضل  
وباعتبار كونه في عشرين مفضل والمعنى ان الكسمل في عشرين احسن من نفسه  
في عشرين من الرجال هذا هو المراد عرفاً ان كانت الصلوات تصدق بالمساواة (قوله ما  
رأيت امرأ أحب اليه الخ) السدل العطاء وابن سنان هو هرير بن سنان الجواد  
المعروف بوناية رأيت فعل وقيل و امرأ مفعول واحب صفة امرأ اليه متعلق به  
والسدل نائب فعل ومنه متعلق بأحد وابن سنان منادى مضاف والمعنى ان  
العطاء بالنسبة اليه أشد محبوبة من نفسه بالنسبة الى غيره فمحبوبه أشد البذل  
فأصله باعتبار قيامه بالبذل ومفضلة باعتبار قيامها بغيره (قوله ولم يقع هذا التركيب)  
أي مستثناة الكسمل (قوله بالعكس) أي ملتبس بالعكس (قوله) واهل ان مرفوع  
أحب في الحديث والبيت نائب عن الفاعل لأنه مبني من فعل المفعول) اعتراض  
عليه على سبيل لمن ان أفضل التفضيل يصيغ التجنب لا تصاغ من فعل مبني  
للمفعول فاعل هذا جمله الشار كجاء في الحكمة في أخذ من المبني للمفعول ان الصوم  
ليس فاعل أحسن وكذا البذل وقال بعض محل اشتراط أخذ من المبني للفاعل مالم  
يؤثر البس في أخذ من المفعول كما هنا (قوله بالعكس) أي بالحق لفة أي انه في  
المثال فاعل فهو مخالف لمرفوع الحديث والبيت فله نائب فاعل (قوله على العكس)  
أي للفاعل (قوله من فعل المفعول) أي أحجب المبني للمفعول (قوله مطبق الخ) قال  
أبو سعيد في كتابه المستوفى ما مضى ولا يستغنى في الجمع والتأنيث عن الجمع  
فإن الأشراف والأطراف لم يقل فيها إلا أشراف والأطراف والشرقي والظرفي كقيل  
ذلك في الأفضل والأول وكذلك الأكرم والأجود قيل فيهما إلا ما جردوا الأكرم ولم  
يسموا الكرمي والجدى اه تصريح (قوله استطرفت في ذ كرى الخ) ضمنه معني  
شرعت فعداه في والاستطرد ذ كرى الشئ في غير محله لتأنيدها كذلك لأن المجل  
للعل وهذا الاحكام مناسبة لأفضل التفضيل (قوله) والذين يبدون الفضلون  
أو الأفاضل (قوله) وأفضل (قوله) بضم الماء وقع الضاد المختمة كالسكر (قوله) بل يكون  
معروفاً كراعي كل حال) أي سواء كان موصوفاً معني أو مجموعاً مؤثراً أو مذكراً  
وقول أبي نواس يصح الخبر

كان مسغري وكبري من فواقها • حباه دعلي أرض من الذهب

لمن حيث أنت صغرى وكبرى ولكن حقه أن يقول كُنْ أصغر وأكبر بالتدبير  
وأجيب عنه بأنه لم يقصد حقيقة المقابلة فهو كقول العرويين فأصله صغرى  
وقاصلة كبرى والقول مقصود قطع الفناء والواو بعد الالف خاف مكتوباً على آخره  
مهمة النكاحات التي تعلو وجه الخيرة وسبب تلقيه بأبي نواس بثون مضروبة بعدها  
وأولاً هزأته **سكان** له ذو بستان تنوسان على قاتنه اه نصر مج (قوله أفضل  
من عمرو) قال في التوضيح وشعره يوقى عن جارة الفضول وهي عند المبرد وسيمويه  
الابتداء الارتفاع في نحو أفضل منه وابتداء الانحطاط في نحو شر منه واعتزله  
ابن مالك بأنه لا يقع بعدها الى واختار أنها الجملوزة فان معنى زيد أفضل من  
عمرو جاوز زيد عمرو في الفضل واعتزله في المعنى بأنها لو كانت الجملوزة لسمع في  
موضعها من ورفع بأن محصة وقوع المراد في عروق مردافها المجمع مانع وهما منع  
مانع وهو الاستعمال فان اسم التفضيل لا يصاحب من عروق الجملوزة خاصة وقد  
تقدم مع بحر ورها العلم بمسألة والآخره خشي وأبقى أى من الحسان المندة وقد جاء  
الادب والخلف في قوله تعالى أنا أكثر منكم مالاً وأعز نفراً أى منكم وأكثراً خفهما  
إذا كان أفضل خيراً كافى الآية وقيل إذا كان حالاً لم يوقه

دونيت وقبضناك كالدر أجلا ٥ فظل فؤادى في هولا مضلا

أى دعوت أجمل من البدر وقوله خلتناك مثله اه (قوله وجب المطابقة في تلك النكرة)  
أى يجب مطابقة النكرة لموصوف أفضل التفضيل في التثنية والجمع والافراد  
والنكرة كبر وأثابت (قوله وأما قوله تعالى ولا تكونوا أول كافرين بالبح) جواب عما  
يرفعه قوله وجب المطابقة في تلك النكرة فان النكرة في الآية وهي كافر مفردة فلا  
تطبق ضميراً للمجمع وهو الواو في تكونوا وأجاب المبرد بأنه على حذف الموصوف  
والتقدير أول فريق كفرة وقال الفراء اغترح لأنه في معنى الفعل أى أول من  
كفر ولو أريد به الاسم لم يجز إلا المجمع وقال محمد بن سعد بن الزكى في كتاب البديع  
النكرة المضاف إليها اسم التفضيل يجب افرادها نحو أنت أفضل رجل وأنتما أفضل  
رجل وأنت أفضل رجلين ومنه ولا تكونوا أول كفرة وذلك هو القياس لأن النكرة  
تغيره وقد خفضت بالاضافة فاشبه ما تفرج وقد أجاز وأقياسان فتنى وإن تعجب  
بحر أنتما أفضل رجلين وأنتما أفضل رجال اه والمنه ورما عليه الجماعة من وجوب  
المطابقة في الاضافة للنكرة اه نصر مج راجعاً من مالك في النكرة المشتقة الافراد  
مع جميع ما قبل المضاف فلا ترد الآية وانما جاز الزجهان مع المشتق لانه مقترين  
والفعل والتقدير أول من كفرة ومن المعنى بها جميع يجوز في ضميره الاقراودا المجمع  
ويرد على وجوب المطابقة أيضاً مجرد نداء أسهل سافلين وأجيب بأن الانسان عام وال  
فيه لمنين فعادوا الغير في رد نداء ما عدا سافلين وجميع سافلين باعتبار معناه اه يس  
على الفا كهيى (قوله فأجلدوهم الخ) أى اجلدوا كل واحداً من الذين يرمون  
المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فهو مثل ما قبله في ان التصود كل واحد على

أفضل من عمرو والذين  
أوالهندان أفضل من عمرو  
والذين أوالهندات أفضل  
من عمرو والثاني المضاف  
الى نكرة تقولن يا فضل  
رجل والذين أفضل  
رجلين والذين أفضل  
رجال وهذا أفضل امرأة  
والهندان أفضل امرأتين  
والهندات أفضل نسوة  
وتجب المطابقة في تلك  
النكرة كما مثلنا وأما قوله  
تعالى ولا تكونوا أول  
كافرين فالتقدير أول فريق  
كفرة ولو لا ذلك لقيس أول  
كافرين أو التقدير ولا يكن  
كل منكم أول كافر مثل  
فأجلدوهم ثم يبين جلد

انقراده وليس المراد ان الذين يرمون بقرامهم يجلدون ثمانين (قوله ما يجوز فيه  
 الوجهان وهو المضاف لمعرفة) أى اذا قصدت الفاضلة على ما أنصف اليه فإن لم  
 قصد مفاضلة أصلاً أو قصد مفاضلة مطلقة وجبت المطابقة للوصف فتوهم التناقض  
 والاتجاع لعدلين مروان فيقتضيان أن يقول بما لا تفضل فيه أى ما دلاهم لا تهمس  
 يشركهما أحدهم بنى مروان في العدل ويحتمل أن يريد به زيادة مطلقة أو التناقص  
 هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان لقب بذلك لأنه نقص أوزاق الهند والأشبع  
 بالثمن المحبة والحب وهو عرب بن عبد العزيز رضى الله عنه لقب بذلك لأنه جيبه أثر  
 فقهه من دابة ضربته اه تصرع (قوله وترك المطابقة أرى) في التوضيح وشرحه  
 وترك المطابقة هو الغالب في الاستعمال وابن السراج يوجب ويصعب فيه أفعول  
 كالجرد ويزن فيه الأفراد والتذكير ورد أ كبر مجرمها (قوله ولتجدنهم أحوص  
 الناس) فأحوص مفعول ثان لتجد ولوطابق لقال أحصى بالياء (قوله ومية أحسن  
 الثقلين الخ) الثقلين الأثمن والحب عباد الله انظروا بالتكليف أو بالثمن أول زانة  
 رأيتهم بالعقل والتكليف والحب العتق والسالفه مفعول من الشعر ترسل على الخلد  
 وأصل السالفه صفة العتق فحيث خصلة الشعر سالفة لاتصالها بصفة العتق  
 والقدر من مؤخر الرأس وممتدبتداً وأحسن خبر والثقلين مضاف إلى موجد  
 منصوب على ترخ الخافض أو تعبير وسالفه عطف على جيداً وأحسنهم عطف على  
 أحسن وقد لا تعبير (قوله ولم يقل حسنى) يضم الحامس سكن السين قال تعالى فله  
 جزاء الحسنى (قوله ورد بقوله الخ) لأن أراذل جمع أرذل وهو اسم تفضيل مضاف  
 لمعرفة وهو الشعر وقد جمع اسم التفضيل للمطابقة سم الموصوف وهو هم ولو ترك  
 المطابقة لقال أرذلنا والجواب أنه لم يقصد المفاضلة فوجب المطابقة كما قد منهاه (قوله  
 وكذلك جعلنا الخ) فأكثر مفعول أول لجعلنا راق كل قرية مفعول ثان ومجرمها  
 مضاف لا كبر وهو من إضافة الصفة للوصف أى مجرمها الأ كبر وقد طابق ولو لم  
 يطابق لقال أ كبر مجرمها وابن السراج يوجب من الآية بأن أ كبر مفعول ثان  
 ومجرمها مفعول أول فتلزم المطابقة لأن أفعول مجردين أو بالإضافة أو أنه مضاف ولم  
 تنصد المعاملة تأمل (قوله ولا فعلا التجب وهما ما فعله ما فعل به وفعل) هكذا في  
 أ كبر التسمع وفي بعضها أفعال التجب وهي ما فعله ما فعل به وفعل والأولى أولى  
 لأن النسخة الثانية تقتضى أن فعل يخصم بالتجب مع أنه يستعمل أيضاً للقدم والملاح  
 بخلاف الأولى فتم لا تقتضى ذلك لأن قوله وفعل عطف على التجر المستعترى بيئى  
 أى لا يبنى فعل أهم من أن يكون فعل تجب أم لا وقد يجاب عن النسخة الثانية بأن  
 المراد بعدة من أفعال التجب أنه متى أدا استعماله بالاعتق التجب واعلم أن  
 التجب استعماله زيادة في وصف الفاعل شئ سببها وخرج بها التجب منه عن  
 نظائره وأقول نظيره قوله ابن عصفور فخرج بوصف الفاعل وصف المفعول فلا يقال  
 ما ضرب زيد التجب لأن الضرب الواقع عليه يتحقق سببها لا مورا لظاهره الأسباب

الثالث ما يجوز فيه الوجهان  
 وهو المضاف لمعرفة تقول  
 الزيدان أفضل القوم  
 والزيدون أفضل القوم  
 وهذا أفضل النساء  
 والهندان والهندات أفضل  
 النساء وإن شئت قلت  
 الزيدان أفضل القوم  
 والزيدون أفضل القوم  
 وهذا فضل النساء والهندان  
 فضليا للنساء والهندات  
 فضليات النساء وترك  
 المطابقة أولى قال الله تعالى  
 ولتجدنهم أحوص الناس  
 على حياء ولم يقل أحصى  
 الناس وقال الشاعر  
 ومية أحسن الثقلين جيداً  
 وسالفه وأحسنهم قد لا  
 ولم يقل حسنى الثقلين ولا  
 حساهم وهو ابن السراج  
 أوجب ترك المطابقة وقد  
 بقوله يجعله وتعالى إلا  
 الذين هم أراذلنا وكلك  
 جعلنا في كل قرية أ كبر  
 مجرمها غفقت ولا يبنى  
 ولا يتقاس هو ولا أفعال  
 التجب وهى ما فعله  
 وأفعول به وفعل



فلا يتجس في معنى منها القوالم اذا ظهر السبب لعل التجب وبسبب النظر والخرج  
 ههنا ما يكثر نظاره في الوجود ولا يستعظم فلا يتجس منه (قوله ما افعله الخ) وه  
 عبارات كثيرة منها كيف تكفرين باقته كنتم أمواتا ومنها ما في حديث أبي هريرة  
 سبحانه الله ان المؤمن لا يتجس ومن كلام العرب قد دعه فارسا وهذه الصيغة لا دخل  
 على التجب بالوضع ولذا لم يوجب بها والمربوب له في التخصيص فتان ما افعله واقل به  
 واعلم ان ما في الصيغة الاولى اسم بالاجماع بدليل عود التغير عليها في قولنا ما احسن  
 زيد او هي اى ما مبتدأ قال سيديوه وجمهور البصر يعنى نكرة تامة بمعنى شئ  
 وابتدى بها التثنية بمعنى التجب وما بعدها خبر فوضعه رفع وقال الاخفش ما معرفة  
 ناقصة اى موصولة بمعنى الذى وما بعدها مفعلة فلا موزة لمعلم الا عراب أو نكرة ناقصة  
 اى نكرة موصولة بمعنى شئ وما بعدها مفعلة لها فمعلم رفع وعلى قول الاخفش وهما  
 التثنية والتثنية الناقصة في الخبر اى خبر المبتدأ الذى هو ما التثنية محذوف  
 وجو باى الذى اوقى احسن زيد اثنى عظيم ورد بأنه يستلزم مخالفة النظر من  
 وجهين أحدهما تقديم الافهام بالصلة أو الصفة وتأخير الاجام بالترام حذف الخبر  
 والمعاد فبدأت من الكلام افهاما او اجاما تقدم الاجام والثاني التزام حذف  
 الخبر دون شئ يبد منه ورزى عن الاخفش قول ثالث موافق لقول سيديوه  
 والجمهور وذهب القراء وابن درستوه الى أن ما صفة ما مبنية وتلقه في شرح  
 التسهيل عن الكوفيين وهو موافق لقولهم باسمية افعل فان الاستفهام المشوب  
 بالتجيب لا يليه الا الاسماء نحو ما اصحاب الجين والاصح ما ذهب اليه سيديوه  
 واصحابه لان قصد التجب الاحكام بان التجب منه ذمزة ادرا كهاجلى وبسبب  
 الاختصاص بما خفى فأستحققت الجملة المعبر بها عن ذلك أن تتفع بشركة خبر  
 مختصة ليحصل ذلك اسم مثل ما فهم ولا شل أن الافهام حاصل بايقاع افعل  
 على التجب منه اذ لا يكون الاختصاص فنعين كون الباقي هو ما مقتضيا للافهام  
 وأما افعل بنفع العين فقال البريون والكسافى وهما فعل ماضى لازم مع  
 المتكلم ونون الوفاية نحو ما أفقر فى الى رحمة الله ففحة آخره بناء كالفحة في ضرب  
 والاسم المنصوب بعده مفعول به وقال الكوفيون غير الكسافى وهما افعل اسم  
 لقولهم ما احسنه وما امله بالنص غير ولم يصغر واخبر هما والنص غير من خواص  
 الاسماء ففحة آخره عراب كالفحة في زيد ههنا ذلك لان مخالفة الخبر للمبتدأ  
 مقتضية للتجس عندهم بخلاف ما اذا كان الخبر عين المبتدأ فى المعنى كقوله زينا  
 أو مشيا به نحو وأزواجه أمهاتهم فانه يرتفع ارتفاعه والتأنيب عندهم معنى  
 وهو معنى المخالفة ولا يحتاج الى شئ يتعلق به الخبر وأحسن انما هو فى المعنى  
 وصف زيد لا ضمير ما قلنا ذلك نصب زيد ههنا معنى ما بالفعول به لان تأنيب وصف  
 قاصر فأنشبه نصب الوجه في قولك زيد حسن الوجه وأجيب بأن التصغير فى فعل  
 شاذ وجه تصغير بأنه أنشبه الاسماء مجرما لمعوده ٨١ نعم يرجح (قوله واقل به)

بكسر العين نحو أحسن يزدهو فعل بالاجماع ثم اختلفوا في حقيقته فقال  
 البصريون أي جمهورهم لفظه الامر ومعناه انظر فقلوه ومدلول أحسن فيما أحسن  
 زيدا واحده وهو في الأصل فعل ماض على سبغة فعل وهزنة للبصريين يعني صار  
 ذا كذا فاصل أحسن يزدهو أحسن زيدا أي صار ذا أحسن كلفه البصري أي صار ذا غدة  
 ثم غيرت الصيغة الماضية الى صيغة الامر بقصا أحسن يزدهو فرفع ففتح اسناد  
 لفظ صيغة الامر الى الاسم الظاهر لان صيغة الامر لا ترفع الاسم الظاهر فزبدت  
 الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به المحرور بالياء كالمحرور يزدهو فزبدت  
 التزم زيدا تهاصوا تاللفظ عن الاستيعاب بخلافه يادة الباء في فاعل كفي في نحو  
 كفي بالله شهيدا وقال القراءون الزجاج والخشري وابن كيسان وابن خروف افعل  
 بكسر العين في التهجيب لفظه ومعناه الامر حقيقة وفيه ضمير مستتر مرفوع على  
 القاعلة والياء للتعدية فدخل على المفعول به لان زادة اختلفوا في مرجع الضمير  
 المستتر في فعل فقال ابن كيسان من الكوفيين الضمير للنس المدلول عليه بأحسن  
 كانه قيل أحسن يا أحسن يزدهو دم به والياء موزنة كان الضمير مرفوعا على كل  
 حال لان ضمير المصدر كالمصدر لا يثنى ولا يجمع واستحسنه ابن طلحة وقال غير ابن  
 كيسان من المتقدم ذكرهم وهم القراء من الكوفيين والزجاج من البصريين وابن  
 خروف والخشري من المتأخرين الضمير المستتر في فعل للخطاب المستدعي منه  
 التهجيب وكان القياس أن يقال في التأنيث أحسن في التثنية أحسنوا في الجمع  
 أحسنوا وأحسن وانما التزم افراده وتذكيره واستأثره لان الفعل المستدعي الضمير  
 كلام جرى مجرى المثل والامثال لا تغير عن حالها وضعف مذهب جمهور البصريين  
 بثلاثة أوجه أحدها استعمال الامر بمعنى الماضي وهو غير المعهود والمعهود  
 والثاني استعمال الفعل بمعنى صار وهو قليل والثالث زيادة الباء في الفاعل وزاد ابن  
 مالك قول القراء وموافق به أربعة أوجه أحدها انه لو كن أمر الم يكن الناطق به  
 متجهيا كما لا يكون الامر بالمخف ونحوه خالفوا لا خلا في كونه متجهيا الثالث انه  
 لو كن مسندا الى ضمير الخطاب لم يله ضمير الخطاب في نحو أحسن بك الرابع انه  
 لو كان أمر الوجبه من الاعلام ماوجب الامر ويجوز حذف الباء اذا كان  
 التهجيب منه ان المصدرية وصلتها كقوله وأوجب البناء تكون المقدمات أي بان  
 تكون دون أن الشددة وصلتها عدم السماع فهذه أحكام اختصه ان عن ابن  
 وتظير عيسى ان يقوم قاله الموضح في المواتي ١٠١ تصريح (قوله وفعل) قال في  
 التصريح يزاد بعضهم في التهجيب صيغة ثالثة وهي فعل بضم العين نحو كبرت كلة  
 وزاد الكوفيون رابعة وهي أفعل بدون ما فاجازوا نحو بل الثلاث الى صيغة أفعل  
 فتقولوا أحسن رجلا وأكرم رجلا يعني ما أحسن ثوبا كرملة وزاد بعضهم  
 اسم التفصيل فتسكب قول سيوريه ان فعل وما فاعله واقبل به معنى واحد ١٠٢  
 تصريح (قوله الام نعل ثلاثي الخ) ذكر مربعة شروط يعده لفظا وتقديرا

الامن فعل ثلاثي مجرور  
 لفظا وتقديرا تام

شرطين كما يستفهم ويستخرج من شرطين الاول ان يكون متصرفا لان التصرف فيها على وجهين أحدهما ان يكون بطرود الفعل عن طريقه الافعال من القلة على الحدوث والزمان كهم وبشر والثاني ان يستغنى عن ماضيهما كيدرو يدع حيث استغنى عن ماضيهما عماضي بترك فلا يبينان من فهم وبشر ويدرو يدع فلا يقال ما انهم واباسه وانهم هو ابشر به وشذما افسادوا هم به الشرط الثاني ان لا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره نحو قال من القائله فانهم لا يقولون ما اقبله استغناء بقوله هم انما اكره انك تذكرك مشيويه وشحوسكر وقطو جلس شدي قام فانهم لا يقولون ما اسكره واقعه واجلسه استغناء بقوله ما اشد سكره واكره قعوده وجلسه ذكره ابن برهان وزاد ابن حصفو وقام وغضب زاموا في عد نامهم فانظر فقد حكى سيبويه ما اقول وقال العرب هو انوم من فسد اهتمر ع (قوله متفاوت المعنى) أي قابل للتعامل في الصفات الاخافه التي تختلف في احوال الناس سواء كانت لشخص واحد في حال كالعلم والجهل أو شخصي كالخمس والتبع فتقول ما اعلهم الخليس وما اجهلهم يوم الاربعاء وما احسنه وما افسده بخلاف ما لا يقبل التفاضل فلا يبينان من مخوفتي ومات لانه لا خزيه فيه لبعض فاعليه على بعض حتى يتجهب منه (قوله غير مني) فلا يبينان من فعل مني سواء كان ملازم للشيء بمحو ما جاء زيد الدوا أي ما انتفع به ومضاره بعيج ملازم للشيء قاله ابن مالك واغترض بأنه قد جاء في الاثبات في قوله

متفاوت المعنى غير مني  
ولا معنى للفعول (و) واول  
لا يثنى افعل التفضيل ولا  
ما افعله وافعل به وفعل في  
التعجب من نحو حلف وكاتب  
وحمار لانها غير افعال

ولم ارشبا بعد ليلي الله • ولا مشربا ياروي به فاعجب  
أي انتفع به وما اماج بعيج بمعنى مال يميل فان العرب استعملته مثنيا ومنفيا ولكن غير ملازم للشيء كما قام زيد وما جاء أي مال فلا يقال ما اقوم ولا ما اهوره لئلا يلبس الذي بالمتب ١٥ تصرع وقال الفريسي غير مني أي زويا ورجوازا اخلافا لابن مالك في تعبيره صوره عما كل منفيلا زويا (قوله ولا معنى للفعول) أي زويا ورجوازا خلافا لابن مالك في تعبيره صوره عما كان مبنيا للفعول فهو بلا وتامسلا فلا يبينان من ضرب زيد بضم أوله وكسر ما قبل آخره فلا يقال ما اضرب زيد او انت زيد التعجب من الضرب الذي وقع على زيد لئلا يلبس المتعجب منه بالتعجب من فعل الفاعل يشذما انخرم من وجهين الزيادة على الثلاثة والبناء للفعول وبعضهم يستغنى من الفعل المبني للفعول ما كان ملازما للصيغة فقل بضم أوله وكسر تائه نحو غنيت بجاحتك وزهي علينا يعني تكبر فيصورز التعجب منه لعدم اللبس فتقول ما اعلنه بجاحتك وما ازراه علينا وجرى على ذلك ابن مالك قوله بناه على أن هله التي مخوف الاتباس بافعال الخلق بجماع ان كلامهم لا يحسب للفعول فيه فيثني ان لا يستغنى شيء ويؤثر كما ورد في ذلك على أن التعجب فيه من فعل مفعول في معنى فعل فاعل لم ينطق به ١٥ تصرع (قوله حلف) بكسر الجيم وسكون اللام وهو في لاسل الدن الفارغ وفي القاموس الحلف بالكسر الرجل الخاف وقد حلف كفرح حلفا وبلافة ١٥ فثبت له فعلا فيثني من فعله ١٥ تصرع (قوله وحمار)

بكسر الحاء هو الحيوان المعروف اه تصريح (قوله وقولهم) أى قول بعض الناس  
 لا قول بعض العرب لانه لو وقع من العرب لكان يصفى ولا يقاس عليه وليس خطأ  
 نظير ما أتى في قوله هو الراس من فلان فإنه يصل بمحفوظ لا خطأ (قوله ما أحسنه) أى  
 ما أحسنه وقد تقدم من القاموس ما يفيد معنى ذلك (قوله وأجره) أى أبلده (قوله  
 خطأ) وأما قولهم ما أذرع المرأة أى ما أخف يدها فى الفزل بنوم من قولهم امرأته ذراع  
 بفتح أوله كمصباح أى خفيفة اليد بالفزل ويكسر واقتصر فى الضياء على القفع  
 فقال ابن القطاع فى الأفعال ذرعت المرأة خفت يدها فى العمل فهى ذراع وعلى هذا  
 لا شذوذ فى قولهم ما أذرع المرأة (قوله ولا من نحو دحرج الخ) لأن النام من ذلك بقوت  
 الدلالة على المعنى التهب منه أماما صولة أو بفتح غلامه يؤذى إلى حذف بعض  
 الأصول ولا خفاء فى إخلاله بالدلالة لقوام الزم بقلته يؤذى إلى حذف إلى بادقالة  
 على معنى مقصود الأثرى الملو بنيت الفعل من ضاربوا وطلقوا استخرجت فقلت  
 ما أضرب وأطلقوا أخرجه لافقت الدلالة على معنى المشاركة والمطابقة والطلب (قوله  
 ولا من نحو هيف الخ) الخيف بالضم يركب شعور البطن والخاصرة والاهليلج والوسنان  
 المائل العنق (قوله ولا من هيف الخ) وعلة التمعن أصلها كثر من ثلاثة أحرف كما  
 يشهد به المصنف فى النسخ على التصريح واختلف فى المنع فقيل لأن حق صيغة  
 التهجيب أن يبنى من الثلاثى المحض وأما كثر أفعال الألوان والخلق انما يبنى على أفعال  
 نحو أخضر فلين فى الغالب عما كان منها ثلاثيا جوازا لا يجرى إلا كقولهم لأن  
 الألوان والعروب الظاهرة حوت يجرى انطق الثابتة التى لا تزيد ولا تنقص كاليد  
 والرجل وسائر الأضغاف فى عدم التهجيب منها وقيل لأن بناء الوصف فى هذا النوع على  
 فعل لم يبن منه أفعال التفضيل لثلاثى بغير أحدهما بالآخر ولما امتنع صوغ أفعال  
 التفضيل منه امتنع صيغتنا التهجيب بغيرها بغير أحدهما بالآخر (قوله ولا  
 من نحو كان وظل الخ) لأنهم فروا ض فلا يقال ما كوز فدا قانما بحسب الظهور ولا  
 تجوز باللام لتعبير المعنى هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى جواز ما كوز  
 زيد لا خيل دون ما كوز فدا قانما وحكى ابن السراج والرباع عنهم ما كوز  
 فدا قانما وهو مبنى على أسلم من أن المنسوب بعد كل حال فسهل الأمر عليهم  
 ولم يأت بذلك معاج اه تصريح (قوله هو الراس من فلان الخ) قال فى التوضيح  
 وشرحه شذوذنا أهم التفضيل من اسم عين نحو احنك البعير بنوم من الخنك  
 وهو اسم عين والحنى أى أشدهما أى كلاهما وصف لأفعله كقولهم به أى  
 أحق به بنوم من قولهم هرق أى حقيق وهو الراس من شغل بنوم من قولهم هو الراس  
 بكسر اللام أى سارق وشغل بكسر الشين ونظائر معجمات اسم لمن مشهور  
 معروف من بنى تبة وتقل ابن القطاع فى فعلا فقال يقال لمن إذا أخذ المال خبة  
 وعلى هذا فلا شذوذ اه تصريح (قوله من اتقى) يشدها التناه (قوله وما أخصر هذا  
 الكلام الخ) أى فعبه شذوذ أن أخذ من غير الثلاثى ومن المبنى للجهول كما أشهد

وقولهم ما أحسنه وأجره  
 وأكله خطأ ولا من نحو  
 دحرج لا من راي ولا من نحو  
 انطلق واستخرج لا من وان  
 سكن ثلاثيا لكنه مزى فيه  
 ولا من نحو هيف وهيف وحول  
 وسود وهور وحرومى  
 وهرج لا من وان كانت  
 ثلاثية مجردة فى اللفظ لكنها  
 مزى فى التقدير إذا أصل  
 حول أحول وهورأ عور  
 وغيا أهيد والدليل على  
 ذلك أن عيناتها لم تقلب  
 أنفاس قصرهما وانفتح  
 ما قبلها فلو أن ما قبل  
 عيناتها ساكن فى التقدير  
 لوجب فيها القلب الذى كوز  
 ولا من نحو كل ينزل ويات  
 وصار لا منها غير تام ولا من  
 نحو ضرب لانه مبنى للفعول  
 ولا من نحو ما قام وما جاع  
 بالقوا لانه مبنى وما جمع  
 نحو العالنى مما ذكرنا  
 لم يقس عليه فى ذلك قولهم  
 هو الراس من فلان وأقن  
 منه بنوم من غير فعل بل  
 من قولهم هو الراس وقن بكذا  
 وقولهم ما أقناه من اتقى وما  
 أخصر هذا الكلام من  
 اختصر وما ذوا زيادة  
 والثانى مبنى للفعول

في المصنف وشي من الحق للفعل هو الذي من كذا من زعمى معنى تكبر وحكى ابن  
 دريد وهو الذي تكبر وعليه فلا شذوذ مع هو أشغل من ذات الضمير وهو  
 من شغل البناء للفعل والضمير ثنية في بكسر التون في العين وذات الضمير  
 امرأتين يعني ثم الله بن ثلثة كانت تبيع النعم في الجاهلية فأتى خوان بن جبير  
 الأنصاري قبل إسلامهما فالتفت لهما وأقاربا ما سبى حتى انظر إلى خبره  
 ثم حمل الآخر فقال أصبى على أشغل يدك ما ورها حتى قضى حاجته وهرب ثم أسلم  
 وشهد بجرارضى الله عنه (قوله في التنزيل الخ) بيان لكون أقوم وأقسط من  
 جملة المحفوظ لأنه قياس وهو قول المازني ومن وافقه ثم أشار إلى ذهب سيبويه بقوله  
 وسبويه الخ (قوله وسبويه فسر الخ) الحاصل أن أفضل يجوز بناء التجب  
 والتفضل منه سواء كانت الهمزة للثقل أم لا وهو مذهب سيبويه والمحققين من  
 أصحابه واختاره في التسهيل وشرحه وقيل مجتمع مطلقا إلا أن يشذ منه شيء فيحفظ ولا  
 يقاس عليه وهو مذهب المازني والشافعي والمبرورين السراج والقاري ومن  
 وافقهم وقيل يجوز أن كانت الهمزة لثقل التثنية نحو ما الظلم القليل وما أقدره المكان  
 وهذا المكان أقصر من غيره ويجتمع أن كانت للثقل نحو ما أنه فوره واليه ذهب  
 ابن هصوف وقال الشاطبي ولم يقل به أحد من العلماء ويكفي في رد جماعة الإجماع بناء  
 على أن أحداث قول ترق للإجماع اه تصرف (قوله وفهم من قول) أي في التصرح  
 حيث قال وما سمع مخالفا لثني عما ذكر لم يقس عليه والاولى حذف قوله وفهم من  
 قول الخ لأنه علم ما سبق من قوله لم يقس عليه فن ذلك الخ تأمل

وفي التنزيل ذلكم أقسط عند  
 الله وأقوم للشهادة وها  
 من أقسط إذا عدل ومن  
 أقام الشهادة وسبويه  
 يقس ذلك إذا كان المزيد  
 فيه الفعل وفهم من قوله ولا  
 ينقاس أنه قد بيني من غير  
 ذلك بالجماع دون القياس  
 كما بينته ثم قلت في باب ما إذا  
 تفرع من الفعل

**باب التنازع**

(قوله وإذا تنازع الخ) الواو للاستئناف وفي قوله تنازع استعارة تسمية لأن التنازع  
 انما يكون من العقلاء أو من هذه تسمية اصطلاحية خالية عن معنى وقوله وإذا تنازع  
 أي قوله ما ملأنا إلى محمول وتبها للعمل فيمضوا إذا علمت أحدهما فلا تنازع (قوله  
 من الفعل) ظاهره مستمر فإكان أو جامدا وليس كذلك لأنه لا تنازع في فعل التجب  
 ولا في نعم وبش على الصحيح ولا في حبذا باتفاق اه فيشي قال في التوضيح وشرحه  
 ولا يقع تنازع بين عاملين جامدين فعلمين أو اسمين أو مجتاهدين لأن التنازع يقع فيه  
 الفصل بين العامل ومعموله واليه لا يفضل منه وبين معمولة قال أحد بن النصار  
 في النهاية فإذا قلت مني اكرامك وزيارتك هما واجب نصب مجزوءا الثاني لا بالاول  
 الفصل بين المصدر ومعموله اه ولا يقع التنازع أيضا بين جامد وغيره من فعل أو  
 اسم مستمر وفي المبرور في كتابه المدخل أجابته في فعل التجب مع وجودهما سواء  
 كانا بلفظ الماضي أو بلفظ الأمر فلا ولي وما أحسن وأجمل زيادة فعل الثاني في  
 الاسم الظاهر المنصوب وتصل الال في صيغة المجرور ولا تنحذف لأنه فاعل وهو  
 لا يحذف عنه لأنه بصري ويحذف على القول بأن المجرور في محل نصب على المعولية  
 عند القراء المجهول على المتعقر لئلا يصح حذفه بين معمولة إذا أحسن الاول

واذا لم يصح أعمال الأول بطل التنازع اذ من شرط صحتها أعمال كل منهما اه  
 تصریح (قوله او شبهه) يدخل فيه اسم الفعل واسم المفعول واسم الفعل اه  
 فشي (قوله هاملان) اي لغتان متصفان بالعمل اي بالصلاحية للعمل لا هاملان  
 بالفعل لانه لا يؤثر هاملان في مفعول واحد فخرج الفعل الموقوف عنه ليس متصفاً  
 بمقتضى العمل اه فشي قال في التصريح ولا يقع التنازع في مفعول سور  
 فهو ان هيات العقيق ومن به \* وهيات دخل بالعقيق فواصله  
 خلاف الفلندسي والجرجاني لان الطالب للمعول وهو العقيق انما هو هيات الاول  
 واما هيات الثاني فلم يثبت به الاسناد الى العقيق بل مجرد التقوية والتأكيد لهيات  
 الاول فلا فعل له اسناد ولا قال الشاعر \* انا انك الاحقون احس احس  
 فلاحقون فعل انك الاول انك الثاني لمجرد التقوية فلا هامل له لانه ليس من  
 التنازع ولو كان من التنازع لقال انك اولك على اعمال الارل واولك انك على اعمال  
 الثاني وليس بمعتن لموازان يضم مفرد في المفعول منهما ولو يستتر كما سمي سمي  
 ضميرين وهو بت قولك بالتصديق وقيل المرفوع في البيت فاعل بالعلن لانهما لفظ  
 واحد ومعنى واحد فكأنهما مفعول واحد فهذه ثلاثة اقوال أحسنها آخرها (قوله فاكتر)  
 قال أبو حيان ولم يصح التنازع في أكثر من ثلاثة (قوله من مفعول) بيان لما وقضيه  
 الطائفة كمن المفعول مفعولاً به او غيره قال أبو حيان ولم يرد التنازع في حال ولا محي  
 ولا مصدر ومن ادعى بان مصدر المفعول المطلق والجواب ان المراد بقوله من مفعول أي  
 صالح لان يكون مفعولاً لكل من سما على الوجه الآتي من الاظهار والاضمار فخرج  
 الحال والتمييز والمصدر فانه لا يتأق فيهما الاضمار وكلام أبي حيان يدل على اعراب  
 المعتصم سبحانه الخ واهل بيته في الحال والغير دون المصدر اه فشي وفي النهاية  
 لابن انبار لا يقع التنازع في المفعول له ولا الحال ولا التمييز ويجوز في المفعول بعد  
 تقول قد مرت يد ابا اهل التالى ويشترط في المفعول ان لا يقع بعد الاهل  
 اصحح فلا تنازع في قوله

ما سلب قلبي وأضناه وتيه \* الا كواهب من ذهل بن شياما

والمانع من كونه من التنازع انما هو كل من علم اخلاء الفعل الملقى من اليجاب وزم  
 في نحو ما قام وقعد الا انما العادة مبرغاب على حاضر قاله المرادى ومحقفه في التسهيل  
 على الخلف على تأويل ما قام أحد وقعد الا بالخلف أحد لفظاً واكتفى بقصده  
 بدلالة المعنى والاعتناء عليه وعلى من قولك لم يور ان لا تنازع بين محذوفين ولا  
 من محذوفين كوراه تصریح (قوله فالعصرى الخ) تقرير على محذوف كأنه قال  
 اختل في الاولى بالاحمال فالعصرى الخ (قوله يختار الخ) عبارة مختصرة لان  
 الاختلاف في الاختيار لا في الجواب اه فشي (قوله فيضم) رد على العراء القائل  
 قدفة ثلاثاً لم يزم الاضمار قبل الذكر اه فشي قال في التصريح والعراء يقول ان  
 ستوى العاملان في طلب المرفوع وكل العطف بالواو كأي المعنى فاعمل لهما لهما

أردش هاملان فأكثره  
 من مفعول فالعصرى يختار  
 أعمال الجوار فيضجر

لما كان معلوما واحدا كائنا كالعامل الواحد فموقعه في الخواص هو موقع  
 هذه وقدم فيكون الاسم الواحد فاعماله في مختلفين لفظا ومعنى وهو ممكن  
 فان الحرفين يصنعون العوامل كالتفاوت الحقيقية واختلاف مؤثر على اثر واحد  
 فهو عند اهل الأصول قاله الرضي ثم قال وجاز عند المرابحة آخر وهو ان ياتي  
 بفعل الاول ضميرا منفصلا بعد المتنازع فيه لئلا يطرأ التصل بل يزعم الاضمار قبل الذكر  
 هذا هو النقل الصحيح عن القراء اه وان اختلف العاملان في طلب المفعول فان  
 كان اولهما يطلب مفعولا ضمير مؤخر او جوبا كضربني وضربت زيداهوا هـ فعل  
 ما قاله المرء فهو فاعل ضربني وانما آخره من الظاهر هو يامن الاضمار قبل الذكر ولم  
 يحذف مفعول يامن حذف الفاعل هذا كله اذا احتاج الاول لمرفوع مع اعمال الثاني اه  
 تصریح (قوله في غيره) رديه على القارعي القائل بأنه ضمير مؤخر اه فينبى (قوله  
 ويحذف منصوب) فيه قصور اى ويحذف في غيره منصوبا يكن او محذورا (قوله ان  
 استغنى عنه) بان لا يوقع حذفه في ليس وان لا يكون عاملا له فاحتمل ان كان  
 من باب كل فواضم وان كان من باب ظن فغيره ان يكون الحذف اقتضارا اه  
 فينبى قال في التصريح وشبهه فان وقع حذف المنصوب في ليس ظاهر ولم يقع  
 في ليس وصحاح ان اهل من باب كان اذ يابطل وجب اخبار المفعول مؤخر اعم  
 المتنازع فيه في المسائل الثلاث فالاول فهو استغنيت واستغنيت على زيدا فالاول  
 يطلب زيد المحذورا بالياء والثاني يطلب فاعله لانه استغنى المحذور به على فاعله  
 الثاني اضمير ضمير يارب محذورا بالياء مؤخر اوقناه والثانية كنت وكان زيد  
 صدقا اه فكنت وكان تنازعا صدق فاعله الحرف فاعله الثاني فيه وسأعلمنا  
 الاول في ضمير مؤخرنا والثالثة فهو ظني وظننت زيد فاعله اياه ظني يطلب زيد  
 فاعله فاعله لا ومفعولا ثانيا وقد ثبت يطلبها مفعولين فاعلهما الثاني ومفعولان زيد  
 فاعلهما في الاول يحتاج الى فاعل ومفعول ثان فاضمرا فاعلهما مقدم مستورا  
 وضمرا المفعول الثاني مؤخر اقلنا اياهم لم يحذف المنصوب في المسئلة الثانية  
 والثالثة لانه محذوف في الاصل لانه خبر مبتدأ وقبل في باب ظن يضمير مقدما لانه  
 مرفوع في الاصل فيقال ظنني اياه وثلاثة تنذر بداء فاعلهما قبل يظهر فيقال ظنني فاعلهما  
 وظننت زيد فاعلهما وقبل يحذف وهو الصحيح لانه حذف دليل فان المفسر يدل عليه  
 ولا داعي للاضمار قبل الذكر ولا للفصل بين العامل والمفعول والحذف اختصار اى  
 يابطل قد تقدم الدليل على جواره اه تصریح (قوله والكوفي الاسبق) اى والكوفي  
 الاسبق اى والكوفي يختار اعمال الاسبق ففيه العطف على معمول عاملين  
 مختلفين وفي جواره خلاف ذلك ان الكوفي عطف على الصرى والعامل ابتداء  
 والاسبق عطف على الاول والعامل المضاف وهو اعمال قوله وباب الاعمال بكسر  
 الميم وهو الاسم عند الكوفيين انتهى تصریح (قوله بمحكماتى التنازع) من  
 طرفية الجملة في المعنى (قوله من جنس الفعل) الاضافة للبيان (قوله بين الحروف)

في غيره مرفوعه ويحذف  
 منصوبه ان استغنى عنه  
 والا آخره والصكوفى  
 الاسبق فيضمرب في غيره ما  
 يحتاجه وهو قول الماقرئ  
 من ذكر العوامل اوردتها  
 بمحكماتى التنازع وسمى  
 هذا الباب باب التنازع  
 وباب الاعمال والحاصل  
 انه يتأتى تنازع عاملين  
 واكثر في معمود واحد  
 واكثر وان ذلك بشرطين  
 أحدهما أن يكون العامل  
 من جنس الفعل أو شبهه  
 من الاعمال فلا تنازع بين  
 الحروف

ولا بين الحسرة والحيطة

والثاني أن لا يستحسن

المعول متقدما ولا متوسطا

بل متأخرا فلا تتنازع في

مخوز زيدا ضربت أو كرم

لتقصمه ولا في مخوز ضربت

زيدا أو كرم لتوسطه

وجوز ذلك بعضهم فيما

مثال تنازع العاملين

معمولا قوله تعالى آتوني

أفرغ عليه قطرا أم آتوني

وأفرغ فاعلان طالعان

لقطرا ومثال تنازع

العاملين أكثر من معول

ضربت وأهتز يدا يوم

التسعين ومثال تنازع

أكثر من عاملين معمولا

واحد لقول الشاعر

أرجو وأخشي وأدهواقه

مبتغيا

مفعولا ثانية في الروح

والجهد

ومثال تنازع أكثر من

عاملين أكثر من معول

واحد قوله صلى الله عليه

وسلم تسبحون وتصلون

وتكبرون دبر كل صلاة

ثلاثا وثلاثين فذكر ظرف

وثلاثا مفعول مطلق وهما

مطلوبان لكل من العوامل

الثلاثة ومثال تنازع

الفعلين مامتا ومثال

تنازع الأعميين

لأنها دلالة لها على الحدث حتى تطلب المعولات وأجاز أن العمل التنازع بين  
الحرفين مستدل بقوة تعالى فلم تقبلوا أم قال تنازع أن ولم تقبلوا وروى أن  
تطلب مبتغيا ولم تطلب مبتغيا بشرط التنازع الاتصاف بالمعنى وكذا أجاز في قوله  
حتى تراها أو كل من كان • أعناقها مشدات بقرن

انتهى تصريح (قوله ولا بين حرف وبشرط) من فعل واحد ومن أجاز التنازع بين  
حرفين أجاز بين الحرف وبشرط كما نقل ابن عرب من بعضهم أنه يجوز تنازع لعل  
وهي مفعول وهي زيدان يخرج على أعمال الثاني لعل وهي زيدان خارج على  
أعمال الأول وروى بأن منصوب معنى لا يصدق اه تصريح (قوله وجوز ذلك) أي  
التنازع بعضهم فيما أتى في المعول المتقدم والمتوسط والحاصل أنه قد أجاز بعض  
المعارضة التنازع في المتقدم مستدلا بقوله تعالى بالؤمنين وقر جسم ولا حجة  
له لأن الثاني لا يبيح حتى استوفاء الأول ومعول الثاني محذوف لأنه لا مفعول  
الأول عليه ماقاله بعض المعارضه بقوله الرضي وعبارته قد تنازع العاملان فيما  
قبلهما إذا كان منصوبا لمخوز زيد ضربت وقتلت بولبة وقعدت وتعبه البدر  
العامي بأنه يلزم عليه عند أعمال الثاني تقدم ما في حرفي العطف عليه وهو  
ممتنع ثم اعترض على نفسه بأن الجمهور قد ارتكبوه في نحو أفرغ يدي وأجعلوا الهمة  
في الأصل وافتتبعه العاطف ولم يستكنه قدمت عليها الفضا وأجاب بأن هذا  
الحكم ليس يعتمد على غير المزمع بل هو مقصود عليها عندهم انتهى وأن المعارض  
قد أجاز التنازع في المتوسط فأجاز في قوله • متى نصب أقامان يارن قسم •  
ومفعول نصب غير محذوف كما فعل يارن موال المرادى في شرح التسهيل إلى  
التنازع في المتوسط والمتقدم اه تصريح (قوله آتوني أفرغ الخ) فآتوني  
يطلب قطرا على أنه مفعول ثان له وأفرغ يطلب على أنه مفعول وليس له مفعول سواء  
وأجل الثاني وهو أفرغ في قطرا وأجل آتوني في ضميره وسطه لأنه فضله والأصل  
آتوني وأجل الأول أقبل أفرغه وهذا الآية تشهد للبصري في اختيار أعمال  
الثاني ومعنى الآية آتوني قطرا أي فاسأله ما أفرغ عليه قطرا اه يضاوي  
(قوله أرجو وأخشي وأدهواقه) الثلاث ممتبغيات الخ الأفعال الثلاثة المضارعية تتنازع  
لفظ الجلالة وهو محل الشاهد ويستفاد من فاعل أدهو وعقروا ممتبغيات مفعول  
المبتغيات في الروح صفة لغافية قال بعضهم جعل العوامل تنازعت لفظ الخلاعة  
مبتغيات جميع بلا مرجح لجهتة فالبيت من قبيل تنازع أكثر من عامل في أكثر  
من معول وقد تقدم أن الحال لا تأتي فيها التنازع لفظ الخلاعة  
فقط هو الصواب (قوله فذكر ظرف وثلاثا مفعول مطلق) أي لثابتة من المصدر  
وأجل الأولين في ضميرهما واحد فمما لا نهما فاعلان والأصل يسبحون اتفقوا عليه  
ويصعدون اتفقوا عليه أي وماذا كرم من جوار أعمال الأول والثاني والثالث مجمع  
عليه قال ابن خنيفة استقرت كلام العرب فوجدت أعمال الثالث والغا معاهدا



وأما من يأنه جمع من كلامهم الخطأ الأول من الثلاثة في قول أبي الاسود  
 كمالاً ولم يمتكسبه فاشكره ٥ انك تعطيك الخزل وناصح  
 قال المرادى قد دل على ان استقراء ناقص ولا يحفظ من كلامهم افعال الثالث ١١  
 ثم يرجع (قوله وقول الشاعر ٥ ووزن الخ) فله كثير من وهو من بحر الطويل ومعنى  
 اسم مفعول من التفتيش وهو الامر ومطلوع من الخط وهو التسوية والشاهدان  
 هزة مبتدأ ومعنى ومطلوع خبر ان لها وغريها تنازع معنى ومطلوع فهو تنازع في  
 اسمين (قوله في ١٢) القولين) والقول الآخر يقول لا تنازع اصلاً وحيداً فمرة  
 حيثما أتى ولا يغريها بعد ثمان مؤخر عن خبر ومطلوع معنى خبر ان لغريها خبر بعد  
 خبر او محمول خبر وحده ومعنى صفته لان الوصف لا يجوز وضعه على الاسم وحده  
 المسمى ان الوصف كاعمل وهو لا يوصف او حال من ضمير المستقر فيه المرفوع على  
 التباين من الاعمال العائد الى غريها وغريها خبر هزة رابط الضمير  
 المضاف الى غريها ٥ واهل ان الشاطي منع التناسل في السبي مطلقاً اعني منصوباً  
 او مرفوعاً وقله أي الشاطي بآئلك لواءك الأول أو الثاني فلا بد من ضمير يعود على  
 السبي وضمير السبي لا يتقدم عندهم عليه قال ابن خروف لا نه لوقد تقدم كان عوضاً من  
 اسمين مضاف ومضاف اليه مرفوعاً اعلا ٥ بل اليه دلوجه امتناع تنازع في السبي  
 مطلقاً وبعضهم منع التناسل في السبي انزوع فقط ومعنى عليه في الترتيب لانه  
 لو حصل تنازع في السبي المرفوع لاسنداً أحدهما الى السبي والآخر الى خبره فيلزم  
 عدم ارتباط رافع الخبر بالمبتدأ لانه لم يرفع خبره ولا ما التبس به ٥ قال المرادى  
 وفيه نظر لان هذا أتى لوك السبي منه وبالفرد يشترط واكرمت انما لان  
 أحد العاملين يحصل في السبي والآخر يحصل في خبره فيلزم عدم ارتباط نائب  
 الخبر بالمبتدأ انتهى ٥ ثم يقول الآخر في ان كراهية على حوار التناسل في  
 البيت اذ اعلنت ذلك فنكون الاقوال ثلاثة الجواز مطلقاً او المنع مطلقاً والجواز ان  
 كان السبي منصوباً والمنع ان كان مرفوعاً فلا يتم قول شارحنا في أحد القولين  
 والجواب ان القول بالتفصيل يوافق من منع مطلقاً اهل البيت ٥ تنازع في مرفوع  
 القول بان اعتبار البيت الى قول واحد ويكون القول الثاني الجواز مطلقاً أو ان  
 الشاطي المقتل بالتمتع مطلقاً ما أخر من المصنف وحينئذ فالوجود للجماع المنع  
 في المرفوع والجواز مطلقاً فصح قوله على أحد القولين (قوله هاؤم اقرؤا كتابه) هاؤم  
 اسم فعل بمعنى خذ والميم للجمع واقرؤا فعل أمر وقد تنازع كتابه فاعمل لثاني لقربه  
 وهو منصوب بفحتمتدفعه على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها شتعال الخل بحركة  
 المناسبة والهاء للسكت وحذف من الأول خبر المفعول والاول هاؤم وما وصل هاؤم  
 هاؤم قبل من السكت الواو ثم ابدت الواو هزة وقال الخواري ان هاؤم في نفس الالة  
 يعني تعالوا سينتدفعوا فاص ولا تنازع في الالة وحينئذ يخرج عن الاستدلال به  
 ١٢ ثم يرجع باختصار ويقال هاؤم يا ريدوها يا ريدوها يا ريدوها يا ريدوها

وقول الشاعر قسي كل ذي  
 دين فوق غريمه  
 وهو محمول بمعنى غريمها  
 في أحد القولين ومثال  
 تنازع العمل والاسم هاؤم  
 اقرؤا كتابه واتفق  
 المرفوعان على جواز افعال  
 أي العاملين شئت ثم  
 اختلفوا في المختار



وان لم يصح وجب تأخير  
 فهو رغب ورغب في  
 الايد ان هنر حالوا اذا اهل  
 الاول انصر في الثاني  
 ما يحتاجه من مرسوم  
 ومنصوب ويجزى فتقول  
 قاهم وقهدا اخواك قام  
 وشربتهما اخواك قام  
 ومررت بهما اخواك ولا  
 يجوز حذفه اذا كان مرفوعا  
 ياتفاق ولا اذا كان منصوبا  
 الا في ضرورة الشعر كقول  
 الشاعر

بمكاتبه يمشى الناظر  
 اذا هم نحو اشعاعه  
 ومن ثم قلنا في قوله تعالى  
 آتوني افخر عليه قطرا انه  
 اهل الثاني لانه لو اهل  
 الاول لوجب ان يقال آتوني  
 افخر عليه قطرا وكذا في  
 بقية آي التنزيل الواردة  
 من هذا الباب فقلت  
 في باب واذا اشغل فعلا او  
 وصاحبا اسم سابق او  
 بلايس لضميه

خلافا للشاهد في قوله بحيث انهم لم يكن القياس حذفه وكر  
 ضم ورعند الجمهور (قوله ورغب الخ) معناه ان الزيد نرغباني واناراه عني  
 أي اتعيا عني وانالا احبها فلو حذف عنها لفسد المعنى لانه يفيد انه يحبها  
 اذا كان مرفوعا ياتفاق ولا اذا كان منصوبا الخ لم يقل في جانب المنصوب باتفاق  
 لان السير في اجاز حذف غير المرفوع وهو المنصوب والمجرور لانه نفسية وهو الذي  
 يفهم من التسهيل كقول الشخص المسمى به انك بفت هذا المطلب بكذا الخ فاحلت  
 الاول وهو يعنى بدلسل انها رفعت شعاها ولو اخلت الثاني لنصب شعاها واخلت  
 لمروا في غير واحد فتعوا التقدير لمرو وقال الجمهور لا يجوز الحذف لان شبه تهنية  
 العامل وهو نحو العمل في شعاها وقطعه معتبر فعه يعنى وهذا البت ضرورية عند  
 الجمهور (قوله بكذا الخ) من تجزئة الكامل وفيه الاقمار والتركيب  
 ومكاتبه بضم العين المامة وتصفيف الكاف وبالطاء المائلة موضع بقرينة كان  
 وقافي الحاشية ويعنى مضارع معني بالعين الممثلة وهو عدم الابصار للاقبل  
 بالهمزة من الغشيان وهو الخاططة وشعاها بالثين الممثلة وشعاها بالضمير المضاف يعود  
 للسلاح فيما قبله الا هرا بكذا متعلق بجمع فيما قبله ويعنى مضارع وشعاها  
 فاحله والناظر من مفعوله واذا الاما حاة وهو مبتدأ والخبر والشاهد في حذف  
 الضمير من الثاني المنصوب وهو ضرورية عند الجمهور (قوله ومن ثم قلنا) أي من اجل  
 ان حذف منصوب العامل الثاني ضرورية قلنا في غير هذا الكتيب في قوله الخ ويقولنا  
 في غير هذا الكتيب ادفع ما يقال انه لم يقل ذلك في هذا الكتيب في هذا الباب (قوله  
 في بقية آي التنزيل) كقوله هاتوا قرؤا كتابيه

(باب الاشتغال)

(قوله واذا اشغل) وفي بعض النسخ واذا اشغل في النسخ هنا اختلاف (قوله فعلا)  
 أي متصرفا (قوله اووصفا) خرج لهم الفعل والمصدر بشرط في الوصف أن يكون  
 صالحا للعمل فيما قبله فلا يكون وصفا مفعولا وبال ولا صفة مشبهة ولا اسم تفضيل  
 والمستوفى للشرط اسم الفاعل يجوز به انما صار به واسم المفعول نحو الدرهم أنت  
 معطاه وامثلة المذابة نحو الفصل أنت شرابه والتم أنت مختار هو العبد أنت ضروريه  
 أو ضروريه المقدرات حذره الآن أو بعدا في الجميع فالأسم السابق فيمن منصوب  
 بمحذوف أي أنتا ضروريه وأنت معطى الدرهم وأنت شراب العمل وأنت مختار  
 التهم وأنت ضروريه أو ضروريه العبد وأنت مختار المقدس بخلاف زيد اهلكه كوز زيد  
 ضرر يا اياها لا يجوز نصب زيد فليس لان المصدر واسم الفعل لا يعملان فيما قبلهما  
 فلا يفسران عاملا والسكافي الذي يجوز تقديم معمول اسم الفعل يجوز الاشتغال  
 فيه وعندم يجوز تقديم معمول المصدر الذي لا يعمل بمحذوف مصدر كزيد بالناصب  
 عن فضله الطائي اجاز الاشتغال به (قوله تصريح) (قوله ضمير اسم) لسان الواقع قال  
 بعضهم لا يكون الاشتغال في أكثر من اسم ويقو الرضيع ذلك فالتنوين في اسم

للوحدة على قول البعض والجنس على كلام (رضي) كالتقدم مفاعيل غائت أو علت  
 أو أعلت عليها (قوله عن نصبه) يؤخذ منه ان العامل موحه الاسم السابق فخرج  
 الجاء فعل التعجب وما لا يتقدم منصوب به عليه كالمصقة المشبه واهم الفاعل  
 والمحل بال (قوله وجب نصبه) جواب اذا وجب نصب بالنصب بالقيد الآتي وهو قوله ان  
 تلاح (قوله بفعل محذوف) أي وجوباً أو كان المناسب ان ينص عليه (قوله  
 عائل) لمعنا ومعنى أو معنى فقط فالاول محذوف إذا ضرب يتم الثاني محذوف إذا ضربت به  
 أي حازت به إذا وفي محذوف إذا ضربت غلامه أي أهنت زيداً لأن من ضرب غلامك  
 فقد أهانك ولو قدرت ضربت مراد به لا رم معناه وهو الا هاتلم يتبع فيما يظهر قول  
 القيسى الجملة لفظة الموافقة ولو لم يفسد الوضوح كما هو مذهب المتأيدية وهو المراد  
 هنا مذهب الاشاعرة ان الجملة الموافقة لجميع الوجوه وهذا دفع اعتراض  
 بعضهم بأنه كان المناسب ان يقول موافق بل قد عائل لأن الجملة الموافقة في  
 جميع الوجوه لأن اه تراصم معنى على مذهب الاشعرى لا المتردى الذي هو الصحيح  
 (قوله وان تلاح يمتنع بالفعل) لأنه لو رفع لزم عليه وجب المختص بشئ مما يختص  
 به وظهر قوله بالفعل سواء كان ماضياً أو مضارعاً خلافاً لخصه بالماضى وقال  
 لا يكون مضارعاً إلا في ضرورة الشعر (قوله كان الشرطية) نحو ان زيداً لقيته  
 فأكرمه بخلاف غير الشرطية كالنائبة والائمة (قوله وهلا) وكذا بقية أدوات  
 التخصيص (قوله وحتى) شرطية أو استهلاكية تصوتى زيداً ان شاء فأكرمه بنصوتى  
 زيداً لتلقوا بقية أدوات الاستفهام كذلك الائمة فلا يجب النصب بل يترجى كما  
 يأتي (قوله ان تلاح بالفعل الخ) أي تلاح اذا بالفعل أولى بها أي وقوع الفعل  
 بعدها أولى من وقوع الاسم (قوله أو عاطف) المراد بالعاطف الواو ثم والعاء  
 وأوقاله الشاطى وحتى ولكن وبلى كالعاطف فهو ضرب القوم حتى زيداً ضربته  
 وما رأيت زيداً لكى عمر أرايت أمه وما أكرمت زيداً بل عمر أكرمته وانما قلنا  
 كالعاطف لأن المعطوف معه الثلاثة بشرط كونه مفرداً وهو هنا جملة جملة هذه  
 الحروف مترتبة مترتبة كالعاطف اه تبرج (قوله غير معصول ياما) أما لو فصل ما تقو  
 ضربت زيداً وما عمر أرايت فاهتمت فاختار الرفع لأنه لا يحتاج الى تقدير وحكم الاسم  
 الواقع بعد ما في الاحوال الخمسة حكم الاسم الواقع في ابتداء الكلام لأن اما تقطع  
 ما بعد ما قبلها الكونهما من الحروف التي يتبدأ بها الكلام (قوله طلباً) وهو الامر  
 والهاء بغير أو وروى كان الدعاء بلفظ الخبير بخبر زيداً اصرب واللهم عبدك ارحمه  
 وزيد اغفر له أي اصبر زيداً وارحم عبدك وارحم زيداً شراقة له فالعامل في  
 التثنية موافق في المعنى لأن غير يتولى بحرف الجر و غاتر جى المص في ذلك لأن  
 الطلب اغما يكون يا معلى لعل الكلام عليه أولى ولا في الرفع الاخير ما يطلب  
 وحق الخبر ارحم لصدق وعما يترجى ويطلب وصلان يكون العمل مشترك  
 مقروناً باللام أو بلا الطليعة فيضوعر البصر بذكر وخالد الاتمه أو تعجباً عنى الطلب

من نصبه وجب نصبه  
 بمحذوف عائل للذ كور  
 ان تلاح يمتنع بالفعل  
 سكان الشرطية وهلا  
 ومن وترجى ان تلاح بالفعل  
 به أولى كاهمة وما الدافعية  
 أو عاطف على فعلية غير  
 معصول ياما تقو بمراسا  
 واحد اتبعه والالانعام  
 خلقها لكم أو كان المشعول  
 طلباً وجب رفعه بالابتداء  
 ان تلاح يمتنع به كذا  
 البائية أو تلاح ما له الصد  
 كزيد هل رأيت

وهذا خارج عن أصل هذا الباب يستلزم أن يكون الفعل في ذلك هو الذي هو المصدر في نفسه لا في غيره  
في تصور بتمامه كما في قوله تعالى هذا الباب المعنى بطلب الاشتغال بحقيقة شأنه بتقديم اسم وبتأخره حاصل  
هو فعل أو وصف أو فعل من الفعل والوصف المذكورين مختلف عن نفسه بصفة الغيرية فقلنا كذا في خبرته وأرجح  
كذا في أمرته بـ أول الأيسر خبره ٤٦٦ تصور خبرته بتمامه وأمرته بتمامه والاسم في هذه الأمثلة وهو ما

أصله أن يجوز فيه وجهان  
أحدهما أن يرفع على  
الابتداء فليجعله بعد في  
يحمل رفع على الخبرية  
والثاني أن ينصب بفعل  
مخوف وجوبا يفسره  
الفعل المذكور فلا موضع  
للمفعول بعده لأنها مفسرة  
وفهم من قول فعل أو وصف  
أن العامل أن لم يكن أحدهما  
لم تكن المسئلة من باب  
الاشتغال وذلك تصور  
أنه فاضل وعبر عنه أسد  
وذلك لأن الحرف لا يعمل  
فيما قبله وكذلك تصور  
دراكه وعبر عنه عليه لأن  
اسم العمل لا يعمل فيما  
قبله وما لا يعمل لا يفسر  
عاملا ومن ثم لم يزل نصب  
على الاشتغال في تصور كل  
شيء مفعول في الزبر وفولك  
ريدهما أحسنه لأن فعوله  
صفة والصفة لا تعمل في  
الموصوفين فعل التجب  
جامد فهو شبه الحرف  
فلا عمل فيما قبله لا سيما  
وهي مما لا تنصب ولما  
الصدر وكذلك زيد أنا  
الضاربة لأن ال موصولة  
فلا يقدم عليها مفعول محتاج إلى الاسم الذي تقدم ويعد عمل أو وصف وكل منهما ما نصب لصيغة  
أو ليس به ينقسم خمسة أقسام أحدها ما يرفع نفسه وذلك في ثلاث مسائل أحدها أن يكون العمل المشغول طلبا نحو  
زيد أخبره وعمر لا تهني الثانية أن يقدم عليه أداة غلبة دخولها على العمل نحو بشرنا أنه واحد اتبعه الثلاثة أن  
يقترن الاسم بمطالع مسبوقة بمفعول فليعلم أن على مبتدأ كقوله تعالى خلق الإنسان من نطفة فإذا هو خصم مبين

تصور زيد الأربعة الله لا يعنى الطالب فزيد ما منصوب بفعل مخوف تقديره رحم الله  
زيد لأن عدم التذمير حقة فان قلت إن اللام ولا الطالبين لا يعمل ما بعدهما فيما  
قبلهما قايما قلت أجاب ابن عصفور بأنهم أجروا الأمر باللام بحرى الأمر بغيرها  
وأجروا التنبه بلا بحرى التنبه مما انتهى تصريح (قوله وهذا خارج عن الباب) لأن  
من جملة ضابط الباب أن يكون الفعل بحيث لو فرغ من الضمير لنصب الاسم السابق  
وذلك مجتمع مما إذا الفاعلية وما معها اه تصريح (قوله ومثله وكل شيء إلخ) أى مثله  
في وجوب الرفع وأما فصله لأن ما قبله تلاما يقتضيه بالابتداء وكل شيء إلخ ليس  
كذلك بل منع من النصب مانع وهوان الصفة لا تعمل في الموصوف فلا تفسر عاملا  
قال في التصريح ولا يصح نصب كل شيء لأن تقديره يسلط الفعل عليه الغاية يكون على  
حسب المعنى المراد وليس المعنى هذا أنهم فعلوا كل شيء في الزبر حتى يصح تسلط  
فعلوا على كل وأما المعنى وكل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر وهو مخالف لذلك المعنى  
فرفع كل واحد على الابتداء والعمل التناحر صفة أول شيء في الزبر غير كل اه  
تصريح (قوله لفظا) المراد ما يصل إليه العامل بنفسه والمراد بالحل ما يصل إليه  
العامل بواسطة الجرو والافضلير على كل حال لا ينصب لفظه بل بحمله (قوله  
بفعل مخوف وجوبا) أى لأنه لا يجمع بين المفسر والمفسر وأما قوله تعالى رأيت أحد  
هم كوكبا والشمس والقمر رأيتهم مستجدين فتوكيد خلافه إجازة يجمع بين  
المفسر والمفسر (قوله فلا موضع للمفعول بعده) لأنها مفسرة (أى والجملة المفسرة لا تعمل  
لها على الأصح وقال في المعنى أن جملة الاشتغال ليست من الجملة التي تنسب في  
الاصطلاح جملة تفسيرية وإن حصل بها نصير اه تصريح ومقابل الأصح ما قاله  
الشلو بينا أنها تابعة لما قبلها في زيد أخبرته لا محال في الحرف زيد أنبأ بما كلفه في محل  
رفع اه حتى على الأشموفى وانت شخير بأن المفسر هو العمل لا الجملة ففي عبارة  
شارحنا تصحيح (قوله كأنه أسد) بتشديد النون من كان (قوله ومن ثم) أى أجل  
قولنا ما لا يعمل لا يفسر عاملا (قوله أن يكون الفعل المشغول طلبا) وأما وجوب  
الرفع في تصور بـ إذا حسن به لأن الضمير المجرور ما بـ في محل رفع على المعالفة عند  
متبوعه ووزيدته الباء لإصلاح اللفظ فلا من الاشتغال في معنى مركب أن قلنا أن  
الضمير في محل نصب لأن فعل التجب جامد لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر  
عاملا انتهى تصريح (قوله ابشرا منا واحد اتبعه) فيرفع نصب بشرنا على

مخوف  
أوليس به ينقسم خمسة أقسام أحدها ما يرفع نفسه وذلك في ثلاث مسائل أحدها أن يكون العمل المشغول طلبا نحو  
زيد أخبره وعمر لا تهني الثانية أن يقدم عليه أداة غلبة دخولها على العمل نحو بشرنا أنه واحد اتبعه الثلاثة أن  
يقترن الاسم بمطالع مسبوقة بمفعول فليعلم أن على مبتدأ كقوله تعالى خلق الإنسان من نطفة فإذا هو خصم مبين

المحذوف بفسره الم كور لان الغالب في الهزنة ان تدخل على الانعام وانما لم يجب  
دخولها على الاعمال كما في اخواتها لانهم لم يسموا بالباب وهم يتوسعون في امهات الابواب  
ما لم يتوسعوا في غيرها فان فصلت الهزنة من الاسم المشتغل عنه فاختار الرفع فهو  
انتمريد اقصر به لان الاستفهام حيث قد اشغل على الاسم لاهل الفعل هذا ان  
جعلت انتم مبتدأ كما هو رأي سيبويه وان جعلته فاعمال فعل محذوف مقدر  
وان فصل بعد خلقه مسكما هو رأي الاخفش فاختار النصب لان الهزنة داخلية في  
التقدير على الفعل فان فصل بظرف فهو اكل يوم زيد اقصر به فترجى النصب لان  
الفصل بالظرف هو ككل يوم كلافصل انتهى تصريح (قوله والانعام خلقها لكم) انما  
ترجى نصب المشتغل عنه لان التكلم به صنف جملة فعلية على فاعله وتسا كل الجملة  
اوليين ففانها بمختلف الرفع فان فاعله صنف على فاعله ولا تسا كل جملة  
كذا في خذ من شرح الكافية (قوله سورة اوتيتها) تمثيلهم هذه الآية بدل على انه  
لا يشترط في الاسم المشتغل عنه ان يكون من الحال ابتداء واشترطه بعضهم (قوله  
كلذا النجاة) فانها مختصة بالابتداء على الاصح وفي المسئلة افعال ثلاثة احدها هذا  
وهو اختصاصها بالابتداء مطلقا والثاني دخولها على الفعلية مطلقا والثالث  
التفرقة بين ان يقرن الفعل بغيره ويخبرها عليه وان لم يقرن فيتمتع بحكاية المعنى  
وعلى الاصح فييب الرفع في نحو خرجت فاذا زيد بغيره وهو ويجوز النصب على  
الثاني ويتمتع على الثالث لفقده ان قد انتهى تصريح ادعاء ذلك فقول المصنف  
هنا ما جازا اكثر المحررين النصب بعدها هو لا يناسب التعبير بالسوم كونه قولاً  
بل المناسب ان يقول خلاف الاصح لانه متى وجد قول في المسئلة لا يقال لمركبه انه  
ما قبل مني على قول مرجوح (قوله او حال بين الاسم الخ) اعترض ذلك بان جعل  
الاداة بين الاسم والفعل يخرجها عن التصدير واجب بان لمدامه الصدر ولو رتبة  
فلا بد في ذلك تقدم شيء عليه او يقال ان لها الصدارة على الجملة التي في حيزها وهذا  
الاصح ليس في حيزها (قوله مبتدأ على مبتدأ) أي تخبر بها عن مبتدأ قال في التوضيح  
وشرح حموي يستويان فيما اذا بني الفعل السابق على اسم ضميرها التهيبة ونصبت الجملة  
الثانية المعطوفة ضميرها او كانت معطوفة بالماء فتور بدقائم محرروا كرمته لاجلها او  
فهمروا كرمته فيجوز في محروا الرفع وكنت صفت جملة اسمية على مثلها فيجوز النصب  
وصحكت عطف فعلية على فعلية كما هو الرفع على الخبرية والابط بين الجملة المعطوفة  
الضمير في لاجلها العائد على صدر الجملة الاولى ولذا والقافاة المناسبة على كلا التقديرين  
فاستوى الوجهان وما قبل من ان الان مع النصب لان الجمل على الصغرى اقرب وهم  
يراعون الجواز ما أمكن نحو هذا انحرى حجب فيعارض بان الرفع مرجح لعدم الاعراض  
فلكل منهما مرجح ما تواتر به بخلاف ما اذا بني على ما التهيبة نحو ما اسس زيد وعمر  
ا كرمته متدء فلا اثر للنصب على الجملة المعطوفة لان فعل التهيبة يجرى بحري الانعام

فانما هي حاصلة على كلا التقديرين بل ذلك جار الوجوب على السواء وقيد التنزيل بالنصب قال انه تعالى ارحس  
حلم القرآن آياته ارحس مبتدأ وعلم القرآن جملة فعلية مجرورة بضمير جملة اسمية ذات وجهين

في جوفه ولما سقر فكأنه ليس في الكلام فعل حتى على اسم فبترج الرفع لعدم  
 الاضطرار لم يصح في الجملة الثانية ضمير الاول او لم تعطف بالفاء قالوا  
 والصراحي نعمان انصب بناء على العطف على الصغرى وهو المختار لان المعلوم  
 على الخبر غير ولا يذهب من رابط وهو مفقود قالوا فمعهما واحد وان ورد انصب  
 فهو على حده في زبد الخبر به ابتداء ويكون من عطف جملة فعلية على اسمية وهو حاشي  
 بلا خلاف قاله المرادى والقارى وحلقت بصيرون النصب وقال هشام الواو كالفاء  
 في حصول الربط لان الواو فيها معنى الجمعية كما ان الفاء فيها معنى السببية بدل  
 هذا ان زيد وصر وورد بان الواو انما تكون للجمع في المفردات ولهذا لا يجوز هذا ان  
 يقوم وينقطع وقال ابن خروف تبعاً لما تضمنه المتقدم من جميع الحروف يحصل بها  
 الربط اه تصرف اذا علمت ذلك تعلم ان ما مشى عليه شارحة اهتمامي على ما قاله  
 هشام وابن خروف فانه لم يذكر في مثله رابطاً (قوله فالملتان) وما قبله خلق  
 الانسان هله البيان ليس فيه ما عطف ولذا قال البيضاوى وانما الجمل الثلاث التي  
 هي اشبار مترادفة لرحى عن العاطف ليجتمعها على تسبيح التعداد واجاب العيشي بان  
 قوله معطوفتان اي يضاف للعاطف فاستقامت بهار به وامت خبراً بانه اذا كل محل  
 الشاهد في قوله والى الخ فلا داعي لجمل الملتان معطوفتين بهذا العاطف  
 قالوا تسبيحاً قاله البيضاوى وبها سحلف العاطف قبل انه صرورة فلا يخرج عليه  
 التزويل وان كان التصحيح اشبه بخص بالضرورة (قوله وهي محل الاستنواء)  
 فالسما معقول لشذوف وهي عطف على علم القرآن ولوقري قالوا في السكت عطف على  
 الرحمن علم الخ والنصب في الآية اقتصر على أحداً من السابقتين

### باب التوابيع

(قوله في الاحراب) اي ان كان له اعراب والاعراب واسماء الافعال يؤكدان  
 ولا اعراب لهما وارااد الاعراب لفظاً أو تقدراً أو محلاً (قوله أحدها التوكيد) فنه  
 لغات ثلاثة أنصها الواو كما قال تعالى بعدد كيدها والثانية الهزة قبل الواو والثالثة  
 قلب الهزة أو الفاء وكن يعني للصفة أن يقدم التثنية لانه من لفظة المنعوت ولذلك  
 اذا جتمعت التوابيع يقدم التثنية فيشئ قال بعض انما تقدم التوكيد على التثنية  
 لان التوكيد يدل على المؤكد من غير شيء آخر والتثنية يدل على المنعوت وهي صفة من  
 من صيغته فكأنه غيره فناسب ما خبره والتوكيد لغة احكام الشيء (قوله تابع) جنس  
 وانه يقرز الخ ر ج بقية التوابيع ما هذا التوكيد وهذا تعريف للتوكيد المعنوي  
 لا العنصري (له تردد) اي المتكلم به أو ان هذا حقيقة عرفية أي اسم تعارفوا انه  
 يقرروا ان كان يدعى بغير غيره (قوله امر) اراد به الحد والشأن اي حال المتبوع  
 وشأنه (قوله في النسبة) اللذان بان يأتي عن يدل في وهي ثبوت افراد بالامر غير النسبة  
 والنهول وقبه تكلف ويوجب مانه من ظرفية المحل في المصطل ورااد بالامر النسبة  
 أو النهول واو في قوله أو النهول للتبوع فلا يرد شي على اخذها في التعريف (قوله

الجملةتان بعد ذلك  
 معطوفتان على الخبر  
 بجانبا التثنية والقصر  
 بحسب الجهم والتجبر  
 مجدان معترضة ان  
 النصارى معطوف على  
 الخبر ايضاً وهي محسلة  
 من شهادة ثم قلت في باب  
 تسبيح ما قبله في الاحراب  
 فنه أحدها التوكيد وهو  
 ليع مقرر امر المتبوع في  
 نسبة أو النهول فلا يؤل

فجوابه في قوله (الخ) ا كني بالقرء المذكر ومتناهي العدد المؤنث ومنها ما أتى  
 بأجمع في الموضوعين الثلاثة في قوله (لا) (قوله لا تؤ كذا كتر متعلقا) أي  
 تر كيدا معنوا بمعنى مطلقا فأخدت أم لا (قوله لا تؤ كذا) راجع للتوكيد باللفظ  
 وهو مبني على قول والأي مشى عليه المصنف في غير هذا الكتاب واشتراه في الأوضع  
 وهو النصح أنه ليس تر كيدا لا تمار يد بالثاني غير ما أريد بالأول أي كعبه ذلك  
 (قوله لا جاب سبلا) جمع فم وهو الطريق والسبل جمع سبيل وهو الطريق وإذا  
 كان من التوكيد بالمرادف (قوله ضمير متصل) أما المتصل فبما يدون ما اتصل به  
 مثال المتصل نحو جعلت حبلت وأكرمتنا كرمنا وعجبت منك لثنا لأن إعادته  
 مجزءا وهو صل به فزجس الاتصال إلى الاتصال والقرض أنه متصل (قوله ولا  
 حرف غير جوابي الخ) قال في التوضيح وشرحه وان كان المؤ كذا حرف غير جوابي وجب  
 أن يتصل بهما وان بعدا مع التوكيد لما اتصل بالحرف المؤ كذا ضمير التوكيد كالجزء  
 منه فهو قوله تعالى أنكم إذا متم وكنتم ترابا وبه ظما أنكم مخرجون من الفتحة الثانية  
 مؤ كذا لأن الفتحة الأولى الواقعة معولا ثانيا لا يعد فصل بينهما بالظرف وما بعده  
 وأعيد مع أن الثانية الضمير المتصلة به أن الأولى وهو الكاف والميم وجب أن يعاد  
 هو أي لفظ المتصل بالحرف المؤ كذا ضميره أن كل ما اتصل بالحرف المؤ كذا ساء  
 ظاهره لضمون فزة أنزاد فافصل فان الثانية مؤ كذا الأولى وأعيد مع أن الثانية  
 ما اتصل بان الأولى وهو لفظ زيد وان زيدا أنه فافصل فان الثانية مؤ كذا الأولى  
 وأعيد الضمير معها وهو أول من أضافه لظاهره وجابها القرآن قال تعالى في رحة  
 الله هم فيها خالدون وشذ اتصال الحرفين فهو قوله

ان ان السكر يعلم ما لم • بر من أجاز قد أضما

فأكد ان الأولى بان الثانية من غير فصل بهما وأجازه المختصر اختصارا اه  
 تصریح (قوله غير جوابي) اما الجوابي ومثله الفعل فيكر العمل والحرف بدون شرط  
 كقولهم قام زيد يدي على يدي ونعم نعم وقول الشاعر

لا لا أب حجب بشة أنما • أخطف حلي موأثا وهو دا

فمكر رصف الجواب وهو لا مرئي وبشدة اسم مجزوء اه تصریح (قوله  
 والتوابع) جمع تجميع والتابع اصطلاحا كل ثل أعرب بإعراب ما به الحاصل  
 والمجذوع غير مخرج الخبر فإنه معرب بإعراب ما به الحاصل دون المجذوع دخول  
 التابع حلال المنصوب نحو رايت زيدا حكاية معرب بإعراب ما به الحاصل  
 دون المجذوع ولا يتبع ما به إذا زال عامل النصب وخلفه عامل الرفع أو المجر اه

أزهره (قوله خة الخ) دليل الحصر في الخمسة أن التاسع ما أن يتبع بواسطة  
 حرف أو لا الأول عطف الله في الثاني اما أن يكون على نية تكرار العمل أو لا الأول  
 البديل والثاني اما أن يكون بالعلماء بخصوصة أو لا الأول التوكيد والثاني اما أن  
 يكون يشق أو لا الأول التثنية والثالث عطف البيان وإذا اجتمعت يدا بالثنت

فجوابي زيد نفسه  
 والزيدان والمهندنان  
 أنفسهم والزيدون أنفسهم  
 والمهندنان أنفسهم والعين  
 كل نفس والثاني ضحاه  
 اليزدان كلاهما والمهندنان  
 كلناهما واشترت العبد  
 كلوا العبيد كلهم والامة  
 كلها والاماء كلهن  
 ولا تؤ كذا نكرة مطلقا  
 ونؤ كذا باعادة اللفظ أو  
 مرادفه فنؤ كذا كلوا جابا  
 سبلا ولا يعاد ضمير متصل  
 ولا حرف غير جوابي لاص  
 ما اتصل به • وأقول إذا  
 استوفيت العوامل  
 معولاتها فلا يسيل لها  
 إلى غيرها إلا بالضرورة  
 والتوابع تحت عطف وتوكيد  
 وعطف بيان ودل وعطف  
 نسق وقيل أربعة فادرج  
 هذا القائل عطف البيان  
 والنسق تحت قوله والعطف  
 وقال آخر ستة جعل  
 التا كيد اللفظي بأوجه  
 والتا كيد المعنوي كذلك  
 ومثال المقرر لا مر المتبوع  
 في النسبة



ثم البيان ثم التوكيد ثم البذل ثم التسوق قاله في التسهيل فتقول جاء الزميل الفاضل  
او يكرر نفسه ما خولا وزيه واختلف في حامل التاليع فلما التفت والتوكيد والياء  
فقال الجمهور العامل فمعها هو العامل في المتبوع ونسب الى سيبويه وقيل العامل  
فيها جيبته وهو قول الخليل والاختفاء ولما البذل فقبل عامله محذوف وهو قول  
الجمهور وقيل عامله المحذوف ولما حطفت التسوق فقبل عامله عامل متبوعه واسط  
الحرف وقيل الحرف وقيل محذوف اه نمرج (قوله جاء زيد بنه) اي اوجبت  
او هما معالكن تقدم النفس على العين ويحتمل كون المصروف كيد اذا اراد منه  
الاذن لا الهام وكذا اذا اراد بالعين الذات لا الجارحة والا تكن بدل بعض تأمل فلا  
تقول جاء زيد كله لان المحي لا يتعلق ببعضه بخلاف اشتريت العدة كله ويجوز  
حر النفس والعين بما زائجه (قوله يجوز السامع كون الجاني الخ) والتوكيد رفع  
المجاز محذوف مضاف وقيل رفع المجاز العلق في النسبة وهذا ظاهر اذا كان السند  
فعلا وما في معناه مالم يكن غير ذلك فلا يتأتى المجاز العقلي الا ان يقال القائل بذلك  
لا يشترط كون المستفاد وما في معناه وقيل المجاز لغوي وهو ظاهر اذا لم يكن المؤكد  
هنا (قوله المقرر لامره في الشغل) اي دفع احتمال تقدير بعض مصاف للتبوع  
فتقول جاء زيدان كلاهما والمرأتان كلاهما يجوز ان يكون الامل جاء احد  
الزدين واحد في المرأتين نظير قوله تعالى يخرج منهم الاول والمرأتان اي من  
أحدهما وهو البصر والمخ والاول كيار الاول والمرأتان مفردة وامتنع ان يقال اختصم  
الزدين كلاهما والهندان كلاهما لا متنازع تقدير المضاف لان الاختصاص لا يكون  
الا بين اثنين كالا يجوز جاء زيد كله بالا جماع لعدم العائدة وتذهب الجمهور الى جواز  
اختصم الزدين كلاهما لان العرب تأتي بالتوكيد حيث لا تضار تصحوا القوم كلهم  
أجمعون (قوله ويجب في المؤكد) يفتح الكاف كونه معرفة قوا اما النكرة فان لم يفد  
توكيدها لم يجز لان العرض من التوكيد ازالة التلبس وفي شرح التسهيل لابن  
مالك ان بعض الذين أجارتوكيد النكرة مطلقا وان افاد جاء عند الاختفاء  
والسكوب وهو الصحيح لو ورد الجمع به ومنه جمهور البصريين مطلقا وتحصل  
العائدة بأن يكون المنكر المؤكد مناسكدا وهو ما كان موضوعا لدخولها ابتداء  
وانتهاء كيوم واسبوع وغيره ويحتمل ان يكون التوكيد من الفاظ الاطاعة والتمويل  
كقوله \* قد صفت البكر قوما اجمعا \* وكما كتبت اسبوعا كله وقوله

جاء زيد نفسه كله لولا قولك  
نفسه لجوز السامع كون  
الجاني خبرا تركبه بدليل  
قوله تعالى وجاء بك اي  
أمر ومثال المنسر لامره  
في التمول قوله عز وجل  
فشهد الملائكة كلهم  
أجمعون اذ لا التأكيد  
لجوز السامع كون السامع  
أنكرهم ويجب في المؤكد  
كونه معرفة وشذوذ قوله  
رضي الله عنها ما صام  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم شهرا كله الارضان  
وقول الشاعر  
يا ليت عدة حول كل مرجب  
وانشد ابن مالك وشعره  
يا ليت عدة شهر وهو  
تصريف

\* يا ليت عدة حول كل مرجب \* ولا يجوز جمع منا كله لان النكرة غير محدودة  
ولا صفة شهر انفسه لان التوكيد ليس من الفاظ الاطاعة اه تصريف فتقول  
شارحنا وشذوخا مبنى على مذهب البصريين وقد علمنا الخلاف في ذلك (قوله يا ليت  
عدة الخ) صدره \* لكنه شافق ان قيل ذار ج \* وهو من بحر البسط والشوق نزاع  
النفس الى التي وقيل حذر القلب الى المحبوب (قوله وانشد الخ) اي ان الناطم  
وابنه انشداهم مكان حول وهو تصريف اي تغيير لان المعنى في شذوذه لان الشاعر

اجمع وانصرف منه فلا  
يضمن لضمير تقول  
اشترت العبد كذا اجمع  
والامة كلها اجماعا والعبد  
كلهم اجمعين والامة كلهم  
جمع وجب في النفس  
والعين اذا كدهما ان  
يكونا مفردين مع المفرد  
مخوفا من بدفعه ههنا  
ويأتى عند مفردنا  
مجموعين مع الجمع مجزاه  
ان يدان أنفسهم اعيانهم  
والهندات أنفسهم اعيانهم  
واسا اذا كدهما التمسى  
فهيما ثلاث لغات افصحها  
الجمع فتقول جاء ان يدان  
أنفسهما اعيانهم ودونه  
الانفراد ودون الانفراد  
التثنية وهي الارحسة  
الحالية في قوله قطع  
رؤس الكيشين في قوله  
قال بعض العلماء في قوله  
تعالى فحبب للملائكة  
كلهم اجمعون فائدة ذكر  
كل رخص وهم من يتوهم ان  
البدن البعض وذاتة  
ذ كراجمون رفع وهم من  
يتوهم انهم لم يحدوا في  
في وقت واحد بل مجزاه  
في وقتين مختلفتين والاول  
جميع والثاني باطل بدليل  
قوله تعالى لا غويزهم اجمعين  
لان اغواء الشيطان هم  
ليس في وقت واحد بل

نحى أن يكون المحول من أوله الى آخره حذرا لى فيه من الغيران ولا يجمع أن يغنى  
ان عدمه كغيره جبالا ان الشعر الواحد لا يكون بضمير جبالا وبعضه غير رجب حتى  
يقنى أن يكون كغيره اه تصرف ويغنى الجواب بان ردا انهم حسن الشعر  
المحقق في اتني عشر شهرا ورجع عن من الصرف للعلمية والعبد عن الرحا كما  
قوله الشنواي (قوله ويجب في التوكيد الخ) وقد استغنى بالاضافة الى مثل الظاهر  
عن الضمير كما في قوله \* يا أشبه الناس كل الناس بالتمر \* (قوله ويجب في التوكيد  
كونه مضافا الخ) أى سواء كان بالتمر أو العين أو كل أو جميع فليس من التوكيد  
خلق لكم ما في الأرض جميعا لعدم الضمير خلافا لان عقيل حيث قال جميعا فو كيد  
لما الوصلة الواقتضوا لخلق لا لو كان كذلك لتقبل جميعه بل جمع حاله ما  
الموصولة وليس من التوكيد انا كلافها بل كل بدل من اسم ان أحوال من الضمير  
المستتر في قوله فها انتهى تصرف (قوله ويستغنى من ذلك اجمع) قبل ان اجمع  
وأخواته معرفة بنسبة بالاضافة وقيل بالعلمية وأما بقية أدوات التوكيد فهي معرفة  
بالاضافة للضمير لفظا (فائدة) لا يجوز قطع ألفاظ التوكيد الى رفع أو النصب  
اه انقول (قوله و اجمع وانصرف منه) وهو مجزاه و اجمعون و جمع ويستغنى من  
تثنية اجمع و جمعا وكلا كما استغنىوا يستغنى عن تثنية سواء افتقرا واسان ولم  
يقولوا سواء ان لا تادرا و اجاز الاخش والكوفيون تثنية اجمع و جمعا فتقول جاء  
ان يدان اجمعان و جاني المحدثان جمعا وان وهذا الخلاق جاز فيما واورنهما انصوا كنع  
وكعاه اه تصرف (قوله تقول اشترت العبد كذا اجمع) مثل المصنف لما اذا  
كل التوكيد باجمع واخواته تاسم لكل واخواته وأشار به الى انه اذا كدهما  
يقدم كل أو أحد واخواته هل اجمع واخواته لا يجوز التوكيد باجمع واخواته بدون  
كل واخواته فتقول جاء الجيش اجمع وان قيله جمعا والقوم اجمعون والنساء جمع  
قال تعالى لا هو بينهم اجمعين ان جهنم لو يدهم اجمعين (قوله مجموعين) أى هل وزن  
اقبل يضم العين ولا يجوز تفوسم ولا هيونهم ولا اعيانهم في التوكيد (قوله افصحها  
الجمع) أى جمع فله على افضل يضم العين وانما كل الجمع أقصم لان التثنية جمع في  
الاعتنى وعبد عن التثنية ثلاثا لى تثنية ان وثلاثا كل الانفراد أقصم من التثنية  
واغما قال افصحها ولم يقل فصحا لان افضل التفضيل اذا أضيف لفرقة جاز فيه  
وهان المطابقة وعدمها (قوله ودونها) أى اللغة العصى ولو قال ودونه أى دونه  
الجمع كن اوله (قوله قطع رؤس الكيشين) وهو ان تقول قطع رؤس الكيشين  
ورأس الكيشين ورؤس الكيش فقه الأوجه الثلاث لا أفصح الجمع ثم الانفراد ثم  
التثنية وكذا في كل لفظ أضيف لما خفتموه كان المتضمن بكسر الهم مفتى فان الكيشين  
متضمن للرأس وكذا قبلت بدل الشخصين ومنه قوله تعالى فخذت قلوبكم (قوله  
والثاني باطل الخ) لا يتبدل لانه اذا أراد الرفع كما صرح به ابن جسيم لاتحاد  
الوقت في كل موضع اما إذا أراد بها لاتحاد الوقت اذا جمع مع كل فلا يكون باطلا اه

على أن اجمعين لا تعرض فيه لاتحاد الوقت وانما معناه كعنى كل سواء

فبشي (قوله وهو قول جمهور الخ) ومقابل قول الجبهة ودما قاله المفسران أن أحسن  
تفيد اتحاد الوقت كما ذكره الأشعري ثم يحتل أن قول شارحنا قال بعض العلماء في  
قوله الخ أراد به القراء أو يحتل أنه أراد به بعض المفسرين والظاهر الأول ثم أبت  
الشيخ يس صرح بأنه القراء (قوله أمهلهم) تركيد لعل ويراد بجني أمهال القهول  
فوصف كيدان كما أفاده القيشي (قوله الثاني التمت) ويراد فيه الوصف والصفة  
وقبل الوصف يطلق على ما لا يتغير وعلى ضده والتمت لا يطلق إلا على ما يتغير  
وعلى هذا يقال صلتا أنه لا تعوت أنه وقال المصنف في شرح الصفة التمت والصفة  
واحده قبل التمت يكون بالجليلة كالطويل والقصير والصفة الفعل كضارب  
وعليه فيقال للولي موصوف لا منعوت ٨١ يس على العا كهي (قوله مشتق) وهو  
في الأصل ما أخذ من المصدر للذلة على معنى منسوب إلى المصدر والمراد هنا معنى  
مجازي من المطلق الصام على الخاص وهو ما دل على حدث وصاحبه كضارب اسم  
فأصل وضرب به اسم مفعول وأمثله المبالغة كضارب بحسن صفت مشبهة وقوام  
التفضيل (قوله أو مؤزله) كعلم الاشتراك في الكناية ونوعه صاحب وفروعها  
وأصنافها التبع تقول مرتب يز يد هذا أي الحاضر ومررت برجل ذي مال ومررت  
برجل دمشق بفتح الميم أي منسوب إلى دمشق وفي معنى اسم الاشتراك جميع  
الموصلات الآمن وما في معنى ذي الصاحبة والطائفة وفروعها وفي معنى  
المنسوب تارة وتارة وتعرف المنسوب القوم أو الإشارة إلى الكناية فيجوز ترتيب رجل هنا  
أو هناك أو ثم المتعلقة بمحذوف صفة لا تها ترف وليست صفات انتهى تصريح (قوله  
يتضمن تخصيص متبوعه) قال التفنار التي في مقوله وهذا الجملة التخصيص عبارة  
عن تقليل الاشتراك الحاصل في التخصيص أن تصور رجل عالم فإنه كان يحصل التوضيح  
باحتلال كل فرد من أفراد الرجال فإلما قلت ذلك الاشتراك وخصصته بفرد  
من الأفراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف  
وقال السيد في حواشي المطول الظاهر أنهم أرادوا الاشتراك المعنوي لأن التقليل  
اغنايتصور فيه بلا عمل كما في رجل عالم فلا تكون جارية في قولنا عين جارية صفة  
محصنة وقد يتصل فيحصل الاشتراك على ما هو أهم من المعنوي واللفظي ويحصل  
جارية مخصصة لا تتماثلت الاشتراك اللفظي وحيث معنى واحد أو لم يبق في عين  
جارية إلا الاشتراك المعنوي بين أفراد ذلك المعنى (قوله تخصيص الخ) وقد يكون  
للتعظيم نحو أن الله يرزق عباده الطائعين والعاصين وللتفصيل نحو مررت برجلين  
عربي ونحوي وللاهتمام نحو تصدق بصدقة كثيرة وأقابلة في كلام المصنف قصور  
قال السيد في حواشي المطول وقد يكون الوصف جملة ويترط فيه تذكير الموصوف  
لأن الجمل التي لها محل يجب محض وقوع المفعول في المفعول الذي يدل على الجملة  
مكررة أو لا فالترتيف والتذكير من خواص الاسم ويجب في تلك الجملة أن تكون  
خبرية كصفة لأن الصفة يجب أن يعتقد المتكلم أن الخطاب بالصفة ١١ -

وهو قول جمهور النحويين  
وأما ذكر في الآية ثا كيدا  
على ثا كيدا كذا قال تعالى  
فهل الكافرين أمهلهم  
ويروى ثم قلت في التثنية  
التمت وهو تابع مشتق  
أو مؤزله فيزيد تخصيص  
متبوعه أو قومه أو مدحه  
أو دمه أو ثا كيدا والترح  
عليه



أسد أي شعاع ومثال ما يفيد تخصيص المتبوع قوله تعالى ففصر ورقبة مؤمنة ومثال ما يفيد محه الحمد لله رب العالمين ومثال ما يفيد نفسه أهو بالله من الشيطان الرجيم ومثال ما يفيد الترحم عليه اللهم أنا عبدك المسكين ومثال ما يفيد التوسيد ففحة واحدة وعشرة كلمة ولا تفخذ والحين اثنين وزعم قوم من أهل البيان ان اثنين عطف بيان ويحتاج شرح ذلك المبسط ماويل وقد لخص المعبرون بأن التعت يشيع المتعوت في أربعين عشرة والتحقيق ان الامر على النصف في العبدتين

في محم اذا انكر ربه المتعوت واحد فان تعين معناه هو انما اتبعها كلها وقوله ها كلها واتبع البعض وقطع البعض بشرط تقديم المتبع من القطوع وان لم يتعين معناه لا يجمعها وحسب اتبعها كلها فهو مراد بهذا التامر الفقيه الكاتب اذا كان بشرط في امه ثلاثة كل واحد نصف بمقتضى الثلاث فقط وان تعين بعضها جاز في اعداد الالوجه الثلاثة واذا كان المتعوت مذكورا تعين في الاول من تعوته الاتباع وما زقى الباقي القطع عن المتبوع سواء تعين معناه بكونه ام لا كما مر في (قوله أسد) أي شعاع بناء على ان الشجاعة ليست خاصة بالعلاء اما لو قلنا انها خاصة فيفسر الاسد بمرتبة تأمل (قوله من الشيطان) من شأط اذا احترق أو سطن اذا بعدوا الرجيم معنى المرحوم قال يسير جعل الوصف في ذلك تخصيصا بنصف سؤال مشهور وهو ان ابن عرفة قال يريد على لفظ الاستعاذتنا سؤال وهو ان الاستعاذة استجلاء وهي ابعاد وهو من باب النفي وقد تعلقت بالاختصاص لان الشيطان الرجيم اخص من مطلق الشيطان ونفي الاختصاص لا يستلزم نفي الاعم فلا يلزم من الاستعاذة من هذا الشيطان الخصوص الاستعاذة من هذا الشيطان الخصوص واوجب بأن التعت قسمان نعت تخصيص ونعت مجرد اللهم اه وقال ايضا كون الوصف لقدم بناء على أن الرجيم يعني مرحوم بالنهب اما لو أراد مرحوم باللعنة والمقت وهم الرحمة فالنعت للتوكيد لان كل شيطان كذلك اه وعلى هذا دفع السؤال واهل العلم ان كون التعت لغير الايضاح والتخصيص مجاز اه يس على الفا كهي (قوله ولا تفخذوا) الذين اثنين وزعم قوم من أهل البيان ان اثنين عطف بيان ويحتاج شرح ذلك الى بسط ماويل اهلم ان بعضهم منع البيان في التكرات وعليه فلا يصح أن يكون اثنين عطف بيان وبعضهم أجاره في التكرات بشرط كونه أجي عليه فلا يصح أن يكون اثنين بانه لانه ليس أجي من الذين وحوز بعضهم ان اثنين عطف البيان للتوكيد كما في يس على الفا كهي وعليه فيصح كون اثنين عطف بيان على الذين للتوكيد والاصح حواره في التكرات ولا يشترط أن يكون أوضع لاحتمال أن يحصل الايضاح باجتماعها وقد يكون عطف البيان باسم غير مختص بالبين كافي المؤمن العاشرات الطيرة فان الطير عطف بيان وليس يختصا بالعاذات او بغيره فانيان عطف بيان على الذين ولم يختص به وسياقي في باب عطف البيان في ياتر فزعموا خلافا على هو من التوكيد للمعنى أو من باب عطف البيان على قال انه تو كيد اغفل يقول لا يصح أن يكون بيانان الشيء لا يبين نفسه ومن قال انه عطف بيان لم يصرح بأنه عطف بيان لئلا يظن أنه عطف بيان على الذي أشار إليه المصنف بقوله ويحتاج شرح ذلك الخ انه داخل في المعنى في الفرق بين البدل وعطف البيان (قوله لخص المعبرون) هو من باب تعاب او بجه ٥٠ صحاح وقال بعض الأشياخ أي أكثر الكلام بذلك (قوله و لتحقيق الالمر على النصف من الوددين) أي العشرة والاربعة أي ان الالمر اثنان من خمسة وأما الذين من الخمسة الأخرى فتارة يوجدان كما في الزايف للغير

وأنه اغتالهم في التبعين فحتموا واحدا من أوجه الأعراب الثلاثة التي هي الرقع والنصب والجمر واحتضن التعريف والتسكير فلا تمت نكرته بحرفة ولا العكس لا تقبل مررت برجل الفاضل ولا بد في نقله من كانه لا يتبع المرفوع منسوب ولا الجمر ولا لغوه ذلك وجوب من هذا جهه ٢٢ الخرون كون الموصوف اما يعرف من الصفة أو سواها والافلا

يعوز أن يكون دوماً  
فالاول قولكم مررت بزيد  
الفاصل فان العلم اعرف  
من المعرفة باللام والثاني  
غومررت بالزجل الفاصل  
فانهما معرفتان باللام  
والثالث غومررت بالزجل  
صاحباً فصاحبك يدل  
عندهم لانعت لان المضاف  
للمعرفة رتبة العلم اعرف  
رتبة العلم وكلها اعرف  
من المعرفة باللام واما  
الافراد وضدها والتثنية  
والجمع والتثنية كونه ضده  
وهو التائب فان التائب  
يعطى من ذلك حكم الفعل  
الذي يصل محله من ذلك  
الكلام فتقول مررت  
بامرأتين او بامرأتين  
فما تقول حسن او هاروق  
التثنية بئنا امرأتين  
هذه التثنية الظلم عليها  
وبرجل حسنة امه بالتثنية  
كما تقول حسنت امه وتقول  
وبرجل حسن افواه وبرجل  
حسن اباؤه ولا تقول  
حسنيين ولا حسنين الاعلى  
لغتهم قال اكلوك الراغب

وعلى ذلك ففسد الان العرب اجمع والتكسیر بحری الواصفاء جاور فصحاء عرب رجل قعود غلغله قاتقوله  
قاعا غلغله وقور بهوع على الافراد واليه اذهب واما جبع التصحيع فغا يغفره من يقول اكلوني السراغيت  
واذا كان المتعوت معلوما بدين التفت نحو مروتيا من القيس الشاعر جارثيف ثلاثة اوجه الاتباع فيمنض  
والقطع بالزعم بانما هو وبالتهيب بانما فعل ويجب ان يكون ذلك الفعل اخص واعني

(قوله في صفة الترتيب) ومثله التخصيص (قوله وأمر أنه محال على طيب) أمر أنه  
 مرفوع عطف على فاعل على المستتر فيه اه (قوله الثالث عطف البيان)  
 العطف في الأصل مصدر عطفت الشيء إذا غطيته وعطف الضارص على قرنه إذا  
 التفت به والمراد به العطف وأما ما رجع في العطف فليس على القاصي  
 (قوله ويضع متبوعه) أي باتفاق البصريين والكوفيين (قوله أو يخصصه) فناء  
 جهور البصريين منهم القارمي وابن جني وجوزوان يكون من: عطف البيان للشيء  
 نحو أو كفارة طعام ما كان غير من كفارة قطع ما كان عطف بيان على كفارة  
 وهو من ما قصد به عطف بيان على ما والباقي من البصريين وغيرهم  
 يوجبون البدلية ويخصون عطف البيان بالماضي مخبرين بأن البيان يخصصه  
 والتسكير هو قوة الجهول لا يبين الجهول وقد فهم بأن بعض التكرار قد يكون أخص  
 من بعض والآخر بين غير الأخص اه (قوله ويظهر قول المصنف بوضعه أو  
 يخصصه أنه لا يأتي إلحاح أوله ولا غيره لكونه لا يخشى من عطف البيت المحرم عطف  
 بيان تأتي بالشرح في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام فصلا كلام المصنف  
 على الغالب (قوله ويتبعه في أربعة من عشرة) أي المعلوم من باب النعت ولم يقل في  
 في الأربعة من عشرة لقرب العهد بالنعت (قوله ويجوز إعرابه الخ) أي كل ما جاز  
 إعرابه عطف بيان من حيث أنه موضع أو تخصص جاز إعرابه بدل كل من كل من  
 حيث أنه المقصود بالحكم لانه يجوز إعرابه بدل كل من الجملة التي إعرابها بيان  
 فإن هذا لا يخفى لأن البيان موصوفه بمتبوعه أو يخصه فهو مائة وديانكم مع متبوعه  
 والبدل هو المقصود بالحكم أي الذي انحصر المقصد فيه في قوله لا يخفى بغير البيان  
 من البدل هو: وهما أن البيان لا ينفك عن مبرأ ولا لعل الضمير ومنها أنه لا يضاف  
 متبوعه في التعريف والتسكير ومنها أنه لا يقع جملته ولا يعمها ولا ينفك  
 عن دلالة البدل هو المقصود وما قبله وسيلة ومنها أنه ليس في بنية أحالة محل  
 إلا لا يختلف البدل في الجميع اه (قوله أو لم يمتنع) كذا في بعض النسخ  
 قوة وجملة ولم يمتنع عطف هو يجب وفي بعضها وإن لم يمتنع وهو عطف على إن لم  
 يجب رقله ولم يمتنع أحالة محل الأول عبارة أحسن من عبارة ثالثة في الفقيه  
 لأن ابن مالك أخذ كصورتين والمصنف اتى بقاعدة كلية تشتمل على جميع الصور  
 ولا القابلة كل ما يجب كونه عطف بيان جاز إعرابه بدل كل ما صرح أحلال الثاني  
 محل الأول ولم يجب ذكره (قوله فهو ياريد الحارث) مثال لما يمتنع أحالة محل الأول  
 لأن الحارث لو إعراب بلام زيد لم يدخل ياهل الاسم المحلي بال لأن البدل على نية  
 تكرار العامل فتعين إعرابه بياناً واعتراض بأن العلم بالمتعصم جعله بلا تأتي في  
 -هـ- له لا نال ذلكان العامل في التابع هو العامل في المتبوع فيعاطف في  
 الحارث على كل تقدير فيمتنع إعرابه بمتا أيضاً كذا ان قلنا ان العامل في التابع  
 هو العامل في المتبوع إلا في البدل لا فرق وار قلنا ان العامل هو التبعة فلا يمتنع

هو صفة البوصح ووضح  
 في صفة المدح وأذم في  
 صفة اللام فلا قول كاف  
 المثال المذكور والثاني  
 كافي قول بعض العرب  
 الحمد لله أهل الحمد بالنصب  
 والثالث كافي قوله تعالى  
 وأمر أنه محال على طيب  
 في السبعم محال على طيب  
 بالنصب بضمه أو ذم بالرفع  
 لما على اتباع أو ما مار  
 هي ثم قلت في الثالث  
 عطف البيان وهو ضم  
 ضمير متبوعه متبوعه أو  
 يخصصه فهو أقدم بانه  
 أو يخص عمره وهو هو  
 كدابة طعام ما كان  
 ويتبعه في أربعة من عشرة  
 ويجوز إعرابه بدل كل إن لم  
 يجب ذكره كونه قائم زيد  
 أخوها أو لم يمتنع أحالة  
 محل الأول فهو ياريد الحارث  
 وه انابن التارك البكري  
 بشره ويأمر نصر فمرا

كونه بلا كالم يمتنع كونه بياناً لما الفرق بينهما وهذا الاشكال واراد على بقية الامثلة  
 اه فشي الان يقال بغفر في التابيع قوله و يمتنع في نحو مقام ابراهيم اى و يمتنع  
 كونه بياناً في نحو الخ لان مقام معرفة لا ضافته الى ابراهيم فلو جعل حطف بيان على  
 اى ياتي في قوله تعالى آيت يمتنع ان يكون حطف البيان معرفة تابعة لشكركه وقدر  
 وجوب التابيع اه فشي وقول الشخصى ان مقام ابراهيم حطف بيان على آيات  
 متخالف لاجتماع المصدرين والكوفيين على ان النسبة لا تبين معرفة مجموع المؤنث  
 لا تبين بالقرء المذكر ولا يجوز ان يكون بلا لانهم نصوا على ان المبدل منه ان كان  
 متعديا او كان المبدل غير وافي بالعدد متعين القطع وانما التقدير منها مقام ابراهيم او  
 بعضها مقام ابراهيم فهو مبتدأ او خبر مبتدأ اه تصريحه وكذا بعض انه يدل بعض  
 على تقدير رابط اى مقام ابراهيم منها او انه يدل كل يصلح المقام لعظمه كما عي  
 الآيات فتأمل اه من يس على انما كهي قوله وقرأ قانون عيسى يمتنع البيان  
 لان قانون اوضح من عيسى قال في التصريح وقول الشخصى والجرح الى بشرط في  
 حطف البيان كونه اوضح واخص من متبوعه مخالف لقول مسيو في باء اذا الحمة  
 ان ذا الحية عطف بيان على هذا مع ان الاشارة اوضح واخص من المضاف الى ذى  
 الاداة لان تخصيص الاشارة على كهي تخصيص ذى الاداة بخلاف للقياس ايضا  
 لان حطف البيان في الحامد بمنزلة التبع في المشتق ولا يلزم زيادة تخصيص التبع  
 باتفاق فلا يلزم زيادة تخصيص حطف البيان فله الشرح نعم لو قيل بشرط في حطف  
 البيان ان يكون اجلي من المعطوف عليه لكان مع هذا لان الجلي بين بين الخفى اه  
 تصريح قوله يخرج الصفة اراد بها التبع سواء كان مشتقا ومؤزلا وليس المراد  
 بما المشتق كما توهم المبتدئ بل اراد الصفة المرادة للتبع لان التبع والصفة  
 والوصف بمعنى واحد قوله اقسام باء الخ قال ابن ربه ش فله رويته قال العيني وهذا  
 خطأ لان وفاء رويته خمسة عشر رويته ولم يدرك عمرو ولا هـ احسن التابيع وانما  
 قوله امر اى جاء لغيره الخطاب وقوله ان اهلى بعدد وافي على ثاقه دراهم عطاء نقباء  
 واستعمله فظنه كذا في قوله فاطمى الامر اى حمل بعده وسار الى البطحاء يرتجز  
 اقسام باء اوجخص عمر مامسها من ثقب ولا در فاعرفه الامام ان كان حجر  
 اى حش في عينه ومقبول من اهلى الراوى فجعل اذا قال فاطمى الامر اى قول صدق  
 صدق حتى التقيا واشد به سده فقال ضحك من راحلتك فوضع قد ادهى نقباء عجباه  
 فله على بعده كساده اه شتواى فخر عطف بيان على اى حصص ذكر لا يضاهيه  
 لا شتاه بهذا الاسم اكثر من اشتباهه بالكسنة اه حلى والنقب رقيق البعير  
 يقال نقب ينقب كعلم بعمر والدبر مرض في سنامه قوله لان البديل على نية تكرار  
 العامل قال السويطي والاكثر على ان العامل في البديل يقدر بلفظ الاول فهو من  
 جملة تاسية لان الاولى لظهوره في بعض المواضع كقوله تعالى للذين استغفروا الى

اقسم باء اوجخص عمر  
 مامسها من ثقب ولا در  
 والراوى بعمر ان الخطاب  
 رضى الله عنه ومثال  
 العطف للمخصص قوله تعالى  
 او تقارة طعام مساكين  
 فيمن فون الكماره ورفع  
 الطعام وحكم المعطوف له  
 يتبع المعطوف عليه في  
 اربعه عشر قوه وحى واحد  
 من الزعم والنصب والجر  
 وواحد من التعريف  
 والثاني عشر واحد من  
 الاقراء والنتية والجمع  
 وواحد من التذكير  
 والثاني وثل ثنى جاز  
 امر ايه حطف بيان جاز  
 امر ايه بلا اعنى بل قل  
 من كل الا اذا كان ذكره  
 واجبا كعند قام ريد  
 اخوها الا ترى ان الجملة  
 الفعلية تخرج من هذا والحمد لله

الواقعة خبر الادها من رابطير بطها بالخبر عنه والرابط هبنا الضمير في قوله اخوها الذى رابيع نزل فلو  
 لم يصح الكلام فوجب ان يعرب بياناً بلا لان البديل على نية تكرار العامل



حكمة من جملة اخرى  
 تقتلو الجملة المخبر بها  
 عن رابطة والا اذا امتنع  
 احلاله محل المتبوع  
 ولاك امثلة كثيرة منها  
 قولك يا زيد الحارث فهذا  
 من باب البيان وليس من  
 باب البديل لان البديل في  
 نية الاحلال محل البديل  
 منه فلو قيل بالحارث لم يجز  
 لان يقول لا يتحقق هنا  
 ومنها قول الشاعر

انابن التاركة بكري بشر  
 عليه الطير رقبه قوما  
 فبشر هطف بيان هلى  
 البكري وليس بدلا لامتاع  
 انابن التاركة بشر اذا  
 يضاف ما فيه الالف واللام  
 الى الجبر ومنها الان كان  
 المضاف صفة متناهية  
 جموعة جمع المذكور السالم  
 نحو الضارب بالزبد والضارب  
 يدولا يجوز الضارب زيد

امن منهم ومن الغفل من طلعهما من المشركين من الذين فرقوا دينهم بان كفر بالحق  
 ليومهم وقيل هو ما قبل الاول وعليه المردوان مالت (قوله فكان من جملة) هكذا في  
 بعض النسخ وفي بعضها فكانه من جملة اخرى والمراد بكان التصديق لانه من جملة  
 اخرى عند ابراهيم (قوله فقتلوا الجملة المخبر بها من باب) ولا يعقل هنا قولهم يقتل  
 في التواني ما لا يقتل في الاوائل (قوله لان الضرب) هنا الحياض من الاول والابط  
 في مثله الضرب المضاف اليه اخ الذي هو تابع له (قوله امثلة كثيرة من النسخ) ومنها  
 بالشيء ينالدهم وقولا فبشرهم وقول شعين كوحما مطوقين هطف بيان  
 على احوالهم في ذلك لا يجر لان اسمها على تقدير البديلية يضاف محمل اخر بنا  
 فيكون التقدير بعد شمر وقولا بالنصب وذلك لا يجوز لان المضاف اذا عطف  
 عليه اسم مجرد من الرفع ان يعطى ما يستعمله كل منادى وقول لو كان منادى  
 قليل فيه ما يوجب النظم لا يوافق بالنصب ومنها ان يضاف اسم التفضيل الى عام ويشع  
 يقسمه نحو زيد افضل الناس الرجال والذاه لانه لو نوى احلال الرجل محل النساء  
 لنوى احلال ما عطف عليه وهو النساء محل الناس فيكون التقدير افضل النساء  
 وذلك لا يجوز لان اسم التفضيل لا يرفع الا على ما يضاف له بشرط فيه ان  
 يكون مذكورا في محاوره وانما انما رالا نس والجن ومنها ان يتبع صفة الى عطف  
 نحو يا ايها الرجل من زمر يدنصب الغلام لان الغلام لو نوى احلاله محل الرجل لرفع  
 في الرجل في هذا التركيب واجب الرفع لانه صفة اى ومنها ان يتبع مجرور اى  
 يحصل نحو ياى الرجل من زمر يدنصب لانه لو نوى احلاله زمر يدنصب ما عطف عليه  
 وهو مجرور محل الرجل من اضافة اى الى المعرفة المفعول به لا تنضاف اليها الا اذا  
 كان بينهما جمع مقدر نحو ياى زيد احسن او عطف على اى مثلها

نحو ياى وايل فارس الاحراب • ومنها ان يتبع مجرور كلا يعطف نحو كلا اخو بك  
 زيد ومجرو عندي لا تلونوا • احلال زيد مع ما عطف عليه هو مجرور محل اخو زيد  
 اضافة كلا الى المفعول به ان تصادف الى حثي شمر مفرق وشذ • كلا اخو زيد  
 قال الموصوف في الخواشي وهذه المسائل المستنبات معنية على ان البديل لا بد ان  
 يكون له • احلال محل الاول وقبه نظرا لانهم يقتضون في التواني ما لا يقتضون  
 في الاوائل وقد جردوا في انك انت كمن انت فكيد او كونه بدلا مع انه لا يجوز ان  
 انت وقال ابو سعيد على بن مسعود اولى ما يقال في نعم الرجل زيد ان زيد يبدل من  
 الرجل ولا يزم أن يميز نعم زيد وقال الغضروفي الا لا تشاء مبنى على ان البديل عنه  
 في حكم المخرج والبديل هو المتعبر ومذهب سيبويه ان البديل عنه ليس مبهرا  
 بالكيفية لانه لا يمتنع ان يفرض آخر كقولك زيد انت غلام مرحلا صالحا فلو ذهبت  
 تهدر الاول لم يصح كلامك اه تصريح (قوله انابن التاركة الخ) قوله المراد الاسدي  
 وهو الوافر وبشره بن عمرو وكل قد جرح ولم يعط جارحه والمعنى انابن الذي  
 ترك بشر بحيث تنظر الطيور ان تقع عليه ادا مات وذلك لانهم لا يتناول ما مات به روح

لان نصر الثاني حر فوج  
والثالث منصوب فلا يجوز  
فيهما أن يكونا بدلين لانه  
لا يجوز ان ينصر بالرفع ولا  
بانصر بالنصب قالوا وانما  
نصر الاول حلف بيان  
على التظن والثاني عطف  
يبين على المحل واستشكل  
ذلك ابن الطراوة لان  
الشيء لا يبين نفسه قال  
واغماضا من باب التوكيد  
اللفظي وتاخره على ذلك  
المحمدان ابنا مالك ومطى  
فان قلت يا سعيد كز بضم  
كرز وجب كونه بدلا  
وامتنع كونه بيانا لان  
البيان في باب التماسا  
حكم المتأدي المستقل وكرز  
اذا نودي ضم من غير توكيد  
واما البيان المقرد التابع  
لمن فيجوز رفعه ونصبه  
ويعتبر ضم من غير توكيد  
ومثله في ذلك التوكيد  
والتوكيد في بوزيد  
الفاضل والفاضل وبغير  
أجعتون واجعتون وكذا  
يقتنع النيسان في قوله  
قرأ أولون هبسي وقومها  
الاول في بوضع من الثاني  
وانما قال العلماء في قوله  
تعالى انما رب العالمين  
رب موسى وهرون انه  
يبين انهم يدعون

للأعراب انما تبدأ ابن خنجر التارك مضاف اليه والتكرير مضاف اليه وبشر عطف  
بيان على التكرير وليس تبدل لانه في حكم تسمية المبدل منه فيكون التارك داخلا  
على بشر ولا يجوز التارك بشر وهو محل الشاهد والطريق مبتدأ وترقبه خبره والجملة حال  
من التكرير وعليه يتعلق بقوله المنصوب على التحليل أي رقبه الضمير لاجل وقوعها  
عليه (قوله خلاف للفراد) فانه يجوز البدلية لاجل ان إضافة الصفة المقررة بال الى  
جميع المعارف وليس مذهب جرجاني (قوله وهو الزمة) بضم الزا وكمر حافظه  
حبل بالية (قوله الى واسطار الخ) قال الامام العيني عزاه سيويه الخروبة وقال  
الصائغاني اسه ومع ذلك مصحف والزاوية انصرفه ربا ضادا المجبة فنصر انقصر  
الاول هون من بصر ليس خراسان والثاني بالضاد المجبة هو حاجب فنصر والثالث  
مصدر وقوله واسطار جمع سطر يقع الطاء وهو النقط مثل سبب واسباب وأصل  
السطر الصعي من الشيء الأعراب الى ان واحمها يا المتكلم بحمله التهج  
واسطار الواو القسم أي وق واسطار اوزن اسطار واسطار مجرور بها وسطر فعل  
وفاعل وسطر مفعول مطلق وفي بعض النسخ زعم اسطار على أنه مبتدأ وخبره  
سطر ونقائل خبران وباعرف نداء ونصر متأدي مبني على الضم وثقة الأعراب  
في التشرح (قوله لان الشيء لا يبين نفسه) قال في الغني وفيه نظر من وجوه أحدها  
انه يقتضي أن البدل ليس مبتدأ قبل منه وليس كذلك ولا يصح سيبويه في المسكين  
وبذلك المسكين لان المعرف بال أدنى من الضمير فلا يكون فيه بيان للضمير فلا يصح  
أن يكون بدلا لان البدل مبين والثاني أن اللفظ المذكور اذا اتصل به ما لم يقص  
بالاول اتجه كونه بيانا لا لزوما في معنى زيادة التماسا نحو يازيد زيد الجملة  
والثالث أن البيان يتصور مع كون المكرر مجرورا وذلك في مثل قوله يازيد زيد  
اذا قلتمو بحضر ذلك اثنتان اسم كل منهما لا بد منه لانه كذا الاول يتوهم كل منهما  
انه المقصود فاذا كرر رتبة تكرير خطا بل لا أحدهما واقعا على مظهر المراد  
بصرف (قوله قالوا) تبرأ منه لان فيه تكلفا (قوله من التوكيد اللفظي) لا يكون  
الاول منهما تابعا على اللفظ وان كانت حركة المتأدي حركة بناء لانه لا حدوثها  
واطرادها في باب التماسا اشبهت حركة الأعراب والثاني على المحل (قوله من باب  
التوكيد اللفظي) قال في المعنى التوكيد اللفظي فيهما وفي الاول فقط فانه في اما  
مصدر ودعا في خصوصياتك أو مفعول به بتقدير عليك عن أن المراد اغراضا فنصر  
يسار بحاجبه انه من رعي ما نقل ابو حنيفة رقب لو قد أحدهما في كيد الضمير في  
قنوين كلقا كذا ه معنى (قوله انما رب العالمين) زعم اللفظي محمد بن وهب  
الذي كما صرح به في الغني وفي بعض النسخ محمد بن ابي التمر مطى (قوله فان قال)  
يبين لما يجب فيه كونه بدلا لا لبيان انصر هـ رتبة بضم كرت اي دون التتوين  
ولو كان بيانا للتوكن وكان معربا تابعا للوجه بضم هـ ونهضه فيرفع (قوله البدل)

ادعى البرية ولو اقتصر على قوم رب العالمين من بصر على الأيمان يا رب الحق سبحانه وقوله  
في الرابع البطل هو التابع المأمور بالحكم بلا واسطة وهو ما يدل من نحو صراط الذين اوبعش نحو من استطاع

تقال فيه أو اعراب نحو  
ما كتبه نفسوا لثمنها  
وبعضا أو سيجان أو غلط  
كما في زيد عمرو وهذا زيد  
بحار والأحسن عطف  
هذه الثلاثة بيل ووافق  
متوهمه وبخالفه في  
الانظهار والتصرف  
ضديهما لكن لا يبدل  
ظاهر من ضمير حاضر الا  
بذل بعض أو استعمال مطلقا  
أو بدل ممكن ان أفاد  
الاحاطة وأقول البذل  
في اللغة العوض وفي  
التفصيل عسى ريثان  
يبدلنا خيرا منها وفي  
الاصطلاح ما ذكره التابع  
جنس يشمل التوابيع  
والنقص وبالحكم فصل  
تخرج الثمن والبيان  
والثابت فثمن مضاف  
للقصود الحكم لا مقصود  
بالحكم ونحو جاء القوم  
لا زيدان فادنى في عنه  
الحكم فلا يعم ان يقال انه  
المقصود بالحكم ونحو  
عمرو في جاء زيد وعمرو أو  
نحو - رأو عمرو أو القوم  
حتى عمرو فانه مقصود  
بالحكم مع الأول لا يصح  
عليه انه المقصود بالحكم  
وبلا واسطة تخرج للعطوف  
عطف النسق في نوجاء  
زيد بيل عمرو فانه وان كان  
العود بالحكم لكونه انما ثبت بواسطة حرف العطف آفة اعمية

هذا التهمة للمصنفين واشتد في تعجب معتمد الكوفي فقال الاختصار  
يسمونه الترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه التصكير (قوله والأحسن  
الخ) انما كان أحسن لانه يتوهم في بعض الصور انه صفة كما اذا قلت رأيت  
رجلا حمارا فله يحتمل البذل ويحتمل انه صفة بان يردها بان جاهل فاذ  
عطف بيل زال ذلك اه قصر مع (قوله ووافق متوهمه) أي وجوباني ثلاثة من  
ثمانية واحد من أوجه الاعراب الثلاثة واحد من التثنية كرو ضده وواحد من  
الأفراد والتثنية والجمع في غير بدل البعض (قوله وبخالفه) أي حوازا في الانظهار  
والتعريف وضديهما وهما الاضمار والتشكيك (قوله والمقصود بالحكم) أي وحده  
خرج قلنت والبيان والتوكيد كما قال المؤلف وعطف النسق ثلاثة أنواع أحدها  
ما ليس مقصودا بالحكم أصلا وهو المعطوف بلا بعد ايجاب أو نهي أو بيل ولو كان  
بعد النفي والنهي كجاء زيد لا عمرو وملا حزين بيل عمرو ولكن عمرو ما المعطوف  
بلا فلان الحكم السابق وهو ثابت المحي - لا يذم في عنه بلا ما المعطوف بيل ولكن  
بعد النفي فالحكم السابق هو نفي المحي - والمقصود به انما هو الاول دون الثاني  
النوع الثاني ما هو مقصود بالحكم وهو ما قبله فصدق عليه انه مقصود بالحكم لانه  
هو المقصود به وحده وهو المعطوف بالفاء ونحو رأو حتى وأم المعطوف بالواو اثباتا  
أو نفيًا نحو جاء زيد وعمرو وما جاء زيد ولا عمرو والنوع الثاني خارج بقولنا وحده  
والاول خارج عما خرج به الثمن والتوكيد والبيان والنوع الثالث ما هو المقصود  
بالحكم دون ما قبله وهو المعطوف بيل ولكن بعد الاثبات نحو جاء زيد بيل عمرو  
ولكن عمرو وهذا النوع خارج بقوله بلا واسطة والمراد بالواسطة حرف العطف  
والاقتداء برون بين البذل والمبدل منه واسطة نحو تكون لنا هداية الاوتلنا أو حنا اه  
يصريح مع زيادة قولنا والمراد بالواسطة الخ فقول المؤلف ونحو جاء القوم لازد هو  
المعطوف بلا بعد ايجاب ومثله المعطوف بيل ولكن بعد النفي وقوله تخرج للعطوف  
عطف نسق في نحو جاء زيد بيل عمرو ومثله جاء زيد لكن عمرو فقوله في نحو قيد في  
قوله للعطوف (قوله وأقسامه ستة) فزيد بعضهم قسما سابعا وهو بدل الكل من  
البعض نحو حنك هدايتهم الجمعة فيوم الجمعة بدل من هدايتهم كل من بعض  
واستدل به بقوله  
رسم الله أعظمادفونها • بصحبتان طمحة الطلمات  
وطمحة انطلمات هو رجل من جنس الخنزير ما تفرج من عشر نيمات بكر من أهله  
وتحمل بهورهم من ماله فوالت كل بكر منهم غلاما فسمته طمحة فلما كثر عددهم  
قالوا طمحة الطلمات فحسبوا في • • • • • طمحة الطلمات بدل من أعظماد كل  
من بعض ورد بانه أطلق العظم على الكل من باب إطلاق البعض على الكل مجازا  
فهو بدل كل من كل واستدل أيضا بقوله  
لياء في شفتها حرة لعمس • وفي التثنية في الأيام اشب

والعلم السوادوردهذا الميت بانه مصنوع ولا يعرف قائله قال يس قال ليس بل  
هبط لان الحوة السواد بعينه والعلم سواد مشر ببعينه تورده من لب التقدير  
والثأخير والتقدير في شقتها حوة وفي الثالث ليس وفي انبام اشتب اه واختار  
السيوطي اثنت هذا القسم واستدل بقوله تعالى فاشرك يا هؤلاء الذين الجنة  
ولا يظنون شيئا خافا عدن الجنة بدل من الجنة بدل كل من بعض لان  
الجنة جمع حنة وهي مفرد ودانها يجوز ان تكون ال الجنة أو الاستغراق فهو  
بدل كل من كل (تنبيه) هذه الاقسام الستة تجري في الفعل كقوله تعالى ومن  
يفعل ذلك يلق امانا مضاعف فضايف بدل من يلق بدل كل قال الخليل لان  
مضاعفة العذاب هي افي الآثام وبدل البعض نحو ان تصل تصدقه رحمة تصدقه  
بدل من تصل بدل بعض من كل وبدل الاشتغال كقوله

ات على الله ان تبايعا • تؤخذ كرها وتقبى مالماعا

لان الاخذ كرها والمقبى مالماعا من صفات المبايع وبدل الاضراب والقط نحو ان  
تطم زبدانك كما كرمك اه كلام الشاعر الخليلي وشيئا لك المرادى (قوله بدل  
كل) وهذا ابن مالك البديل المطبق وهو اولى لان من اقسامه ان يكون في افعو  
صراط العز من الجسد الله فاقه بدل في قراءة الجمر واقه مفر من الوصف بالكلية  
والجزئية اه تصرف يصرف (قوله وبدل اشتغال) ويحتاج هو وبدل البعض  
التي ضمير بخلاف بدل الكل فلا يحتاج لضمير هو اعلم انه اشتمل في المشتل في بدل  
الاشتغال فقال الزماني هو الاول واشتماره في التسهيل وعلمه الجزوي بان الثاني اما  
صفة للاول فكيفني الجارية حسنها او مكتسب منه صفة فهو سلب يدما له فن  
الاول اكسب من الثاني كونه ما السكاور دانه يلزم عليه جوار ضربت يدا على  
الاشتغال وهم منعوا ذلك وقال الفارسي المشتمل هو الة في دليل حرقة يدونه  
ورب سركه يدورسه وقيل لا اشتغال لاحدهما على الآخر واغما المشتمل المستداني  
القول على معنى ان الاسناد الى الاول لا يكتفي به من جهة المعنى واغما أسند اليه  
على قصد غيره مما يتعلق به ويكون المعنى مختصا بغير الاول وهذا القول قمع عند  
السيرافي وأبي العباس ولهذا لا يجوز ضربت يده بعدة على الاشتغال لا كفا  
المستد بالاول وقيل ان هذا المذهب هو التحقيق ولذا اختاره الموضع فقال بدل شيء  
من شيء يشتمل عامه على معناه اشتغالا بطريق الاحمال أي يكون ذا اطله  
اجمالا ومتقاضيه وجهتا بحيث تبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكره  
أعم من ان يكون اشتغال الظرف على المظروف أو لا فقولهم كاشتغال الظرف على  
المظروف قيد للإدخال فان الشعر يظرف لقتال اه تصرف بزيادة (قوله وبدل  
تسليم وبدل غلط) فالتعلق بالان غلط وبالقلب تسليم والاضراب بفتحها القلب  
واللسان بالار الاول والثاني مقصودان قطعهما صحاحا شتمرا (قوله ما كتبه  
نصفها نثار بها الى العشر) فثمنها وما بعده بدل انتقال لاضراب اباطي من فقهها

بدل كل من كل وبدل بعض  
من كل وبدل اشتغال  
وبدل اضراب وبدل تسليم  
وبدل غلط فسد الشكل  
نحو احدنا الصراط المستقيم  
صراط الذين فالصراط الثاني  
هو نفس الصراط الاول  
وبدل البعض بنحو قوله على  
الناس حج البيت من  
استطاع الممبلا فمن في  
في موضع خفض هي انما  
بدل من الناس والمستطيع  
بعض الناس لا تاهم  
وبدل الاشتغال نحو  
ويألفوك عن الشهر  
الحرام قتال فيه فقتال بدل  
من الشهر وليس القتال  
نفس الشهر ولا بعضه ولكنه  
ملايس له لوقوه فيم بدل  
الاضراب كقوله عليه  
الصلا والسلام ان الرجل  
يلصق الصلما كتبه  
نفسها نثار بها الى  
العشر وباطنه ان يكون

[illegible]

الحمار على من يذوقه  
اغداً كز غلظاً ويصعق  
يتم هذه الابدال الثلاثة  
بقوله جاءني زيد هـ رلان  
الاول والثاني ان سكنا  
هـ هـ ودين قصداً محصيا  
ف سدل اصرايوان كلن  
المقصود اغلظوا الثاني فبدل  
غلظوا وان كلن الاول قصد  
اولاً ثم بنين فساد قصده  
فبدل نسياناً هـ ثم اعلم ان  
البذل والمبدل منه يتبعان  
بجسب الظاهر والاضمار  
اربعة اقسام وذلك لانهما  
يكونان طاهرين ومضمرين  
ومختلطين وذلك على وجهين  
فابدال الظاهر من الظاهر  
تخصوا جاءني زيد اشوكل  
وابدل المضمر من المضمر  
تخصوا مضمرته انا فابدل او  
تو كبد وواحد ابن مالك  
الثاني واسقط هذا القسم  
من اقسام السدل ولوقا ت  
صرت هـ هو كلن الاتفاق  
تو فكبد الابدال وابدل  
انه صر من الظاهر نحو

حضرت زید الیہ واسطخان مالک هذا القسم ایضاً باب البذل، رزعم، ایس، پھر  
 قالوہ، لا عارب تو کید الا بدلا و قیما ذکرہ نظر لایہ الا یقو کذا القوی، ای، م، وقد قالت العرب  
 زیدہو الفاضل وجوزوا الخو ربی، حیوان بکون بدلا وان بکون مبتدأ، ان کون فیہ لا را بدال الظاهر  
 ص، فیہ، تفصیل وذلك ان الظاهر ان کان بلا من صمیر غیب تجارتها مطلقا کولوہ، ای، وما انما یہ  
 الا انش، ذن ان ذکرہ

فإن أذ كره بدل من الهاء

في أنسابه بدل اشتغال

ومنه وتزما يقول وقول

الشاعر

على حالة وإن في القوم حائما

على جوده لئن بالماء حاتم

الآن هذا بدل كل من كل

وإن كان سمي حاصرون

سكن الجدل بعضا و

اشتغلا جاز نحو أعجبتني

وسهل وأعجبتني على وقوله

أودعني بالحصن والأدهم

رجل فرجلى شنة التاسم

فرجلى بدل بعض من ياء

أودعني وقوله

ذرينني أمرأك لي بطاها

وما ألقيتني حلي مضاضا

لحلي بدل اشتغل من ياء

ألقيتني وإن كان بدل كل

طمان بدل على إحاطة

أولان دل عليها جاز نحو

تكون لنا عبد الأولب

وأخرنا وإن كان غير ذلك

اعتنع نحو قتر يد ورائك

زيدا وسوز ذلك الأخفش

والكوفون تحكما بقوله

بكم قريش كمنائل معضلة

وأم نهج الهدى من كان

سليلا

وذلك ينقسمان بحسب

التعريف والتكسار في

معرفتين نحو أهدا الصراط

المستقيم صراط الذين

وسكن به يحبون للفتين

مفازا

نحو زيد قلعت عينه ومثال الضراب غير شمر أو الضمير لا بد (قوله فإن أذ كره)  
في تأويل مصدر بدل من الهاء (قوله وتزما يقول) فأي قول في تأويل مصدر بدل من  
الهاء (قوله على حالة الخ) من غير الطويل وقائه القر زدق وعلى حالة متعلق بمحاذ في  
يت قبله وإن مقتضى على الفاعلية أي لو ثبت أن في القوم حائما وفي القوم غير أن  
وعلى جوده متعلق بضم وكذا بالماء حاتم بالمجر بدل من الهاء في جوده وهو محل الشاهد  
لأن القافية تجر وتو البديل عن فعل البديل رفع على أنه فعل لئن لجار ويكون  
في البيت القواء وهو من عيوب الشعر وهو اختلاف حركة الأرى ٥١ (قوله الآن هذا  
الخ) لما كان قوله وقول الشاعر عطف على ما قبله وهو قوله لقوله تعالى الخ فينبههم أن  
البيت من بدل الاشتغال كذا في قوله استدرك عليه بقوله الآن هذا الخ (قوله وإن  
كأن ضمير حاضر) وهو ضمير الخطاب والتكلم ومثل الخطاب بثنائي بدل الحضر  
وبدل الاشتغال ومثل للتكلم بثنائي كذا في لفظة لا مثله أربعة لأن الأولان للخطاب  
والآخران للتكلم (قوله فنعوا أعجبتني ورجل) بفتح التاء للخطاب وأبكرها  
للخطاب وتو جهل بدل من التاء بدل بعض وكذا يقال في قوله أعجبتني حملك الآن  
حملك بدل اشتغال (قوله أودعني بالحصن الخ) امرئ جزو لأدهم جمع أدهم وهو  
القدس شنة بالثنية المجمة ثم ما حملت قسا كتوفون بمعنى غليظة والمنهم جمع المنهم  
بفتح الميم وكسر الهمزة وخف البعرة استعير لأن ساء الأعراب أو فعل مضارع  
والثنية للوفاة والياء مفعول تام من متعلق بأودعوا لأدهم مفعول عليه  
ورجل بدل من ياقى أودعني وهو محل الشاهد فرجلى مبتدأ وشنة التاسم خبره  
(قوله ذرينني الخ) من صيد من الوفا أي أتركيني والخطاب للراة والعين أي  
وحدثني ودريني فعل أمر والياء مفعول وإن حرف توكيد ونصب وأمرأك اسمها  
ومضاف إليها بدل بطاها نائب مفعول والفاء لا تطلق وما العين فعل وفعل  
مفعول وحلي بدل اشتغال من الياء ومضاضا مفعول القيتني (قوله تكون لنا عبدا  
لأول الخ) فأولنا أو آخرنا بدل كل من أهدا الصراط وبذلك أهدا اللام مع  
البديل وناشأ للآخرين وآخر (قوله وإن كان غير ذلك) أي البسليم بدل على الإحاطة  
(قوله بكم قريش الخ) أرى قريش من قريش وقريش واء محبة وقريش أصغر  
قريش والعريش حوب أي حبش الجبل لا يرشش من أشواشين إذا كثر  
فهي قائل كل لآخر كرسلا وزيش قائل قريش أولاداً من قريش خوهم  
أبناء كلبه ومعي ولد النصر قريش لأن النصر كل قريش من خلقه ليس وحاشيتهم  
أي من غير كلبه وشوبه شوبه حاجة أهل الموم بيزد منهم على ألبهم وكعبا  
أي وقناشك معضلة من أهمل الأمر أي أداو شلوهي بكبرا صاد المجمة وأم  
بمعنى قصر صنف على كتمان الخ طريق والصبر بكسر الصاد تشديد اللام  
بمعنى كثرة رده الأعراب بكم جازم مجرور متعلق بكسبه ويزيد بدل من أكرم  
في بكم وكعبا في معصية وهو فعل ومفعول به صاب أي برام من ص دناج

مذبول والذى مضى اليوم من موصولة قائل أم وكن فعل ماضٍ وما هو المستتر  
 وتبليداً خبرها وجمله كمن واسمه خبر حاصل من الشاهد في البيت ان قرى سابل  
 من ضمير الحاضر وهو السكافي بك ولم يدل على الاطالة (قوله حدائق) جمع حديثة  
 وهي الستان وهو يدل من معازا (قوله صراط الله) يدل من صراط (قوله ناصية) يدل  
 من الناصية (قوله ان مع اليوم الخ) انشده الماتري وأوله لا تعولوا ولا تهاولوا  
 وغدوا بل من انما والضمير في انما عائداً على اليوم وهذا يدل كل فلا يحتاج له  
 كانه قال ان مع اليوم غدوا في هذا العادة لام غدوا مرابه عليها والافى قد حذف  
 احتياطاً في غير هذا واعرأه على الحال فتقول غدا وقال في الشواهد ان غدوا يدل  
 من اليوم ولا حصة لان غدا منصوب واليوم مجرور فلو قال انه يدل من قوله مع اليوم  
 سكن جميعاً اهـ (قوله الخامس عطف النسق) وبعده ميمونه باب الشرقة  
 والعطف في اللغة الزجوع والنسق يقع الشئ اسم مصدر وهو بالسكون يقال نسقت  
 الكلام انشقه أى عطف بعضه على بعض قاله النكحى وقال العيشى بمحمل ان  
 عطف بمعنى معطوف لان الكلام في التوابع فأما على المصدر على لم المفعول  
 ويحتمل انه على حذف مضاف أى ذو عطف النسق وهو المعطوف ويحتمل انه صارت  
 الاصطلاح على المعطوف اهـ فيشئ وادأزل عطف بمعطوف والنسق  
 بالنسق كانت الاضافة للبيان وكذا اذا قدر ذو عطف لان صاحب العطف هو  
 المنسوق وأما الوجه المضاف والمضاف اليه على ما لا يظهر تأمل وعطف النسق  
 في الاصطلاح تابع يتوسط بينهما وبين متبوعه احد الاحرف الآتي ذكرها يخرج ما بعد  
 أى التفسير بعض فهو قولك مررت بغير قرأى أسد فاء تد تابع لغضنر بتوسط  
 حرف التفسير وهو أى وليس من الاحرف الآتي ذكرها فليس هو عطف نسق واغنا  
 هو عطف بيان بالاجلي على الاثنى وليس له عطف بيان بتوسط حرف الا هذا  
 وذهب السكوفيون الى ان أى عاطفة (قوله لطلق الجمع) عدل عن تعبير ابن الحاجب  
 بالجمع المطلق للتأنيدهم تقييد الجمع بالاطلاق والحق ان مؤذى العبارتين واحد  
 لانه ليس المراد هنا تقييد الجمع بقيد في معابله اطلاق واغنا شاهد اني توهم فرقاً  
 بين العبارتين في مغايرة الفقه بين الماء المطلق ومطلق الماء وما ذكره من انها  
 لجمع هو الصحيح خلافاً لقراء هشام وزعلب من السكوفيين وفطرب من البصريين  
 في زعمهم انها تقييد الترتيب وبحيثما للصاحبة أكثر والترتيب كثير ولعكس الترتيب  
 قليل فتسكون عند الاحفال والتجرد من القرأتين للعبة بارحمة ولتأخر رجحان  
 وللتقديم رجحانية هذا مراد التسهيل وهو تحقيق الواقع لا قول ثالث (قوله  
 والترتيب) وهو معنوي وذكرى فالعنوى أن يكون المعطوف بها لاحقاً لقوله تعالى  
 خلقتنفسواك والذكرى أن يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب  
 الذ كر لفظاً لان معنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الاول وأكثر ما يكون ذلك في عطف  
 مفصل على مجمل نحو قد سألوا موسى ا كبر من ذلك فقالوا اننا لله جعرة واعتبر من على

حدائق ومتخالفين  
 فاما ان يكون البدل معرفة  
 والمبدل منه نكرة فتعوي  
 صراط مستقيم صراط الله  
 أو يكونا بالبعكس فتولتسفا  
 بالناصية ناصية كاذبة وقول  
 الشاعر  
 هـ ان مع اليوم انما غدوا هـ  
 ثم قلت هـ الخامس عطف  
 النسق وهو بالاول والطلق  
 الجميع وبالغناء الجميع والترتيب  
 والتعقيب وبسم للجمع  
 والترتيب والمالفة





في الحظاظ لطيفة الزواني منسوب الى امرأته تسمى رويته كانت تقوم الغنا بقطع هجر  
 والجبايع يقع العين القبار والاثا يجب جمع أنبوه وهي ما بين كل عقدتين من القعب  
 اه تصريح (قوله ويحني) والعطف بها قليل عند العبري وانكره السكوني بالكتابة  
 ومحمل نحو جاء الغوم حتى أولك روايت الغوم حتى أباك ومررت بالقوم حتى أميلك  
 على ان حتى فيه ابتداءية وان ما بعدها على اضمارها على ويشترط في العطف بحني  
 أربعة أمور الأول صكون المظوف ايها لا نقلا لانها مفعولة حتى الجارة وهي  
 لا تدخل على الافعال فلا يجوز على العطف كرمزيدا نكل ما أقدر عليه حتى أقت  
 نفسي خادما له ويحل على زيد بكل شيء حتى منعتي دانقأ وأجاز ابن السيد والثاني  
 كونه ظاهرا لا مضمرأ كما لا يشترط مجرورها فلا يجوز قام الناس حتى أنا ولا ضربت  
 القوم حتى أباك وهذا الشرط ذكره ابن هشام انضمر أوى وقال في الغنى ولم أقت  
 هذه لغرضه والثالث كونه بعضا من المظوف عليه اما حقيقيا بان يكون جرأ من كل  
 نحوأ ثالث الحكمة حتى رأسها أو فردا من جميع نحو قدم الجبايع حتى المشاة أو فوا  
 من جنس نحو أجنحتي القوم حتى البري واما بهضبا بالتأويل فيحذفه  
 ألقى العصية كبحفد حله وازاد حتى نعله ألقاها  
 في رواية من نصب نعله فان قوله ألقى العصية في قوله ألقى كل ما ينقل ونعله بعض  
 ما ينقل فيكون معطوفا على العصية فيحتمل انه مفعول لمخوف يحسره ألقاها رأما  
 من نعله فهي ابتداء وانها خبر من جر نعله فهي جارة وأشبها بالبعش في شدة  
 الاتصال كقولك أعجبني المارة حتى كلامها ويشتنع حتى رواها انتهى تصريح  
 والرايع كونه فاعلا قبلها كجاءني الكلام عليه في الشرح (قوله وأما المتصلة  
 الخ) فهي محصورة في نوعين ومعت في هذين النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها  
 لا يستغني أحدهما عن الآخر وقيل لانها أديت بالمسرة حتى صار ما في أفاذه  
 الاستعظام عليه كمة واحدة لان ما جيعا جيعي أي ويرجع هذا في الاول بان اعتبار  
 هذا المعنى راجع اليها نه لا الى أمر خارج عنها بخلاف الاول فان الاتصال فيه  
 اغاها وبينها وبين ولا يجوز اتصال عليها اغاها باعتبار متعاطفها  
 المتعديين وأمر خارج به ورض باب الوجه الثاني اغايتاني في المسبوقه ههنا  
 اه لا يسمي الزواني في ربيع الاول لشدة الحر وتوصي عليه انتم في الغنى  
 وقهر في ويزده ماله لمعادلة الحمزة في افادة التورية في النوع الاول  
 ونسبها في النوع الثاني ويرقى النوع من أربعة أوجه أولها تأنيها  
 اثره بعدد مرة لتسوية لا تفقد حتى حوا بالان المعنى ههنا ليس الى الاستفهام  
 وان كلامها فاقبل لتصدق والتكذب لا به خبرونا ههنا اذ ههنا الواحقة  
 وهذه التورية لا سمع الابن حلتني وان الجلتين لا يحسبوا معهما الا من تأويل  
 المهردين كما مر وليست تلك كذلك اه تصريح (قوله بل) يعطف بها بشرطين  
 امرده مملوء وان تسبق بايحاب أو أمر أو نفي أو نهي وهي بعدد الايجاب والامر

ويعني للبعد والله الجواب  
 المتصلة وهي المسبوقه  
 بمرارة التورية أو حمزة  
 يطلب بها وم التوجيه  
 وهي في غير ذلك متصلة  
 بالمل ومرادفة للبل ويعني  
 بل وقد تفسر مع ذلك معنى  
 الحمزة وبأوجه الطلب  
 لتغيير أو الاماسة وبعد  
 لتبريلشك أو التشكيك  
 أو التسميم وبيل بعد النفي  
 أو النهي انقريه متراها  
 وانبات نقضيه لتاليها

فلكل وبعد الاثبات والامر انقل حكم ما قبله الى ما بعده والالتقي ولا يعطف غالباً على طبعه وقم متصل ولا يؤكّد بالنفس أو بالعين الابدع كيد متصل أو بعد فاصل ما لا على ضمير ٢٤٧ خفض الا اعادة الحذف فيقول

معنى كون الواو مطلق الجمع  
أنها لا تقتضي ترتيباً ولا  
عكساً ولا معينة بل هي سالحة  
بوضعها لذلك كله فقال  
استمعنا لها في مقام الترتيب  
قوله تعالى وأوحينا إلى  
إبراهيم وأسماعيل وإسحاق  
ويعقوب والاسماء  
ومثال استمعنا لها في

عكس الزينة بشهو عيسى  
وأوب كذلك يوت ليس  
وأز الذين فلك أعبدا  
ديكم الذي خلفكم والذين  
من فلك انفسى زين  
وامضى واركنى ومثال  
استعمالها فى المصاحبه  
فأخبرنا من معى فى الفلك  
وتصوفا فى مقامه من دونه  
وتجسروا ذرفع ابراهيم  
الفرع من البيت  
ومعاصيل ومثال الفلك  
الده لتزيب والتعقب  
ومثال التزيب والمسله  
تعالى امانه فبقدره انا  
شاه شه وهى انا  
عنه فاعلمنا اننا  
هى الايات من اننا  
تعب لمانه والاشار  
من اننا من ذلك ومنى  
حتى العنه ومنه  
ممانه والمراد اننا  
ما هو من اننا

السب الحكم عاقلها حتى كأنه مسكون عنه واليه حكم عليه بشئ وجعله لها بعدها  
وعناها بعد الآخر ونوعا النهي والتي قرر به حكم ما قبلها من نفي أو نهي على حاله  
وجعل بعده ما بعدها وهذا معنى قول المستف لقرر به قولها أي حكم متلوها وثبات  
بقية أي المتأوى حكمه ما بعدها وقوله وبعد الأتبات أي قبل وبعد الأتبات والأمر  
الخ (قوله كل من الخ) الحاصل أنها ملطقة بخلاف أيونس وأما المصنف بشرط  
لثلاثة أفراد معطوفا وان نسق بيني أو نهي عندا يصير بين وان لا تقرر بالآوار  
عند العارضي والآ كثر من فن ولها حجة فهي حرف ابتداء بين به مجرد الاستدراك  
ولست عاصفة كقوله

ان ابن زرقا انقضى وادى لك رقاة في الحرب تنظر  
فوقه ثم بدأ وتخطر خبره ولكن حرفا به واما البوادير جمع بادرة وهي الخد أو  
ثلاث لكن وارا فهي حرف ابتداء ايضا نحو ولكن رسول الله اى ولكن كثر رسول  
اقد وليس المنصوب عطف بالواو على اياها حمل عطف المعدادات خلافا للبونس  
حيث جعل لك حرف استدراك والعاطف الواو لان متعاطي الواء المقربين  
لا يختلفان بالاضباب والسلب اوسقت اضباب محموقا زيد لك محروم ليقم ولا يجوز  
لك محروم بالافرا هي ان متعاطي حرف يذا عوا شريطة وهو التي والني  
خلافا للكونين في اجازتهم ذلك (قوله على ج) على جمع ما بعده فهو قيد  
لان خلافا لما هو عليه الشرع من احيائه في الاول وفي الثاني ح المثلة الثانية  
التي هي قوله لا يؤكداى ضمير الرفع المتصل بالواو والعلل ان ذلك متعطل  
الخطوا كرمته نسي اوعى متصل بالواو ونحو كون انك سددت الفصل  
بالتنصيص و غير العاين فتم نفاك وصبغة كذا اقد شمع الاسلام (قوله هي  
ضمير رفع متصل) احترز بعض الظاهر من الضمير المتصل مر فوطا كان او متصوما  
والضمير المنصوب بالمتصل فلا يصف بدون شرط فقام زيد وهو وروحموا انا وانا فان  
واياك والاسدوجعا كوا والافان وس في الضمير المنفوض في مفهوم رفع تفصيل  
اقد والاش والتصریح وقوله همدى متدلى سواء كن مستحوا او بارا (قوله  
او عسى وانوب) ان ذنب نسل عيسى (قوله اقد ارسلنا وطواراهم) فنه نظر ل  
اراهم من ارحم في الترتيب للعكس (قوله والى الذين قبلك) فلا يات  
عطف على الكسفي لان ما دة التناقض فلا يعطف على ضمير المنفوض (قوله  
واجمدى روى) ان ذن كوعتيل - يعود (قوله ومن معه) فم عطف على  
الحاء وهي للمراجعة (قوله وسنوده) عطف على الحاء وهي للمراجعة (قوله ومن  
عطى ر ارم) رعى للمراجعة وقوله حتى (الرفق) فلا الاوفاء له فلا - في  
ازيادة الحبة تصريح (قوله في الاية) قال الاية عطف على في زبدة

القدرة والزيادة أما المقدار المحسوس كقولك تصدق فلان بالأعداد الكثيرة حتى لا خوف التشبيه : لا لقدرة المعنوي كقولك مات الناس حتى الآن ، مما يدل أن القوة تكون تارة المقدار المحسوس كقولك الله سبحانه رب العالمين

حتى الظاهر وأما على  
قسمين متصلة ومنقطعة  
وتسمى أيضا متصلة  
والمتصلة هي المسوقة  
بهمزة التسوية وهي  
الداخلية على جملة يصح  
سلول المصدر محلها نحو  
سواء عليهم أنذرهم أم لم  
تذوهم إلا ترى أنه يصح أن  
يقال سواء طعمهم الآثار  
وهدمه أو همزة يطلب بها  
وبأم التعيين نحو أنذر  
في الدار أم همز ومعت أم  
في الثوبين متصلة لأن  
ما قبلها وما بعدها لا يستغنى  
بأحد عن الآخر والمنقطعة  
ما عدا ذلك وهي بحسب بل  
وقد تضمن مع ذلك معنى  
الهمزة وقد لا تضمنه  
فالأول همز وأما الفصل  
فيخلق نبات أي بل انقضد  
همزة مفتوحة مقطوعة  
للاستفهام الانكاري  
ولا يجمع أن تكون في  
التقدير مجردتين معنى  
الاستفهام للذكر واللا  
لزم اثبات الاتخاذ المذكور  
وهو محال والثاني كقوله  
قدما هل يستوي الإلهي  
والبصر أم هل تستوي  
الظلمات والنور أي بل  
هل تستوي وذلك لأن أم  
قد اقترنت بمل فلا حاجة  
إلى تقديره بالهمزة وأما

المعشوية وهي الاتصاف بالنبوة اه تصرف (قوله متا قبل) بجمع مثقال وهو ما يوزن  
به الشيء والذرة القليلة الصغيرة والاشارة للبيان كما قاله بعضهم فإن مثقال القدرة غاية في  
النقص المحسوس (قوله حق الجاهلون) فأنهم في غاية النقص المعنوي وهو الاتصاف  
بالجاهلية قال في المطول المعشرف حتى ترتب أجزا ما قبلها هذان الضعف إلى  
الأقوى أو بالعكس ولا يقتضي الترتيب الخارج عن الجواز أن يكون ملازمة الفعل لما  
بعدها قبل ملازمة الأجزاء الآخر نحو ما ت كل أبي حتى آدم وفي أنشأنا نحو ما ت  
الناس حتى الإتياء وفي زمان واحد نحو ما ت في القوم حتى زيد إذ اجازك وهو ما يوزن  
أنضعفهم (قوله على قسمين) وقد ترددت في كونه أفلا يصحرون أم أن أخيرا أي أنا أخير  
فهي زائدة (قوله التعيين) أي لاحد الشئين يصح معلوم الثبوت في قوله أزدي  
الدار أم همز يقال في الجواب زيد أو يقال همز ولا يقال لا لأن لم يعدم التعيين (قوله  
وهي المسوقة بهمزة التسوية) وهي الداخلية على جملة في محل المصدر سواء كانت  
هي والجملة للمطوعة قطعتين كما مثل المؤلف أم أعتبت نحو قوله  
ولست أبالي بعد فقدى مالكا \* أموق ناه أم هو الآن واقع  
قال الدماميني والذي يظهر لي أن الجملة بعد أبالي في محل نصب والفعل معلق قال  
الجهوري وقولهم لا أبالي أي لا أكرث به اه فهو فعل متعد بنفسه ويقرب من معنى  
الفعل القلبي لأن معنى لا أكرث به لا أفكر فيه أو ذرا به واستعمله المصنف في  
المعنى متعد بالياء حيث قال وما أبالي بقصاك وعدمه وهو صحيح معجوج خلا فإن  
أنكره (قوله ومعت متصلة الخ) تقدم الكلام على ذلك فلا تغفل (قوله ما عدا ذلك)  
أما ما عدا ذلك كور في المتصلة فلا تقدم عليها همزة التسوية بقول لا يطلب بها و أم  
التعيين وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين (قوله وقد تضمن مع ذلك  
معنى الهمزة) وهو الاستفهام الحقيقي وهو طلب الفهم نحو قول العرب انما لا بل أم  
شاه فالهمزة داخلية على جملة أي بل هي شاه لأن بل المنقطعة لا تدخل على المفرد لأنها  
يجب على الابتداء وحرف الابتداء لا يدخل إلا على جملة أو الاستفهام الانكاري  
كما مثل المصنف (قوله مقطوعة للاستفهام) أي وهمزة الوصل حذفت (قوله وهو  
محال) أي الاتخاذ محال وأما اثبات الاتخاذ فقد وقع لانه محال (قوله والثاني) أي  
عدم تضمنها الاستفهام لا الحقيقي ولا الانكاري ما لا يكون لها داخلية على استفهام  
ولا يدخل استفهام على مثله كما في مثال المصنف وما لا يكون المعنى لا يصح على  
الاستفهام كما في قول الشاعر  
فلست سلمي في المنام فجميعي \* هناك أم في حنة أم جهم  
أي بل في جهنم ولا يقدر بل أو في جهنم لأنه لا معنى للاستفهام ونقل ابن الجعري  
عن جميع البصريين أن أم ابتداء معني بل والهمزة جمعاء وأن الكوفيين قالوا هم في  
ذلك اه والآية المذكورة في المصنف وهذه البيت يشهدان للكوفيين وقد نأت  
أم لمجرد الاستفهام كقوله



الاثبات وذلك مستوف

عنه في ذلك وهو ومثال  
الطفت على الضمير  
المرفوع اتصل بعد التوكيد  
لقد كنتم أنتم وآباؤكم  
ضلالا مبين ومثله بعد  
الفعل يدخلون من صلح  
لمن عطف على الواو  
يدخلون مما حاز ذلك الفصل  
ينها بضمير المفعول ومثال  
العطف من غير توكيد ولا  
فصل مول التي على الله  
عليه وسلم كنت وأبو  
بكر وعمر فقلت وأبو بكر  
وعمر وقول بعضهم مربي  
يريد سواء والعلم  
فما هو مقول بل وهو معنى  
مستوفى بضمير متصا  
على رجل والعلم معطوف  
على ذلك الضمير ولا يقاس  
على هذا خلافا للكوفي  
ومثال العطف على الضمير  
المنفوض بعد اعادة التفاضل  
فقال لها ولا أرض قل الله  
ينصيح منها ومن كل كرب  
وعليها وعلى الفلك صامون  
ولا يجب ذلك خلافا لآخر  
الضمير بين يدي ليل قراءة  
حز من رحمة الله واتقوا الله  
التي تسالونها والارحام  
يقتضى الارحام وحكاية  
فقراب ما فيها غيرة وقرسه  
تمقلت في فصل واحد اسبع  
النادي يدل اوتسق مجرد

لا يعطف مما لا بعد الاثبات أي فلاجل انه في الجملة الثابت لا يعطف الخ  
(قوله وآباؤكم) عطف على التام في كنتم وفصل بالضمير المتفصل وهو انتم (قوله  
كنت وأبو بكر وعمر) الذي يظهر أن خبر كل من مقدر والحديث في البخاري ولقطة من  
ابن عباس رضي الله عنهما قال اني اوتسق في قوم دعوا الله لعمر بن الخطاب وقد  
وضع على سريره اذ ابرجل من خلق من قومه على منسكي يقول رحل الله اني كنت  
لا رجوان يجعلك الله مع صاحب لاني كنت اراها كنت ارفع رسول الله صلى الله عليه  
رسلا يقول كنت وأبو بكر وعمر وانطلقت وأبو بكر وعمر فاني كنت لا رجوان يجعلك  
الله معهما قال قلت فاداهو على بن أبي طالب اه بمره (قوله فقال الحارث للارض)  
فلا أرض عطف على الهاء وأعاد التفاضل وهو الامم وكثرة نصب الحديث والله آباءك  
قال قلت عطف على الكف من الحديث وأعيد التفاضل وهو الله نصرم (قوله ولا  
يجب ذلك) أي بل كثيرا فقلت اقول المختار الساربع لثلاث مسائل ومن غير  
الغالب ما أشار به قوله دليل قراءة الخ وانما كثر اعادة التفاضل لان الضمير المنفوض  
كالتنوين في شدة الزوم قوله الحق وكذا لا يعطف على التنوين لشدته زومه لا يعطف  
على ما اشبهه (قوله خلافا لآخر الضميرين) أي وفيه قال ونس والاختصاص والكوفي  
ونصه ابن مالك (قوله فانه حزن) أي وابن عباس والحسن البصري (قوله يقتضى  
الارحام) عطف على الهاء المنفوضه بالباء (قوله وقرسه) بالجر عطف على الهاء  
المنفوضه بام افهيه اه نصرم

(فصل في تأنيب المنادى) اعلم ان المنادى ما معرب أو مبني والتابع اما بدل أو  
نسق مجرد من آل أو نون في بال أو بيان أو توكيد أو نعت فإذا كان التابع بدلا أو نسقا  
مجرد فهو كالمنادى المستقل سواء كان المنادى معربا أو مبنيافهذه ثمان صور فيجب  
وفي كل اما ان يكون التابع معربا أو مبنيافهذه ثمان صور فيجب ذلك التابع ان  
يكون غير مفرد ويؤى على الفهم ان كل مفرد اوقه مثل المصنف لتابع المبني بصورة  
الاربع وترك أمثله التابع المعرب وهي ياربوزين العابدون وباعبد الله زين  
العابدون وياربوزين العابدون وباعبد الله زين العابدون فتمت الثمانية المشار لها  
بقول المصنف فهو كالمنادى المستقل مطلقا أي سواء كان المنادى معربا أو مبنياف  
واذا كان التابع غير بدل وغير نسق مجرد أو مان يكون بيان أو توكيد أو نسقا بال  
مطابقة أو غير مطابقة فلهذا ستة أوزع بال معافا أو غير مضاف أو نعت مضاف بدون  
القدرة في صور وفي كل منها اما ان يكون المنادى مبنيافهذه ثمان صور فيجب ذلك  
غير صور وتوابع أي نعت صور ثمان نعت بيان على الثلاث فيستكون الصور عشر  
نظم الثمانية السابقة فالخامسة عشر وعشرون قد تقدم بيان ثمانية وأشار بقوله رابع  
المنادى المبني غير محار فم لو نصب الى ست صور وهو ما اذا كان المنادى مبنياف  
والثامن نعت أو توكيد أو بيان أو نسق معقرون بال ادا كنت الاربعة غير مضافة أو  
نعت بال مضاف أو النسق بال مضاف فيجوز الوحدان الرعي انبعا للفظ والنصب

المعرب وأقول لتوابع  
النادي أحكامه فمضاهيها  
أفردتها بفصل والحاصل  
أن التامع إذا كل بلا  
أو نسقا مجردا من ال فإنه  
يسحق حيث لا ما يستحقه  
لو كان منادى تقبل في  
البدل يازد كرز يا نعم  
تقول يا كرز وكذلك يا عبد  
الله كرز في النسق يازد  
وخالدا نعم كما تقول يا خالدا  
وكذلك يا عبد الله وخالدا  
فرق في التامع المذكر كورين  
بين كون المنادى معربا  
أو مبتدأ وان كان التامع  
غيره ونسق مجرد من  
ال فان كان المنادى مبتدأ  
فالتابع له ثلاثة أقسام  
ما يصير معه وما يجب نصبه  
وما يجوز فيه الوجهان  
فالأول ما رفعه أي فهو  
يا أيها الإنسان يا أيها الناس  
وهو الماتر في أحازة نصبه  
وإنه قسري قبل يا أيها  
الكافرون وهذا إن ثبت  
فهو من الشذوذ يمكن  
والواجب نصبه التامع  
المضاف مثله في التبع  
نحو يازد صاحب عمرو  
ومثله في التوكيد يا نعم  
كلهم أو كلكم ووجهه في  
البيان يازد يا عبد الله  
والجائز فيه الوجهان

أما الفصل وقد مثل الشارح ثلاثة أمثلة وترك النسق المجرى من ال غير المضاف  
ومثله قوله تعالى يا جبال أترقي معه والطير قرئ رفع الطير ونصبه وترك أيضا  
التبع المضاف للمقرن بال نحو يازد الحسن والوجه والنسق المضاف للمقرن بال  
نحو يازد الحسن الوجهة والوجهان في صورت كافي يس على التامع وأما عطف  
البيان والتوكيد فلا يقل فهما أن يكونا مضافين مقررين بال كافي يس أيضا قوله  
غيره (٥٤) لفظ غير يجوز رفعه ونصبه على الحال لأن غير لا تتعرف بال إضافة (قوله لا  
تابع أي) وفي آخره ثلاثة أقوال قبل بل وقيل عطف بيان وقيل نعم والذي  
اختاره من التأخير أنه ان كان مشتقا كان نعتا والا كان بدلا أو مبتدأ وسبق الكلام  
على نعم أي وقوله فرفع أي لفظا أو مجعلا ان جاز أن نعتا باسم الأختارة أو بالاسم  
المورد كما يحد أو بال الذي فعل كذا أو المجرى على أن نعم أي لا يكون ال بال (قوله  
والا التابع المضاف المجرى من ال) سواء نعتا أو توكيدا أو مبتدأ (٥٥) شيخ الإسلام  
ولا يدخل النسق المجرى لأنه قد تقدم ولا يدخل في ذلك ما إذا كان التابع المضاف  
لنعتا مقرن بال نحو يازد الحسن الوجه فيجوز الوجهان أو نعتا مقرن بال نحو يازد الحسن  
نحو يازد الحسن الوجهة والتبع المضاف للمقرن بال وكذا النسق داخلان في الوجهين  
فأبقى لقوله الا التابع مع الا التوكيد والبيان والتبع المجرد وقد مثل المؤلف  
لثلاثة في الشرح (قوله كتاب المعرب) أي كتاب المنادى المعرب المضاف أو شبهه  
سواء كان التامع نعتا أو توكيدا أو مصطف بيان أو نعتا مقرن بال فهداه ربيع سواء  
كانت مضافة أم لا وقد مثل المؤلف التبع والتوكيد والبيان مضافة ومثاله غير  
مضافة يا عبد الله الفاضل ويا بني عجم أجمعين يا عبدة كرز أو مثال النسق مضافا  
يا عبد الله والحسن الوجهة مفرغ مضاف يا عبدة الله والحارث تمت الصور الثمانية  
في سورة ناسعة وهي التبع المضاف للمقرن بال نحو يا عبد الله الحسن الوجهة  
فخلص من البيان والتوكيد والتبع والنسق بال إذا كانت مضافة نصبت سواء  
كان المنادى مبتدأ أو معرب فأما هذا النسق بال المضاف التابع لبي وماعدا التبع  
المضاف للمقرن بال ففيه ما وجهان وإن كانت الأربعة مضافة فيجوز الوجهان  
ان تبع مبتدأ غير الوتبع ان تبع معرب أو ترفع ان تبع أيا (قوله فهو من  
الشذوذ يمكن) أي فهو يمكن من الشذوذ أي يمكن من الشذوذ كما في بعض  
الاشياخ (قوله ويا عجم كلهم أركلهم) قال في التصريح ان كان مع تابع المنادى  
ضمير جبهه بدلا على القيسه باعتبار الامتنان نحو يا عجم كلهم وعلى الحضور باعتبار  
الحال نحو يا عجم كلهم ومنع الأخش مراعاة الحال وقال قوله يا عجم كلهم فلا يرفعوه  
فهو مبتدأ أو خبره ويجوز في أي كلهم معروان نصبه فيفعل محذوف أي كلهم دعوت  
اه (قوله والجارز فيه الوجهان التابع المجرى من ال) ومثله في حوار الوجهين التبع  
المضاف للمقرن بال والنسق المضاف للمقرن بال أو شبهه مضاف يازد الحسن

التابع المجرى من ال الفاضل والفاضل ويا عجم أجمعين ويا سعيد كرز كرز قال ذوالمعة لقاتل يا نصر  
نور نصر اه وإن كان المنادى معربا نعتا نصب نحو يا عبد الله صاحب عمرو ويا بني عجم كلهم يا عبد الله يازد

الوجه وبإيدوا الحسن الوجه (قوله واذا أوجب الخ) في قوة العلة ذلك صواب في الامة  
 الثلاثة المشار لها بقوله وان كان المتأدى معربا عن الخ (قوله سيبويه) هو لفظ  
 فارسي معناه راحة التفاح ولا صاف في لغة النجم مقول به قبل كانت امه ترفعه به  
 في صغر وقيل كان كل من لفظا يشتمل راحة التفاح وقيل كان يتبادر من التفاح  
 وقيل هي بذلك الطائفة لان التفاح من اللطف والقواكه وقيل لانه كان ابيض  
 مشربا بصمرة كان يحدوده التفاح فوناه في التصريح (قوله قال الله تعالى) مثال  
 للتابع ليني وانما اتى به بعد ما تقدم ليكون من القرآن ولا جمل ان يذكر خلاف  
 سيبويه

### باب ما وقع فيه الاعم

الصرف تنوين مبنى بمعنى يكون به الاعم امكن اى زاد في التدكين وذلك المعنى هو  
 بقاؤه على أصله اى لم يشبه الحرف في تنوينه ولا الفعل في مبنى من الصرف وقيل الصرف  
 الجر والتنوين معا وقيل الجر بالكسرة فقط وكان ينبغي للمصنف ان يعرف الصرف  
 أولا ثم يذكر مواضعه لان المسكوت على الشيء يخرج من تصوره وبعبارة لان ما من الشيء  
 وسببه يتوقف نه قلها ما على فعل ذلك الشيء (قوله صرف الاعم) التصريح بالاعم  
 لبيان الواقع (قوله يجمعها) اى من ذلك المواضع اجمالا لا تفصيلا (قوله  
 يجمعها قوله) اى قول بهما الذين ابن النحاس كذا يحد في بعض نسخ الشرح فيها  
 يأتي وقيل هذا البيت

مواقع الصرف تدع ان اردت بها • عونا للتبلغ في اعرابك الاملا  
 اجمع الخ (قوله اجمع وزن الخ) اعلم ان هذه النسخة يخرج منها الجمع لاستقلاله بجمع  
 الصرف ويخرج منها بعض التانيث وهو ما كان بالالف فالب في سبعة وبعض  
 التانيث فاجدها في ثمانية اخرج منها العلية والوصف فالب في ستة وهي الوزن والعدل  
 والتانيث والتركيب الخمسة والارادة تخذ العلية مع الست وهذا الوصف مع ثلاثة من  
 الست وهي الوزن والعدل والارادة فهذا هو ما ذكره قسمة بذلك علمه وعلمت منه ان  
 الوزن والعدل والارادة تخرج من الصرف مع العلية ومع الوصف وان الترتيب والجمعة  
 والتانيث خاصة بالعلية دامل (قوله اجمع) طاهره ان الجمع يجمع مطلقا كان جمع  
 فصح أو تكمير أو كراؤوث وليس كذلك فان الجمع المانع انما هو المتناهي الذي  
 لا نظير له في الاحاد العربية (قوله وزن) سابقان الوزن قسمان قسم يجمع مع العلية  
 ولا يشترط فيه ان يكون على افعال وقسم مانع مع الوصفية وشرطه ان يكون على افعال  
 وشرطه ان يختصصه بالفعل أو يكونه أولى كما يأتي ايضا مع من مراح الالقية (قوله  
 ما •) العدل قسمة تحت في رة يرى والمختص في خاص بالوصفية والتقدير  
 خاص بالعلية (قوله انث) التانيث لى قسمة به منزهة وامتنى والفظلى بالالف  
 وتنام شرط المعنوى الزيادة على المهور وحرك الوسط أو الجمعة أو التانيث من  
 المد كراؤوث كليا تى (قوله بجمعة) طاهره اى معرفة كانت وليس كذلك فان

ذا ووجب نصب المضاف  
 التابع للبنى فقصبه  
 تابع للمعرب أحق قال الله  
 تعالى قبل اللهم فالمر  
 السموات والأرض فطائر  
 صفة لاسم الله سبحانه  
 وزعم سيبويه انه ذاه ثان  
 حذف منه حرف النداء  
 لان المتأدى الملازم للنداء  
 لا يجوز عنده ان يوصف  
 وقلة اللهم لا تستعمل الا في  
 النداء ثم قلت  
 باب • مواقع الصرف  
 تسعة يجمعها قوله  
 اجمع وزن عاد لا انت بجمعة

ركبوز عجمة قالوصف

كلا

فالتأنيث بالالف كهي  
وعصراء والجمع المعائل  
لساحدومصاح على كل منهما  
يستقل بالفتح والواو فيهما  
مالا يجمع الاعم العلية وهو  
التأنيث كفاطسفرطحة  
وزينب ويحورفي نحوهند  
ويحورفي يخلق نحوسقر  
ولم يزد لاسم أو التركيب  
المنزج كهد بكرب والجمعة  
سكراهم ويجمع ثلثه  
العلية وأخرى مع الصفة  
وهو العدل كعمر وزفر  
وكثني وثلاث وأتمقابل  
آخرين والوزن كاحد  
وأخر والزيادة كعنان  
ونضيان وشرط تأنيث  
الصفة أصالتها وعلف قو  
الثناء أنب وصفوان  
ذليل وفاس وعب  
ويمان من المنزعة  
منصرفه وشرط العجمة  
كون علمتها في العجمة  
والزيادة هي الثلاثة فو  
منصرفه وشرط الوزن  
اختصاصه بالفعل كعمر  
وضرب عين أو ثناء  
زيادته هي بالفعل أرز  
كاحمر وكفعل هاء  
وعنوان صلت هاء  
ان سحر متعبد عن  
منوبة تونب انصلي

المراد الحركة العلية خاصة وتجمع مع ستة كما تقدم وتختص عن الوصف بثلاثة تشترك  
مع الوصف في ثلاثة (قوله ركب) ظاهره أي تركيب كان وليس كذلك فإن المراد  
بالتركيب التركيب المزج الذي لم يمتزج فيه (قوله وزد) ظاهره أي زادة كانت وليس  
كذلك فإن المراد بالزاد زادة الالف والذون خاصة وتجمع مع العلية ومع الوصفية  
لكن على فعلان خاصة مع الوصفية كما يأتي (قوله عجمة) وشرطها كون علمتها في افة  
الهمزان بادة على الثلاث (قوله قالوه) وشرطه أصالته وعدم قبوله التاء وهذه  
الأمور لا ترد هي المصنف لأن قوله يجمعها أي احتمال لا تفصيلا (قوله والتأنيث  
بالالف) ظاهره ان التأنيث هو التأنيث بالالف وظاهره عبارة من غير بالف التأنيث  
أن الماتع ألف التأنيث لا التأنيث بها (قوله والجمع) ظاهره ان الماتع الجمع وظاهر  
عبارة من قال صيغة تنهى المجموع ان الماتع الصيغة لا الجمع (قوله المعائل) أي في  
الصيغة لا في الوزن فليست بمقابل للصيغة فلا تعتبر الحروف الزائدة والاول  
والحرف كانت الحركات أي فلا تتغير مقابلته الحرف الزائد بالحرف الزائد ولا مقابلته  
الحرف الاصل بالحرف الاصل ولا مقابلته الحركة بالحركة والكون بالنكون فيدخل  
في مقابل فواعل وأفعال وفعال وز فاعيل أو فاعل وقلة هيل في مايل نحو  
مساجد حو وروا ماجد وسفر ج ومصابيح وأقاول ونماثيل ونماذج وقناديل  
(قوله والواو) جمع باقي بمعنى مائم اى اوجع اقية بمعنى علة باقية (قوله المزج)  
تخرج الاضائي والاستنادى رلة يبيد وانتهى في وانتهى وما ركب من الاحوال  
والظروف وهو واضح في الباب باب عرب وقلة هاء المنع في المنيات (قوله  
والعجمة) بل اذ بها مقابل لسان العرب فيهم تناسب قرا العجمانية (قوله وهو العدل)  
أي مطلق العدل والافعال اسم مع العلية التقديرى والثاني التصديق (قوله وأخر)  
جميع أخرى بمعنى معبرة أي آخر بمعنى مغاير اخناه عن هذا التصويل قوله مقابل  
آخرين فان المراد بالمقابلة هنا مقابلة التصادم أو لا يكون مقابلا لآخرين بالنفع الا  
إذا كان بمعنى مغاير ووجه التضاد ان المرصوف أو مؤنث وموصوف آخر تعد كمر  
والمؤنث بضاد للذكر وهذا القيد اعني قوله مقابل آخرين خلخله ان العجمة  
والكافة ولا بد منه (قوله ونوزن) أي وزنا جعل (قوله وشرطه ثبوت الصفة) أي  
شرط كون الصفة نوزنة في مع (قوله وارمل) ككشاف في بعض النسخ وهي  
نحو قوله على ما اذا كان وصفا لرجل وهو يعني في رجلان قوله علم ارمل ككشاف  
أو (قوله العلم الارمل) وانه زهد هجيم يند في بعض النسخ ارب بل  
ارمل (قوله ووجد) فتح يجمع على ثلث في شيء وجمع في نحو في صبيح يجمع اليم  
وعيشة له هريرة بل العجمة على مثل زو في زو في العدل من موطن  
باقية ان توضع في اسم مفعول من (قوله العجمة) أي في مع  
العجمة (قوله علم) أي في مع (قوله لا يعلل) أي في مع (قوله لا يعلل)  
(قوله منصرفه) أي في مع (قوله يجمع) أي في مع (قوله يجمع)



والانصرف عن الهمس من شبه الفعل والحرف وقيل من الصبر وفيه الصوتية لان  
 الصبر هو التثنية صوت في الآخر وقيل من الاثر اذ هو الرجوع وتكون الهمس  
 ضربان ضرب اقبل على شبه الفعل فتح ما يجتمع منه وضرب انصرف عنه وقيل من  
 الانصراف الى حركات الحركات وقيل من الصبر الذي هو القلب اقوال خمسة اه  
 تمر بـ (قوله وانما تخرج من الاصل الخ) اعلم ان الهمس ان اشبه الحرف في الوضع  
 او المعنى والاستعمال البني وهي غير ممكن لعدم تمكنه في باب الهمسية وقدم في  
 باب المبنيات وان لم يشبه الحرف اقرب مما للمعرب ان لم يشبه الفعل صرف وهي  
 ممكنة لشدة تمكنه في باب الهمسية وان اشبه الفعل في علتين فربعتين من حلل تسع  
 احداها ترجع للفظ والاخرى للحنى اوفى واحدة تقوم مقامهما وذلك لان في الفعل  
 فريضة عن الهمس في اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر وهذا الصبر وترك مدلوله عند  
 السكون وفي فريضة في المعنى وهو احتياجه الى الهمس في الاستناد لان المتنازع فرع  
 المتنازع اليه فيقول الشارح وانما تخرج من الاصل اذا وجد الخ لا يسلم المحرر بل  
 تخرج من الاصل يشبه الحرف فتأمل (قوله بجميع العلل) اعترض تغييره هذا بالعلل  
 وتعد به في المتن عوانه بان اطلاق المتنازع والعلل على كل واحدة من التسعة يحل لها  
 جزء ما يقع ويرجع له لان المتنازع والعلل اثنتان من تسع اربعة تقوم مقام اثنتين لكن  
 الاخر ارض على التمييز بالمتنازع اقوى لان العلل تكون ثمانية وانصبة فيغير ان يراد  
 هنا التامة والمتنازع لا يكون تاما وانصافا للجواب ان الواو والعلل صارت علم جنس  
 على هذه التسعة في الاصطلاح ولا مشاحة فيه وهذا اصل ما في عبارة القنبي من  
 التحليل فانه كتب على قول المصنف موانع وقال وغيره بالعلل فيفيد ان المصنف  
 لم يعرف الشرح بذلك ثم انه غير كاتري وقال ايضا الاعتراض على التعسير بالعلل  
 اقوى وبه ما قبلنا فتأمل (قوله اما بصريح الخ) فانه بـ بـ ثلاثة المعرفة والهمسية  
 والوصف وغير الصبر بـ ستة وهي اجمع وزن حاد لا اث ورك وزد هذا هو الصواب  
 وما في القنبي فيه خلل (قوله التائيب بالالف) اعلم ان الف على ثلاثة اقسام  
 الف التائيب وهي تمنع مطلقا والف التعكير كقنبري ومن ادخلها الف اللاحق  
 فقلسها اذ ليس في اصول الهمس سداسي فتلقى به والقنبري الجملة العظيم قال  
 الاشموني نقلنا عن بعضهم ان الف التعكير كالف اللاحق الممدودة تمنع من الصبر  
 مع العللية وقال في الصبر بـ وفي القنبي هي لا تمنع مطلقا والف اللاحق وهي تمنع  
 ان كانت مقصورة كلفي اسم بيت فالتعكير سكري وحكم على ما في اللاحق دون  
 سكري لان سكري له مذ كر دل على تائيب بخلاف عاق لا مذ كر له يدل على تائيبه  
 فجعل ملحمة سكري واسمه علق فزيت الف ليعطى حكم سكري من منع الصبر  
 ولا تمنع الف اللاحق ان كانت ممدودة كعلية فانها ملحقه بقرطاس والفتاة متقلبة  
 من ياء بخلاف جزء التائيب فنقلبه عن الف ا كان متقلبا من مائمه ومنه والافلا  
 وقر ياء فاذ اصبحت شصا بعلباء او قر ياء بصر فته واللاحق جعل مثال على وزن مثال

وانما تخرج من الاصل  
 اذا وجد فيها علتان من حلل  
 كسبع او واحدة منها تقوم  
 مقامهما والبيت المنظوم  
 لبعض التصويين وهو  
 يصحح اللفظ المذكورة اما  
 بصريح اعمها او بالاستشاق  
 والذي يقوم مقام علتين  
 شيان التائيب بالالف  
 ويقصده كانت

مَنْفَعَلُ كَسَاجِدٍ وَمَنْفَعِلُ  
كَمَا يَصِيرُ وَذَانِ وَأَعْمَاسَاتُ  
لِلْمَقْصُورَةِ بِهِمْ دُونَ حَبِيٍّ  
وَلِلْدُونَ بِجَهْرٍ أَدُونَ حَرَاءَ  
لِلثَلَاثَةِ هُمْ إِنْ الْمَنْعِ  
الْصِفَةُ وَالْفَالِ الثَّانِيَتْ كَمَا  
قَوْهٍ بَعْضُهُمْ وَمَا هَذَا  
الْعَلَّةُ لَا يُوْثِرُ الْإِنْشَاءُ  
عَلَّةُ نَحْوِي لَهُ وَلَكِنْ يَشْتَرِطُ  
فِي الثَّانِيَتْ وَالسَّرَكِيْبِ  
وَالْهَيْمَةِ فَتَكُونُ الْعَلَّةُ  
الثَّانِيَةَ الْجَمْعَةَ لِكُلِّ مَبْنِيٍّ  
الْعَلَّةُ وَلَهَا صِفَتُ مَحْبُوتَةٍ  
وَقَوْلُهُ وَانْزِدْ فِيهِ مَحْبُوتَةً  
أُخْرَى مَعَ الثَّانِيَتْ وَهِيَ  
الْهَيْمَةُ فِي مَحْبُوتَةٍ وَالصَّفَةُ  
فَائِضَةٌ وَمَا ذَلِكَ إِلَّا لَانِ  
الثَّانِيَتْ وَالْهَيْمَةُ لَا يَنْعَانِ  
الْأَمْعُ الْعَلَّةُ وَكَذَلِكَ  
أَذْرِيحَانِ أَمْعٌ لِلْمَلَكَةِ فِيهِ  
الْأَمْعَةُ وَالْهَيْمَةُ وَالسَّرَكِيْبِ  
وَالْإِبْدَاتُ قِيلَ وَعَلَّةُ خَاسِمَةٍ  
وَهِيَ الثَّانِيَتْ لِأَنَّ الْمَلَكَةَ  
مَوْثِقَةٌ وَلَيْسَ يَشْئُرُ لَنَا  
لَا نَعْلَمُ هَلْ لَهَا قَوْلُهُ الْهَيْمَةُ  
أَوِ الْمَكَانُ وَلَوْ قَدَرْنَا خِلَافَهُ  
مِنَ الْعَلَّةِ يَجِبُ صَرَفُهُ لَانِ  
الثَّانِيَتْ وَالْأَمْعُ كَيْسِي وَالْهَيْمَةُ  
شَرْطُ اعْتِبَارِ كُلِّ مَبْنِيٍّ  
الْعَلَّةُ كَمَا ذَكَرْنَا وَالْأَمْعُ  
وَالنَّوْنُ إِذَا لَمْ تَكُنْ فِي صِفَةٍ  
كَسْرَانِ فَلَا تَجْعَلُ الْأَمْعُ  
الْعَلَّةُ كَسْرَانِ وَلَا وَصْفِيَّةُ

أَتَوَلَّى عَامِلَ مَعَامَلَتِهِ (قَوْلُهُ كَيْسِي) اسْمٌ ثَلَاثِيٌّ يَكُونُ بِسَاحِلِ الْجَمْعِ الْمُنْخَلِجِ وَهِيَ الْأَمْعُ  
مُخْبِرَةٌ وَأَمَّا إِنْ الْفَالِ الثَّانِيَتْ فَهِيَ أَفْرَعِيَّةٌ لِنَظْمَةٍ مِنْ جِهَةِ الثَّانِيَتْ وَمَعْنُوِيَّةٌ مِنْ جِهَةِ  
لِزْمَةِ مَعْلَمَةٍ فَالْزَوْمُ كَلِمَةٌ عَرَبِيَّةٌ لَا يَسِمُ مِنَ الْعَمَلِ السَّمْعُ (قَوْلُهُ الْجَمْعُ الَّذِي الْخ) وَضَائِلُهُ  
مَا كَانَ يَحْدُثُ الْفَالِ تَكْسِيرُهُمْ عَنْ أَوَّلَاتِهِ أَوْ سَطْحًا سَاكِنٍ فَيُشْبِلُ دَوَابَّ فَالْأَمْعُ  
دَوَابٌّ يَكُونُ هَذَا الْجَمْعُ فِيهِ مَعْرُوفَةٌ الْفَقْطُ بِمَعْرُوفِهِ صَبِيغُ الْأَحَادِ وَفَرْعِيَّةُ الْمَعْنَى  
بِالدَّلَالَةِ عَلَى الْجَمْعَةِ فَتُحَقِّقُ الْمَنْعُ مِنَ الْعَرَفِ (قَوْلُهُ دُونَ حَرَاءَ) بِالْمَدِّ وَأَصْلُهُ عِنْدَ  
سَبِيحِيَّةٍ حَرَاءُ الْقَصْرِ وَزَيْنٌ مَعْرُوفٌ فَلَمَّا قَدِمُوا الْمَدَّزَادَ قَبِلَ الْقَوَا أَلْفَا نَحْوِي وَالْجَمْعُ  
يَتِمُّ بِمَحْتَمَلٍ وَحَقٌّ أَهْدَانًا مَقْصُودًا لِقَرَضِ الْمَطْلُوبِ لَانَّهُمْ لَوْ حَذَرُوا الْأَلْفَ الْأَوَّلَى  
لَقَامُوا الْمَدْلُوحَ لَفَعُوا الثَّانِيَةَ فَانْطَبَحَتْ الدَّلَالَةُ عَلَى الثَّانِيَتْ وَقَبْلَ الْأَوَّلَى أَيْضًا يَحْتَمَلُ بِالْمَدِّ  
الْمَطْلُوبُ فَلَمْ يَمُتْ إِلَى الْأَلْفِ الثَّانِيَةِ هَمْزَةً وَفِيهِ بَعْضٌ إِلَى أَنْ الْأَلْفَ الْأَوَّلَى لِلثَّانِيَتْ  
وَالثَّانِيَةَ مَعْرُوفَةٌ لِقَرَضِ بِهِمْ مَوْثِقَةٌ أَفْعَلٌ وَمَوْثِقَةٌ فَلَنْ يَضَعُ بِأَنَّهُ بَعْضُ الْوَرْدِ وَهُوَ  
هَلَامَةُ الثَّانِيَتْ حَذَرًا وَذَهَبَ بَعْضُ إِلَى أَنَّ الْأَلْفَيْنِ مَعَالِمَتَانِ يَتَوَرَّدُ بَعْدَهُمَا النُّظَرُ  
لَيْسَ لِنَسْأَلَةِ ثَابِتٍ عَلَى حَرْفَيْنِ (قَوْلُهُ كَمَا تَوْهَمُ بَعْضُ) وَهُوَ أَوْ يَوْعَى كَمَا سَأَلَهُ آخَرُ  
الْعِبَارَةِ (قَوْلُهُ الْإِنْشَاءُ مَعْلُومَةٌ نَحْوِي) أَيْ فَلَا يَمُنُّ عَلَيْهِ مِنْ أَحَدٍ لَمْ تَجْعَلْ لِنَحْوِي  
الْعَلَّةِ وَالْوَصْفِ وَالْأَخْرَى تَرْسِيْعٌ لِقَطْعِ هِيَ السَّنَةُ الْبَاقِيَةُ فَوَزْنُ الْعَمَلِ فَرْعٌ وَزْنُ  
الْأَمْعِ لَا يَزُونُ كُلُّ مَنْ مَعَالِمَتُهُ لَوْنُ الْآخَرِ هَذَا وَحَدُّ وَزْنِهِ لِلْعَمَلِ فِي الْأَمْعِ كَمَا فَرَعَ  
وَزْنُهُ وَالْعَدْلُ فَرْعٌ الْمُدَوَّلُ عَنْهُ وَالثَّانِيَتْ فَرْعٌ التَّذْكِيرُ وَالتَّعْرِيفُ فَرْعٌ التَّشْكِيْرُ  
وَالْأَمْعُ فَرْعٌ الْأَقْرَبُ زِيَادَةً أَلْفَا وَالتَّوْرُ فَرْعٌ الْمَزِيدُ عَلَيْهِمْ وَالْهَيْمَةُ فَرْعُ  
الْعَرِيَّةِ لِأَصْلَةِ لَقَعِ كُلِّ قَوْمٍ مَعْدُهُمْ بِأَنْشِبَةِ إِلَى مَا يَأْخُذُونَهُمْ غَيْرَهَا وَالْوَصْفُ فَرْعُ  
الْمَوْصُوفِ (قَوْلُهُ مَحْبُوتَةٍ) اسْمٌ لِلْمَوْزُونِ وَقَالَ الْحَاصِمَةُ بِالسَّيْنِ وَصِفَتُهُ بِمَعْنَى الْمَصَادِ  
لِأَكْسَرِهَا (قَوْلُهُ وَكَذَلِكَ ذَرِيحَانِ) تَشْبِيْهُ فِي إِجْمَاعِ الْعَمَلِ وَافَرِ بِيْعَانِ ضَبْطُهُ  
بَعْضُهُمْ بِفَعْلِ الْهَمْزَةِ وَالثَّانِيَةَ الْمَهْمُوزَةِ وَكَسْرَانِ الْإِسْمُ الْمَوْحَدُ بَعْدَ هَا يَاءُ مَحْبُوتَةٍ  
سَاكِنَةٍ تَجْمَعُ مَحْبُوتَةً آخَرُ مَوْثِقَةٌ فِي الْمَصَابِيحِ بِفَعْلِ الْهَمْزَةِ وَالْأَمْعُ وَكَسْرَانِ الْإِسْمُ  
يَتِمُّ بِهَا وَهُوَ أَفْعَلٌ مِنْ بِلَادِ الْعَمَلِ وَمِنْهُمْ يَقُولُ أَذْرِيحَانِ عِدَالَةُ الْهَمْزَةِ وَضَمُّ الْإِسْمِ  
وَسَكْرَانِ الزَّاءُ أَهْ مَصَابِيحُ بِرَبْعَاءِ أَذْرِيحَانِ بِفَعْلِ الْهَمْزَةِ الْمُدَوَّلَةِ لِقَوْلِ الْهَيْمَةِ  
وَسَكْرَانِ الزَّاءُ وَكَسْرَانِ الْمَوْحَدُ بَعْدَ هَا تَجْمَعُ سَاكِنَةً آخَرُ مَوْثِقَةٌ أَهْ كَذَا  
ضَبْطُهُ الْقِسْطَانِ فِي أَصْنَافِ الْأَنَامِ تَرْسِيْعٌ لِلْأَقْلَامِ وَلِأَنَّ الْمَنْسَابَ فِي الشَّرْحِ الضَّحْطُ  
الْأَوَّلُ لِأَنَّهُ قَالَ اسْمُ الْمَلَكَةِ وَأَمَّا الْمَصَابِيحُ فَهِيَ تَحْتِ اسْمِ أَفْعَلٍ فَهِيَ مَحْبُوتَةٌ لِلْمَحْبُوتَةِ فِي  
الْمُدَوَّلِ فَلَمَّا لَقَعَتْ فِي ضَبْطِ الْفَقْطِ نَامَلُ (قَوْلُهُ وَالسَّرَكِيْبِ) فَأَذْرُ كَلِمَةٌ بِبِيْعَانِ كَلِمَةٌ  
وَلَنْ نَنْظُرَ مَعْنَى هَاتَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ قَبْلَ التَّرَكِيْبِ (قَوْلُهُ وَلَيْسَ يَشْئُرُ الْخ) أَيْ فَلَا يَلَامُ  
بِصَحْقِ الْمَحْظُورِ فَلَا يَصِحُّ الْحَدُّ بِأَنَّهُمْ مَوْثِقَةٌ عَلَى الْحَالِ يَحْتَمَلُ وَيَكُنِ الْجَوَابُ عَنْ هَذَا  
إِتِمَاتُ لَانْ قَوْلُهُ بَانَ الْمَلَكَةُ مَوْثِقَةٌ أَيْ عَلَى إِحْتِمَالِ لَقَطْعَانَا مَلُ (قَوْلُهُ عَمْرُ) اسْمٌ

فِي إِذْرِيحَانِ تَجْعَلُ الْعَلَّةُ وَالْهَيْمَةُ لِأَنَّهُ تَرَكِبَتْ قَوْهٍ صَبِيغَةً وَثَابِتَةً لِنَاثِيَتْ مَحْبُوتَةٍ وَلِطَفِ وَزْنِهِ لَا يَنْبَغِي  
عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ لَفْظِيٍّ وَمَعْنَوِيٍّ وَلَفْظِيٍّ لَامَعْنَوِيٍّ وَلَفْظِيٍّ وَأَمَّا بَقِيَّةُ الْعَمَلِ فَهِيَ تَجْمَعُ تَارَةً فِي الْعَلَّةِ  
وَتَارَةً فِي الصَّفَةِ مَعَالِ الْعَدْلِ مَعَ الْعَلَّةِ عَمْرُ وَزَيْنُ زَحَلِ

[illegible]

وجميع ذائف فانها معدلة  
 من فاعل وزاخر وزاخر  
 فاعل وذائف وطريق  
 معرفة ذلك ان يتلقى من  
 انوارهم تنوع الصرف  
 وليس فيه مع الطيبة  
 علة ظاهرة فصاح حيث  
 الى تكلف دعوى العدل  
 فيه ومثاله مع الصفة اُحاد  
 وموحد وثلاث ومثنى وثلاث  
 ومثلث وارباع ومربع  
 فانها معدلة من واحد واُحاد  
 واثنين اثنين وثلاثة ثلاثة  
 اربعة اربعة اربعة فقال الله  
 سبحانى اولى اُحجته مثنى  
 وثلاث وارباع فوسعه  
 الكلمات الثلاث خمسة  
 لامها <sup>١٠</sup> <sub>١١</sub> <sup>١٢</sup> <sup>١٣</sup> <sup>١٤</sup> <sup>١٥</sup> <sup>١٦</sup> <sup>١٧</sup> <sup>١٨</sup> <sup>١٩</sup> <sup>٢٠</sup> <sup>٢١</sup> <sup>٢٢</sup> <sup>٢٣</sup> <sup>٢٤</sup> <sup>٢٥</sup> <sup>٢٦</sup> <sup>٢٧</sup> <sup>٢٨</sup> <sup>٢٩</sup> <sup>٣٠</sup> <sup>٣١</sup> <sup>٣٢</sup> <sup>٣٣</sup> <sup>٣٤</sup> <sup>٣٥</sup> <sup>٣٦</sup> <sup>٣٧</sup> <sup>٣٨</sup> <sup>٣٩</sup> <sup>٤٠</sup> <sup>٤١</sup> <sup>٤٢</sup> <sup>٤٣</sup> <sup>٤٤</sup> <sup>٤٥</sup> <sup>٤٦</sup> <sup>٤٧</sup> <sup>٤٨</sup> <sup>٤٩</sup> <sup>٥٠</sup> <sup>٥١</sup> <sup>٥٢</sup> <sup>٥٣</sup> <sup>٥٤</sup> <sup>٥٥</sup> <sup>٥٦</sup> <sup>٥٧</sup> <sup>٥٨</sup> <sup>٥٩</sup> <sup>٦٠</sup> <sup>٦١</sup> <sup>٦٢</sup> <sup>٦٣</sup> <sup>٦٤</sup> <sup>٦٥</sup> <sup>٦٦</sup> <sup>٦٧</sup> <sup>٦٨</sup> <sup>٦٩</sup> <sup>٧٠</sup> <sup>٧١</sup> <sup>٧٢</sup> <sup>٧٣</sup> <sup>٧٤</sup> <sup>٧٥</sup> <sup>٧٦</sup> <sup>٧٧</sup> <sup>٧٨</sup> <sup>٧٩</sup> <sup>٨٠</sup> <sup>٨١</sup> <sup>٨٢</sup> <sup>٨٣</sup> <sup>٨٤</sup> <sup>٨٥</sup> <sup>٨٦</sup> <sup>٨٧</sup> <sup>٨٨</sup> <sup>٨٩</sup> <sup>٩٠</sup> <sup>٩١</sup> <sup>٩٢</sup> <sup>٩٣</sup> <sup>٩٤</sup> <sup>٩٥</sup> <sup>٩٦</sup> <sup>٩٧</sup> <sup>٩٨</sup> <sup>٩٩</sup> <sup>١٠٠</sup> <sup>١٠١</sup> <sup>١٠٢</sup> <sup>١٠٣</sup> <sup>١٠٤</sup> <sup>١٠٥</sup> <sup>١٠٦</sup> <sup>١٠٧</sup> <sup>١٠٨</sup> <sup>١٠٩</sup> <sup>١١٠</sup> <sup>١١١</sup> <sup>١١٢</sup> <sup>١١٣</sup> <sup>١١٤</sup> <sup>١١٥</sup> <sup>١١٦</sup> <sup>١١٧</sup> <sup>١١٨</sup> <sup>١١٩</sup> <sup>١٢٠</sup> <sup>١٢١</sup> <sup>١٢٢</sup> <sup>١٢٣</sup> <sup>١٢٤</sup> <sup>١٢٥</sup> <sup>١٢٦</sup> <sup>١٢٧</sup> <sup>١٢٨</sup> <sup>١٢٩</sup> <sup>١٣٠</sup> <sup>١٣١</sup> <sup>١٣٢</sup> <sup>١٣٣</sup> <sup>١٣٤</sup> <sup>١٣٥</sup> <sup>١٣٦</sup> <sup>١٣٧</sup> <sup>١٣٨</sup> <sup>١٣٩</sup> <sup>١٤٠</sup> <sup>١٤١</sup> <sup>١٤٢</sup> <sup>١٤٣</sup> <sup>١٤٤</sup> <sup>١٤٥</sup> <sup>١٤٦</sup> <sup>١٤٧</sup> <sup>١٤٨</sup> <sup>١٤٩</sup> <sup>١٥٠</sup> <sup>١٥١</sup> <sup>١٥٢</sup> <sup>١٥٣</sup> <sup>١٥٤</sup> <sup>١٥٥</sup> <sup>١٥٦</sup> <sup>١٥٧</sup> <sup>١٥٨</sup> <sup>١٥٩</sup> <sup>١٦٠</sup> <sup>١٦١</sup> <sup>١٦٢</sup> <sup>١٦٣</sup> <sup>١٦٤</sup> <sup>١٦٥</sup> <sup>١٦٦</sup> <sup>١٦٧</sup> <sup>١٦٨</sup> <sup>١٦٩</sup> <sup>١٧٠</sup> <sup>١٧١</sup> <sup>١٧٢</sup> <sup>١٧٣</sup> <sup>١٧٤</sup> <sup>١٧٥</sup> <sup>١٧٦</sup> <sup>١٧٧</sup> <sup>١٧٨</sup> <sup>١٧٩</sup> <sup>١٨٠</sup> <sup>١٨١</sup> <sup>١٨٢</sup> <sup>١٨٣</sup> <sup>١٨٤</sup> <sup>١٨٥</sup> <sup>١٨٦</sup> <sup>١٨٧</sup> <sup>١٨٨</sup> <sup>١٨٩</sup> <sup>١٩٠</sup> <sup>١٩١</sup> <sup>١٩٢</sup> <sup>١٩٣</sup> <sup>١٩٤</sup> <sup>١٩٥</sup> <sup>١٩٦</sup> <sup>١٩٧</sup> <sup>١٩٨</sup> <sup>١٩٩</sup> <sup>٢٠٠</sup> <sup>٢٠١</sup> <sup>٢٠٢</sup> <sup>٢٠٣</sup> <sup>٢٠٤</sup> <sup>٢٠٥</sup> <sup>٢٠٦</sup> <sup>٢٠٧</sup> <sup>٢٠٨</sup> <sup>٢٠٩</sup> <sup>٢١٠</sup> <sup>٢١١</sup> <sup>٢١٢</sup> <sup>٢١٣</sup> <sup>٢١٤</sup> <sup>٢١٥</sup> <sup>٢١٦</sup> <sup>٢١٧</sup> <sup>٢١٨</sup> <sup>٢١٩</sup> <sup>٢٢٠</sup> <sup>٢٢١</sup> <sup>٢٢٢</sup> <sup>٢٢٣</sup> <sup>٢٢٤</sup> <sup>٢٢٥</sup> <sup>٢٢٦</sup> <sup>٢٢٧</sup> <sup>٢٢٨</sup> <sup>٢٢٩</sup> <sup>٢٣٠</sup> <sup>٢٣١</sup> <sup>٢٣٢</sup> <sup>٢٣٣</sup> <sup>٢٣٤</sup> <sup>٢٣٥</sup> <sup>٢٣٦</sup> <sup>٢٣٧</sup> <sup>٢٣٨</sup> <sup>٢٣٩</sup> <sup>٢٤٠</sup> <sup>٢٤١</sup> <sup>٢٤٢</sup> <sup>٢٤٣</sup> <sup>٢٤٤</sup> <sup>٢٤٥</sup> <sup>٢٤٦</sup> <sup>٢٤٧</sup> <sup>٢٤٨</sup> <sup>٢٤٩</sup> <sup>٢٥٠</sup> <sup>٢٥١</sup> <sup>٢٥٢</sup> <sup>٢٥٣</sup> <sup>٢٥٤</sup> <sup>٢٥٥</sup> <sup>٢٥٦</sup> <sup>٢٥٧</sup> <sup>٢٥٨</sup> <sup>٢٥٩</sup> <sup>٢٦٠</sup> <sup>٢٦١</sup> <sup>٢٦٢</sup> <sup>٢٦٣</sup> <sup>٢٦٤</sup> <sup>٢٦٥</sup> <sup>٢٦٦</sup> <sup>٢٦٧</sup> <sup>٢٦٨</sup> <sup>٢٦٩</sup> <sup>٢٧٠</sup> <sup>٢٧١</sup> <sup>٢٧٢</sup> <sup>٢٧٣</sup> <sup>٢٧٤</sup> <sup>٢٧٥</sup> <sup>٢٧٦</sup> <sup>٢٧٧</sup> <sup>٢٧٨</sup> <sup>٢٧٩</sup> <sup>٢٨٠</sup> <sup>٢٨١</sup> <sup>٢٨٢</sup> <sup>٢٨٣</sup> <sup>٢٨٤</sup> <sup>٢٨٥</sup> <sup>٢٨٦</sup> <sup>٢٨٧</sup> <sup>٢٨٨</sup> <sup>٢٨٩</sup> <sup>٢٩٠</sup> <sup>٢٩١</sup> <sup>٢٩٢</sup> <sup>٢٩٣</sup> <sup>٢٩٤</sup> <sup>٢٩٥</sup> <sup>٢٩٦</sup> <sup>٢٩٧</sup> <sup>٢٩٨</sup> <sup>٢٩٩</sup> <sup>٣٠٠</sup> <sup>٣٠١</sup> <sup>٣٠٢</sup> <sup>٣٠٣</sup> <sup>٣٠٤</sup> <sup>٣٠٥</sup> <sup>٣٠٦</sup> <sup>٣٠٧</sup> <sup>٣٠٨</sup> <sup>٣٠٩</sup> <sup>٣١٠</sup> <sup>٣١١</sup> <sup>٣١٢</sup> <sup>٣١٣</sup> <sup>٣١٤</sup> <sup>٣١٥</sup> <sup>٣١٦</sup> <sup>٣١٧</sup> <sup>٣١٨</sup> <sup>٣١٩</sup> <sup>٣٢٠</sup> <sup>٣٢١</sup> <sup>٣٢٢</sup> <sup>٣٢٣</sup> <sup>٣٢٤</sup> <sup>٣٢٥</sup> <sup>٣٢٦</sup> <sup>٣٢٧</sup> <sup>٣٢٨</sup> <sup>٣٢٩</sup> <sup>٣٣٠</sup> <sup>٣٣١</sup> <sup>٣٣٢</sup> <sup>٣٣٣</sup> <sup>٣٣٤</sup> <sup>٣٣٥</sup> <sup>٣٣٦</sup> <sup>٣٣٧</sup> <sup>٣٣٨</sup> <sup>٣٣٩</sup> <sup>٣٤٠</sup> <sup>٣٤١</sup> <sup>٣٤٢</sup> <sup>٣٤٣</sup> <sup>٣٤٤</sup> <sup>٣٤٥</sup> <sup>٣٤٦</sup> <sup>٣٤٧</sup> <sup>٣٤٨</sup> <sup>٣</sup>

لاهما جمع آخرى وأخرى  
 انشأ آخرى بالفتح وقياس  
 فعلى الفعل أن لا يستعمل  
 المضاعفة إلى مصرفة أو  
 مقرونة بلام التعريف  
 فأما لا انشأ فقيس ولا لام  
 فقيس أنه فعل كالفعل  
 تقول عند أفضل والمحدثات  
 أفضل ولا تقول ففعل ولا  
 فعل فأما آخرى فصفة معدولة  
 فلهذا خفضت بالفتحة فإن  
 كانت آخرى جمع آخرى انشأ  
 آخرى بـ كـ كـ انشأ  
 مصروفة تقول مريت بأفضل  
 وآخر بالسرف إذا عدل  
 جازم والوزن مع العلية  
 أحمد ويريد ويشكر ومع  
 الصفة آخر وأفضل ولا يكون  
 الوزن للمانع مع الصفة إلا  
 في أفضل بخلاف الوزن  
 المانع مع العلية ومثال  
 الزيادة مع العلية سلمان  
 وعمران وعثمان واسماعيل  
 ومثال مع الصفة سكران  
 ونضبان ولا تكون الزيادة  
 للمانع مع الصفة إلا في  
 فعلان بخلاف الزيادة  
 المانع مع العلية ويشترط  
 لثاني الصفة أمر أن أحدهما  
 كونهما أصلية فيجب السرف  
 في مصروفك هذا مب  
 صفوان بمعنى قاس وهذا  
 رجل أرنب بمعنى دليل  
 أى ضعيف والثاني عدم  
 قبولها التاء

فرد اسم التفضيل فتأمل (قوله لا هما جمع الخ) حلة لقوله معدولة عن آخرى  
 عما كانت آخر معدولة لانهما جمع آخرى وهو مؤنث ففعل التفضيل وقياس مؤنث  
 فعل التفضيل أن لا يستعمل إلا مع ال أو مضافا لما قبله ال وأخرى جمع آخرى خال  
 من ذلك فثبت انهما معدولة وقوله وقياس فعلى أفضل أى وقياس مؤنث أفضل  
 التفضيل الخ وقوله فأما آخر الخ مقابل لمخزوفه والتقديره فضل في الأمثلة غير  
 معدولة وأما آخرى فهو معدول (قوله فإن كانت آخر جمع آخرى انشأ آخرى بـ كـ انشأ)  
 روى المتأخر للاولى شوقا لآخرهم لا ولاهم وقالت أولاهم لا آخرهم والذ كروهم  
 آخر مقابل للاولى فثبت آخرى من باب اسم التفضيل والفرق بين آخرى مؤنث  
 آخرى بالفتح وأخرى مؤنث آخر بالسكان آخرى المفتوح لا تدخل على انتهاء كما  
 لا يدخل عليها كروها ولا يعطف عليها أو ما قبلها من جنس واحد نحو عدى ريسل  
 وأخرى وأخرى أمر آخرى وأخرى وإن انشأ المكسور تدخل على انتهاء ولا يعطف  
 عليها مثلها من جنس واحد كما كان مذكرا كذلك له تصريح (قوله ففى  
 مصروفة) أى آخر وقوله فأول وآخر يضم الهزنة في أول وآخر وفتح الثانى منهما وتون  
 اللام من أول والآخر من آخر تأمل (قوله ومثال الوزن مع العلية الخ) قد قدم الشارح  
 الكلام على العلية مع الثلاثة المختصة به لوى التركيب والهيئة والتأنيث في أول  
 السوادة ثم ذكر العدل المشترك وهما تتكلم على الوزن وإن يادعوى منتهى كـ  
 الوصف والعلية (قوله ويشكر) علم على مبدئى قوله عليه السلام ولقب بنوح لكثرة  
 نياحته على قومه (قوله سلمان وعمران وعثمان) هذه الثلاثة أعلم هذا كرم  
 العقلاء الأول مفتوح والثاني مكسور والثالث مفصوم وسلمان من السلامة  
 وعمران من العمر وهو الحياء وعثمان من العثم وقوله واسماعيل علم لغير العقلاء وهو  
 بكسر الهيمز وفتح الباء علم بلدت سميت بذلك لأن أول من وثقها اسمها بن فلو حـ  
 لمطى بن يافث فهذه عندهم من الصرف اتفاقا لأن الألف والنون زيدتا معا فلو احتلوا  
 الزيادة والاصالة صرفا وهما مفصومان وحسان وهما وسيطان أهلا ما فـ  
 اعتقدت انهما من الزم والحسن والحق والنسب لم تصرفا وإن اعتقدت انهما  
 لزمى والحسن بالنون والحققة والتشطى صرفتا وإذا انخفضت لجهة الاصالة صرفتا  
 كما إذا سميت بـ ليمان وعمران وبنا من الحسن والسن والتحق اه تصريح وفي كـ  
 بعض أن اسمها بكسر الهيمز وفتحها بالياء أو القاء فيها أربيع لعات (قوله ومثالها  
 مع الصفة سكران ونضبان) فإن مؤنثا متكررا يوصفي وهذا متفق على منع صرفه  
 وأما نقل عن جـ أسدا أنهم يقولون سكرانة ويصرفون سكران فهو متكرر لا يؤخذ به  
 أما إن كان لا مؤنثه أصلا كـ ليمان لسكران فصفة مختلفة بخلاف اه تصريح (قوله  
 الا في فعلان) يفتح القاموسون العين اه تصريح (قوله صفوان بمعنى قاس) وهو  
 في الأصل البحر الأملس (قوله أرنب) بمعنى دليل وهو في الأصل اسم للحيوان المعلوم  
 (قوله والثاني عدم قبولها التاء) هذا الشرط شامل للصفتين الزيادة والثاني عدم

فيقول اما الصفة ذات الزيادة فليس لها ان لا تقبل التاء اما لان مؤنثه على فعل كسرى  
 أولا مؤنثه كسبان كما تقدم فان كل قبل التاء فهو مصان للثيم وسفيان الطويل  
 المشوق الضاهر البطن والبان لكثير الالباب من ذ كوز الفم وكمان من الشامة  
 وهي المسئلة لام التميم على ما فات مؤنثاتها فاعلانته لا تصرف واما الصفة  
 ذات الوزن فيثبت قبل ان لا تقبل التاء اما لان مؤنثه فعلا كحجر وحرا أو فعل يضم  
 القاء كقتل وفصل أو فعلى أو لم يحسنه لا مؤنثه أصلا كما كر لعظيم الكسرى  
 الحقة أو أد لعظم الاثنين فهذه الثلاثة تنوع من الصرف للوسع ووزن الفعل  
 فانه وزن به أولى لأن أوله يدل على معنى في الفعل دون الاسم اه تصريح (قوله)  
 وهذا التصرف أي لأجل الشرط الثاني انصرف الخ فقد قلنا الشرط منه (قوله)  
 وأرسل (وَأرسل) هو الفعير وصرف لضعف شبيهه بلفظ المضارع لأن تاء التأنيث لا تلحق  
 المضارع اه تصريح وقال بعض الأرملة التي لازوجته (قوله) كقولهم ندامة  
 وأرسله هكذا في نسخ واظهار ان الكاف يحسن اللام بقوله تعالى وإن كرهنا  
 هذا كأي لأجل هدائه أياكم والمعنى ولهذا انصرف نحو ندامة الخ لأجل ندامة  
 وأرسله أي لأجل ان المؤنث بالتاء فقد شرط منه تأمل وقد جمع ابن مالك ما جاء على  
 وزن فعلان ومؤنثه فعلا في قوله من يمر المخرج • أجزعني لنعلا • اذا  
 استثبت حبلانا • ودخنا أو دخنا • وسفيا أو سفانا • وصحانا أو هلا • وقنونا  
 ومصانا • وموتانا • ومنا • وأتبعن نصرانا • وزاد المراءى لعطين فقال • وزدقين  
 شخصانا على لغة أو ألباناه الحبلان كبير البطن والدخنان اليوم القلم والسفنان  
 اليوم الحمار والقيان الرجل الطويل والأصبيان اليوم الذي لا هم فيموا الصوجان  
 البحر الباس الطير والعلان الكثير النسيان وقيل الرجل الحفي والقشوان  
 الزئبق الساقين والمصان الثيم والموتن البليد والسدسان المنادم والنصران واحد  
 النصارى اه أغفر (قوله) ونتمان يز دلخ التمان هنا النديم على الشراب  
 والكس • هموز مؤنث قال تعالى نكاس من معن بضاء وقال ابن الاعراب لا يسمى  
 الكس كاسا إلا وفيها الشراب أو تغورت الخوم بالعين غريت • الاعراب وتمان  
 مخفوض يواوي يوزن بمضارع وفعله مستتر والكس مفعول أول وطيبا مفعول  
 ثان وسقيت فعل وفاعل قال النمامي يجوز ان يكون اذا بمعنى الماضي أو بمعنى  
 المستقبل وسقيت دليل جواب اذا والتقدير اذا تغورت الخوم سقيت والشاهد في  
 البيت في صرف تمان لأنه من المشادة وأما اذا كان من الندم فمنوع لان مؤنثه  
 ندى (قوله) لجام اسم لعديته المعلومه وكذا قير وز اسم لقطعة من الأرض وقيل اسم  
 لما فرز الأشياء أي يميزها وصر اسم مالوا • يمين الصحابة فإذا استعملوا افتتا  
 نكرتين أو على مذ كصرفا وإن استعملوا لفتنا علم مؤنث متعاضد للصرف  
 للعلمية والتأنيث كما أله شيخ الاسلام (قوله) لوط معنى بذلك لان حبه لا يقب  
 سيدنا إبراهيم واسم أبي لوط مهران وهو أخو سيدنا إبراهيم (قوله) وجهوا واحدا

ولهذا انصرف نحو تمان  
 وأرسل تصوهم ندامة  
 وأرسله قال الشاعر  
 وتمان يز يد الكس طيبا  
 سقيت اذا تغورت الخوم  
 وشرط لتأثير الجملة  
 امر ان أحدهما يحسن  
 عليه تاء اللغة الجملة فخصو  
 لجام وغير وز علم لا كرين  
 مصروف والثاني الزيادة  
 على الثلاثة تنوع  
 وهو ويحورن مصروفة  
 وجهها واحدا هذا هو  
 الصحيح قال الله تعالى كذبت  
 قوم فوج المرسلين وقال الله  
 تعالى وقوم لوط وأصحاب  
 سيد بنو قال الله تعالى ألا  
 بعد العاقوم هود

هذا هو الصحيح ومقابلها ما يأتي من حوازي الوهم من فليست الجمجمة مؤثرة في التشاقي  
 بخلاف الثالث (قوله وليس هو علقن) فعلم انه حرفي وتعرف بحكمة الاسم وجوه  
 أحدها نقل الأسماء الثاني هو وجهه من أوزان الأسماء العربية كقولهم والثالث  
 ان يصرى من حروف الألفاظ وهو خامس أو يدلي كمنحصر من حروف الألفاظ  
 وحروف الألفاظ ستة يصحها من مثل والرايم أن يمتنع فبعض الحروف مما لا يمتنع  
 في كلام العرب كالهم والقفاء غير فاعل نحو قبح وحب والصاد والهم نحو الصولجان  
 وهو الكون التي يلعب بها الصبيان والكاف والهم نحو اسكر حرمون بعبه الزاد  
 التون أول الكلمة فهو جرس أو أراى بعد الفاء فهو من هذا (قوله) تصريح (قوله)  
 و ليس في أسماء الانبياء حرفي (الخ) لحاصل ان أسماء الانبياء كلها عجمة الأربعة  
 هو دوسالغ وشعب ومحمد صلى الله عليه وسلم فهذه الأربعة مصر وقل لا تسمى العربية  
 وبضم الحانوح ووط وشئت فقل المصرية من الانبياء مع جمعة يصحها من شئت  
 فالصاد لصادم والتون لروح والين لشعب وشئت والهم لمحمد واللام للوط والهاء  
 هو دوسالغ واللامكة كلها عجمة من الصرف الأربعة منكر ونكر ووضوان  
 وما قبل (قوله عيسى بن عمر) أي التثني المصرية شيخ الخليل ويصوبه وما في بعض  
 النسخ وعيسى وابن عمر خطأ كما هو ظن التصريح (قوله ان في فوخ وشعره) أي عا  
 كان ثلاثيا ساكن الوسط (قوله اما مختصا بالفضل) وهو أربعة أقوال الأول  
 المعنى المبدوء بالباء التي للطلوعة كتمل أو به زودل كاتلوق أو كل من فون  
 فعل النوع الثاني المضارع غير افعال وانفعل وتفعول ويفعل وذلك الغير فهو انطلق  
 واستخرج ويستخرج وينطق والآخر افعال غير افعال الخ لان الأربعة من  
 قبيل الأولى بالفضل لا يختص النوع الثالث الفعل المبني للمجهول سواء كان  
 مضارعا أو ماضيا بالمان التغير النوع الرابع فعل الأمر غير الماخوذ من فاعل  
 ومن الثلاثي فهو انطلق ويصح فاذ افعي واحد من الأوزان المختصة بالفعل مجردة  
 من الضمير أهرت اهراب مالا يصر في الحركات الظاهرة واحترزنا بقولنا ماضيا  
 سالمان التغير من رد قبل ويسمع فان أصلها فعل بضم الفاء وكسر العين ثم دخلها  
 الادغام والاحلال فصار دمجزة فقل وقيل ويسمع غير تقدير واحترزنا بقولنا ضم  
 الماخوذ من فاعل من المصوغ من فاعل كضارب فانه كضرب في الأسماء  
 ويتوالت من التشاقي من المصوغ من التشاقي كاصبر واسمع واكتب فاعل من  
 الغالب بالفعل لا يختص والمراد بالخصص تالوا جدي غير فعل لا في نادر أو علم  
 أعجمي واحترزنا نادر من محو دتل لادوية يقول بملابسهم لمز زو بشر لظاير وبالعد  
 من خضم لرجل وشعره لمعرس وبالأعجمي من يقيم اسم الضم فلا يتم وحدان هذا  
 اختصاص أوزان بالفعل لان الأعجمي لا كلام لثانيه والتأخر لا حكمه والع  
 منقول من الفعل فلا يختص باقي ١٠٠ أعجمي بتمصرف (قوله أو كونه بالعلم  
 أولي) وهو فوجان التفرع الأول ان يكون أدنى بالفعل لمعتم فيه كأنه بكسر المعز

وليس هو علقن فيه لانه  
 حرفي وليس في أسماء الانبياء  
 عليهم الصلاة والسلام  
 حرفي غير وشعره صالح  
 وشعب ومحمد صلى الله عليه  
 وسلم وزعم عيسى بن عمر  
 وابن قتيبة والجرجاني  
 والبخاري أن في فوخ  
 وشعره وجهين وهو مردود  
 لانه لم يرد ينفع الصرف  
 صالح مشهور ولا شاذ  
 وشعره لوزن كونه اما مختصا  
 بالفعل أو كونه بالفعل أولي  
 منه بالاسم فلا وليصو

علم القواعد فان هذا الوزن كان في خمسة في الالف واللام والسين والهمزة والواو والياء والالف واللام والسين والهمزة والواو والياء والالف واللام والسين والهمزة والواو والياء

والهمز ومكونا اثنتي عشرة وبالله التمسك هو الشكل وأما مقوم الحبزة والميم  
فالم موضع وكسبوع وبالله وهو وصف الفعل فان موازيم انقل في الاسم ويكثر في  
الفعل كالم الثلاثي نحو اضربوا كتبوا مع والفتح الثاني أن يكون أولى بالفعل  
لكونه في أوله زيادة مثل على معنى في الفعل دون الاسم نحو افعلوا كلب جمع  
كلب فان الميزة فيها لا تدخل على معنى في الاسم وتدخل على معنى في الفعل نحو اذهب  
واكتب فالميزة فيها لا تدخل على التكميل اه تصريح واشموني (تبيين) اشتراط  
في التصريح وغيره أن يكون الوزن لازما ولا يفكر في وزن يختص بالاسم وقد ذكره  
المصنف هنا شرح باللازم أمر وحمل فانه في الزم نظرا كسوف في النصب نظرا اذهب  
وفي الجسر نظرا اضرب فلم يكن وزنا لازما في الأحوال الثلاثة وهذا يخرج بقوله  
اختصاصه بالفعل وخروج بقوله ولم يفكر في نحو قيل ويبيع ورد وهذا يخرج اخرج  
بقوله وضربان يراد به المسمى المجهول من فعل جمع فتأمل (قوله ضرب وضرب  
علين) أي فهذا ان اليونان لا ينعان الصرف الامع العلمية لا مع الصفة وتقدم ان  
شعر علم الفرس وشعر بتشديد الميم على صيغة المعلوم وضرب على صيغة المجهول (قوله  
وحدى) قاله جميل بن عبد الله بن عمر العزري وحدى مستدأ أو اجماع منادى  
وفارس شبر وشعر مضاف اليه والشاهد في شعر يقع الميم المشددة على الفرس وهو مجموع  
من الصرف العلمية وزن الفعل فهو مجزوء بالفتحة ثانياً في الكسرة (قوله وافعل)  
يقع الميم وتكون الداء وقع الكساف (قوله للرهدة) بكسر الهمزة ومكون العين  
(قوله منتقض عن حرف صجرا) فان صجرا ليس فيه صفة فاما ان اشاهد الالف  
وتقدم ان صجرا اسم للربة فليس وصفا (قوله وان كان بالياء) الحاصل ان العلم  
المؤنث اثنائه يمنع صرفه مطلقا سواء كان مؤنثا معنويا أو لا سواء زاد على الثلاثة أو لا  
أعجميا أم لا وأما المؤنث المعنوي فيجب منع صرفه بانه على الثلاثة أو تسرك  
الوسط أو الهمزة أو النقل من مذ كروان الهمزة لما انضمت للثلاث والهمزة العلمية تقسم المنع  
وان كانت الهمزة لا تمنع صرف الثلاثي لانها من الميم وتوزع المنع بل تحتمة وينزل  
تسرك الوسط من حرف رابع والنقل من المؤنث واجب لتقلا في اللفظ (قوله وذهب  
عيسى بن عمر الى انه) أي المنقول من المذ كركا صرح به في التصريح (قوله معرفة  
بغير العلم ولا م) أي بل معرفة بالعلمية (قوله لا بدك بوجع منع صرفه) أي أن هاءية  
لو كان علميا منع من الصرف العلمية والثاني منع من هاءية مع صرفه في صفة (قوله  
سقر) هي وتلقى اسمها لطبقين من طبقات النار (قوله للشوى) جمع شوات وهي  
حلقة الزأس (قوله وجور) يضم الميم ويلحق بمكون الالام والهاء المجهدة وحسن بكسر  
الهمزة ومكون الميم (قوله وان لم يكن منقولاً الخ) أي لم يكن منقولاً كما أنه ليس زائدا  
على الثلاث وليس محركا للوسط وليس أعجميا (قوله كهند ودع وحل) الثلاث

لا بد في الاعتقال يدل على  
التكلم كذهب وانطلق  
وفي الأفعال لا يدل على  
معنى والدال أصل الخبر  
الدال وإعوان المؤنث ان  
كان تأنيها لالف كيهي  
وصجرا امتنع صرفه ولم  
يجتمع لعله أخرى وقد مضى  
ذلك وقول أبي علي ان حرا  
امتنع صرفه للهمة والفت  
الثاني منتقض يمنع صرف  
صجرا وان كان بالياء  
امتنع صرفه مع العلمية  
سواء كان مذكركا كلمة  
ومحررا أو مؤنثا كطاطمة  
وعائشة وقول الجوهري  
ان هاء يقيم قوله تعالى  
فأجمعوا به اسم من أسماء  
النار معرفة بغير الالف  
واللام خطأ لان ذلك يوجب  
منع صرفه وان كان بغير  
الهاء امتنع صرفه موحوا  
ان كان زائدا على ثلاثة  
كسعاد وبق أو ثلاثيا  
محركا الوسط كقروا فلي  
قال الله تعالى ما سلككم  
في سقر كلما هاتفي رزاعة  
لشوى أيضا كن الوسط  
أعجميا كحكمة وجور  
وحسن ويلحق أسماء بلاد  
أو عرب ولا يكتسب منقول  
من المقرب كوال المؤنث نحو

زيدو كزجر وأما منسوبة هذا قول سيديويه وذهب عيسى بن عمر الى انه يجوز فيه الوجهان وان لم اعلام  
يكن منقولاً من المذ كوال المؤنث قال الوجهان كهند ودع وحل

أعلام نسوة (قوله ومنع الصرف أول) أي نظر الواحد الثمين في الجملة وهما العلمية والتأنيث وأما صفة قبلتها وصفة اللفظ المقاومة لأحد الثمينين فكانت زوال سبب وبقى صيب واحد (قوله لم تلغ الخ) هذا البيت بحر وهو من بحر المنسرح وهو من مستعملين معقولان مستعملين وقد دخل الخ وهو حذف الزايع ونصف البيت بحرهما ولم يتعرض له في الشواهد والطلب قال في الشواهد جمع عليه وهو أنه يصنع من جلود الأبل له وقبله أقدم الخشب والمعنى أن هذه تشب في الزايعات والنعمة وأنما تشرب في أناء من النضيق والذهب ولم تكن من البسويات الأولى تلغ في المآزر وشرب الألبان في الطلب إلا عراب لم تلغ جازم ويجزوم بفضل متعلق به ومشرها مضاعف اليه وبعد فاضل ولم تنق دعه جازم ويجزوم وفاعل وفي الطب محقق ينسق والتأني في دعه فإنه صرفة وأولاً ومنه من الصرف ثانياً لإدخاله الزايعين الشاهر والأفوزين يستقيم جمع صرف معد في الموضع هذا المظهر في المقام

### (باب العدد)

بالأسماء وقوله الواحد مبتدأ خبره يذ كر الخ (قوله وما وزن فاعلاً) مفردا كثنائث ومرتبة كثنائث عشر وأربع عشر وثلاث وعشرين (قوله والعشرة) عطف على الواحد ومرتبة كسب قال من العشرة (قوله يذ كر مع الله كر) فتقول الجزء الثالث عشر والجزء الخامس والعشرون ويؤذن مع المؤنث فتقول المائة الخامسة عشر والمائة الخامسة والعشرون (قوله والثلاثة) مبتدأ أو العشرة عطف عليه ومفردة حال من العشرة عرابا عكس خبراً أي يذ كر مع المؤنث ويؤذن مع الله كر وقوله مطلقاً أي ركبنا لا (قوله وما فوقها) وهو الأسماء وتنته وتنته المائة (قوله إلا المائة) مستثنى من تيسير يادون العشرة ثلثمائة وتيسير مائة فمائة تيسير لما دون العشرة وهو مفرد مخصوص ولا يضيفون العشرة إلى المائة فلا يقولون عشر مائة استعنا بالالف وحكي العراء أن بعض العرب يقول عشر مائة وأن أهل هذه اللغة هم الذين يقولون عشر مئتين وعليه يصح عود الاستثناء إلى العشرة وما دونها اه شيخ الإسلام (قوله وصحكم الخبرية كاعشر خالصة) هذا يفيد قياس كل هل العشرة في جمع الغير وقياس كم على المائة في أفراد التيسير وقد اعترض المصنف على ابن مالك في ذلك القياس وأجاب بأن القصد التشبيه في الجمع ولا فراد ليس قصد القياس وأما تشبيهه كذا لثلاث لأن صحكم كأيض الأعداد مشبهة بالمرج (قوله وكم الخبرية كالعشرة) أي في أن تميز كل يكون مجموعاً خصوصاً يستعمل أن المعنى وتبميز كم الخبرية كتميز العشرة في كونه مجموعاً خصوصاً فيكون عبارة المصنف حذف صف فولا ول أحسن وإن معنى شيخ الأخطام على الثاني وقوله كالعشرة أي مفردة لا مكم كقوله والمائة أي في كونه مفرداً خصوصاً وكذا يقال في قوله والاستفهامية المحرورة كالأحد عشر من احتمال الوجهين والمعنى وصحكم الاستفهامية المحرورة كالأحد عشر في أن تميز كل مفرد منصوب وأتيسير كم

ومنم الصرف أولى وأوسع  
الرباع وقد اجتمع الوجهان  
في قوله لم تلغ بفضل  
مشرها

دعه ولم تنق دعه في العلم  
تمقت في باب العدد الواحد  
والاثنتان وما وزن فاعلاً  
كثالث والعشرة مرتبة  
يذ كر مع الله كر ويؤذن  
مع المؤنث والثلاثة  
وما يذهب مطلقاً والعشرة  
مفردة بالعكس وتبميز  
المائة وما فوقها مفرد  
مخصوص والعشرة مفردة  
وما دونها مجموع مخصوص  
الإسماء مفردة كم الخبرية  
صحكم العشرة والمائة  
والاستفهامية المحرورة  
كالأحد عشر والمائة



في الجدة يعني المقبوض والمقبوض ٢٦٢ والقبوط دليل لم يثبت في الارض عند حديث المراد به هنا الاستقصاء

الاستفهامية كتميز أحد عشر في انه مفرد منه وب وقوله والمائتصفت هي الأحد عشر أي وك الاستفهامية المجرورة كالقائه في أن التمييز مفرد ومقبوض تأمل واحترز بالمرور من غير المجرورة في تعيين نصب التمييز فهو ك عبد المليك ولما كانت كم المجرورة والاستفهامية كانت عن العدد فمعنى التمييز بعدد كثير ومعنى الاستفهامية أي عدد ك تميز بها في باب العدد (قوله ولا يحز الواحد والاثنتان) فلا يقال واحدا وحزلا ولا اثنا وحزلا لأن قولنا وحزلا ضد الجنس وبالعوض والوحدة وقولنا حزان ضد الجنس وشفع الواحد فلا حاجة إلى الجمع بينهما في معنى الاثنين والاثنتان والثلاثان أه شفع الاسلام والتصریح لكن يصح فيه بأن التمييز يأتي ثلثا كيدور ح إن ما لا يجوز انصافه أحد المائتين إلى الآخر فأنظر هنا الجواز (قوله العدد يفتصن في أصل اللغات) وفي اصطلاح الحساب هو ما ساق نصف مجموع حاشيته القسيتين أو البعدتين على السواء كالاثنتين فإن حاشيته السفلى واحد وأعلى اثنتان فالجمله أربعة ونصف الاثنينان وهو المطلوب ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لانه لا حاشية سفلى حتى تقيم مع العليا والأربعة إذا أخذت حاشيتها العليا وهو ستة والسفلى اثنتان والجمله ثمانية ونصفها أربعة وعزى ابن الحلب العدد بقوله ما وضع لكبة أحاد الأشياء فالواحد عدد فاصطلاح الثمان الواحد عدد وهو المناسب لقول المصنف الواحد والاثنتان الخ (قوله كالقبض الخ) الثلاثة بالضم بل وقوله معنى المقبوض الخ تصح من ترتيب (قوله دليل الخ) لأن السنين معدود لا عدد فلا تضاف عدد إلى سنيين لبيان (قوله والمراد به ههنا الألفاظ) أي لا المعنى القوي ولا الاصطلاح بل وقوله والمراد الخ بقول المتن باب العدد أي باب الألفاظ التي يعد بها الأشياء وفي العسائر حذف مضاف أي باب حكم الألفاظ من تدكير وثانث وغيره (قوله والكلام عليها في موضعين) أي والكلام على حكمها بخصوصي آخرين آخر برجع إليها وأمر برجع لتمييزها (قوله أحد ههنا في حكمها في التذ كوالخ) من ظرفية التحمل في الفصل وأصافه حكم لثذ كبرو الثانث لبيان (قوله والثاني في حكمها) يقال في الظرفية ما سبق (قوله فاما الأول فاما الخ) أي فاما الموضع الأول فإنه يقال في بيانه انها فيه على ثلاثة الخ (قوله القوم الثاني ما يؤتى مع المذ كبرو مع ما يؤتى) قال بعضهم هذا القسم من المواضع التي ليس فيها الزال جابر ارفع النساء وليس فيها النساء عايم الرجال ولا يقال بعض إن تلبس الذ كرا ن ارفع النسوان وتبرز ربان الخال بهما ثم الرجال لأن الذ كرا نذ هلامه المؤنوس متوكدة ذلكان ما زاد على الثلاثة نفس معنى الجماع مؤنوس فاحتاج إلى علامة والمذ كرسابق على المؤنوس فأخذ العلامة مؤنوس لزم الجنس فاحتجبهوا بقوله على التذكير (قوله وهو الثلاثة والتسعة وما بينهما) اعلم ان الثلاثة التسعة وما بينهما العشرة

لعدم الأشياء والكلام عليها في موضعين أحدهما في حكمها في التسعة كسكنها والثاني والثالث في حكمها بالنسبة إلى التمييز فاما الأول فانه عليه على ثلاثة أقسام القسم الأول ما يؤتى مع المذ كبرو مؤنوس مع المؤنوس دائما كما هو القياس وذلك الواحد والاثنتان تقول في المذ كبرو واحد واثنتان وفي المؤنوس واحد واثنتان قال الله تعالى والهم كلمة واحد هو الذي خلقكم من نفس واحدة حين الوصية اثنتان ربنا اثنتان اثنتين وأحييتنا التمييز وكذلك لما كان من القسم على صيغة اسم الفاعل نحونا لشعورنا بجمع وثنا لتدويرا بعة إلى طاشري المذ كبرو طاشري في المؤنوس قبل الله تعالى السبعون ثلاثة اربعهم كلهم أي هم ثلاثة أو هؤلاء ثلاثة والخامسة ان غضب الله عليها أي والشهادة بالخلاصة القسم الثاني ما يؤتى مع المذ كبرو كرم المؤنوس دائما وهو الثلاثة والتسعة وما بينهما سواء كانت مركبة من العشرة أولا

تقول في غير المركية ثلاثه رجال قال الله تعالى آتتكم الاسلام الناس ثلاثة أيام العروة وتقول ثلاثه نسوة قال الله تعالى آتتكم الاسلام الناس ثلاث لسان وتقول في الماركية ثلاثة عشر أي رجلا

المفردة لثلاثة أحوال الأول أن يقصد بها العدد المطلق والثاني أن يقصد به ما عدود  
ولا يذ كر الثالث أن يقصد به ما عدود يذ كر في القسم الأول كلها بالثلاثة لثلاثة  
نفس مستعملة لتصرف لثلاثها اعلام مؤنثة وفي الثاني النصيح أن يكون بالثاء للذ كر  
وبلفظها الأوثث كالوذ كر المعدود تقول صفت خسة تريد أيا ما صهرت خسة تريد أيا  
ويجوز حذف التا في الذ كر كالمحدث ثم أتجسنا من شؤال وفي القسم الثالث  
يذ كر مع المؤنث ويؤنث مع المذ كر وهو الذي ذ كره المصنف هنا ذلك أنهما إذا قصد  
بهما معدود يذ كر فلا استفاد المعدود الجنس الا من العدد والمعدود جميعا وذلك لان  
قولك ثلاثة تفيد العدد دون الجنس وقولك رجال يفيد الجنس دون العدد فإذا اقتضت  
العدد والجنس جمع بين العدد والمعدود فقلت ثلاث رجال وثلاث اياما لتاسع  
المذ كر ويعدو مع المؤنث اه تصريح (قوله بالثا في ثلاثة) وأما عشر فهو يذ كر  
التام وهو اهل ان عشره اربعة في حالة التثنية يجوز فتح شينها وكسر هاءها وسكونها  
والسكن لعدة اهل الطائز والكسر لفتحهم ويفتحون أيضا كقبي أسدوفة من (قوله  
أي ما سكا أو خازنا) فالتمييز يتخلف (قوله والقسم الثالث ما فيها الخ) وذلك ان عشره  
ليس لجماعة كزمره وأما معرفة فالأصل أن يكون في غير التركيب بالثا لتوافق  
تلك حرفا فاستعملها الأصل مع المذ كر لعدم ريبه وحذف مع المؤنث للرفع وان  
المذ كر غيب ففقدته التام والمؤنث قيل لحذف منها لثامها في غير التركيب  
كما تقدم وأما في التركيب فحشرة تطابق فلا تسأل عنها (قوله فان كانت غير مركبة  
فهى كالنحلة) وأما قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها فلي حذف مضاف  
أي عشر حسنة أمثالها أو كتب فيها المضاف من المضاف اليه التأييد اه شيخ  
الا سلام (قوله والثاني هو التمييز) أي والحكم الثاني وهو حكم التمييز فيقال فيه  
انه لم يعل خسة الخ (قوله وأما قوله فيه تتألف الخ) أي قول جنس من المثنى وسدسه  
كل خصيص من التثنية \* ظرف يجوز فيه الخ والخصيص يضم الخاء كما قال يعقوب  
من أفي زيدا الكسر وهما اليشعنان والتثنية تحرك الشئ المتعلق واضطرابه والبيت  
يحتل المدح لان البطل بوصف بطول العصى ويضلل الذم وهو الظاهر وقوله طرف  
يجوز الظرف جراب خلق شبه حبله الا الذين يصنعتون في جراب ونحو الجبرولها  
لا تستعمل الطيب حتى يكون في ظرفها ما تفرق به وليكنها تدخل المفظل ونحوه في  
الاولي بقرانه أن كان حرف تشبيهه بخصيصه اسمها من التثنية حال عنهما وطرف  
خير ان ويجوز مضاف اليهودية فتأخذ في حبلها وغير مضاف اليه وهو التمييز  
وفي البيت ذرور من جهتين من جهة تمييزه لا تبيينه \* تعدهم مطابقة ادلو  
طابق اقبال تتأخذ في حبلها كقوله شيخ للاسلام والله \* الثاني ما يحتاج  
الخ الحاصل ان الثلاثة لم يفرقوا بينها بضمير مضاف بضمير مضاف اليه  
أن يكون جمعا كسر الطابق العدد والمعدود فظا ومن أفة القليلة ليطابقة معنى  
ثلاثة فاقس واربعة المبدوء بسبعة بجهر وعشرة أربعة وقد يختلف هذه الامور

بالثاء في ثلاثة وثلاث  
عشر امرأتين بالثاء  
من ثلاث قال الله تعالى  
عليها تسعة عشر أي ملكا  
أو خازنا وفي القسم الثالث  
ما فيه تفصيل وهو العشرة  
فان كانت غير مركبة فهى  
كالنحلة والثلاثة تسمى ما  
تذ كر مع المؤنث وتؤنث  
مع المذ كر وان كانت  
مركبة حركت على التام  
فذ كر مع المذ كر وان  
مع المؤنث قال الله تعالى  
ان رأيت احد عشر كوكبا  
فانحرف من ثنائها عشرة  
صيا وقول عندي احدى  
عشرة امرأة واحد عشر  
رجلا واما الثاني وهو  
التمييز فانه مفعول اقسام  
خسة احدها ما لا يحتاج  
لتمييز اصلا وهو الواحد  
والثان لا تقول واحد  
رجل ولا اثنا رجلين ولما  
قوله فيه ثنتان حنظل  
ففرقوا الثاني ما يحتاج  
الى تمييز بمجموع مخصوص  
وهو الثلثة او عشرة وما  
يتم ما قول عندي ثلاثة  
رجال وعشرة اسوة وكذا  
ما فيها

الثلاثة وهي الجمع والتكسير والقلة فتضاف للفرد إذا كان اسم جمع فتعزى  
 رهط وخمس ذود وإذا كلن مائة فتعزى ثلاث مائة وتسع مائة لأن المائة وإن أفردت انقلبت  
 قهسى جمع معنى لائمه عشر عشرات وتضاف لجمع التهجج في أربع مسائل  
 أحدها أن يمل تكسير الكلمة نحو سبع مهور وخمس ملوات وسبع بقران  
 فإن صلاته بقرته وهما لم يجمع لهما جمع تكسير فأضيفت إلى جمع التهجج وهو  
 جمع قلة والثانية أن يجاوز ما أحمل تكسيرا نحو سبع مملات فله كسر على سنا بل  
 لجأوزة بقران المفضل تكسيرا والثالثة أن يكون تكسيرا الكلمة غير مقيس نحو  
 ثلاث سعادات فإن جمع سعاده على سعادته خلاف القياس كذا قال ابن مالك وهو  
 مبنى على أن فعائل انما يطرد في المؤنث بالعلامة نحو رسالة القياس كذا قال ابن مالك وهو  
 يحفظ ولا يقاس عليه والارابعة أن يكون تكسيرا الكلمة قليل الاستعمال نحو  
 تسع آيات قال الموضع كذا ظهر لي فإن تكسيرا أى على أيضا تركه ليس  
 بالفتاوى وجعله ابن مالك ما أحمل تكسيرا ويضاف لبناء الكثرة في مسئلتين  
 أحدهما أن يمل بناء القلة نحو ثلاث جوار وأربعة رجال ونحو ذراهم فإن جارية  
 ورجل ودرهم لم يستعمل لهما جمع قلة وأما رجل لجمع رجل والثانية أن يكون بناء  
 القلة شاذا أقاسا أو معما فيترك منزلة المعدوم نحو ثلاثة قروه فإن جمع قروه بالفتح  
 على أقراء شاذ ونحو ثلاث شسوع فإن أسماها قياس لأن مفردة شسوع أحد سبور  
 النعل لكنه قليل الاستعمال فهو شاذ سماعا وهذا قول جموع مخوض  
 أى جمع تكسيرا على إثنية القلة هذا هو الأصل وما عداه خلاف الأصل اه تصريح  
 وذ كرقبه إن التفسير إذا كلن اسم جنس أو اسم جمع خفض عن قول ثلاث من  
 الشجر غرسها وخسعتن اقرأ كلها وعشتر من القوم اتبهم وتسعتن الرهط  
 صبتهم قال الله تعالى فخذار بعثتم الطير واتماخضه بأضافة العدد إليه فبعثه ثلاثة  
 أقوال أحدها الجواز على قلة وهو ظاهر كلام الموضع والثاني الاختصار على ما سمع  
 والثالث التفصيل في مهم الجمع فإن كلن ما يستعمل للقليل فقط نحو بقر ورجال  
 جاز فإن كلن ما يستعمل للقليل والكثير تقوم ونحو لم يجر اه (قوله ويستثنى  
 من ذلك) أى من يميز ما دون العشرة على ما تقدم الكلام عليه في المصنف (قوله  
 ولا في ثلاث من الآتي الضرورة) يقول الشاعر

ويستثنى من ذلك أن يكون  
 التميز قلة المائة وكما يجب  
 أفرادها قول عندى ثلثمائة  
 ولا يجوز ثلاث مئاة ولا ثلاث  
 مئاة إلا في ضرورة والثالث  
 ما يحتاج إلى تغيير مفرد  
 منصوب وهو الأحده عشر  
 والتسعة والتسعون وما  
 بينهما نحو إلى رابت أحد عشر  
 كوكبا بعثناهم اثني عشر  
 قتيلا وأعدنا موعى ثلاثين  
 ليلة وأخضعناها بعشر قسم  
 مئة فأتته أربعين ليلة إن  
 هذا الخلق تسع وتسعون  
 فبهم وما قولته تعالى وقطعناهم  
 اثنتي عشرة أسباطا فليس  
 أسباطا بغير

ثلاث مئاة في قوله ٥ رداى وحلت عن وجوه الأها تم  
 وجه كونه شاذاً أن المائة إذا جمعت كان أقل مفهوماتها ثلاث مائة وهي عما يفيد  
 الكثرة فلا تناسب إضافة المائة إليه لما تقدم أن العشرة وما دونها أحقها أن تضاف  
 إلى جمع قلة مكسرا (قوله في أسباطا بغير) قاله الشلوبين وابن أبي الربيع  
 وغيرهما ولو كان أسباطا بغيراً عن اثني عشر لقليل اثني عشر بتذكيرهما  
 وتحريرهما من علامة المؤنث لأن السبط مفرد أسباط مذكروا وهم ابن مالك في  
 تنس الكافية أنه لا محذور وإن أسباطا بغير وإن أخرج نأيت أسباطا كونه

بلى بل من لثني عشرة  
والغير محدث في اي اثني  
عشرة فقرة الرابع ما يحتاج  
التمييز مفرد مخصوص  
وهو المائة والالف تقول  
عندى مائة رجل والالف  
رجل ويلحق بالعدد  
المتنصب بتمييز تمييز كم  
الاستهامية وهي بمعنى  
أى عدد ولا يكون تمييزها  
الامفردا تقول كم غلاما  
عندك ولا يجوز كم غلاما  
خلاف الكوفيين ويلحق  
بالعدد المحفوض تسمية  
تمييز كم التمييز يوهى له  
دال على عدد مجهول المجرور  
والقدر يستعمل للتمييز  
ولهذا انما يستعمل غالبا  
في مقام الافتقار والتعظيم  
وفتقر الى تمييزين حدث  
المراد به ولكنه لا يكون  
الاشتقوا كذا  
يكون مجهولا  
والعشرة وأحواتها مؤنثة  
يكون مفردا كتمييز  
المائة والالف وناقوه  
واللحن ما يحتاج الى تمييز  
مفرد منصوب أو مضاف  
وهو كتميز الاستهامية  
المجرورة نحو بكم درهم  
استترت فالتصديق  
الاصل والمجرور من مضمرة  
لا بالإضافة

وصف بالجميع أمة والقول بأنه تمييز يشكل على قولهم أن تمييز العدد المركب مفرد  
واسم بالجميع وقال الحوفي يجوز أن يكون اسما لمقتضى لفظة تم حذف الموصوف  
وأقيمت الصفة مقامه وأما اشتغال الاسماء وأنت العدد وهو واقع على الاسماء لانه  
يعنى فقرة واحدة فتلك ثلاثة أنفس يعنى رجالا اهـ فارتكب الوصف بالعدد والكثير  
خلافا لذهب الفراء الى جواز التمييز بالجمع ونظائر الآية يشهد اهـ تصرع (قوله)  
بل بل من لثني عشرة) وهو مشكل لقولهم المبدل منه في نية الطرح غالبا ورجله على  
غير الغالب لا يحسن تصرع القرآن عليه اهـ تصرع (قوله الرابع ما يحتاج الى تمييز  
الجمع) الحاصل ان مائة الفاعين مائة مفرد فتقول مائة رجل والالف رجل وما شارحل  
والف رجل وثلاثمائة رجل وثلاث الف رجل وذلك ان مائة اجتمع فيها افتراق في  
عشرة وخمسة من بالإضافة والافراد لانها مائة مائة فاختذت من العشرة  
المفوض ومن العشرين الافراد والالف مفوض من عشرين مائة وهو يميز بمفرد مخصوص  
فعمول الالف معاملة ما عوض عنه وقد تضاف المائة الى جمع كترام حزنوا الكسائي  
ثلاث مائة مائة مائة مائة مائة وقد تميز المائة بمفرد منصوب كقول الزبيدي  
ضبيح الفزاري

إذا عاش لثني مائة عاما • فقد ذهب المصنف والفتنة

فعمام تمييز منصوب بعدا لثني وهو لغوي اجازته ان يسكن نحو الالف درهم والمائة  
دينارا نصب التمييز اهـ تصرع (قوله ويلحق بالعدد المتنصب بتمييز تمييز كم  
الاستهامية) وهي بمعنى أى عدد ولا يكون تمييزها الامفردا في كم غير المجرورة  
وهذا هو الذي ذكره في المقدمة وذكره في باب التمييز كما سبق في شبه على ذلك في  
قوله ولم ذكر في المقدمة ان تمييز كم الاستهامية الخ واما ما يأتي في قوله الخامس  
ما يحتاج الخ فهو في تمييز كم الاستهامية المجرورة فاقوم (قوله ولا يجوز كم غلاما)  
خلافا للكوفيين فانهم يجوزون جمع تمييز الاستهامية نحو كم شهودا لك والصحف  
مذهب البصريين وما أوهم الجميع به على الحال ويحصل التمييز بخذوا ذهب  
الاختص الى جواز جمع ان كان السؤال عن الجماعات نحو كم غلاما ناك اذا أردت  
أصنافا من الغلمان (قوله تمييز كم الخبرية الخ) لغا لم يصل قسماسا داسا باعتبار  
انه مفرد أو مجموع لكونه مجرورا على كل حال بخلاف تمييز الاستهامية المجرورة  
قوله تارة مجرور ومنصوب لعله على قسمين تأمل (قوله تمييز كم الخبرية) وهو مجرور  
بالإضافة اليه خلافا لكم على ما هي مشابهة من العدد الفاعل اسماء لان  
من كتر دخولها على كم الخبرية فجازا ما  
عليها اهـ تصرع  
(قوله والافتخار) أى افتخار التكلم وقوله وأثر التعظيم أى العظمة  
(قوله ثم تارة يكون تكمير الثلاثة والعشرة) أى جمع وقوله تكمير المائة أى مفردا  
وهو لا كتر في الاستعمال اهـ تصرع (قوله لا بالإضافة) يخفى ان المراد نفس  
الاضافة ان كان الزاج وقول بان جزم المضاف اليه بالإضافة ويحتمل ان المراد

[illegible]

اللهم غفر ذنوبي أكتب الالبتهال في تحمل حذك على ما أسديت من شذور النعم ونصب  
 صوب فضلك شراح الآمال في رفم شكرك على ما جيت بها من مناورم ونصلي  
 ونسلم على سيدنا محمد نيل المبعوث بيان موصل الأفعال من مخفوضها وعلى آله  
 وصحبه الثامن بعده ما علاه كذا الذين وتأسد هاجل أمادهم فقد تهيؤ من فجع لمن أراد  
 به الخير أبواب المعاد حاشية العلامة السج محمد عباده على شرح شذور الذهب  
 وقطب رحالة العرب للعلامة الذي لم يطق شأؤهم بحار الامام ابن هشام الانصاري  
 ولعمرا بلاغة انما الحاشية حمزة المتال بدعية المتوال قد احتوت على ما حواه  
 غير هامن حواشي الكتاب وأبدت من غريب معانيه الحب الجباب وأذعنت  
 بفضلها أفاضل النحول وعولت على ما حوت من آيات الدرابة وتوافق العقول فوسم  
 جديرة بأن يتناقض في اقتنائها المتناقضون ويتسابق في تحصيلها المتسابقون  
 ومويزة بأن يكرم طبعها في كل زمن وأن تدارح كاسات سلسيلها  
 لزوال الآس وتكون طبعها العائق ووضعها الزائق بالمطبة  
 العالمة العمانية ذات الادوات الكاملة والآلات  
 اليه التي مركزها في مبرحارة القراخسة بباب  
 الشعريه وقاح صلت الختام وبدردر التمام  
 أو انما أول الربع من عام ألف وثمانمائة  
 وثلاثة من مجمر تسيد الكونين  
 حرر الله وسلم عليه وعلى آله  
 وكل تابع له وناعم  
 على منواله  
 آمين  
 حم

